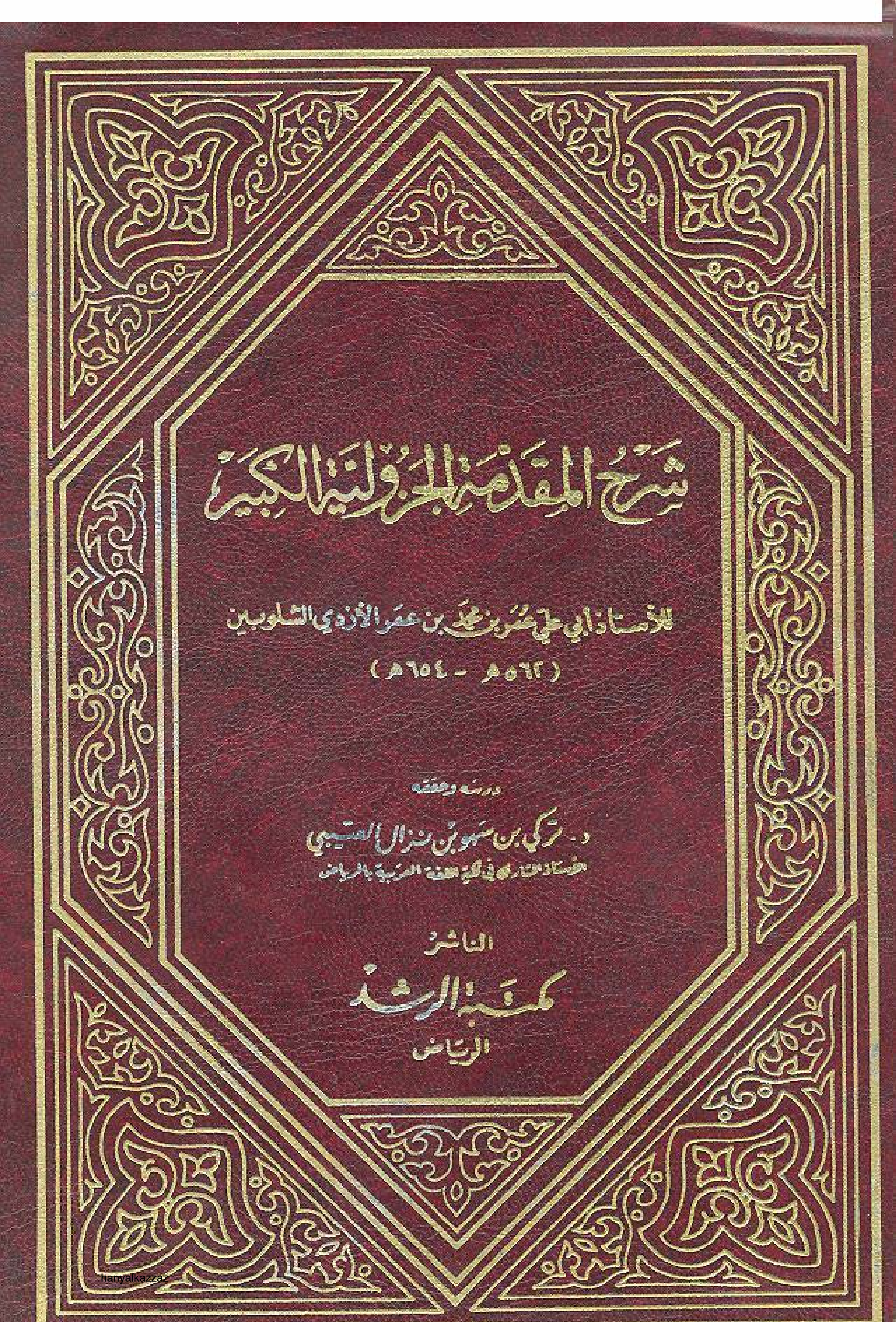

شرح المقدمة الجزولية الكبير
للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين
(٥٦٢هـ - ٦٥٤هـ)
دراسة وتحقيق
د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالرياض
الناشر
مكتبة الرشد
الرياض



صف وطبع هذا الكتاب بمكتبة الخانجي بالقاهرة
ص . ب : ١٣٧٥ القاهرة

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م

الناشر
مكتبة الرشد للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز
ص.ب : ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٣٧١٢
تلكس ٤٠٥٧٩٨ فاكس ملي ٤٥٧٣٣٨١

شرح المقدمة الجزولية الكبير

للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين
(٥٦٢هـ - ٦٥٤هـ)

درسه وحققه

د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالرياض

الجزء الثاني

مكتبة الرشد
الرياض

باب الأفعال

[قوله (١) : والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلى المضي وهما لو وربما (٢) .

مثالهما : لو يقوم زيد قام عمرو وربما يقوم (٣) زيد ، فالمبهم معهما ماض في المعنى بدليل عمله في الزمان الماضي تقول : لو يقوم (٤) زيد أمس لقام عمرو وربما يقوم فلان (٥) في المدة السالفة فيكون كذا ، ولا يكونان أعني لو وربما إلا كذلك أي لا تستعملان إلا بمعنى الماضي (٦) ، إلا أن يشذ شيء ، أما لو فلأنها شرط (٧) [فيما مضى (٨) كما كانت (إن) شرطاً فيما يأتي (٩)] (١٠) .

[وأما ربما فإنها (١١) عندهم جواب لقول مقدر بالفعل الماضي ، وهو أن يقدر أن قائلا قال : ما لقيت قط رجلاً صالحاً فتقول في جوابه : رب رجل صالح قد لقيت ، قال ابن السراج : النحويون كالمجمعين على أن رب رجل صالح قد لقيت جواب لمن قال ما لقيت رجلا صالحا (١٢)] (١٣) ، [وربما إنما تستعمل في كلام

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) قال الجزولي قبل ذلك : « والأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام : ماض بالوضع كفَعَل ، ومستقبل بالوضع كافْعَلْ ومبهم بالوضع كيَفْعَل ، والمستقبل بالوضع لا قرينة تزيله عما وضع له » ، الجزولية ٦٠ .

(٣) ب : وما يقوم .

(٤) ب : لو قام .

(٥) أ : عمرو .

(٦) ب : كذلك تستعملان في الماضي .

(٧) ب : لأن لو إنما هي شرط .

(٨) قال سيبويه : « وأما لو فلما كان سيقع لوقوع غيره » ، الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٩) قال المبرد : « وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلة ، لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع » ، المقتضب ٤٩/٢ ، وقال الصيمري : « واعلم أن حروف الشرط تنقل الفعل الماضي إلى معنى المستقبل » ، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ .

(١٠) ساقط من : جـ .

(١١) جـ : فأنها .

(١٢) قال ابن السراج : « والنحويون كالمجمعين على أن رب جواب ، إنما تقول : رب رجل عالم ، لمن قال : رأيت رجلا عالما ، أو قدرت ذلك فيه ، فتقول رب رجل عالم ، تريد : رب رجل عالم قد رأيت فضارعت أيضا حرف النفي إذا كان حرف النفي يليه الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة » ، الأصول ٤١٧/١ .

(١٣) ساقط من : ب .

العرب أبداً مع الماضي لا مع المستقبل [١] ، فإن جاء شيء من المستقبل معها [٢] حمل على معنى الماضي [٣] ، ورد إلى الأصل المستعمل في ربما وهو الماضي [٤]] .

وقوله : وقرينة تخلصه إلى الحال وهي الآن [٥] .

ذكر سيبويه قرينتين [٦] سواهما وهما : لام الابتداء في قولك : إن زيداً ليقوم في أكثر الكلام ، وما النافية في قولك ما يقوم زيد [٧] .

وقوله : وما في معناها [٥] .

الذي في معناها هذه الساعة وهذا الحين [٨] وشبههما [٩] .

وقوله : والماضي بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال دون لفظه وهي أدوات الشرط كلها إلا لو ولما الظرفية [٥] .

ليس [١٠] هذا على إطلاقه في مذهب بعض النحويين ، فإنّ (كان) إذا دخلت عليها إن التي للشرط لا ينصرف [١١] معناها إلى الاستقبال تقول : إن كنت فعلت هذا فقد كان فعل فلان كذا [١٢] . فهذا الماضي لم ينتقل معناه إلى

---

(١) ربما حقها أن تستعمل مع الماضي انظر في ذلك :
الأصول ٤٢٩/٢ ، رصف المباني ٢٧١ ، الجنى الداني ٣٠ ، مغني اللبيب ١٤٦/١ .

(٢) كقوله تعالى : ﴿ رُبَما يودّ الذين كفَرُوا لو كانُوا مُسْلمين ﴾ ، [الحجر : ٢] .

(٣) انظر : الأصول ٤١٩/١ - ٤٢٠ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) الجزولية : ٦٠ .

(٦) أ : قرنتين .

(٧) هذا مفهوم كلام سيبويه انظر : الكتاب ٣/١ ، ٣٠٥/٢ . وقال فيه عن (ما) النافية « ... ولن وهي نفي لقوله سيفعل ... وأما (ما) فهي نفي لقوله هو يفعل إذا كان في حال الفعل فتقول : ما يفعل » .

(٨) ومنه قول الشاعر :

فإنّي لستُ خاذلكم ولكِنْ ... سأسْعَى الآن إذ بلغَت أناها

وانظر : التوطئة ١٣٦ ، شرح الجزولية ٢٤٧/١ ، ٢٥٥ .

(٩) جـ : وشبهها .

(١٠) ب ، جـ : وليس .

(١١) جـ : تصرف .

(١٢) ومنه قوله تعالى : ﴿ إنْ كُنْتُ قُلْتُه فقَدْ علمْتَه ، تَعْلَمُ ما في نَفْسي ولا أعْلَمُ ما في نفْسك إنّك أنْتَ علّام الغُيوب ﴾ [المائدة : ١١٦] .

الاستقبال [(١)] [هنا [(٢)]] .

وذكر المؤلف بعدُ أن الجواب قد يكون بالماضي لفظا ومعنى وهو بعض هذا الذي نحن بسبيله في ظاهره وإن كان له تأويل /٨٣أ يخرجه عن ذلك .

وأما كون فعل الشرط الماضي لا تنقله هذه الأدوات فلم يذكر منه شيئا ، لكن عذره في ذلك أحد وجهين : أما الحمل على الأكثر وهو أبداً يبنون قوانينهم عليه ، فلما كانت المواضي كلها إلا هذا تنتقل إلى الاستقبال حمل الأمر على الأكثر على عادتهم .

أو يكون [(٣)] في ذلك على مذهب من يقول : إن أداة الشرط لم تدخل هنا على الماضي ، وإنما دخلت على فعل مستقبل تقديراً لأن النحويين يختلفون في هذه المسألة أعني في دخول أداة الشرط على (كان) على قولين :

أحدهما : أنها مخالفة لسائر الأفعال الماضية على حسب ما قدمناه [(٤)] .

والآخر : أنها لم تخالف سائر الماضي ، ولم تدخل أداة الشرط في ذلك على كان ، وإنما [(٥)] دخلت على فعل مستقبل محذوف [(٦)] وذلك مذكور في التوطئة [(٧)] .

---

(١) هذا ما ينسب للمبرد .

انظر : الأصول ١٩٠/٢ ، التوطئة ١٣٨ ، شرح المفصل ١٥٦/٨ ، شرح الجزولية ٢٥٩/١ ، شرح الكافية ٢٦٤/٢ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) جـ : ويكون .

(٤) وذلك من مذهب المبرد ، الذي يرى أن كان تبقى فعلا ماضيا مع أدوات الشرط .

(٥) أ : انما .

(٦) هو مذهب أبي بكر بن السراج حيث قال : « ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل ... فالتأويل عندي لقوله : إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم ، إن تكن كنت ممن زارني أمس أكرمتك اليوم ... فدلت كنت على تكن » ، الأصول ١٩١/٢ .

(٧) التوطئة : ١٣٨ .

وقد رجحه أبو علي الشلوبين حين قال بعد حكايته هذا القول : « هذا مذهب أبي بكر بن السراج وهو أولى من مذهب أبي العباس المبرد » ، التوطئة ١٣٨ .

وقوله : وله [١] قرينتان تصرفان لفظه إلى المبهم دون معناه وهما لم ولما الجازمتان [٢] .

هذا وإن كان قد قال به غيره [٣] فإنه لا نظير له ، والأولى أن يقال في (لم ولما الجازمتان) إنهما تصرفان معنى المبهم إلى الماضي كربما ولو [٤] .

[حروف المضارعة]

- وقوله : الهمزة من حروف المضارعة للمتكلم وحده وكذا وكذا .... إلى آخره [٥] .

هذا تفسير معاني [الحروف [٦]] المزيدة في أول المضارع وهي أربعة : الهمزة

---

(١) وله : الضمير يعود إلى الفعل الماضي ، أي للفعل الماضي .

(٢) الجزولية : ٦٠ .

(٣) كسيبويه رحمه الله تعالى حين قال : « إذا قال : فعل فإن نفيه لم يفعل ، وإذا قال : قد فعل فإن نفيه لما يفعل » ، الكتاب ٤٦٠/١ .

والمبرد حين قال : « ومنها (لم) وهي لنفي الفعل الماضي ، ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة وعملها الجزم ولا جزم إلا لمعرب ... » ، المقتضب ١٨٥/١ .

(٤) قال بهذا عدد من النحاة كالصيمري في التبصرة والتذكرة ٤٠٥/١ ، وابن الخشاب في المرتجل ٢١١ . وقد حاول الأبذي الرد على الشلوبين في هذا الاختيار . محتجاً بأن لم ولما الجازمتين إنما هما لنفي الفعل الماضي ، وغير الفعل المضارع لاختصاصهما بالدخول عليه وعملهما فيه ، ولأنه لا يجوز لم قام ولما قام . انظر شرح الجزولية ٢٦٤/١ - ٢٦٥ .

وعندي أنه مردود بأن المعاني تتغير بحسب ما يدخل عليها ، ويبقى اللفظ ، أما دعوى أن الماضي غير إلى المضارع لعمل هذه الأدوات فيه فقول بلا دليل ثم إن « القرائن لا أثر لها في الألفاظ » المشكلة والنبراس ٦٩/١ (ف) .

أما ما ذكر سيبويه بأنها لنفي الماضي فهي حكاية دلالة المعنى ، ولا يلزم منها هذا الإلزام الذي ذكره الأبذي .

(٥) الجزولية : ٦٠ .

(٦) ساقط من : أ .

والنون والياء والتاء وقد تكلم النحويون في سبب زيادة هذه الحروف في أول الفعل المضارع دون غيرها [1] من حروف الزوائد .

فقال قوم : أصل الزيادة لحروف [2] المد واللين [3] ، ثم لما يشبه حروف المد واللين [4] ، قالوا : وهي التي زيدت هنا ، فتعذرت زيادة الألف أول [الفعل [5]] المضارع ساكنة فوجب تحريكها ، والألف إذا أدّاك شيء إلى تحريكها ولم تكن منقلبة عن شيء قلبت همزة [6] وكذلك إن كانت منقلبة عن شيء . وتعذر انقلابها إلى أصلها [7] ومثال ذلك [أن [8]] من كره اجتماع الساكنين في [نحو [8]] : دابّة والضالّين واحمارّت [قلب الألف /٨٣ب في ذلك كله همزة فقال : دأبّة [9] والضألّين [10]

---

(١) جـ : غيره .

(٢) ب : حروف .

(٣) نتائج الفكر : ١١٨ .

(٤) ثم للحروف المشبهة للحروف المشبهة لحروف المد واللين . انظر ذلك في : الممتع ٢٠٨ – ٢٠٩ .

(٥) تكملة من : جـ .

(٦) قال ابن جني : « الألف حرف ضعيف واسع المخرج ، لا يتحمل الحركة كما قدمنا من وصفه فإذا اضطروا إلى تحريكه قلبوه إلى أقرب الحروف منه وهو الهمزة » . سر الصناعة ٧٢/١ .

(٧) من ذلك ما حكاه اللحياني : بأز في باز ، أصل ألفه واو بدليل جمعه أبواز ، ومنه قول الشاعر :–

كأنّه بأزٌ دجنٌ فوقَ مرقبةٍ   جلّى القطا وسْطَ قاعٍ سملقٍ سلقِ

وقول الآخر :–

يا دارَ ميَّ بدكاديكِ البرقْ   صبراً فقد هيّجتِ شوقَ المشتئقْ

أصلها المشتاق ، وأصل ألفها واو فلما حركها انقلبت همزة . انظر : شرح المفصل ١٢/١٠ – ١٣ ، شرح الشافية ٢٠٤/٣ – ٢٠٥ .

(٨) ساقط من : أ .

(٩) قال أبو زيد سمعت عمرو بن عبيد يقرأ ﴿ فيومئذٍ لا يُسأل عن ذنبه إنسٌ ولا جأنٌّ ﴾ [الرحمن : ٣٩] فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول شأبّة ودأبّة .

انظر : سر الصناعة ٧٣/١ ، المنصف ٢٨١/١ .

(١٠) قرأ أيوب السختياني قول الله تعالى : ﴿ صراطَ الذين أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضألّين ﴾ [الفاتحة : ٧] ، بهمز الضالين . انظر : مختصر في شواذ القراءات ١٠، المحتسب ٤٦/١ .

واحمأرت [1]] [2] ، فكذلك هنا لما تعذرت زيادة الألف في أول الفعل المضارع ساكنة ووجب تحريكها قلبت همزة ، فقيل : أقوم وجعلت للمتكلم ، لأنه [3] الأصل في الكلام للمخاطب والغائب ، و[الألف [2]] هي الأصل في حروف المد واللين .

ثم إنه تعذرت عليهم زيادة الواو في أول الفعل المضارع لأنها لا تزاد أولا في كلامهم [4] فقلبوها تاء وزادوها مكان الواو [5] .

ولم تتعذر الياء فزيدت كما هي من غير تغيير لها .

ثم زادوا النون التي هي مشبهة لحروف المد واللين [6] .

فهذا قول قالوه في [سبب [7]] زيادة هذه الحروف دون غيرها ،إلا أنه ليس فيه [8] إلا سبب اختصاص الألف بالمتكلم وحده خاصة ، وتمم شيخنا الأستاذ أبو زيد السهيلي هذا القول بأن قال : أختص المتكلم عن نفسه وحده بالهمزة ،

---

(١) كقول كثير عزة :—

وأَنْتَ ابْنُ لَيْلَى خَيْرُ قَومِكَ مَشْهدا ··· إذا ما احْمَأَرَّتْ بالعَبِيطِ العَوامِلُ

ديوانه ٩٧/٢ ، وانظر أيضا في همز احمأرت : الخصائص ١٢٦/٣ ، المحتسب ٤٧/١ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) أي المتكلم .

(٤) قال المازني : « الواو لا تزاد أولا ألبتة وتزاد ثانية وثالثة ورابعة كالياء ، إلا في أول الكلمة فإنها تفارق الياء » ، التصريف ١١٢/١ .

(٥) قال السيرافي : « وأما الواو فإنها لا تقع زائدة أولا في حكم التصريف ، فأبدل منها حرف يبدل من الواو كثيرا وهو التاء » ، شرح الكتاب ١٠/١أ .

وهذا أدق مما قال به الشارح – رحمهما الله – من أن الواو قلبت تاء ثم زيدت مكان الواو ، إذ لا دليل ثمت يدل عليه .

(٦) قال السيرافي : « واحتاجوا بعد هذه الحروف – حروف المد واللين – إلى حرف رابع فكان أقرب الحروف من حروف المد واللين النون ، وذلك أنها غنة في الخيشوم تجرى فيه كما تجرى حروف المد واللين في مواضعها » ، شرح الكتاب ١٠/١أ .

(٧) ساقط من . جـ .

(٨) أي : في هذا القول .

لأنهم كأنهم جعلوها مقتطعة من أنا وهي للمتكلم عن نفسه وحده . واختصت النون بالمتكلم عن نفسه وعن غيره لأنهم جعلوها كأنها مقتطعة من نحن وهي للمتكلم عنه وعن غيره ، واختصت التاء بالخطاب والتأنيث لأنهم كأنهم اقتطعوها من : أنت وأنتِ واقتطعوا منها التاء دون الهمزة والنون إذ كان المتكلم عن نفسه وحده قد اقتطعت له الهمزة والمتكلم عنه وعن غيره قد اقتطعت له النون [١] . فلم يبق للخطاب والتأنيث إلا التاء التي هي للخطاب من أنت فكأنهم جعلوا التاء المفتوحة منها لخطاب [٢] المذكر كما هي في أنت وجعلوا التاء المكسورة منها للتأنيث إذ كانت هناك مختصة بالتأنيث فأخلصوها هنا علامة للتأنيث ، وجعلوا تغيير لفظها عن الكسر إلى غيره علامة لتغير معناها عن الخطاب إلى التأنيث ، وكان الفتح أولى لثقل الكسر والتأنيث والفعلية ، ولكون حرف المضارعة من الثلاثي مفتوحا ، فاجتمعت هذه الأمور كلها وهي /٨٤أ موجبة للفتح ففتحت في الثلاثي ، وأجريت فيما فوق الثلاثي مجرى حروف المضارعة غير التاء ، ولم يبق للياء بعد الهمزة والنون والتاء إلا الغيبة ، فجعلت علامة لها ما لم يكن الغائب مؤنثاً فإنه يكون بالتاء نحو : هي تقوم وهما تقومان ، إلا أن يتعذر فيها [٣] التاء بأن تجمع بين ما هو كعلامتي تأنيث في كلمة واحدة ، فرجع إلى الياء التي هي الأصل في الغيبة ، وذلك قولك : يقمن ويقعدن [٤] .

وهذا القول لعمري ممكن إلا أنه من التعليل الذي لا ينبغي أن يجعل مثله معتمدا أعني أنه من تعاليل الاختصاص ، إذ كانت علة الاختصاص [لا تلزم في أصل وضعها ، إلا أن يكون هناك أمر يقرب أن يكون مقصوراً فيعلل الاختصاص به ،

---

(١) نتائج الفكر : ٦٨ – ٦٩ ، ١١٨ .

(٢) ب ، جـ : الخطاب .   (٣) ب ، جـ : فيه .

(٤) ما ذكره هنا يخالف ما نص عليه السهيلي حين قال : « إن الأصل في هذه الزوائد الياء ، بدليل كونها في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر مؤنث وهو فعل جماعة النساء . دليل آخر وهو أن أصل الزيادة لحروف المد واللين ، والواو لا تزاد أولا كيلا تشبه واو العطف ، ولعلة أخرى ستذكر في باب التصريف ، والألف لا تزاد أولا لسكونها ، فلم يبق إلا الياء فهي أصل هذا الباب » ، نتائج الفكر : ١١٨ .

وليس كما ذكر الشارح أنه لم يبق للياء بعد الهمزة والنون والتاء إلا الغيبة .

وأما هذا النحو فتعليل يبعد فالأولى ألا يجعل للاختصاص [1]] فيه سبب لكثرة الدعوى فيه .

وقوله : والياء للغائب المذكر مطلقا [2] .

يعني مفردا كان كيقوم أو مثنى كيقومان أو جمعا كيقومون .

وقوله : والغائبات .

يريد في مثل : هن يقمن .

وقوله : والتاء للمخاطب مطلقا [2] .

[أي [3]] في ثلاثة أنواع المذكر المخاطب المفرد : كتقوم يا زيد والمثنى كقولك [4] : أنتما تقومان والمجموع كقولك [4] : أنتم تقومون . وفي ثلاثة أنواع المؤنث المخاطب المفرد كتقومين يا هند والمثنى كقولك : تقومان يا هندان ، والمجموع كقولك تقمن يا هندات .

وقوله : والغائبة [2] .

يريد في مثل : هند تقوم .

وقوله : والغائبتين [2] .

يريد في مثل قولنا : تقوم الهندان ، والهندان تقومان .

ويظهر من كلام المؤلف هنا أن التاء لا تكون للغائبات ، و[هي [1]] قد تكون للغائبات [على اللزوم كقولك : تقوم الهندات لا غير [5] ، وعلى الجواز [3]]

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) الجزولية : ٦٠ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) أ : كقوله .

(٥) تأنيث الفعل هنا واجب – عند البصريين – لأن الفاعل مؤنث حقيقي لم يفصل من فعله بفاصل قال المبرد : « فأما ضرب جاريتك زيدا وجاء أمتك وقام هند فغير جائز ، لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي ، ولو كان من غير الحيوان لصلح وكان جيدا نحو : هُدِمَ دارك وعُمِّرَ بلدتُك » . المقتضب ١٤٤/٢ .

كقولك [١] : تقوم الهنود ويقوم الهنود [٢] .

وقد تكون الغائبات لا تدخل في فعلها التاء أصلا كما تقدم من قولنا : الهندات يقمن [٣] فإذا كانت نسبة الغائبات إلى التاء في فعلها على هذه الأوجه /٨٤ب الثلاثة من اللزوم والجواز والامتناع هذه النسبة فقد كان ينبغي للمؤلف ألا يخلي التاء عن الغائبات جملة فإن ذلك إخلال بها .

[نواصب المضارع]

وقوله : وكي في أحد قسميها [٤] .

هذا القسم الذي تكون فيه كي ناصبة بنفسها هو القسم الذي تكون فيه كي مع ما بعدها بتأويل المصدر كأن [٥] .

والقسم الآخر هو الذي لا تكون فيه كذلك ولكن حرف جر كاللام [٦] .

وقوله : والفاء والواو في الأجوبة الثمانية [٧] .

---

(١) أ : كقوله .

(٢) تأنيث جمع التكسير ليس حقيقيا قال المبرد : « .... جاز أن تذكر الفعل إن شئت فتقول : أطفيء نارك وجيء نسوة ؛ لأن هذا إنما هو تأنيث جمع ، كما قال الله جل ثناؤه ﴿ وقال نسوةٌ في المدينة ﴾ » ، المقتضب ٥٩/٤ .

(٣) وبهذا قرأ القراء في قوله تعالى : ﴿ والوالداتُ يُرضعنَ أولادَهنَّ حولين كاملين ﴾ [البقرة : ٢٣٣] ، وفي قوله تعالى : ﴿ والمطلقاتُ يتربصنَ بأنفسهن ثلاثةَ قروء ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . وغير ذلك كثير .

(٤) قوله في الجزولية : « الحرف الذي ينصب الفعل المضارع بعده ينقسم قسمين : ناصب بنفسه وغير ناصب بنفسه ، فالناصب بنفسه : أن ولن وإذن وكي في أحد قسميها » ، الجزولية : ٦١ .

(٥) يتعين ذلك في كي الواقعة بعد لام التعليل كما في مثال سيبويه : « جئتك لكي تفعل » ، الكتاب ٤٠٧/١ .

(٦) انظر هذين القسمين في : الكتاب ٤٠٧/١ - ٤٠٨ ، المقتضب ٨/٢ ، ٩ ، الإيضاح العضدي ٣١٠ .

(٧) قال الجزولي : « فالموضع الذي تضمر فيه ولا تظهر بعد حتى وكي الجارة ولام الجحود والواو والفاء في الأجوبة الثمانية ... » ، الجزولية : ٦١ .

تمامه وما كان مثلها (١) مما هو غير واجب ، وإلا فقد يقال حسبته شتمني فأثِبَ عليه (٢) بالنصب وليس من الأجوبة الثمانية ، وقد أجاز سيبويه إن تقم فتحسن إلى فلان أجزك ، بنصب فتحسن وليس من الأجوبة الثمانية (٣) ، وقد قرئ (٤) : ﴿ وإن (٥) تبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبَ [مَنْ يَشاء] (٦) ﴾ (٧) بنصب فيغفرَ ويعذبَ وليس من الأجوبة الثمانية .

وقد قرئ : ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى (٨) ﴾ نصبا (٩) وليس من الأجوبة

= والأجوبة الثمانية هي : « جواب الأمر والنهي والتمني والجحد والعرض والاستفهام والتحضيض والدعاء » ، كشف المشكل ٥٤٩/١ ، وانظر شرح الجزولية : ٢٩٤/١ .

(١) جـ : مثلهما .

(٢) من أمثلة : الكتاب ٤٢٢/١ ، شرح السيرافي ٢٠٩/٣ب ، ٢١٣ب ، شرح الجزولية ٢٩٥/١ .

قال السيرافي : « قال أبو عمر : حسبته شتمني فأثِبَ عليه ، أي كان منه شتمني فسيكون مني الوثوب عليه ، فلما جاء الثاني على غير مجيء الأول ، لأن الأول ماض والثاني غير ماض نصبته ، لأنه أشبه النفي وجوابه ، وإن كنت قد وثبت رفعت لأن معناه حسبته كان منه شتمي فكان مني وثوب فمجيء الثاني في معنى الأول » ، شرح الكتاب ٢١٣/٣ب .

(٣) قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : إن تأتني فتحدثني أحدثك وإن تأتني وتحدثني أحدثك . فقال : هذا يجوز والجزم الوجه ؛ ووجه نصبه أنه حمل الآخر على الاسم كأنه أراد : إن يكن إتيان فحديث أحدثك ، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى (أن) لأن الفعل معها اسم ، وإنما كان الجزم الوجه لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى » ، الكتاب ٤٤٧/١ .

(٤) هي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة وأبي العالية وعاصم الجحدري .

انظر : تفسير القرطبي ٤٢٤/٣ ، والبحر المحيط ٣٦٠/٢ .

(٥) أ ، ب : إن ، دون حرف عطف .　　　　(٦) ساقط من : جـ .

(٧) تمامها : ﴿ .... وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] .

(٨) ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ .... وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِباً ، وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوءُ عَمَلِهِ وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ ، وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلاَّ فِي تَبَابٍ ﴾ [غافر : ٣٦ - ٣٧] .

(٩) قرأ بنصب الفعل ، أطلع : حفص والأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم .

الغاية في القراءات العشر : ٢٥٤ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٤٤/٢ ، التبصرة في القراءات السبع ٦٦٣ ، الإقناع في القراءات السبع ٧٥٤/٢ ، البحر المحيط ٤٦٥/٧ ، النشر ٣٦٥/٢ ، الإتحاف ٣٧٩ .

الثانية [١] ، وجاز [٢] النصب في ذلك لكون هذا كله غير واجب في المعنى [٣] .

ولو [٤] كان هذا كله حاضراً عند هذا المؤلف إذ قال : وقد أُشرب لعل معنى ليت من قرأ (فأطّلِع) نصباً لما قاله [٥] وسيأتي في موضعه [٦] .

وقوله : فأما الفاء والواو [وأو [٧]] فلا تنصب بأنفسها إذ لو نصبت هنا .... إلى آخره [٨] .

يريد إذ لا علة توجب عملها في هذا الموضع ، وكونها غير عاملة في غيره ، فإنها في كل ذلك حرف عطف ، و[هي [٩]] على حالة واحدة ، وإن لم يكن مراده هذا

---

(١) في هذه المسألة خلاف على النحو الآتي : -

أ - يرى الكوفيون وابن مالك نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي محتجين بهذه الآية وبقوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ [عبس : ٣ ، ٤] .

ب - يرى البصريون منع نصب الفعل هنا وخرجوا الآيتين بتخريجين :

١ - أن لعل أشربت معنى ليت ، فجاءت للتمني ونصب الفعل بعدها .

٢ - أن ذلك من باب العطف على التوهم لأن خبر لعل كثيراً جاء مقروناً بأن ؛ في النظم كثيراً وفي النثر قليلا ، فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبرا كان منصوبا بأن .

انظر : شرح الجمل ١٥٣/٢ ، التسهيل ٢٣١ ، البحر المحيط ٤٦٥/٧ - ٤٦٦ ، التذييل والتكميل ١٠٨/٥أ ، الجنى الداني ١٢٨ - ١٢٩ ، ٥٢٩ ، المساعد ٨٨/٣ - ٨٩ .

والراجح عندي مذهب الكوفيين وابن مالك لبعده عن التكلف ، وسلامته من التقدير البعيد .

(٢) ب : وجا .

(٣) هذه هي علة النصب بعد الفاء ، وقد ذكرها المبرد عرضا إذ قال : « ... فالمعنى : لم تكن زيادة فإكرام ، وكذلك كل ما كان غير واجب وهو الأمر والنهي والاستفهام » ، المقتضب ١٣/٢ .

(٤) أ ، جـ : لو .

(٥) الشارح بقوله هذا كأنه يرى رأي الكوفيين من انتصاب الفعل بعد الفاء وإن لم تكن من الأجوبة الثمانية .

(٦) سيأتي ان شاء الله تعالى في باب : إن وأخواتها ؛ الجزولية : ٨٣ .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) الجزولية : ٦١ .

ومراد الجزولي بهذا القول الرد على أبي عمر الجرمي والكوفيين الذين يرون أن الواو والفاء ناصبتان للفعل المضارع في جواب الثمانية .

الإنصاف ٥٥٧/١ - ٥٥٩ ، شرح الجمل ١٤٣/٢ ، شرح الجزولية ٣٢١/١ .

(٩) تكملة من : جـ .

لزمه الاعتراض بإذن فإنها تنصب في موضع ولا تنصب في آخر . اللهم إلا أن يقول : إذن [١] لو نصبت هنا لنصبت في كل موضع لأن نواصب الفعل كلها إذا نصبت في موضع [٢] نصبت في كل موضع ، هذا أصلها وعلى ذلك جاءت (لن [٣] وأن وكي) التي بمعناها [٤] ، ولم يجيء منها ما ينصب [في موضع ولا ينصب [٥]] في كل موضع إلا إذن لكونها تعمل وتلغى دون سائر أخواتها [٦] /٨٥أ وذلك شاذ لا يعمل [٧] عليه وإنما العمل على الأصول ، فإذا قال ذلك كان لقوله وجه .

وقوله : والموضع الذي تضمر فيه وتظهر هو بعد لام كي ... إلى آخره [٨] .

[يريد [٩]] نحو : جئت [١٠] لأتعلم ، [ولأن أتعلم [١١]] .

وقوله : إذا لم يكن معها لا [٨] .

يريد أنه إذا جاء بعدها [١٢] (لا) لزم ظهور أن هربا [١٣] من التقاء المثلين أعني [اللامين [١٤]] : اللام المكسورة ولام لا [١٥] نحو : ﴿ لِئَلَّا تَكُونَ ﴾ [١٦] .

---

(١) ب ، جـ : إذ .

(٢) جـ : وضع .

(٣) ب : أن .

(٤) أي يعني : أن يعني بهذا كي المصدرية .

(٥) ساقط من : جـ .

(٦) قال المبرد : « اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء لأنها تعمل وتلغى كظننت » ، المقتضب ٢/١٠ ، وانظر : الأصول ٢/١٤٨ - ١٤٩ ، شرح السيرافي ١/١٥ب .

(٧) كذا في النسخ ولعل الصواب : لا يعول عليه .

(٨) الجزولية : ٦١ .

(٩) ساقط من : ب .

(١٠) بياض في : ب .

(١١) ساقط من : أ .

يريد المصنف والشارح أن (أن) المصدرية يجوز إضمارها وإظهارها بعد لام التعليل ، قال سيبويه : « وكذلك (أن) بعد اللام إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته » ، الكتاب ١/٤٠٨ ، وانظر : المقتضب ٢/٧ ، الأصول ٢/١٥٠ .

(١٢) أ : بعد .

(١٣) أ : هروبا .

(١٤) ساقط من : ب .

(١٥) انظر في ذلك : المنهاج الجلي ٣٩أ ، المباحث الكاملية ١/١٤٥ ، شرح الجزولية ١/٣٢١ .

(١٦) تمامها ﴿ ... للنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزاً حَكِيماً ﴾ [النساء : ١٦٥] .

وقوله : وبعد [١] حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر الملفوظ به [٢] .

صوابه على الاسم الملفوظ له ، لأن الاسم الملفوظ به أعم من المصدر [٣] ، وهذا الفعل المنصوب بإضمار أن الجائز إظهارها [٤] ، لأن [أن [٥]] هذه يعطف بها على المصدر [مرة [٦]] كما قال [نحو [٧]] [٨] :-

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْني [٩] ... ..

---

(١) أ : بعد .
(٢) الجزولية : ٦١ .
(٣) نبه على ذلك اللورقي انظر : المباحث الكاملية ١/١٤٦ ، والأبذي حين قال : « وقوله : على المصدر الملفوظ به غلط ، بل كان ينبغي له أن يقول على الاسم الملفوظ به ... » ، شرح الجزولية ١/٣٢٢ .
(٤) ب : إضمارها .
(٥) ساقط من : أ .
(٦) ساقط من : ب .
(٧) تكملة من : جـ .
(٨) القائل : ميسون الكلبية (.... – ٨٠ هـ تقريبا) .

وهي ميسون بنت بحدل بن أنيف بن ولجة بن قنافة من بني حارثة بن جناب الكلبي . وميسون هذه زوج معاوية وأم ولده يزيد ، كانت بدوية فكرهت الحضر وقالت الأبيات التي منها الشاهد فطلقها معاوية ورجعت إلى أهلها .

« تاريخ الطبري ٥/٣٢٩ ، ٤٩٩ ، البداية والنهاية ٨/٢٢٦ ، الخزانة ٨/٥٠٥ – ٥٠٦ ، أعلام النساء ٥/١٣٦ – ١٣٧ » .

(٩) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

لَبَيْتٌ تَخْفُقُ الأَرْوَاحُ فِيهِ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ

وعجز البيت :-

.. .. أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

الشفوف جمع شف بكسر الشين وفتحها وهو الثوب الرقيق ، سمي بذلك لأنه يستشف ما وراءه . ويروى ولبس قال البغدادي : « ولبس عباءة : في غالب كتب النحو (للبس) بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة » ، الخزانة ٨/٥٠٤ .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع (تقر) بأن المضمرة بعد الواو معطوفاً على المصدر (لبس) .

الكتاب ١/٤٢٦ ، المقتضب ٢/٢٦ ، الأصول ٢/١٥٠ ، الجمل ١٨٧ ، الإيضاح العضدي ٣١٢ ، سر الصناعة ١/٢٧٣ ، المحتسب ١/٣٢٦ ، الصاحبي ١٤٦ ، ٢٥٥ ، الأمالي الشجرية ١/٢٨٠ ، الحماسة البصرية ٢/٧٣ ، شرح المفصل ٧/٢٥ ، المباحث الكاملية ١/١٤٦ ، شرح الجمل ١/١٣١ ، ٢/١٤٠ ، شرح الجزولية ١/٣٢٢ ، الخزانة ٨/٥٠٣ – ٥٠٦ .

وعلى غير المصدر أخرى كقوله (١) :

وَلَولا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وآلِ (٢) سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ (٣) عَلْقَمَا (٤)

وقوله : على المصدر الملفوظ به (٥) .

احترز من حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر المتوهم في قولك : ما تأتينا فتحدثنا لأن أن المضمرة وما بعدها معطوفة على المصدر المتوهم قبل حرف العطف والتقدير : ما يكون منك إتيان فحديث ، إنما احترز منه لأن (أن) لا تظهر [فيه أصلا (٦) كما تظهر (٧)] فيما عطف على المصدر الملفوظ به نحو :

---

(١) القائل هو الحصين المري (... - ١٠ ق هـ تقريبا) .

هو الحصين بن الحمام بن ربيعة بن مساب بن حرام المري الذبياني ، فارس شاعر جاهلي يعد من أوفياء العرب ، قيل : إن أشعر المقلين ثلاثة : المسيب بن علس ، والحصين بن الحمام والمتلمس .

وقيل : أدرك الإسلام وأسلم وعده بعض المؤرخين من الصحابة ، وفي شعره ما يؤيد ذلك .

[الشعر والشعراء ٣٢٧ ، الأغاني ١١٨/٢ - ١٢٣ ، سمط اللآلي ٢٢٦/١ ، الخزانة ٣٢٦/٣ - ٣٢٧] .

(٢) ب : الى .　　(٣) ب : أسودك .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

جَزَى اللهُ أَفنَاءَ العَشِيرَةِ كُلِّهَا بِدَارَةِ مَوضُوعٍ عُقُوقاً وَمَأْثَمَا

ويروى : من رزام بن مازن ، وأيضا من رزام بن مالك . انظر المفضليات ٦٦ .

ورزام هو : رزام بن مازن بن ثعلبة بن سعد بن ذبيان ، وسبيع بالتصغير هو سبيع بن عمرو بن فُتَيَّة ابن أمة بن بجالة بن مازن بن ثعلبة . أما علقمة فهو علقمة بن عبيد بن عبد بن فتية .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع (أسوءك) بأن المضمرة بعد (أو) معطوفا على اسم هو غير مصدر .

الكتاب ٤٢٩/١ ، المفضليات ٦٦ ، سر الصناعة ٢٧٤/١ ، المحتسب ٣٢٦/١ ، المباحث الكاملية ١٤٦/١ ، شرح الجمل ١٣١/١ ، ٢٥٦/٢ ، شرح الجزولية ٣٢٢/١ ، المقاصد النحوية ٤١٦/٤ ، الخزانة ٣٢٤/٣ - ٣٢٧ .

(٥) الجزولية : ٦١ .

(٦) قال سيبويه : « وتقول : لا تأتيني فتحدثني لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : لا تأتيني ولا تحدثني ، ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم كأنك قلت : ليس يكون منك إتيان فحديث ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم فأضمروا أن لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم .... وأن لا تظهر هنا » ، الكتاب ٤١٨/١ ، وانظر : المقتضب ١٣/٢ .

(٧) ساقط من : أ .

لَلُبْس عباءَةٍ وتَقَرُّ عيني [١] ... ...

الذي يجوز فيه إظهار أن في سعة الكلام .

وقوله : كونه لا يربط بين مختلفي الحد [٢] .

أعني أنه لا يربط بين الاسم والفعل أي لا يعطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا أن يكون أحدهما في تأويل الآخر [٣] كقوله [٤] في عطف الاسم على الفعل :

فَأَلْفَيْتُه يَوماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَخِفُّ المَعَابِرا [٥]

وكقوله تعالى في عطف الفعل على الاسم : ﴿ إلى الطَّيرِ فَوقَهُم صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ [٦] ﴾ أي وقابضات ، وإنما لم يجز عطف أحدهما على الآخر في الأصل لأن حرف العطف مشرك في العامل وعوامل أحدهما لا تعمل في الآخر [٧] .

---

(١) سبق تخريجه ، انظر ص : ٤٦٩ هـ٩ .

(٢) الجزولية ٦١ .

(٣) قال السهيلي : « وقد جاء عطف الفعل على الاسم إذا كان الاسم في معنى الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ صافّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ ونحو : ﴿ وَجِيهاً في الدنيا والآخرة ومن المُقَرَّبين . ويُكَلِّم الناس ﴾ لأن الاسم المعطوف عليه عامل للضمير ، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم » نتائج الفكر ٣١٨ - ٣١٩ .

(٤) هو النابغة الذبياني .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

كَتَمْتُكَ لَيْلاً بالجَمُومَيْنِ سَاهِرا ... وَهَمَّيْنِ : هَمَّاً مُسْتَكِنّاً وَظَاهِرا

يبير عدوه : أي يهلكه ، المعابر : السفن التي يعبر بها ، يستخف المعابرا ؛ يرمي بها لقوته وشدته .

ويروى : ويجر عطاء كما في الديوان ٧١ .

الشاهد فيه : عطف الاسم (مجر) على الفعل (يبير) لما كان في تأويل الاسم (مبير) .

الديوان : ٧١ ، شرح الجمل ٢٤٩/١ ، شرح الجزولية ٧٠/١ ، ٥٩٣ ، البسيط ٩٠٤/٢ ، رصف المباني ٤٧٤ ، البحر المحيط ٢٥٩/٧ ، شرح ابن عقيل ٢٤٤/٣ ، المقاصد النحوية ١٧٦/٤ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوا .... ما يُمْسِكُهُنَّ إلا الرَّحمنُ إنَّه بِكُلِّ شيءٍ بَصير ﴾ [الملك : ١٩] .

(٧) قال السهيلي : « ... وإنما استحال أن ينعطف الفعل على الاسم كيلا يشترك معه في العامل الذي يعمل فيه ، إذ لا تعمل عوامل الأسماء في الأفعال » ، نتائج الفكر : ٣١٧ .

وقوله : وما عدا /٨٥ب ما ذكر تظهر فيه ولا تضمر في الأمر العام عند البصريين [١] .

يريد أن المواضع التي تظهر فيها أن ولا تضمر ما عدا ما ذكر نحو : يعجبني أن تفعل كذا وأمرك بأن تفعل كذا لأنها ليست من [٢] الموضعين المتقدمين أعني موضع التزام الإضمار وموضع جواز الإضمار والإظهار [٣] .

واحترز بقوله في الأمر العام من مثل قوله [٤] :

أَلا أَيُّهذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوغى [٥] ... ...

---

(١) الجزولية : ٦١ .　　(٢) أ : في .

(٣) جـ : الإظهار والإضمار .

(٤) القائل هو طرفة (... - ....) .

هو أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن مالك البكري الوائلي ، شاعر فحل جاهلي ، قتله عامل عمرو ابن هند على البحرين ، بأمر عمرو بن هند ، لأبيات قالها طرفة في هجائه ، كان عمره عشرين عاما ، وقيل ستة وعشرين عاما .

وأسماء المغتالين من الأشراف ٢١٢ - ٢١٤ ، الشعر والشعراء ٧٦ - ٨١ ، سمط اللآلي ٣١٩ ، الخزانة ٤١٩/٢ - ٤٢٥ .

(٥) من البحر الطويل من معلقته ومطلعها :-

لِخَوْلَةَ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ　　تَلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ فِي ظَاهِرِ اليَدِ

وعجز البيت :-

... ...　　وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

الزاجر : الناهي . الوغى : أصله الصوت في الحرب ، وقد يكنى به عن الحرب نفسها ، أحضر : يروى بالرفع والنصب قال الأعلم الشنتمري « أحضر الوغى . أراد : أن أحضر ، فلما أسقط (أن) ارتفع الفعل ، وقد يجوز نصبه على إعمال (أن) مضمرة » ، شرح ديوان طرفة ٣٢ .

الشاهد فيه : نصب (أحضر) بأن وليس من مواطن جواز الإضمار والإظهار ولا من وجوب الإضمار .

الديوان ٣١ ، الكتاب ٤٥٢/١ ، معاني القرآن ٢٦٥/٣ ، المقتضب ٨٣/٢ ، ١٣٤ ، مجالس ثعلب ٣١٧/١ ، الأصول ١٦٢/٢ ، ١٧٦ ، شرح أبيات سيبويه ٤٩/٢ - ٥٠ ، سر الصناعة ٢٨٥/١ ، الإنصاف ٥٦٠/٢ ، شرح المفصل ٢٧/٤ ، الباحث الكاملية ١٥٠/١ ، الضرائر ١٥١ ، شرح الجزولية ٢٩/١ ، ٣٢٥ ، ٨٩٥ ، الخزانة ١١٩/١ - ١٢١ ، ٥٠٧/٨ - ٥٠٨ ، ٥٧٩ - ٥٨٠ ، ٥٨٥ .

في رواية من نصب أحضر وأضمر [١] (أن) وهو ليس واحداً من الموضعين [٢] .
وأما من رفعه فهو أشبه ، لأنه لم يعمل (أن) مضمرة ولكنه لما حذفها حذف عملها ورفع الفعل ولكنه مع ذلك قليل [٣] لكنه أكثر من حذفها مع النصب [٤] .

وقوله : ولن لنفي سيفعل ، وتقدم معمول معمولها عليها يدل على أنها ليست [مركبة [٥]] من : لا أن [٦] .

يريد في مثل : زيداً لن أضرب ، وبه استدل سيبويه – رحمه الله – على من قال في لن بالتركيب [٧] وهو الخليل [٨] ، وعورض في ذلك [٩] بأن التركيب تحدث معه ما لم يكن قبله [١٠] .

وإنما استدل سيبويه – رحمه الله – بذلك لأن بنيه على كثرة الدعوى في قول الخليل – رحمه الله – لأنه يحتاج فيه مع دعوى التركيب إلى دعوى أخرى وهو أن التركيب أحدث معنى لم يكن .

وللخليل – رحمه الله – أن يقول : مأخذنا في هذه الصناعة إنما هي لتقليل

---

(١) ب : فأضمر .

(٢) من موضع وجوب الإضمار ، أو من موضع جواز الإضمار والإظهار .

(٣) قال سيبويه : « ... لو قلت : مره أن يحفرها على الابتداء كان جيدا ، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على : مره أن يحفرها ، فإذا لم يذكروا أن جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعل ، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به ، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب .... وقد جاء في الشعر قال طرفة :

أَلا أَيُّهَذا الزّاجِري أَحْضُرَ الوَغَى   وأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي »

الكتاب ١/٤٥٢ .

(٤) أي مع نصب الفعل .

(٥) ساقط من : ب .   (٦) الجزولية : ٦٢ .

(٧) قال – رحمه الله – : « ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيدا فلن أضرب ، لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال : أما زيدا فلا الضرب له » الكتاب ١/٤٠٧ .

(٨) قال سيبويه : « ولن فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا : ويلمه يريدون : وي لأمه » ، الكتاب ١/٤٠٧ .

(٩) ب : هذا .

(١٠) قال السهيلي : « ولا يلزم ما اعترض عليه سيبويه من تقديم المعمول عليها ، لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط ، فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الامكان بـ(أن) كما تقدم » ، نتائج الفكر ١٣٠ .

الأصول ما أمكن لا لتكثيرها ، ولذلك لم يقل في : (يَضْرِب واضْرِب وضَارِب ومضروب وضَرَبَ وضَرْب) إنها أصول كلها إنما [١] جعلنا واحداً منها أصلاً وهو (ضَرْب) وجعلنا الباقي فرعا عليه .

ولم نجعلها كلها أصولا فلذلك قلنا في الياء [٢] والتاء في يضرب وتضرب وفي الألف والواو في ضارب ومضروب إنها زوائد ولم نجعل هذه الكلم أصولا أخر غير ضرب ، بل جعلنا هذه الحروف مزيدة على ذلك الأصل .

قال الخليل : فإذا كان المأخذ في هذه الصناعة هكذا أعني تقليل [٣] الأصول لا تكثيرها [٤] وجب أن نسلك ذلك [٥] المسلك في لا ولن ولا أن /٨٦أ فلا تقول : إنها ثلاثة أصول ولكن أحدها فرع عن [٦] الآخرين وتكون لن مأخوذة من لا وأن .

[إلا أن لسيبويه – رحمه الله – أن يعترض مع هذا [٧] عليه بقوله أيضا : ولو كانت مركبة من لا وأن [٨]] لما قلت : زيداً لن أضرب [٩] ، ولو كانت مركبة من لا وأن لكانوا خلقاء أن ينبهوا على ذلك بأن لا يجيزوا تقديم معمول معمولها عليها [١٠] فيكون منعهم ـــ (زيداً لن أضرب) منبهة [١١] على أن الأصل لا أن أضرب [زيدا [١٢]] ،

---

(١) ب ، جـ : بل .
(٢) أ : التاء .
(٣) ب ، جـ : بتقليل .
(٤) ب ، جـ : بتكثيرها .
(٥) جـ : دون .
(٦) ب ، جـ : على .
(٧) جـ : مع هذا أن يعترض .
(٨) ساقط من : ب .
(٩) ب : لن أضرب ويكون معناه ، بزيادة (ويكون معناه) ولا فائدة لها .
(١٠) هذا وجه من أوجه التنبيه على الأصل لو حصل ، وهناك وجه للتنبيه على الأصل المتروك وذلك باستعمال العرب إياه ، وقد ورد في قول جابر بن رألان الطائي :–

فإنْ أُمْسِكْ فإنَّ العَيْشَ حُلْوٌ ... إلَـيَّ كَأنَّـه عَسَلٌ مَشُوبُ
يُرَجِّي المَرْءُ مَالا أنْ يُلاقِي ... وَيَعْرِضُ دُونَ أدْنَاه الخُطُوبُ

انظر : نوادر أبي زيد ٢٦٤ ، شرح الكافية ٢/٢٣٥ ، الخزانة ٨/٤٤٠ – ٤٤٥ .
(١١) ب : منبه .
(١٢) تكملة من : أ .

فلما لم يمنعوه وأجازوه ضعف القول بتركيبها [1] [كذلك [2]] .

وقوله : وإذن لها ثلاثة أحوال أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر فإذا تقدمت وأريد بالفعل الذي بعدها الحال ألغيت [3] .

كان ينبغي لإذن من حيث هي ناصبة من نواصب الفعل أن تكون كسائر النواصب التي هي : أن ولن وكي التي بمعنى أن [4] ، وذلك أن هذه النواصب مستبدة بالأفعال المستقبلة لا تدخل أبداً على غير الأفعال ، ولا تدخل من الأفعال إلا على المستقبلة [5] ولا تدخل على الحال [أبدا [6]] ولا تكون أبدا إلا قبل الأفعال التي تدخل عليها لا متأخرة عنها [7] .

لكن العرب اتسعت في إذن اتساعاً لم تتسعه في غيرها من النواصب فأجازوا

---

(١) ليس ذا وحده هو الذي يضعف التركيب وإنما يضعفه أن (أن) المصدرية تؤول وما بعدها بمصدر مفرد هذا المصدر يحتاج إلى خبر ، فيصير الكلام غير تام على هذا التأويل . ونحن نرى أن (لن يقوم زيد) كلام تام .

ويقال : إن الخبر ملتزم الحذف ، وهذا يرده أمران :

١ - أننا نعطف على الفاعل من غير تكرار (لا) النافية فإذا قلنا : إن الأصل (لا أن) ولا النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية ثم عطف عليها فلابد من تكرارها تقول لا زيد في الدار ولا عمرو وهذا لم يرد في لن يقوم زيد وعمرو .

٢ - أن الخبر لم يظهر هنا أبدا وهذا مما يضعفه .

انظر في ذلك : شرح الكتاب ٣/١٨٨ب ، التذييل والتكميل ٥/٩٠أ .

(٢) ساقط من : جـ .   (٣) الجزولية : ٦٢ .

(٤) قال سيبويه : « اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها ، لا تعمل في الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال وهي أن .... وكي .... ولن » ، الكتاب ١/٤٠٧ .

(٥) قال ابن السراج : « فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إذن) فعلاً حاضراً لم يجز أن تعمل فيه ، لأن أخواتها لا يدخلن إلا على المستقبل » ، الأصول ٢/١٤٨ ، وانظر : نتائج الفكر ١٣٠ ، ١٣٦ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) قال سيبويه عن إذن : « وهي تلغى وتقدم وتؤخر ، فلما تصرفت هذا التصرف اجترؤا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين ، ولم يفصلوا بين (أن) وأخواتها وبين الفعل .... ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه فكرهوا الفصل لذلك لأنه حرف جامد » ، الكتاب ١/٤١١ .

فيها دخولها على الأفعال وعلى الأسماء فأجازوا إذن عبد الله يقول ذلك [١] .

وكذلك أيضا أجازوا دخولها على فعل الحال ، فأجازوا أن تقول : إذن [٢] أظنك كاذباً ، لمن يحدثك بحديث وتظنه فيه كاذبا ، وأدخلوا في ذلك إذن على فعل الحال [٣] .

وأجازوا أيضا أن تتأخر إذن عن الفعل فقالوا : أكرمك [٤] إذن [٥] .

فهذه اتساعات في إذن انفردت بها دون [٦] غيرها من نواصب الأفعال ، ومن ذلك أيضا أنهم أجازوا أن يفصلوا بين الفعل ومنصوبه بالقسم نحو : إذن والله أفْعَلَ ذلك [٧] ، ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل ، فلما اتسعوا في (إذن) هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم ، فشبهوها بعوامل الأسماء الناصبة [٨] لقوتها بهذا التصرف الذي تصرفته [٩] ، ولكن لا بكل عوامل الأسماء الناصبة /٨٦ب لكن بأضعف عوامل الأسماء الناصبة لأنّ المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به ، وأضعف عوامل الأسماء الناصبة هي ظننت وأخواتها ، وإنما قلنا : إنها أضعف عوامل الأسماء الناصبة لأنه ليس من تواصب الأسماء [١٠] ما يلغى غيرها ، فكان عملها بذلك [١١]

---

(١) انظر ذلك في : الكتاب ٤١١/١ ، المقتضب ١١/٢ ، الأصول ١٤٨/٢ .

(٢) جـ : إذن أن تقول أظنك .

(٣) انظر في دخول إذن على فعل الحال : الكتاب ٤١٢/١ ، المقتضب ١٢/٢ ، الأصول ١٤٨/٢ .

(٤) جـ : ما أكرمك .

(٥) انظر في تأخرها عن الفعل : الكتاب ٤١١/١ ، الأصول ١٤٩/٢ .

(٦) أ : على .

(٧) ومنه قول حسان رضي الله تعالى عنه :-

إذَنْ - والله - نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ   تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

ديوانه : ٩٤ .

(٨) قال سيبويه : « اعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأة » ، الكتاب ٤١٠/١ ، وقال المبرد : « اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء » المقتضب ١٠/٢ ، وانظر : الأصول ١٤٨/٢ .

(٩) ب : تصرفت .   (١٠) بياض في : ب .

(١١) ب : ذلك .

ضعيفا لأنه غير لازم ، وكان تشبيههم لها بالظن من عوامل الأسماء الناصبة في أن أجازوا فيها إعمالها وإلغاءها كما كان ذلك في ظننت وأخواتها ، إلا أن ظننت كانت إذا تأخرت لا تعمل وكذلك إذن [١،٢] .

وكذلك [٣] إذا توسطت يجوز فيها الإعمال والإلغاء [أعني [٤] ظننت [٥]] [٦] ، ولم تقو إذن قوتها لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به فحطت عنها بأن ألغيت ليس إلا .

وإذا تقدمت [٧] أعني ظننت لم يكن فيها إلا الإعمال [٨] فلم يكن فيما شبه بها إلا الإعمال [٩] لكن بشرط أن يجيء الناصب على أصله ، وهو ألا تدخل إلا على مستقبل ، فإذا أدخلناها على فعل حال لم تعمل أصلاً وإن كانت متقدمة ، لأنه ليس في الدنيا ناصب يدخل على فعل حال ، فوجب لها هنالك [١٠] الإلغاء [١١] .

وإن شئت قلت : إذن جواب وجزاء [١٢] ، فمن حيث كانت كذلك كان [الواجب [١٣]] لها صدر الكلام ، لأن الجزاء له صدر الكلام [١٤] وكذلك الجواب أعني أدوات الجواب التي هي : لا وبلى ونعم [١٥] ، فلما اتسع فيها وأخرت عن الفعل

---

(١) قال ابن السراج : « وتقول : أنا أفعل كذا إذن فتؤخرها وهي ملغاة أيضا » ، الأصول ١٤٩/٢ .
(٢) بعده في أ : وكانت إذن إذا تأخرت لا تعمل .
(٣) ب ، جـ : كانت .
(٤) ب : يعني .
(٥) انظر في إعمال (ظن) وأخواتها متوسطة وإهمالها : الكتاب ٦١/١ ، المقتضب ١٠/٢ ، الأصول ١٨٣/١ .
(٦) ساقط من : جـ .
(٧) جـ : قدمت .
(٨) قال المبرد : « فالذي تلغيه لا يكون مقدماً إنما يكون في أضعاف الكلام ، ألا ترى أنك لا تقول : ظننت زيد منطلق » ، المقتضب ١١/٢ .
(٩) أ : اعمال .
(١٠) ب : هناك .
(١١) انظر ما سبق ص : ٤٧٥ هـ٥ .
(١٢) قال سيبويه : « وأما إذن فجواب وجزاء » ، الكتاب ٣١٢/٢ .
(١٣) ساقط من : ب .
(١٤) حروف الجزاء لها الصدارة انظر في ذلك : المقتضب ٦٦/٢ ، المفصل ٣٢٢ ، شرح المفصل ٧/٩ .
(١٥) حروف الجواب لها الصدارة يؤيد ذلك قول ابن الحاجب : « ... إن العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض ... » ، الأمالي النحوية ١٢٩/٤

hanyalkazzaz

[أو وسطت [(١)]] كان لها بذلك حالان ؛ أقواهما التقدم على الفعل في صدر الكلام ، وغير ذلك من أخواتها يضعف عن هذه الحال ، فلما شبهت بالظن من عوامل الأسماء وكان أقوى حالي [(٢)] الظن الإعمال خص به أقوى حالي إذن وهو التقدم في صدر الكلام ، وأضعف حالي الظن الإلغاء فخص به الحالة الأخرى الضعيفة .

وقوله : وإن أريد به الاستقبال أعملت [(٣)] .

فقد /٨٧أ تقدمت علة ذلك [(٤)] وحكى سيبويه إلغاءها إذا كانت متقدمة وكان الفعل بعدها مستقبلا [(٥)] .

وقوله : وإذا توسطت وافتقر ما قبلها إلى ما بعدها [(٣)] .

احترز به من مثل قولهم [(٦)] :-

ارْدُدْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ العَيرِ مَكْرُوبُ

= وقول الرضي : « كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبته الصدر كحروف النفي ... » ، شرح الكافية ٣٤٧/٢ .

(١) ساقط من : جـ .

(٢) جـ : حالتي .

(٣) الجزولية : ٦٢ .

(٤) انظر ص : ٤٧٥ .

(٥) قال – رحمه الله – : « وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذلك في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك ، فقال : لا تصدقن ذا ، ولم يكن ليروي إلا ما سمع » ، الكتاب ٤١٢/١ .

(٦) القائل : هو ابن عنمة (.... – بعد ١٥ هـ) .

وهو عبد الله بن عنمة بن حرثان بن ثعلبة الضبي ، شاعر إسلامي مخضرم ، عاش في الجاهلية ورثى بسطام ابن قيس ، وأدرك الإسلام وأسلم وشهد القادسية ، نزل في بني شيبان وتزوج منهم .

« شرح المفضليات ٧٤١ ، ٧٤٨ ، الاشتقاق ١٩٩ ، الإصابة ٢٠٢/٤ ، ٩٤/٥ ، الخزانة ٤٧١/٨ - ٤٧٣ » .

(٧) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :

مَا إِنْ تَرَى السَّيِّدَ زَيْداً فِي نُفُوسِهِمُ كَمَا تَرَاهُ بَنُو كُوزٍ وَمَرْهُوبُ

وبيت الشاهد يروي : فازجر . انظر : الحماسة ٣٠/١ ، ويروى : لا تترع سوبته ، انظر : الكتاب ٤١٠/١ . =

[لأن قوله : اردد حمارك لا يرتع بروضتنا كلام تام يستغني عما بعده [1]] فقوله بعد ذلك إذن يُرَدَّ وقيد العير مكروب كلام مستقل بنفسه لا يحتاج إليه ما قبله ، فليست (إذن) فيه متوسطة [وإنما [2] تكون إذن متوسطة [3]] إذا افتقر ما قبلها لما بعدها لا في هذا البيت فإن ما قبلها غير مفتقر إلى ما بعدها فلذلك قال بعد قوله : وإذا توسطت وافتقر ما قبلها إلى ما بعدها ليحترز به من مثل إذن في هذا البيت ، إذ كانت إذن فيه متوسطة لكنها لم يفتقر ما قبلها إلى ما [4] بعدها ، فكأنها مبتدأة غير متوسطة .

وقوله : مثل أن تتوسط بين المخبر وذي الخبر [5] .

مثال ذلك : أنا إذن أكرمُك وأما قوله [6] :-

لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرا ... إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرا [7]

= الرد : الارجاع ، يرتع : رتعت الماشية رتعاً إذا رعت كيف شاءت ، الروضة : المكان المعجب بالزهور سمي بذلك لا ستراضة المياه السائلة فيه . أي سكونها لها ، مكروب : من كربت الشيء إذا أحكمته وأوثقته . واردد حمارك : مثل أي اكفف لسانك ولا تعرض لنا .

الشاهد فيه : نصب الفعل المضارع بإذن ، لأن ما قبلها غير مفتقر إلى ما بعدها .

* المفضليات ٣٨٣ ، الكتاب ١/٤١٠ ، الأصمعيات ٢٢٨ ، الحماسة ١/٣٠٠ ، المعاني الكبير ٢/٧٩٣ ، المقتضب ٢/١٠ ، الأصول ٢/١٤٨ ، شرح أبيات سيبويه ٢/١٠٠ ، معاني أبيات الحماسة ٢٦٢ - ٢٦٣ ، إصلاح ما غلط فيه النمري ٨٠ - ٨١ ، شرح ديوان الحماسة ٢/٥٨٦ ، شرح المفصل ٧/١٦ ، المباحث الكاملية ١/١٦١ ، شرح الجزولية ١/٣٢٩ ، شرح الكافية ٢/٢٣٨ ، الخزانة ٨/٤٦٢ - ٤٧٣ .

(١) ساقط من : جـ .

(٢) أ : إنما .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) أ : لما .

(٥) الجزولية : ٦٢ وفيها : « بين المبتدأ والخبر » .

(٦) نسبه عبد السلام هارون إلى رؤبة بن العجاج ، ولم أقف على من نسبه لرؤبة غيره . انظر : معجم شواهد العربية ٢/٤٧٦ . وليس في ديوان رؤبة المطبوع .

(٧) من بحر الرجز .

شطيرا : من شطر عني فلان أي بعد ، والشطير : الغريب .

فهو ضرورة أو على حذف الخبر كأنه قال : [إني [١]] لا أحتملُ ذلك [٢] .

وقوله : أو بين [٣] الشرط والجزاء [٤] .

مثاله : إن تزرني إذَنْ أكْرِمْكَ [٥] .

وقوله : أو بين [٣] القسم والجواب ألغيت [٤] .

مثال ذلك : واللهِ إذن لا أفعلُ [٦] .

وقوله : وإذا تقدمها حرف العطف [٧] .

[مثاله [٨] :] فإذن أحسن إليك . جوابا لمن قال : أزورك .

= الشاهد فيه : أوضحه الشارح – رحمه الله تعالى – .

معاني القرآن : ١/٢٧٤ ، ٢/٣٣٨ ، الصحاح ٢/٦٩٨ ، الإنصاف ١/١٧٧ ، التوطئة ١٤٢ ، شرح المفصل ٧/١٧ ، المنهاج الجلي ٤١أ ، المباحث الكاملية ١/١٦١ ، المقرب ١/٢٦١ ، شرح الجزولية ١/٣٣٠ ، شرح الكافية ٢/٢٣٨ ، المغني ١/١٦ ، المقاصد النحوية ٤/٣٨٢ ، شرح شواهد المغني ٢/٧٠ ، شرح أبيات المغني ١/٨٧ – ٨٩ ، الخزانة ٨/٤٥٦ – ٤٦٢ ، وليس في ديوان رؤبة المطبوع .

(١) ساقط من : جـ .

(٢) هذا التخريج نسبه البغدادي إلى السيرافي ، وفيه تخريجات أخر هي على النحو الآتي :–

أ – أن الخبر هو مجموع (إذن أهلك) لا أهلك وحده فتكون إذن مصدرة . وهذا مردود لأن مقتضى ذلك أن يجوز : زيد إذن يقوم بالنصب على جعل الخبر هو المجموع . وصريح كلام العرب يأباه .

ب – أن هذه لغة حملت فيها (إذن) على (لن) وهي لا تلغى بحال .

جـ – قيل : إن هذا البيت شاذ ولا يحتج به لأن قائله مجهول .

وهذا عندي مردود بقول الفراء : « أنشدني بعض العرب ... وذكر البيتين » ، معاني القرآن ١/٢٧٤ ، وهو حجة في النقل عن العرب .

انظر هذه التخريجات في : الخزانة ٨/٤٥٦ – ٤٥٧ .

(٣) جـ : وبين .

(٤) الجزولية : ٦٢ .

(٥) مثال سيبويه : « إن تأتني إذَن آتك » ، الكتاب ١/٤١١ .

(٦) قال سيبويه : « ومن ذلك : واللهِ إذن لا أفعل من قبل أن أفعل معتمد على اليمين وإذن لغو » ، الكتاب ١/٤١١ .

(٧) الجزولية : ٦٢ . وفيها : وإذا تقدمها واو العطف .

(٨) ساقطة من : ب .

وقوله : جاز فيها الأمران [١] على اختلاف التأويلين [٢] .

التأويلان أحدهما : أن إذن ابتداء الجملة المعطوفة قبل ارتباطها بالأولى ولا التفات إلى الربط [٣] .

والثاني : أن الجملة الثانية قد ربطت بالأولى فالتفت إلى الربط الآن فصارت إذن بذلك متوسطة .

وقوله : وكي إذا لم تدخل عليها اللام احتملت الجارة والناصبة [٢] .

مثاله : جئت كي أتعلم وإنما كان /٨٧ب ذلك لأنه يمكن تقديرها باللام ، فتكون قبل اللام جارة [٤] ، ونصب الفعل بإضمار (أنْ) ويمكن أيضا تقديرها بأن على تقدير حذف اللام فتكون مثل أن ناصبة بنفسها [٥] .

والدليل على أنها تكون بمعنى (أنْ) أنها لو لم تكن بمعناها لم يكن لدخول لام الجر عليها وجه في قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوا [على [٦]] .... [٧] ﴾ و﴿ لِكَيْلَا تَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِياءِ مِنْكُم ﴾ [٨] وما أشبه ذلك ، فإن لام الجر إنما تدخل على الاسم أو ما هو بتأويله ولا اسم تدخل عليه هنا ، فهي إذن داخلة على ما هو في تأويل الاسم وهو أن المضمرة بعدها مع الفعل المنصوب بها ، فلولا أن (كي) ها هنا مع ما بعدها بتأويل الاسم وأنها كأن في ذلك لما دخلت اللام عليها .

---

(١) إعمال إذن وإهمالها .
(٢) الجزولية : ٦٢ .
(٣) أ : الرابط .
(٤) ب : مثل الجارة .
(٥) قال المبرد : « .... أما من أدخل اللام فقال : لكي تقوم يا فتى ، فهي عنده والفعل مصدر ، كما كان ذلك في (أن) ، وأما من لم يدخل عليها اللام فقال : كيمه كما تقول : لمه – فأن عنده بعدها مضمرة لأنها من عوامل الأسماء كاللام » ، المقتضب ٢/٨–٩ .
(٦) تكملة من : أ .
(٧) ﴿ ... مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ واللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ [الحديد : ٢٣]
(٨) ﴿ ... وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ، واتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقَابِ ﴾ [الحشر : ٧]

والدليل على أنها تكون بمعنى اللام كما تكون بمعنى (أن) قولهم : كيمه فعلت كذا ؟ بمعنى لم فعلت كذا ؟ فلولا أن كي بمعنى اللام لما دخلت على ما الاستفهامية [1] ؛ لأن أن المصدرية لا تدخل عليها ولا على شيء من الأسماء بوجه [لأنها مختصة بالدخول على الفعل [2]] ، فلم يكن لدخولها على ما الاستفهامية وجه ، إلا كونها بمعنى اللام ، وبيّنَ [3] ذلك حذف ألف ما الاستفهامية معها ، وألف ما الاستفهامية لا تحذف إلا اذا انجرت [4] ، فلولا أن كي بمعنى اللام وما الاستفهامية مجرورة بها لما حذفت ألفها ، وأتاها [5] هذان الوجهان [6] من جهة أنك إذا قلت : جئت كي أتعلم أمكن أن تقدر بمعنى : أن أتعلم ، أو أن تتقدر بمعنى : لأتعلم .

[الجوازم]

وقوله : الجازم [7] قسمان : جازم فعل واحد وجازم فعلين [8] .

هذا بناء على أن أدوات الشرط هي الجازمة لفعلي الشرط والجواب معاً ، أو على أن أدوات الشرط وفعل الشرط هما الجازمان لفعل الشرط لأنه قد يقال فيما جزم مع غيره : إنه جازم كما يقال فيما [9] جزم وحده : إنه جازم ، وهذان المذهبان اللذان

---

(١) قال سيبويه : « وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى ، وذلك أنهم يقولون : كيمه ؟ في الاستفهام فيعملونها في الاسماء ... – الى أن قال – ومن قال : كيمه جعلها بمنزلة اللام » ، الكتاب ٤٠٨/١ .

(٢) ساقط من : ب .   (٣) ب : ومن .

(٤) قال ابن الأثير : « ألف ما الاستفهامية إذا اتصلت بحرف الجر حذفت نحو : فيم وعم وبم ولم » . البديع ٥٥٣/٢ ، وانظر : أدب الكاتب ١٩٤ ، الخط لابن السراج : ١٣١ ، الغرة ٣٣٢/٢أ .

(٥) يعني كي .

(٦) الوجه الأول أن تكون مصدرية بمعنى (أن) . والوجه الثاني : جارة بمعنى اللام .

(٧) ب : والجازم .   (٨) الجزولية : ٦٢ .

(٩) زيد هنا سطر كامل في نسخة : ب ونصه : [قوله : فالجازم لفعل واحد لم ولما ولام الأمر والدعاء ، هذا قول غير محرر فيما] .

لا ينبني كلامه إلا على أحدهما ،٨٨أ ليس المذهب المعول عليه [منهما [١]] عند النحويين إلا أن أدوات الشرط وفعل الشرط هما اللذان جزما الجواب .

والمسألة محتمل [٢] أن يقال فيها : إن أدوات الشرط هي التي جزمت الشرط والجواب معاً لأنها مقتضية لهما معا من حيث لم تكتف [٣] بأحدهما دون الآخر ، والمقتضي هو الذي ينبغي أن يجعل العامل وكذا هو أبداً ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب زيد عمرا ، فإن ضرب يقتضي ضارباً ومضروباً ، فلذلك نسبنا [٤] [العمل [٥]] في الفاعل والمفعول إليه [٦] ، وهذا قد [٧] قال به جماعة من النحويين [٨] .

ويحتمل أن يقال فيها : إنّ (إنْ) إنما هي كلمة شرط فلا تقتضي إلا فعل الشرط فلا تجزم إلا إياه ، وفعل الشرط هو الذي يقتضي [٩] الجواب فهو الذي ينبغي أن يجزم الجواب دون الشرط ، وهذا [١٠] أيضاً قد قال به جماعة أخرى [١١] .

ويحتمل أن يقال [إن [١٢]] فعل الشرط لا يقتضي الجواب وحده إلا مع أداة الشرط ، و(إنْ) تقتضي فعل الشرط خاصة ، كما قال بذلك الذي [١٣] قبل هذا

---

(١) تكملة من : ب .
(٢) جـ : تحمل .
(٣) جـ : تكتب .
(٤) أ : نسبت . وفي ب : بينا .
(٥) ساقط من : أ .
(٦) هذا قول من الأقوال التي قيلت في العامل في الفاعل وكذلك المفعول . انظر : الإنصاف ١/٧٨ - ٨٢ ، التبيين ٢٦٣ - ٢٦٥ .
(٧) أ : الذي .
(٨) منهم السيرافي حين قال : « وقوله : وينجزم الجواب بما قبله ، يجوز أن يكون بجملة ما قبلها وهو (إنْ) والشرط ويحتمل أن يكون بإن وحدها ، والاختيار عندي أن يكون بإن وحدها » ، شرح الكتاب ٣/٢٩٩أ . وينسب للفارسي والجزولي . انظر : المكشاة والنبراس ١/٨٨ (ف) .
وتنسب للجزولي وغيره من النحاة من غير تعيين في المباحث الكاملية ١/١٨٠ ، شرح الجزولية ١/٣٥٦ .
(٩) أ : المقتضي .
(١٠) ب : وهو .
(١١) ينسب للأخفش . انظر : شرح الكافية ٢/٢٥٤ ، منهاج الطالب ٢/٧٢١ .
وهذا الرأي مردود لأنه يقتضي أن يعمل فعل في فعل وهذا غير معروف .
(١٢) ساقط من : ب .
(١٣) بياض في : ب .

فينبغي أن ينسب جزم الشرط لإن ، [وجزم الجواب لإن [1]] وفعل الشرط ، وهذا أيضاً قد قال به جماعة أخرى [2] ، إلا أن هذا هو أحق [3] هذه الأقوال من جهة النظر فلذلك عول عليه الأكثر [4] ، فإن قيل : فكيف يجزم الفعل والفعل ليس بجازم ؟ قيل : كما يجزم الاسم في الشرط والاسم ليس بجازم [5] ، فكما جزم الاسم في الشرط لما معه في التقدير من معنى (إن) التي ضمنها ، كذلك يجزم الفعل في الشرط لما معه من (إن) التي للشرط لفظا [6] .

[وقوله : فالجازم لفعل واحد لم ولما ولام الأمر والدعاء [7] .

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) هو ظاهر قول سيبويه كما سيأتي ص : ٥٠١ .

وبه يقول البصريون . انظر : المقتضب ٤٨/٢ ، شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، منهاج الطالب ٧٢١/٢ .

(٣) ب : أحد .

(٤) هذا عند الشلوبين ومن سبقه من النحاة الذين قالوا بذلك ، وقد رجحه بأسباب ذكرها في ص : ٥٠١ .

والراجح عندي القول الأول الذي قال به السيرافي والفارسي والجزولي لما يأتي :-

أ - أن الحرف اقتضى الفعلين معاً ، فلما اقتضاهما عمل فيهما .

ب - أن قولهم : إن الجازم ضعيف كحرف الجر ، فلا يعملان إلا في واحد ، أقول : إن هذا قياس مع الفارق فحرف الجر لا يقتضي سوى شيء واحد فقط لذا عمل فيه ، أما الجازم فيقتضي شيئين فعل شرط وجوابه ، فحق له أن يعمل فيهما .

جـ - قولهم : إن الأداة وفعل الشرط عملا في الجواب ، أما عمل الأداة فنعم وأما عمل الفعل فمردود بما يُرد به على القائلين بعمل الفعل وحده . والله أعلم .

(٥) قياس مع الفارق ؛ فإن الاسم ضمن معنى الأداة فلهذا بني ، أما الفعل فلم يضمن معنى الشرط حتى يعمل ، أو يقوي عاملا ، أما المعية فلا تكفي للعمل .

(٦) هناك أقوال أخرى هي :-

أ - قول المازني : إن الجواب مبني على الوقف .

ب - قول الكوفيين : إن جواب الشرط مجزوم على الجوار .

انظر هذين القولين والرد عليهما في : الإنصاف ٦٠٢/٢ - ٦٠٩ ، المباحث الكاملية ١٦٥/١ ، ١٨١ ، شرح الكافية ٢٥٤/٢ ، منهاج الطالب ٧٢١/٢ .

(٧) الجزولية : ٦٢ .

هذا قول غير محرر [(١)] » ، لأن (اللام) الجازمة لا تختص بالأمر والدعاء دون الطلب والرغبة [(٢)] وكذلك قوله بعد هذا و(لا) في النهي والدعاء غير محرر أيضا ، لأن (لا) الجازمة لا تختص أيضا بالنهي والدعاء دون الطلب والرغبة [(٣)] /٨٨ب فإذا قلت : (اللام) الطلبية أو (لا) الطلبية عمت أربعة المواضع من الأمر والدعاء والطلب والرغبة [(٤)] فهكذا [(٥)] الصواب في كل واحد منهما أن يقيد بالطلبية كما قلنا .

وكأنه ذهب – أعني المؤلف – مذهب تحقيق ما في كلام الزجاجي من المجاز في قوله : « واللام في الأمر و(لا) في النهي [(٦)] » ، وأراد [الزجاجي اللام في الأمر [(٧)]] وما يجري [(٨)] مجراه مما اللام فيه لطلب إيجاد [(٩)] الفعل ، و(لا) في النهي وما يجري مجراه مما (لا) فيه لطلب [(١٠)] إعدام الفعل [(١١)] ، فتجوز وأسقط هذا الذي زدناه ، فكأن المؤلف ذهب إلى جبر [(١٢)] هذا الذي نقصه أبو القاسم ، وتجوز فيه ولم يصل إليه ، ولكنه توسط الأمر لم يتجوز تجوز أبي القاسم ، ولا حقق تحقيقنا .

---

(١) هذا السطر تقدم مقحما في نسخة : ب في غير موضعه . انظر : ص ٤٨٢ هـ٩ .

(٢) الطلب عند بعض النحاة يشمل الدعاء والالتماس والأمر قال الأندلسي « إنما تختلف – يعني لام الأمر – باستعلاء الطالب وانحطاطه ، فإن صدر الطلب من الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء ، وعلى العكس أمر ، وكذلك في النهي ، وإن صدر من المكافىء سمي التماسا » ، المباحث الكاملية ١٦٥/١ .

ولعل الشلوبين يعني بالرغبة هنا الالتماس على ما يظهر لي . ويعني بالطلب هنا غير الدعاء ، وأن بينهما فرقاً ، فالدعاء طلب يتوجه به الطالب إلى ربه سبحانه ، والطلب أمر يتوجه به الطالب إلى من فوقه كوالده أو رؤسائه ، فلا يسمى دعاء لأنه لغير الله ، ولا يحسن أن يكون أمرا ، لأنه لا يأمر من هو أعلى فحسن أن يكون طلبا ، فالدعاء على هذا غير الطلب ، والطلب غير الأمر والالتماس ، وهذا تفريق دقيق جدا ، لم أقف على من سبق الشارح إليه .

(٣) يقال فيه : ما قيل في سابقه .

(٤) هذا مما يؤكد ما أشرت إليه آنفا . من أن الطلب عند الشلوبين غير الأمر والدعاء .

(٥) ب : فهذا .

(٦) الجمل : ٢٠٧ وفيه : « ولام الأمر » .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) ب : وأراد واللام وما يجري .

(٩) ب : مما الطلب فيه لإيجاد .

(١٠) ب : مما الطلب فيه .

(١١) قيل عنه : « النهي : طلب الترك » ، المباحث الكاملية ١٦٥/١ .

(١٢) طمست في : ب .

وهذا الذي توسط به هذا المؤلف بين ما قلناه وهو الحقيقة ، وبين ما قاله الزجاجي وهو المجاز توسط مذموم لأنه لا تجوز كما تجوز أبو القاسم [١] ولا حقق كما حققنا ، والصواب أن يحقق أو يتجوز ، وإما ألا يحقق ولا يتجوز فضعيف [٢] .

وقوله : والفاء والواو [٣] المتوسطة بينهما وبين الهمزة للعطف [٤] .

يريد الفاء والواو في : أَوَ لم وأَوَ لمّا وفي : أَفَلَم وأَفَلَمّا ، وهذه الفاء والواو عاطفتان هذه الجملة الاستفهامية [على ما قبلها فقوله تعالى : ﴿ أَوَ كُلَّما [٥] عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ .... [٦] ﴾ و﴿ أَوَ لَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ [٧] ﴾ و﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ ... [٨] ﴾] وما أشبه ذلك [٩] [إنما الواو والفاء فيها عاطفة للجملة الاستفهامية [١٠]] على ما قبلها من الكلام ، إلا أن فيها شذوذاً عن حكم حرف العطف ، وذلك أن حرف العطف حقه ألا يتقدم عليه شيء من المعطوف به ، وهنا قد تقدم من الجملة المعطوفة به همزة الاستفهام على حرف العطف ، وجاز ذلك في همزة الاستفهام دون غيرها لكون الاستفهام له صدر الكلام ، ولكون الألف أصلاً في هذا

---

(١) يعني أبا القاسم الزجاجي .

(٢) هذا المقطع من قوله : « لأن اللام الجازمة لا تختص ... إلى هنا ، تقدم في نسخة : ب ، وجاء قبل قوله : « وقوله : والجازم قسمان .... » ، وهو اضطراب من الناسخ ، إذ قدم وأخر في ورقة واحدة مرتين .

(٣) أ : والواو والفاء .

(٤) الجزولية : ٦٢ . وفيها : « ... المتوسطتان بينهما ... » .

(٥) أ : أفكلما ، وأثبت ما في جـ ، لموافقته ما في المصحف وقراءة القراء .

(٦) تمامها ﴿ .... فَرِيقٌ مِنْهُمْ ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة : ١٠٠] .

(٧) تمامها ﴿ .... فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ، فَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [الروم : ٩] .

وانظر هذا الجزء المستشهد به في سورة فاطر ٤٤ ، وسورة غافر ٢١ .

(٨) تمامها : ﴿ .... فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَاراً فِي الأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [غافر : ٨٢] ، وانظر هذا الجزء المستشهد به في سورة محمد ١٠ .

(٩) تكملة من : جـ .

(١٠) ساقط من : ب .

الباب ، فخصت بتقدمها على حرف العطف دون سائر الألفاظ /٨٩أ للإشعار بأصالتها في باب ما له صدر الكلام (١) ، وهو باب الاستفهام [وهذا جيد جدا لا يحتاج معه إلى تقدير معطوف عليه بعد همزة (٢) الاستفهام (٣)] على ما ذهب إليه الزمخشري (٤) ، وذاك (٥) الذي ذهب إليه من تقدير المعطوف عليه (٦) بعد حرف العطف (٧) تكلف مع وجود هذا الوجه ، فلا ينبغي أن يعرج عليه وقد رجع الزمخشري في أثناء كتابه في القرآن (٨) إلى أن أجاز هذا الوجه الذي ذهب إليه سيبويه مع الوجه

---

(١) انظر في هذا : الكتاب ٤٩١/١ ، المقتضب ٣٠٧/٣ - ٣٠٨ .

(٢) جـ : الهمزة .	(٣) ساقط من : ب .

(٤) الزمخشري : (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ) .

أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري أخذ عن ابن المظفر النيسابوري وأبي مضر الأصبهاني وأبي سعد الشقاني وأبي منصور الحارثي ، له مصنفات جليلة منها : الكشاف ، المفصل ، المستقصى ، الفائق في شرح غريب الحديث ، الأنموذج في النحو وغيرها . « معجم الأدباء ١٢٦/١٩ - ١٣٥ ، إنباه الرواة ٢٦٥/٣ - ٢٧٢ ، إشارة التعيين ٣٤٥ - ٣٤٦ » .

(٥) جـ : وذلك .

(٦) قال الزمخشري « (أو كلما) الواو للعطف على محذوف معناه أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا » ، الكشاف ٣٠٠/١ .

وقال أيضا « (أو عجبتم) الهمزة للإنكار والواو للعطف والمعطوف عليه محذوف كأنه قيل : أكذبتم وعجبتم » ، الكشاف ١٨٦/٢ .

(٧) كذا في النسخ كلها ، ولعل صحة العبارة : بعد همزة الاستفهام .

(٨) قال أبو حيان : « وقد رجع الزمخشري عن اختياره إلى قول الجماعة » ، البحر المحيط ٣٢٣/١ ، وقال أيضا وقد رجع - أي الزمخشري - عن هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة » ، التذييل والتكميل ١٤١/٥أ .

وقال ابن أم قاسم المرادي عن رأي الزمخشري : « قيل : وقد رجع إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف » ، الجنى الداني ٩٧ - ٩٨ .

ولم أقف على رجوعه عن رأيه الأول ، بل كرر ما ذهب إليه في مواطن كثيرة . انظر منها في : الكشاف ٣٠٠/١ ، ٨٦/٢ ، ٣٤١/٣ ، ٥١٣ . وغيرها من المواطن الكثيرة .

وقول الزمخشري عن الهمزة في المفصل ٣١٩ « وتوقعها قبل الواو والفاء وثم .... » لا يؤيد ما ذكر هؤلاء الأئمة من رجوع الزمخشري ولا يعارضه . خصوصاً إذا علمنا أن المفصل فرغ من تأليفه سنة ٥١٥ هـ . والكشاف بعده إذ فرغ من تأليفه سنة ٥٢٨ هـ

الذي قاله ، ويظهر من هذا [١] أنه لم ير مذهب سيبويه إلا بعد ما صدر عنه مذهبه من تقدير المعطوف عليه ، فلم يرجع عنه لكونه ممكناً ، إلا أن فيه تكلفاً ، وأجاز في المسألة الوجهين ولا ينبغي عندي القول بالتكلف مع وجود المندوحة عنه إلا على ضعف .

وقوله : وتنفرد (لما [٢]) بالاستغراق [٣] .

ليس هذا بصحيح ، إنما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة [٤] ، والذي غره من هذا قولهم : عصى إبليس ربه ولما يندم [٥] ، والمعنى على نفي الزمان الماضي كله ، وإنما هو نفي للندم في الزمان الماضي القريب من الحال فيفيد أنه لم يندم في هذا الزمان القريب مع طول الزمان عليه في عصيان خالقه ، فقال القائل : عصى إبليس ربه ولما يندم نافياً لندمه في الزمان الماضي القريب من الحال ، ويتضمن ذلك من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ (لَمَّا) أي [٦] : أنه إذا لم يندم في هذا الزمان الأقرب [٧] مع طول الزمان عليه في العصيان فأحرى ألا يندم فيما تقدم هذا الزمان ، فالاستغراق في ذلك إنما أتى من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ (لما) ، وكان الأصل في قولهم : عصى إبليس ربه ولما يندم ، عصى إبليس ربه ولم يندم ولما يندم ثم حذف قوله : ولم يندم ، واكتفى بقوله : ولما يندم [لدلالة قوله ولما يندم [٨]] عليه [٩] من حيث ذكرنا

---

(١) أ : منه .
(٢) ب : ما .
(٣) الجزولية : ٦٢ .
(٤) قال ابن الخشاب : « ولما فرع عليها – أي على لم - لأنها (لم) في الأصل زيدت عليها (ما) فصارت في أكثر الأمر لنفي الأفعال المترقبة » ، المرتجل ٢١٣ .

ثم قال : « وقد تنفي بها غير المترقب ، كقولك : لما يذهب زيد بمعنى لم يذهب تنفي ذهابه من غير أن يكون مترقبا » المرتجل ٢١٤ .

وبهذا يرد على قصر الشارح للمَّا على نفي الماضي المتوقع فقط . إذ أفاد كلامه هذا باستعماله أداة الحصر (إنما) .

(٥) انظر : شرح الجمل ١٨٧/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٥٧٤/٣ ، شرح الجزولية ٣٣٦/١ ، المغني ٣٠٩/١ .
(٦) جـ : أتى .
(٧) ب : القريب .
(٨) تكملة من : ب .
(٩) أ ، جـ : عنه .

من أنه إذا كان لم يندم عليه في الزمان الأقرب مع طول الزمان عليه فأحرى ألا يندم فيما مضى لأن طول الزمان عليه /٨٩ب أدْعى إلى الندم من قصره ، فلما كان الأمر على هذا الذي ذكرناه من اقتضاء هذا الكلام الاستغراق من جهة ما دل عليه معناه لا من جهة ما دلت عليه (لمّا) لأن وضع (لمّا) ليست للاستغراق ، إنما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة ، فاختلط الأمر في ذلك على المؤلف وتوهم أن ذلك من جهة لفظ (لمّا) ، وإنما هو من جهة معنى الكلام لا من جهة لفظ (لمّا) .

ولو كان هذا الذي قاله هنا صحيحاً من أن لما تستغرق الزمان الماضي بالنفي لكان هذا الموضع مناقضاً لما قدمه قبل من أن (لمّا يفعل) نفي لـ (قد [1] فعل [2]) من حيث كان ذلك يقتضي نفي ما أُوجب في الزمان الماضي القريب من الحال [3] ، وهذا الآخر الذي قاله المؤلف [4] هنا يقتضي نفي الماضي كله .

وقوله : والوقف عليها [5] .

مثاله : شارفت المدينة ولّما . أي ولما أدخلها ولا تقل ولم [6] ، وإنما كان كذلك لأن الجوازم لضعفها لا تتصرف في معمولاتها بأن تظهر معمولاتها بعدها [وتضمر ، والأصل ألا يضمر الفعل بعد الجوازم وإن [7] دل عليه المعنى [8]] كما لا يضمر [9] إذا

---

(١) جـ : نفي قد ...

(٢) قال الجزولي - رحمه الله - : « ولّما لنفي (قد فعل) . » الجزولية : ٦٢ ، وهو موافق لما في الكتاب ٣٠٧/٢ .

(٣) قال الزمخشري : « ... قد تقرب الماضي من الحال إذا قلت : قد فعل ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة لابد فيها من معنى التوقع » ، المفصل ٣١٦ .

(٤) من قوله : « تنفرد (لُما) بالاستغراق في الزمان » ، الجزولية : ٦٢ .

(٥) الجزولية : ٦٢ .

(٦) قال سيبويه : « وما في (لما) مغيرة لها عن حال (لم) كما غيرت (لو) إذا قلت : لو ما ونحوها ، ألا ترى أنك تقول : لما ولا تتبعها شيئا ولا تقول ذلك في لم » ، الكتاب ٣٠٧/٢

وانظر في ذلك أيضا : الإيضاح العضدي ٣١٩ ، المرتجل ٢١٤ ، شرح الجمل ١٨٩/٢ .

(٧) جـ : فإن .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) ب : كما انضمر .

دل عليه اللفظ ، ألا ترى أنه لا يجوز : لم زيداً أضربه [١] . « لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء [٢] » ، والجر أضعف إعراب الأسماء فنظيره الذي هو الجزم أضعف إعراب الأفعال ، وقد كان ما هو أقوى منه من إعراب الأفعال لا يضمر بعده الفعل وهو الناصب ، ألا [٣] ترى أنه لا يجوز أن تقول : لن زيداً أضربه [٤] فألا تضمر بعد الجازم الفعل أحرى وأولى لأنه أضعف من الناصب .

فلذلك [٥] إذا دل الدليل على معمول (لم) في قولك : شارفت المدينة ولم أدخلها ، لم [٦] تحذف المجزوم للدلالة ما قبله عليه ، وكان ينبغي على هذا أن يجرى (لمّا) مجرى (لم) في ذلك فكان ينبغي ألا يجوز شارفت المدينة ولمّا [٧] بحذف أدخلها للدلالة شارفت المدينة قبله عليه . غير أنه لما كان لمّا يفعل نفياً لـ (قد فعل) كانت (لمّا) في النفي نظيرة (قد) في الإيجاب في ذلك وقد أضمر الفعل بعد / ١٩٠أ (قد) كثيراً للدلالة عليه [٨] في نحو [٩] :-

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ [١٠]

---

(١) قال ابن الخشاب : « وتتصل لم بما دخلت عليه من الأفعال اتصالا يجعلها معه كالجزء الواحد ، فلهذا لا يجوز في الكلام المنثور ، وهو في حال السعة والاختيار الفصل بينها وبينه ، أعني (لم) وما نفته » . المرتجل ٢١٢ .

(٢) الكتاب ١/٥ . وانظر ذلك في : المقتضب ٢/١٣١ ، الأصول ٢/١٧٥ .

(٣) جـ : لما .

(٤) قال سيبويه : « ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن ، لأن إذن أشبهت أرى ... ولم يفصلوا بين أن وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء » ، الكتاب ١/٤١٠ - ٤١١ ، وانظر ص ٤١٢ أيضا .

(٥) هذه الفقرة تختلف في نسخة : جـ ، وسوف أوردها كاملة في آخر موطن الاختلاف .

(٦) ب : ولم . (٧) ب : فلا .

(٨) انظر في حذف الفعل بعد (قد) : الخصائص ٢/٣٦١ ، المفصل ٣١٧ ، شرح المفصل ٨/١١٠ - ١١١ ، ١٤٨ ، شرح الجمل ٢/١٨٩ .

(٩) القائل هو النابغة الذبياني .

(١٠) من البحر الكامل ، من قصيدة مطلعها :-

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رائحٌ أو مغتدي ... عَجْلانَ ذا زادٍ وغَيْرَ مُزَوَّدِ

أفد الترحل : أي قرب الرحيل ودنا ، والركاب الإبل .

أي وكأن قد زالت ، وقد حمل على ذلك أيضا قوله [١] :–

إذا قُلْتُ : مَهْلًا قَالَ حاجِزُهُ : قَدِ [٢] .. ...

أي قد كان [٣] .

فلما كانت (لمّا) في النفي نظيرة (قد) في ذلك وقد يحذف الفعل بعدها كثيراً إذا دل عليه الدليل حملت (لمّا) على (قد) في حذف الفعل بعدها إذا دل الدليل عليه ، فلذلك جاز شارفت المدينة ولمّا ، يريد ولما أدخلها ، ولا يجوز ذلك في لم .

= الشاهد فيه : وكأن قد ، إذ أضمر الفعل بعد قد لدلالة المعنى عليه . تقديره : وكأن قد زالت ، وقد بينه الشارح .

ديوانه ٨٩ ، المقتضب ١/٨٠ ، الخصائص ٢/٣٠٢ ، ٣/١٣١ ، سر الصناعة ١/٣٣٤ ، ٢/٤٩٠ ، ٧٧٥ ، الأزهية ٢٢١ ، المفصل ٣١٧ ، شرح المفصل ٨/٥ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ٩/١٨ ، ٥٢ ، المباحث الكاملية ١/١٦٩ ، شرح الجمل ١/١١٠ ، ٢/١٨٩ ، رصف المباني ١٥٩ ، ٢٠٤ ، ٣٥١ ، ٥٠٩ ، المغني ١/١٨٦ ، ٣٧٨ ، شرح شواهد المغني ١/٤٩٠ — ٤٩١ ، الخزانة ٧/١٩٧ — ٢٠٥ ، شرح أبيات المغني ٤/٩١ — ٩٥ .

(١) القائل هو طرفة بن العبد البكري .

(٢) من البحر الطويل من معلقته ومطلعها :–

لِخَوْلَةَ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ   تَلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ في ظَاهِرِ اليَدِ

وصدر البيت :–

أَخِي ثِقَةٍ لا يَنْثَنِي عَنْ ضَرِيبَةٍ   .. ...

ورواية الديوان : « إذا قيل ... » .

الشاهد فيه : « قد ... » إذ حذف الفعل بعدها كما خرجه الشارح ، وذكر الأعلم وجها آخر فقال : « قدي : أي قد فرغ ومضى ، ويكون قدي أيضا بمعنى حسبي » ، شرح ديوان طرفة ٤٣ .

ديوانه ٤٢ ، شرح القصائد السبع الطوال ٢١٤ ، الخصائص ٢/٣٦١ ، اللسان ٣/٣٤٧ .

(٣) نص عبارة : جـ ٩٨ب : « فلذلك لم يجز شارفت المدينة ولم ، لأنه يكون في ذلك إضمار الفعل بعد الجازم وأجازوه في (لمّا) في قولهم : شارفت المدينة ولما ، لما كانت (لمّا) فيها بإزاء (قد) في قولهم : قد فعل ، من حيث كان لم يفعل نفياً لفعل ، ولما يفعل نفيا لقد فعل ، وقد يضمر بعدها الفعل في كلامهم كقولك : لما تزل وكأن قد .

أي وكأن قد زالت ، ويمكن أن يكون منه قوله :

إذا قلت : مهلاً قال حاجزه قد .

أي قد كان » .

وقوله : ولام الأمر والدعاء إذا بُني الفعل للمفعول لزمته مطلقا [١] .

أي سواء كان المفعول [٢] متكلماً أو مخاطباً أو غائبا ، فمتكلما مثاله : لأُعْنَ بكذا ، على معنى إلزامه لنفسه ذلك ، ومنه في إلزام المتكلم نفسه لا في أنه فعل مبني للمفعول قوله ﷺ : « قوموا فَلْأُصَلِّ لكم » [٣] .

والمخاطب [٤] كقولك لِتُعْنَ بكذا ، ولِتُوضَعْ في تجارتك [٥] ، والغائب كقولك : لِيُعْنَ زيد بكذا .

وقوله : وإذا بُني للفاعل لزمته مسنداً إلى المتكلم [٦] .

مثاله : « قوموا فَلْأُصَلِّ لكم » [٧] كما قلنا .

وقوله : أو الغائب [٦] .

مثاله : لِيَفْعَلْ فلان كذا ، وهذا القول منه مشعر بأن اللام إنما تلزم في الفعل المبني للفاعل إذا كان الفاعل متكلماً أو غائباً ، وأنه إذا كان مخاطبا لا يلزمه اللام ، لأن الفاعل إذا كان مخاطبا في أمره وجهان :-

---

(١) الجزولية : ٦٢ . (٢) أ : الفعل .

(٣) عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – « أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته له ، فأكل منه ثم قال : « قوموا فَلْأُصَلِّ لكم » . قال أنس : فقمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس ، فنضحته بماء فقام رسول الله ﷺ ، وصففت واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ، ثم انصرف » رواه البخاري : فتح الباري ٤٨٨/١ ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٠ .

ويروى هذا الحديث « ... قوموا فلأصلي بكم » ويروى « فلأصل لكم » ويروى أيضا « فأصلي لكم » .

انظر : الموطأ ١٠٨ ، مسند الإمام أحمد ١٣١/٣ ، ١٦٤ ، ١٩٤ ، فتح الباري ٣٤٥/٢ ، مسلم بشرح النووي ١٦٣/٥ ، جامع الأصول ٤٦٥/٥ – ٤٦٦ ، أمالي السهيلي ٩٤ – ٩٥ ، شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٠ .

ولا شاهد فيه على هذه الروايات الأخيرة ، وإنما الشاهد في الرواية الأولى .

(٤) ب : المخاطبة .

(٥) وضع الرجل في تجارته فهو موضوع فيها وأُوضِع وَوُضِعَ وَضْعاً : غُبِنَ وخسر فيها ، وصيغة ما لم يسم فاعله أكثر .

انظر : التهذيب ٧٤/٣ ، اللسان ٣٧٩/٨ مادة (وضع) .

(٦) الجزولية : ٨ب (فاس) . (٧) سبق تخريجه . انظر : هـ٣ .

أحدهما : أن [١] يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر وهو بناء (افْعَلْ) وما هو بمعناه .

والثاني : أن [١] تدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال : لِتَقُمْ ولِتَقْعُدْ وما أشبه ذلك .

وهذا الذي أشعر به هذا الكلام من هذا المعنى أعني من جواز هذين الأمرين في أمر المخاطب صحيح إلا أن الأجود منهما أن يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصا بالأمر وهو /٩٠ب اذهب واضرب ، وإنما كان ذلك الأجود لأنه أخصر من قولك : لِتَفْعَلْ ولِتَذْهَبْ ، فاستغنوا بالأخصر عن غيره [٢] . كما [٣] استغنوا بالضمير المتصل في قولك قمت ولم يقولوا [٤] قام أنا ، وقمت ولم يقولوا قام أنت [٥] .

إلا أنه قد جاء المستغنى عنه في الأكثر في الأمر ولم يجيء في الضمائر في حال السعة فجاء قوله : (لِتَذْهَبْ ولتَضْرِبْ) ولم يجيء (قام أنا ولا قام أنت) إلا في ضرورة [٦] وعلى مجيئه قرأت القراء [٧] ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ ﴾ [٨]

---

(١) ب : بأن .

(٢) قال سيبويه : « ... كما استغنيت بقولك : اضْرِبْ عن لِتضرب » ، الكتاب ٣١٠/١ ، وانظر المقتضب ٤٤/٢ .

(٣) أ : أي .

(٤) جـ : ولم تقل .

(٥) قال سيبويه : « ولا يقع (أنا) في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن تقول : فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا) ، ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في فعلْنا لا تقول فعَل نحن » ، الكتاب ٣٧٧/١ .

(٦) كقول طرفة :-

أصَرَمْتَ حَبْلَ الحَيِّ أم صَرَمُوا يا صاحِ بَلْ صَرَمَ الوِصالَ هم

ديوانه ١٩٣ .

(٧) رفعت هذه القراءة إلى النبي ﷺ ، وقرأ بها عثمان بن عفان وأبي بن كعب وأنس بن مالك رضي الله عنهم والحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المدني والسلمي وقتادة والجحدري وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائد والعباس بن الفضل الأنصاري .

انظر : البحر المحيط ١٧٢/٥ ، النشر ٢٨٥/٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٢٥٢ .

(٨) أول الآية ﴿ قل : بفضل الله وبرحمته ... ﴾ [يونس : ٥٨] .

بالتاء في فلتفرحوا ، ولا يكون ذلك [إلا [١]] في الفعل المبني للمفعول إذا كان مسنداً إلى المخاطب ، لأن المأمور هنا [٢] أعني في فعل المفعول إذا قلت : لِتُعْنَ بحاجتي ، وإن كان مخاطباً فإن لام الأمر هناك لم تدخل في الحقيقة إلا على فعل مبني لفاعل غائب ، ألا ترى أن المعنى لِيَعْنِكَ بحاجتي اهتمامك بها بسبب أنه لا فعل إلا وله فاعل في المعنى فلما كان معناه : لِيَعْنِكَ بحاجتي اهتمامك بها كان الفعل في ذلك كأنه فعل مسند إلى غائب مبني للفاعل ، والفعل المبني للفاعل إذا كان مسنداً إلى الغائب تلزمه اللام [٣] فلزمت ما هو بمعناه لذلك .

وقوله : وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف المضارعة ... إلى آخره [٤] .

يعني أنه إن كان مسنداً إلى المخاطب جاز دخول اللام فيه ، وأن يؤتى به على بنية فعل الأمر للواحد نحو : اضْرِبْ ولْتَضْرِب كما قلنا [٥] .

وقوله : فإن كان متحركا [٤] .

مثاله : قُمْ وقُلْ .

وقوله : ترك على حركته [٤] .

أتم من هذا [أن يقول [٦]] : ولم يحدث في لفظه الباقي حادث ، إلا أن يكون ماضيه رباعياً في أوله همزة ، فإن تلك الهمزة تحذف في المضارع لمعاقبة حرف المضارعة لها فترد إليه – عند حذف اللام ، وحرف المضارعة – الهمزة التي حذفت من مضارعِهِ

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) ب : هناك .

(٣) لذا قال الجرجاني : « وأما اللام فتختص بالغائب في الأكثر نحو : لِيَضْرِب زيدٌ ، وليقتل الأمر » ، المقتصد ١٠٩٣/٢ .

(٤) الجزولية : ٨ب (فاس) .

(٥) انظر ما سبق : ص ٤٩٢ – ٤٩٣ .

(٦) ساقط من : ب .

لأجل المعاقبة [١] نحو قوله [٢] : [في [٣]] أَطِعْ [٤] /٩١أ فإن لم يكن كذلك ترك على حركته ولم يحدث في اللفظ الباقي حادث .

وقوله : وإن كان ساكناً اجتلبت له [٥] همزة الوصل [٦] .

أتم من هذا أيضا أن يقول : لم يحدث في لفظه شيء إلا أن يكون ماضيه رباعياً في أوله همزة وتلك الهمزة تحذف في المضارع فترد إليه الهمزة التي حذفت من مضارعه نحو قولك في : لِتُكْرِمْ أَكْرِمْ وهذا بناء [منه [٧]] على مذهب الكوفيين ، فإن الكوفيين يقولون : إن بنية فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللام [٨] ، ويقتضيهم [٩] ذلك أن تكون بنية فعل الأمر محذوفة ، والسكون الذي في آخره جزم ، وهذا المذهب خطأ [١٠] .

فكان ينبغي لقائل هذا [١١] ألا يعول عليه [١٢] لخطئه وشهرة ذلك من أمره ،

---

(١) مثل أطاع وأقام الماضيين ، فمضارعهما للمخاطب تطيع وتقيم وتحذف الهمزة لمعاقبة التاء التي هي حرف المضارعة ، فإذا دخلت لام الأمر صار لِتُطِعْ ولِتُقِمْ ، فإن أردت صيغة الأمر وحذفت اللام ثم حرف المضارعة وبناء على قول الجزولي [وما لم تدخل عليه اللام من فعل المخاطب حذف منه حرف المضارعة ونظر إلى ما بعده ، فإن كان متحركا ترك على حركته] الجزولية ٨ب .

فهذان الفعلان ثانيهما متحرك وجريا على قول الجزولي هذا ينبغي أن تقول : طع وقم ، وهذا غير صحيح في الأمر منهما ، وينبغي أن ترد الهمزة لمعاقبة حرف المضارع – كما قال الشلوبين – فتقول أطع وأقم .

(٢) ب : قولك . (٣) ساقط من : جـ .

(٤) جـ : لتطعم أطعم ، ولا تصلح للتمثيل هنا .

(٥) أ ، جـ : إليه . وما أثبته من ب : موافق لما في نسخ الجزولية .

(٦) الجزولية : ٨ب . (٧) ساقط من : ب .

(٨) انظر مذهب الكوفيين هنا في : معاني القرآن ٤٦٩/١ – ٤٧٠ ، إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٢ – ٢٢٣ ، شرح القصائد السبع الطوال ٣٨ ، إعراب ثلاثين سورة ٥٤ ، ١٢٧ ، المقتصد ١٠٩٤/٢ ، أسرار العربية ٣١٩ – ٣٢١ ، الإنصاف ٥٢٤/٢ – ٥٤٩ ، التبيين ١٧٦ – ١٨٠ .

(٩) ب : ويقتضي .

(١٠) قال المبرد : « وقد كان قوم من النحويين يزعمون أن هذا – يعني فعل الأمر – مجزوم ، وذلك خطأ فاحش وذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعا للأسماء » ، المقتضب ١٢٩/٢ .

(١١) يعني الجزولي . (١٢) أي على قول الكوفيين .

وبيان خطئه أن الإعراب في الفعل ضعيف [١] ، وعوامله ضعاف فلا يحتمل إضمار [٢] العوامل وإبقاء عملها كما تحمله عوامل الأسماء لقوة الإعراب في الأسماء وضعف الإعراب في الأفعال ، وقوة عوامل الأسماء وضعف عوامل الأفعال ، وإذا كان النصب في الفعل الذي هو نظير النصب في الاسم الذي تضمر عوامله لا تضمر عوامله إلا [أن [٣]] في مواضع معلومة تحفظ ولا يقاس عليها ، فالجزم أحق بألا تضمر عوامله لأنه في الفعل نظير الجر في الاسم [٤] الذي لا تضمر عوامله ، فلذلك ينبغي أن يكون قول الكوفيين [٥] خطأ وما أدى إليه ينبغي أن يكون خطأ مثله .

وهذا القول بأن هذا البناء محذوف من قوله لتفعل يؤدي إلى القول بجزمه [٦] ، فإنه إذا كان محذوفا منه انبغى أن يكون مجزوماً ، وقد صدع القياس بخطأ الجزم ، وقد زعم هو أنه ليس بجزم في قوله – في آخر هذا الفصل :– « ويعامل آخر الفعل في ذلك كله معاملة آخر الفعل المجزوم » [٧] إلا أن المؤلف ربما اعتذر عن هذا بعذر لكنه عذر لا يقبل ، وسيأتي العذر بعد هذا ورده [٨] . /٩١ب .

وقوله : ونظر إلى ما قبل الآخر [٧] .

أعم من هذا ونظر إلى الثالث من المضارع [٩] .

وقوله : فإن كان مفتوحا [٧] .

مثاله : اذهب وانطلق واستخرج .

---

(١) لأن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، والفرع لا يقوى قوة الأصل .

انظر : الإيضاح في علل النحو ٧٧ – ٨٢ ، الخصائص ٦٣/١ ، التبصرة والتذكرة ٧٦/١ ، المرتجل ٣٥ ، أسرار العربية ٢٤ ، التبيين ١٥٣ – ١٥٥ .

(٢) أ : اضماره .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب ، جـ : الأسماء .

(٥) ب : النحويين .

(٦) انظر المراجع في ص : ٤٩٥ هـ ٨ فقد أشارت إلى أن فعل الأمر عند الكوفيين معرب مجزوم .

(٧) الجزولية : ٨ب .

(٨) انظر ص : ٤٩٧ – ٥٠١ .

(٩) لأنه يعترض عليه بجعل استفعل لسكون ما قبل الآخر ، ولكن النظر إلى الثالث يكفي في الحكم على الهمزة ، من غير أن يحوج إلى ارجاعها إلى الأصل .

وقال اللورقي : « لو قال : ونظر إلى الحرف الثالث كان أخصر وأضبط » ، المباحث الكاملية ١٧٥/١ .

وقوله : أو مكسورا [١] .

[مثاله [٢]] : اضْرِبْ .

وقوله : وإن كان مضموما ضمت [٣] .

مثاله : اقْتُل ، وينقصه هنا أن يقول مضموماً ضماً أصليا [٤] لأنه إذا لم يكن الضم أصلياً نحو : امشُوا واقْضُوا إنما تكون الهمزة فيه مكسورة لا مضمومة كما تضم مع كون الثالث مضموماً [٥] [ضمة [٦]] أصلية نحو : اقتل .

وقوله : ويعامل [آخر [٦]] الفعل في ذلك كله معاملة آخر [الفعل [٢]] المجزوم [٧] .

المراد بهذا الفصل أن فعل الأمر أحكامه كأحكام الفعل المجزوم ، ولفظه في البناء كلفظ [الفعل [٨]] المجزوم ، والمجزوم من الأفعال على ضربين :-

إما أن يتصل بالفعل المجزوم أحد الضمائر الثلاثة [٩] .

أو لا يتصل [به [٢]] أحد الضمائر الثلاثة .

فإنه لا يكون فيه نون بعد تلك الضمائر [١٠] نحو قولك : لم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي وكذلك الأمر يكون أيضاً بغير نون نحو قولك : اضربا واضربوا واضربي .

وما لم يتصل به أحد الضمائر ينقسم إلى قسمين :-

---

(١) في الجزولية : ٨ب : « وتنظر إلى ما قبل الآخر فإن كان مفتوحا أو مكسورا كسرت الهمزة » .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) ضمت أي الهمزة ، الجزولية ٨ب .

(٤) قال الأبذي : « وانضمام الثالث أو كسره إنما يدعى بشرط أن تكون الضمة والكسرة غير عارضتين ، فإن كانتا عارضتين لم يرعيا ، بل يرعى ما للثالث من الحركة بحق الأصالة » ، شرح الجزولية ١/ ٣٥٠ .

(٥) أ : مضمومة .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) الجزولية : ٨ب .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) الضمائر الثلاثة هي : ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ، وانظر في لحاقهن الفعل : الكتاب ١/٥ .

(١٠) قال سيبويه - عن النون هنا : « فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد » . الكتاب ١/٥ .

إما أن يكون آخره حروف (١) المد واللين ، أو لا تكون .

فإن كان آخره حرف مد ولين حذف ذلك الحرف نحو قولك : لم يقضِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ (٢) ، وكذلك الأمر من هذا النوع تقول : اغزُ واقضِ واخْشَ .

وإن لم يكن آخره حرف مد ولين كان ساكن الآخر نحو : لم يضرب ولم يقتل ولم يذهب . وكذلك الأمر من هذا النوع نحو : اذهَبْ واقْتُلْ واضرِبْ ، وكون ما اتصل به أحد الضمائر من الأمر بلا نون بَيِّنٌ ، لأن النون إنما هي علامة الرفع ، والأمر في نحو : اضرب واقتل مبني ليس بمعرب لأنه فعل ليس فيه علة توجب إعرابه ، لأنه بناء مخصوص بالمستقبل فليس فيه العلة الموجبة لإعراب الفعل التي هي اشتراك البناء واختصاصه بعد ذلك بالحرف لأنه مختص /٩٢أ في أصل وضعه (٣) ، فإذا لم يكن فيه علة توجب إعرابه انبغى (٤) أن يبقى على أصل الفعل وهو البناء .

وإذا كان مبنياً ولم يكن معرباً لم يكن مرفوعاً ، وإذا لم يكن مرفوعاً لم يكن لدخول النون فيه وجه .

فكون هذا الأمر إذا اتصل به أحد الضمائر الثلاثة دون نون على ما يجب وكذلك سكون آخر الأمر فيما لم يتصل به أحد الضمائر الثلاثة [في نحو (٥)] اضربْ واقتلْ بيِّن أيضا ، لأنه لما وجب له كما قلنا البناء ، والبناء (٦) أصله السكون (٧) ، جاء على أصل البناء وهو السكون كما يجب ، وليس كذلك حذف الياء والواو والألف في

---

(١) جـ : حرف .

(٢) قال سيبويه : « واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم فلا يكون الجزم بمنزلة الرفع فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجمع وذلك قولك : لم يرم ولم يغز ولم يخش وهو في الرفع ساكن الآخر تقول : هو يرمي ويغزو ويخشى » ، الكتاب ٧/١ .

(٣) فصل الصيمري أوجه مشابهة الفعل المضارع للاسم . انظر : التبصرة والتذكرة ٧٦/١ – ٧٧ .

(٤) أ : ينبغي . (٥) ساقط من : أ .

(٦) جـ : له البناء ، والبناء كما قلنا .

(٧) قال عبد القاهر الجرجاني : « وأصل البناء السكون ، لأنه إذا كان نقيض الإعراب وجب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب » ، المقتصد ١٢٥/١ – ١٢٦ .

نحو : اقضِ واغزُ [وارمِ (١)] واخشَ ؛ لأنه ليس حذف هذه الحروف من وجوه البناء ، إنما هو من وجوه الجزم (٢) ؛ لأن البناء إنما له وجهان : السكون والحركة خاصة [لا الحذف (٣)] ، فقد كان ينبغي أن تكون هذه الأفعال مثبتة (٤) حروف المد واللين في آخرها ، ويكون سكونها وجه البناء فيها لا حذفها ، لكنه لما كان قولك : اغزُ في معنى لِتَغْزُ ، واقضِ في معنى لِتَقْضِ ، واخْشَ في معنى لِتَخْشَ . عومل المبني في ذلك معاملة المجزوم لكونه في معناه ، لأن من كلامهم أن يحكم للشيء بحكم ما هو بمعناه نحو ما فعلوه من تصحيح عين عَوِرَ ؛ لأنه في معنى أعْوَرّ ، وتصحيح عين اعتونوا واجتوروا لأنه في معنى تعاونوا وتجاوروا (٥) ، وهذا الاعتذار إنما يحتاج إليه من يقول في هذا البناء المخصوص بأمر المخاطب : إنه مبني (٦) ، لأنه بناء مختص بالاستقبال وضعا (٧) ، لا من يقول : إنه معرب باقٍ (٨) على إعرابه الذي كان عليه .

فالمؤلف [إذن (٩)] على هذا لم يجعل بناء الأمر نحو : اضرب واقتل محذوفاً من [بناء (١٠)] المضارع المجزوم بلام الأمر [وباقياً على إعرابه (٩)] الذي كان كما كان

---

(١) تكملة من : جـ .

(٢) لأن علامة جزم الأفعال المعتلة حذف حرف العلة ، انظر ما سبق : ٤٩٨ هـ٢ .

(٣) ساقط من : جـ . (٤) أ : مشبهة .

(٥) قال سيبويه : « فأما قولهم : اجتوروا واعتونوا وازدوجوا واعتوروا فزعم الخليل : أنها إنما تثبت لأن هذه الأحرف في معنى تفاعلوا ، ألا ترى أنك تقول : تعاونوا وتجاوروا وتزاوجوا ، فالمعنى في هذا وتفاعلوا سواء ، فلما كان معناها معنى ما تلزمه الواو على الأصل أثبتوا الواو ، كما قالوا : عور إذ كان في معنى فعل يصح على الأصل ، وكذلك احتوشوا واعتوشوا وإن لم يقولوا تفاعلوا فيستعملوه لأنه قد يشركه في هذا المعنى ما يصح ، كما قالوا : صيد لأنه قد يشركه ما يصح والمعنى واحد فهما يجوزان باب افْعَلّ ... » ، الكتاب ٣٦٣/٢ .

(٦) هذا مذهب البصريين .

انظر : الكتاب ٤/١ ، المقتضب ١٢٩/٢ ، الأصول ٥١/١ ، الإيضاح العضدي ١٥ ، التبصرة والتذكرة ٩٠/١ .

(٧) قال الصيمري : « فعل الأمر وهو مبني على السكون نحو : اذهبْ وانطلقْ واضربْ ، فهو يختص بالاستقبال ، ويحسن معه غدٌ تقول : قم غداً وانطلق غداً » ، التبصرة والتذكرة ٩٠/١ .

(٨) ب : باقيا . (٩) ساقط من : ب .

(١٠) ساقط من : أ .

قبل الحذف كما قال الكوفيون لأن إضمار الجازم لا يجوز ، لكنه عنده هنا بناء على حده وهذا /٩٢ب يعارض قوله أولاً : إنه محذوف من المضارع [١] لأن قوله فيه : إنه مبني [٢] يقتضي [٣] أنه غير محذوف كما قلنا .

ولكن المؤلف جعل بناء الأمر في ذلك مع القول ببنائه محذوفاً من المضارع ، واستدل على ذلك بموافقة عينه عين المضارع ، إذ كان [٤] تحركه على حد تحرك عين المضارع دليلا على ما زعمه من أنه محذوف من المضارع الذي فيه اللام ، وأقيم ذلك البناء مقام ما كان فيه [من [٥]] اللام والتاء قبل الحذف ، لأنه بناء مخصوص بأمر المخاطب لما كانت بنية اللام والتاء لفظاً مخصوصاً بأمر المخاطب ، وإذا فعل ذلك كان [٦] بناء مختصا [٧] بالاستقبال [٨] كاختصاص بنية المضارع الذي فيه اللام بالاستقبال [٩] ، فإذا كان مثله فلا ينبغي [١٠] أن يجعل أحدهما أصلا للآخر لاستوائهما في الاختصاص [بأمر المخاطب [١١]] ، وإذا لم يكن المضارع الذي فيه اللام أصلا ارتفعت عنه علة الإعراب من الاشتراك والاختصاص [١٢] بعده بالحرف ، فيبقى على أصل الفعل من البناء وعومل آخر الفعل في ذلك معاملة آخر المجزوم .

وكما عومل الحرف [١٣] في لم يَغْزُ ولم يَقْضِ معاملة الحركة فحذف للجزم لمعاقبتها له ، وأجري حذفه مُجْرى حذف الحركة في الجزم ، كذلك عومل هذا معاملة الحركة فحذف ، وأجرى حذفه مجرى حذف الحركة للبناء في قولك : اغْزُ واقْضِ .

إلا أن هذا القول الذي قاله المؤلف من جعل البناء كأنه غير محذوف ، وهو يعتقد فيه أنه محذوف ، وليس ثم ضرورة تضم إليه إلا اتفاق عينه مع عين المضارع ،

---

(١) انظر ما سبق ص : ٤٩٤ .
(٢) انظر ما سبق ص : ٤٩٤ وما بعدها .
(٣) أ : يقضي .
(٤) أ ، جـ : فكان .
(٥) ساقط من : ب .
(٦) جـ : وكان .
(٧) جـ : مخصوصا .
(٨) يعني فعل الأمر كاضرب ونحوه .
(٩) يعني المضارع في نحو : لتضرب .
(١٠) ب ، جـ : لم ينبغ .
(١١) ساقط من : جـ .
(١٢) بياض في : ب .
(١٣) ب : الجزم .

ولعل ذلك لاتفاقه مع المضارع الذي [فيه [1]] لام الأمر في معناه ، لا لأنه محذوف منه كما زعمه فصار ادعاء الحذف فيه دعوى مجردة من الدليل ، وانضاف إلى ذلك هذه الدعوى الأخرى التي هي جعل المحذوف كأنه غير محذوف وذلك دعوى على دعوى ومثل هذا لا ينبغي /٩٣أ أن يقال [به [1]] .

[أدوات الشرط]

وقوله : والجازم لفعلين قسمان .... إلى آخره [2] .

ليست جوازم لفعلين عند سيبويه والخليل فيما قاله الناس ، وهذا ظاهر حكاية سيبويه عن [3] الخليل أيضا [4] ، والذي يقتضيه النظر أيضا [كما [5]] قدمنا [6] ، وإنما الجازم للجواب أداة الشرط وفعله ، لكون الجازم والمجزوم كالشيء الواحد ، وذلك أولى من أن يجزم الجازم فعلين وهو أضعف من الجار ، ومن أن يكون الفعل جازما [7] .

وقد كان أن يقيد جزم هذه الجوازم لفعلين بما يدل به على الخلاف الذي في الجازم للفعل الثاني أولى من إطلاقه على ما التزمه في تقييد ما اختلف فيه الآراء ، والخلاف فيه مشهور ، فإن النحويين اختلفوا في الجازم للفعل الثاني من هذا الباب على ثلاثة أقوال قد تقدم ذكرها وذكر الأصح منها [8] .

وقوله : فالحرف [2] .

---

(١) ساقط : جـ .　　　　(٢) الجزولية : ٨ب .

(٣) عن معادة في : أ .

(٤) قال سيبويه : « واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنك إذا قلت : ان تأتني آتك ، فآتك انجزمت بـ (إن تأتني) » ، الكتاب ٤٣٥/١ .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) انظر ترجيح الشارح - رحمه الله تعالى ص : ٤٨٣ - ٤٨٤ .

(٧) انظر الرد عليه في ص : ٤٨٤ هـ٤ .

(٨) انظر ص : ٤٨٢ - ٤٨٤ .

إن الحروف عند سيبويه من أدوات الشرط إنْ وإذْ ما [1] ، وإذْ ما عند المؤلف ليست بحرف ولكنها ظرف زماني ، وسيذكرها بعد ، [يعني [2]] في الظرف الزماني [3] ، ومذهبه في ذلك مذهب المبرد وأبي علي في الإيضاح [4] وسيأتي الكلام في المذهبين بعد [5] .

وقوله : والاسم ظرف وغير ظرف ، فغير الظرف من وما ومهما وأي وكيف [6] .

فذكر (مهما) مع (ما) وهي عند الخليل (ما) الشرطية ضمت إليها (ما) الزائدة كما تضم إلى غيرها من أدوات الجزاء [7] نحو : ﴿ أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ [8] المَوْتُ ﴾ [9] إلا أنها لما ضمت هذه الزائدة إلى ما الشرطية ، وكان لفظهما [10] واحداً كرهوا تكرار اللفظ فأبدلوا من ألف الشرطية هاء [11] لذلك [12] ، من حيث كان متقطع الألف عند الهاء [13] وكانت مثلها في الخفاء [14] ، وأختها في أنهما يختلفان

---

(١) قال – رحمه الله تعالى –: « .... فما يجازى به من الأسماء غير الظروف : من وما وأيهم ، وما يجازى به من الظروف أي حين ومتى وأين وأنى وحيثما ، ومن غيرهما : إن وإذ ما » ، الكتاب ٤٣١/١ – ٤٣٢ . وقال به المبرد انظر : المقتضب ٤٥/٢ .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) انظر الجزولية : ٨ب ، وهذا الشرح ص : ٥٠٧ .

(٤) مذهب المبرد في المقتضب ٤٥/٢ ، وانظر ص ٤٦ ، ٥٣ وسيأتي التعليق عليه ص : ٥٠٧ هـ٢ ، ومذهب الفارسي في الإيضاح ٣٢١ .

(٥) انظر ص : ٥٠٧ – ٥١٠ .

(٦) الجزولية : ٨ب .

(٧) انظر رأي الخليل في الكتاب ٤٣٣/١ .

(٨) جـ : يدككم .

(٩) تمامها ﴿ وَلَوْ كُنْتُم فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ ، وإنْ تُصِبْهُم حَسَنَةٌ يَقولوا : هذه مِنْ عِندِ اللهِ ، وإن تُصِبْهُم سيئةٌ يقولوا : هَذهِ مِنْ عِنْدِكَ ، قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ الله ، فَمَالِ هؤلاءِ القَومِ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً ﴾ [النساء : ٧٨]

(١٠) ب : لفظها .

(١١) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(١٢) قال سيبويه ناقلا عن شيخه الخليل : « .... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحداً فيقولوا : مَامَا فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى » ، الكتاب ٤٣٣/١ .

(١٣) قال سيبويه فحدثنا عن مخارج الحروف : « فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا : الهمزة والهاء والألف » ، الكتاب ٤٠٥/٢ .

(١٤) قال الصيمري : « ... إن الهاء تشبه الألف في الخفاء » ، التبصرة والتذكرة ٨٣٨/٢ .

للوقف في قولهم : كيمه [١] وحيهلا [٢] ، لكنها وإن كانت ما الشرطية ضمت إليها ما الزائدة فإنهما قد صارا بالتركيب كأنهما كلمة [واحدة [٣]] أخرى غير اللتين تركبا منهما ، فلذلك جاز أن تذكر /٩٣ب (مهما) مع (ما) على هذا القول ، وللنحويين في هذه المسألة ثلاثة أقوال :-

أحدها : ما ذكرناه من مذهب الخليل [٤] .

والثاني : أنها (مَهْ [٥]) التي بمعنى اكفف ضمت إليها ما وتركبا فصارا كلمة واحدة [٦] ، وحدث فيهما [٧] بالتركيب معنى لم يكن ، وهو معنى الشرط ولهذا نظائر كثيرة [٨] ، فإذا كثرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل : إنها [٩] (ما) الشرطية أبدلت ألفها هاء لقلة الدعوى فيه [١٠] ، أو كانت مساوية بذلك لقول الخليل بسبب ما فيها من قلة الدعوى ، وما في كلام الخليل من أن (ما) الشرطية أقرب إلى الشرط من (مَهْ) ، بل ينبغي أن يكون هذا الوجه الآخر أجود من الأول ، فلما استوى [١١] الوجهان وكان [١٢] هذا أجود ، ذكر سيبويه هذا الوجه على [وجه [٣]] أنه أجود [١٣] أو على وجه أنه جائز كجواز مذهب الخليل لا على أنه المختار عنده .

---

(١) أ ، ب : كيفه .

(٢) قال الصيمري : « إذا وقفت تبين حركة اللام بالألف فتقول : حيهلا ، ومنهم من بينها بالهاء فيقول : حيهله ، فلما تناسبت الألف والهاء في هذا وكانتا من مخرج واحد أبدلت الياء منها ... » ، التبصرة والتذكرة ٨٣٨/٢ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) سبق تخريجه انظر ص : ٥٠٢ هـ٧ .

(٥) ب : ما .

(٦) قال سيبويه : « وقد يجوز أن يكون (مَهْ) كإذ ضم إليها (ما) » ، الكتاب ٤٣٣/١ ، وبه قال الفراء . انظر : شرح القصائد السبع الطوال ٤٥ .

(٧) ب ، جـ : فيها .

(٨) نظائرها : لولا وهلا ولوما وألا التي للتمني ، فهي حروف مركبة وأفادها التركيب معنى جديدا ونظائرها كثيرة . انظر : شرح المفصل ١٥٥/٩ .

(٩) أ : وأنها .

(١٠) أي في القول الثاني الذي يرى أنها (مه) ركبت مع (ما) .

(١١) ب : استوت .

(١٢) أ ، جـ : أو كان .

(١٣) عبارة سيبويه مطلقة تفيد الجواز من غير ترجيح . انظر : الكتاب ٤٣٣/١ .

ولعل سيبويه لم يقل : إنها مركبة من (مهْ وما) وهو [١] يعني من (مَهْ) التي بمعنى اكفف ، ولكن من (مَهِ) أخرى غير [مَهْ [٢]] التي بمعنى اكفف [٣] كإذ [التي [٤]] في قولك : إذ ما التي هي غير إذ الظرفية على مذهبه [٥] ، فيكون مذهبه بذلك أقل دعوى مما تقدم وأجود وأرى أن هذا هو الذي ذهب إليه لأنه مثلها بها .

وكل واحد من هذين المذهبين أعني مذهب الخليل ومذهب سيبويه أجود من المذهب الثالث الذي بقي علينا وهو قول من يقول : إنها مرتجلة للشرط لا أصل لها في الكلام معروف إلا الشرط [٦] ، لأن الإتيان بغير المعروف دعوى فمذهبهما أولى لأنهما أقربُ إلى أن يقال فيهما : إنهما [٧] لم يأتيا إلا بمعروف ولا أدري له [٨] حجة إلا كتبها بالياء [٩] ، ولا تكتب ألف ما بالياء

---

(١) أ : وهي .　　(٢) ساقط من : أ .

(٣) كلامه - رحمه الله - لا يشعر بشيء من هذا .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) لعل الشلوبين بنى رأيه هذا - في إذ ما - على مذهب سيبويه من أنها حرف وقد سبقت الاشارة إليه انظر ص : ٥٠٢ والهامش ١ ، ولكن كلام سيبويه لا يفهم منه هذا الذي ذهب اليه الشلوبين بل الراجح أنها (إذ) الظرفية لما دخلت عليها (ما) صار لها مع التركيب معنى جديد قال السيرافي : « فرق سيبويه بين حيثما وبين إذ ما فجعل حيثما في حيز الظروف التي يجازى بها فهي اسم مثل أين ومتى ، وجعل (إذ ما) في حيز الحروف لأنه ذكر ما كان من غير الأسماء والظروف فذكر إن وإذ ما والفرق بينهما أن (إذ) لما ضمت إليها (ما) وجُوزي بها خرجت عن معناها ، لأنها كانت قبل دخول (ما) عليها لما مضى من الزمان وبعد دخولها للمستقبل كإن ، وقد يركب الشيئان فيخرجان عن حكم كل واحد منهما إلى حكم مفرد ...» شرح الكتاب ٣/٢٢٦ب .

(٦) انظر هذا المذهب في : المرتجل ٢٧٦ ، المنهاج الجلي ٤٤أ ، شرح الجمل ٢/١٩٥ ، شرح الجزولية ١/٣٥٦ ، المساعد ٣/١٢٧ .

(٧) جـ : انها .　　(٨) أي لصاحب القول الثالث .

(٩) هنا أمور ينبغي الإشارة اليها وهي :-

أ - ألف (مهما) رابعة ، وحقها لو كانت كلمة واحدة أن تكتب بالياء لأن « ... كل كلمة كانت ألفها رابعة فصاعدا منقلبة من واو أو من ياء أو لم تكن من واحدة منهما ممالة كانت أو غير ممالة وجب كتابتها بالياء » ، كتاب الكتاب ٤٤ .

ب - نص الرضي على أن من زعم أن (مهما) بسيطة ينبغي أن يكتبها بالياء قال : « ... قال بعضهم -

فلهما [١] أن يقولا : إنه لما صارت الكلمتان كلمة واحدة صارت الألف رابعة فلذلك كتبت بالياء .

وقوله : وقلما يجازى بكيف [٢] .

لا يجازى بكيف عند البصريين [على الإطلاق [٣] ، والكوفيون يجازون بها على الإطلاق [٤]] [٥] /٩٤أ والصواب ألا يجازى بها [٦] إذ لم يثبت الجزم بكيف منقولا ، ولا أعرف للكوفيين نقله . فالذي يسبق أنهم قاسوه [٧] وليس بموضع قياس ، فإنه جزم بالاسم لتضمنه معنى أداة الشرط [٨] ، وكيف ما كان فهو جزم بالاسم وليس الجزم للأسماء في الأصل [٩] ، فجعلها جازمة إخراج [١٠] لها عن أصلها ؛ لا ينبغي أن يقال منه إلا بما قيل [١١] ، وهو لم يُقَل في [كيف فيما أعلم [١٢]] [١٣] فينبغي أن يبقى

= هي كلمة غير مركبة على وزن (فَعْلَى) فحقها على هذا أن تكتب بالياء » ، شرح الكافية ٢٥٣/٢ ، ونص الشمني على مثل ذلك . انظر : حاشية الشمني على المغني ٩٣/٢ ، وكذلك الأمير في حاشيته على المغني ٢٠/٢ .

جـ - قول الشلوبين - رحمه الله - تعالى : لا أدري له حجة ... الى آخره .

القائلون بهذا القول احتجوا كذلك : بأنها موضوعة مفردة لأن دعوى التركيب لم يقم عليها دليل انظر : شرح الجمل ١٩٦/٢ ، التذييل والتكميل ١٤٣/٥ب .

(١) أي لصاحبي القولين الأول والثاني .

(٢) الجزولية : ٨ب .

(٣) بل قال به من البصريين قطرب والزجاجي انظر : الجمل ٢١١ ، شرح الجمل ١٩٦/١ ، البسيط ٢٤٠/١ (الغرب) ، التذييل والتكميل ١٤٤/٥أ .

(٤) انظر مذهب الكوفيين بالإضافة إلى المراجع السابقة : في شرح الكتاب ٢٢٨/١أ - ب ، شرح المقدمة ٢٤٨/١ ، ثمار الصناعة ١٣ ، إصلاح الخلل ٢٦٤ - ٢٦٥ ، الغرة ٨٣/٢ب ، الإنصاف ٦٤٣/٢ - ٦٤٥ ، التسهيل ٢٣٦ ، شرح الجزولية ٣٦٢/١ ، المغني ٢٢٥/١ .

(٥) ساقط من : جـ .

(٦) ب : والصواب الأول .

(٧) مستندهم في جواز الجزم بكيف القياس نص على هذا الأبذي في شرح الجزولية ٣٦٢/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ١٩٦/٢ .

(٨) قال ابن أبي الربيع : « فقد تحصل مما ذكرته أن الأسماء التي تضمنت معنى (إن) عشرة : من وما وكيف ومتى ... » ، البسيط ٢٤٠/١ (الغرب) .

(٩) لأن الجزم بالأسماء محمول على الحرف وهو (إن) لذا قال ابن جني « وحرفه المستولي عليه (إن) ، ويشبه به أسماء وظروف » ، اللمع ٢١٢ .

(١٠) جـ : اخراجا .

(١١) أي قيل عن العرب يقصد به السماع .

(١٢) جـ : نعلم .

(١٣) ساقط من : ب .

فيه على الأصل ويمنع الجزم به ، وكأن العرب استغنت عن الجزم به [١] بالجزم بغيره [٢] مما هو في معناه على عادتهم من أنهم قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه ، وكان هذا هنا أولى ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء ليس أصلا ، كما فعلوا [٣] في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتاء في اللاتي فقالوا : اللُّتَيّات [٤] واستغنوا بذلك عن اللُّوَيْتِيَّات [٥] في تصغير اللاتي [٦] لعدم تمكن التصغير في الأسماء المبهمة .

واستعمل هذا المؤلف لفظا [٧] مثل لفظ سيبويه في إيهامه [٨] الجواز فإنه قال : إنها في الجزاء مستكرهة [٩] ، وظاهر هذا أنها أسماء يجازى بها قليلا [١٠] ، ولكن سيبويه قد يستعمل مثل هذا اللفظ كثيراً في المنع ، وعليه مداره [١١] في كلامه أبداً ، إلا أن يقترن به ما يدل على الجواز ، فلذلك كان استعمال سيبويه له أحسن من استعمال المؤلف له .

وقوله : والظرف زماني ومكاني فالزماني متى [١٢] ... [إلى آخره [١٣]] .

---

(١) ب : استغنت به عن الجزم .

(٢) قال السيرافي : « .... لم تكن ضرورة يضطر إليها في المجازاة – يعني بكيف – إذ كانت (على أي حال) تغني عنها » ، شرح الكتاب ٢٢٨/٣ب .

(٣) جـ : فعلوه .

(٤) قال سيبويه : « واللاتي لا تحقر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم : اللُّتَيّات ... » ، الكتاب ١٤٠/٢ .

(٥) جـ : اللوتيتا .

(٦) ب : فقالوا اللُّتَيّات فصغروا التي وجمعوها ولم يصغروا اللاتي .

(٧) انظر ص : ٥٠٥ فيه نص الجزولي .

(٨) ب : فأوهم .

(٩) قال سيبويه – رحمه الله – : « وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنعْ أصنعْ فقال : هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء لأن معناها : على أي حال تكن أكن » ، الكتاب ٤٣٣/١ .

(١٠) هذا إذا وقفت عند قوله : مستكرهة ، فإن أتممت العبارة فإن الظاهر يوافق ما نسب للبصريين من منع الجزاء بها .

(١١) ب : وعليه جرى مراده .

(١٢) الجزولية : ٨ب .

(١٣) ساقط من : ب

جعلها ظروفا زمانية لأنها في معنى اسم زمان منصوب مقدر بفي ألا ترى أنها كلها في معنى أي حين .

وقوله : وإذ مقرونة بما [١] .

[هذا على مذهب أبي العباس [٢]] [٣] لا على مذهب سيبويه ، وإنما مذهب سيبويه فيها أعني في إذ من إذ ما أنها حرف [٤] ، وهو الصحيح لأنها لم تبق لها دلالتها على الزمان التي كانت لها قبل تركيبها مع ما ، والاشتراط بها وإذا لم تبق لها دلالتها على الزمان /٩٤ب لم يبق فيها من معنى الاسمية شيء [لأنها لم تكن اسماً إلا بما فيها من الدلالة على الزمان وإذا لم يبق فيها] [٥] من معنى الاسمية [شيء [٦]] فهي كلمة تدل على أن ما يتصل بها شرط في الجواب [٧] ، فإذا كانت كذلك فهي كلمة تدل على

---

(١) الجزولية : ٨ب .

(٢) تابع الشلوبين على نسبة هذا الرأي إلى المبرد عدد من النحاة كابن عصفور في شرح الجمل ١/١٩٥ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٦٢٢ ، والرضي في شرح الكافية ٢/٢٥٤ ، وابن عقيل في المساعد ٣/١٤١ وغيرهم . وكلهم في هذا متابعون للشلوبين .

والمبرد نص صراحة على حرفية إذ ما قال : « هذا باب المجازاة وحروفها ... فمن عواملها الظروف أين ومتى وأنى وحيثما ومن الأسماء : من وما وأي ومهما ومن الحروف التي جاءت لمعنى إن وإذ ما » ، المقتضب ٢/٤٥ .

هذا نص صريح على حرفية إذ ما عنده ، إذ فرق في هذا النص بين الظروف والأسماء والحروف تفريقاً دقيقاً . وأدرج إذ ما في الحروف فهذا يدل على مذهبه فيها .

ثم جاء بعد هذا النص حديث تناول فيه المبرد ظرفية إذ وحيث وزيادة (ما) عليهما لتكفهما عن الإضافة وتعمل في الأفعال . انظر : المقتضب ٢/٤٦ ، ٥٣ .

وليس فيه دليل على تخصيص (إذ) باسمية أو حرفية لأنه حديث عن الأصل ، أما بعد الزيادة فلا يحكم بهذا عليه ، لاحتمال حدوث معنى بالتركيب .

وتحدث المبرد في الكامل ١/٣٧٨ – ٣٧٩ (الدالي) عن حروف الجزاء وذكر منها حيثما وإذ ما ، وصفهما بأنهما حرفان ويمكن القول هنا : إنه لم يرد الحرف بالمعنى الاصطلاحي وإنما أراد الأدلة مطلقا .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) الكتاب ١/٤٣٢ .

(٥) تكملة من : جـ .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) قال الأبذي : « ألا ترى أنها – أي إذ – وقت أن كانت اسما كانت اسم زمان ماض ، وأنك إذا جازيت بها بعد لحاق (ما) لها لا تستعمل إلا فيما يستقبل كإنْ ، فدل ذلك على أنها غير اسم إذ قد زال عنها المعنى الذي كانت تقع عليه وقت أن كانت اسما » ، شرح الجزولية ١/٣٥٣ .

معنى في غيرها ، وكل ما هو كذلك فأصله أن يكون حرفاً إلا أن يقوم دليل على اسميته [١] .

فلذلك قال سيبويه في إذ ما : إنها حرف .

وأما المبرد فزعم أن أصلها أن تكون اسماً ظرفا ، وإن كانت قد ذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه . قال : فلا ينكر أن يكون التركيب يحدث فيها حكماً لم يكن ، فالذي أحدث التركيب فيها أن نقلها إلى أن صارت تعطي الزمان المستقبل ، قال : فهذا أولى أن يقال [به [٢]] فيها ، لأن ذلك هو الذي يبقيها على أصلها من الاسمية . وإن قلنا : إنها حرف لم يبقها ذلك على أصلها ، والأولى إبقاؤها على أصلها متى وجد السبيل إليه .

فيقال له : كذلك ينبغي أن يكون لو لم تكن (إذ) شرطا [٣] في جوابها ، [وأما [٤] وهي شرط في جوابها [٢]] فمعناها في غيرها ، والأصل فيما معناه في غيره أن يكون حرفاً إلا أن يقوم دليل الاسمية ، فينبغي أن تبقى هنا على أصلها من الحرفية ، وقد كانت في أصلها معناها في غيرها إذ لا يفهم لها معنى إلا بغيرها ، ولكنه حكم لها بالاسمية ، لكونها بمعنى ما له معنى في نفسه من حيث قلت : قمتُ إذ قمتَ كأنك قلت : قمتُ الوقت الذي قمتَ فلما كانت بمعنى الوقت ، والوقت اسم حكم لها بالاسمية ، ولذلك أضيفت إليها الأسماء في [نحو [٢]] يومئذ وحينئذ [٥] أي يوم إذ كان

---

(١) قال الأبذي أيضا : « قد تقدم الدليل على أن (إذ) المقرونة بـ (ما) حرف بمنزلة (إن) ويقوي ذلك أن معناها في غيرها ، والأصل فيما معناه في غيره أن يقال : إنه حرف حتى يقوم دليل على أنه اسم » ، شرح الجزولية ١/٣٦٣ .

واستدل لذلك أيضا ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٦٢٢ - ١٦٢٣ .

وذكر هذه الحجة اللورقي في المباحث الكاملية ١/١٨٦ .

(٢) ساقط من : جـ . (٣) جـ : شرط .

(٤) أ : وإما .

(٥) جـ : حينئذ ويومئذ .

وقد أخذ هذا القول كله اللورقي في المباحث الكاملية ١/١٨٦ .

كذا وحين إذ كان كذا ، وحذف منها ما أضيفت إليه من الجملة ، ثمّ غرض من المحذوف في ذلك التنوين [١] والتنوين من خواص الأسماء [٢] ، فإذا دخلها معنى إن التي للشرط قوي بذلك معنى الحرف فيها إذ الذي كانت به اسماً إنما كان معنى الزمان الذي كان فيها ، وقد ذهب الآن إذ صارت شرطاً /٩٥أ فضعف بذلك معنى الاسمية [فيها ، وقوي معنى الحرف فانبغى أن يحكم لها بالحرفية حتى يقوم دليل الاسمية [٣]] .

ودعوى انتقالها إلى الظرفية المستقلة ضعيفة لأنها تقوية [٤] لما لم يكن أصلا فيها لا أولًا ولا ثانياً وهو الاسمية من جهة الظرفية ، وذلك المعنى الذي كان [فيها [٥]] من الظرفية قد زال ، فصار دعوى انتقالها إلى ظرفية أخرى ضعيفاً جداً ، وأولى منها تقوية أصلها الأول [أي الأصل [٦]] الذي كان لها قبل الشرط ، إذ كان أصلها قبل الشرط أن تكون حرفاً لكون معناها في غيرها ، لكن نقلناها عن ذلك إلى الظرفية من حيث كانت بمعنى الاسم في قولك : قمتُ إذ قمت ، إذ كان معناه قمت وقت قيامك وحكم لها بحكمه في الإضافة إليه في يومئذ وحينئذ وتقوية أصلها الثاني مع ذلك أي الأصل الحادث فيها من معنى الشرط .

وذلك أيضاً يوجب لها الحرفية ، لأن الشرط معناه في غيره ، فيقوى فيها جانب الحرفية من جهة أنه أصلها أولا قبل الشرط وأصلها ثانيا في وقت الشرط ، فكان تقوية هذين الأصلين فيها أولى من تقوية معنى الاسمية الذي [هو [٦]] كونها ظرفاً لأنه ليس بأصل لها لا أولًا ولا ثانياً . مع أن تقوية كونها ظرفاً يحتاج فيها إلى دعوى أخرى ، وهو أن كونها ظرفاً مستقبلًا كأنه إبقاء لها على أصلها من الظرفية ، وأصلها من الظرفية إنما هو في الزمان الماضي لا في الزمان المستقبل .

فضعف بذلك قول المبرد جداً وقوي قول سيبويه جدا ، هذا مع ما في قول المبرد من مخالفة الظاهر ، وأن يكون تركيبها مع ما يحدث فيها الحرفية التي هي موافقة لما

---

(١) التنوين في (إذ) تنوين عوض وقد سبقت الاشارة إلية : انظر ص : ٢٧٤ هـ٦ .

(٢) انظر ما سبق : ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) جـ : لا تقوية .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ساقط من : جـ .

يقتضيه أصلها . الأول قبل الشرط ، وأصلها الثاني الذي هو ما حدث فيها من معنى الشرط على ما تقدم ذكره أولى من أن يحدث فيها الدلالة على الزمان المستقبل [١] ، لأن ذلك غير موافق لما يقتضيه أصلها الأول والثاني /٥٩ب ولما فيه من دعوى إبقائها على أصلها الثالث من الظرفية ، وليس كذلك على ما تقدم ، ولكن المؤلف قال في (إذ ما) بقول المبرد وترك قول سيبويه [٢] في ذلك ، وكذلك فعل أبو علي في الإيضاح [٣] ، ولعل ذلك هو الذي حمل المؤلف على مذهب المبرد دون مذهب صاحب الكتاب [٢] .

وقوله : والمكاني أين وأنى وحيث مقرونة بما [٤] .... إلى آخره .

جعلها ظروفا مكانية ، لأنها في معنى اسم مكان منصوب مقدر بفي ، ألا ترى أنها كلها [٥] في معنى أي مكان : إذا قلت : أين تَجْلِسْ أَجْلِسْ وأنّى تَجْلِسْ أَجْلِسْ وحيثما تَجْلِسْ أجلس كان المعنى في ذلك كله [كمعنى [٦] قولك [٧]] أي مكان تجلس أجلس أي في أي مكان تجلس أجلس .

وقوله : مقرونة بما [٤] .

وجب أن تقرن حيث بما إذا جزم بها لتكفها عن الإضافة إذ كانت مضافة إلى ما بعدها إذا [٨] لم تكن جزاء [٩] ، وكانت الإضافة مخصصة لها [١٠] والجزاء موضوع

---

(١) يُعْتَرَضُ على الشارح بأن خروج (إذ) عن الزمان الماضي إلى الزمان للمستقبل أمر له نظائر ، فالفعل المضارع قد يدل على الزمن الماضي إذا دخلت عليه لم ، والماضي قد يدل على المستقبل إذا دخلت عليه أدوات الشرط ، ولم يقل أحد إن الفعل المضارع قد خرج عن حد الفعل بهذا وكذلك الماضي .

وأمر ثان أنه لم يعهد خروج اسم عن حد الأسماء إلى الحروف بمجرد تغير زمنه ، ولا نظير لذلك فخروجه من زمن ماض إلى زمن مستقبل مع بقاء إسميته فيه محافظة على النوع ، خلافاً لمن يرى انتقاله من الإسمية حال كونه دالا على زمن ماض إلى الحرفية حال كونه دالا على زمن مستقبل ، لأنه بذلك يخرج من نوع إلى نوع آخر . أي من نوع الاسم إلى نوع الحرف .

(٢) سبق تخريجه : انظر ص . ٥٠٧ .

(٣) ٢٢١ .

(٤) الجزولية : ٨ب .

(٥) جـ : كلمة .

(٦) ب : معنى .

(٧) ساقط من : أ .

(٨) أ . ب : إذا .

(٩) قال المبرد : « ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال ، وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعنا الإضافة فعملنا » ، المقتضب ٤٦/٢ .

(١٠) إضافة اسم الزمان معنوية أي محضة إذ كانت إلى المفرد ، انظر المفصل ٨٦ ، ولما كانت إذ وإذا =

على الإبهام [١] وأيضا فإن الإضافة تقتضي أن يكون الفعل واقعاً موقع الاسم ، والفعل المجزوم لا يقع موقع الاسم إنما الذي يقع موقعه المرفوع ، والوقوع [٢] موقع الاسم إنما هو سبب الرفع لا سبب الجزم [٣] فلا ينبغي أن يكون في موضع الجزم ، فاحتجنا إلى ما يكف الطالب به عن طلبه .

وقوله : إذ وحيث عوضا من الإضافة [٤] .

أما لحاقها لإذ على مذهب سيبويه فلتتركب معها ويحدث فيها من الحرفية معنى لم يكن قبل أن تكون جزاء [٥] ، وأما على مذهب أبي العباس فلتتركب معها ويحدث فيها من معنى الاستقبال معنى لم يكن قبل أن تكون جزاء [٥] .

وأما لحاقها لحيث فلتكون عوضاً من الإضافة كذا قال المؤلف ، والصواب لتكفها عنها [٦] لأنه لا يعوض من الإضافة إلا ما هو طالب لها ، وإذا قدرنا أن حيث

= لا تضافان إلا إلى الجملة استفادتا التخصيص ؛ لأن الجملة نكرة » ، شرح المفصل ٥٤/٣ ، ومعلوم في الإضافة المعنوية أن المضاف إليه إن كان معرفة أفاد المضاف تعريفاً وإن كان نكرة أفاد المضاف تخصيصا .

انظر المفصل ٨٢ ، شرح المفصل ١١٨/٢ .

(١) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

وقال هذا الشارح لأن حروف الجزاء مبهمة . انظر : الكتاب ٤٣٢/١ ، المقتضب ٥٤/٢ .

(٢) جـ : والموقوع .

(٣) هذا منه على مذهب البصريين . قال الفارسي : « فأما الرفع فيها – أي في الأفعال المضارعة – خاصة فلوقوعها موقع الاسم خاصة كقولنا : مررت برجل يكتب ، فيكتب ارتفع لوقوعه موقع كاتب » ، الإيضاح العضدي ١٤ .

أما الكوفيون فيرون أن الرافع للفعل هو التعري عن الناصب والجازم .

انظر : معاني القرآن ٥٣/١ ، الإنصاف ٥٥٠/٢ – ٥٥٥ ، شرح المفصل ١٢/٧ .

ومذهب الكوفيين هو الأظهر لسهولته واطراده وجريانه على ألسنة المعربين . انظر : شرح عمدة الحافظ ١٠٩ .

(٤) الجزولية : ٨ب .

(٥) سبقت الإشارة إليه . انظر ص : ٥٠٧ .

(٦) قال المبرد عن (إذ وحيث) : « وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعتا الإضافة .... » ، المقتضب ٤٦/٢

طالبة للإضافة فهي من /٩٦أ عوامل الجر ، وعوامل الجر لا تجزم في شيء من الكلام ، فيأتي [1] هذا لا نظير له ، وهي قد جزمت فلا تطلب الإضافة اللهم إلا أن يريد بقوله : إنها عوض من الإضافة أنها كافة لها عن طلب الإضافة ومهيئة لها للجزم فعاقبت بذلك الإضافة فصارت لذلك كأنها عوض منها فيمكن [2] .

وقوله : وأيًّا توكيداً وعوضاً من الإضافة [3] .

أصوبها أن تكون توكيداً [4] ، وأما كونها عوضاً من الإضافة فيبعد إثبات التنوين معها ولو كانت [ما [5]] عوضا من الإضافة لا قتضى ذلك أن يسقط التنوين معها [6] كما يسقط مع الإضافة التي هي عوض منها ، اللهم إلا أن يكون معناه على ما قلناه من الكف والتهيئة والمعاقبة فيصح .

وقوله : وإذا توكيداً وعوضاً إن شئت [7] .

يعني إذا [8] جوزي بها في الشعر ولحقها ما ، فلحاق (ما) لها توكيد لأنه قد يجازى بها وحدها في الشعر [9] ، فيكون لحاق ما [لها [10]] توكيداً على هذا [11] .

---

(١) أ : فأتى .　　(٢) ب : فممكن .

(٣) الجزولية : ٨ب ، يريد أي (ما) تلحق أيا .... إلى آخره .

(٤) وافق الجزولي ابن جعفر في أنها للتوكيد والعوض عن الإضافة . المنهاج الجلي ٤٥أ .
وخالفه الشارح كما ترى هنا وكذلك اللورقي في المباحث الكاملية ١٩١/١ ، والعطار في المشكاة والنبراس ٨٩/١ (فاس) ، والأبذي في شرح الجزولية ٣٦٨/١ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) احتج المخالفون بهذا الذي ذكره الشارح - رحمه الله - ، انظر : المراجع السابقة .

(٧) الجزولية : ٨ب .　　(٨) جـ : اذ .

(٩) كقول قيس بن الخطيم :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها　　خطانا إلى أعدائنا فنضارب

ديوانه ٨٨ . الكتاب ٤٣٤/١ ، المقتضب ٥٥/٢ .

(١٠) ساقط من : أ .

(١١) مما جوزي بها في الشعر مقرونة بما قول الشاعر :

ترفع لي خندف والله يرفع لي　　ناراً إذا ما خبت نيرانهم تقد

الكتاب ٤٣٤/١ ، المقتضب ٥٥/٢ .

وقد يمكن أن تكون عوضا من الإضافة على ألا يقدر الجزاء بها وحدها ، ولكن تقدر إضافتها إلى ما بعدها إذا كانت وحدها ، فيمنع ذلك من الجزاء بها ، فإذا اضطر إلى الجزاء بها مع (ما) قدرها عوضا من الإضافة أي معاقبة للإضافة [١] وكافة لإذا عما تطلب من ذلك فيكون أحسن ما يجازى به منها في الشعر ما كان فيه (ما) لهذا الوجه ، وتكون المجازاة بها دون [٢] (ما) لا تقوى قوة الجزاء بها مع (ما) ، وهذا يقوي أنه أراد بالعوض في الموضعين المتقدمين [٣] أنها بالمعنى [٤] الذي استدركناه آخراً فيها [٥] .

وقوله : الجازم لفعلين إما أن يدخل على مضارعين [٦] .

تثبت [بعد قوله مضارعين [٧]] في بعض النسخ وضعا [٨] ولا ينبغي أن يثبت فإنه مشعر بأن المضارع مع أداة الشرط ليس بمضارع ، وإنما هو مضارع [في [٧]] أصل وضعه ، وأما الآن فهو غير مضارع /٩٦ب .

وليس كذلك فإنه الآن مضارع [كما هو في أصل وضعه [٩]] مضارع [بدليل جزمه ، فإن جزمه إعراب [١٠] ، وإعراب الفعل لا يكون إلا بمضارعة الاسم ، فلولا أن فيه مضارعة لم يجزم [١٢]] ، والمضارعة إنما هي بالإبهام في الأصل والاختصاص بعد ذلك بالحرف [١٣] ، وذلك موجود هنا .

---

(١) عبارة : أي معاقبة للإضافة ، معادة في : أ .

(٢) جـ : يقوى .

(٣) يعني مع (حيث وإذ) ثم مع (أي) .

(٤) جـ : بمعنى .

(٥) من أنها تكون لكف الأداة عن الإضافة ، وتهيئتها للعمل ، ومعاقبتها للإضافة فصارت كأنها عوض .

(٦) الجزولية : ٨ب – ٩أ .

(٧) ساقط من : أ .

(٨) انظر : نسخة القرويين من الجزولية ٩أ ، والنسخة التيمورية ٦٣ .

(٩) تكملة من : أ .

(١٠) قال سيبويه : « فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب » ، الكتاب ٣/١ .

(١٢) ساقط من : ب .

(١٣) هذا يوافق قول المبرد : « والأسماء تكون معرفة ونكرة ، وهذه الأفعال المعربة تقع لا يعرف وقتها ما كان منه في الحال وما يكون منه لما يستقبل ، فإن أدخلت على الأسماء الألف واللام صارت معرفة ، وإن أدخلت على هذه الأفعال السين أو سوف صارت لما يستقبل وخرجت من معنى الحال » ، المقتضب ٨١/٤ .

وقيل [١] : إنه يريد بالمضارع هنا [٢] المبهم لا المشبه للاسم وهذه العبارة موجودة في اصطلاح المتأخرين كثيراً ، أعني أن يقال : مضارع بمعنى مبهم ومشترك [٣] – ، فلذلك زاد وضعاً في بعض النسخ [٤] على هذا الاصطلاح الذي ذكرناه آخراً لأنك إذا قلت : إن يقم زيد أقم فليس الفعلان الآن مبهمين لأنهما مختصان ، وإنما هما مبهمان وضعاً .

ولو أراد أنهما مشبهان للاسم لم يحتج إلى قوله وضعا لأن شبههما بالاسم [٥] إنما هو لكونهما أولا مبهمين ثم مختصين بعد ذلك وهذا المعنى موجود هنا كما تقدم .

وقد قال بعض الناس [٦] : إن الصواب في تأويل قوله وضعاً هنا أن المضارع هنا على أصله وهو الذي فيه المضارعة ، وارتكب أن شبه الاسم إنما هو يكون اللفظ مبهماً صالحاً للتخصيص بالحرف فلذلك احتاج إلى قوله وضعاً ليقوم له ذلك مقام قوله قبل دخول الجازم ، يريد أنهما إنما هما مضارعان قبل دخول الجازم بكون اللفظ

---

(١) هذا القول بهذه الصيغة في الشرح الصغير ٨٠ ، وقد عزاه اللورقي للشلوبين . انظر المباحث الكاملية ١/١٩٢ علماً بأن الشلوبين صدره بقوله : (قيل) في شرحيه .

(٢) أ : لا .

(٣) لم أقف على من عنى بالمضارع المبهم ، وإنما عنوا بالمضارعة المشابهة قال الصفار : « والأفعال المضارعة إنما سماها مضارعة لأنها لما أشبهت الأسماء جعلت كأنها وضعت معها ضرعاً واحداً فهي من لفظ الضرع ، ومن الناس من جعل المضارعة مقلوب من المراضعة وهذا خطأ لأن اللفظ إذا وجد متصرفاً فلا يدعى أنه مقلوب من غيره على ما بيناه في التصريف » ، شرح الكتاب ١/١٠ب .

وقد يصفون المضارع بالمبهم كما قال السيرافي : « إذا قلت : زيد يقوم فهذا يصلح لأحد زمانين مبهما فيهما ، كما أنك إذا قلت : رأيت رجلا فهو لواحد الجنس مبهما فيهم .... ثم يدخل على الفعل المضارع المبهم في الزمانين ما يقصره على أحدهما ويخلصه له » ، شرح الكتاب ١/١١ب .

وانظر : شرح المفصل ٧/٦ ، شرح التسهيل ١/٣٦ .

وكذلك يصفون المضارع بأنه مشترك . انظر : المفصل ٢٤٤ ، شرح المفصل ٧/٦ ، شرح التسهيل ١/٣٦ ، شرح ألفية ابن معطي ١/٣٠٧ .

(٤) أي نسخ الجزولية من ذلك نسخة فاس . انظر الورقة : ٩أ ، والنسخة التيمورية انظر ص : ٦٣ .

(٥) ب ، جـ : للاسم .

(٦) القائل هو الشلوبين نفسه في : الشرح الصغير ٨٠ – ٨١ ، ونسبه إليه اللورقي في المباحث الكاملية ١/١٩٢ .

مبهما (١) [في اللفظ (٢)] صالحاً للتخصيص (٣) بالحرف ، ويكون هذا مذهباً له وإن كان غيره على خلافه .

قال هذا القائل (٤) : وقول من قال : إن معنى المضارعة موجود الآن خطأ (٥) لأن المضارعة إنما هي الإبهام وصلاحيته للتخصيص (٦) معاً وهما إنما هما موجودان معا قبل دخول الجازم (٧) لا مع دخوله (٨) .

[(٩) قال هذا القائل (١٠) : وتخيل من قال بالقول الأول أن وجود واحد منهما (١١) هو المضارعة فلذلك قال : إنه لو أراد /٩٧أ بالمضارعة شبه الاسم لم يحتج إلى قوله وضعا ، وقد تبين فساده .

قال هذا القائل : ويكون هذا الذي قلناه مذهباً لهذا المؤلف [وإن كان غيره (٢)] على خلافه ، وهذا المعنى هو الذي يحاول من يقول مضارع بمعنى أنه مبهم ومشترك ، لأنه إذ ذاك فيه شبه الاسم الذي هو الإبهام والصلاحية للتخصيص ، فقول من قال مضارع بمعنى مبهم ومشترك بمعنى قول من يقول : إنه مشبه للاسم لا مخالف له على ما توهم هذا القائل .

قال (١٢) : ويبين هذا أنهم لا يقولون في مثل (سيقوم) إنه مضارع إنما يقولون ،

---

(١) أ ، جـ : منهما .
(٢) ساقط من : أ .
(٣) ذهبت بعض حروفها في : جـ .
(٤) يعني الشارح نفسه . انظر الشرح الصغير : ٨٠ .
(٥) أ : أخطأ .
(٦) أ : وصلاحيته التخصيص .
التخصيص ذهبت بعض حروفها في : جـ .
(٧) لأن الجازم إذا كان أداة شرط أو اللام و (لا) الطلبيتين – يخلص المضارع للمستقبل فيزول إبهامه وصلاحيته للتخصيص .
(٨) أ : لا مع دخول الجازم .
(٩) بداية سقط في : ب مقداره صفحة .
(١٠) الشرح الصغير : ٨١ .
(١١) هما : شبه الاسم أو الإبهام وصلاحية التخصيص .
(١٢) هو الشارح نفسه .

إنه مستقبل ، وينكرون قول من قال : إنه مضارع [١] .

قال هذا القائل [٢] : وإنما احتيج إلى هذه المحاولة كلها لتقييده المضارعين بقوله : وضعا [٣] فخوّل له ما ذكرته ، وقد رأيته في بعض النسخ ساقطاً هنا أعني قوله : وضعاً فلا يحتاج على ذلك إلى شيء من هذه المحاولة ، ولعمري إن الذي تقدم أولى [١] .

وهذا الذي قاله هذا القائل كله قد اعترف بفساده في آخره في موضعين [٤] :

أحدهما [٤] قوله : « وقد رأيته في بعض النسخ أعني قوله وضعاً ساقطاً فلا يحتاج على ذلك إلى شيء من هذه المحاولة » [٥] ، ولو كان ما قاله في هذا الفصل صحيحا من أن المضارعة إنما هي وجود الإبهام وصلاحيته للتخصيص [٦] لكان قوله – فلا يحتاج على ذلك [٧] إلى شيء من هذه المحاولة – غير صحيح لأنه [لو [٨]] كان يكون قوله وضعاً على ذلك محتاجا إليه [٩] ولابد .

والموضع الثاني : قوله : ولعمري إن الذي تقدم [١٠] أولى [١١] . فإن هذا اعتراف بأن القول المتقدم أولى من قوله . فإذا كان أولى من قوله كان صحيحاً ولابد . وقد قال هو في هذا الكلام إنه فاسد ، وليست المضارعة ما قاله من الإبهام وصلاحية التخصيص وإنما المضارعة /٩٧ب تخصصه بالحرف بعد أن كان في أصل وضعه مبهماً وهذا موجود فيه مع أداة [١٢] الشرط ومع المخصصات كلها ، والذي قاله غلط ولابد [١٣]] .

---

(١) الشرح الصغير : ٨١ .
(٢) هو الشارح نفسه .
(٣) سبقت الإشارة إليه ص : ٥١٤ هـ٤ .
(٤) ذهبت بعض حروفها في : جـ .
(٥) الشرح الصغير : ٨١ .
(٦) أ : وصلاحية التخصيص .
(٧) أي على إسقاط كلمة (وضعا) من بعض نسخ الجزولية .
(٨) تكملة من : أ .
(٩) جـ : إليها .
(١٠) المتقدم نصان أولهما ليس فيه كلمة (وضعا) ثم قال الشلوبين : « ثبت بعد قوله مضارعين في بعض النسخ وضعا » . انظر ما سبق ص : ٥١٤ فهذا القول الثاني .

يعضد هذا نص الشرح الصغير ص ٨١ حين قال : « وقد رأيته في بعض النسخ – أعني قوله (وضعا) – ساقطاً هنا فلا يحتاج على ذلك إلى شيء من هذه المحاولة ولعمري إنه الأولى » .

(١١) الشرح الصغير : ٨١ .
(١٢) جـ : أدواة .
(١٣) نهاية سقط : ب الذي بدأ من قوله : « قال هذا القائل وتخيل ... » ص : ٥١٥ هـ٩ .

وقوله : فيجب العمل فيهما [١] .

مثاله : إن يَقُمْ زيدٌ أَقُمْ معه ، ومراده فيجب ظهور العمل ، وإلا فالعامل واجب تقديراً في مقابله [٢] أيضا وهو الماضيان [٣] .

وقوله : ما لم تحل الفاء بينه وبين الثاني فيجب [فيه [٤]] الرفع [١] .

أي قد اقتضت (إنْ) وأخواتها الفاء الذي هو جوابها ، فلم يقتض مع ذلك فعلاً مجزوماً يكون جوابها لأن اقتضاءها [٥] للفاء قد حال بينها وبين ذلك ، إذ لا يكون للشرط إلا جواب واحد ، وجواب الشرط كما يأتي بعد الفاء وإذا [٦] ، والفعل المجزوم لفظاً أو تقديراً [٧] ، فإذا اقتضى الشرط منها واحداً لم يقتض غيره وهذا صحيح .

وعلة أخرى وهي أن الفاء لا تدخل في الجواب إلا إذا كان منافراً لإن [٨] ، من حيث لا تدخل عليه (إنْ) فينبغي [إذن [٩]] ألا تدخل الفاء على الفعل المضارع لأنه غير منافر لإن بل هو مرتبط بها فلا يحتاج إلى الفاء فيه ، فإذا أدخلت الفاء عليه لم تدخل عليه إلا وهو خبر مبتدأ محذوف [١٠] ، حتى يكون المبتدأ وخبره منافراً

---

(١) الجزولية : ٩أ .

(٢) ب : معامله .

(٣) الفعلان الماضيان إذا جاءا شرطاً وجواباً فهما في محل جزم .

انظر : المقتضب ٤٩/٢ ، المرتجل ٢١٩ ، كشف المشكل ٦٠٣/١ .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٦) يعني إذا الفجائية . التي تقوم مقام الفاء في الربط وقد يجتمعان فيتعاونان على ذلك .

(٧) قال سيبويه : « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بالفعل أو الفاء » . الكتاب ٤٣٥/١ ، وانظر : المقتضب ٤٨/٢ ، ٥٨ ، والأصول ١٦٠/٢ – ١٦١ . وتحدث عنه بشيء من التفصيل الفارسي في الإيضاح ٣٢٠ .

(٨) قال الجرجاني : « فينبغي أن يعلم أن الفاء يدخل حيث لا يقدر فيه على الجزم فعلا كان ما بعده أو اسما » . المقتصد ١١٠٠/٢ .

(٩) ساقط من : ب .

(١٠) قال سيبويه : « .... إن تأتني فأكرمُك أي فأنا أكرمُك فلابد من رفع فأكرمُك إذا سكتَّ عليه لأنه جواب ، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْه ... ﴾ ، الكتاب ٤٣٧/١ – ٤٣٨ .

وانظر هذه المسألة في : الأصول ١٩٤/٢ - ١٩٥ ، المقتصد ١٠٩٩/٢ – ١١٠٠ .

لإن فيحتاج حينئذ إلى دخول الفاء فيجب الرفع للفعل حينئذ من حيث كان خبر المبتدأ في ذلك واقعاً موقع الاسم والوقوع موقع الاسم يوجب الرفع .

وقوله : وإما أن تدخل على ماضيي [1] الوضع [2] .

مثاله : إن قام زيد قام عمرو ، وقال [3] فيهما : إنهما ماضيان في أصل وضعهما يريد وليسا ماضيين [4] الآن لأنهما إذا قلت : إن قام زيد قام عمرو مستقبلان في [4] المعنى لا ماضيان [5] لكنهما مع ذلك ماضيان في وضعهما أي في أصل وضعهما [4] .

وقوله : فلا يعمل [2] .

يريد فلا يظهر العمل فيهما [6] كما [7] كان المراد /٩٨أ بقوله في مقابله [8] فيجب العمل [2] فيجب ظهور العمل ولابد من حمله على [4] هذا ، لأنه إن لم يحمل عليه اقتضى ذلك أن الجازم لفعلين على قوله مع الفعلين الماضيين غير جازم وهذا لا يقوله أحد أعني أن (إن) تكون مرة تجزم ومرة لا تجزم فيثبت بذلك أنه يريد بقوله فلا يعمل فلا يظهر [4] العمل [9] كما قدمنا .

وقوله : فلا يعمل لعدم المسوغ [2] .

[المسوغ [10]] للإعراب في الفعل إنما هو المضارعة بكونه مشتركاً في أصل وضعه ثم يخصص [11] بعد ذلك بالحرف ، وذلك معدوم هنا أعني في الماضي .

وقوله : وإما أن يدخل على ماض ومضارع فيجب العمل [12] في المضارع إن تقدم [2] .

---

(١) جـ : ماضي الوضع .
(٢) الجزولية : ٩أ .
(٣) أ : قال .
(٤) ذهبت بعضه حروفها في : جـ .
(٥) لأن أدوات الشرط تحول الأفعال إلى المستقبل . انظر : المقتضب ٤٩/٢ ، ٥٩ .
(٦) ب : فيها ١٠ .
(٧) جـ : فيما .
(٨) مقابل الماضي هنا المضارع .
(٩) أ : المسوغ .
(١٠) ساقط من : أ .
(١١) ب : يتخصص .
(١٢) العمل معادة في : أ .

مثاله : إنْ يَقُمْ زيد قام عمرو وهو قليل [١] وعليه إنشاد أبي علي [٢] وغيره [٣] لأبي [٤] زبيد [٥] :-

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ [٦] كُنْتُ مِنْهُ ... كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ [٧]

وقوله : ولا يجب إن تأخر [٨] .

مثاله : إن قام زيد أقم وليس المراد بيجب العمل ولا يجب العمل في هذين

---

(١) بل خصه بعض النحاة بالشعر وقالوا : إنه ضرورة ، والصحيح جوازه شعراً ونثراً لكثرة المسموع منه .

انظر : المقرب ١/٢٧٥ ، شواهد التوضيح والتصحيح ١٤ ، شرح الجزولية ١/٣٧٢ .

(٢) أنشده أبو علي الفارسي شاهدا على المجازاة بمن قال : « ونظير الجزاء في ما الجزاء بمن .... » ، ثم أنشد البيت . الشيرازيات ١٣١أ .

(٣) كأبي زيد الأنصاري في النوادر ٢٨٠ ، والمبرد في المقتضب ٢/٥٨ .

(٤) أ : الأبي .

(٥) أبو زبيد الطائي (... – نحو ٦٠ هـ) .

حرملة بن المنذر بن معديكرب الطائي ، شاعر جاهلي إسلامي ، أدرك الإسلام واختلف في إسلامه كان رجلا طوالا جسيما جميلا وكان زوارا لملوك العجم عالما بسيرهم رثى عثمان وعليًّا رضي الله عنهما .

انظر : تاريخ الطبري ٤/٢٧٣ – ٢٧٤ ، سمط اللآلئ ١/١١٨ – ١١٩ ، معجم الأدباء ١٠/١٩٦ – ٢٠٩ .

(٦) جـ : بشي .

(٧) من البحر الخفيف من قصيدته في رثاء ابن أخته اللجلاج مطلعها :-

إنَّ طُولَ الحياةِ غَيْرُ سُعودِ ... وضَلالٌ تأْمِيلُ نَيلِ الخُلُودِ

ويروى البيت من يردني : الجمهرة ٢/٧٣٩ ، والديوان ٦٠٠ .

الشجا : ما اعترض في حلق الإنسان أو الدابة من عظم أو عود أو غيرهما .

انظر : اللسان ١٤/٤٢٢ (شجا) .

الشاهد : مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً .

ديوانه ٦٠٠ ، النوادر ٢٨٠ ، المقتضب ٢/٥٨ ، المباحث الكاملية ١/١٩٥ ، شرح الجمل ١/٦١٤ ، المقرب ١/٢٧٥ ، شرح الجزولية ١/٣٧٢ ، المشكاة والنبراس ١/٩١ (ف) ، رصف المباني ١٨٨ ، المقاصد النحوية ٤/٤٢٧ – ٤٢٨ ، الخزانة ٩/٧٦ – ٧٧ .

(٨) الجزولية : ٩أ .

القسمين (١) المتقابلين (٢) آخرا ما كان المراد بيجب العمل في القسم المتقدم (٣) من القسمين المتقابلين (٤) أولا لأنه إن كان معنى قوله : إنه لا يجب العمل إذا تأخر المضارع (٥) لا يجب ظهور العمل اقتضى ذلك أن ظهور العمل في هذا النوع جائز غير واجب ، وإنا إذا قلنا : إنْ قامَ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو قد أظهرنا العمل ، وإذا قلنا : إن قام زيد يقُومُ عمرو ، فثم عمل [لم (٦)] يظهر إذ قد قلنا : إن ظهور العمل غير واجب ، وإنما هو جائز وهذا شيء لم يقله أحد ولا يصح ، فإن المعنى الذي انبنى عليه جواز الجزم والرفع في المضارع من هذه المسألة أنه يكون مجزوماً إذا (٧) جعل جواباً ، ومرفوعاً إذا لم يجعل جوابا ، ونوي به التقديم (٨) لأنه يصح أن تقول : أقوم إن قام زيد على أن يكون جواب الشرط /٩٨ب محذوفاً فإن التقدير أقوم إن قام زيد يكن ذلك ، فإذا كان الرفع على هذا التقدير فليس في هذا المضارع المرفوع عمل لا ظاهر ولا مقدر ، لأنه مقدم في التقدير ، فلو قلنا : إنه مجزوم الموضع لأدى ذلك إلى تقديم المجزوم على الجازم .

ولذلك قال ابن جني في هذه المسأله – أعني في تقديم جواب الشرط عليه – « ومعاذ الله أن يتقدم جواب الشرط عليه (٩) » فلذلك قدر النحويون معه جواباً محذوفاً بعده (١٠) على ما قدمناه (١١) . وعلى (إن قام زيد أقوم) قول زهير :-

---

(١) يعني إذا كانا مضارعاً وماضياً أو ماضياً ومضارعاً .

(٢) جـ : المقابلين . (٣) يعني إذا كان الفعلان مضارعين .

(٤) يريد به إذا كانا مضارعين أو ماضيين .

(٥) لا يجب العمل إذا تأخر المضارع ، معادة في : أ .

(٦) ساقط من : أ . (٧) جـ : اذ .

(٨) هذا على رأي سيبويه الذي يرى التقديم في مثل : إن أتيتني آتيك ، انظر : الكتاب ٤٣٦/١ .

أما المبرد فيرى أنه على نية الفاء قال – رحمه الله – « وهو عندي على إرادة الفاء ، والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ويصلح أن يكون على التقديم ... » المقتضب ٧٠/٢ ، وانظر : ٦٨/٢ وما بعدها .

(٩) الخصائص ٢٨٣/١ وفيه : أن يتقدم جواب ...

(١٠) قال ابن جني في مثل : أنت ظالم إن فعلت : « وإنما قوله : « (أنت ظالم) دال على الجواب وساد مسده ، فأما أن يكون هو الجواب فلا الخصائص ٢٨٣/١ . (لأنه لا يتقدم المجزوم على الجازم) .

(١١) جـ : قلمنا .

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ (١)

وقول آخر (٢) :-

وَإِن بَعُدُوا لَا يَأْمَنُونَ اقْتِرَابَه تَشَوُّفَ أَهْلِ الغَائِبِ المُتَنَظَّرِ (٣)

ولا يصح هذا التقدير الذي قدرناه من التقديم والتأخير إذا تقدم المضارع من الفعلين في قولك : إن يَقُمْ زيدٌ أَقُمْ ، فلا يجوز في هذا الرفع في أقم لأنه لا يصح أن

---

(١) من البحر البسيط في مدح هرم بن سنان المري من قصيدة مطلعها :-

قِفْ بالدِّيار التي لم يَعْفُها القِدَمُ بَلَى وغَيَّرَها الأَرْوَاحُ والدِّيَمُ

ويروى (يوم مسغبة) الخزانة ٧٠/٦ .

الخليل : الفقير من الخلة ، حَرِمُ : بفتح وكسر أو بفتحتين ، وحَرِم أي محروم بمعنى ممنوع . انظر : شرح أبيات المغني ٢٩١/٦ .

الشاهد : رفع المضارع (يقول) بعد فعل الشرط الماضي (أتاه) على نية التقديم .

الديوان ١٢٠ ، الكتاب ٤٣٦/١ ، المقتضب ٦٨/٢ ، الكامل ١٧٤/١ (الدالي) ، الأصول ١٩٢/٢ - ١٩٤ ، المحتسب ٦٥/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ ، شرح سقط الزند ٣٢٨/١ ، تهذيب إصلاح المنطق ٤١٢ ، الإنصاف ٦٢٥/٢ ، شرح المفصل ١٥٧/٨ ، المباحث الكاملية ١٩٥/١ ، شرح الجزولية ٣٧٤/١ ، المغني ٤٧٢/٢ ، شرح شواهد المغني ٨٣٨/٢ - ٨٣٩ ، الخزانة ٤٨/٩ ، ٧٠ ، شرح أبيات المغني ٢٩٠/٦ - ٢٩٢ .

(٢) القائل هو : عروة الصعاليك (.... - ٣٠ ق هـ) .

وهو عروة بن الورد بن زيد بن عبد الله العبسي من شعراء الجاهلية وفرسانها المعدودين وصعاليكها الأجواد المقدمين ، عرف بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم إذا أخفقوا في غزواتهم ولم يكن لهم معاش ولا مغزى .

انظر : « الشعر والشعراء ٦٧٥/٢ - ٦٧٧ ، الاشتقاق ١٧٠ ، سمط اللآلئ ٨٢٣/٢ - ٨٢٤ » .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَقِلِّي عليَّ اللَّوْمَ يَا ابْنَةَ مُنْذِرٍ وَنَامِي فَإِنْ لَمْ تَشْتَهِي النَّوْمَ فَاسْهَرِي

الشاهد فيه : رفع المضارع (يأمنون) بعد فعل الشرط الماضي (بعدوا) على نية التقديم .

الديوان ٣٧ ، الأصمعيات ٤٦ ، الحماسة ٢٣٨/١ ، الكامل ١٧٣/١ (الدالي) ، جمهرة أشعار العرب ٥٨٣/٢ ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٢٤/١ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٢٠/١ ، البحر المحيط ٤٢٩/٢ ، المقاصد النحوية ٦٥٢/٣ ، الخزانة ١٣/١٠ - ١٥ .

تقول : أقوم إن يقم زيد على حذف جواب الشرط ، لأن جواب الشرط لا يحذف إذا كان الشرط قد ظهر عمله في فعل الشرط ، وإنما يحذف إذا كان الشرط بلفظ الماضي [١] ، ولذلك قال المؤلف في الفعلين إذا كانا مضارعين إنه يجب العمل فيهما أي يجب أن يكون ظاهراً ، وقد [٢] جاء [٣] [في [٤]] ضرورة الشعر إن يقم زيد أقوم [٥] قال [٦] :-

يَا أَقْرَعُ [٧] بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ [٧]   إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ [٨]

---

(١) انظر في هذا : الكتاب ٤٣٦/١ ، المباحث الكاملية ١٩٦/١ .

(٢) أ : أوقد .   (٣) ب : جاءت .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) يعني برفع المضارع بعد فعل الشرط المضارع .

(٦) اختلف في القائل على قولين هما :-

أ - عمرو بن الخثارم البجلي ، شاعر جاهلي له أراجيز قالها في منافرة جرير البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي . انظر : « فرحة الأديب ١٠٧ - ١١٣ ، الخزانة ٢٤/٨ » .

ب - جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه (... - ٥٤ هـ) .

صحابي جليل كان سيداً من سادات اليمن وكان وسيماً طويلاً ، قال عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه : جرير يوسف هذه الأمة ، واعتزل الفتنة وأقام بالجزيرة حتى توفي رحمه الله .

« المعارف ٢٩٢ ، ٥٨٦ ، الطبقات الكبرى ٣٤٧/١ - ٣٤٨ ، الخزانة ٢٢/٨ » .

والصحيح أن القائل هو عمرو بن الخثارم لنقل ابن الأعرابي للخبر كاملاً وتفصيله في مناسبته ، ووهم بعض الأئمة من نسبه إلى جرير البجلي . انظر : التكملة والذيل والصلة ٢٦٦/٥ .

(٧) أ : يا قرع .

(٨) من بحر الرجز قيلت هذه الأرجوزة في منافرة جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطأة الكلبي يخاطب بها الشاعر الأقرع بن حابس ، وجاء بين البيتين قوله :-

إِنِّي أَخُوكَ فَانْظُرَنْ مَا تَصْنَعُ

ويروى (تصرعوا) بإسناد الفعل المضارع إلى واو الجماعة ولا شاهد فيه حينئذ . انظر : شرح أبيات سيبويه ١٢٢/٢ ، الكتاب ٤٣٦/١ ، الكامل ١٧٥/١ (الدالي) ، المقتضب ٧٠/٢ ، الأصول ١٩٢/٢ ، ٤٦٢/٣ ، شرح أبيات سيبويه ١٢١/٢ - ١٢٢ ، التبصرة والتذكرة ٤١٣/١ ، فرحة الأديب ١٠٥ - ١١٣ ، الأمالي الشجرية ٨٤/١ ، الإنصاف ٦٢٣/٢ ، شرح المفصل ١٥٧/٨ ، التكملة والذيل والصلة ٢٦٦/٥ ، المباحث الكاملية ١٩٣/١ ، شرح الجمل ١٩٨/٢ ، المقرب ٢٧٥/١ ، شرح الجزولية ٣٦٨/١ ، اللسان ٤٦/١١ (قلل) المغني ٦١٠/٢ ، المقاصد النحوية ٤٣٠/٤ ، الخزانة ١٩/٨ - ٣٠ .

فيكون هذا اما على تقدير التقديم والتأخير وإن كان الشرط مضارعاً ضرورة [١]، وإما على حذف الفاء فيكون التقدير : إنك إن يصرع أخوك فتصرع [٢] ويكون ذلك في حذف الفاء ضرورة كقول القائل [٣] :-

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها ‏ ‏ ‏ ‏ والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ [٤]

---

(١) هذا مذهب سيبويه - رحمه الله تعالى - . انظر : الكتاب ٤٣٦/١ - ٤٣٧ .

(٢) هو مذهب المبرد - رحمه الله تعالى - . انظر : المقتضب ٧/٢ ، الكامل ١٧٥/١ (الدالي) .

(٣) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - حسان بن ثابت رضي الله عنه (.... - ٥٤ هـ) .

وهو حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمر من الخزرج عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام كف بصره في آخر عمره ، وكان شاعر النبي ﷺ .

• الشعر والشعراء ٣٠٥/١ - ٣٠٨ (شاكر) ، سير أعلام النبلاء ٥١٢/٢ - ٥٢٣ ، الخزانة ٢٢٧/١ - ٢٢٨ .

ب - عبد الرحمن بن حسان (٦ هـ - ١٠٤ هـ) .

وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري ، أمه سيرين خالة ابراهيم بن النبي ﷺ ، كان شاعراً ابن شاعر ، روى الحديث عن أبويه وزيد بن ثابت .

• الشعر والشعراء ٣٠٧/١ (شاكر) ، سير أعلام النبلاء ٦٤/٥ - ٦٥ ، الخزانة ٥١/٩ .

جـ - كعب بن مالك الأنصاري (.... - ٥٠ هـ) .

وهو كعب بن مالك بن عمرو بن القين السلمي الخزرجي ، شهد العقبة وروى عدة أحاديث ، وكان من شعراء النبي ﷺ ، وأحد الثلاثة المخلفين الذين تاب الله عليهم . كف بصره في آخر عمره .

• سير أعلام النبلاء ٥٢٣/٢ - ٥٣٠ ، الخزانة ٤١٧/١ - ٤١٨ .

ولم يترجح لدي وجه فقد روي في ديوان عبد الرحمن بن حسان وفي ديوان كعب أول مقطوعة من أربعة أبيات .

(٤) أ : مثلان .

من البحر البسيط وقبله بيتان هما :-

إنْ يَسْلَمِ المَرْءُ مِنْ قَتْلٍ وَمِنْ هَرَمٍ ‏ ‏ ‏ ‏ لِلَذَّةِ العَيْشِ أفْنَاهُ الجَدِيدَانِ

فَإنَّما هذه الدُّنْيا وَزِينَتُها ‏ ‏ ‏ ‏ كالزَّادِ لابُدَّ يَوْماً أنَّهُ فَانِي

روى الأصمعي :-

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ فالرَّحْمنُ يَشْكُرُهُ ‏ ‏ ‏ ‏ ....

وقوله : والجواب إما بالفعل وإما بالفاء وإما بإذا [١]

يريد بالفعل الفعل /٩٩أ المجزوم لفظاً إن [٢] كان مضارعاً أو موضعاً إن كان ماضياً مع ما اتصل به كل واحد منهما من معمولاته .

ويريد بقوله — إما [٣] بالفاء : الفاء مع ما تدخل عليه وكذلك مراده بإذا ، وإلا فكل واحد من الفعل والفاء وإذا لا يكون جواباً وحده .

وقوله : وتلزم الفاء مع الجملة الاسمية مطلقا [١] .

يريد طلبية كانت أو غير [٤] طلبية ، فالطلبية [٥] كقولك : إن قام زيد فهل عمرو قائم ، وغير الطلبية : [كقولك [٦]] إن قام زيد فعمرو قائم [٧] وقول الشاعر :—

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُها [٨] ... ...

= انظر : النوادر ٣٠٨ ، ولا شاهد فيه حينئذ . ورد عليه البغدادي في الخزانة ٩/٥٠ ، ويروى سيان مكان مثلان : الكتاب ١/٤٣٥ .

الشاهد فيه : حذف الفاء من جواب الشرط (الله يشكرها) لضرورة الشعر .

والبيت ليس في ديوان حسان ط البرقوقي وهو في ديوان عبد الرحمن بن حسان ٦٦ ، ديوان كعب بن مالك ٢٨٨ ، الكتاب ١/٤٣٥ ، ٤٥٨ ، معاني القرآن ١/٤٧٦ ، النوادر ٢٠٧ ، المقتضب ٢/٧٠ ، الأصول ٢/١٩٥ ، ٣/٤٦٢ ، مجالس العلماء ٢٦١ ، الخصائص ٢/٢٨١ ، سر الصناعة ١/٢٦٤ ، ٢٦٥ ، المحتسب ١/١٩٣ ، المنصف ٣/١١٨ ، التبصرة والتذكرة ١/٤١٠ ، الأمالي الشجرية ١/٨٤ ، ٢٩٠ ، ٣٧١ ، المفصل ٣٢١ ، شرح المفصل ٩/٢ ، ٣ ، المباحث الكاملية ١/١٩٨ ، شرح الجمل ٢/١٩٩ ، ٥٩٢ ، الضرائر ١٦٠ ، المقرب ١/٢٧٦ ، شرح الجزولية ١/٣٧٥ ، المغني ١/٥٨ ، ١٠٢ ، ١٤٩ ، ١٧٨ ، ٢٦٠ ، ٢/٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٧٠٧ ، ٧٢١ ، المقاصد النحوية ٤/٤٢٣ ، شرح شواهد المغني ١/١٧٨ — ١٧٩ ، الخزانة ٩/٤٩ — ٥١ ، شرح أبيات المغني ١/٣٧١ — ٣٧٧ .

(١) الجزولية : ٩أ .

(٢) أ : وإن .

(٣) ب : وإما .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(٥) جـ : بالطلبية .

(٦) تكملة من : جـ .

(٧) انظر : في مواطن لزوم الفاء في جواب الشرط :—
المقتضب ٢/٤٨ — ٤٩ ، المفصل ٣٢١ ، شرح المفصل ٩/٢ — ٣ ، شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٤ — ١٥٩٧ ، شرح الكافية ٢/٢٦٢ — ٢٦٣ .

(٨) سبق تخريجه ص : ٥٢٣ .

حذفت فيه [الفاء [1]] ضرورة .

وقوله : ومع [الفعلية [2]] الطلبية [3] .

مثاله : إن قام زيد فقم إليه ، وإن قام زيد فلا تقم [4] إليه ، وإن قام زيد فهل يقوم عمرو إليه ، وجملة ذلك كل جملة فيها اقتضاء لشيء [5] من المخاطب كالاستفهام الذي فيه اقتضاء الجواب منه والأمر الذي فيه اقتضاء الفعل منه والنهي الذي فيه اقتضاء الترك منه ، ويجرى مجرى ذلك كل جملة فيها طلب كالتمني والترجي وما أشبه ذلك [6] .

وقوله : ومع الفعل المقرون بحرف التنفيس [3] .

مثاله : إن قام زيد فسيقوم [7] عمرو وإن قام زيد فسوف يقوم عمرو [8] .

وقوله : أو ما ينفيه [3] .

مثاله [إن قام زيد [1]] فلن يقوم عمرو وأطلق القول في لزوم الفاء الفعل المقرون بما ينفي الفعل المستقبل وليس ذلك إلا في لن مما ينفي المستقبل خاصة نحو ما قدمناه [9] ، وإن كان نفيه بلا النافية نحو : إن يقم زيد لا يقم عمرو فليس كذلك [10] فكان حقه أن يقول أو لن مما ينفيه .

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) الجزولية من : ٩أ .

(٤) أ : تقد .

(٥) جـ : شيء .

(٦) فصله الرضي فقال : « فثبت بهذا أن الجزاء إن كان جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء » شرح الكافية ٢/٢٦٢ .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(٨) انظر : شرح الكافية الشافية ٣/١٥٩٧ ، شرح الكافية ٢/٢٦٣ .

(٩) ليس ذلك في لن وحدها بل إن وما مما ينفي الفعل قال الأبذي : « ونقصه - يعني الجزولي - أيضا نفيه بما نحو قولك : إن قام زيد فما يقوم عمرو أو فما قام عمرو » ، شرح الجزولية ١/٣٧٧ .

(١٠) لأن دخول (الفاء) مع « لا » النافية جائز فمما جاء مقترناً بالفاء قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ [طه : ١١٢] ، ومما جاء بدون الفاء قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ ... ﴾ [فاطر : ١٤] وبعضهم يقدر مبتدأ يبنى عليه المضارع - أي فهو لا يخاف .

قال الرضي : « يبقى المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركه ، أما الفاء فلأنهما كانا قبل أداة الشرط صالحين للاستقبال ... وأما تركه فلتقدير تأثيرها فيهما .... » ، شرح الكافية ٢/٢٦٣ .

وقوله : ومع الماضي لفظاً ومعنى [١] .

مثاله : إن قام زيد فقد قام عمرو أمس ، والسبب في لزوم الفاء في هذه المواضع التي ذكر لزوم الفاء فيها أن ما كان من هذه الجمل التي تكون جواباً أو تكون في موضع الجواب وإن لم تكن جواباً مما يمكن اتصاله بأداة /٩٩ب الشرط وولايته إياها لم يحتج إلى واصل يصله بها ولا رابط يربطه بها ، وما كان من ذلك لا يمكن اتصاله بها ولا ولايته إياها [٢] احتاج إلى واصل يصله بها ويربطه بها [٣] ، فالجملة الاسمية كيفما كانت لا تتصل بأداة الشرط ولا تليه لأنها جازمة والجازم لا يدخل على الاسم [٤] فاحتاجت إلى رابط يربطها به ويصلها به وذلك [٥] الرابط هو الفاء لأنه الذي وضع للربط في هذا الباب وما كان مثله . وكذلك الفعلية الطلبية لا يتصل منها شيء بأداة الشرط لا الأمر ولا النهي ولا الاستفهام فاحتاجت أيضا إلى رابط وهو الفاء .

وكذلك الفعل المقرون بحرف التنفيس لا يلي أداة الشرط أيضا لأنه لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد ، ومعنى ذلك أن أداة الشرط [٦] [تخلص [٧]] للاستقبال [٨] وحرف التنفيس يخلص له .

وكذلك ما ينفيه وهو لن إذا قلت : إن قام زيد فلن يقوم عمرو لأن [٩] لن لا تلي أداة الشرط [١٠] لأنه [١١] يخلص للاستقبال كأداة الشرط فمحال أن يلي حرف الشرط ، فدخلت الفاء لربطه [١٢] [به [١٣]] وجاز ذلك في لا نحو : إلا يقم زيد يقم عمرو ،

---

(١) الجزولية : ٩أ .
(٢) بياض في : ب .
(٣) انظر قول الجرجاني ص : ٥١٧ هـ٨ . وانظر شرح الكافية ٢/٢٩٢ .
(٤) قال الجرجاني « .... قيل : إن تأتني فأنت مكرم لأن قولك : أنت مكرم ليس مما ينجزم إذ هو جملة من الاسم والأسماء لا تجزم ، فلما أريد أن تجعل هذه الجملة جزاء أتي بالفاء فقيل : إن تأتني فأنت مكرم » المقتصد ٢/١٠٩٩ .
(٥) أ : وهو لك .
(٦) جـ : إذ شرط .
(٧) ساقط من : أ .
(٨) ب : تخلص الاستقبال .
(٩) جـ : ولأن .
(١٠) ب : أداة الشرط أيضا .
(١١) يعني لن .
(١٢) ب : ليربط .
(١٣) ساقط من : جـ .

وإن كانت لا تخلص للاستقبال لأنها موضوعة في كلامهم على أن يكون دخولها كخروجها [(١)] نحو : غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد [(٢)] ، ﴿ وَمَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ [(٣)] ﴾ [(٤)] .

وأما الفعل الماضي لفظاً ومعنى فهو أكثر مباينة لإن من هؤلاء لأنه ليس بجواب للشرط أصلا [(٥)] وهذه غالبا أجوبة ، فكان احتياجه إلى الرابط أكثر من احتياجها ولذلك لم تدخل الفاء في نحو : إن قام زيد قام عمرو لأن الماضي لفظاً وهو [(٦)] مستقبل في المعنى يتصل به أداة الشرط فلم يحتج إلى الفاء .

وكذلك كان ينبغي في الفعل المستقبل الذي ليس معه حرف التنفيس نحو : إن قام زيد يقم عمرو ، وإن يقم زيد يقم عمرو ألا يدخل عليه الفاء أصلا لأنه يتصل /١٠٠أ بأداة الشرط فينبغي أن يسأل كيف دخلت الفاء فيه وحقها [(٧)] ألا تدخل فيه ؟ وإذا كان حقها ألا تدخل في الموضع فكان ينبغي ألا يكون لدخولها أثر من

---

(١) قال سيبويه : « .... إن (لا) ليست كإذ وأشباهها وذلك لأنها لغو بمنزلة (ما) ... ألا تراها تدخل على المجرور فلا تغيره عن حاله ... وتدخل على المنصوب فلا تغيره عن حاله تقول : (لا مرحباً ولا أهلا) فلا تغير الشيء عن حاله التي كان عليه قبل أن تنفيه ولا تنفيه مغيراً عن حاله يعني في الإعراب الذي كان » ، الكتاب ٤٤١/١ .

(٢) في بعض كتب النحو : غضبت من لا شيء وجئت بلا مال .

انظر : المقتضب ٣٥٨/٤ ، الأصول ٣٨٠/١ .

(٣) بياض في : ب .

(٤) تتمتها : ﴿ .... إِذْ أَمَرْتُكَ ، قَالَ : أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴾ [الأعراف : ١٢]

(٥) قال الأبذي :– « تلزم إن كان الفعل ماضيا في اللفظ ، والمعنى ، لأنه لا تسلط لأداة الشرط عليه ، ولو تسلطت عليه لخلصته للاستقبال ، ولابد مع الفعل إذ ذاك من (قد) تفرقة بين الماضي الذي هو في المعنى مستقبل وما ليس كذلك » ، شرح الجزولية ٣٧٦/١ .

وتكون (قد) ظاهرة كما في قوله تعالى : ﴿ .... إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ... ﴾ [المائدة : ١١٦] . وقد تكون مضمرة كما في قوله تعالى : ﴿ ... إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [يوسف : ٢٦] .

انظر : شرح الكافية ٢٦٣/٢ .

(٦) أ : هو .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

إيجاب الرفع لأن دخولها دخول في غير موضعه ، فأما دخولها فليس كما يسبق إلى الخاطر من أنها دخلت على الفعل المستقبل وإنما دخلت على جملة من مبتدأ وخبر ، والمبتدأ هو ضمير الأمر والشأن [١] في مثل قولك : إن قام زيد فيقوم عمرو أو غيره [٢] في مثل : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْه ﴾ [٣] أو في مثل إن يقم فأقوم [٤] .

والسبب في هذه الدعوى ما استقر بالاستقراء مما تقدم من أن الجواب متى كان مما يرتبط بأداة الشرط لا يحتاج إلى الفاء ، ومتى كان لا يرتبط به احتاج إليها ، فلما وجد النحويون الفاء في هذه المواضع [٥] ، أعني في مثل : إن يقم زيد فيقوم عمرو ، ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ منه ﴾ [٣] . وإنْ يَقُمْ فأقومُ ، وكان هذا الذي بعدها في الظاهر مما يرتبط بأداة الشرط دل ذلك على أن الفاء لم تدخل عليه ، وإنما دخلت على جواب لا يرتبط بأداة الشرط ، والذي يمكن أن يكون من ذلك هنا جملة المبتدأ والخبر فتكون هذه الجملة الظاهرة هي الخبر والمبتدأ مضمر بعدها ، لأن الفاء مما يضمر المبتدأ بعدها كثيراً [٦] ، ولذلك ارتفع الفعل المضارع فيها لأنه واقع موقع الخبر ، والخبر أصله أن يكون اسما مفردا والموقوع موقع الاسم [٧] هو [٧] سبب الرفع في الأفعال فيستقيم ذلك الاستقراء ويستتب على هذا الذي ذكرناه ، ويجيء على قياس [٧] كلام العرب .

فإن [٨] لم يقل ذلك لم يجيء على قياس كلام العرب ولا على ما استقام عليه الاستقراء واستتب ، فلذلك ادعى النحويون في ذلك ما ادعوه من إضمار المبتدأ على

---

(١) ب : الثاني . (٢) أي : غير ضمير الأمر والشأن .

(٣) تمتها ﴿ .... والله عَزِيزٌ ذو انْتِقَام ﴾ [المائدة : ٩٥] .

وتقدير الضمير في هذه الآية « فهو ينتقم الله منه » انظر الكشاف ٦٤٥/١ ، البحر المحيط ٢٢/٣ .

(٤) التقدير فأنا أقوم .

(٥) ب : هذا الموضع .

(٦) قيده بعضهم في باب المجازاة قال السيرافي : « ويكثر في المجازاة حذف المبتدأ بعد الفاء لأنه يجري ذكره في الشرط ، كقولك : إن تأتني فمحسن وإن يزرني زيد فمكرم ، لأن المخاطب قد جرى ذكره في الشرط كقولك : إن تأتني فمحسنٌ وإن يزرني زيد فمكرم تقديره فأنت محسن ، لأن المخاطب قد جرى ذكره في تأتني ، وإن يزرني زيد فهو مكرم لأنه قد جرى ذكره » ، شرح الكتاب ٢٣٠/٣أ .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : جـ . (٨) جـ : وإن .

ما ذكرناه من تنويهه فاعرف هذا كله واقدر قدره /١٠٠ب فإنك لست واجده في غير هذا الموضع إلا قليلا .

وأما السبب الذي في كون الفعل الماضي لفظا ومعنى تلزمه (قد) كما أشار [١] المؤلف إلى هذا بقوله : « ولابد مع هذا من (قد) » [٢] .

فهو الفرق بين الماضي الذي يجيء في موضع الجواب وليس بجواب [٣] ، وبين الماضي الذي يجيء في موضع الجواب وهو جواب [٤] ؛ والإشعار بأن أحدهما جواب والآخر ليس بجواب ؛ والذي هو جواب منهما هو مثل قولك : إن قامَ زيدٌ قام عمروٌ ، والماضي فيه بمعنى المستقبل والذي ليس بجواب منهما هو مثل قولك : إن فعل زيد اليوم كذا فقد فعل عمرو كذا أمس ، فأرادوا أن يشعروا بأن أحدهما جواب ، والآخر ليس بجواب [٥] ، فالذي هو جواب منهما لم يدخلوا فيه (قد) لأن الماضي فيه بمعنى المستقبل و(قد) تحقيق للمضي [٦] . والذي ليس بجواب منهما أدخلوا فيه قد وحققوا فيه المضي بها للدلالة على أنه ليس بجواب فقالوا : إن فعل زيد كذا اليوم فقد فعل عمرو كذا أمس .

والدليل [على [٧]] أن قولك [فقد [٨]] فعل عمرو كذا أمس ليس بجواب أن جواب الشرط إذا كان ماضياً فإن معناه معنى الاستقبال ، وهذا ليس معناه الاستقبال .

وأيضاً فإن جواب الشرط مسبب عنه ومحال أن يكون ما هو ماض في المعنى مسببا [٩] عن الشرط لأن إن إنما هي شرط في الاستقبال فكيف يكون ما مضى مسبباً عما يأتي هذا محال .

---

(١) جـ : قد أشار .
(٢) الجزولية : ٩أ .
(٣) يعني الماضي لفظاً ومعنى .
(٤) يعني الماضي الذي تؤثر فيه أدوات الشرط فيصير ماضيا لفظا مستقبلا معنى .
(٥) انظر في هذا : المباحث الكاملية ١٩٩/١ ، شرح الكافية الشافية ١٥٩٥/٣ - ١٥٩٦ .
(٦) قال أبو حيان : « .... الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل » التذييل والتكميل ١٨٨/٥أ .
(٧) ساقط من : جـ .
(٨) ساقط من ب .
(٩) أ : مسبب .

فقد بان بهذين الوجهين أن قولك فقد فعل عمرو كذا أمس [١] ليس بجواب للشرط وأن الشرط هنا حذف جوابه لدلالة [٢] المعنى عليه ، والتقدير : إن فعل زيد اليوم كذا فعل ما ينبغي له فقد فعل عمرو كذا أمس .

وكذلك الاستفهام في قولك : إن قام زيدٌ فهل قام عمروٌ ليس بجواب للشرط أيضاً لأن جواب الشرط [يقال فيه مع شرطه [٣]] صدق وكذب [٤] والاستفهام لا يقال فيه مع الشرط صدق ولا كذب فلابد أيضا من جواب شرط محذوف هنا /١٠١أ كما كان في الأول والتقدير : إن قام زيد احتجت إلى أن أعرف أمر عمرو في القيام فهل قام عمرو ، فحذف قوله : احتجت إلى أن أعرف أمر عمرو في القيام [٥] لدلالة قولك فهل قام عمرو عليه من جهة المعنى .

وربما استهوى – هذا الظاهر من قولك : إن قام زيد اليوم فقد قام عمرو أمس – بعض الناس فزعم أن جواب الشرط المجزوم بإن قد يكون قبل الشرط كما يكون بعده [٦] وأنه [٧] على وجهين :–

---

(١) جـ : أمس كذا .　　(٢) جـ : للدلالة .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) قال الرضي : « لأن وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق » ، شرح الكافية ٢٦٢/٢ .

(٥) جـ : القياض . (ولا معنى له) .

(٦) الذي يرى جواز تقدم جواب الشرط المجزوم قبل الشرط هو أبو زيد قال ابن جني رحمه الله : فأما قوله :–

فَلَمْ أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْها وإنْ يَمُتْ　　فَطَعْنَةُ لا غُسٍّ ولا بِمُغَمَّــرِ .

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد : إن ينج منها فلم أرقه ، وقدم الجواب ، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز والقياس له دافع وعنه حاجز ، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ومحال تقدم المجزوم على جازمه . الخصائص ٣٨٨/٢ .

أما الذين يرون جواز تقدم الجواب على الشرط مع رفع الجواب فهم الكوفيون والمبرد . انظر : المقتضب ٦٦/٢ ، التسهيل ٢٣٨ ، التذييل والتكميل ١٥٧/٥أ – ١٥٨ب .

والراجح في ذلك ما ذكره الشارح – رحمه الله – من المنع لما ذكره من استحالة تقدم المسبب على السبب .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

قبل الشرط وبعده وقد بينا استحالة ذلك فإنه يؤدي إلى أن يكون المستقبل مسبباً للماضي فيكون السبب على ذلك متأخراً عن المسبب وهو قبله ولابد [(١)] ، فقد أدى [(٢)] هذا القول إلى ما هو محال عقلا فلابد من الارتفاع عن هذه الخطة فأن [(٣)] هذا الذي في اللفظ ليس بجواب وأن الجواب محذوف دل عليه المعنى كما قلنا .

وكذلك أيضاً الأمر والنهي في قولك : إنْ قام زيدٌ فاضربْ عمراً ، وإن قام زيد فلا تضرب عمراً ليس شيء من ذلك جواب الشرط ، إنما جواب الشرط فيه محذوف ، لأن جواب الشرط يقال فيه مع شرطه صدق وكذب ، وهذا ليس كذلك فإنك لا تقول لمن قال : إن قام زيد فاضرب عمراً ، ولا لمن قال : إن قام زيد فلا تضرب عمراً صدق ولا كذب .

فالجواب إذن في ذلك محذوف والمعنى إن قام زيد استوجب عمرو الضرب فاضربه ، وإن قام زيد استوجب عمرو ألا يضرب فلا تضربه ، فحذف الجواب في ذلك كله لدلالة المعنى عليه [(٤)] واستحق ذلك كله الربط بالفاء ، وتأكد لمباينته للشرط من حيث لم يكن جواباً له في الحقيقة ، وإنما الجواب غيره فقف على هذا كله واعرف قدره فإنه غير موجود في غير هذا الكتاب إلا قليلا إن وجد .

وقوله : وإذا [(٥)] إنما تجيء مع الجملة الاسمية [(٦)] .

مثاله : إن قام زيد إذا عمرو قائم قال الله تعالى : ﴿ وإن تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ /١٠١ب أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [(٧)] .

وقوله : مَنْ وأخواتها [(٦)] .

---

(١) قال أبو حيان : « والصحيح أنه لا يجوز تقديم الجواب لأنه مسبب عن الأول والعرب إذا اجتمع لها سبب ومسبب قدمت السبب نحو : جئت كي تكرمني » التذييل والتكميل ٥/١٥٨ب .

(٢) ب : فأدى .

(٣) جـ : بأن .

(٤) هذا قريب مما قرره ابن الخشاب في : المرتجل ٢١٨ - ٢١٩ .

(٥) جـ : إذا .

(٦) الجزولية : ٩أ .

(٧) الروم : ٣٦ .

يريد بمَنْ وأخواتها الأسماء التي يجازى بها من غير الظروف .

وقوله : إذا كانت شرطاً أو استفهاما [١] .

لا يريد أنها كلها تكون شرطاً أو استفهاماً لأن (مهما) منها لا تكون استفهاما [٢] ، وإنما يريد إذا كان ما يكون منها متردداً بين الشرط والاستفهام شرطاً أو استفهاما ، وما يكون منها غير متردد شرطا ، وإنما أراد بذلك الأسماء التي يجازى بها من غير الظروف ، لأن الظروف لا يحتاج فيها كلها إلى شيء يتبين به موضعها لأنها كلها في موضع نصب على الظرف ، وأما الحروف منها فَبَيِّنٌ أنه ليس في الدنيا حرف له موضع من الإعراب ، لأنه لا عامل لها يطلب بذلك الإعراب فيها كما كان في الأسماء المبنية عامل يطلب بذلك الموضع فيها [٣] .

وقوله : غير كيف [١] .

إنما أخرج كيف منها لأن كيف أيضاً كالظروف لا تحتاج إلى شيء يتبين به موضعها كما لا تحتاج الظروف إلى ذلك ، فإنها أبداً إذا كانت في جملة فعلية في موضع نصب على الحال [٤] ، وإن كانت في جملة اسمية فتكون في موضع رفع خبراً للمبتدأ ، فلما كانت كيف هنا في جملة فعلية [كانت [٥]] لازمة للنصب على الحال كما ذكرنا ،

---

(١) الجزولية : ٩أ .

(٢) حكى أبو زيد الأنصاري الاستفهام بها واستشهد بقول عمرو بن ملقط الطائي :-

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ ... أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

النوادر ٢٦٧ - ٢٦٩ ، وانظر : شرح الجزولية ٣٨٨/١ .

وهذا قليل ، وكلام الشارح - رحمه الله - جارٍ على الكثير المطرد فيها .

(٣) انظر في هذا : المقتصد ١٢٥/١ .

(٤) جرى الشارح في هذا على مذهب الأخفش والسيرافي إذ يجعلانها اسما غير ظرف ، أما سيبويه فيرى أنها ظرف وتقديرها عنده على أي حال ؟ ، ووافقه الأبذي على ظرفيتها .

انظر : الكتاب ٣١١/٢ ، شرح الكتاب ١٩٣/٥ب - ١٩٤أ ، شرح الجزولية ٣٦٢/١ ، المغني ٢٢٦/١ .

(٥) ساقط من : أ .

وإذا كانت كذلك [١] لم يحتج إلى ذكر موضعها كما لم يحتج إلى ذكر مواضع الظروف للزومها النصب أبداً .

وقوله : وكان الفعل الذي بعدها ويليها [٢] .

جعل الاعتبار بالفعل الذي يليها دون الذي هو جوابها لأنها مع شرطها في جملة واحدة ، وجوابها إنما هو جملة غير الجملة التي هي فيه ، ولا ينبغي أن يعمل في الاسم إلا ما هو معه في جملة واحدة لا ما هو معه في جملة أخرى ، فلذلك لم يعمل في أدوات الشرط إلا فعل الشرط لا فعل الجواب [٣] .

وقوله : مسنداً إلى ظاهر [٤] ./١٠٢أ .

مثال ذلك في الشرط من يضرب زيدٌ [٥] اضْرِبْه وفي الاستفهام : من يضرب زيدا يا هذا ؟

وقوله : أو مضمر للمتكلم [٢] .

مثال ذلك في الشرط : من أُضْرِبْ يضربْه زيد ، وفي الاستفهام : من أُضْرِبُ يا زيد ؟

وقوله : أو للمخاطب .

مثال ذلك في الشرط : من تُضْرِبْ أضْرِبْه ، وفي الاستفهام : من تضربُ يا زيد ؟

وقوله : أو لغائب ليس إياها [٢] .

مثال ذلك في الشرط : هند من تضربْ أضربْه أيّ : هند ، أيَّ رجلٍ تضربْ أضربه ، وفي الاستفهام : هند من تضربُ ؟ أي : هند أيَّ رجل تضرب .

---

(١) جـ : ذلك لك ، كذا رسمت . (٢) الجزولية : ٩أ .

(٣) انظر في إعمال فعل الشرط في أدوات الشرط في الأسماء الظروف وغير الظروف .
الأصول ١٩٤/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤١٥/٢ ، ٤١٦ ، شرح الجزولية ٣٨٩/١ .

(٤) الجزولية : ٩أ . مسندا إلى ظاهر معادة في : أ ، وفي جـ : ظاهرا .

(٥) أ : زيدا .

وقوله : وإن أخذ مفعوله كانت مبتدآت [١]

يعني في الوجه المختار [٢] ، ويجوز أن تكون مفاعيل أي معمولات وجمع معمولاً جمع تكسير [٣] لأنه هنا اسم ، وإذا كان صفة لم يكسر إلا شاذا [٤] ، وانتصابها [٥] إذ ذاك بأفعال مضمرة تفسرها الأفعال الظاهرة ، وإنما كان الأمر كذلك لأنه إذا اشتغل [٦] الفعل الظاهر عن المفعول بضميره [أو ما اتصل بضميره [٧]] جاز فيه الرفع والنصب على ما ذكر في الاشتغال ، وأسماء الشرط هنا مفعولات اشتغل الفعل فيها عن المفعول بضميره ، ولكن المؤلف لم يذكر النصب بإضمار الفعل واعتمد على الوجه الذي ذكره من الوجهين الجائزين في الباب لكونه المختار في الباب منهما ، ومثال ذلك : من يَضْرِبْه [٨] زيدٌ أضْرِبْه أو من أضْرِبْه يضربْه زيدٌ ، ومن تَضْرِبْه أضْرِبْه أو هندٌ منْ تَضْرِبْه أضْرِبْه [٩] هذا في الشرط والاستفهام كذلك تقول من يضربُه زيدٌ ؟ ومن أضْرِبُه ؟ ومَنْ تَضْرِبُه ؟ وهند من تضربُه [١٠] ؟ .

وقوله : وإن لم يَتَعَدّ ولم يَنْجَر فهي مبتدآت [١١] .

مثاله : مَنْ يَقُمْ يَقُمْ إليه زيدٌ ، وجعلنا الفعل في هذه المثل كلها غير متعدٍ لأن

---

(١) نص الجزولي : « ... كانت مبتدآت ولزم العائد » ، الجزولية : ٩أ .

(٢) هناك وجه آخر وهو أن يكون اسم الشرط مفعولاً به لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعدها ويكون من باب الاشتغال . انظر : المباحث الكاملية ٢١٧/١ .

(٣) يعني الشارح الجزولي إذ قال : « أو لغائب ليس إياها وطلب مفعولاً ولم يأخذه كانت مفاعيل وإن أخذ مفعوله كانت مبتدآت ولزم العائد » الجزلية : ٩أ .

(٤) قال سيبويه : « والمفعول نحو مضروب تقول : مضروبون غير أنهم قد قالوا : مكسور ومكاسير وملعون وملاعين ومشئوم ومشائيم ومسلوخة ومساليخ شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن » ، الكتاب ٢١٠/١ .

وقال الرضي : « كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى وجاء في اسم المفعول من الثلاثي نحو : ملعون ومشئوم وميمون ملاعين وميامين تشبيها بفرود وملمول » شرح الشافية ١٨٠/٢ - ١٨١ . وانظر : البديع ٣١٨/٢ .

(٥) أ : وانتصابه .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(٧) ساقط من : جـ .

(٨) ب : يضرب .

(٩) يعني إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهر أو متكلم أو مخاطب أو غائب .

(١٠) وهنا كذلك على الترتيب السابق .

(١١) الجزولية : ٩أ .

المتعدي عن النحويين هو ما نصب المفعول به ، والفعل في هذا كله لم ينصب مفعولاً به ، إلا أن قوله : من يقم إليه زيد وما /١٠٢ب أشبهه يجوز أن تكون من فيه في موضع نصب بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر ، ويكون التقدير من يُعَظِّمْ زيد يقم إليه زيد أَقم إليه ، والمختار الرفع بالابتداء [١] كما كان المختار فيما قبل هذا فلذلك اقتصر عليه المؤلف دون الوجه الآخر [٢] .

وقوله : وإن انجرت فيه يتعلق الجار [٣] .

مثاله : إلى مَنْ تَقُمْ أَقُم [٤] .

وقوله : وإن كان الفاعل مضمراً غائباً يعود عليها فهي مبتدآت على الإطلاق [٣] .

يعني كان الفعل متعدياً آخذاً مفعولا نحو : من يضربْ زيداً أَضْرِبْه ، أو غير آخذه [٥] نحو : مَنْ يَضْرِبْ زَيْدٌ أَضْرِبْه [٦] ، أو كان الفعل غير متعد نحو : مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه وكون الاسم مبتدأ في هذا القسم [٧] ليس على الاختيار كما كان في القسمين قبله لكن على الإيجاب لأن اسم [٨] الشرط هنا فاعل في المعنى والفاعل إذا [٩] تقدم على فعله لم يكن فاعلا [١٠] وكان الضمير العائد عليه هو الفاعل في ذلك وكان هو مبتدأ نحو : زيد قام ولابد فلذلك قلنا : إن الرفع في هذا النوع على الإيجاب لا على الاختيار ، وقد كان ينبغي للمؤلف أن يشير إلى ذلك وينبه عليه وإلا أوهم التساوي بينهما .

---

(١) ب : في الابتداء .

(٢) استدرك الأبذي على الجزولي تقييدا للعبارة فقال : « وكان ينبغي له أن يقول : وان لم تتعد ولم تنجر ولم يكن الاسم اسم مصدر فهي مبتدآت ألا ترى أنك تقول : أي قيام تقم أقم مثله ، فتنصب (أيا) على المصدر ، وإن لم يكن الفعل الذي بعده متعدياً ولا اسم شرط منجراً » ، شرح الجزولية ٣٩١/١ .

(٣) الجزولية : ٩أ .

(٤) هذا : إذا كان الجار حرفاً ، وإن انجرت أسماء الشرط بإضافة أسماء إليها ، فحكم المضاف في الإعراب « حكم اسم الشرط أو اسم الاستفهام نحو : غلام من تضرب أضرب ، فنصب الغلام لأنك لو قلت : من تضرب أضرب ، كانت من في موضع نصب » ، شرح الجزولية ٣٩٢/١ .

(٥) ب : آخذ .

(٦) في هذا التمثيل نظر ؛ لأن زيداً هو الفاعل ، و(مَنْ) هي مفعول متقدماً .

(٧) ب : الاسم . (٨) جـ : أن لا اسم .

(٩) أ : إنما .

(١٠) خلافا للكوفيين الذين يرون جواز تقدم الفاعل على فعله . انظر : التذييل والتكميل ١١٣/٢ب .

[باب التثنية والجمع]

قوله : الاسم المثنى [إما صحيح [١]] ونعني به ما ليس في آخره ياء ولا واو ولا ألف ولا همزة [٢] .

مثال ذلك : زيد وعمرو وما أشبههما لأنه لا اعتلال [٣] فيه بنقص ولا بقصر ولا في آخره الحرف [٤] الذي كان في آخر المعتل بالنقص أو بالقصر ولا حرف يشبهه وهو الهمزة [٥] .

واقتضى كلام المؤلف بظاهره أن حروف العلة هي الواو والياء والألف والهمزة لأنه قال : إن الصحيح هو ما لم يكن آخره ياء ولا واواً ولا ألفاً ولا همزة ، فظاهر هذا أنّ ما في آخره واحد من هذه فهو معتل [٦] وليس كذلك لأن /١٠٣أ حروف العلة إنما هي الواو والياء [٧] والألف خاصة [٨] .

ولكن الصحيح ضربان صحيح مطلق وصحيح مشبه للمعتل [٩] ، والصحيح المشبه للمعتل ما في آخره همزة أو ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما [١٠] ، وإنما قيل لهذا النوع صحيح مشبه للمعتل [١١] لأنه لم يعتل آخره بوجه من وجوه

---

(١) ساقط من : أ .
(٢) الجزولية : ٩أ - ب .
(٣) ب : الاعتلال .
(٤) جـ : الحذف .
(٥) جـ : ولا الهمزة .
(٦) القول بأن هذه الحروف الأربعة حروف علة ينسب للفراء والفارسي وأبي عمرو الداني ومكي ، وقال به ابن مالك .

انظر : المباحث الكاملية ١/٢٢٠ ، التسهيل ٣٢٠ ، التذييل والتكميل ٥/٢١٩ب .

(٧) ب : الياء والواو .
(٨) هذا اختيار الشارح - رحمه الله - ، ومذهب كثير من النحاة منهم سيبويه .

انظر : الكتاب ٢/١١١ ، والفارسي في بعض كتبه . انظر : الحلبيات ١٢٧ .

(٩) قال ابن القواس : « إذا كان في آخر الاسم واو أو ياء قبلها ساكن ، مشددتين أو مخففتين أو كان آخره همزة مطلقاً جرى في الإعراب مجرى الصحيح في تعاقب الحركات عليه » ، شرح ألفية ابن معطي ١/٢٤٨ .
(١٠) جـ : ما قبلها .
(١١) جـ : بالمعتل .

الاعتلال [١] ، فهو إذن صحيح [٢] إلا أنه مشبه للمعتل .

أما ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما [٣] فلأن آخره كآخر المعتل من حيث كان آخره الحرف الذي يعتل هناك [٤] .

وأما ما في آخره همزة فلأن الهمزة حرف يطرأ عليه من الاعتلال بالحذف والنقل [٥] وتسهيل بين بين والبدل شبيه [٦] بما يطرأ على حروف العلة [٧] .

فالذي يبقى إذن بعد الصحيح المطلق ضربان : الصحيح المشبه بالمعتل والمعتل لا المعتل وحده ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في قوله فالصحيح ما لم يكن آخره ياء ولا واواً ولا ألفاً ولا همزة ما يدل على أن الهمزة من حروف العلة أصلا .

وقوله : وإما معتل وهو ضربان : منقوص [٨] .

أي محذوف الآخر [٩] على غير قياس كأب وأخ [١٠] ، أو على قياس كقاض [١١] .

---

(١) لأن المعتل من الأسماء هو ما كان آخره ألفا أو ياء قبلها كسرة .
انظر : الكتاب ٢/٣٨٠ – ٣٨١ ، المرتجل ٤٠ ، أسرار العربية ٣٧ .

(٢) لظهور حركات الإعراب عليه ، وبين الشارح وجه مشابهته للمعتل .

(٣) ب : قبلها .

(٤) قال سيبويه : « وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل وذلك نحو : ظَبْي ودَلْو لأنه لم يجتمع ياء وكسرة ولا واو وضمة ، ولم يكن ما قبلها مفتوحاً فتجري مجرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمة في الاعتلال وقويتا حيث ضعف ما قبلها » ، الكتاب ٢/٣٨١ .

(٥) ب : الثقل . (٦) جـ : شبيهة .

(٧) قال سيبويه : « اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء التحقيق والتخفيف والبدل ، فالتحقيق قولك : قرأت ورأس وسأل ولؤم وبئس وأشباه ذلك ، وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل وتحذف » ، الكتاب ٢/١٦٣ .

(٨) الجزولية : ٩ب .

(٩) قال العطار : « ويعني بالمنقوص ما سقط آخره فاعتل إعرابه المعتاد في الأسماء والمعتاد فيه » المشكاة والنبراس ١/٩٨ (ف) .

(١٠) له نظائر أخرى سيأتي الحديث عنها بعد فقرة .

(١١) قال العطار : « ... إنه مطرد في كل اسم فاعل من فعل لامه ياء أو واو فإنه منقوص في الرفع والجر نحو : قاض وشبهه مما حذف آخره قياساً » المشكاة والنبراس ١/٩٩ (ف) .

وقوله : ومقصور [١] .

أي ممنوع الإعراب كله لأن في آخره ألفاً [٢] ، وجعل هذا معتلا لأن ما كان منه أصله واو أو ياء [كعصا ورحى [٣]] فأصله أن يكون متحركاً بحركة الإعراب ، والياء والواو متى تحركت طرفاً وقبلها فتحة قلبت ألفاً [٤] ما لم يمنع مانع [٥] ، وإذا صارت ألفا لم يظهر فيها الإعراب أصلا ، لأن الحركات لا تحتملها [٦] الألف ، فاعتل اعتلالين اعتلال القلب أولا واعتلال امتناع ظهور الإعراب فيه بعد .

ومالم يكن منه أصله واو أو ياء كحبلى وذكرى ففيه من ذينك الاعتلالين اعتلال واحد وهو أن لم يظهر الإعراب فيه ، والأصل ظهور الإعراب في المعرب .

وقوله : والمنقوص ضربان : خاص وعام ، فالخاص نعني به الأسماء التي منها /١٠٣ب فوك [١] .

جعل هذا منقوصاً خاصاً لأن نقصه خاص ببعض الأسماء وليس بمطرد في القياس [٧] .

ومن المنقوص الخاص أيضاً ما كان مثل هذه الأسماء التي منها فوك في أن نقصه على غير قياس كدم ويد [وغد [٨]] ، إلا أن المؤلف لم يعرض له في هذا الموضع ،

---

(١) الجزولية : ٩ب .

(٢) قال ابن الخشاب : « وما كان من المعتل في آخره ألف سمي مقصوراً ، لقصر إعرابه فيه أي حبسه » ، المرتجل ٤٥ ، وانظر : أسرار العربية ٤٠ – ٤١ .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) انظر في قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما :

الكتاب ٣٨١/٢ ، المقتضب ٢٣٤/١ ، ٣٢٤ ، ٧٩/٣ ، سر الصناعة ٦٦٧/٢ .

(٥) مثل أن يضطره أمر إلى ترك قلبهما : « وذلك نحو قولك للاثنين : قضيا ورميا وغلوا ودعوا ، وإنما صحتا هنا ولم تقلبا ألفا ، لأنهم لو قلبوهما ألفا وبعدهما ألف تثنية الضمير لوجب أن تحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، فيزول لفظ التثنية ويلتبس الاثنان بالواحد » سر الصناعة ٦٦٧/٢ – ٦٦٨ .

(٦) أ : تحملها .

(٧) قال الأبذي : « وهو كل اسم حذف آخره اعتباطا من غير علة أوجبت ذلك وليس طريق إثباته إلا السماع نحو : يد ودم وأخ وأب » ، شرح الجزولية ٤٠١/١ .

(٨) ساقط من : ب .

وإنما عرض للأسماء الستة المعتلة المضافة بدليل قوله بعد :-
« وإذا ثنيت المنقوص رددت المحذوف فيما عدا فوك وذو »[1] ، والمحذوف في يد ودم إنما قياسه ألا يُرَدّ في التثنية كما لا يُردّ في الإضافة[2] .

ولعله جعل هذا النوع الآخر[3] من الصحيح وألحقه به لما كان حكمه حكم الصحيح في التثنية إذ تلحقه العلامتان من غير تغيير[4] ، ولأن ذلك الذي نقص منه كما قلنا لم يرجع إليه في حال من الأحوال ، فصار بذلك كأنه لم يحذف منه شيء ، إذ لم يرجع إليه [ذلك[5]] المحذوف في حال فكأنه بذلك لم يكن فيه قط . ولذلك لم يذكر له حكماً في هذا الباب .

وقوله : ونعني به الأسماء التي منها فوك[1] .

ويعني في حال إفرادها ، وإنما زدنا هذه الزيادة أعني في حال إفرادها لأنه لا ينقص آخرها إلا حينئذ ، وأما إذا أضيفت فإنه لا ينقص آخرها في تلك الحال نحو : أخوك وأبوك وأخو زيد وأبو عمرو .

وقوله : ونعني به الأسماء التي منها فوك[1] .

قد يتصور للناظر فيه أن يريد به [نعني به[6]] الأسماء التي منها فوك في نقص آخرها على غير قياس نحو : أخ وأب ويد ودم وما أشبه ذلك ، ويتصور أيضا [له[7]] أن يريد به الأسماء التي منها فوك في نقص آخرها في حال الإفراد وتتميمه في حال [الإضافة[8]] كما تقدم لنا[9] ولكنا حملناه على هذا الوجه دون الأول لقوله بعد :

---

(١) الجزولية : ٩ب .
(٢) انظر في عدم رد المحذوف من يد ودم وغيرهما في التثنية والإضافة ، وأنه يجب رد المحذوف في أب وأخ وأخواته : الكتاب ٢/٧٩ - ٨٠ ، المقتضب ٣/١٥٢ ، الأصول ٣/٧٦ .
واستدلال الشلوبين - رحمه الله تعالى - على مراد الجزولي - رحمه الله - بالمنقوص هنا الأسماء الستة المعتلة دون يد ودم ونظائرها ، حسن ، خلافاً للعطار . انظر المشكاة والنبراس ١/٩٨ (ق) .
(٣) يعني يدا ودما .
(٤) انظر المصادر السابقة هـ٢ .
(٥) ساقطة من : ب .
(٦) ساقط من : جـ .
(٧) تكملة من : أ .
(٨) ساقط من : أ .
(٩) جـ : قولنا .

« وإذا ثنيت المنقوص رددت المحذوف فيما عدا فوك وذو » (١) وهذا إنما هو حكم هذه الأسماء الستة المضافة خاصة أعني رد المحذوف فيما عدا فوك وذو (٢) لا [في (٣)] /١٠٤أ الأسماء التي نقص آخرها على غير قياس كلها كأبٍ ودَمٍ وأَخٍ ؛ لأن من تلك الأسماء ما يرد إليه المحذوف ولابد وهو هذه الأسماء الستة إلا فوك وذو ، ومنها ما لا يرد إليه المحذوف نحو يدٍ ودم ألا ترى أنك تقول يداه ، قال الله تعالى ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ (٤) ... ﴾ وكذلك تقول العرب في تثنيه الدم بغير رد للمحذوف ودماهما ولا ترد المحذوف [أبدا (٥)] إلا في الشعر قال (٦) :

---

(١) سبق تخريجه انظر ص : ٥٤٠ هـ١ .

(٢) انظر ص : ٥٤٠ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) قال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ، بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ... ﴾ [المائدة : ٦٤] .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ب ، جـ : قال جرير .

ولم أجد أحدا نسبه إلى جرير ، وديوانه خال منه .

واختلف في قائل هذا البيت على عدة أقوال أهمها :-

أ - علي بن بَدَّال من بني سُلَيم ، ولم أقف في ترجمته على غير هذا .

نسب ابن دريد البيت لعلي بن بدال . انظر : المجتبى ٩٧ - ٩٨ ، وانظر : الخزانة ٤٨٨/٧ .

ب - المثقب العبدي (..... - .....) .

أبو عدي عائذ بن محصن بن ثعلبة بن واثلة ، شاعر جاهلي ، كان معاصراً لعمرو بن هند مادحا له .

نسب البيت له في الحماسة البصرية ٤٠/١ .

انظر : في ترجمته « الاشتقاق ١٩٩ ، سمط اللآلىء ١١٣/١ - ١١٤ ، الخزانة ٨٤/١١ - ٨٥ .

ونسب لغيرهما كمرداس بن عمرو . انظر : الوحشيات ٨٤ ، والفرزدق والأخطل انظر : الخزانة ٤٨٩/٧ .

والراجح أن القائل هو علي بن بدال السلمي ، للأدلة التي ذكرها البغدادي انظر : الخزانة ٤٤٨/٧ - ٤٨٩ .

.... [جرى [1]] الدَّمَيان بِالخَبَرِ اليَقِين [2]

[فلما [1]] قال : إنك إذا ثنيت المنقوص رددت إليه المحذوف فيما عدا فوك وذو دل ذلك على أنه إنما يريد الأسماء الستة خاصة [دون غيرها ، وأنه لم يعرض من الأسماء المنقوصة على غير قياس إلا لهذه الأسماء الستة خاصة [1]] ، وأنه ألحق غيرها من المنقوص على غير قياس بالصحيح كما تقدم [3] لما ذكرناه [4] .

وقوله : والعام ما في آخره ياء قبلها كسرة [5] .

جعل هذا منقوصاً عاماً ؛ لأن نقصه عام للأسماء التي في آخرها ياء قبلها كسرة إذا كانت منونة في حال الرفع والخفض [6] .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) من البحر الوافر وصدره :-

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ... ...

وقبله بيتان هما :-

لَعَمْرُكَ إِنَّني وَأَبَا رِيَاحٍ ... عَلَى حَالِ التَّكَاشُرِ مُنْذُ حِينِ

لَيُبْغِضُنِي وَأُبْغِضُهُ وَأَيْضاً ... يَرَانِي دُونَهُ وَأَرَاهُ دُونِي

فلو أنا ...

ويروى : (أبا ذراع) ، (حال التجاور) ، (على جحر) .

قال البغدادي : « أراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين .... قال ابن الأعرابي : معناه لم يختلط دمي ودمه من بغضي له وبغضه لي بل يجري دمي يمنة ودمه يسرة » الخزانة ٤٨٧/٧ .

الشاهد فيه : تثنية (دم) على (دميان) ، برد المحذوف لضرورة الشعر .

المقتضب ٢٣١/١ ، ٢٣٦/٢ ، ١٥٣/٣ ، الأصول ٣٢٤/٣ ، الوحشيات ٨٥ ، البيان والتبيين ٦٠/٣ ، الجمهرة ٣٠٣/٢ ، ٤٨٤/٣ ، المجتنى ٩٨ ، مجالس العلماء ٢٥١ ، التصريف الملوكي ٤٢ ، المسائل ٢٥ ، سر صناعة الإعراب ٣٩٥/١ ، المنصف ٢٤٨/٢ ، الأزهية ١٤١ ، التبصرة والتذكرة ٥٩٩/٢ ، المخصص ٩٢/٦ ، ١٦٨/١٥ ، الأمالي الشجرية ٣٤/٢ ، ٣٤٤ ، الإنصاف ٣٥٧/١ ، شرح المفصل ١٥١/٤ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ٨٤/٥ ، ٥/٦ ، ٢٤/٩ ، الحماسة البصرية ٤٠/١ ، شرح الجمل ١٤٠/١ ، ٣١٤/٢ ، المقرب ٤٤/٢ ، الممتع ٦٢٤/٢ ، شرح الجزولية ٤٠١/١ ، تعليق الفرائد ٢٨٢/١ ، الخزانة ٤٨٢/٧ - ٤٨٩ ، شرح شواهد الشافية ١١٢/٤ - ١١٣ .

(٣) انظر ص : ٥٤٠ .

(٤) انظر ص : ٥٤٠ - ٥٤١ .

(٥) الجزولية : ٩ب .

(٦) انظر ص : ٥٣٨ هـ ١١ .

وقوله : وإما مشبه [١] بالمعتل [٢] .

هذا النوع صحيح ولكنه شبيه بالمعتل لأن في آخره الحرف الذي كان في آخر المعتل بالنقص أو بالقصر [٣] أو ما يشبهه وهو الهمزة .

وهذا القول – أعني قوله في هذا النوع إنه صحيح مشبه بالمعتل – أولى من أن يقال فيه : [إنه [٤]] معتل شبه بالصحيح ، فإن هذا النوع لم يعتل أصلا فيقال فيه : معتل ، إنما هو صحيح لم يطرأ فيه علة ، فينبغي أن يقال فيه : صحيح إلا أنه مع صحته يشبه المعتل ، فإن آخره الحرف الذي من شأنه أن يعتل فيقال فيه بذلك إنه مشبه [٥] بالمعتل [٦] .

وقوله : وهو ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلهما مشددتان [٧] .

مثاله : فُلُوٌّ [٨] و وَلِيٌّ .

وقوله : أو مخففتان [٧] .

مثاله : غَزْوٌ وظَبْيٌ .

وقوله : وما في آخره همزة [٧] .

---

(١) جـ : شبيه . (٢) الجزولية: ٩ب .

(٣) تابع اللورقي الشلوبين على الأخذ بهذا القول ، انظر : المباحث الكاملية ١/٢٢١ .

ولم يظهر لي وجه كون الصحيح مشبهاً للمعتل بالقصر ، لأن المقصور آخره ألف ، والألف لا تظهر عليها حركات الإعراب ، مع أن الصحيح المشبه للمعتل تظهر عليه حركات الإعراب .

(٤) ساقط من : جـ . (٥) جـ : شبيه .

(٦) اختيار الشلوبين لقول الجزولي : « صحيح مشبه بالمعتل » أقوى من اختيار الأبذي لقولهم : معتل مشبه بالصحيح محتجا بأن : « ما في آخره همزة عند النحويين من قبيل الصحيح الآخر ، وما في آخره ياء أو واو من قبيل المعتل الآخر عندهم » ، شرح الجزولية ١/٤٠٢ .

ويرد عليه بأن الأصل في الأشياء الصحة ، والعلة أمر طارئ ، فمتى اجتمعت أعراض العلة وصف بأنه معتل ، ومتى افتقد شيئا منها بقي على أصله .

(٧) الجزولية : ٩ب .

(٨) الفلو : المهر . انظر : تهذيب اللغة ١٥/٣٧٥ ، الصحاح ٦/٢٤٥٦ ، وفيه : « إذا فتحت الفاء شددت الواو وإذا كسرت خففت فقلت : فِلْوٌ مثل : جِرْوٌ » .

مثاله : مقرئ /٤٠١ب ورَشأ (١) ومقروء (٢) ورياء وماء وما أشبه ذلك .

وقوله : فإذا ثنيت الصحيح ألحقت الكلمة العلامتين (٣) .

يعني الألف والنون في الرفع والياء والنون في النصب والخفض ، وجعلهما علامتين للتثنية – أعني الألف والنون – وإن كانت علامة التثنية منهما إنما هي الألف خاصة ، والنون ليست علامة للتثنية إنما هي عوض من حركة الواحد والتنوين ما قاله بعد (٤) ، لكنه جعلها علامة للتثنية مع الألف لأنهما يزدادان معا في التثنية ، إلا أن يعاقب النون معاقب (٥) فلما زيدا معا في التثنية واصطحبا ، نقص (٦) أحدهما صيغة في الآخر ، فجعلا معا علامتين للتثنية مجازا ، وكذلك القول في الياء والنون .

وأحسن من هذا أن يقال : إنه يعني بالعلامتين الألف في الرفع ، والياء في النصب والخفض ، لأنهما اللذان هما علامة التثنية ، والأظهر أنه يحيل (٧) بالعلامتين عليهما (٨) ، وأما النون فليست بعلامة تثنية ، إنما هي عوض من حركة الواحد والتنوين ، ويمكن التأويل الآخر لأن النون وإن لم تكن علامة فهي عوض من الحركة والتنوين كما قلنا ، وكل واحد منهما علامة [فكأنها علامة (٩)] بذلك لكن الأول أظهر لما تقدم .

وقوله : من غير تغيير إلا ما جاء من قولهم ألْيانْ (١٠) .

قال هذا لأنه تثنية ألْية عنده فكان حقه ألا يقال فيه ألْيان أبداً ولكن أليتان .

---

(١) ذهبت بعض حروفها في : أ .

الرشأ : على فَعَل ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى . انظر : تهذيب اللغة ٤٠٦/١١ ، الصحاح ٥٣/١ .

(٢) جـ : مقروءة . (٣) الجزولية : ٩ب .

(٤) لم يقله الجزولي وإنما ذكره قبل ذلك قال : « وحقيقة المثنى ما ألحقته ألفا رفعا وياء مفتوحا ما قبلها نصباً وجراً ، كلتاهما حرف الإعراب ، ونونا في الأحوال الثلاثة عوضا من حركة الواحد وتنوينه ، لأنها تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة وعوضا من التنوين لأنها تسقط للإضافة كما يسقط التنوين » الجزولية ٥أ .

(٥) كالإضافة ، لأن نون التثنية تحذف للإضافة . انظر : قول الجزولي السابق .

(٦) كذا في النسخ كلها . (٧) ب : يحمل .

(٨) ب ، جـ : عليها . (٩) ساقط من : أ .

(١٠) جـ : أليان وخصيان . وانظر الجزولية : ٩ب .

وقوله : وخُـصْيَان (١) .

لأنه عنده تثنية خُصْيَة ، فكان حقه : ألا يقال فيه خُصْيَان أبداً ولكن خُصْيَتان وقد قيل – وهو الصواب – : إن (ألْيَان وخُصيان) تثنية ألْي وخُصْي وأنهما من المثنى الذي لم ينطق له بواحد كمذروين وثنايين (٢) ، وكذا (٣) قال الفارسي (٤) وغيره من المحققين (٥) .

وقال غيره (٦) : إنهما لغتان مستعملتان في ألية وخصية .

ولا أعلم /٥٠١أ أحداً حكى خُصْيَتين وأَلْيَتين فإن كانا قد سمعا في لغة من يقول أَلْيَة وخُصْيَة في تثنيتهما فحسن (٧) ، وإلا فذلك من تداخل اللغات والاستغناء ببعضها عن بعض (٨) .

---

(١) الجزولية : ٩ب .

(٢) المذروان : قيل طرف كل شيء وقيل : طرف الأليتين أو المنكبين ولا واحد لهما

انظر : تهذيب اللغة ٦/١٥ – ٩ ، الصحاح ٦/٢٣٤٦ .

الثنايين : واحدها ثناء ولم يفرد واحده . وهو حبل تشد بأحد طرفيه يد البعير وبالطرف الآخر اليد الأخرى . انظر : تهذيب اللغة ١٣٤/١٥ – ١٣٥ ، الصحاح ٢٢٩٣/٦ – ٢٢٩٤ .

(٣) ب ، جـ : كذا .

(٤) تابع الشارح على نسبة هذا القول إلى الفارسي اللورقي في المباحث الكاملية ٢٢٢/١ ، والرضي في شرح الكافية ١٧٦/٢ .

وما ذكره الفارسي يخالف ما نسبوه إليه قال : « وقد جاء حرفان لم يلحق في تثنيتهما التاء وذلك قولهم : خصيان وأليان . فاذا أفردوا قالوا في الواحد خصية وألية ... » ، التكملة ١١٨ .

(٥) كسيبويه اذ يقول : « .... خصيان لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام ولو أراد ذلك لقال : خصيتان » ، الكتاب ٣٨٣/٢ .

أما المبرد فيرى أن (خُصيان وأُليان) تثنية خُصْي وألْي ، وخصيتان وأليتان تثنية خصية وألية ، المقتضب ٤١/٣ .

(٦) كابن السكيت في إصلاح المنطق ١٦٨ . والرضي في شرح الكافيه ١٧٦

(٧) انظر : المقتضب ٤١/٣ ، وإصلاح المنطق ١٦٨ ، [illegible] قد جاء خصيتان وأليتان بالتاء فيهما ... » وأنشد عدة شواهد لذلك . اللسان ١٤ / ٢٣ .

(٨) اللغات إذا تداخلت فهي فصيحة ، وقد تحدث عن ذلك ابن جني في باب الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا . الخصائص ٣٧٠/١ – ٣٧٤ ، وباب في تركب اللغات ٣٧٤/١ – ٣٩١ .

وقوله : وإذا ثنيت المنقوص رددت المحذوف [١] ... إلى آخره .

وهذا حكم المنقوص الذي ذكرنا أنه أراده ، وهو المنقوص الخاص وهو الأسماء التي منها فوك ، والمنقوص العام .

وأما المنقوص الذي ترك ذكره نحو دمٍ ويدٍ [٢] فإنه لا يرد إليه المحذوف ، وكأن المؤلف أخرجه من المنقوص وألحقه بالصحيح ، لأن المنقوص عنده نوعان : عام وخاص [٣] .

والعام عنده نحو : قاضٍ وغازٍ ، والخاص عنده الأسماء التي منها فوك .

فقد خرج هذا النوع – أعني دماً ويداً – عن نوعي المنقوص عنده وليس من المقصور [٤] . والمعتل عنده : إما مقصور وإما منقوص [٥] ، وقد خرج هذا النوع – أعني دماً ويداً [٦] – عنهما .

وخرج عن المشبه بالمعتل ، لأن المشبه بالمعتل عنده : هو ما في آخره ياء أو واو مشددتان [أو مخففتان [٧]] أو همزة [٨] ، فإذا خرج هذا النوع – أعني دماً ويداً – عنهما ، والأسماء عنه إنما هي ثلاثة صحيح ومعتل ومشبه بالمعتل [٩] ، وقد خرج هذا النوع – أعني يداً ودماً [١٠] – عن المعتل والمشبه بالمعتل فقد لحق إذن بالصحيح ، وهذا كله مذهب المؤلف في هذا [١١] ، لأن المنقوص فيه لما لم يرجع في الإضافة ولا في التثنية كان بذلك كأنه لم ينقص منه شيء إذ لم يرجع ذلك المنقوص فلما لم [يرجع [١٢]] كان كأنه ليس بمنقوص عنده بهذا الوجه ، فألحقه بالصحيح لذلك .

ولو جعل المؤلف هذا النوع من المنقوص – أعني يداً أو دماً – لكان ،

---

(١) الجزولية : ٩ب .

(٢) ب : يد ودم .

(٣) انظر ما سبق ص : ٥٣٩ .

(٤) لأنه ليس في آخره من ألف .

(٥) انظر ما سبق ص : ٥٣٨ – ٥٣٩ .

(٦) ب : يدا ودما .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) انظر ما سبق ص : ٥٤٣ .

(٩) انظر ما سبق ص : ٥٣٧ – ٥٤٣ .

(١٠) جـ : دما ويدا .

(١١) أ : فيه .

(١٢) ساقط من : جـ .

وكان يجب عليه إذ ذاك أن يجمع الكلام في المنقوص كله . ويقول : وإذا ثنيت المنقوص فإن كان يرجع نقصه في الإضافة رجع في التثنية ، وإن كان لا يرجع نقصه في الإضافة لم يرجع /١٠٥ب في التثنية [١] ، ولو فعل ذلك لم يحتج مع هذا القول [إلى [٢]] استثناء (فوك وذو) ، أما [٣] (فوك) فلأن [٤] محذوفه لم يرجع إليه أصلا لا في حال إضافته ولا في حال إفراده [٥] ، وما كان كذلك فلا يرجع إليه محذوفه في حال تثنيته أصلا ، وأما (ذو) فلأن المحذوف الذي نقص منه وهو الياء وإن كان نقصه موجوداً في الإضافة خاصة ؛ فلأنه ليست له حالة أخرى سوى الإضافة إذ لا تفرد بوجه فصارت له تلك الحال قائمة مقام الإضافة والإفراد اللذين لغيره فجريا مجرى ما وجد نقصه في الإفراد والإضافة نحو يد ودم فلم يرد محذوفه في التثنية كما لم يرد محذوف يد ودم [٦] . غير أنه يعوض من الواو ميم في تثنية فوك كما يعرض منها في الإفراد [٧] ، ولا توجد الواو فيه في التثنية كما لا توجد في الإفراد لأن الاسم لا يكون معرفة إذا ثني إنما تثنى النكرة ، وهو إذا نكر لا تبقى فيه الإضافة ، لكن يفرد عنها ، فلذلك عوض من واوه ميم في التثنية .

إلا أن المؤلف قد جمع بينهما عنده [٨] – أعني بين البدل والمبدل منه – إذ قيل : فموان في قوله [٩] :–

---

(١) هذا مفهوم قول الأئمة السابقين كسيبويه والمبرد وابن السراج . انظر : الكتاب ٧٩/٢ – ٨٠ ، المقتضب ١٥٢/٣ ، الأصول ٧٦/٣ .

(٢) ساقط من : ب . (٣) أ : وأما .

(٤) جـ : فإن .

(٥) انظر في عدم رد لام (فوك) : الشيرازيات ٨٦أ – ب ، شرح المقدمة المحسبة ١٢٤/١ – ١٢٥ .

(٦) قال ابن الشجري : « ولم يردوا لامه في التثنية كما لم يردوا لام فم في تثنيته فلم يقولوا : ذويا مال كما قالوا أبوا زيد وأخوا عمرو وحموا بكر » ، الأمالي الشجرية ٤٣/٢ . وانظر : المباحث الكاملية ٢٢٤/١ .

(٧) انظر : في التعويض من الواو ميم في فم :
البغداديات ١٥٥ ، العضديات ١٨٥ ، الأمالي الشجرية ٤٠/٢ ، المخصص ١٣٥/١ – ١٣٦ .

(٨) في قوله – رحمه الله – : « وتعويض من واو فوك ميما ، ولك أن تجمع بينهما » ، الجزولية ٩ب .

(٩) الفرزدق : (..... – ١١٠ هـ) .
أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، كان شريفاً في قومه عزيز الجانب ، سمي الفرزدق لجهامة وجهه وغلظه . والفرزدقة قطعة العجين ، مهاجاته لجرير والأخطل مشهورة معروفة .
« وفيات الأعيان ٨٦/٦ – ١٠٠ ، معجم الأدباء ٢٩٧/١٩ – ٣٠٣ ، الخزانة ٢١٧/١ – ٢٢٣ » .

هُمَا نَفَثَا فِي فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما … عَلَى النَّابِحِ العَاوِي أَشَدُّ رِجَامِ [١]

والناس في ذلك مختلفون ، فقيل : إن ذلك جمع بين العوض والمعوض منه وعليه كثير منهم [٢] ، وعلى هذا ينبغي ألا يكون هذا إلا في ضرورة الشعر ، لأن الجمع بين العوض والمعوض منه لا يكون إلا فيها .

وقيل : إن ذلك مما اعتقب فيه على اللام والواو والهاء كسنيهة وسنية وعلى هذا لا ينبغي أن يختص بضرورة الشعر وهو ظاهر كلام سيبويه [٣] .

---

(١) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

إِذَا شِئْتَ هَاجَتْنِي دِيَارٌ مُحِيلَةٌ … وَمَرْبِطُ أَفْلاءٍ أَمَامَ خِيَامِ

النابح العاوي : صفتان من صفات الكلب ، استعارهما لمن يهاجيه من الشعراء ، رجام : مصدر راجمه بالحجارة أي راماه ، وراجم فلان عن قومه : إذا دافع عنهم . الخزانة ٤٦٣/٤ .

ويروى : (تفلا) ، الديوان ٧٧١/٢ .

وقد وهم الأعلم في معنى البيت فظن أنه يعني شاعرين من قومه . انظر : تحصيل عين الذهب ٨٣/٢ ، والقصيدة هي آخر ما قاله الفرزدق معلنا توبته هاجيا إبليس وابنه . انظر : الخزانة ٤٦٢/٤ .

الشاهد فيه : الجمع بين العوض وهو (الميم) والمعوض عنه وهو (الواو) في فمويهما .

الديوان ٧٧١/٢ ، الكتاب ٨٣/٢ ، ٢٠٢ ، المقتضب ١٥٨/٣ ، مجالس العلماء ٣٢٧ ، الحلبيات ٣٤٦ ، البغداديات ١٥٨ ، العضديات ٣٦ ، المسائل العسكرية ١٨٢ ، الخصائص ١٧٠/١ ، ١٤٧/٣ ، سر الصناعة ٤١٧/١ ، ٤٨٥/٢ ، المحتسب ٢٣٨/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٥٦/١ ، ٨٦١/٢ ، المخصص ١٣٦/١ ، أسرار العربية ٢٣٥ ، الإنصاف ٣٤٥/١ ، المباحث الكاملية ٢٢٤/١ ، المقرب ١٢٨/٢ ، شرح التسهيل ٥١/١ ، شرح الشافية ٦٦/٢ ، ٢١٥/٣ ، شرح الكافية ٢٩٦/١ ، ١٧٥/٢ ، تعليق الفرائد ١٥٨/١ ، ٢٨٣ ، الخزانة ٤٦٠/٤ - ٤٦٦ ، شرح شواهد الشافية ١١٥/٤ .

(٢) منهم سيبويه إذ قال : « وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان لأنه كان أصله (فوه) فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم (دم) … فمن ترك دم على حاله إذا أضاف ترك (فم) على حاله ، ومن رد إلى (دم) اللام رد إلى (فم) العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا الميم مكان العين في فم … » ، الكتاب ٨٣/٢ .

وابن جني في الخصائص ١٤٧/٣ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٣٥٦/١ وغيرهم .

(٣) قول سيبويه - رحمه الله - في الهامش السابق صريح بخلاف ما ذكره الشارح

ولكن هذا الرأي هو ظاهر قول المبرد إذ قال : « فأما قوله (فمويهما) فإنه جعل الواو بدلاً من الهاء لخفائها للين وأن الهاء خفية » ، المقتضب ١٥٨/٣ .

وقوله وإذا ثنيت المقصور قلبت الألف إلى أصلها في الثلاثي [(١)] .

مثاله : رحيان وعصوان [(٢)] ومعنى ذلك أن تنظر كيف تتصرف الكلمة فإن تصرفت على أن يكون في مكان الألف واو كقولهم : /١٠٦أ في العصا عَصَوتُ بالعصا ، قلبت الألف في التثنية واواً فقلت : عصوان . لأن الألف أصلها الواو بدليل ظهور الواو في (عصوتِ) ولام الكلمة لا تختلف غالباً ، فوجب أن يكون لام (عصا) كلام (عصوت) وأن يكون أصله الواو ، فأصله إذن (عَصَوٌ) إلا أن الواو تحركت وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً فإذا ثنينا رددنا الألف إلى أصلها فقلنا : عَصَوَان ، لأنا لو تركناها على انقلابها لوجب أن نقول : عصاان بألفين لأنا نزيد على المفرد في التثنية حرف المد واللين إلا أنه لا يجتمع ساكنان في كلام العرب فنحذف الألف لالتقاء الساكنين فنقول : عصان .

فإذا قلنا ذلك [(٣)] أدى ذلك إلى التباس المعاني ، فإنا [(٤)] إذا أضفنا وجب أن نقول عصاك : فلم ندرِ أهو مفرد أضيف أم مثنى أضيف ؟ فلما أدى ذلك إلى الالتباس – أعني قلب الواو ألفا – لم نعلها وأبقيناها على أصلها ، ثم حملنا حالة

= كما أن هذا القول صرح بجوازه الفارسي إذ قال : « وقد يجوز أن تكون الواو في (فمويهما) لغة أخرى تعاقبت مع الهاء على الكلمة كما تعاقبتا في سنة وعضة يدل على ذلك أنهم قالوا : سنوات ، وقالوا : مسانأة وقالوا مسانهة وسنهاء » ، العضديات ٧

وقد نسب ابن جني جواز ذلك إلى شيخه أبي علي الفارسي . انظر : سر الصناعة ٤١٧/١ ، ٤١٨ بقي في هذه المسألة قولان هما :–

أ - أن (فمويهما) تثنية (فماً) مقصوراً كعصا ، ذهب إلى ذلك ابن جني في سر الصناعة ٤٨٥/٢ .

ويؤيده أنه سمع عن العرب القصر في (فم) فقالوا : (فما) وحكى ابن الأعرابي عنهم (فموان وفميان) انظر : شرح التسهيل ٥١

ب – أن الميم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين أي أن في الكلام قلباً مكانيا .

انظر : الخزانة ٤٦٠/٤

(١) الجزولية : ٩ب .

(٢) تثنية رحى وعصا

(٣) أي عصان .

(٤) ح هامش

النصب والخفض على حالة الرفع في ذلك [١] وكذلك القول فيما تصرفت الكلمة فيه على أن يكون لام الكلمة ياء كقولهم :- في الرحى - رحيت بالرحى [٢] ، أعني في رد الألف إلى أصلها من الياء في التثنية لما يؤدي إليه من الإلباس [٣] إبقاء الألف فيها على إعلالها في التثنية فردت إلى أصلها من التثنية .

وقوله : وإلى الياء فيما زاد [٤] .

مثاله : مرميان وملهيان وحُبليان [٥] وما كان من هذا النوع تصريفه على الياء مثل مرمي [٦] فالعلة في رده إلى أصله كالعلة في الثلاثي سواء ، وما كان منه تصريفه على الواو مثل ملهى ومدعيّ [٧] فإنه كان قياسه أن يرد إلى أصله من الواو كما رد ما كان من الياء إلى أصله ، إلا أنه اعترض هذا أمر آخر وهو أن الواو فيه رابعة ، والواو إذا وقعت رابعة وهي لام قلبت ياء على ما سيأتي في التصريف [٨] ، فلذلك قلبنا الواو هنا ياء فقلنا /١٠٦ب ملهيان ومدعيان .

وما لم يكن له من الألفات في هذا النوع أصل كألف التأنيث في حبلى وألف الإلحاق في نحو علقى [٩] في من نوّن [١٠] فلابد من قلب ألفه أيضا لأنا إن لم نقلبها

---

(١) في عدم الإعلال .

(٢) رحيت الرحى وبالرحى ورحوتها : إذا أعملتها وأدرتها . انظر : الصحاح ٢٣٥٣/٦ ، اللسان ٣١٢/١٤ (رحى) ويجوز في تثنية الرحى : الرحيان والرحوان لقول العرب : رحت الحية ترحو ، ورحوت الرحى . والياء أكثر . انظر : المصدرين السابقين ومجمل اللغة ٤٢٥/٢ ، معجم مقاييس اللغة ٤٩٨/٢ - ٤٩٩ .

(٣) ب ، جـ : الالتباس .

(٤) الجزولية : ٩ب .

(٥) تثنية مرمي وملهى وحُبلى .

(٦) فعله : رميت يائي اللام .

(٧) فعلهما : لهوت ودعوت واويا اللام .

(٨) انظر ص : ١١٤٩ ، وما بعدها ولم ترد فيها هذه القضية .

(٩) العلقى شجر تدوم خضرته في القيظ ولها أفنان طوال دقاق وورق لطاف : تهذيب اللغة ٢٤٥/١ ، اللسان ٢٦٤/١٠ (علق) .

(١٠) من نوّنَ ألحقها بجعفر وسلهب ، ومن لم ينوّنْ يجعل ألفها للتأنيث فيمنعها الصرف .
انظر : الكتاب ٩/٢ ، ١٩٠ ، المقتضب ٣٣٨/٣ .

أدّى ذلك إلى إلباس التثنية بالمفرد في الإضافة على ما قلناه [١] فقلبت الألف في هذا النوع إلى الياء لما كان مما زاد على الثلاثة ، وكان ما زاد على الثلاثة قد غلبت فيه الياء الواو فكان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو [٢] ، لأن الياء هي الغالبة هنا .

وهذا الذي ذكره [٣] المؤلف من حكم الثلاثي هنا هو الذي يذكره [٤] النحويون في الباب الذي يبوبونه لتثنية [٥] المقصور ، وقد نقصه منه أن يذكر حكم ما جهل تصريفه من الثلاثي ، فلم يدر هل ألفه منقلبة عن ياء أو واو ؟ . وقد ذكره النحويون في الباب وهو أن ما لزم ألفه من هذا النوع التفخيم ولم يمله من لغته الإمالة ، وألزموه الفتح حكم له بحكم ما الألف فيه منقلبة عن واو .

وما أميل منه ولم يلزموه الفتح حكم له بحكم ما الألف فيه منقلبه عن ياء [٦] ، لأنه لا يمال من هذا النوع [٧] إلا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء [٨] ، ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذا [٩] نحو [١٠] : العشا [١١] في العين . فحمل المجهول من هذا النوع على

---

(١) انظر ص : ٥٤٩ .

(٢) انظر : في قلب الألف الزائدة على ثلاثة أحرف في التثنية .

الكتاب ٩٢/٢ – ٩٤ ، المقتضب ٢٩٣/١ – ٢٩٤ ، ٨٧/٣ ، الأصول ٤١٨/٢ .

(٣) ب : ذكر . (٤) ب : ذكره .

(٥) أ ، جـ : بتثنية .

(٦) انظر في هذا الكلام الذي ذكره الشارح من حكم الألف المجهولة الأصل : المفصل ١٨٤ – ١٨٥ ، البديع ٢٣٢/٢ ، التخمير ٣٦٣/٢ – ٣٦٤ ، شرح المفصل ١٤٧/٤ – ١٤٨ ، المقرب ٤٥/٢ ، التسهيل ١٦ .

(٧) ما كان اسما ثلاثياً ألفه ثالثة .

(٨) قال ابن يعيش : « وليس شيء من الأسماء أصله الياء وتمتنع منه الإمالة هذا أصل مستمر عند البصريين » ، شرح المفصل ١٤٧/٤ – ١٤٨ .

(٩) قال سيبويه : « وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو : قفا وعصا والقنا والقطا وأشباههن من الأسماء » ، الكتاب ٢٦٠/٢ ، وممن نص على عدم إمالة بنات الواو من الثلاثي المبرد في المقتضب ٤٤/٣ ، وابن السراج في الأصول ١٦٢/٣ ، والزمخشري في المفصل ٣٣٦ . (شاذ) .

(١٠) (نحو) ممادة في : أ .

(١١) العشا : مقصور سوء البصر بالليل والنهار يكون في الناس والدواب والإبل والطير .

الصحاح ٢٤٢٧/٦ ، معجم مقاييس اللغة ٣٢٢/٤ ، اللسان ٥٦/١٥ (عشى) .

الأكثر ولم يحمل على الشاذ والأكثر مما يمال من هذا النوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء [١] فحمل هذا المجهول عليه .

وما لم يمله المميلون من هذا النوع فألفه منقلبة عن واو ، فحمل هذا المجهول عليه .

فإن جهل أمر الإمالة – أعني وجودها أو عدمها – في هذا النوع حمل على ما ألفه منقلبة عن الياء [٢] ، لأن الأكثر زعموا فيما لامه ألف منقلبة أن يكون انقلابها عن الياء لا عن الواو ، لأن الياء أغلب على اللام من الواو [٣] ، ومما يقوي ذلك أن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلى الياء نحو مَلْهَيَان ومَدْعَيَان ولا ترجع الياء /١٠٧أ إلى الواو [نحو مرميان ، وإن سمع التصريف ، لكونه [٤] من ذوات الواو [٥]] ومن ذوات الياء ثم (عارض كونه من الواو أن سمع فيه الإمالة [٦]) أو عارض كونه من الياء أن فخمه أهل الإمالة .

فإن اتفق أن يكون ذلك اعتمد في ذلك على ما جاء به التصريف ولم يلتفت إلى الإمالة ولا إلى الفتح .

وقوله : والمشبه بالمعتل كالصحيح ما لم يكن في آخره همزة قبلها ألف [٧] .

= ونص على شذوذ إمالة العشا وبابه الزمخشري في المفصل ٣٣٧ ، وابن الحاجب في شافيته : انظر : شرح الشافية ٣/٨ ، والرضي في شرح الشافية ٣/١٢ .

(١) مثلوا لما أميل بمتى وبلى مسمى بهما فثنيا : متيان وبليان ، ومثلوا لما لم يمل بلدى وإلى فثنيا : لدوان وإلوان . انظر : المفصل ١٨٥ ، شرح المفصل ٤/١٤٧ .

(٢) قال الأبذي : « وإن جهلت الجميع قلبت الألف ياء ، لأنها الغالبة على اللام » ، شرح الجزولية ١/٤٠٤ .

(٣) الياء أغلب على اللام من الواو . انظر في ذلك :– الكتاب ٢/٢٦٠ ، ٢٦٤ ، الأصول ٣/١٦٢ .

(٤) جـ : بكونه .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٧) الجزولية : ٩ب .

مثاله : قُرّاء (١) ووُضّاء (٢) وحَمْرَاء وعِلْبَاء (٣) ، وهذا النوع هو الذي يبوب عليه النحويون باب تثنية الممدود .

ويشترط [فيه (٤)] أن تكون الألف (٥) التي قبل آخره زائدة (٦) فكان حقه أن يقيد ذلك وقد رأيته في بعض النسخ (٧) – أعني قوله زائدة – بعد قوله : (ألف) ثابتا .

وقوله : فإن كان كذلك مما همزته أصل (٨) .

يريد نحو قولك : جاءني رجلان قراءان .

وقوله : كالصحيح (٨) .

أي لا تغير همزته ، وأجاز الفارسي قلب همزته على قياس من قال في قراءة : قراوي (٩) .

---

(١) قُرّاء كرُمّان وجُمّال : الناسك ، وبالفتح : حسن القراءة .

انظر : الصحاح ٦٥/١ ، المحكم ٢٩٠/٦ ، اللسان ١٣٠/١ (قرأ) .

(٢) وُضّاء : الحسن النظيف .

انظر : الصحاح ٨١/١ ، مجمل اللغة ٩٢٨/٤ ، اللسان ١٩٥/١ (وضأ) .

(٣) العِلباء : عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل .

انظر : الصحاح ١٨٨/١ ، مجمل اللغة ٦٢٥/٣ ، اللسان ٦٢٧/١ (علب) .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) الألف ، معادة في : أ .

(٦) بمثل هذا استدرك ابن يعيش على الزمخشري في قوله : « الممدود ما في آخره همزة قبلها ألف » ، المفصل ٢١٧ .

فقال ابن يعيش : « وقد احتاط بعضهم فقال : كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة ، وذلك قيد زائد في الحقيقة » ، شرح المفصل ٣٨/٦ .

(٧) هو موجود في نسخة فاس التي اعتمدتها ٩ب ، وفي النسخة التيمورية ٦٤ .

(٨) الجزولية : ٩ب .

(٩) قال الفارسي : « وأما ما الهمزة فيه أصل نحو : (قراء) فتثنيته : (قراءان) بإثبات الهمزة ، ولا يحسن فيه غير ذلك ، ويجوز عندي في قياس قول من قال في النسب : (قراوي) أن يثنى بالواو » ، التكملة ٤٢ ، وانظر البغداديات ٤٨١ .

=

وليس [معنى [1]] ذلك عندي تجويز (قراوين) لأن قرَوايًا من شاذ النسب [2] ، والشاذ لا يقاس عليه ما هو من بابه فضلاً عما هو من غير بابه ، وإنما أراد أن لقراوي وإن كان شاذاً علة لشذوذه ، وهي [3] تشبيهه بغيره مما آخره همزة قبلها ألف زائدة ، فعلى هذا يمكن أن يجيء قراوان شاذاً كما جاء قراوي شاذاً .

هذا قدر ما أراد بقوله [4] ويجوز قراوان في قياس من قال : قراوي لا إجازة القياس على الشاذ ، فإن الشاذ لا يقاس عليه وعلته لا تطرد .

وكأنه أراد الإشعار بالعلة – أعني علة الشذوذ – بهذا القول الذي قاله وهذا الحكم الذي ذكره فيما همزته أصل جاء على أصل التثنية ، فإن أصلها أن تلحق الكلمة العلامتان [5] من غير تغيير وما جاء على أصله فلا سؤال فيه .

وقوله : وما انقلبت فيه عن زائد محض (قلبتها فيه [6]) /١٠٧ب واوا [7] .

مثال ذلك : حمراء وصفراء وسبب قلب الهمزة واواً في هذا النوع اجتماع الأثقال في قولك : حمراءان وصفراءان وذلك بتوالي الزيادات [آخرا [8]] أولا ،

= أقول : لقد أجازه قبل الفارسي المبرد على قبح فقال : « ويجوز أن تبدل الواو من الهمزة فتقول : كساوان ورداوان وليس بالجيد ، فإن قلت : قراوان فهو أقبح ، لأن الهمزة أصل وليست منقلبة عن ياء أو واو وهذا جائز » المقتضب ٨٧/٣ .

(١) ساقط من : جـ .

(٢) نص النحويون على أن الأصل في النسب إلى الممدود الذي همزته أصلية إبقاؤها ، وقالوا : وقد تقلب واواً كما في قراء قراوي (وهو شاذ) .

انظر : الكتاب ٧٦/٢ – ٧٧ ، المقتضب ١٤٩/٣ ، الأصول ٦٧/٣ ، التكملة ٤٢ ، البديع ٣٧٠/٢ ، شرح الشافية ٥٥/٢ .

(٣) أ : وهو .

(٤) يعني أبا علي الفارسي .

(٥) جـ : العلامتين .

(٦) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٧) الجزولية : ٩ب .

(٨) ساقط من : جـ .

آخرا يعني آخر الكلمة .

ثم بالهمزة ثانيا فإنها حرف ثقيل (١) ، ثم بكونها للتأنيث ثالثاً ، ثم بكون التأنيث لازما (٢) رابعاً ، ثم باجتماع الأمثال خامسا .

فإن هناك ألفين وبينهما همزة ، والهمزة قريبة من الألف (٣) ، فلما اجتمعت هذه الأثقال كان هذا الموضع موضع تخفيف ، ومن أقل منه في اجتماع الأمثال هُربِـه .

فخففوا هذه الهمزة بأن قلبوها ، والهمزة تقلب في التخفيف إما إلى الألف وإما إلى الواو وإما إلى الياء (٤) ، فقلبها إلى الألف غير ممكن [هنا (٥)] ، وقلبها إلى الياء كأنه قريب مما نحن فيه من اجتماع الأمثال فإن الياء أكثر شبها بالألف من الواو فإنها تشبهها من أربعة أوجه :-

أحدها : المد ، والآخر : اللين ، والآخر : الاعتلال ، والآخر : أنها أقرب إلى الألف من الواو إليها (٦) لأنها بينها وبين الواو (٧) .

والواو تشبهها إلا من ثلاثة أوجه فقط ، فكانت الواو أولى بأن تقلب هذه الهمزة

---

(١) قال ابن جني : « ... ثقل الهمزة الواحدة لأنها حرف سفل في الحلق وبعد عن الحروف وحصل طرفا فكان النطق به تكلفا » ، سر صناعة الإعراب ٧١/١ .

(٢) قال الفارسي « فما كان في آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فانه لا ينصرف في النكرة ، للزوم الحرف وبناء الكلمة عليه » الإيضاح العضدي ٢٩٧ ، ويعني بلزوم الحرف : لزوم حرف التأنيث .

(٣) انظر في قرب الهمزة من الألف : سر صناعة الإعراب ٧٢/١ .

(٤) انظر في تخفيف الهمزة من الألف أو الواو أو الياء .

الكتاب ١٦٤/٢ ، ١٦٩ ، المقتضب ٢٩٤/١ ، الأصول ٣٩٨/٢ - ٣٩٩ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ب : والياء .

(٧) مخرج الألف من أسفل الحلق وأقصاه ، ومخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى ومخرج الواو مما بين الشفتين . انظر سر صناعة الإعراب ٤٦/١ - ٤٨ . فالياء أقرب مخرجا إلى الألف .

قال الفارسي : « حينما ثنوا نحو : صحراء وطرفاء وجمعوا قالوا : صحراوان ، فأبدلوا الواو ولم يبدلوا الياء ، لمقاربة الياء الألف ، وأنها لو أبدلت من الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث الياء دون الواو لا جتمعت حروف متقاربة متشابهة ، فأبدلت الواو دون الياء من حيث كانت الواو أبعد من الألف ، والياء أقرب إليها » ، الشيرازيات ١٢ب .

إليها من الياء ، ولم تجمع هذه الأثقال الموجبة لقلب هذه الهمزة هنا في القسم الأول التي الهمزة فيه أصل [١] فبقيت على أصلها من الإقرار .

وجعل النحويون همزة التأنيث منقلبة عن ألف التأنيث بدليل قولهم : في صحراء صحارىَ وصحارٍ وصحاري [٢] ، وأصله صحاريّ مشدد [٣] ، ثم صحاري [٤] مخفف ، ثم صحارٍ [٥] منون أو [٦] صحارى [٧] ولم يقل قط فيه صحارىء بهمزة بعد الياء [٨] .

[ولو كانت الهمزة أصلا في التأنيث غير منقلبة عن ألف لقيل صحارىء بهمزة بعد الياء [٩]] وجعل المؤلف الألف التي انقلبت عنها الهمزة زائداً محضاً لأنه زائد للتأنيث لا يلحق بحرف أصلي .

وعلى ذلك /٨٠ أ/١ انبنى قولهم في جمع صحراء صحاريّ وصحارٍ وصحارىَ ،

---

(١) لأنه ليس فيه زيادة ولا تأنيث .
وانظر هذه الأثقال ص : ٥٥٤ — ٥٥٥ .

(٢) قال أبو علي الفارسي : « ... وإنما أبدلت همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة يدلك على ذلك أن هذه الصورة إذا زالت زالت الهمزة ، وذلك في قولك في جمع صحراء : صحارٍ فزالت الهمزة وعاد حرف اللين » ، الإيضاح العضدي ٢٩٧ .

(٣) صحراء جمعت الجمع الأقصى ، فقلبت ألفه ياء لأجل كسرة ما قبلها كما في مصابيح ، فلما قلبت ألفاً رجعت الهمزة إلى أصلها ، فصارت ألفاً لزوال موجب انقلابها همزة ، ثم قلبت الألف ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ، ثم تدغم الياء في الياء فصارت : صحاريّ . انظر : سر صناعة الإعراب ٢/٨٥ — ٨٦ ، شرح الشافية ٢/١٦١ - ١٦٢ .

(٤) حذفت الياء الأولى لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع . انظر : شرح الشافية ٢/١٦٢ .

(٥) كجوارٍ سواء في جميع أحواله . انظر : شرح الشافية ٢/١٦٣ .

(٦) أ : ثم .

(٧) قال الرضي : « والأولى بعد الانتقال إلى هذا الحال – يعني جوار – الانتقال إلى درجة ثالثة وهي قلب الياء ألفا لصيرورته كدعاوٍ بسقوط المد الذي كان قبل ألف التأنيث فتقول : صَحَارى وعَذَارَى وصَلَاقَ » ، شرح الشافية ٢/١٦٣ .

(٨) قال ابن جني : « ولم نسمعهم أظهروا الهمزة في شيء من ذلك ، فقالوا - صحارىء وصلاقىء وعبارىء ، ولو كانت الهمزة فيهن غير منقلبة لجاءت في الجمع » ، سر صناعة الإعراب ١/٨٥

(٩) ساقط من : جـ .

وذلك أنهم إذا جمعوا صحراء ينبغي أن تنقلب الألف التي بعد الراء ياء بسبب انكسارها بعد ألف الجمع ، فإذا انقلبت هذه الألف ياء بعد الكسرة انبغى ولابد أن ترجع الهمزة إلى أصلها [إذ كانت [في [1]] أصلها [2]] ألفاً ، وإنما انقلبت همزة في صحراء لاجتماع ألفين فلم يمكن النطق بهما [3] فقلبت همزة لذلك ، فإذا ذهبت الألف الأولى التي أوجبت قلب الثانية همزة انبغى أن ترجع الألف الثانية إلى أصلها فيأتي الألف الذي هو أصلها بعد الياء المنقلبة عن الألف التي بعد الراء [4] والألف إذا جاءت بعد ياء [كالألف إذا جاءت بعد كسرة يجب [5]] قلبها ياء ، كما يجب قلبها بعد الكسرة [كما [1]] تقول في كتاب كُتَيِّب .

فينبغي أن تقول صَحاريّ فيجتمع في ذلك أثقال الجمع والكسرة والياءان فتخفف فيصير صحاريْ خفيفاً كجواريْ في جمع جارية ، ثم يفعل به ما يفعل بجواري من تعويض التنوين من يائه على ما سيأتي في موضعه [6] فيصير صحارٍ منوناً في موضع الرفع والخفض ، وصحاريَ في موضع النصب غير منون كما فعل ذلك في جوارٍ سواء .

وقوله : وما انقلبت فيه عن أصل [7] .

مثاله : قضاء وكساء [8] .

وقوله : أو عن زائد ملحق بالأصل [7] .

مثاله : علباء لأن همزته منقلبة عن ياء [9] بدليل قولهم علابيّ [10] ، ولو كانت

---

(١) تكملة من : ب .
(٢) ساقط من : جـ .
(٣) جـ : بها .
(٤) ب : الزائد .
(٥) ساقط من : ب .
(٦) انظر ص : ١٠٧٠ ، ١٠٧١ .
(٧) الجزولية : ٩ب .
(٨) أصلهما : قضاي وكساو . انظر : الأصول ٣/٢٤٤ - ٢٤٥ ، سر صناعة الإعراب ١/٩٣ .
(٩) قال سيبويه : « فإن قلت : ما بال عِلْبَاء وحِرْبَاء ؟ فإن هذه الهمزة التي بعد الألف إنما هي بدل من ياء ، كالياء التي في دِرْحَايه وأشباهها ، فإنما جاءت هاتان الزيادتان هنا لتلحقا علباء وحرباء بسرداح وسربال » ، الكتاب ٢/١٠ ، وانظر : سر صناعة الإعراب ١/٩٩ .
(١٠) يجب فيه أن يكون مشدداً أو مخففاً . شرح الشافية ٢/١٦٣ .

أصلا لقالوا : علابيء بهمزة بعد الياء ، وسبب جواز الوجهين في هذين النوعين — أعني الإقرار والقلب — شبههما [1] بكل واحد من النوعين المتقدمين [2] ؛ فشبههما بالنوع الأول الذي همزته أصل من جهة أن الهمزة فيما انقلبت فيه عن أصل ليست بزائدة كما هي في قَرَّاء ووَضَّاء غير زائدة ، وأن الهمزة فيما انقلبت فيه عن زائد ملحق بالأصل كأنها ليست بزائدة من جهة /١٠٨ب أنها ملحقة بالأصل فكانت بذلك كأنها لم تتخلص زيادتها وشبهها بالنوع الثاني [3] من جهة أن الهمزة فما انقلبت فيه عن أصل ليست من أصل الكلمة ، وإنما [4] الذي هو من أصل الكلمة ما انقلبت عنه .

وأما ما الهمزة فيه ملحقة بالأصل فكونها ليست من أصل الكلمة فيه أبين ، فلما تجاذب الهمزة في هذين النوعين شبه كل واحد من النوعين المتقدمين أجري فيها حكم كل واحد منهما ولم يجعل المؤلف الياء التي انقلبت عنها الهمزة في هذا النوع زائداً محضاً ، كما جعل ألف التأنيث التي انقلبت الهمزة في حمراء عنها ، لأنها زيدت لتلحق بحرف أصلي وهي الحاء من مِرْدَاح ، أو ما كان مثله كاللام من سربال [5] .

ودليل زيادتها قولهم [6] :—

.... بالسَّمْهَرِيِّ المُعَلَّبِ [7]

---

(١) جـ : وشبههما .

(٢) ما كانت همزته أصلية أو منقلبة عن زائدة .

(٣) ما كانت همزته منقلبة عن زائد . (٤) ب : وإنما .

(٥) انظر ص : ٥٥٧ هـ٩، والمباحث الكاملية ٢٢٨/١ .

(٦) القائل هو : امرؤ القيس .

(٧) قطعة من بيت من البحر الطويل تتمته :—

وظَلَّ لِثِيرانِ الصَّرِيمِ غَمَاغِمٌ يُدَاعِسُهَا .... ..

والبيت من قصيدة مطلعها :—

خَلِيلَيَّ مُرَّابِيَ عَلَى أُمِّ جُنْدُبِ نُقَضِّ لُبَانَاتِ الفُؤَادِ المُعَذَّبِ

أم جندب : زوج امرئ القيس التي طلقها وعلقه عليها علقمة الفحل ، لبانات : جمع لبانة وهي الحاجة . الصريم : المنقطع من معظم الرمل ، الغماغم : جمع غمغمة وهي أصوات الثيران عند الذعر . اللسان ٤٤٤/١٢ (غمم) .

فسقط ما بعد الباء من علباء فدل على زيادته .

والهمزة التي للإلحاق منقلبة عن ياء بدليل رجوعها إلى الياء إذا لحقتها تاء التأنيث في هذا المثال نحو : دِعْكَاية [1] ودِرْحَاية [2] . وانقلابها همزة إذا لم يلحقها ذلك نحو : علباء وحرباء .

وإنما قلنا : إنها ملحقة بالأصل لأن ذلك أولى من أن تقول : إنها زيدت للاشيء ، فإنها إذا زيدت للاشيء كانت زيادتها عبثاً ، وذلك مما لا ينبغي أن يكون فعل حكيم على كل واحد من القولين – أعني قول من يقول : إن اللغة إلهام أو اصطلاح [3] .

وقوله : فأجره إن شئت على الأصل [وإن شئت على الزائد [4]] .

= بداعسها : يطاعنها . المطب : المشدود بالعلباء .

شرح ديوان امرئ القيس ٤٠ ، ٥٢ .

ويروى : فظل . الديوان (٣٨٨) .

الشاهد فيه : المطب فسقوط ما بعد الباء دليل على زيادته .

الديوان ٥٢ ، المعاني الكبير ١٠٩٥/٢ ، تهذيب اللغة ٤٠٦/٢ ، ٧٢/١٢ ، التكملة والذيل والصلة ٢٢٠/١ ، المباحث الكاملية ٢٢٨/١ ، المشكلة والنبراس ١٠٣/١ (ف) ، اللسان ٦٢٧/١ (علب) ٤٤٤/٢ (غمم) .

(١) الدِعْكَاية : كثير اللحم طال أو قصر . المحكم ١٥٨/١ ، التكملة والذيل والصلة ١٩٦/٥ ، اللسان ٤٢٤/١٠ (دعك) .

(٢) الدِرْحَاية : كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لئيم الخلقة . انظر : تهذيب اللغة ٤١٦/٤ ، الصحاح ٣٦١/١ ، اللسان ٤٣٤/٢ (درح) .

قال ابن جني : « فإن قيل : ما الدليل على أن الأصل : جرْبَاي وعِلْبَاي دون أن يكون علباو وحرباو بالواو ؟ . فالجواب : أن العرب لما أنثت هذا الضرب بالهاء فأظهرت الحرف المنقلب لم تظهره إلا ياء وذلك نحو : درحاية ودعكاية ، فظهور الياء في المؤنث بالهاء دليل على أن الهمزة إنما قلبت في حرباء وعلباء عن ياء لا محالة » ، سر صناعة الإعراب ٩٩/١ ، وانظر : الكتاب ١٠/٢ ، ١٠٨ ، المقتضب ٤/٤ .

(٣) قال الفارسي وابن جني وابن فارس إن اللغة إلهام وتوفيق من الله ، وقال كثير من أهل اللغة : إن اللغة اصطلاح ومواضعة .

انظر تفصيل ذلك في : الخصائص ٤٠/١ – ٤٧ ، الصاحبي ٦ – ٩ ، المزهر ٨/١ – ٢٦ .

(٤) تكملة من : ب . وانظر : الجزولية ٩ب – ١٠أ .

أي على حكم ما همزته أصل في إقرار همزته فتقول علباءان كما تقول : قراءان

وكذلك قوله : وإن شئت على الزائد .

أي على حكم ما انقلبت فيه عن زائد محض في قلب همزته واواً فتقول : علباوان كما [1] تقول : حمراوان .

وقوله : والأول أحسن [2] .

أي إقرار الهمزة أحسن من قلبها واواً لأن الأصل في التثنية أن تلحق فيها العلامتان من /١٠٩أ غير تغيير ، وينبغي أن يتمم هذا الترجيح بأن يقال : كما أن قلب الهمزة في علباء أحسن من قلبها في كساء مما يجوز فيه الوجهان لأن شبه علباء بحمراء أقوى من شبه كساء به من حيث كانت همزة علباء زائدة كهمزة حمراء وليست كذلك همزة كساء [3] .

[جمع المذكر السالم]

وقوله : وفي [4] المعتل : تحذف ما كنت تقلبه في التثنية [5] .

يعني أنك تقول : في موسى مُوسَوْن [6] وتحذف الألف التي كنت تقلبها في

---

(١) جـ : كأن . (٢) الجزولية : ١٠أ .

(٣) قال سيبويه : « واعلم أن ناساً كثيراً من العرب يقولون : علباوان وحرباوان شبهوها بحمراء حيث كان زنة هذا النحو كزنته وكان الآخر زائداً كما كان آخر حمراء زائداً وحيث مدت كما مدت حمراء .

وقال ناس : كساوان وغطاوان وفي رداء رداوان .... وعلباوان أكثر من قولك كساوان في كلام العرب لشبهها بحمراء » ، الكتاب ٩٤/٢ – ٩٥ .

وانظر : المقتضب ١٤٩/٣٧ ، والبغداديات ٤٨١ .

(٤) أ ، جـ : في . (٥) الجزولية : ١٠أ .

(٦) قال سيبويه : « واعلم أنك لا تقول في حبلى وعيسى وموسى إلا حُبْلَوْن وعِيسَوْن ومُوسَوْن » ، الكتاب ٩٦/٢ .

التثنية في قولك : موسيان ، وكذلك في رحى اسم رجل رَحَون وفي : عصا عصون فيعني بقوله ما كنت تقلبه في التثنية ألف المقصور ، فإن ألفه تقلب في الثلاثي إلى أصلها ياء كان أو واواً أو [1] إلى الياء فيما زاد .

ولا تقلبها في هذا الجمع المذكر السالم بل تحذفها كما قلنا ، وسبب قلبها هناك وحذفها هنا ما قلناه هناك من أنه كان ينبغي أن يحذف ألف المقصور بحرف التثنية هناك من أجل التقاء الساكنين ، إلا أنه أدى حذفه هناك إلى اللبس [2] في قولك إذا [3] أضفت عصان عصاك ، فلما أدى حذفها من أجل التقاء الساكنين هناك إلى اللبس رددنا الألف إلى أصلها في الثلاثي ، وقلبناها إلى الياء فيما زاد على ما ذكرناه فيما تقدم [4] لأن الإعلال هناك يؤدي إلى الالتباس [5] كما تقدم [4] ، وذلك اللبس معدوم هنا .

فإنا [6] إذا أضفنا قولك : مُوسَون وعِيسَون نقول : مُوسَوك وعِيسَوك فلا يؤدي ذلك إلى اللبس ، فلما لم يكن هنا لبس يؤدي إليه الإعلال بقينا على ما ينبغي من الإعلال ولم يرجع إلى الأصل ، لأنه إنما كان رجوعنا إلى الأصل [هناك [7]] ضرورة ، [وقد زالت الضرورة هنا ، فبقينا على ما ينبغي في الموضع من الإعتلال ولابد [8]] .

وقوله : ولا ترد ما كنت ترد [9] .

يعني أنك تقول في جمع قاض /١٠٩ب قاضُون [10] ، وتحذف الياء التي كنت

---

(١) أ : وإلى .

(٢) انظر ص : ٥٤٩ .

(٣) أ : إذ .

(٤) انظر ص : ٥٤٩ .

(٥) جـ : الالتباس .

(٦) أ : فكأنا .

(٧) ساقط من : جـ .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) الجزولية : ١٠أ .

(١٠) قال سيبويه : « واعلم أن كل اسم آخره ياء تلي حرفا مكسورا فلحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب للجمع حذفت منه الياء التي هي آخره ... وذلك قولك : قاضون وقاضين وأشباه ذلك » ، الكتاب ١٠٥/٢ .

وانظر شرح المقدمة المحسبة ١٣٤/١ ، البديع ٢٤٩/٢

تردها في التثنية في قولك : قاضيان ، وكذلك تقول في تثنية أخ وأب أخوان وأبوان ، وفي جمعهما جمع السلامة ، أُخُون وأُبُون [١] ، ولا تقول : أخوون ولا أبوون في الجمع فتبين بذلك أن ما كنت ترده في التثنية لا ترده في هذا الجمع .

وسبب رده في التثنية في قولك : قاضيان أن العلة الحاذفة له في (قاضٍ) معدومة في التثنية كما هي معدومة في النصب في قولك : رأيت قاضياً ، وذلك أنه إنما حذفت الياء في (قاضٍ) في الرفع والخفض لوجوب سكونها فيهما من أجل استثقال [٢] الضمة والكسرة في الياء فالتقى ساكنان فحذفت لالتقاء الساكنين .

فإذا ثنيت طلب حرف التثنية بفتح آخر الاسم وهو الياء ، فتحركت الياء بحركة خفيفة وهي حركة الفتح التي تطلب بها ألف التثنية ، فإذا تحركت بالفتح ، وحركة الفتح خفيفة لم يكن هناك التقاء ساكنين يوجب الحذف كما كان ذلك في قولك : رأيت قاضياً ، لأن العامل يطلب بفتح آخر الاسم كما يطلب به حرف التثنية ، وإذا فتح لم يسكن ، فلم يكن هناك ساكنان يجب الحذف لهما ولابد .

فإن قيل : إن حذف الواو من (أخ وأب) لم يكن لالتقاء الساكنين وإنما كان على غير قياس [٣] فكان يجب أن يبقى الحذف في التثنية إذ لم يكن لعلة أزالتها التثنية فكان ينبغي ألا يرجع هذا المحذوف في التثنية ولا في الجمع إذ لم يكن الحذف في ذلك لعلة ، وإنما كان على غير قياس كما تقدم .

فالجواب [أن [٤]] السبب في رد المحذوف في التثنية في هذا النوع إنما هو

---

(١) قال سيبويه - رحمه الله - : « وسألته عن أب ، فقال : إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت : أبون وكذلك أخ تقول : أخون لا تغير البناء » ، الكتاب ١٠١/٢ ، وانظر : المقتضب ١٧٢/٢ ، الأصول ٤٢٢/٢ .

(٢) جـ : استقبال .

(٣) لذلك سمي المحذوف آخره اعتباطا (أي من غير علة تصريفية) .

انظر ما تقدم ص : ٥٣٩ هـ٧ .

(٤) ساقط من : جـ .

رجوع المحذوف في الإضافة في هذه الأسماء ، فلما ردوا المحذوف في هذه الأسماء شبهوا تثنيتها بإضافتها من حيث كانت الإضافة ليست بموضع يتغير فيه الاسم عن حاله /١١٠أ في الأصل كما أن التثنية ليست بموضع يتغير فيه الاسم عن حاله في الأصل فلما أشبهتها – أعني التثنية – للإضافة حكم لأحدهما بحكم الآخر في رد المحذوف إبانة للشبه الذي بينهما [١] .

فإن قيل : وكذلك الجمع المذكر السالم ليس بموضع يتغير فيه الاسم أيضا في الأصل ، وكان ينبغي أن يرد إليه المحذوف فيقال : أخوون وأبوون .

فالجواب : أنهم لم يردوا المحذوف هنا لما يؤدي إليه ذلك من الثقل فإنك إذا رددت المحذوف يتبع ما قبل الآخر الآخر فيؤدي إلى اجتماع ضمات كثيرة أو كسرات كثيرة ، فلما أدى ذلك [الرد إلى [٢]] الثقل في الجمع [٣] لم يرد وحكمنا له بحكم مفرده فكأن الرد كان في التثنية للشبه بالإضافة بشرط الخفة فإذا زال الشرط زال الرد .

وقوله : ويضم ما قبل الواو في الصحيح وفي كل موضع يخاف انقلابها فيه ياء [من المعتل [٤]] .

قال بعض الناس [٥] : هذا الفصل مختل لأنه جعل ضم ما قبل الواو في

---

(١) انظر ما تقدم [ص ٥٤٠ هـ ٢] .　　　　(٢) ساقط من : ب .

(٣) قال ابن بابشاذ : « هؤلاء الداعون والقاضون وداعوكم وقاضوكم ، فأتى بالضمة قبل الواو وبالكسرة قبل الياء ، وكان أصله : القاضيون والداعيون ، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت ، فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وضم ما قبل الواو لتصح الواو لأن الكسرة لو بقيت لا نقلبت الواو ياء على حد ميزان وميعاد » شرح المقدمة المحسبة ١/١٣٤ .

ومثله أبون وأخون لو ردت لصارت : أبوون وأخوون ، استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان (الواوان) فحذفت الأولى منهما ، ثم ضم ما قبل الواو ، وكذلك في حالتي النصب والجر تصير أبوين وأخوين ، استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، فالتقى ساكنان الواو والياء فحذفت الواو ثم كسر ما قبل الياء .

(٤) ساقط من : جـ . وانظر الجزولية : ١٠أ .

(٥) القائل هو الشلوبين نفسه إذ كان هو المعترض بهذا الاعتراض ، قال معترضا على الجزولي : « وأتم من هذا وأحصر وتضم ما قبل الواو في جمع غير المقصور » . شرح الصغير ٩٥ . هو خلاصة هذا الاعتراض الذي تراه .

الصحيح وفيما يخاف انقلاب الواو فيه ياء من المعتل ، لأنه لا يخلو أن يريد بضم ما قبل الواو ضمه في الأصل أو ضمه في اللفظ فإن كان أراد ضم ما قبل الواو في الأصل ، فكل ما قبل واو الجمع في الأصل مطرد في الأقسام كلها في الصحيح وفي المشبه بالمعتل (وفي المعتل كله [1]) بأقسامه الثلاثة المنقوص العام [2] والمنقوص الخاص [3] والمقصور ، ألا ترى أنا نقول في الصحيح زيدون [4] ، ونقول في المشبه بالمعتل (غزوُوْن) إذا جمعنا غزوا اسم رجل ، وفي المنقوص العام : قاضيُون في الأصل وفي المنقوص الخاص : أُخُون وأبُون ويدون ودمون إذا سمينا بيد ودم رجلا هذا هو الأصل فيها كلها - أعني ضم ما قبل الواو - إلا أنه طرأ في بعض هذه الأسماء [5] / ١١٠ب اعتلال ولم يطرأ في بعضها اعتلال ، وبعض ما طرأ فيه الاعتلال هو الذي يكون فيه ما قبل الواو في اللفظ [غير [6]] مضموم ، وهو المقصور خاصة .

فإن كان أراد المؤلف بضم ما قبل الواو ضمه في الأصل فلا معنى لتخصيصه بعض الأنواع دون بعض حتى يقول في الصحيح وفي كذا .

وإن كان أيضا أراد المؤلف ضم ما قبل الواو في اللفظ لا في الأصل سواء طرأ في المجموع [7] اعتلال أو لم يطرأ ، فما قبل الواو في اللفظ يضم في الأنواع كلها إلا في المقصور خاصة ، فلا معنى لاختصاصه الصحيح ، والموضع الذي يخاف فيه انقلاب الواو فيه ياء من المعتل [8] وهو المنقوص العام نحو : (قاض) في قولك : (قاضون) دون المشبه بالمعتل ودون المنقوص الخاص .

فإن هذين الضربين أيضا يضم ما قبل الواو فيهما في اللفظ كما يضم في الضربين

---

(١) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٢) كقاض وبابه . انظر ما سبق ص ٥٤٢

(٣) نوك وأخواته . انظر ما سبق ص ٥٣٩

(٤) جـ : الزيدون .

(٥) أ ، جـ : الأشياء

(٦) ساقط من : أ

(٧) أ : الجموع

(٨) انظر كلام ابن بابشاذ السابق ص ٥٦٣ هـ٣

اللذين ذكرهما ، فلا معنى لتخصيصه الضربين اللذين ذكرهما دون الضربين اللذين أسقطهما وقد كان حقه إذا أراد هذا أن يقول ما هو أتم من هذا وأخصر وذلك أن يقول : ويضم ما قبل الواو في جمع غير المقصور [١] فإن [٢] هذا يعم الأربعة الأنواع التي يضم ما قبل الواو فيهما في اللفظ . فهذا أخصر لفظا [٣] وأتم معنى مما ذكره .

[قلنا [٤]] وللمؤلف أن يقول : الذي ذكرته أحسن فإنه يعطي أن الأصل فيما قبل الواو في هذا الجمع أن يكون مضموما في الأصل ، وأنه إذا حذف ذلك الذي كان مضموما في الأصل انبغى أن يبقى ما قبل الواو في اللفظ بعد [حذف [٥]] ذلك المحذوف على أصله ، ولذلك كان ما قبل الواو في جمع المقصور مفتوحا .

وكذلك كان ينبغي أن يكون جمع المنقوص العام في نحو : (قاضٍ) فإن الأصل فيه قاضِيُون إلا أنه استثقلت الضمة في الياء فسكنت كما يسكن في رفع المفرد ، والتقت الياء ساكنة هي وواو الجمع [٦] فكان /١١١أ ينبغي أن يحذف ويبقى ما قبل واو الجمع مكسوراً فيقال : قاضُون كما كان ذلك في المقصور [٧] ، ولا ينبغي أن يضم لواو الجمع لأنه قد ضم لها الحرف الذي حذف كما كان ذلك في المقصوره ، لكن إنما ضم ما قبل واو الجمع في ذلك لأنا لو [لم [٨]] نضمه لجاءت واو ساكنة بعد كسرة ، وذلك لا يكون في كلام العرب ، فأبدلنا من الكسرة ضمة لأنه قد خلف الحرف المحذوف في كونه قبل واو الجمع متصلا بها فحكم له بحكمه ، وذلك لأنا لو قلبنا الواو التي [٩] بعد الكسرة ياء كما فعلنا ذلك في ميزان وميعاد الذي أصله مِوْزان ومِوْعاد [١٠]

---

(١) انظر الشرح الصغير : ٩٥ .
(٢) جـ : ان .
(٣) ب : أيضا .
(٤) تكملة من : جـ .
(٥) ساقط من : ب .
(٦) انظر ص : ٥٦٣ هـ٣ .
(٧) لفتح ما قبل الواو فيه نحو : مصطفى : مصطفون .
(٨) ساقط من : ب .
(٩) ب : التي .
(١٠) الواو الساكنة بعد كسر تقلب ياء .
انظر في ذلك : الكتاب ٣٥٧/٢ ، المقتضب ٢٣٠/١ ، ٣٤٦ ، الأصول ٢٦٤/٣ ، سر صناعة الإعراب ٧٣٢/٢ .

لأدى ذلك إلى ذهاب علامة الرفع ، فلما أدى قلب الواو ياء إلى ذهاب علامة الرفع آثرنا عليه أن حكمنا لما ولي الواو في اللفظ بحكم ما يليها في الأصل فضممناه .

وإلى ذلك أشرت بقولي : وفي كل موضع يخاف [1] انقلابها فيه ياء من المعتل ، فقد أعطى كلامي هذا بمفهومه ما أعطاه كلامكم ، وفوائد كثيرة لم يعطها كلامكم منها :- كيف ينبغي أن يكون ما قبل الواو في اللفظ بعد حذف ما حذف مما كان قبلها في أصله ، وأن الأصل في ذلك [أن [2]] يبقى على حاله .

وأعطى بمفهومه أيضاً مع ذلك السبب في أنْ لم يبق على حاله [3] ما لم يبق من ذلك على حاله [4] .

وأعطى أيضا بمفهومه ما ينبغي أن يكون فيما قبل واو الجمع من الحركات في الأصل .

[فلما أعطى هذا الكلام ما ينبغي أن يكون فيما قبل الواو من الحركات في الأصل [5]] وبعد الحذف ، وسبب ما خرج عن ذلك ما هو كان [6] بمفهومه يعم الأربعة [7] الأنواع ، ويعطي مع ذلك أصل ما قبل الواو فيما لم يقع فيه حذف .

وأصل ما قبل في الواو في اللفظ فيما وقع فيه حذف ، وأن ما وجد فيه السبب المخرج عن الأصل [8] يخرج عنه [9] ، وما لم يوجد فيه ذلك يبقى على الأصل [10] فكان ولابد أتم فائدة وأعم [11] منفعة من ذلك الذي أصلحتموه به ، وقلتم : إنه أتم

---

(١) ب : يحذف . (٢) ساقط من : جـ .

(٣) أي ما قبل الواو .

(٤) أي من الواو فإن كانت ستتغير بإعلال فلا يبقى الآخر على حاله .

(٥) ساقط من : ب . (٦) ب : ما كان .

(٧) من الصحيح والمشبه بالمعتل والمنقوص بقسميه عام وخاص والمقصور .

(٨) للواو بالإعلال .

(٩) عنه أي عن أصله ، وذلك في المنقوص العام فتخرج الضمة عن أصلها وتقلب ضمة .

(١٠) يعني به المقصور فيبقى ما قبل الواو على فتحه .

(١١) أ : أتم .

وأخصر [1] ، فإنه وإن جمع ما قلتم : إنه /١١١ب جمعه فإنه نقصه أن يعطي الأصل في النوعين [2] كما أعطاه كلامي ، والسبب فيما خرج عن الأصل كما أعطاه كلامي فقد صار اختصار ذلك الكلام الذي أصلحتم به [كلامي [3]] اختصارا (افتعالا من الخسران) ، لما خسر فيه من الفوائد التي ذكرناها فلذلك لم ألتفته وآثرت ما أتيت عليه .

[الجمع بالألف والتاء]

وقوله : الاسم المجموع بالألف والتاء إما عارٍ من علامة التأنيث [4] .

مثاله : هندات وزينبات .

وقوله في هذا العاري من علامة التأنيث : فلا إشكال فيه [4] .

إن أراد فلا إشكال فيه أصلاً فهو خطأ ، لأنه ليس كل أحد يعرف ما يجمع من هذا النوع بالألف والتاء وما لا يجمع منه ، والذي يجمع من هذا النوع بالألف والتاء هو العلم وما سواه لا يجمع بهما إلا ما شذ [5] .

وإن أراد فلا إشكال في كيفية جمعه إذ ليس فيه إلا إلحاق الألف والتاء [خاصة فهو صحيح .

والسبب في أن لم يجمع بالألف والتاء [6]] إلا العلم لأن [7] الجمع بالألف

---

(١) الشرح الصغير : ٩٥ .

(٢) هما المشبه بالمعتل والمنقوص الخاص .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) الجزولية : ١٠أ .

(٥) قال ابن بابشاذ : « فما كان مثل زينب وسعاد وعقرب مما لا علامة للتأنيث فيه ، نظرت فإن كان معرفة زدت على جميع ذلك ألفا ولاما من أوله ..... وإن كان نكرة كعقربات وسلهبات لم يلزمك ذلك إلا أن تريد تعريف من تخبره أو تخاطبه » ، شرح المقدمة المحسبة ١/١١٠ ، وانظر : شرح الجمل ١/١٤٩ ، المقرب ٢/٥٦ .

(٦) ساقط من : جـ .

(٧) أ : أن .

والتاء في المؤنث نظير الجمع بالواو والنون في المذكر ، فكما أن غير الأعلام من المذكر لا تجمع بالواو والنون [١] ، كذلك [٢] أجروا غير العلم من المؤنث مجراه فلم يجمع بالألف والتاء ، وأيضا فإن حق ما وضع على ألا يكون فيه علامة التأنيث ألا يجمع بالألف والتاء ، لئلا يكون ذلك نقض وضعه من ألا تكون فيه علامة ، استثنوا من ذلك الأعلام لأنهم حملوها على جمع الأعلام المذكرة فجمعت جمع سلامة المؤنث كما جمعت أعلام المذكر جمع سلامة المذكر لاشتباه أحد جمعي السلامة بالآخر فحكموا له بحكمه [٣] .

وقوله : فإن كانت هاء حذفتها [٤] .

مثال ذلك : شَجَرة وشَجَرَات .

وقوله : وألْحَقْتَ العَلَامتين [٤] .

يعني الألف والتاء ، وإنما حذفت تاء التأنيث من هذا النوع ، وحينئذ أُلحِقَت العلامتان ولم تلحق العلامتان مع إثبات [٥] التاء كراهية للجمع بين علامتي تأنيث فاستغني بإحدى التاءين عن الأخرى ، وكان المستغنى به تاء تأنيث الجمع لأن تاء تأنيث المفرد /١١٢أ [لا تعطي إلا تأنيث المفرد [٦]] خاصة ، وتاء تأنيث الجمع تعطي تأنيث الجمع فكانت أولى بالإثبات من التاء التي لا تعطي إلا تأنيث المفرد خاصة [٧] .

---

(١) انظر في اختصاص الأعلام بجمعها جمع المذكر سالم .

الإيضاح العضدي ٢١ ، اللمع ١٠٥ ، شرح المقدمة المحسبة ١٣٦/١ ، المفصل ١٨٨ ، شرح المفصل ٣/٥ .

(٢) ب : فكذلك .

(٣) ولذلك قالوا : « .... إن جمع المؤنث السالم فرع على جمع المذكر السالم » شرح المفصل ٦/٥ .

(٤) الجزولية : ١٠أ .

(٥) ب : ثبات .

(٦) ساقط من : جـ .

(٧) قال ابن بابشاذ : « حذفت التاء الأولى لئلا تجمع بين علامتي تأنيث ، وخصصت الأولى بالحذف دون الثانية لأن الثانية تدل على معنيين وهما التأنيث والجمع ، والأولى تدل على معنى واحد وهو التأنيث لا غير فكانت أولى بالحذف » ، شرح المقدمة المحسبة ١١٠/١ - ١١١ ، وانظر : شرح المفصل ٦/٥ .

وقوله : وإن كانت همزة قلبتها واواً وألحقت [١] .

مثال ذلك صحراوات ، وإنما قلبت الهمزة في هذا النوع كراهية للجمع بين علامتي التأنيث ولم يكن ثقل الجمع بين علامتي التأنيث [هنا [٢]] كثقله فيما علامتا [٣] التأنيث فيه في المفرد تاء ، فإن الثقل هناك من وجهين :-

من جهة ثقل التأنيث ، ومن جهة تكرير اللفظ [٤] .

والثقل هنا من وجه واحد وهو ثقل التأنيث خاصة ، وما كان الثقل أكثر ينبغي أن يكون تغييره أكثر ، فكان تغيير ما كثر فيه الثقل بالحذف ، وتغيير ما قل فيه الثقل بالقلب ، لأن القلب أقل تغييراً من الحذف ، وكان قلب الهمزة إلى الواو أولى من قلبها إلى الياء ، لأن الياء قريبة كما تقدم لنا [٥] من الألف [٦] ، والواو ليست في قرب الياء منها [٧] ، والجمع بين الأمثال مكروه عندهم فكان قلب الهمزة إلى الواو أذهب في ألا يجمع بين الأمثال من قلبها إلى الياء ، والهمزة إنما تنقلب إلى أحد حروف المد واللين التي هي الألف والياء والواو [٨] ، فتعذرت الألف هنا ، لأنه لا يمكن أن يجمع بين ثلاث ألفات فلم يبق إلا الواو والياء ، فكانت الواو أولى لما ذكرناه .

وقوله : وإن كانت ألفاً قلبتها ياء وألحقت [١] .

مثال ذلك : حُبْلَيات وإنما قلبت الألف في هذا النوع ياء لأنه لم يمكن الجمع بين ألف حبلى وألف الجمع ، لأنه لا يمكن النطق بهما ، ولو أمكن لا تبغى ألا يجمع بينهما كما لم يجمع بين علامتي التأنيث في [جمع [٩]] ما تقدم .

---

(١) الجزولية : ١٠أ .
(٢) ساقط من : جـ .
(٣) جـ : علامتي .
(٤) يعني تاء تأنيث المفرد وتاء تأنيث الجمع .
(٥) جـ : لها .
(٦) انظر ما سبق ص ٥٥٥
(٧) انظر ما سبق ص ٥٥٥ .
(٨) انظر ما سبق ص ٥٥٥ هـ٤ .
(٩) تكملة من : ب .

فلم يكن بد من قلب الألف في ذلك ، وقلبت إلى الياء ولم تقلب إلى غير ذلك لأن ألف التأنيث تكون رابعة فصاعدا [١] .

والألف إذا كانت رابعة فصاعداً يغلب عليها الياء وبدليل أنها إذا كانت واواً في الأصل ترجع إلى الياء في مثل قولهم : ملهيان ومغزيان ومدعيان [٢] فلما غلبت عليها الياء /١١٢ب في هذا الموضع ، كانت الياء أولى ما تقلب إليه .

وقوله : ولا يجمع بالألف والتاء فعلاء أفعل [٣] .

مثال ذلك : حَمْرَاء مؤنث أحمر صفة لا علم .

وقوله : ولا فَعْلى فعلان [٣] .

مثال ذلك : غَضْبَى مؤنث غضبان صفة لا علم .

وكان ينبغي له أن يتمم هذا الفصل إذ أخذ فيه أعني فصل ما لا يجمع بالألف والتاء بأن يقول : ولا يجمع بالألف والتاء ما كان من المؤنث بغير علامة التأنيث ، ولم يكن علماً إلا ما شذ ولا فعلاء أفعل ولا فَعْلى فَعْلان مادامتا وصفين [٤] ، وقد تقدم أن العرب أجرت مجرى هذا النوع ندماناً فلم تجمعه على (ندمانون) [٥] ولم يكن مؤنثه ندمى .

وقوله : مادامتا وصفين [٣] .

يريد أنهما إذا نقلا عن الوصف إلى تسمية المؤنث بهما جاز جمعهما بالألف والتاء [٦] . [والسبب في أن لم تجمع فعلاء أفعل ولا فعلى فعلان بالألف والتاء [٧]] مادامتا وصفين أن الغالب على الأوصاف أن يكون تأنيثها والفرق بينها [٨] وبين المذكر بالهاء ، إلا أن فعلاء أفعل خرج على ذلك ، فلم يكن تأنيثه بالهاء ، وكذلك فَعْلى فَعْلان ،

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ٢٣٨ ، المقتضب ٢/٢٥٩ ، الأصول ٢/٤١٠ .

(٢) انظر ما سبق ص : ٥٥٠ .

(٣) الجزولية : ١٠أ .

(٤) أضاف الشارح قوله :- ولم يكن علما - والباقي في الجزولية ١٠أ .

(٥) انظر ص : ٣٩٨ ثم انظر : هـ٢ ، هـ٣ .

(٦) قال سيبويه : « وليس شيء من الصفات آخره علامة التأنيث يمتنع من الجمع بالتاء غير (فعلاء أفعل وفعلى وفعلان) ، ووافق الأسماء كما وافقن غيرهن من الصفات الأسماء وقالوا بطحاوات حيث استعملت استعمال الأسماء كما قالوا : صحراوات » ، الكتاب ٢/٢١٣ .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) جـ : بينهما .

hanyalkazzaz

فكان وضعهما بذلك على مخالفة الصفات ، في ألا يكون تأنيثهما [١] بالتاء فضموا لهما هذا الغرض بأن لم يجمعوهما بالألف والتاء ، لئلا يكون تأنيثهما إن جمعا [بالألف [٢]] والتاء [٣] ، ووضعهما على خلاف ذلك ، ثم لم يجمعوا مذكرهما بالواو والنون [٤] ، فلم يقل : (أحمرون ولا غضبانون) حملا على امتناعهم من حمراوات وغضبانات [٥] ، لأن الجمع بالألف والتاء نظير الجمع بالواو والنون فحملوا أحدهما على الآخر في الامتناع منه ، وصار أحدهما كأنه الآخر عندهم ، فإذا أرادوا جمع النوعين جمعوها بالتكسير [٦] ، واستغنوا بذلك عن جمع السلامة فيهما .

وكانت العلة الجالبة لذلك [كله [٧]] مخالفة هاتين الصفتين لسائر الصفات في التأنيث بالتاء فلم يكن الامتناع إلا مادامتا وصفين [٨] ، فإذا انتقلتا عن الوصفية [إلى الاسمية [٩]] زال سبب /١١٣أ الامتناع .

وقوله : ولا شيئاً من الأوصاف .... إلى آخره [١٠] .

مثاله : صبور وشكور [١١] .

وقوله : ولا من الخاصة بالمؤنث [١٠] .

مثاله : حائض وطاهر .

وقوله : وليس فيها علامة التأنيث [١٠] .

---

(١) ب : تأنيثها .
(٢) تكملة من : أ .
(٣) ب ، جـ : بالتاء .
(٤) انظر ما سبق ص : ٣٩٨ .
(٥) جـ : غضباوات .
(٦) فيقولون في جمع أحمر : حُمْر وحُمْرَان ، وحمراء : حُمْر . انظر : الكتاب ٢/٢١١ .
وغضبان وغضبى يكسران على غِضَاب ، بحذف الزيادة التي في آخره ويوافق مؤنثه مذكره ، انظر الكتاب ٢/٢١٢ .
(٧) تكملة من : ب .
(٨) انظر في امتناع جمعهما جمع تصحيح مادامتا صفتين :-
الكتاب ٢/٢١٣ ، شرح المقدمة المحسبة ١/١١٢ ، المباحث الكاملية ١/٢٣٤ ، شرح الجزولية ١/٤١٧ .
(٩) ساقط من : جـ .
(١٠) الجزولية ، ١١أ ، وفيها : « .... الواقعة على المذكر والمؤنث بلفظ واحد » .
(١١) قال سيبويه عن الوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث : « وليس شيء من هذا وإن عنيت به =

يريد في الأوصاف المشتركة [١] أو الخاصة [٢] ، وقد كان أبين منه أن يثنى الضمير فيقول : وليس فيهما علامة التأنيث ، لأنه أبين في إرادة الأوصاف المشتركة التي ذكر والخاصة .

وكون هذين النوعين لا يجمعان بالألف والتاء على القياس فإنهما جاءا بغير هاء على إرادة الشخص ، فالصفة إذن صفة مذكر وصفة المذكر لا تجمع بالألف والتاء [٣] .

وإنما نبه المؤلف على أنهما لا يجمعان بالألف والتاء مع العلم بأن صفة المذكر لا تجمع بالألف والتاء لأنه ليس كل أحد يعرف أن هذين النوعين من صفات المذكر ، ولا هو أيضا شيء وقع عليه إطباق [٤] النحويين ، وإنما هو مذهب سيبويه [٥] — رحمه الله — خاصة وينبغي أن يكون تعليل امتناع جمعه بالألف والتاء على مذهب غيره ، كتعليل امتناع جمع فَعْلى فَعْلَان وفَعْلَاء أَفْعَل ، والمؤنث الذي ليس فيه علامة من غير الأعلام .

وقوله : ما لم ينقل إلى العلمية [٦] .

هذا كما تقدم في فَعْلاء [٧] أفعل وفي فَعْلى فَعْلان [٨] .

= الآدميين يجمع بالواو والنون كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء ، لأنه ليس فيه علامة التأنيث لأنه مذكر الأصل » ، الكتاب ٢/٢٠٨ – ٢٠٩ .

(١) بين المذكر والمؤنث .

(٢) بالمؤنث .

(٣) هذا مفهوم قول سيبويه : « .... كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء لأنه ليس فيه علامة التأنيث لأنه مذكر الأصل » ، الكتاب ٢/٢٠٨ – ٢٠٩ .

(٤) جـ : اتفاق .

(٥) انظر الهامش رقم : (٣) .

(٦) الجزولية : ١٠أ .

(٧) أ ، ب : فعل .

(٨) انظر ما سبق ص : ٥٧٠ .

وهنا تنتهي نسخة جـ ، وجاء في آخرها : [كمل الجزء الأول بحمد الله وعونه وتأييده وتوفيقه وتسديده وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

يتلوه في الجزء الثاني — إن شاء الله تعالى — بعد ذكر اسم الشيخ ونعوته والخطبة المتقدمة في أول الكتاب باب الفاعل ، رحم الله كاتبه وصاحبه وقراءه ونفع به المسلمين أجمعين وصلى الله على محمد وآله .

واتفق الفراغ من نسخة [كذا] هذا الجزء نفع الله به صاحبه ومن قرأه والمسلمين أجمعين وذلك في يوم الثلاثاء سابع عشر شوال المبارك الذي من سنة أربع وخمسين وستمائة غفر الله لكاتبه ولصاحبه] .

« باب الفاعل »

قوله : إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل ، وأدرك أنه أقل ما يكون واحداً ، وأن أصله التذكير [١] .

هذه مقدمة يبني عليها الجواب عن سؤالين يسأل عنهما من هذا الباب :-

أحدهما : لِمَ جُعِل في الفعل علامة لتأنيث الفاعل في قولك : ضربت هند زيدا ، أو لتثنيته [٢] وجمعه في لغة من فعل ذلك [٣] ، ولم يُجْعل في الفعل علامة لتأنيث المفعول [٤] إذا قلت : ضرب زيد هندا [٥] أو تثنيته وجمعه [٦] في لغة أولئك ؟

والثاني : لِمَ جعلت العلامة في الفعل في ذلك للتأنيث دون التذكير وللتثنية والجمع دون الإفراد ؟

فأما السؤال الأول /١١٣ب فجوابه قوله : إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل [٧] . ومعنى كون هذا جوابا لذلك أن كل فعل متى ذكر فإنه يدل على أن له فاعلا ولابد ، وليس كل فعل إذا ذكر يدل على أن له مفعولا ولابد .

فدلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول لأنه لا يستغني عن الفاعل وقد يستغني عن المفعول ، فلما كان الفعل لا يستغني عن الفاعل ، وكان يستغني عن المفعول صار الفعل والفاعل كالشيء الواحد [٩] .

---

(١) الجزولية : ١٠أ .

(٢) ب : في التثنية .

(٣) سيأتي انظر ص : ٥٧٦ .

(٤) ب : علامة التأنيث المفعول .

(٥) ب : ضرب زيد هندا فلم يقل : ضرب زيد هندا .

(٦) يعني تثنية المفعول وجمعه .

(٧) قال سيبويه : « الفعل لابد له من فاعل » ، الكتاب ٤٠/١ . وانظر : المقتضب ١٥٧/١ ، ٥٩/٢ ، ٥٠/٤ ، الأصول ٧٥/١ .

(٨) فاعلا ومفعولا .

(٩) قال الزمخشري . « والأصل أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه » ، المفصل ١٨ ، وقال الأنباري : «فإن قيل . فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ؟ . قيل : لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من الكلمة من الفعل » ، أسرار العربية ٧٩ ثم استدل الأنباري على ذلك بسبعة أدلة . انظر : أسرار العربية ٧٩ - ٨٣ .

فلما صار الفعل مع الفاعل كالشيء الواحد واحتيج إلى أن يجعل في الفعل علامة لحال غيره [١] من تأنيث أو تثنية أو جمع كان أولى ما يلحق له العلامة [٢] في الفعل ما كان مع الفعل كالشيء الواحد ، لأن حق علامة التأنيث أن تكون في المؤنث لا في غيره ، وكذلك علامة المثنى أو المجموع حقها أن تلحق أيضا في المثنى والمجموع لا في غيرهما فينبغي إذا ألحقنا علامة الشيء في غيره أن يكون ذلك الغير [٣] معه كالشيء الواحد ، فلذلك لحقت [٤] العلامة في ذلك الفعل للفاعل لا للمفعول لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، والمفعول ليس مع الفعل كذلك .

وأما السؤال الثاني : وهو لِمَ جُعِلت العلامة في الفعل في ذلك للتأنيث دون التذكير وللتثنية والجمع في لغة من فعل ذلك دون الإفراد ؟

فجوابه في قوله : إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل ، وأنه أقل ما يكون واحدا فمعنى ذلك : أنه – أعني الفعل – لا يستغني عن فاعل واحد ، ويستغني عن فاعل مثنى وعن فاعل مجموع ، فإذا كان الواحد لا يستغني عنه والتثنية والجمع يستغني عنهما كان ما لا يستغني عنه تقوى الدلالة عليه ، وما يستغني عنه تضعف الدلالة عليه ، فلما انقسم ما لا يستغني الفعل عنه وهو الذي مع الفعل كالشيء الواحد ، ويمكن أن يجعل في الفعل علامة له لكونه معه كالشيء الواحد إلى قسمين /١١٤أ : أحدهما : يستغني عنه ، والآخر لا يستغني عنه ، جعلوا العلامة مع الذي يستغني عنه منهما دون الذي لا يستغني عنه لأن قوة الدلالة فيه أغنت عن جعل العلامة له ، وضعف الدلالة في الآخر أحوجت إلى جعل العلامة له .

فلذلك جعلوا العلامة للتثنية والجمع دون الإفراد ، لقوة الدلالة على الإفراد وضعفها في غيره .

= وانظر : شرح المفصل ١/١٤ ، ٧٥ ، وفي (ص ١٤) خمسة أدلة على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد .

(١) ب : لحاله غير معنى .
(٢) ب : يلحق الألف لأنه .

(٣) (ال) حرف التعريف لا تدخل على غير ، وقد سبقت الاشارة إلى هذا انظر ص ٢٠٨ هـ٢ .

(٤) ب : ألحقت .

وكذلك جعلوا العلامة مع التأنيث دون التذكير ، لأن التذكير هو الأصل والتأنيث فرع [١] ، والحاجة إلى الأصل أمس منها إلى الفرع ، وإذا كانت الحاجة إليه أمس فدلالته عليه أقوى ، فلم يحتج الأصل الذي هو التذكير إلى العلامة ، واحتاج الفرع الذي هو التأنيث إليها ، فلذلك لحقت العلامة مع التأنيث دون التذكير .

وربما كان في هذه المقدمة [أيضا [٢]] ما هو جواب لسؤال ثالث وهو : لِمَ - إذا أضمر الفاعل في فعل الغائب [٣] - ظهرت صورة الضمير إذا كان مثنى أو مجموعا ، ولم يظهر إذا كان واحدا ، ألا ترى أنك تقول : إنَّ زيداً قام ، وإنَّ الزيدين قاما ، وإنَّ الزيدين [٤] قاموا فتظهر صورة الضمير الغائب إذا كان مثنى أو مجموعا ، ولا تظهر إذا كان مفردا هذا في الفاعل والمفعول الذي لم يسم فاعله فيسأل السائل : لم خص الإفراد بعدم الظهور دون التثنية [والجمع [٥]] ؟

فيكون جوابه : لمَّا قويت الدلالة على الفاعل في ذلك من وجهين ، وكذلك المفعول الذي لم يسم فاعله لأنه يجري مجرى الفاعل ، أحدهما : من حيث كان الفعل لابد له من فاعل ، والثاني : من حيث كان الفاعل [٦] أقل ما يكون واحدا ، صارت دلالته على الفاعل المفرد في ذلك من وجهين مع تقدم ذكره فاستغني عن إظهاره ، والمثنى والمجموع لم يقو قوة المفرد في ذلك فأظهر ضمير كل واحد منهما .

فإن قيل : فالتأنيث كالتثنية والجمع في عدم قوة الدلالة عليه فكان ولابد ينبغي أن يظهر /١١٤ب الضمير المفرد إذا كان مؤنثاً في نحو : إن هندا قامت ، لأنه لا تقوى الدلالة عليه قوته على التذكير ، كما لا يقوى الدلالة على المثنى والمجموع قوته على الإفراد .

---

(١) المذكر أصل الأشياء والمؤنث فرع عنه وثان له . انظر في ذلك :-
الكتاب ٢٢/٢ ، المقتضب ٣٥٠/٣ ، التبصرة والتذكرة ٦١٣/٢ ، البديع ١٨٩/٢ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) ب : أضمر في فعل الغائب الفاعل .

(٤) أ : الزيدون .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) أ : الفعل .

فالجواب :- أن التأنيث ليس كالتثنية والجمع في الفرعية ، لأن التأنيث في [(١)] المؤنث لا يفارقه ، أعني بذلك المؤنث في الأصل الذي هو الحقيقي ، لأن غير الحقيقي مشبه ، والتثنية والجمع قد يفارقان كل واحد من المثنى والمجموع فيصير مفردا ، فلما كان التأنيث لا يفارق المؤنث ضعفت فرعيته ، فألحقوه بالأصل [الذي هو التذكير ، والتثنية والجمع بقيا على فرعيتهما ولم يلحقا بالأصل [(٢)]] ونحو هذا راعى من لم يلحق الفعل علامة لتثنية الفاعل المثنى ، وجمع الفاعل المجموع ، إنما هم أهل لغة : « أكلوني البراغيث » [(٣)] ، وهي لغة ضعيفة [(٤)] .

فإنما راعى هؤلاء الأكثر أيضا لزوم التأنيث فاعتدوا به ، وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به انتحاء لاعتدادهم باللازم [(٥)] وعدم اعتدادهم بالعارض .

وقوله : ولا يدرك التأنيث [(٦)] .

يريد : ولا يدرك التأنيث بوجه من الوجوه الثلاثة المتقدمة ؛ التي هي أن المدلول

---

(١) في ، ممادة في : أ .   (٢) تكملة من : أ .

(٣) لغة تنسب إلى القبائل الآتية : بنو الحارث بن كعب ، وطيء ، وأزد شنوءة .

انظر هذه اللغة في : الكتاب ١/٥ ، ٦ ، ٣٩ ، ٢/٨ ، معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٢ ، الأصول ١/٧١ ، ١٣٦ ، ١٧٢ ، ٢/٨٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، إعراب القرآن ١/٥١١ ، البصريات ٢/٨٧٦ ، البغداديات ١٠٩ ، الأمالي الشجرية ١/١٣٢ ، ١٣٤ ، شرح المفصل ٣/٧٩ ، ٧/٧ ، البحر المحيط ٦/٢٩٧ ، التذييل والتكميل ٢/١١٧أ ، منهج السالك ١٠٢ ، توضيح المقاصد ٢/٧ - ٨ ، الجنى الداني ١٩٧ - ١٩٨ ، المغني ١/٤٠٤ ، شرح ابن عقيل ٢/٨٠ - ٨٥ .

(٤) قال أبو حيان : « قيل : وهي لغة شاذة ، قيل : والصحيح أنها لغة حسنة وهي من لغة أزد شنوءة » ، البحر المحيط ٦/٢٩٧ ، وجاء في التذييل والتكميل ٢/١١٧أ : « .... أئمة هذا العلم متفقون على أن ذلك لغة قوم من العرب مخصوصين فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره » .

وقال ابن أم قاسم : « ولا يقبل قول من أنكرها - يعني هذه اللغة » ، توضيح المقاصد ٢/٧ - ٨ .

وللمسألة شواهد كثيرة من الحديث كقوله ﷺ : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، وشواهد من الشعر . جاءت في التذييل وفي غيره من المصادر السابقة .

(٥) ب : باللزوم .

(٦) الجزولية : ١٠أ - بعده : « .... ولا التثنية ولا الجمع » .

عليه لابد أن يكون أو أنه أقل ما يكون أو أنه الأصل [١] .

وقوله : فيحتاج ما لا يدرك إلى علامة [٢] .

يريد ما لا يدرك بوجه من تلك الوجوه الثلاثة ، أي أن العرب فرقت بين ما يدرك بوجه ما ، وبين ما لا يدرك فجعلت ما يدرك بوجه ما دون علامة ، وما لا يدرك بوجه بالعلامة فرقاً بينهما [٣] .

وقوله : فإذا أسند الفعل إلى المفرد والمثنى [٤] .

مثاله : قامت هند ، وقامت الهندان ، واستظهر بهما على المجموع نحو قولك : قام الهنود ، وقامت الهنود ، لأنه يجوز [٥] تذكير الفعل له [٦] وتأنيثه [٧] .

وقوله : من ظاهر المؤنث [٤] .

استظهر بالظاهر في ذلك على المضمر /١١٥أ لأنه إذا أسند الفعل إلى المضمر أنث لا غير [٨] نحو : فاطمة قامت ، إذ لا لغة هنا غير لغة التأنيث [٩] .

وقوله : الحقيقي [٣] .

---

(١) أخذنا من قول الجزولي : « إذا ذكر الفعل أدرك أنه لابد له من فاعل ، وأنه أقل ما يكون واحدا وأن أصله التذكير » ، الجزولية : ١٠أ .

(٢) الجزولية : ١٠أ .

(٣) فالفاعل المفرد يدرك فلا يحتاج إلى علامة ، والتثنية والجمع والتأنيث على هذا لا تدرك فتحتاج إلى علامة . انظر : المباحث الكاملية ٢٣٨/١ ، شرح الجزولية : ٤١٩/١ .

(٤) الجزولية : ١٠أ - ب .

(٥) أ : لا يجوز . وما أثبته هو الصحيح .

(٦) للمجموع .

(٧) سيأتي بيان حكمه ص : ٥٨٠ .

(٨) زعم ابن هشام أن قولهم (لا غير) لحن . انظر المغني ١٦٩/١ .

وقد رد عليه شراح المغني بأنه مسموع عن العرب كقول الشاعر :-

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا ... لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

ونقل الأئمة كالزمخشري وابن الحاجب والأندلسي .

انظر : المنصف للشمني ٣١٠/١ ، وحاشية الدماميني على المغني ٣٠٩/١ ، حاشية الدسوقي ٢٣١/١ ، حاشية محمد الأمير ١٣٦/١ .

(٩) انظر في وجوب تأنيث الفعل المسند إلى ضمير مؤنث :-

نتائج الفكر ١٦٧ ، ١٦٩ ، المباحث الكاملية ٢٣٨/١ ، البسيط ٢٦٥/١ .

استظهر به على المؤنث غير الحقيقي ، لأنه إذا أسند إليه الفعل جاز فيه الأمران نحو : طلعت الشمس وطلع الشمس .

وقوله : ولم يفصل بينهما [١] .

استظهر به على ما فصل [فيه [٢]] بين الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة [٣] وبين فعله نحو : حضر القاضي اليوم المرأة و :-

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ [٤] .... ..

وقوله : فالعلامة لازمة في اللغة المشهورة [١] .

استظهر به على ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : قال فلانة [٥] .

وقوله : وحذفها مع الفصل [٦] أسهل منه بلا [٧] فصل [١] .

هنا ذكر حكم [٨] ما فصل فيه بين الفاعل الذي فيه الشروط المتقدمة [٩] وبين

---

(١) الجزولية : ١٠ب .　　　(٢) تكملة من : أ .

(٣) انظر ص : ٥٧٧ .

(٤) القائل هو : جرير ، وهذا صدر بيت من البحر الوافر عجزه :-

... عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ

من قصيدة في هجاء الأخطل مطلعها :-

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ　　سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُ

الصلب : جمع صليب معروف ، شام : جمع شامة وهي الأثر الأسود في البدن .

اللسان ٣٢٩/١٢ (شيم) .

الشاهد فيه : فصل بين الفعل (ولد) ، وفاعله المؤنث الحقيقي بفاصل لذلك لم تلزمه تاء التأنيث .

الديوان ٥١٥ ، المقتضب ١٤٥/٢، ٣٤٩/٣ ، شرح الكتاب ٧٢/٢أ ، ضرورة الشعر ٢١٢ ، التكملة ١١٥ ، الخصائص ٤١٤/٢ ، الأمالي الشجرية ٥٥/٢ ، ١٥٣ ، الإنصاف ١٧٥/١ ، شرح المفصل ٩٢/٥ ، المباحث الكاملية ٢٣٩/١ ، المشكاة والنبراس ١٠٩/١ (ف) ، المقاصد النحوية ٤٦٨/٢ .

(٥) قال سيبويه : « وقال بعض العرب : قال فلانة ، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك : حضر القاضي امرأة ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل » ، الكتاب ٢٣٥/١ .

(٦) ب : الأصل .　　　(٧) ب : الا .

(٨) ب : ذكر فيه حكم .　　　(٩) انظر ص : ٥٧٧ - ٥٧٨ .

فعله نحو : حضر القاضي اليوم امرأة [1] [و :-

.... وَلَدَ الأُخَيْطَلَ أُمُّ سُوءٍ [2]] ... ..

وقوله هنا [3] : (أسهل) ، ولم يقل : (أحسن) إشارة إلى أن الحذف هنا قبيح مثله مع عدم الفصل [4] ، إلا أن احتمال قبحه مع الفصل أسهل ، والذي سهله أنه لما كان حذف العلامة قد يجوز مع الفاعل في ذلك إذا اتصل على لغة ضعيفة وهي قول من قال : قال فلانة وكان هنا بين الفعل والفاعل ما طال به الكلام ، والطول يجوز معه من الحذف ما لا يجوز دونه سهل الحذف هنا ، وهذا معنى قول سيبويه في هذا كأنهم جعلوا ذلك على المعاقبة كالهاء في زنادقة وما أشبه ذلك [5] ، أي أن الطول هو الذي سهل الحذف [فبكونه قد سهل الحذف [6]] كأنه قد عاقب ما كان في الكلام قبل هذا الطول من لزوم التأنيث ، كما عاقبت التاء [7] في زنادقة ما كان في اللفظ قبلها من الياء في نحو زناديق ، إذ سبب المعاقبة في ذلك أنهم كأنهم استثقلوا اجتماع الزيادتين في الكلمة عند إرادتهم تأنيث /١١٥ب الجمع فجعلوهما على المعاقبة . وسبب ذلك إنما هو ثقل اجتماعهما كما كان سبب حذف التاء هناك [استثقالهم [8]] الطول الحادث بالفصل [9] .

وقوله : ولا تلزم في الجمع مطلقا [10] .

---

(١) أ : المرأة ، ثم انظر كلام سيبويه السابق .

(٢) تكملة من : أ .

وقد سبق تخريجه . انظر ص : ٥٧٨ هـ٤ .

(٣) ب : قلنا .

(٤) استعمل سيبويه هنا كلمة أحسن . انظر : الكتاب ١/٢٣٥ .

(٥) قال سيبويه : « .... نحو قولك : حضر القاضي امرأة لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء كالمعاقبة نحو : زنادقة وزناديق ، فيحذف الياء لمكان الهاء ، وكما قالوا في (مغتلم) : مغيلم ومغيليم ، وكأن الياء صارت بدلا مما حذفوا » ، الكتاب ١/٢٣٥ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) ب : الهاء .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) ب : بالفعل .

(١٠) الجزولية : ١٠ب .

يعني بقوله مطلقا سواء كان جمع تكسير أو جمع سلامة وسواء كان جمع مؤنث حقيقي أو غير حقيقي ، وسواء كان جمع مذكر أو مؤنث جمع تكسير كان ذلك أو جمع سلامة ، وسواء كان فيه الفصل أو لم يكن ومثال ذلك : قامت الهنود وقام الهنود وقامت الهندات ونفعت المواعظ ونفع المواعظ ، وكذلك نفعت الموعظات ، [ونفع الموعظات [1]] وقام الرجال وقامت الرجال ، وقام الزيدون وقامت الزيدون .

وبالفصل بين الفعل وفاعله في ذلك كله : قامت اليوم الهنود وقام اليوم الهنود ، وكذلك في باقي المثل [2] المتقدمة .

وهنا ذكر أيضا حكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة ، وإذا لم يكن مفرداً أو مثنى وكان مجموعا .

وهذا ليس كما ذكره المؤلف في مذهب المحققين إلا في جمع التكسير واسم الجمع [3] ، وأما جمع المؤنث السالم نحو : قامت الهندات فحكمه حكم المفرد والمثنى . وكذلك حكم جمع المذكر السالم حكم المفرد منه أيضا والمثنى [4] .

وإنما [5] افترق المجموع من المفرد والمثنى عنده لأن المجموع في ذلك كله إن كان مؤنثاً غير حقيقي فجواز الوجهين فيه على أصل جوازهما في المؤنث الحقيقي [6] وسيأتي ذلك [7] .

وإن كان مؤنثاً حقيقياً أو مذكراً [8] فإنه قد حدث فيه بحدوث معنى الجمع في

---

(١) تكملة من : ب .　　　　(٢) ب : المسائل .

(٣) قال اللورقي : « ... إنما يعني في جمع التكسير واسم الجمع ، أما جمع السلامة فلا ، وذلك أن جمع التكسير تؤول تارة بالجماعة وتارة بالجمع ، ولا ينظر فيه إلى الواحد قال تعالى : ﴿ قالت الأعراب ﴾ ، ﴿ وقال نسوة ﴾ » . المباحث الكاملية ٢٤١/١ . وانظر : الكتاب ٢٣٦/١ ، نتائج الفكر ١٦٩ .

(٤) قال السهيلي : « فإن كان الجمع مسلما فلابد من التذكير لسلامة لفظ الواحد ، فلا تقول : قالت الكافرون كما لا تقول : قالت الكافر ، لأن اللفظ بحاله لم يتغير بطروء الجمع عليه » ، نتائج الفكر ١٦٩ .

(٥) أ : إنما .

(٦) كذا في النسختين ، ولعل الصحيح في المؤنث غير الحقيقي .

(٧) انظر ص ٥٨٢ - ٥٨٤ .　　　　(٨) ب : ومذكرا .

الاسم تأنيث غير حقيقي ، وهو معنى الجماعة والحكم للطارئ أبداً كما قال [١] :-

.... وإنّما لُوَكِّلُ بالأَدْنَى وإنْ جَلَّ مَا يُمضي [٢]

فلما كان [تأنيث [٣]] الجماعة تأنيثاً [٤] غير حقيقي جاز معه الوجهان ، كما جاز في المؤنث غير الحقيقي هذا توجيه /١١٦أ لمذهب المؤلف [٥] .

---

(١) القائل : هو أبو خراش الهذلي .

(٢) من البحر الطويل وتتمة البيت :-

بَلَى إنّها تَعْفُو الكُلُومُ وإنّما .... ..

وهو من قصيدة قالها في رثاء أخيه عروة ونجاة ابنه خراش مطلعها :-

حمدت إلهي بَعْدَ عُرْوَة إذْ نَجَا ... بِخراشٌ وبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

الكلوم : جمع كلم وهو الجرح . اللسان ٥٢٤/١٢ (كلم) . لُوَكِّل : بالبناء للمفعول ، من وكلته بأمر كذا توكيلا إذا فوضته إليه وألزمته به إلزاما . الخزانة ٤١١/٥ .

قال البغدادي : « قال القاري : يقول : إنما نحزن على الأقرب فالأقرب ، ومن مضى نسيناه ولو عظم ما مضى » ، الخزانة ٤١١/٥ — ٤١٢ .

ويروى على أنها .... الحماسة ٣٨٦/١ .

الشاهد فيه : ذكر الشارح هذا البيت مستدلا — إذ ليس فيه تأنيث على معنى الجماعة — وجه الدلالة ، أننا موكلون بالأقرب والأدنى حتى لو كان طارئاً .

ديوان الهذليين ١٥٩ ، الكامل ٧١٣/٢ ، الحماسة ٣٨٦/١ ، حماسة البحتري ٢٠٧ ، الخصائص ١٧٠/٢ ، المحتسب ٢٠٩/٢ ، الزهرة ٥٥٠/١ ، العقد الفريد ٣٨/٣ ، الأمالي ٢٧١/١ ، الأغاني ٤٣/٢١ ، أمالي المرتضى ١٩٩/١ ، سمط اللآلىء ٦٠١/١ ، شرح الكافية ٢٨/٢ ، شرح المفصل ١١٧/٣ ، المغني ١٥٥/١ ، شرح شواهد المغني ٤٢١/١ — ٤٣٣ ، الخزانة ٤٠٥/٥ — ٤١٩ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٥٢/٣ — ٢٥٩ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) أ : ثانيا .

(٥) هذا عند الشارح ، وأقول : لعل الجزولي جرى على مذهب الكوفيين ، فإنهم يجرون الجمع السالم مَجرى جمع التكسير ، والجمع المكسر يجرى مَجرى المؤنث غير الحقيقي .

انظر : البسيط ٢٦٧/١ (الغرب) ، منهج السالك ١٠٥/١ ، توضيح المقاصد ١٤/٢ .

وإلى هذا أشار أبو حيان رحمه الله تعالى بقوله : « وظاهر قول الجزولي جواز قامت الزيدون وقام الهندات لأنه قال :- قاصدا التاء — ولا تلزم في الجمع مطلقا » ، التذييل والتكميل ١١٥/٢ب .

وأما مذهب المحققين [١] فأنهم فرقوا في ذلك بين ما ذهب فيه ما كان أولاً بالجملة ، وبين ما لم يذهب فيه ما كان أولاً بالجملة .

قالوا : فجمع التكسير ذهب فيه حكم المفرد الذي كان أولاً بالجملة فكان الحكم للطارئ ، وجمع السلامة كان ذهاب الإفراد منه كلا ذهاب ، لأن لفظ المفرد فيه باقٍ ، وغاية ما زيد عليه ليدل على الجمع هو وما زاد [٢] عليه أن ينوب منابه مفرداً مع معطوفين مؤنثين فصاعدا ، فالحكم مع الزيادة ينبغي أن يكون كالحكم مع العطف ، وأنت لو عطفت فقلت قامت هند وهند وهند لم ينبغ أن يكون الفعل إلا مؤنثا ، فكذلك إذا كان مع ما ناب منابه [٣] ، وبهذا أقول . لأنه الذي يُبْقِي [٤] حكم التأنيث على أصله ، فلا ينبغي أن يخرج عنه ، كما خرجنا عنه مع الخروج الذي هو أقوى من هذا الذي إنما هو موجود مع التكسير .

فإن قلت : هذا المذهب يقتضي أنك لا تقول : قامت الزيدون أصلا ، كما لا تقول : قامت زيد وزيد وزيد [٥] ، ونحن قد وجدنا قامت الزيدون في كلام العرب وهو قولها [٦] :-

---

(١) هذا مذهب البصريين .

انظر : المصادر السابقة .

وهو ما رجحه الشارح - رحمه الله - وهو مذهب قوي قال أبو حيان : « ولا عدول عن ما ذهب إليه الشيخ أبو علي الشلوبين في هذه المسألة من أنه لا يجوز : قامت الزيدون ولا قام الهندات ... » ، التذييل والتكميل ٢/١١٥ب .

(٢) ب : وما زيد .

(٣) قال أبو حيان : « لأن لفظ الواحد في جمع التصحيح على الحال التي كان عليها في الإفراد والتثنية ، فيتنزل قولك : قامت الهندات منزلة قولك : قامت هند وهند وهند هذا هو الصحيح » ، التذييل والتكميل ٢/١١٥أ .

(٤) ب : ينبغي .

(٥) انظر في منع هذا :

البسيط ١/٢٦٨ (الغرب) ، التذييل والتكميل ٢/١١٥أ .

(٦) أ : قولنا .

والقائل هو : النابغة الذبياني .

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ : خَالُوا بَنِي أَسَدٍ (١) ...

وما أشبه ذلك .

فقلنا : لا سواء فإنَّ بني عامر قبيلة ، وأسماء القبائل قد كثر فيها حملها (٢) مرة على معنى القبيلة ، ومرة على معنى الحي ، فحملت قولهم : قالت بنو عامر على معنى قالت قبيلة بني عامر (٣) .

فإنْ قلت : هذا المذهب يقتضي ألا تقول : قام الهندات ، كما لا تقول : قام هند وهند وهند (٤) وقد جاء قام الهندات . في كلام العرب قال (٥) :

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَقُلْنَ لِي (٦)

---

(١) من البحر البسيط مطلع قصيدة عجزه :—

.... .. يَابُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ

خالوا بني أسد : أي فارقوهم وقطعوا حلفهم ، يقال : خاليته مخالاةً وخلاءً إذا فارقته . انظر : شرح ديوان النابغة ٨٢ .

الشاهد فيه : تأنيث الفعل (قالت) مع فاعله الملحق بجمع المذكر السالم .

الديوان ٨٢ ، الكتاب ٢٤٦/١ ، الأصول ٣٧١/١ ، الجمل ١٧٣ ، اللمع ٧٧ ، الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ٢٥١/١ ، ٩٣/٢ ، ١١٥ ، ٢١١ ، الحلل ٢٤٣ ، الأمالي الشجرية ٨٠/٢ ، ٨٣ ، الإنصاف ٣٣٠/١ ، شرح المفصل ٦٨/٣ ، ١٠٤/٥ ، الخزانة ١٣٠/٢ — ١٣٨ .

(٢) أ : حملنا .

(٣) قال ابن الأنباري : « اعلم أن أسماء القبائل مؤنثة كقولك : هذه تميم تشهد عليك ، وقد حضرتك هاشم وأنت في (تميم وأسد) بالخيار ، إن شئت أجريت وإن شئت لم تجر ، فمن أجراه قال : هو اسم معروف مذكر سميت القبيلة به فأجريته إذ كان مذكرا ، ومن لم يجره قال هو اسم للقبيلة فمنعه الإجراء للتعريف والتأنيث » ، المذكر والمؤنث ٥٣٥ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٥٨٠ هـ ٣ ، هـ ٤ .

(٥) لعله عبدة بن الطبيب .

(٦) شطر من البحر الكامل . لم أقف عليه بهذه الرواية إلا في التذييل والتكميل ١١٥/٢ أ ، ولعل أبا حيان متابع للشارح في ذلك إذ نقل رأي الجزولي والشلوبين في هذه المسألة . انظر : التذييل والتكميل ١١٥/٢ أ — ب .

والرواية المشهورة في كتب النحويين :—

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ... وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

من قصيدة لعبدة بن الطبيب مطلعها :—

فالجواب : أنَّ البنات لا تشبه [1] الهندات ، فإنَّ واحد الهندات هند فله حكم هند ، وواحد البنات المنطوق به [2] بنت ، ولم يسلم فيه لفظ بنت كما هو بل غيره عند جمعه /١١٦ب وبنوه على بناء أَمَة فقالوا بَنَة ثم جمعوه ولم ينطقوا بابنه أصلا ، فمن حيث فعلوا به ذلك أشبه بهذا التغيير جمع التكسير فحكموا له بحكم جمع التكسير [3] ، وجمع التكسير يجوز فيه الوجهان ، فحكم لما أشبهه بحكمه .

وقوله : ويجوز حذفها إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي مطلقا [4] .

هنا ذكر أيضا حكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة [5] إذا كان غير حقيقي ، ومثاله : طلعت الشمس وطلع الشمس .

ويريد بقوله : مطلقا سواء كان معه باقي الشروط المتقدمة الذكر أو لم يكن ، وإنما جاز الوجهان في المؤنث غير الحقيقي ولم يكن كالمؤنث الحقيقي في الاقتصار على التأنيث ، لأن المؤنث غير الحقيقي تأنيثه مجاز [6] ، فمن لم يلحق العلامة لم يعتد به

= أبنيَّ إنّي قَدْ كَبِرتُ ورابَني بَصَري وفِيَّ لِمُصْلِحٍ مُسْتَمْتَعُ

الشجو : الحزن ، اللسان ٤٢٢/١٤ (شجا) ، تصدعوا : تفرقوا ، اللسان ١٩٤/٨ (صدع) .

ويروى : الأقربون . المفضليات ١٤٨ . والراغبون . النوادر ١٩٣ .

الشاهد ثابت في الروايتين : وهو تذكير الفعل (بكى) مع فاعله المؤنث (بناتي) .

المفضليات ١٤٨ ، النوادر ١٩٣ ، مجالس العلماء ١٥٠ ، المذكر والمؤنث ٣٧٥ ، الخصائص ٢٩٥/٢ ، المخصص ٢٤/١٧ ، أوضح المسالك ٢٤٧ ، تعليق الفرائد ١٣٢٦/٢ (ر) ، المقاصد النحوية ٤٧٢/٢ ، التصريح ٢٨٠/١ .

(١) أ : تشبه . (٢) ب : بها .

(٣) قال ابن مالك : « وحكمها – يعني التاء – مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء » ، التسهيل ٧٥ . وانظر : التذييل والتكميل ١١٥/٢أ – ب ، تعليق الفرائد ١٣٢٦/٢ (ر) ، أوضح المسالك ٢٤٦ – ٢٤٨ ، التصريح ٢٠٨/١ .

(٤) الجزولية : ١٠ب .

(٥) وهي أن يكون الفاعل مفردا أو مثنى من ظاهر التأنيث لم يفصل بينه وبين فعله . انظر ص : ٥٧٧ – ٥٧٨ .

(٦) لذلك قالوا ، التأنيث حقيقي ومجازي ، ويعنون بالمجازي غير الحقيقي . انظر : نتائج الفكر ١٦٧ ، البديع ١٨٩/٢ .

لكونه مجازا ، ومن ألحق العلامة أجرى المجاز في ذلك مجرى الحقيقي مراعاة لما جرى عليه لفظه من أحكام التأنيث ، فأشبه [١] بذلك المؤنث الحقيقي فحكم له بحكمه .

وقوله : إلا أن الحذف مع الفصل أحسن منه بلا فصل [٢] .

مثاله : طلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس ، هذا أحسن من طلع الشمس وقد تقدم سبب ذلك [٣] .

وقوله : ولا تحذف إذا أسند الفعل إلى مضمر المؤنث مطلقا [٤] .

هنا أيضا ذكر حكم الفاعل المؤنث الذي فيه الشروط المتقدمة ، إذا لم يكن ظاهرا ويعني بقوله : مطلقا سواء كان مؤنثا حقيقيا أو لم يكن ، ومثاله : هند قامت والشمس طلعت .

والعلة في أن لم يجز [٥] إن هندا قام كما جاز قام هند في من يقول : قال فلانة . أنّ كون الفعل والفاعل كالشيء الواحد [٦] تأكد مع إضماره واستتاره في الفعل ، فتأكدت قوة لحاق التاء في الفعل في ذلك /١١٧أ .

إذ إنما كان لحاق علامة التأنيث في الفعل والتأنيث للفاعل لكونهما كالشيء الواحد ، فلما تأكدت قوة لحاق الهاء [٧] في ذلك لأن كونهما كالشيء الواحد تأكد .

ولأنّ من يقول : قال فلانة كأنه استغنى عن العلامة [٨] في الفعل ، بكون [٩] الفاعل بعده ظاهرا وهذا بادي [١٠] التأنيث فعندما يكون الإضمار واستتار الضمير

---

(١) ب : فأشبهت .

(٢) ب : بالفصل .

وانظر الجزولية : ١٠ب .

(٣) انظر ص : ٥٧٨ .

(٤) الجزولية : ١٠ب .

(٥) ب : لم يجوز .

(٦) انظر ما سبق ص : ٥٧٣ هـ٩ .

(٧) ب : التاء .

(٨) ب : بالعلامة .

(٩) أ : يكون .

(١٠) أي ظاهر . انظر اللسان ٦٥/١٤ (بدا) .

يزول ذلك (1) فانبغى أن يلزم هذا النوع العلامة .

وقوله : إلا في الضرورة (2) .

يريد في نحو قوله (3) :

... ...   وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا (4)

---

(1) أي يزول ظهور الفاعل وظهور التأنيث .

(2) الجزولية : ١٠ب .

(3) القائل : عامر الطائي (.... - .....) .

وهو عامر بن جوين بن عبد رضا بن قمران الطائي ، شاعر فارس ، أحد الخلعاء الفتاك ، تبرأ قومه من جرائره ، وكان من المعمرين قتله بنو كلب وهو شيخ كبير .

انظر : المعمرين ٥٣ ، أسماء المغتالين ضمن المجلد الثاني من نوادر المخطوطات ٢٠٩ ، الأغاني ٦٩/٨ ، الخزانة ٥٣/١ - ٥٤ .

(4) من البحر المتقارب صدره :-

فَلَا مُزْنَــةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَـــا   .....

وقبله ثلاثة أبيات هي :-

وَجَارِيَةٍ مِنْ بَنَاتِ الْمُلُوكِ (ك م)   تَقَعْقَعُ بِالرُّمْحِ خِلْخَالُهَـــا
كَكِرْفِئَةِ الْغَيْثِ ذَاتِ الصَّبِيرِ (م)   تَرْمِي السَّحَابَ وَيُرْمَى لَهَا
تَوَاعَدْتُهَا بَعْدَ مَرِّ النُّجُومِ (م)   كَلْفَــاءَ تُكْثِــرُ تَهْطَـــالَهَا

فلا مزنة ....

الكرفئة : السحابة العظيمة التي يركب بعضها بعضا حملا للماء ، الصبير : سحاب أبيض ، ترمي السحاب هذه الكرفئة أي تنضم إليه وتتصل به .

انظر : الخزانة ٥١/١ - ٥٢ .

المزنة : واحدة المزن السحابة البيضاء ، الودق : المطر ، أبقل : يقال بقل المكان يبقل إذا نبت بقله . انظر : الخزانة ٤٧/١ - ٤٨ .

الشاهد فيه : تذكير الفعل (أبقل) المسند إلى ضمير المؤنث غير الحقيقي وهو (الأرض) .

الكتاب ٢٤٠/١ ، معاني القرآن ١٢٧/١ ، مجاز القرآن ٦٧/٢ ، ١٢٤ ، الكامل ٨٤١/٢ ، ٩٩٤ (الدالي) ، إعراب القرآن ٦١٩/١ ، الخصائص ٤١١/٢ ، المحتسب ١١/٢ ، المذكر والمؤنث ٣٧٥ ، شرح أبيات سيبويه ٥٥٧/١ ، فرحة الأديب ١٠١ - ١٠٣ ، المفصل ١٩٨ ، الأمالي الشجرية ١٥٨/١ - ١٦١ . =

وكان ينبغي أن يقول : إلا أن يكون ضمير المؤنث غير الحقيقي في الضرورة ، فإن ضمير المؤنث الحقيقي لا يجوز فيه ذلك أصلا لا في ضرورة ولا غيرها [(١)] .

وسبب جواز ذلك في الضرورة في ضمير المؤنث غير الحقيقي دون ضمير المؤنث الحقيقي أن المؤنث [غير [(٢)]] الحقيقي التأنيث فيه مجاز ، فالأصل فيه ألا تلحق [(٣)] علامة التأنيث بعد ما تضمم الضرورة برد المؤنث غير الحقيقي إلى أصله [(٤)] ، وتشبيهه بما ليس فيه [تأنيث [(٥)]] أصلا ، وهذه علة الضرائر [(٦)] أعني التشبيه لشيء بشيء أو الرد [(٧)] إلى أصله [(٨)] .

وقوله : وعلامة التثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتهما وحذفهما ، وحذفهما أفصح [(٩)] .

مثال ذلك : قام الزيدان وقاما الزيدان وقام الزيدون وقاموا الزيدون .

وقوله : لكونهما يوهمان الضمير [(٩)] .

يريد من حيث كان أصلهما أن يكونا ضميرين ، فكان الاتيان بهما موهماً لما

= الرد على النحاة ٨٣ ، نتائج الفكر ١٦٨ ، شرح المفصل ٩٤/٥ ، شرح الجمل ٣٩٢/١ ، ٥٤٩ ، ٦١١ ضرائر الشعر ٢٧٥ ، المقرب ٣٠٣/١ ، البسيط ٢٦٥/١ ، ٧٤١/٢ ، ٩٩١ (الغرب) ، رصف المباني ٢٤١ ، شرح اللمحة البدرية ٣٦٢/٢ ، الخزانة ٤٥/١ – ٥٥ .

(١) قال العطار : « ولمّا لم يذكر سيبويه إلا المؤنث غير الحقيقي قال بعض النحويين : لا يوجد منه شيء في المؤنث الحقيقي ، وكلام المؤلف مطلق في الحقيقي وغيره ، فإن سيبويه سكت عن الحقيقي ولم يمنعه تكملة ظاهر المؤنث الذي يعود عليه » ، المشكاة والنبراس ١٦٢/١ (ف) .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب : أن تلحق .

(٤) من التذكير ، فالمذكر أصل للمؤنث . انظر ما سبق ص : ٥٧٥ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) لم أقف على من سمى هذه العلة بعلة الضرائر غير الشارح . وإن كانت تسميتها بذلك معقولة ؛ لأن الباعث عليها الضرورة . وما ذكره قد يدخل تحت علة التشبيه في أن الشيء قد يحمل على ما يشبهه ، أو تحت علة الأصل في أن الشيء قد يحمل على أصله . انظر في هذه العلل : ثمار الصناعة ٤ ، الاقتراح ١١٥ – ١١٩ .

(٧) ب : والرد .

(٨) ب : الأصل .

(٩) الجزولية : ١٠ب .

لا يجوز من الإضمار قبل الذكر ، وإن كان الذي أتى بهما لم يأت بهما على أنهما ضميران ، لكنه جعلهما حرفين فكان ذلك أيضا إخراجاً لهما عن أصلهما ، فاجتمع في ذلك وجهان كل واحد منهما يُقَبِّحُ الاتيان بألف التثنية وواو الجمع .

أحدهما : أنك كأنك تضمر قبل الذكر لكون الواو والألف أصلهما أن يكونا ضميرين [1] .

والثاني : أنك مع كونك تشبه بمن [2] يضمر [3] قبل الذكر تخرج الألف والواو عن أصلهما [4] (من الاسمية [5]) /١١٧ب إلى ما ليس أصلهما [4] من كونهما حرفين وعلامتين [6] .

[وقوله [7]] : ولكون معناهما غير ملازم للاسم [8] .

أي لأن [9] المثنى والمجموع قد تفرد فيهما الأسماء فكان معناهما غير لازم وغير اللازم لا يعتد به في أكثر اللغة ، فكأن المثنى والمجموع باق على أصله من الإفراد فانبغى ألا يلحق ألف التثنية ولا واو الجمع لهما .

---

(١) وهذا ممتنع غالباً لأن الأصل أن يتقدم مفسر الضمير عليه .
انظر : الكتاب ٢٢٠/١ ، المقتضب ١٨٦/٣ ، الخصائص ٢٩٥/١ .

(٢) أ : لم .

(٣) ب : يضم ، أ : تضمر .

(٤) أ : أصلها .

(٥) معادة في : أ .

(٦) هذا على أحد الأقوال في تخريج هذه المسألة ، وبقي قولان تكون الواو والألف فيهما ضميرين وهما :-

أ - الواو والألف فاعلان ، وما بعدهما بدل منهما .

ب - الواو والألف فاعلان ، وما بعدهما مبتدأ مؤخر ، والجملة من الفعل والفاعل خبر مقدم .

انظر : إصلاح الخلل ٢٧ - ٣٩ ، التبصرة والتذكرة ١٠٨/١ ، الأمالي الشجرية ١٣٤/١ .

وقال اللورقي : « وكونهما - يعني الألف والواو - ضميرين هو الأصل والكثير ، وإخراجهما عن الأصل وجعلهما علامتين خلاف الظاهر فيحصل اللبس » ، المباحث الكاملية ٢٤٣/١ .

وقول اللورقي يؤيد القولين الأخيرين .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) الجزولية : ١٠ب .

(٩) ب : أن .

وقوله : بخلاف علامة التأنيث [١] .

أي لأنَّ المؤنث الحقيقي يلزم التأنيث [ولا ينقلب مذكراً بخلاف التثنية [٢]] والجمع اللذين لا يلزمان الاسم [٣] ، لأنه قد يفرد ، وكذلك المؤنث غير الحقيقي يلزم التأنيث ولا يُذَكَّر إلا [في [٢]] لغة آخرين يذكّرونه فهو في لغة المؤنِّثين له لازم له التأنيث .

وقوله : الفاعل مرتبته أن يلي الفعل [١] .

مثال ذلك : ضرب زيد عمراً ، وإنّما كان كذلك لأنَّ فعل الفاعل إنّما هو مبني للفاعل لا للمفعول به [٤] ، فكان أطلب بالذي يبنى له منه بما لم يبن له [٥] ، وهو فضلة فيه مستغنى عنه [٦] ، وأيضا فلأنه الذي يُصَيِّر غيره مفعولا به بأن يوقع [٧] به فعله .

وأيضا فإنه لا يستغني المتكلم بالفعل عنه [٨] ، والمفعول قد يستغنى عنه [٩] .

وقوله : ثم يجوز وقوع كل واحد منهما في مرتبة الآخر [١٠] .

---

(١) الجزولية : ١٠ب .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) قال ابن السيد : « إن التأنيث لازم للاسم ، والتثنية والجمع ليسا كذلك ، لأنهما قد يفارقان الاسم فيصير إلى الواحد ، فلزوم التأنيث لزمت علامته ولزوال التثنية والجمع لم تلزم علامتهما » ، اصلاح الخلل ٤١ ، وانظر : التكملة ٨٧ .

(٤) قال الصيمري : « واعلم أنَّ الفاعل في حكم العربية هو : ما بني على فعل صيغ له على طريقة فعل » ، التبصرة والتذكرة ١٠٦/١ .

(٥) يعني المفعول به .

(٦) قال ابن السراج عن الفاعل : « ويتم الكلام به دون مفعول والمفعول فضلة في الكلام » ، الأصول ٧٥/١ .

(٧) ب : يرفع .

(٨) لأنه لابد لكل فعل فاعل .

انظر : الكتاب ٤٠/١ ، المقتضب ١٥٧/١ ، ٥٩/٢ ، الأصول ٧٥/١ .

(٩) هذا معنى قولهم : إنه فضلة . انظر الهامش (٦) .

(١٠) نص الجزولية : « الفاعل مرتبته أن يلي الفعل ، ومرتبة المفعول ألا يليه ثم يجوز وقوع كل واحد ... » ، الجزولية : ١٠ب .

مثاله : ضَرَبَ زَيْداً عَمْرُوٌ .

وقوله : وقد يَجِبُ .

تفسير هذا فيما بعد (١) .

[وجوب تقديم المفعول به]

وقوله : فكل فاعل اتصل بضمير يعود على المفعول (٢) .

مثاله : ﴿ وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه [بكلماتٍ (٣)] ﴾ (٤) .

وقوله : أو مقرون بإلا (٢) .

مثاله : ما ضرب زيداً إلا عمرو وامتناع تقديم الفاعل على المفعول هنا لمكان اللبس وذلك أن قولنا ما ضرب زيدا إلا عمرو معناه ما ضرب زيدا أحد إلا عمرو (٥) .

وإذا قلنا : ما ضرب إلا عمرو زيداً على تقديم الفاعل على المفعول التبس بقولك : ما ضرب إلا عمرو زيدا الذي يكون معناه ما ضرب أحد أحدا إلا عمرو زيدا ، وهذان معنيان فألزم كل واحد منهما لفظه ولم يجز دخول أحدهما على الآخر لمكان اللبس ، فقد كان تمام هذا اللفظ أن يقول : أو مقرون بإلا /١١٨أ والمفعول متقدم عليهما (٦) .

---

(١) سيأتي بعد هذه الفقرة مباشرة مواضع وجوب تقدم المفعول به ، ثم مواضع وجوب تقدم الفاعل .

(٢) الجزولية : ١٠ب .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) تمامها : ﴿ .... فأتمهن . قال إني جاعلك للناس إماماً . قال : ومن ذريتي . قال لا ينال عهدي الظالمين ﴾ [البقرة : ١٢٤] .

(٥) لأن « ما قبل إلا أبدا منحصر فيما بعدها ، وما بعدها ليس منحصراً فيما قبلها ، فيصير المفعول منحصرا في الفاعل الذي بعد إلا ، والفاعل الذي بعد غير منحصر في المفعول الذي قبل إلا » ، المشكاة والنبراس ١/١١٤ (ط) .

(٦) أ : عليها . وهو يعني إلا والفاعل .

وإذا [١] قلنا : ما ضرب إلا عمرو زيدا على معناه الذي قدمناه له فالفاعل فيه مقرون بإلا وهو لم يتأخر عن المفعول .

وقوله : أو في معنى المقرون بإلا [٢] .

مثاله : إنما ضرب زيدا عمرو و ﴿ إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ ﴾ [٣] .

[وجوب تقديم الفاعل على المفعول]

وقوله : وكل فاعل لا قرينة تفصل بينه وبين المفعول [٢] .

مثاله : ضرب موسى عيسى [٤] .

وقوله : [لا [٥]] في اللفظ [٢] .

يعني بالذي [٦] فيه القرينة اللفظية : ما ظهر فيه الإعراب من الفاعل أو المفعول أو أحدهما ، وسواء كان ظهوره فيهما أو في تابعهما [٧] .

وكذلك إنْ كان هناك ما يقوم مقام الإعراب في بيان الفاعل منهما [٧] نحو ضربت سُعْدى موسى ، فإنّه بمنزلة الإعراب لأنَّ تاء التأنيث إنما تلحق الفعل علامةً لتأنيث الفاعل ، فهذا – أعني سُعدى – تقدم هنا أو تأخر يعلم كونه [٨] فاعلا بالتاء [٩] فيجوز أن يكون مقدماً أو مؤخراً للعلم بأنّه فاعلٌ من جهة التاء .

---

(١) ب : وإلا إنما .
(٢) الجزولية : ١٠ب .
(٣) تتمتها ﴿ ... إن الله عزيز غفور ﴾ [فاطر : ٢٨] .
(٤) قال اللورقي : « والملتبسان – يعني الفاعل والمفعول – هما اللذان لا يظهر فيهما إعراب وذلك يكون في أربعة مواضع المقصورات والمبهمات والموصولات والمضاف إلى ياء المتكلم أو ما يتركب منها بعضها مع بعض مثال المقصورات : أكرم موسى عيسى ، ومثال المبهمات أكرم هذا هذا ، ومثال الموصولات أكرم الذي في الدار الذي في السوق ومثال المضاف إلى ياء المتكلم أكرم صاحبي غلامي ، ومثال المركب أكرم موسى هذا ... » ، المشكاة والنبراس ١/١١٤ (ف) .
(٥) تكملة من : ب .
(٦) ب : الذي .
(٧) انظر : المباحث الكاملية ١/٢٤٦ ، المشكاة والنبراس ١/١١٤ (ف) .
(٨) أ : بكونه .
(٩) بالهاء .

وقوله : ولا في المعنى (١) .

يعني بالذي فيه القرينة المعنوية وليست فيه قرينةٌ لفظيةٌ نحو (٢) : أكل موسى كُمَّثْرى ، لأنه قد علم أنَّ الفاعل إنما هو موسى لا كُمَّثْرى من جهة [المعنى (٣)] .

فسواءٌ تقدم موسى هنا أو تأخر أيضاً يعلم كونه فاعلا بالمعنى وإنْ لم يعلم باللفظ فيجوز أنْ يكون مقدماً أو مؤخراً للعلم بأنه فاعل من جهة المعنى (٤) ، وإن لم يكن في اللفظ ما يدل على الفاعل والمفعول .

وقوله : وإن كان الفاعل مضمراً ليس متصلاً بإلا (١) .

مثال ذلك : ضربت زيدا ، واستظهر بقوله : ليس متصلاً بإلا على ما اتصلت به إلا من الفاعل على المضمر لأنَّ الفاعل هناك [لا (٥)] يكون إلا مؤخراً كالظاهر الذي يتصل بإلا من الفاعل وقد تقدم (٦) ، ومثاله مضمراً متصلاً بإلا قولنا : ما ضرب زيداً إلا أنا .

وقوله : ولا أسند إليه وصف جارٍ على غير من هو له (٧) .

يعني هند زيد ضاربته هي (٨) .

وقوله : أو مصدر مضاف إلى مضمر هو أبعد رتبة منه (٧) .

مثاله عجبت من ضربه أنت أو /١١٨ب ضربك أنا .

---

(١) الجزولية : ١٠ب . (٢) ب : تقول .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) انظر في هذا : المباحث الكاملية ٢٤٦/١ ، المشكاة والنبراس ١١٤/١ (ف) .

(٥) تكملة من : أ . (٦) انظر ما سبق ص : ٥٩٠ - ٥٩١ .

(٧) هذا من المصنف والشارح جرياً على مذهب البصريين أما الكوفيون فلا يرون وجوب إبرازه إلا عند عدم أمن اللبس .

انظر : الأمالي الشجرية ٣١٤/١ - ٣١٧ ، الإنصاف ٥٧/١ - ٦٥ ، التبيين ٢٥٩ - ٢٦٢ ، شرح الكافية ١٦/٢ - ١٧ ، ائتلاف النصرة ٣٢ - ٣٣ .

(٨) الجزولية : ١٠ب - ١١أ .

ولا معنى لهذا الشرط لأنه كذلك يكون ، وإن كان مضافاً إلى مضمر هو أقرب رتبةً منه نحو : عجبت من ضربي أنت أو من ضربك هو .

والصواب أو مصدر مضاف إلى المفعول به كما قال في ذكر وجوه [جواز [1]] ارتفاع المضمر المنفصل في باب النعت فانظره هناك [2] .

ووقع هذا الموضع في هذا الباب [في النسخ [1]] مختلفا ففي بعضها ما ذكرناه ، وقد بيّنا ما فيه وفي بعضها : أو مصدر مضاف إلى المفعول به كما أصلحناه وهو الصحيح [3] ، لأنه إذا كان المصدر مضافاً إلى المفعول به لم يصح تقديم الفاعل فيه ، لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه ولم يقع اختلاف في النسخ في الموضع الذي بباب النعت [4] .

وهذا يدل على أنه الذي قاله [صاحب [1]] هذا التأليف ، وأن الآخر تغيير عليه لأن ذلك الفصل هناك في معنى هذا ، ولم تختلف النسخ هناك ، فينبغي ألا تختلف هنا لما لم تختلف هناك .

وقد كان أخصر مما ذكره أن تقول فإن كان الفاعل مضمراً ليس متصلاً بإلا ولا مسندا إليه ما أضيف إلى مفعوله وجب تأخيره ، لأن [5] الصفة الجارية على غير من هي له إنما تأخر الفاعل فيها وهو مضمر لمّا أضيفت الصفة إلى مفعول الفاعل ، وكذلك المصدر المضاف إلى المفعول [6] .

وعلة [7] تأخير الفاعل فيها إضافة الرافع إلى المفعول به فكان ينبغي [أن [1]] يأتي

---

(١) تكملة من : ب .   (٢) انظر ص : ٦٢٥ – ٦٢٦ .

(٣) النسختان اللتان وقفت عليهما فيهما النص الأول . نسخة فاس ١٠ب – ١١أ ، النسخة التيمورية ٦٥ . أما النسخة التي اعتمدها اللورقي في شرحه ففيها : أو مصدر مضاف إلى المفعول به . انظر : المباحث الكاملية ١/٢٤٥ ، ووصف هذه النسخة بأنها متأخرة فقال : « وزاد في المتأخرة صورة رابعة وهي ما إذا أضيف المصدر إلى المفعول فإنه يجب تأخير الفاعل » . المباحث الكاملية ١/٢٤٦ .

(٤) انظر ص : ٦٢٦ .   (٥) أ : فإن .

(٦) ب : مفعول .   (٧) ب : علة

بما ذكرناه ليكون ذلك أخصر ، وليكون [1] تصريحاً بالعلة في تأخر الفاعل وهو مضمر .

وقوله : وللإضافة والإضمار وترتيب [2] المضمرات تأثير في هذا الباب [3] .

مثال تأثير الإضافة إلى قولك : أعجبني ضرب زيد عمرا أو ضرب زيدٍ عمروٌ [4] فهذا قبل الإضافة كان يجوز فيه تقديم كل واحد من الاسمين وتأخيره ، فإذا كانت الإضافة كان المقدم المضاف والمؤخر غيره ولابد ، لئلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه .

ومثال /١١٩أ تأثير الإضمار قولنا : ضربت زيداً وضَرَبَك زيدٌ [5] ، فهذان الاسمان قبل إضمار أحدهما ، كان يجوز في كل واحد منهما التقديم والتأخير ، فإذا كان الإضمار كان المقدم المضمر ليتصل بالعامل والمؤخر غيره ولابد ، لأنك إن أخرت المضمر انفصل [6] من العامل ، ولا ينبغي أن يؤتى بالانفصال في موضع يمكن فيه الاتصال [7] .

وكذلك إذا كان الفاعل والمفعول مضمرين يؤثر الإضمار أيضا في الفاعل والمفعول ، إذ [8] كانا قبل الإضمار يجوز فيهما التقديم والتأخير ، فعندما أضمرا معا اقتضى حكم المضمرات أن يتقدم الفاعل على المفعول ، وأن يقال ضربتك وضربته وضربتني ، ولا يقدم المفعول في ذلك ، بل يكون الفاعل في ذلك مقدماً والمفعول مؤخراً ولابد [9] ، من حيث كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد فيكون [10] المفعول بذلك متصلا بعامله .

---

(١) ب : يكون .

(٢) وترتيب ، مطموسة في : أ .

(٣) الجزولية : ١١أ .

(٤) ب : أو ضرب عمرو زيدا .

(٥) ب : عمرو .

(٦) ب : للفصل .

(٧) قال المبرد : « إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل » ، المقتضب ١١٩/٣

(٨) ب : إذا .

(٩) قال الأبذي : « ... إذا اجتمع لك ضميران في هذا الباب ، أحدهما مرفوع والآخر منصوب اتصلا ، وبدأت بالمرفوع ، فتقول : ضربته وضربتك وضربتني ولا يجوز : ضربت إياك إلا في الضرورة » ، شرح الجزولية ٤٣٨/١ .

(١٠) ب : يكون .

ولو تقدم ضمير المفعول وأخر ضمير الفاعل فقلت : ضَرَبكَتُ لم يجز لكون ضمير الفاعل – [الذي هو التاء [1]] – [كأنه [2]] غير متصل بعامله [3] .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) علق العطار على هذا المقطع من قول الجزولي :– للإضافة والإضمار وترتيب المضمرات ... إلى آخره قائلا :– « وقد فسر – يعني الجزولي – ترتيب المضمرات بتقديم الفاعل لا يصح ، فإن المخاطب أبعد من المتكلم فهذا عكس الترتيب ، فإن الفاعل يتقدم في الفعل وإن كان أبعد رتبة من المفعول ، لأن الفعل بني له ، فلذلك وجب تقديم الفاعل كان أقرب رتبة أو أبعد ، فلا أثر لترتيب المضمرات في الفعل بين الفاعل والمفعول ، فإن العرب آثرت مرتبة الفاعل على مرتبة المضمرات .... » ، المشكلة والنبراس ١/١١٧ - ١١٨ (ف) .

[باب [1]] [الموصولات]

نوع منه آخر :

قوله : وذا [2] إذا كانت مع ما الاستفهامية وأريد بها معنى الذي [3] .

هذا مذهب البصريين أعني أن (ذا) لا تكون من الموصولات إلا إذا كانت مع (ما) الاستفهامية [4] وأريد بها معنى الذي [5] ، وإنما استظهر بقوله وأريد بها معنى الذي على الوجه الآخر الذي تجعل فيه (ما وذا) اسما واحدا بمعنى (ما) وحدها [6] .

وأما الكوفيون فإنهم يجيزون إجراء أسماء الإشارة مجرى الموصولات [7] نحو قوله [8] :-

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) ب : إذا .　　(٣) الجزولية : ١١ أ .

(٤) أو مع (من) الاستفهامية . انظر : الكتاب ٤٠٤/١ .

(٥) انظر مذهب البصريين في هذا في :-

الكتاب ٤٠٤/١ - ٤٠٥ ، الجمل ٣٤٩ ، البغداديات ٣٧٦ ، الأمالي الشجرية ١٧١/٢ .

(٦) قال سيبويه : « وأما إجراؤهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك : ماذا رأيت ؟ فتقول : خيرا كأنك قلت : ما رأيت ؟ ومثل ذلك قولهم : ماذا ترى فتقول : خيرا ، وقال الله عز وجل ﴿ ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا ﴾ فلو كان (ذا) لغوا لما قالت العرب : عماذا تسأل ، ولقالوا : عم ذا تسأل ؟ كأنهم قالوا : عم تسأل ؟ ، ولكنهم جعلوا (ما وذا) اسما واحدا كما جعلوا (ما وإن) حرفا واحدا حين قالوا : إنما » ، الكتاب ٤٠٥/١ .

(٧) انظر مذهب الكوفيين في :- معاني القرآن ١٣٨/١ ، الأمالي الشجرية ١٧١/٢ ، الإنصاف ٧١٧/٢ - ٧٢٢ .

(٨) القائل : هو يزيد بن مفرغ (.... - ٦٩هـ) .

وهو يزيد بن زياد بن ربيعة الحميري ، شاعر غزل ، هجاء مقذع الهجاء ، سجنه عبيد الله بن زياد في العراق ثم نقل إلى سجستان عند عباد بن زياد فحبس بها ثم أمر معاوية بإطلاقه .

« الشعر والشعراء ١٧٠ - ١٧٢ ، الأغاني ٥١/١٧ - ٥٣ ، وفيات الأعيان ٣٤٢/٦ ، ٣٦٢ ، الخزانة ٣٢٥/٤ - ٣٣٤ » .

عدسْ ما لِعَبَّادٍ عَلَيكِ إمارةٌ   نَجَوْتِ وَهَذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ [١]

أي والذي تحملين طليق ونحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى [٢] ﴾ ونحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ [٣] ﴾ أي أنتم الذين تقتلون أنفسكم .

وأسماء الإشارة في هذا كله عند البصريين على أصلها [٤] .

وقوله : والحرفيات /١١٩ب (أنْ) الناصبة للأسماء وأنْ وما وكَي المصدريات [٥] .

جعلت هذه الحروف دون غيرها موصولات ، وإن كان كل حرف لابد له من الذي يكون [٦] بعده لأنها وما بعدها في تأويل اسم واحد كالموصولات التي هي مع ما بعدها في تأويل اسم واحد [٧] ، واستظهر بقوله : المصدريات على (أنْ) التي هي

---

(١) من البحر الطويل مطلع قصيدة قالها يزيد بن مفرغ الحميري بعد خلاصه من السجن وبعده :-

طَلِيقُ الذي نَجَّى مِنَ الكَرْبِ بَعْدَمَا   تَلاحَمَ في دَرْبٍ عَلَيكِ مَضِيقُ

عدس : زجر للبغل . اللسان ١٣٢/٦ (عدس) .

الشاهد فيه : (هذا) فهي عند الكوفيين اسم موصول وإن لم تقترن بها أو من تقديره والذي تحملين .

الديوان ١٧٠ ، ١٧٢ ، وفيه تخريج واف ، معاني القرآن ١٣٨/١ ، معاني القرآن واعرابه ٢٧٩/١ ، المحتسب ٩٤/٢ ، التبصرة والتذكرة ٥١٩/١ ، الأمالي الشجرية ١٧٠/٢ ، الإنصاف ٧١٧/٢ ، شرح المفصل ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٢٤ ، ٧٩ ، المباحث الكاملية ٢٥٤/١ ، شرح الجمل ١٦٩/١ ، ٣٦٠/٢ ، شرح الجزولية ٤٤٨/١ ، المشكاة والنبراس ١١٩/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٢/٢ ، المغني ٨٥٩/٢ ، ٨٦٠ ، الخزانة ٤١/٦ – ٥٦ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٠/٧ – ٢١ .

(٢) طه : ١٧ .

(٣) بعده : ﴿ .... وتُخرِجُونَ فَرِيقاً مِنكُم مِن دِيارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيهِمْ بالإثمِ والعُدوانِ وإن يأتُوكُمْ أُسارَى تُفادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيكُمْ إخراجُهم ... ﴾ [البقرة : ٨٥] .

(٤) انظر المصادر السابقة ص : ٥٩٧ هـ٥ و هـ٧ .

(٥) الجزولية : ١١أ .

(٦) أ : تكون .

(٧) مما يدل على هذا قول سيبويه : « و (أنْ) بمنزلة الذي تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسما فيصير : يريد أن يفعل بمنزلة يريد الفعل كما أن : الذي ضرب بمنزلة الضارب » ، الكتاب ٣٠٩/٢ .

حرف عبارة وتفسير ، وعلى (أنْ) الزائدة وعلى (ما) غير الموصولة ، وعلى (كي) التي هي حرف جر .

وقوله : ولا تكون إلا جملة أو في معنى جملة محتملة للصدق والكذب [١] .

هذا إنما يشترط في الجملة التي تكون [٢] صلة إذا كان الموصول اسما ، وأما إذا كان الموصول حرفاً ، فقد تكون جملة لا تحتمل الصدق والكذب نحو : أمرتك بأن قم [٣] ، وأمرته بأن قم ، هذا قول أكثرهم [٤] ، ويجوز أن يكون المعنى أمرتك بأن تقوم وأمرته بأن يقوم ولكنه حكى لفظ الأمر كيف كان ، أو يكون المعنى أمرتك بأن قلت لك قم فيكون ذلك على حذف القول [٥] ، وعلى كل واحد من هذين الوجهين يكون كلام هذا المؤلف صحيحاً غير محتاج إلى تقييد .

وقوله : ولا يفيد المقصود [٦] .

يعني بذلك الموصول .

---

(١) الجزولية : ١١أ .

(٢) ب : كانت .

(٣) جاءت في أ : بأن تقوم وكتب فوق كلمة تقوم قم الخط نفسه .

(٤) انظر : الكتاب ١/٣٧٩ — ٣٨٠ ، المقتضب ١/١٨٨ ، ٢/٣٥٩ ، قال أبو سعيد السيرافي : « فإن قال قائل : الذي لا توصل بفعل الأمر ، لا يجوز الذي قم إليه زيد ، فلمَ جاز وصل (أن) بفعل الأمر ؟

قيل له : (الذي) يحتاج إلى صلة هي إيضاح ولا يجوز وصلها بما ليس بخبر من الفعل والجملة ، ولو وصلتها بالاستفهام أو بغيره مما ليس بخبر لم يجز ، لا يجوز : الذي هل هو في الدار زيد ؟ ولا مررت بالذي اللهم اغفر له . وأما (أن) فإنما توصل بما يصير معه مصدرا وهو الفعل المحض فسواء كان أمرا أو خبرا ، لأن المعنى المراد به يحصل فيه ، ألا ترى أنك إذا قلت : أمرته بأن قم فمحناه أمرته بالقيام » ، شرح الكتاب ٤/٥٠ب .

(٥) قال العطار : « وقد قدّر بعض النحويين القول بين (أن) والأمر ، وجعل ذلك المقدر هو الصلة . قال تقديره : أمرته بأن قلت له : قم أو لا تقم ، ولا يحتاج إليه » ، المشكاة والنبراس ١/١٢٠ (ف) .

وقال قبل هذا : « . . . ولم يتأول الأمر بالخبر ولا قدر إضمار القول إذ لا حاجة إليه ولا فائدة فيه مع أنه حذف لبعض الصلة وإبقاء بعض » المشكاة والنبراس ١/١٢٠ (ف) .

(٦) الجزولية : ١١أ وبعده : « ... إلا والصلة معلومة للسامع » .

وقوله : ولا يخبر عن الموصول ولا يستثنى منه ولا يتبع إلا بعد استيفائه ما يطلب من ذلك [١] .

مثال ذلك : الذي قام أبوه ذاهبٌ ، وجاء الذين ذهبوا إلا زيداً ، وجاء الذين ذهبوا والزيدون ، وجاء الذين ذهبوا أنفسهم [٢] .

وقوله : وأكثر ما توصل ما بالجملة الفعلية [١] .

إن أراد (ما) المصدرية فإنها لا توصل عند سيبويه إلا بالجملة الفعلية [٣] ، وغير سيبويه يجيز وصلها بالجملة الفعلية والاسمية [٤] والفعلية عندهم أكثر وعليه اعتمد المؤلف والله أعلم .

وإن أراد أن (ما) في الجملة أكثر ما توصل بالجملة الفعلية فهو غير صحيح ، لأن وصلها إذا كانت بمعنى الذي بالجملتين كثير في كلام العرب وعلى السواء [٥] .

وقوله : اللَّذْ واللَّذِ واللَّذِيّ /١٢٠أ لغات في الذي [٦] .

الدليل على أنه يقال اللَّذ في الذي قوله [٧] :

---

(١) الجزولية : ٦١أ .

(٢) مثل بالمثال الأول على ما أخبر به عن الموصول ، وبالثاني على ما استثني من الموصول ، وبالثالث على ما عطف على الموصول وهو من أنواع التوابع ، وبالأخير على تأكيد الموصول وهو نوع آخر من أنواع التوابع .

(٣) قال - رحمه الله - : « .... ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا ، وهي (ما) التي في قولك : أفعل ما فعلت » ، الكتاب ٣٧٧/١ .

(٤) نسب العطار هذا المذهب إلى الفراء . انظر : المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، وانظر : معاني القرآن للفراء ٤٠٠/٢ ، وقيل : قال به الأكثرون . انظر : المباحث الكاملية ٢٦٠/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٣٨٦/٢ .

(٥) قال العطار : « واعلم بأن (ما) الاسمية توصل بالجملتين من غير ترجيح قال تعالى : ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾ فهذه اسمية ، وقال تعالى : ﴿ لا أعبد ما تعبدون ﴾ فهذه فعلية » ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) .

(٦) الجزولية : ٦١أ - ب .

(٧) رجل من هذيل . انظر : شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢ ، والأبيات الثلاثة الأولى في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٣ .

كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيْدَا [1] ... .

وعلى الذيّ بالتشديد قوله [2] :

وَلَيْسَ المَالُ فاعلمه بِمَالٍ ... وإنْ أنْفَقْتَـهُ إلا الـذِيّ
يَنَالُ به العَلاءَ وتَصْطَفِيـهِ ... لأقْرَبِ أقْرَبِيكَ وللصَفِيّ [3]

وعلى اللِذِ بكسر الذال دون ياء قوله [4] :

واللِذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْراً ... أوْ جَبَلاً أصَمَّ مُشْمَخِرَّا [5]

---

(١) سادس ستة أبيات من الرجز مطلعها :

لُزَيْتُ إنْ جَاوَتْ بِهِ أُمْلُـودَا ... .

الأملود : الناعم الأملس . اللسان ٤١٠/٣ (ملد) ، الزُّبْيَة : حفرة تحفر للأسد والصيد ويُغطَّى رأسُها بما يسترها ليقع فيها . اللسان ٣٥٣/١٤ (زبى) .

شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢ ، الكامل ٢٧/١ (الدالي) ، ضرورة الشعر ١٦٧ ، الصحاح ٢٣٦٦/٦ ، الأزهية ٢٩٢ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٥/٢ ، شرح المفصل ١٤٠/٣ ، المباحث الكاملية ٢٦٣/١ ، شرح الجزولية ٤٧١/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، اللسان ٣٥٣/١٤ (زبى) ، الخزانة ٣/٦ – ٦ ، تاج العروس ١٦٢/١٠ (زبى) .

(٢) قائلهما مجهول . ونسبه محقق شرح الجمل إلى الحطيئة وليس في ديوانه طبعة د . طه : انظر شرح الجمل ١٧٠/١ .

(٣) من البحر الوافر ولا تتمة لهما .

الصفي : المصافي وأخوه الذي يصافيه الأخاء . اللسان ٤٦٣/١٤ (صفا) .

يروى : وإن أغناك إلا (الأزهية ٢٩٣ ، الخزانة ٥٠٤/٥) يريد به (الأزهية ٢٩٣ وغيره) ، تجوز به (الخزانة ٥٠٥/٥) . العلاء وتقتنيه (الأزهية ٢٩٣) ، أقربيه وللقصي (الأزهية ٢٩٣ ، تعليق الفرائد ١٨٤/٢ ... وغيرهما) .

الشاهد : الذيّ بتشديد الياء لغة في الذي .

شرح القصائد السبع ٣٠١ ، الأزهية ٢٩٣ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٥/٢ ، البديع ٧٨٧/٢ ، شرح الجمل ١٧٠ ، شرح التسهيل ٢١٢/١ ، شرح الكافية الشافية ٢٥٤/١ ، شرح الجزولية ٤٧٠/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ رصف المباني ١٦٣ ، اللسان ٢٤٥/١٥ (لذي) ، تعليق الفرائد ١٨٤/٢ ، همع الهوامع ٢٨٣/١ ، الخزانة ٥٠٤/٥ ، ٥٠٥ ، الدرر اللوامع ٥٥/١ .

(٤) قائله مجهول .

(٥) بيتان من الرجز لا يعرف لهما تتمة .

و[هذا [1]] الذي قلته من الاستشهاد على هذه اللغات بهذه الشواهد إنما هو مني مشي مع [2] المؤلف ومع اللغويين على ما قالوه ولي أن أقول : إن هذه كلها [3] ضرائر [من ضرورات الشعر [4]] لا لغات [5] فقوله : إلا الذيّ من تشديد المخفف هو من [ضرائر الشعر [1]] ، وقوله : والَّذِ لو شاء من الاكتفاء بالحركات عن الحروف من ضرورات الشعر [6] كقوله [7] :-

.. ... جوداً وأُخرى تُعْطِ بالسّيف الدّما [8]

وقوله :

= أصم : الصمم في الحجر الشدة ، وحجر أصم : صلب مصمت ، اللسان ٣٤٦/٢ (صمم) مشمخرا : العالي المطاول وقيل الراسخ . الخزانة ٥/٥٠٥ .

ويروى : لكانت برا (الأزهية ٢٩٢) أشم مشمخرا (الخزانة ٥/٥٠٥) .

الشاهد : كسر الذال دون ياء لغة في الذي .

التمام ٤٢ ، الأزهية ٢٩٢ ، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢ ، الإنصاف ٦٧٦/٢ ، شرح الجمل ١٧٠/١ ، المباحث الكاملية ٢٦٣/١ ، شرح الجزولية ٤٧١/١ ، المشكلة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، همع الهوامع ٢٨٤/١ ، الخزانة ٥/٥٠٥ – ٥٠٦ ، الدرر اللوامع ٥٦/١ .

(1) تكملة من : أ . (2) ب : على .

(3) ب : الكلمة . (4) تكملة من : ب .

(5) ممن يرى أنها ضرورات وليست لغات ابن الأثير في البديع ٧٨٧/٢ ، واللورقي في المباحث الكاملية ٢٦٣/١ – ٢٦٤ ، والعطار في المشكلة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، والرضي في شرح الكافية ٤٠/٢ .

(6) قال الرضي : « .... المخفف يشدد للضرورة ، وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء ، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء » ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، وهو يعني الذيّ والَّذِ والَّذْ على التوالي .

(7) قائله مجهول .

(8) من الرجز وقبله :-

كَفّاكَ كَفٌّ لا تُليق دِرْهَمَا ... ..

الشاهد : (تعط) حيث اكتفى بالحركة وهي الكسرة عن الحرف وهو الياء ، أصله تعطي .

« معاني القرآن ٢٧/٢ ، ١١٨ ، ٢٦٠/٣ ، الأضداد ٢٦٤ ، إيضاح الوقف والابتداء ٢٦٤/١ ، ضرورة الشعر ١١٣ ، إعراب ثلاثين سورة ٢١٥ ، الخصائص ٩٠/٣ ، ١٣٣ ، سر صناعة الإعراب ٥١٩/٢ ، ٧٧٢ ، المنصف ٧٤/٢ ، درة الغواص ٦٥ ، أساس البلاغة ٥٧٩ ، الأمالي الشجرية ٧٠/٢ ، الإنصاف ٣٨٧/١ ، المباحث الكاملية ٢٦٣/١ ، اللسان ٣٣٤/١٠ (ليق) ، الأشباه والنظائر ٦٥/١ .

كاللّذِ تَزَبّى

على تقدير أنه كأنه أولا قال :

[كاللذِ [1]] تَزَبّى .

بكسر الذال [على الاكتفاء بها عن الياء [2]] ، ثم أجرى المنفصل مجرى المتصل فأجرى لَذِت [3] مجرى فَخِذ تكون في ذلك ضرورتان في التقدير [4] ، وإذا أمكن هذا التأويل في هذه الأبيات ، وكانوا لم يذكروا هذه اللغات إلا من هذه الأبيات انبغى ألا تثبت لغات لاحتمال أن تكون ضرورات ، اللهم إلا أن ينقلوها في حال السعة فسمعا وطاعة [5] .

وقوله : وتحذف النون .... إلى آخره [6] .

دليل ذلك قوله [7] :

أَبَنِيْ كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا   قَتَلَا المُلُوكَ وفَكَّكَا الأَغْلالا [8]

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) بياض في ب .

والشارح هنا جمع بين اللذ وتاء تزبى فصارا كأنهما كلمة واحدة بدليل قياسها على فخذ ، فالذال عنده مكسورة مقابلة للخاء المكسورة من فخذ .

(٤) الضرورة الأولى حذف الياء والاكتفاء بالكسرة عنها ، والثانية إسكان الذال تخفيفاً كما تخفف فَخِذ فيقال : فَخْذ .

(٥) لم أقف عليها منقولة في كلام منثور ، وقد قال ابن عقيل عن هذه اللغات : إنها « لغات في الذي والتي كذا نقله أئمة العربية ، وليس مختصا بالشعر خلافا لبعضهم » ، المساعد ١/١٤٠ .

زعم ابن عقيل أن ذلك ليس مختصا بالشعر لم يؤيده بدليل ، فيبقى الأمر محتملا لكلام الشلوبين حتى يأتي دليل ينفيه ، وما دام أن الدليل لم يرد فتبقى ضرائر شعرية .

(٦) نص الجزولية ١١ب : « والتثنية اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا وتحذف النون فيقال : باللذا لطول الاسم بالصلة » .

(٧) القائل هو الأخطل .

(٨) من البحر الكامل من قصيدة هجا بها جريرا مطلعها :-

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ   غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالَا =

وقوله : وتحذف النون أيضا للطول فيقال الذي في الذين [١] .

دليل ذلك قوله [٢] :–

وإنّ الذي حَانت بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَومُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خالِدِ [٣]

= بنو كليب : رهط جرير ، عما الأخطل : هما عصم بن النعمان أبو حنش قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو وآكل المرار . والثاني : دوكس بن الفدوكس بن مالك بن جشم ، وقال : إنهما عماه تجوزا . انظر الخزانة ٨٠٧/٦ .

ويروى : كنزا الكنوز . المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) .

الشاهد : حذف نون (اللذان) تخفيفا لاستطالة الكلام .

الديوان ١٠٨/١ ، الكتاب ٩٥/١ ، معاني القرآن للأخفش ٨٥/١ ، المقتضب ١٤٦/٤ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٤ ، المذكر والمؤنث ٢٠٦ ، الحجة ٩٣/١ ، ١١٢ ، المسائل العسكرية ٢٨١ ، المسائل العضديات ١٧٩ ، سر الصناعة ٥٣٦/٢ ، المحتسب ١٨٥/١ ، المنصف ٦٧/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٢٣/١ ، الأزهية ٢٩٦ ، المقتصد ٥٣٠/١ ، إصلاح الخلل ٢٠٥ ، المفصل ١٤٣ ، الأمالي الشجرية ٣٠٦/٢ ، شرح المفصل ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، البديع ٢٣٩/٢ ، ٦٩١ ، المباحث الكاملية ١٠٦/١ ، ٢٦٥ ، شرح الجمل ١٧١/١ ، ضرائر الشعر ١٠٩ ، شرح الجزولية ٤٧١/١ ، المشكاة والنبراس ١٢٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، المساعد ١٤١/١ ، تعليق الفرائد ٢٠١/٢ ، الخزانة ٦/٦ – ١٣ .

(١) الجزولية : ١١ب .

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي :–

أ – الأشهب بن رميلة (... – بعد ٨٦ هـ) .

وهو الأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن عبد المدان النهشلي الدارمي التميمي ، شاعر مخضرم ولد في الجاهلية وأدرك الاسلام وأسلم ، ورميلة أمه أمة اشتراها أبوه في الجاهلية .

« طبقات فحول الشعراء ٥٨٥/٢ – ٥٨٧ ، سمط اللآلىء ٣٥/١ ، المؤتلف والمختلف ٣٢ – ٣٣ ، الخزانة ٢٧/٦ – ٢٩ » .

ب – حريث بن محفض (... – نحو ٦٥ هـ) .

وهو حريث بن سلمة بن مرارة بن محفض الحراجي المازني التميمي ، شاعر مخضرم ، كان ينزل بالشام له خبر مشهور مع الحجاج . عده ابن سلام في الطبقة العاشرة من الجاهليين .

« طبقات فحول الشعراء ١٩٢/١ – ١٩٥ ، الشعر والشعراء ٣٢٣ ، الخزانة ٢٩/٦ ، ٣٢ – ٣٤ » .

(٣) من البحر الطويل أول ثلاثة أبيات في شعر الأشهب وبعده :–

هُمُ ساعِدُ الدَّهرِ الذي يُتّقى به وَمَا خيرُ كَفٍّ لا تَنوءُ بِساعِدِ

أُسُودُ شرىً لاقَتْ أُسُودَ خفيّةٍ تَساقَوْا عَلى حَرْدٍ دِماءَ الأَساوِدِ

=

على أن هذا البيت يحتمل وجهاً آخر ، وهو أن يكون نعتاً للجمع في المعنى أو للجنس [١] مجازا ، وكأنه قال : وإن الجمع الذي حانت بفلج دماؤهم حملاً للضمير على المعنى /١٢٠ب ، أو أن الجنس الذي حانت بفلج دماؤهم ، وجعل الجمع [٢] جنساً مجازاً ، ولكن النحويين أنشدوه على هذا مع احتماله لثبوت جواز هذا الوجه في قوله [٣] :

إنَّ عَمَّـيَّ اللـــذا [٤] ...

= وهو آخر خمسة أبيات في قصيدة لحفص أولها :-

أَلَمْ تَرَ أَنِّي بَعْدَ عَمْرٍو وَمَالِكٍ وعُرْوَةَ وابْنِ الهَوْلِ لَسْتُ بِخَالِدِ

ورواية بيت الشاهد فيها على هذا النحو :-

فإنَّ الأُلى حانت بفلج دماؤهم .... (الخزانة ٢٩/٦)

ولا شاهد فيه حينئذ .

حانت : من الحين وهو الهلاك ، وحان الرجل هلك ، وحانت دماؤهم لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص . الخزانة ٢٦/٦ .

فلج : اسم بلد ومنه قيل لطريق تأخذ من طريق البصرة إلى اليمامة طريق بطن فلج ... وقيل : فلج وادٍ بين البصرة وحمى ضرية من منازل عدي بن جندب بن العنبر ، معجم البلدان ٢٧٢/٤ .

الشاهد : (الذي) يريد الذين فحذف النون .

ديوان الأشهب ٢٣١ ، الكتاب ٩٦/١ ، مجاز القرآن ١٩٠/٢ ، معاني القرآن للأخفش ٨٥/١ ، المقتضب ١٤٦/٤ ، البصريات ٧٣٩/٢ ، الحجة ١٢١/١ ، سر الصناعة ٥٣٧/١ ، المحتسب ١٨٥/١ ، المنصف ٦٧/١ ، الصحاح ٣٣٥/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٢٣/١ ، شرح ديوان الحماسة ٣٤/١ ، إصلاح الخلل ٢٠٥ ، الأمالي الشجرية ٣٠٧/٢ ، المفصل ١٤٤ ، البديع ٢٥٤/٢ ، التخمير ٢١٦/٢ ، معجم البلدان ٢٧٢/٤ ، شرح المفصل ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، المباحث الكاملية ٢٦٦/١ ، شرح الجمل ١٧٢/١ ، ٢٣٧/٢ ، ضرائر الشعر ١٠٩ ، شرح التسهيل ٧٨/١ ، ٢١٤ ، المشكاة والنبراس ١٢٤/١ (ف) ، شرح الكافية ٤٠/٢ ، المغني ٢١٢/١ ، ٦٠٩/٢ ، تعليق الفرائد ١٩٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٥١٧/٢ - ٥١٨ ، الخزانة ٢٥/٦ - ٣٤ ، شرح أبيات المغني ١٨٠/٤ - ١٨٤ .

(١) ب : والجنس .
(٢) ب : الجنس .
(٣) هو الأخطل .
(٤) سبق تخريجه . انظر ص : ٦٠٣ .

[موصولات مشتركة]

[أي]

وقوله : أي تكون موصولة [١] .

مثال ذلك : جاءني أيُّهم جاءك ، ورأيت لابن الباذش من المتأخرين أن (أيا) هذه لا تكون أبداً مع الماضي ، وإنما تكون بعد المستقبل [٢] ، وهذا الكلام يحكى عن الكسائي [٣] ، إلا أنه نازع فيه من تقدم ونازعه فيه ذلك المتقدم [٤] . فلم يكن له مستند إلا أن يقول أيٌّ كذا خلقت [٥] . فقال له الآخر : استحييت لك يا شيخ [٦] .

---

(١) الجزولية : ١١ب .

(٢) انظر : رأي ابن الباذش في الشرح الصغير ١٠٧ ، المباحث الكاملية ٢٦٨/١ ، شرح الكافية ٤١/٢ .

(٣) الكسائي (... – ١٨٩ هـ) .

أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي ولاء ، الكوفي ، أحد القراء السبعة إمام في اللغة والنحو والقراءة أخذ عن معاذ الهراء والخليل بن أحمد ، وأخذ عنه الفراء وهشام والأحمر وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وغيرهم . له معاني القرآن ، والمصادر والحروف ، وما يلحن فيه العوام وغيرها .

له : معاني القرآن ، والمصادر ، والحروف ، وما يلحن فيه العوام وغيرها .

« معجم الأدباء ٥/١٣ – ١١ ، انباه الرواة ٢٥٦/٢ – ٢٧٥ ، معرفة القراء الكبار ١٠٠/١ – ١٠٧ ، غاية النهاية ٥٣٥/١ – ٥٤٠ » .

(٤) يحيى مروان بن سعيد المهلبي .

(٥) قال مروان بن سعيد للكسائي : فكيف تقول : ضربت أيهم في الدار ؟ قال : لا يجوز . قال : لم ؟ قال : أي كذا خلقت .

انظر : مجالس العلماء ١٨٦ ، الخصائص ٢٩٢/٣ ، المزهر ٣٧٣/٢ .

(٦) القائل هو مروان بن سعيد في مجلس آخر غير المجلس الذي سأله فيه عن أي وهو مجلس سأله فيه عن وزن : أولق فقال الكسائي : أفعل ، فقال مروان : استحييت لك يا شيخ ، والظاهر عندنا أنها فوعل من قولهم : ألق الرجل فهو مألوق .

انظر : الأشباه والنظائر ٢٠٢/٥ ، المزهر ٣٧٣/٢ .

وقد صنع صنيع الشارح الرضي في شرح الكافية ٤١/٢ ، وهو ناقل عن اللورقي في المباحث الكاملية ٢٦٨/١ ، هذا الموضع بتمامه ولم يشر إلى ذلك ، كما أن اللورقي ناقل عن الشلوبين وقد أشار إلى ذلك بقوله قال الشلوبين ونقل هذا الموضع كاملا . انظر : المباحث الكاملية ٢٦٨/١ – ٢٦٩ .

يعني أن مراده بذلك كذلك وجدتها ، وليس في وجودها كذلك ما يوجب ألا تكون إلا مع المستقبل ، إذ لا أمر مخيل [١] هنا يفرق بين المستقبل والماضي ، فإذا لم يكن هناك أمر مخيل فلا فرق بينهما إلا أن ابن الباذش زاد هنا أن قال : لأنها مبهمة ، فجاءت مع المستقبل ، لأن المستقبل مبهم البناء بينه وبين الحال [٢] ، [وهذا لا معنى له [٣]] .

وقوله : ونكرة موصوفة [٤] .

مثال ذلك : مررت بأيٍّ معجبٍ لك .

وقوله : وشرطا [٤] .

مثاله : أيهم يكرمني أكرمه .

وقوله : واستفهاما [٤] .

مثال ذلك : أيهم جاءك يا هذا ؟ .

وقوله : ومنادى [٤] .

مثال ذلك : يا أيها الرجل ، وقوله في أي هنا إنه منادى مجاز من القول لما جاء بلفظ المنادى [٥] ، وإلا فالحقيقة ما قاله غيره [٦] من أنها وصلة لنداء ما فيه الألف واللام .

---

(١) « يقال : خيلت السحابة إذا أغامت ولم تمطر ، وكل شيء كان خليقاً فهو مَخِيلٌ » ، اللسان ٢٢٧/١١ (خيل) .

(٢) قال الرضي : « وقد علل له ابن الباذش بأن قال : (أي) موضوعة على الإبهام ، والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فإنهما محصوران فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه (أي) الموضوعة على الإبهام » ، شرح الكافية ٤١/٢ .

(٣) تكملة من : أ .   (٤) الجزولية : ١١ب .

(٥) تابع الشارح على القول بأن هذا مجاز وتسامح من المؤلف العطار في المشكاة والنبراس ١٢٥/١ (ف) ، والأبذي في شرح الجزولية ٤٧٨/١ .

(٦) كسيبويه حين قال : « إنما جاءوا بيا أيها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام فلذلك جيء به » ، الكتاب ٢٦٩/١ ، والمبرد في المقتضب ٢١٦/٤ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٣٤٤/١ ، والجرجاني في المقتصد ٧٧٧/٢ وغيرهم .

وقوله : ووصفا [١] .

مثاله : مررت برجل أي رجل .

وقوله : وإذا كان موصولا لم يكرهوا أن يجيء موصولا ... إلى آخره [٢] .

يقول : إن ذلك مكروه في غير (أي) من الموصولات ، فيكره أن يقال : جاءني الذي أفضل ولكنه قد جاء قليلا ، وعليه قراءة من قرأ [٣] : ﴿ مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا [٤] ﴾ برفع بعوضة ، وأحسنه إذا طال الكلام [٥] نحو : ما أنا بالذي قائل لك سوءا [٦] ، ويمكن أن يتأول قراءة من قرأ [٧] : ﴿ تَمَاماً عَلَى الذي أَحْسَنُ ﴾ [٨] برفع /١٢١أ النون عليه [٩]

---

(١) الجزولية : ١١ب .

(٢) الجزولية : ١١ب ، تمامه : أن يجيء موصولا بأحد جزئي الجملة الابتدائية في حال السعة

(٣) قرأ بها : الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب .

انظر : مجاز القرآن ٣٥/١ ، إعراب القرآن ١٥٢/١ ، مختصر في شواذ القرآن ٤ ، المحتسب ٦٤/١ ، الكشاف ٢٦٤/١ ، الجامع لأحكام القرآن ٢٤٣/١ ، البحر المحيط ١٢٣/١ ، الدر المصون ٢٢٥/١ .

(٤) الآية : ﴿ إنَّ اللهَ لا يَسْتَحيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الذينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وأَمَّا الذين كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهذا مَثَلاً يُضِلُّ بِهِ كَثِيراً وَيَهْدِي بِهِ كَثيراً وما يُضِلُّ بِهِ إلا الفَاسِقِين ﴾ [البقرة : ٢٦] .

(٥) هذا عند البصريين ، أما الكوفيون فلا يشترطون طول الصلة . انظر : الكتاب ٣٩٩/١ ، معاني القرآن وإعرابه ٧١/١ ، البحر المحيط ١٢٣/١ .

(٦) روى الخليل أنه سمعه من أعرابي : الكتاب ٢٩٩/١ ، الأمالي الشجرية ٧٥/١ ، المباحث الكاملية ٢٧٠/١ .

(٧) قرأ بها : الحسن البصري ويحيى بن يعمر والأعمش وابن أبي إسحاق .

انظر : المحتسب ٢٣٤/١ ، الكشاف ٦٢/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١٤٢/٧ ، البحر المحيط ٢٥٥/٤ ، اتحاف فضلاء البشر ٢٢٠ .

(٨) الآية : ﴿ ثم آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ .... وتَفْصِيلا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى ورَحْمَةً لعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُون ﴾ [الأنعام : ١٥٤] .

(٩) على هذا الوجه من حذف المبتدأ فيكون التقدير : على الذي هو أحسن ، والضمير في عليه يعود على قوله : وأحسنه إذا طال الكلام .

لأنه لابد من تقدير (من) وما يعمل [١] فيه معها فطالت [٢] [بذلك [٣]] في التقدير .

وقوله : في حال السعة [٤] .

لأنه إذا كانت الضرورة لم يقبح ذلك في (أي) ولا في غيره من الموصولات .

وقوله : فالمعروف أن يبنى على الضم [٤] .

مثاله : ﴿ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ على الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [٥] في قول سيبويه [٦] ، وقال : فالمعروف لأنه قد قرئ بالنصب [٧] ، والبناء على الضم [٨] وهو الأكثر والأشهر .

[من]

وقوله : ومن تكون موصولة [٤] .

مثاله : جاءني من جاءك .

وقوله : وشرطا [٤] .

---

(١) ب : تعمل .
(٢) ب : فطالب .
(٣) تكملة من : ب .
(٤) الجزولية : ١١ب .
(٥) مريم : ٦٩ .
(٦) الكتاب ٣٩٨/١ .
(٧) قال سيبويه : « ... حدثنا هارون أن الكوفيين يقرؤونها « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا » وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : امرر على أيهم أفضل » ، الكتاب ٣٩٧/١ .
وقد قرأ بالنصب : طلحة بن مصرّف ومعاذ الهراء وزائدة عن الأعمش .
انظر : مختصر في شواذ القرآن ٨٦ ، الكشاف ٥٢٠/٢ ، البحر المحيط ٢٠٩/٦ .
(٨) هي قراءة الجمهور . انظر المراجع السابقة .
وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . فالكوفيون يرون أنه معرب ، والبصريون يرون أنه مبني لكون الصلة جملة اسمية حذف صدرها .
انظر : الإنصاف ٧٠٩/٢ - ٧١٦ ، شرح المفصل ١٤٥/٣ - ١٤٧ .

مثاله : من يكرمني أكرمه .

وقوله : واستفهاما [١] .

مثاله : من جاءك يا هذا ؟

وقوله : ونكرة موصوفة [١] .

مثاله : مررت بمن معجبٍ لك .

وقوله : ولا تزاد عند البصريين [١] .

[يريد أن الكوفيين [٢]] يزيدونها وينشدون على ذلك [٣] :-

يا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَه [٤] .... ..

---

(١) الجزولية : ١١ب .   (٢) تكملة من : ب .

(٣) البيت لعنترة (... - ٢٢ ق هـ) .

وهو عنترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي ، أمه أمة سوداء يقال لها زبيبة ، وهو أحد أغربة العرب الثلاثة خفاف بن ندبة والسليك بن السلكة ، من فرسان العرب وشجعانها وشعرائها .

« الشعر والشعراء ١١٠ - ١١٢ ، الأغاني ١٤١/٧ - ١٤٥ ، الخزانة ١٢٨/١ - ١٢٩ .

(٤) صدر بيت من البحر الكامل عجزه :-

.. ....   حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَها لَمْ تَحْرُمِ

وهو من معلقته ومطلعها :-

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ   أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

ورواية الديوان :-

يا شاة ما قنص ... ...

ولا شاهد فيها حينئذ ، والرواية التي أوردها الشارح هي رواية الكوفيين قال ابن الأنباري : « قال الفراء : أنشدني الكسائي بيت عنترة :-

يا شاة من قنص لمن حلت له   .. ..

قال : وزعم الكسائي أنه إنما أراد : يا شاة قنص ، وجعل (من) حشوا في الكلام كما تكون (ما) حشوا » ، شرح القصائد السبع الطوال ٣٠٣ .

الشاة : كناية عن المرأة ، القنص : مصدر بمعنى الصيد أريد به اسم الفاعل ، أي يا شاة انسان قانص ، الخزانة ١٣٠/٦ - ١٣٤ .

وغيرهم [١] يجعلها في ذلك موصوفة بالمصدر [٢] .

[مــــا]

وقوله : والاسمية تكون موصولة [٣] .

مثاله : أعجبني ما أعجبك .

وقوله : وشرطية [٣] .

مثال ذلك : ما تَفْعَلْ أَفْعَلْ مثله .

وقوله : واستفهامية [٣] .

مثاله : ما تفعلُ يا هذا ؟

وقوله : ونكرة موصوفة [٣] .

مثاله : مررت بما معجبٍ لك .

وقوله : ونكرة غير موصوفة [٣] .

مثاله : ما أحسن زيدا في قول سيبويه ودققته دَقًّا نعمًّا [٤] ، وقوله تعالى :

= الشاهد فيه : زيادة (من) عند الكوفيين . وهي عند البصريين والفراء من الكوفيين نكرة موصوفة .

الديوان ٢١٣ ، تأويل مشكل القرآن ٢٦٦ ، الإفصاح ٣٤٨ ، شرح القصائد العشر ٣٠٤ ، شرح المفصل ١٢/٤ ، المباحث الكاملية ٢٧٢/١ ، شرح الجمل ٤٥٨/٢ ، ٥٦٠ ، الضرائر ٨١ ، شرح الجزولية ٤٨٨/١ ، شرح الكافية ٥٥/٢ ، المغني ٣٦٦/١ ، شرح شواهد المغني ٤٨١/١ – ٤٨٣ ، ٧٤٢/٢ ، الخزانة ١٣٠/٦ – ١٣٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٣٤١/٥ – ٣٤٣ .

(١) غير الكوفيين ، يعني البصريين والفراء .

(٢) انظر مذهب البصريين في : شرح المفصل ١٢/٤ ، المباحث الكاملية ٢٧٣/١ ، شرح الجزولية ٤٨٨/١ .

(٣) الجزولية : ١١ وقبله : « (ما) اسمية وحرفية والاسمية ... » .

(٤) قال سيبويه : « ... قولك : ما أحسن عبد الله زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله .... ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما قول العرب إني مما أن أصنع أي من الأمر أن أصنع فجعل (ما) وحدها اسما ومثل ذلك : غسلته غسلا نعما أي نعم الغسل » . الكتاب ٣٧/١

﴿ إنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِماً هِيَ ..... ﴾ [(١)] أي نعم شيئا هي [(٢)] ، وقد قدره بعضهم فنعم الشيء هي [(٣)] ، والذي ذكرناه أظهر [(٤)] ، إلا أن يكون من قدره كذلك قصد به تقدير المعنى لا تقدير الإعراب .

وقوله : وصفة .

كقولك : شيء [(٥)] ما ، ولم تثبت (ما) هذه [(٦)] ، ويحتمل أن تكون (ما) في قولك شيء ما زائدة لتوكيد الإبهام المقصود به التعظيم [(٧)] ، وحذفت صفة شيء إبهاما لما أريد من ذلك المعنى وزيادة (ما) قد ثبتت ، وكونها وصفاً لم تثبت فينبغي ألا تحمل إلا على ما ثبت .

وقوله : فالمصدرية توصل بالجملة الفعلية [(٨)] .

---

(١) تمامها ﴿ .... وإنْ تُخْفُوها وتُؤْتُوها الفُقَراءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئاتِكُمْ واللهُ بِما تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [البقرة : ٢٧١] .

(٢) وفاقا للفارسي قال في تقدير الآية : « وتقديرها عندي : إن تبدوا الصدقات فالصدقات نعم شيئا أي : نعم الشيء شيئا إبداؤها ، فحذف الإبداء ، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه للدلالة عليه » . ثم قال : « ولا تكون (ما) في هذه الآية تفسيرا لفاعل (نعم) كما أن رجلا ونحوه من الأسماء المنكورة المنصوبة بعد هذا الفعل وما أشبهه تفسير لفاعلها وتبيين ، فهذا مما جاء فيه (ما) منكورة غير موصوفة » ، البغداديات : ٢٥٩ .

(٣) ممن قدره معرفة سيبويه في : الكتاب ٣٧/١ ، والمبرد في : المقتضب ١٧٥/٤ . (وعليه فهي فاعل) .

(٤) رجح ابن مالك خلافه وأن (ما) معرفة تامة . انظر : التسهيل ١٢٦ ، كما رجحه أبو حيان واستدل عليه بأدلة كثيرة منها : « أن التمييز إنما يجاء به لتمييز جنس المميز إذا أبهم و(ما) في غاية الإبهام فلا تكون تمييزا » ، التذييل والتكميل ١٥٩/٣ب .

(٥) ب : متى .

(٦) أثبتها كثير من النحاة منهم ابن السيد قال : « (ما) التي تجرى مجرى الصفة وهي تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل به ... وقسم يراد به التحقير للأمر ... وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير ولكن يراد به التنويع كقولك : ضربته ضربا ما ، أي نوعا من الضرب » ، إصلاح الخلل ٣٥٠ ، ٣٥١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٤٥٦/٢ .

(٧) ممن يرى أنها زائدة منبهة على وصف لائق المرادي في الجنى الداني ٣٣٣ .

وانظر : رصف المباني ٢٨٣ .

(٨) الجزولية : ١١ب .

مثال ذلك : أعجبني ما ضربت /١٢١ب زيدا أي ضربك زيدا .

وقوله : في الأمر العام [١] .

قال ذلك لما أجازه الكوفيون من كونها موصولة بالجملة الاسمية ، والبصريون لا يجيزون وصلها إلا بالجملة الفعلية خاصة وقد تقدم ذلك [٢] .

و [قوله [٣]] : عاملة [١] .

مثال ذلك : ما زيد قائماً في لغة أهل الحجاز [٤] .

وقوله : وغير عاملة .

مثاله : ما زيد قائم في لغة بني تميم [٤] .

وقوله : مغيرة [١] .

[مثاله [٥]] : قلما [٦] يقوم زيد [٧] .

وقوله : وغير مغيرة [١] .

---

(١) الجزولية : ١١ب .

(٢) انظر ما سبق ص : ٦٠٠ والهوامش ٣ ، ٤ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) انظر في عمل (ما) الحجازية وإهمالها في لغة تميم .

الكتاب ٢٨/١ ، المقتضب ١٨٨/٤ – ١٨٩ ، الإيضاح العضدي ١١٠ – ١١٢ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٧٦/١ – ٢٧٧ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) ب : قبلما .

(٧) قال الهروي : « قولهم : قلما يخرج زيد ، والأصل فيها : (قل) و (ما) زائدة زيدت ليصلح بعدها وقوع الفعل ، لأن (قل) فعل ، والفعل لا يليه فعل ، لأن الفعل لا يعمل في الفعل وإنما حق الاسم أن يقع بعدها ، فإذا أرادوا أن يقع بعدها الفعل أدخلوا (ما) فقالوا : قلما يخرج زيد ، وقلما يكون كذا وكذا » ، الأزهية ٩١ .

hanyalkazzaz

مثاله : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ ... ﴾ [١] .

وقوله : وجائز معها الأمران [٢] .

مثاله : ليتما زيدا قائم وليتما زيد قائم [٣] .

---

(١) تمامها ﴿ ... لِنْتَ لَهُمْ ، وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ القَلْبِ لَا نْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُم واسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ المُتَوَكِّلِينَ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

(٢) الجزولي : ١١ب - ١٢أ .

(٣) انظر في جواز عمل ليت مع (ما) وإهمالها :-

الكتاب ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ، التبصرة والتذكرة ٢١٥/١ ، الأزهية ٩٠ ، الأمالي الشجرية ٢٤١/٢ .

[باب النعت (١)]

قوله : للفرق بين المشتركين في الاسم (٢) .

مثاله : جاءني زيد العاقل ، ومررت برجل كاتب .

وقوله : وربما جاء لمجرد المدح (٢) .

مثاله : بسم الله الرحمن الرحيم .

وقوله : أو الذم (٢) .

مثاله : إبليس اللعين (٣) .

وقوله : وشرطه أن يكون هو المنعوت (٢) .

مثاله : ما تقدم .

وقوله : أو من سببه (٤) .

مثاله : مررت برجل قائمٍ أبوه ، وبزيد الطويلِ أخوه .

وقوله : ومشتقا (٤) .

مثاله : كل ما تقدم .

وقوله : أو في حكمه (٤) .

مثاله : مررت برجل ذي مال ونحوه لأنه في معنى مالِكٌ مالٍ وصاحب مال وما أشبه ذلك (٥) .

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ١٢أ ، وقبله : « النعت يجاء به للفرق ... » .

(٣) يعني أن (ابليس) خبر لمبتدأ محذوف . واللعين نعته .

(٤) الجزولية : ١٢أ .

(٥) قال الأبذي : « والذي هو في حكمه هو الاسم الذي هو في معنى اسم مأخوذ من المصدر وليس هو بنفسه مأخوذا من مصدر نحو قولك : مررت برجل أسد ، فأسد ليس بمشتق ، لكنه في معنى شجاع ، وشجاع مشتق من الشجاعة » ، شرح الجزولية ٥١٤/٢ .

وقوله : تبعه في ماله من الإفراد ... إلى آخره [١] .

تمامه : ما لم يمنع من ذلك مانع [٢] وهو مراده نحو : مررت برجل أفضل من زيد ومررت بامرأة أفضل من رجل وبرجلين أفضل من الزيدين ، وبرجال أفضل من الزيدين .

ومنه أيضا [مررت [٣]] بامرأة حائض وبابه [٤] .

منع من تَبَعِه لما قبله إرادتهم الفرق بين الجاري على الفعل من الصفات وغير الجاري فتأول تأويلا اقتضى له ألا يتبعه ، هذا عندي مذهب سيبويه [٥] ، ومذهب الخليل إرادتهم الفرق بين النوعين خاصة [٦] .

وقوله : والمشتق هو مابني من المصدر [٧] .

مثاله : قائم وقاعد وعاقل لأنها مبنية من القيام والقعود /١٢٢أ والعقل [٨] .

---

(١) الجزولية ١٢أ وفيها « من الإفراد أو التثنية أو الجمع لفظا أو معنى أو التذكير والتأنيث » .

(٢) من أن يكون « قبل الوصف به لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، فإنك إذا وصفت به الأول وجعلته لم يتبع الموصوف أيضا في تثنية ولا جمع ولا في إفراد ولا في تذكير ولا في تأنيث ، بل يكون مفردا مذكرا على كل حال وذلك نحو : (أفعل من) التي للمفاضلة إذا كانت مقرونة بمن » ، شرح الجزولية ٥٢٢/٢ ، وانظر : الكتاب ٢٢٩/١ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) مما وصف به المؤنث وهو مذكر في اللفظ . انظر : الكتاب ٩١/٢ .

(٥) قال سيبويه : « هذا باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث وذلك قولك : امرأة حائض وهذه طامث كما قالوا : ناقة ضامر ، يوصف المؤنث وهو مذكر ، فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء والشيء مذكر فكأنهم قالوا : هذا شيء حائض ، ثم وصفوا به المؤنث » ، الكتاب ٩١/٢ .

(٦) قال سيبويه : « ... زعم الخليل أنهم إذا قالوا : حائض فإنه لم يخرجه على الفعل كما أنه حين قال : دارع لم يخرجه على فعل وكأنه قال : درعي فإنما أراد ذات حيض ولم يجيء على الفعل وكذلك قوله : مرضع إذا أراد ذات رَضَاع ولم يجرها على أرضعت ولا ترضع ، فإذا أراد ذلك قال : مرضعة ، وتقول : هي حائضة غدا لا يكون إلا ذلك لأنك إنما أجريتها على الفعل على : هي تحيض غدا ، هذا وجه ما لم يجر على فعله فيما زعم الخليل مما ذكرنا في هذا الباب » ، الكتاب ٩١/٢ .

(٧) الجزولية : ١٢أ .

(٨) هذا على رأي البصريين من أن المصدر أصل المشتقات ، أما الكوفيون فيرون أن الأصل هو الفعل ، الإيضاح في علل النحو ٥٦ – ٦٣ ، أسرار العربية ١٧١ – ١٧٦ ، الإنصاف ٢٣٥/١ – ٢٤٥ ، التبيين ١٤٣ – ١٤٩ .

وقوله : وليس به .

سقط هذا في هذا الموضع من كثير من النسخ (١) وهو أصوب وثبت في بعضها ، ووجه ثباته أنه يريد وليس بالمصدر ، أي ليس قائم بالقيام ، أي ليس هو إياه أي مثله في امتناع الوصف به إلا على التأويل ، وقال ذلك لئلا يتخيل أن المصدر من المشتق لكونهما مشتركين في الحروف والوصف بهما .

وأراد بذلك أن يحرر (٢) أن المصدر ليس مما ينعت به إلا على التأويل ، لأن النعت إنما ينبغي أن يكون بالمشتق ، فإن جاء من ذلك شيء نحو رجل عدل خرج على وجهين (٣) :-

إما على أنه موضوع موضع المشتق لمشاركته المشتق في الحروف فعاملوا رِضًى معاملة مَرْضِيّ ، وعَدْل معاملة عادل .

أو يكون ذلك على حذف المضاف والتقدير : مررت برجل ذي رضى ، وذي عدل ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه مبالغةً فجعلوه كأنه الرضى والعدل بنفسه .

وقوله : و[ما (٤)] في معناه : هو ما رادف ما بُنِيَ من المصدر (٥) .

كذي مال لأنه مرادف لقولك صاحب مال ، وصاحب مبني من الصحبة .

واستظهر بقوله : « وليس به » (٥) : على ما رادف ما بني من المصدر وهو مبني أيضا من المصدر كقولك : مررت بزيد المعزو إلى قريش ، فإنه مرادف لقولك المنتسب

---

(١) ليس في النسختين الفاسية ١٢أ ، ولا التيمورية ٦٧ .

(٢) ب : يحرز .

(٣) قال بهما أيضا اللورقي في المباحث الكاملية ٢٩٣/١ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) الجزولية : ١٢أ .

إلى قريش فهذا ليس في معنى المشتق ، وإن كان مرادفا لما بني من المصدر ، بل هو مشتق [1] لأنه مبني أيضا من المصدر كالذي رادفه [2] .

---

(١) قال الزركشي : « المرادف على قسمين : مشتق وغير مشتق ، فالمشتق نحو : معزو لأنه مرادف لمنسوب وكلاهما مشتق من المصدر ، وعن هذا احترز بقوله : وليس به ، وغير المشتق نحو : ذي مال فإنه مرادف لصاحب مال إذ مدلولهما واحد » ، المباحث الكاملية ٢٩٤/١ .

(٢) ب : رادف .

[النكرة]

وقوله : قبوله للألف واللام [١] .

مثاله : رجل لأنك تقول الرجل .

وقوله : أو أداؤه [٢] معنى ما لا يكون إلا نكرة [١] .

مثاله : (ما) في قولك مررت بما معجبٍ لك [٣] . وإيهٍ منونا أي حديثا ، وصهٍ منونا أي سكوتا ، فإن لم تنونهما كان المعنى الحديث أو السكوت [٤] .

وقوله : فقبول ما أضيف إليه مباشرة [٥] .

مثاله : مائة من مائة درهم ، لأن درهما الذي أضيف إليه مائة مباشرة يقبل الألف واللام فيقول /١٢٢ب مائة الدرهم التي تعلم .

وقوله : أو بواسطة [٦] .

مثاله : ثلاثمائة درهم ، يريد أن ثلاثمائة درهم نكرة ، لأن درهما الذي أضيفت إليه مائة التي أضيفت إليها ثلاث يقبل الألف واللام حين تقول : عندي ثلاثمائة الدرهم التي تعلم .

وقال في ثلاث : إنه [٧] أضيف إلى الدرهم بواسطة ، وإن كان الظاهر أن المضاف إلى الدرهم إنما هو المائة ، لأن المائة لما تخصصت بالدرهم ، وتخصصت ثلاث

---

(١) الجزولية : ١٢أ ، وقبله : « وعلامة الاسم النكرة إذا كان مفردا قبوله ... » .

(٢) ب : أداله .

(٣) (ما) هنا نكرة موصوفة ، انظر ما تقدم ص ٦١١ ، والكتاب ٢٦٩/١ .

(٤) لأن تنوينهما تنوين تنكير ، فهما منونتين نكرتان ، فإن لم تنونا فهما معرفتان .

انظر : الكتاب ٥٣/٢ .

(٥) الجزولية : ١٢أ ، وقبله : « فإن كان مضافا فقبول ... » .

(٦) الجزولية : ١٢أ .

(٧) ب : إذا .

بالمائة التي أضيفت إلى الدرهم صارت الثلاث كأنها تخصصت بالدرهم بواسطة المائة فكانت الثلاث بذلك كأنها مضافة [1] إلى الدرهم بواسطة المائة [2] .

وقوله : أو جواز جريه على النكرة [3] .

مثاله : مررت برجل مثلك [4] وبرجل ضارب [5] زيد بمعنى الحال أو الاستقبال .

[المعارف]

وقوله : إضافة تخصيص لا تخفيف [6] .

سيأتي إضافة التخصيص والتخفيف في باب حروف الجر [7] .

[المضمرات]

وقوله : [ومضمر [8]] يفسره ما قبله بوجه ما [9] .

يريد إما لفظا ومعنى نحو ضرب زيدٌ غلامه ، أو لفظا لا معنى نحو : ضرب زيداً

---

(١) ب : مضاف .

(٢) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٢٩٥/١ ، المشكاة والنبراس ١٣٩/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٢٧/٢ .

(٣) الجزولية : ١٢أ .

(٤) استشهد شراح الجزولية بقوله تعالى : ﴿ إِنْ نَحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ... ﴾ [إبراهيم : ١١] . انظر : المشكاة والنبراس ١٣٩/١ (ف) .

(٥) كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ ، قَالُوا : هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا .... ﴾ [الأحقاف : ٢٤] . وانظر : المباحث الكاملية ٢٩٥/١ ، المشكاة والنبراس ١٣٩/١ (ف) .

(٦) الجزولية : ١٢ب ، وقبله : « والمعارف من الأسماء خمسة أجناس المضمرات والمبهمات والأعلام ، والداخل عليها الألف واللام والمضاف إلى شيء من ذلك إضافة تخصيص ... » .

(٧) انظر ص : ٨٤٣ . (٨) تكملة من : ب .

(٩) الجزولية : ١٢ب ، وقبله : « المضمر بالنسبة إلى التفسير خمسة أقسام .... » . وهذا هو القسم الثاني منها .

غلامُه . أو معنى لا لفظا نحو : ضرب غلامَه زيدٌ [١] .

وقوله : ما يفهم من سياق الكلام [٢] .

مثاله : إذا كان غدا فأتني [٣] ، أي : إذا كان ما نحن عليه من السلامة غدا [فأتني [٤]] ، لأن هذا كلام سيق وعدا ، والمواعد أبداً إنما هي مبنية على السلامة من الآفات التي لا تتأتى المواعيد بها .

وقوله : ومضمر يأخذ شبها من هذا ومن الذي يليه [قبله [٥]] .

مثاله : من كذَب كان شرا له [٦] ، فشبه هذا المضمر الذي يليه من قبله في أنه عائد على الكذب ، ولم يتقدم هذا اللفظ الذي يعود عليه الذي هو الكذب ، كما لم يتقدم ما أضمرته فيما يليه قبله – أعني قوله : ما نحن عليه من السلامة قبله أيضا – .

وشبهه بالمضمر الذي يفسره ما قبلهَ بوجه ما أن كذَب كأنه الكذب ، فكأن الكذب بهذا اللفظ قد تقدم [٧] /١٢٣أ .

---

(١) قال العطار : « فسر قوله – يعني الجزولي – بوجه ما بثلاثة أوجه إما لفظا ومعنى وهو الذي يكون ظاهره قبله لفظا ، وفي مقتضى وضع الكلام كقولك : ضرب زيد غلامه (ونادَى نُوحٌ ابْنَه) . ويريد بالمعنى المرتبة فالفاعل هنا هو المفسر للمضمر وقد تقدم لفظا ورتبة » ، المشكاة والنبراس ١/١٤٢ – ١٤٣ (ف) .

وأمثلة الشارح – رحمه الله – في الأول تقدم المفسر لفظا ورتبة ، وفي الثاني تقدم المفسر لفظا لا رتبة فإن رتبة المفعول التأخير عند الجمهور ، وفي الثالث تقدم المفسر رتبة لا لفظا .

(٢) الجزولية : ١٢ب ، وقبله : « ومضمر يفسره ..... » .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ١/٢٩٩ ، المشكاة والنبراس ١/١٤٣ (ف) .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) تكملة من : ب .

وانظر : الجزولية ١٢ب ، وهذا هو القسم الرابع من مفسر الضمير .

(٦) الضمير في كان يعود على الكذب المفهوم من (كذب) .

انظر : الكتاب ١/٣٩٥ ، المباحث الكاملية ١/٢٩٩ ، المشكاة والنبراس ١/١٤٤ (ف) ، شرح الجزولية ١/٥٤٠ .

(٧) قال العطار شارحا قول الجزولي : « يريد الذي فيه شائبة من الذي يفسره سياق الكلام ، ومن الذي قبله وهو الذي يفسره ما قبله بوجه ما » .

وقوله : وهو ضمير الشأن [١] .

مثاله : هو زيد قائم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [٢] .

وقوله : والمضمر في نعم وبئس [١] .

مثاله : نعم [رجلا [٣]] زيد ، وبئس رجلا [عمرو [٣]] .

وقوله : فيما يطلبه الأول فاعلا [٤] .

مثاله : ضربني وضربت زيدا [٥] .

وقوله : أو مفعولا لم يسم فاعله [٤] .

مثاله : ضُرِبَ ولم ينته زيد [٦] .

وقوله : وتفسيره إما كذا وإما كذا [٧] .

يعني وتفسير المضمر الذي يفسره ما بعده لفظا ومعنى .

وقوله : إما جملة [٨] .

المفسر بهذا هو ضمير الشأن والقصة [٩] .

وقوله : وإما مفرد بإزاء الجملة [١٠] .

المفسر بهذا : المضمر في نعم وبئس وفي باب رب ، وقال بإزاء الجملة لأن المفرد

---

(١) الجزولية : ١٢ب ، وقبله : « ومضمر يفسره ما بعده لفظا ومعنى وهو ... » وهو القسم الخامس في مفسر الضمير .

(٢) الإخلاص الآية الأولى . (٣) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ١٢ب ، وقبله : « وفي باب عطف الفعل على الفعل عند إعمال الثاني فيما ... » .

(٥) فالفعل الأول يطلب فاعلا فأضمر لإعمال الثاني فيه النصب على المفعولية .

(٦) الفعل الأول يطلب نائب فاعل فأضمر فيه ، لإعمال الثاني فيه الرفع على الفاعلية .

(٧) ليس هذا النص في نسخة فاس ١٢أ ، وهو في التيمورية ٦٨ .

(٨) الجزولية : ٦٨ تيمور .

(٩) انظر : المباحث الكاملية ٣٠١/١ ، المشكلة والنبراس ١٤٦/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٤٤/٢ .

(١٠) الجزولية : ٦٨ تيمور ، وبعده : « ويلزمه النصب » .

لفظ يستعمله النحويون في وجوه فيستعملونه مقابلا للمضاف ، فيقال : مضاف ومفرد ، وقد يكون عندهم بإزاء المثنى والمجموع فيقال : مفرد ومثنى ومجموع . وقد يكون عندهم بإزاء الجملة فيقال مفرد وجملة .

وهذا هو المقصود هنا لأنه قابل به الجملة ، وقد أكد بيان ذلك بقوله بعد ذلك [1] بإزاء الجملة ، ولو لم يذكره لاستغنى عنه بما قابله به من الجملة .

وقوله : ويثنى ويجمع أو لا يثنى ولا يجمع [2] .

الضمير في يثنى ويجمع في الموضعين يراد به المضمر الذي يفسره ما بعده لفظا ومعنى ، وتفسيره مفرد يلزمه النصب كالمضمر في نعم وبئس وفي باب رب [3] .

ويريد أن ذلك المضمر يجوز فيه الوجهان ، لكن أشهرهما والأفصح إفراده [4] ،

---

(١) ب : بعده . (٢) الجزولية : ٦٨ تيمور .

(٣) انظر في وجوب نصب مفسر الضمير في باب نعم وبئس وباب رب : الكتاب ١/٣٠٠ ، المقتضب ٢/١٤٢ ، ١٤٧ ، الأصول ١/١١٤ ، ٤١٩ .

(٤) هذا على مذهب الكوفيين الذين يجوزون في الضمير بعد (رُبَّ) التثنية والجمع معتمدين على السماع حكاه عنهم ابن السراج من نحو : ربه رجلا قد رأيت ، وربهما رجلين وربهم رجالا وربه رجالا وربهن نساء وربه نساء . الأصول ١/٤٢٢ .

أما البصريون فلا يجوزون ذلك بل يمنعونه . انظر : الأصول ٢/٤١٩ .

وانظر القولين في : شرح الجمل ١/٥٠٤ ، المساعد ٢/٢٩١ .

والراجح هنا مذهب الكوفيين لاعتماده على السماع ، ورجحه كثير من الأئمة كالجزولي والشلوبين كما في هذا الموضع وابن مالك في التسهيل ١٤٨ .

وقال الأبذي : « أما نعم فإن الضمير لا يكون إلا مفردا مذكرا على كل حال نحو قولك : نعم رجلا زيد ونعم امرأة هند ... لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين » ، شرح الجزولية ١/٥٤٥ .

وقد حاول العطار توهيم أبي علي في كلامه هنا فقال بعد أن ذكر كلامه هذا : « ولم يذكرها غير أبي علي توهما على صاحب هذا الكتاب ، بما لم يرده ، وقد ذكرنا بما يقطع أنه مراده وهو كما نص ، وأما شيخنا أبو زكريا فقال : إنه يريد بالذي يثنى ويجمع مضمر (ربه) وبالذي لا يثنى ولا يجمع مضمر نعم وبئس وهذا شبه . ولكنه مخالف لما نص عليه الفراء من جواز تثنية المضمر في نعم وبئس وجمعه ، ويمكن أن يقال : لعله يريد مذهبي سيبويه والفراء ، ويريد يثنى ويجمع على رأي الفراء :

=

وقد كان أحسن من إضمار هذا المضمر في يثنى ويجمع إبرازه وكشفه ، فيقال : ويثنى المضمر في ذلك ويجمع أو لا يثنى ولا يجمع .

وكذلك أيضا خص ذكر الاختلاف في التثنية [(١)] والجمع دون ذكر الاختلاف في التذكير والتأنيث ، والأمر في ذلك كله واحد [(٢)] .

وأظن هذا الفصل ليس من أصل التأليف وأنه من زيادة /١٢٣ب بعض الطلبة أعني من قوله : وتفسيره إما كذا وكذا لأني وجدته ناقصاً من كثير من أصول هذا التأليف [(٣)] ولأن التسوية بين التثنية والجمع في هذا المضمر وبين إفراده [(٤)] وستره ليس من عند متقن [(٥)] .

وقوله : وإما مفرد يجرى بالإعراب [(٦)] .

هو المفسر به المضمر في باب عطف الفعل على الفعل عند إعمال الثاني ،

= ولا يثنى ولا يجمع على رأي سيبويه » المشكاة والنبراس ١٤٧/١ (ف) .

وهنا أمور يرد بها على العطار هي على النحو الآتي :-

أ - قوله : « لم يذكرها غير أبي علي » هذا مردود فقد ذكر ما ذكره أبو علي كل شراح الجزولية الذين وقفت على شروحهم : انظر : المباحث الكاملية ٣٠١/١ ، وفيه نص كلام الشلوبين من غير عزو . وانظر شرح الجزولية ٥٤٤/١ ، والمنهاج الجلي ٦٧ب .

ب - تفصيل أبي زكريا بأنه يريد بالذي يثنى ويجمع بمضمر رب ... إلى آخره قول يحتاج إلى دليل يدعمه .

جـ - قول العطار بأن الجزولي يريد قولي سيبويه والفراء بعيد جدا ، إذ لو أراد ذلك الجزولي لصرح باسميهما لتباين مدرستيهما .

وبهذا يبقى قول الشارح - رحمه الله - قريبا من مراد الجزولي .

(١) ب : اختلاف التثنية .

(٢) انظر : التسهيل ١٤٨ ، المساعد ٢٩١/٢ .

(٣) سبقت الإشارة إلى أن هذا النص غير موجود في نسخة فاس ١٢أ ، وموجود في التيمورية ٦٨ .
وانظر ص : ٦٢٢ هـ٧ .

(٤) ب : إبرازه .

(٥) نقل هذا التشكيك اللورقي في المباحث الكاملية ٣٠١/١ ولم يعقب عليه بشيء .

(٦) الجزولية : ٦٨ تيمور .

وبما يطلبه الأول فاعلا أو مفعولا لم يسم فاعله .

وقوله : ويثنى ويجمع [١] .

الضمير فيهما للمضمر المفسر بالمفرد الذي يجري بالإعراب نحو : ضرباني وضربت الزيدين وضربوني وضربت الزيدين .

[إعراب الضمائر]

وذكر المؤلف – بعد هذا – المرفوعَ الموضعِ المنفصلَ والكلام فيه في موضعين :–

أحدهما : في حصر ألفاظه إذ لا يكون أبداً إلا واحداً من اثني عشر لفظا .

والثاني : في حصر وجوه ارتفاعه .

ولم يذكر المؤلف من هذين الموضعين إلا الثاني منهما ، وأهمل الأول ، وقد كان ذكره وكيدا ، فلنذكر ما أهمله من ذلك .

فيقول [٢] : المرفوع الموضع المنفصل اثنا عشر لفظا اثنان للمتكلم وهما أنا للمتكلم وحده ونحن للمتكلم عن نفسه وعن غيره واحداً كان أو أكثر .

وخمسة للمخاطب: أنتَ للواحد المذكر بفتح التاء ، وأنتِ بكسرها للمؤنث الواحد وأنتما للاثنين من القبيلين [٣] ، وأنتم لجماعة المذكرين ، وأنتن لجماعة المؤنث .

وخمسة للغائب : هو للغائب المذكر ، وهي للغائبة ، وهما للاثنين من القبيلين [٣] . وهم لجماعة المذكرين وهن لجماعة المؤنث ، وقد فرغ مما أهمله فلنعد إلى ما ذكره .

---

(١) الجزولية : ٦٨ تيمور .

(٢) كذا في النسختين ، ولو قال . فنقول لكان أولى .

(٣) يعني المذكر والمؤنث .

وقوله : والمرفوع الموضع المنفصل يقع مبتدأ [١] .

مثاله : أنا قائم .

وقوله : وخبر مبتدأ [١] .

مثاله : القائم أنا .

وقوله : وخبر إن [١] .

مثاله : إن القائم أنا .

وقوله : بشرط الاقتران بإلا [٢] .

مثاله : ما قام إلا أنا ، وما قصد هذا إلا أنا .

وقوله : أو إسناد الصفة الجارية على /١٢٤أ غير من هي له إليه [١] .

مثاله : هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ .

وقوله : أو إسناد مصدر مضاف إلى المفعول إليه [٣] .

مثاله : عجبت من ضرب زيد أنت .

وقوله : ويجري توكيدا [٣] .

يريد أنه يجري على ماقبله في الرفع ، كما يجري سائر الأسماء المؤكدة توكيدا لفظا ، أو معنويا ، إلا أنه ينفرد بجواز جري ضمير الرفع على ضمير النصب والخفض ، وإن كان لا يجري المرفوع على المنصوب ولا المخفوض في موضع من المواضع سوى هذا الموضع ومثاله ضربتُكَ أنت ومررت بِكَ أنت [٤] .

---

(١) الجزولية : ١٢ب .

(٢) الجزولية : ١٢ب ، وقبله : « وفاعلا ومفعولا لم يسم مفعوله بشرط ... » .

(٣) الجزولية : ١٢ب ، وفي التيمورية ٦٩ إلى المفعول به إليه .

(٤) قال سيبويه : « هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفا . اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفا للمضمر المجرور والمنصوب والمرفوع وذلك قولك : مررت بك أنت ورأيتك أنت وانطلقت أنت وليس وصفا بمنزلة الطويل إذا قلت : مررت بزيد الطويل ، ولكنه بمنزلة نفسه ، إذا قلت : مررت به نفسه وأتاني هو نفسه » ، الكتاب ٣٩٣/١ .

وقوله : [ويقع فاصلة (١) .

مثاله] : ﴿ كُنتَ أنتَ الرَّقيب ﴾ (٢) فيمن نصب (٣) .

[المرفوع المتصل]

وقوله : يتصل بالفعل الماضي (١) .

مثاله : ضَرَبْتَ .

وقوله : وبالمضارع (١) .

مثاله : يضرب ويضربان ويضربون (٤) .

وقوله : وبالصفة (١) .

مثاله : أنا الضارب (٥) .

وقوله : ويرتفع فاعلا (٦) .

مثاله : كل ما ذكر .

وقوله : ومفعولا (٧) .

---

(١) الجزولية : ١٢ب .

(٢) تمامها ﴿ .... عَلَيهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شيءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة : ١١٧] .

(٣) هي قراءة جميع القراء أما الرفع فقال ابن خالويه : « ﴿ كنت أنت الرقيب ﴾ بالرفع حكاه أبو معاذ » مختصر في شواذ القرآن ٣٦ . أما العكبري فقال : « ... ويقرأ بالرفع على أن يكون مبتدأ وخبرا في موضع نصب » ، التبيان ٤٧٧/١ . ولم يعز القراءة إلى أحد .

(٤) قال اللورقي : « يندرج في اتصاله بالماضي البارز نحو : ضربتُ والمستتر نحو : زيد ضرب ، وكذلك بالمضارع نحو : زيد يضرب والزيدان يضربان والزيدون يضربون وتضربين » ، المباحث الكاملية ٣٠٥/١ .

(٥) ولا يكون الضمير فيها إلا مستترا .

انظر : المباحث الكاملية ٣٠٥/١ ، شرح الجزولية ٥٥١/١ .

(٦) الجزولية : ١٢ب ١٣أ .

(٧) الجزولية : ١٣أ وتتمته « لم يسم فاعله » .

مثاله : ضَرَبْتِ .

وقوله : واسم كان (١) .

مثاله : كنت قائما .

وقوله : ولا علامة له في الصفة (١) .

يريد أن الألف في (قائمان) والواو في (قائمون) ليستا ضميرين ، وإنما هما تثنية الصفة أو جمعها كالألف في (زيدان) ، والواو في (زيدون) بدليل تغيرها بالعوامل والمضمر لا يتغير بهما (٢) .

وقوله : أبرز منها الضمير (٣) .

يريد كأنه جعل ذلك عوضا مما منع من العلامة (٤) .

وقوله : إلا مضمر الواحد (٥) .

---

(١) الجزولية : ١٣أ .

(٢) استدل على كون الألف والواو هنا ليسا ضميرين بل هما علامتان بتغيرهما بالعوامل بخلاف الضمير فلا يتغير بالعوامل . اللورقي في المباحث الكاملية ٣٠٦/١ ، والعطار في المشكاة والنبراس ١٥٠/١ (ف) .

(٣) الجزولية : ١٣أ ، وقبله : « ولذلك إذا جرت على غير من هي له ... » .

(٤) ذهب الكوفيون إلى عدم وجوب إبرازه ، وأوجب البصريون إبرازه إذا جرى على غير من هو له .

انظر : الإنصاف ٥٧/١ – ٦٥ ، التبيين ٢٥٩ – ٢٦٢ ، ائتلاف النصرة ٣٢ – ٣٣ .

وقد تعقب العطار الشارح في هذا الموطن وقال بعد إيراده نصه هنا : « وهو بعيد عن ظاهر لفظه – أي لفظ الجزولي – لأنه جعل عدم العلامة في الخالصة علة في إبراز ضمير غير الخالصة ، وأن يعبر بهذا عن العوض ضرب من اللغو ، ثم يكون العوض في غير محل المعوض منه » ، المشكاة والنبراس ١٥١/١ (ف) .

أقول : لقد تحامل العطار على الشيخ ، فإن من أمعن النظر في عبارة الجزولي وهي قوله : « ولا علامة له في الصفة ولذلك إذا جرت على غير من هي له أبرز منها الضمير » فقوله : ولذلك : مشعر بالعوض فقول الشارح قريب من لفظ الجزولي ، علما بأن الشارح قدم لكلامه بقوله : كأنه .... مما يفيد التقريب لا القطع بالأمر .

وقوله : ثم يكون العوض في غير محل العوض منه . ليس بلازم ، فالميم في (اللهم) عوض من أداة النداء ، وأداة النداء في أول الكلمة والميم في آخرها . مع أننا نعلم أن الضمير معمول للصفة هنا متأخر عنها . كتأخر للمستتر فيها .

(٥) الجزولية : ١٣أ ، وقبله : « وله علامة في الماضي إلا مضمر الواحد الغائب ... » .

مثاله : زيد قام .

وقوله : والواحدة الغائبة [١] .

مثاله : هند قامت .

وقوله : إلا مضمر المتكلم [٢] .

مثاله : أقوم ونقوم .

وقوله : ومضمر المخاطب الواحد .

مثاله : تقوم يا زيد ، واستظهر بقوله الواحد على المثنى في : تقومان يا زيدان وعلى الجمع في : تقومون يا زيدون ، ولم يقل الواحدة المخاطبة كما قال : والواحدة الغائبة لأن ضمير الواحدة المخاطبة له علامة نحو : تقومين يا هند .

وقوله : وضمير [٣] الواحد الغائب [١] .

مثاله : زيد يقوم ، وهذا أيضا كذلك في الاستظهار بقوله الواحد /١٢٤ب على التثنية والجمع نحو : الزيدان يقومان والزيدون يقومون .

وقوله : والواحدة الغائبة [١] .

مثاله : هند تقوم [٤] ، واستظهر أيضا بالواحدة على الغائبتين نحو : الهندان تقومان والغائبات نحو : الهندات يقمن .

ثم ذكر المنصوب المتصل والكلام فيه في مواضع :-

إحداها : في حصر ألفاظه وهي اثنا عشر لفظا ، وهذا الموضع لم يذكره المؤلف ، فلنذكر من ذلك ما أهمله .

---

(١) الجزولية : ١٢٣أ .

(٢) الجزولية : ١٢٣أ ، وقبله : « وله علامة في الفعل المضارع إلا ... » .

(٣) ب : مضمر .

(٤) أ : يقوم .

فتقول : ألفاظه اثنا عشر [لفظا [1]] ، للمتكلم اثنان . وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب .

فلفظا المتكلم : ضربني ، ضربنا . وخمسة المخاطب : ضربَكَ ، ضربك ، ضربكما ، ضربكم ، ضربكن . وخمسة الغائب : ضربه ، ضربها ، ضربهما ، ضربهم ، ضربهن .

وقوله : ويتصل بالماضي [2] .

مثاله : ضَرَبَكَ .

وقوله : وبالمضارع [2] .

مثاله : يَضْرِبُكَ .

وقوله : وبالصفة [3] .

مثاله : الضاربك .

وقوله : على خلاف في هذا الأخير أمنصوب [4] هو أم مجرور [2] .

وهو خلاف ضعيف ، وقد كان حريا بأن لا يلتفت إليه ولا يستظهر عليه لضعفه . والصواب أنه منصوب [5] لأنه لا وجه للإضافة في هذا الأخير [6] ،

---

(١) تكملة من : أ .   (٢) الجزولية : ١٣أ .

(٣) الجزولية : ١٣أ ، وبعده : « إذا كان فيها الألف واللام » .

(٤) ب : منصوب .

(٥) هذا اختيار الشارح ، والمنسوب إلى سيبويه . انظر : المشكاة والنبراس ١٥٢/١ (ف) ، شرح الجزولية ٥٥٥/٢ . وقد صرح سيبويه بما يخالف ذلك فقال : « وإذا قلت : هم الضاربوك وهما الضاربك ، فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر » ، الكتاب ٩٦/١ ، ثم قال بعد ذلك : « واعلم أن حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل لأنه لا يتكلم به مفردا حتى يكون متصلا بفعل قبله أو اسم ... » ، الكتاب ٩٦/١ .

ألا ترى كيف سوى بين حذف النون والتنوين في هذه المسألة ، والنون في التثنية والجمع ، وقد عرف حكمها عنده ، والتنوين في المفرد .

(٦) ممن يرى الإضافة هنا الفراء والزمخشري . انظر : معاني القرآن ٢٢٧/٢ . المفصل ٨٤ .

كما لا وجه لها في الضارب زيد ، لأنها ليست إضافة تخفيف ولا تعريف . إلا أن بعضهم قال : إن الضمير أطلب بالإضافة من الظاهر [١] بدليل جواز الإضافة والنصب في ضارب زيد في الحال والاستقبال . والاقتصار على الإضافة في نحو : ضاربك وضاربه ، هذا مذهب سيبويه في ضاربك وضاربه أنه مضاف ليس إلا [٢] ، والأخفش [٣] على ما سنذكره [٤] بعده [٥] .

وذكر المؤلف الخلاف في الضمير إذا اتصل بالصفة التي فيها الألف واللام وهو خلاف ضعيف ، وقد كان ينبغي له إذ ذكره أن يذكر الخلاف في اتصاله بالصفة التي ليس فيها الألف واللام نحو ضاربك وضاربه وضاربي

فإن الخلاف في هذا أقوى منه فيما فيه الألف واللام ، والأخفش يقول في الضمير المتصل /١٢٥أ بهذا الذي ليس فيه الألف واللام إنه ضمير نصب [٦] ، ويقول : سقط التنوين لمعاقبته الضمير ، لأن الضمير ينبغي له أن يعاقب التنوين كما عاقبته الإضافة [٧] من حيث كان في الموضعين جمعا بين اتصال وانفصال [٨] .

---

(١) قال الفراء : « .... إن المكني لا يتبين فيه الإعراب ، فاغتنموا الإضافة لأنها تتصل بالمخفوض أشد مما تتصل بالمنصوب ، فأخذوا بأقوى الوجهين في الاتصال ، وكان ينبغي لمن نصب أن يقول : هو الضارب إياه ، ولم أسمع ذلك » ، معاني القرآن ٢٢٧/٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٩٦/١ ، ١٠٤ .　　　(٣) أ : الأخفش .

(٤) ب : يذكره .

(٥) سيأتي بعد قليل انظر ص : ٦٣١ - ٦٣٢ .

(٦) قال بهذا الأخفش وهشام من الكوفيين والمبرد .

المقتضب ١٩٥/١ ، ٣٨٣ - ٣٨٤ ، ٣٩٨ ، التسهيل ١٣٧ ، شرح التسهيل ١٥٢أ ، شرح الكافية ٢٨٣/١ - ٢٨٤ ، الارتشاف ٤٧٢/١ ، التذييل والتكميل ٧٣/١ب ، تعليق الفرائد ٢٣٥٢/٤(د) .

(٧) انظر : التذييل والتكميل ٧٣/١ب . فقد ذكر عن القائلين بهذا أن التنوين أو النون في المثنى والمجموع يحذفان للمعاقبة ، أو للطافة الضمير ، ويعنون باللطافة هنا : « صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا » ، التذييل والتكميل ٧٣/١ب ، وانظر : هشام الضرير حياته ، آراؤه ، منهجه ٢٦٧ .

(٨) أغفل الشارح الإشارة إلى الرأي الآخر هنا وهو معلوم من السياق وهو أن يكون الضمير في موضع جر . انظر : الكتاب ٩٦/١ ، المراجع في (هـ٦) .

فهذا الخلاف أقوى من ذلك فهو كان أولى بالذكر مما ذكره ، أو إذ ذكره كان ينبغي له أن يذكر ما هو أحق بالذكر منه .

وقوله : ويتصل بإنْ [١] .

مثاله : إنَّه قائم ، ومراده بإن وأخواتها .

وقوله : وكان [١] .

مثال ذلك : في كان ما جاء في حديث النبي ﷺ في أبي خيثمة [٢] وقد رأى شخصه على بعد من أنه قال : كن أبا خيثمة فكانه [٣] . وقال الشاعر [٤] :

فإنْ لَا تَكُنْها أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهـا [٥]

---

(١) الجزولية : ١٣أ .

(٢) اختلف في اسمه فقيل : عبد الله بن خيثمة وقيل : سعد بن خيثمة . وقيل : مالك بن قيس . أحد الأنصار الذين تخلفوا عن رسول الله ﷺ من غير شك ولا ارتياب ، ثم كان منه ما كان ولحق بالنبي ﷺ في تبوك .

انظر خبره في : السيرة النبوية ١٦٢/٤ – ١٦٣ ، تاريخ الطبري ١٠٤/٣ ، الكامل في التاريخ ٢٧٨/٢ ، عيون الأثر ٢٧٨/٢ ، البداية والنهاية ٦/٥ – ٨ ، زاد المعاد ٥٢٩/٣ – ٥٣١ .

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث ، وإنما ورد في حديث كعب بن مالك رضي الله عنه أن الرسول ﷺ فلما وصل « رأى رجلا يزول به السراب فقال الرسول ﷺ كن أبا خيثمة ، فإذا هو أبو خيثمة الأنصاري » ، وهو حديث صحيح ، ولا شاهد فيه حينئذ .

« صحيح مسلم ٨٩/١٧ – ٩٠ ، المسند ٣٨٧/٦ – ٣٨٨ ، فتح الباري ١١٨/٨ – ١١٩ » .

والرواية التي ذكرها الشارح ترد في كتب النحويين ، ولم ترد في كتب حديث ولا سيرة فيما وقفت عليه .

وانظر رواية الشارح في : المباحث الكاملية ٣٠٩/١ ، المشكاة والنبراس ١٥٢/١ (ف) .

(٤) هو أبو الأسود الدؤلي (١ ق هـ – ٦٩ هـ) .

وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني كان معدوداً من التابعين الفقهاء والأعيان الأمراء والفرسان الشعراء ، حاضر الجواب أول من وضع أصول النحو بأمر من علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

« أخبار النحويين البصريين ٣٣ – ٣٧ ، الإمتاع والمؤانسة ٣٣/٣ ، معجم الأدباء ٣٤/٢ – ٣٧ ، بغية الوعاة ٢٢/٢ – ٢٣ » .

(٥) من البحر الطويل ثالث ثلاثة أبيات وقبله :–

وإنَّ امرءاً قد قال في الحق خطة ... لَتَلْتَبِسَنْ تَصْدِيقَهـا بِبَيَانِهـا

ومراده أيضا هنا (١) أن يقول وكان وأخواتها ، فإن قلت فإن الضمير إذا اتصل بكان فإنه داخل تحت ما تقدم من قوله : إنه يتصل بالفعل الماضي والمضارع ، فهلا استغني عنه بما قدم من اتصاله بالفعل الماضي والمضارع ؟

فالجواب : أنه قصد التنبية على أن المضمر المنصوب يتصل بكان ، إذ كان وجه الكلام والفصيح فيه انفصاله (٢) كقوله (٣) :-

لَيْسَ إيَّـــاي وإيَّـــا ك وَلَا نَخْشَى رَقِيبا (٤)

= دَعِ الخَمْرَ تَشْرَبْها الغُواةُ فإنَّني وَجَدْتُ أَخاها مُجْزِيا لِمَكانِها

والشطر الثاني في الديوان :-

أَخٌ أَرْضَعَتْـه أُمُّـه بِلِبانِهـا

الغواة : جمع غاو وهو الضال . الخزانة ٥/٣٣١ . أخوها : أخو الخمر يعني الزبيب أو نبيذ الزبيب . الخزانة ٥/٣٢٨ .

الشاهد : اتصال ضمير النصب بكان فقال : « تكنها ، تكنه » .

الديوان : ١٨٩ ط الدجيلي ، ٨٢ ط ياسين ، الكتاب ١/٢١ ، المقتضب ٣/٩٨ ، الأصول ١/٩١ ، ٢/٢٩٠ ، إصلاح المنطق ٢٩٧ ، التبصرة والتذكرة ١/٥٠٥ ، الإنصاف ٢/٨٢٣ ، شرح المفصل ٣/١٠٧ ، المباحث الكاملية ١/٣٠٩ ، شرح الجمل ١/٤٠٧ ، ٢/١٩ ، المقرب ١/٩٦ ، المنهاج الجلي ٦٩أ ، المشكلة والنبراس ١/١٥٢ (ف) ، شرح الجزولية ١/٤٣٨ ، ٥٥٦ ، ٩٨٢ ، شرح الكافية ٢/١٩ ، المقاصد النحوية ١/٣١٠ - ٣١٤ ، الخزانة ٥/٣٢٧ - ٣٣٣ .

(١) ب : ها هنا .

(٢) قال سيبويه : « ... ومثل ذلك كان إياه لأن (كانه) قليلة ولم تستحكم هذه الحروف ههنا لا تقول : كانني وليسني ولا كانك .... » ، الكتاب ١/٣٨١ .

(٣) القائل : عمر بن أبي ربيعة (٢٣ هـ - ٩٣ هـ) .

وهو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، لم يكن في قريش أشعر منه كان كثير الغزل والنوادر والخلاعة والمجون ، نفاه عمر بن عبد العزيز إلى جزيرة دهلك .

« الشعر والشعراء ٢/٥٥٣ - ٥٥٨ ، الأغاني ١/٢٨ - ٩٤ ، وفيات الأعيان ٣/٤٣٦ - ٤٣٩ » .

(٤) من مجزوء الرمل من قصيدة مطلعها :-

قَدْ نَـأَى بالقَـلْبِ مِنْهـا إذْ تُواعِدْنَـا الكَثِيـبا

ورواية الديوان :-

لَيْسَ إلَّاي وإيَّـا ها ولا نَخْشَى رَقِيبا

hanyalkazzaz

وكقوله [١] :-

لَئِنْ كَانَ إيَّاه لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا   عَنِ العَهْدِ والإنْسَانُ قَدْ يَتَغيَّرُ [٢]

فكأنه أراد تخصيص كان من جملة ما قدمه التنبيه على جواز الاتصال فيه ، إذ كان الوجه والأفصح غير ذلك [٣] .

ولذلك ذكر في وجوه رفع الضمير المتصل اسم كان مع ذكره الفاعل حملا للمرفوع على المنصوب ، ولم يستغن بالفاعل عنه مع أنه داخل تحت حكم /١٢٥ب

= وفي ديوان العرجي برواية ابن جني ٦١ - ٦٣ ، قصيدة توافق قصيدة عمر هذه وزنا وقافية وتشترك معها في كثير من الأبيات ، وبيت الشاهد في ديوان العرجي ٦٢ يروى على النحو الآتي :-

غَيْـر أَسْمَـاءَ وجُمْـلٍ   ثُمَّ لَا تَخْشَى رَقِيبَـا

ولا شاهد فيه .

الشاهد : على أن المختار في خبر كان وأخواتها إذا كان ضميرا الانفصال كما في هذا البيت في قوله (ليس إياي وإياك) .

الديوان ٣٠/١ ، الكتاب ٣٨١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ ، الأصول ١١٨/٢ ، ٢٨٩ ، المنصف ٦٢/٣ ، المفصل ١٣٢ ، شرح المفصل ٧٥/٣ ، ١٠٧ ، المباحث الكاملية ٣١٠/١ ، شرح الجمل ٤٠٦/١ ، ١٨/٢ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، الخزانة ٣٢٢/٥ - ٣٢٤ .

(١) القائل : هو عمر بن أبي ربيعة .

(٢) من البحر الطويل من قصيدته الرائية التي مطلعها :-

أَمِنْ آلِ نُعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبْكِرُ   غَدَاةَ غَدٍ ، أَمْ رَائِحٌ فَمُهَجِّرُ

الغادي : السائر أول النهار (اللسان ١١٨/١٥ (غدا)) . مبكر : من البكور وهو المضي أول النهار (معجم مقاييس اللغة ٢٨٧/١) ، رائح : السائر بالعشي من لدن زوال الشمس إلى الليل (اللسان ٤٦٤/٢ (روح). مُهَجِّرُ : هَجَّرَ الرجل إذا خرج بالهاجرة وهي نصف النهار (اللسان ٢٥٥/٥ (هجر)) .

الشاهد فيه : على أن المختار في خبر كان وأخواتها الانفصال كما في هذا البيت (كان إياه) .

الديوان ١٠٥/١ ، التبصرة والتذكرة ٥٠٦/١ ، المفصل ١٣١ ، شرح المفصل ١٠٥/٣ ، ١٠٧ ، المباحث الكاملية ٣١٠/١ ، شرح الجمل ٤٠٦/١ ، ١٩/٢ ، ١٠٥/٣ ، ١٠٧ ، المقرب ٩٥/١ ، شرح الكافية ١٩/٢ ، المقاصد النحوية ٣١٤/١ - ٣٣٣ ، الخزانة ٣١٢/٥ - ٣٢٢ .

(٣) أخذ هذا الاعتراض والجواب عليه اللورقي في المباحث الكاملية ٣٠٩/١ - ٣١٠ ولم يعزه إلى الشارح .

الفاعل فكان ينبغي أن يستغني به عنه ، إلا أنه لما كان الضمير المرفوع مع كان غير فاعل ، وكان المنصوب معها غير مفعول به ، وكان أصلهما [١] قبل دخول كان الانفصال ، وكان الاتصال فيهما إنما ساغ بعد أن كان ممتنعا لعملها ، وكان عملها ضعيفا ، لأن الرفع والنصب فيهما [٢] بشبه الفعل المتعدي ، وليس هنا فاعلية حقيقية ولا مفعولية حقيقية [٣] ، وضعف الاتصال فيهما في القياس [٤] .

ولذلك قل اتصال الضمير إذا كان خبرها في الأفعال ، إذ كان الخبر كما قلنا أصله الانفصال [٥] ، والمفعول الذي هو مشبه به أصله أيضا الانفصال لأنه ليس متصلا بالفعل وإنما اتصل بالفاعل لما نزل منزلة حرف من الفعل ، فانضاف هذان الوجهان في الخبر إلى ما تقدم من وجوه ضعف الاتصال فيهما ، فقوى الانفصال فيه استعمالا .

ولم تتوفر هذه الوجوه ولا اجتمعت في الاسم ، فلم يضعف الاتصال فيه ضعفه في الخبر ، فلذلك لم يَقِلَّ الاتصال منه في الاستعمال فيه قلته في الخبر ، ولكنه مع ذلك ليس قوة اتصاله في القياس كقوة اتصال الفاعل ، لأن الاتصال إنما هو بالعمل ، والعمل في كان ضعيف فضعف فيه الاتصال مع أن أصله الانفصال ، وإن لم يكن في الضعف كالخبر ، فحمل المرفوع على المنصوب في التنبيه على اتصاله .

وقد كان ينبغي له إذ ذكر اتصال الخبر بكان وأخواتها لهذا الذي ذكرناه أن يزيد هذا المعنى بيانا بأن يقول بعد قوله : وكان واتصاله بكان قليل ، فلو فعل ذلك لكان أكثر إشعارا بهذا الغرض وأبين تنبيها [٦] .

---

(١) ب : وذلك أن أصلها .　　　(٢) ب : فيها .

(٣) لذلك قال الصيمري : « اعلم أن هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول كقولك : كان زيد عالما وأصبح محمد أميرا » ، التبصرة والتذكرة ١٨٥/١ .

(٤) لأن حق الخبر أن ينفصل ، انظر : الأصول ١١٨/٢ ، شرح الكافية ١٩/٢ .

(٥) انظر : الهامش السابق .

(٦) أشار إلى هذا اللورقي فقال : « وكان ينبغي أن يزيد هذا بيانا فيقول : واتصاله بكان قليل فكان هذا أشد إشعارا بالغرض » ، المباحث الكاملية ٣١٠/١ ، وانظر : المشكاة والنبراس ١٥٢/١ (ف) .

وقد نقص مما يتصل به الضمير المنصوب المتصل اتصاله باسم الفعل نحو عليكني /١٢٦أ وعليكه وقد حكاه سيبويه [١] .

وقوله : وينتصب مفعولا به [٢] .

مثاله : زيد ضربته .

وقوله : ومطلقا [٢] .

مثاله : ﴿ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ [٣] ﴾ فيمن كسر الهاء [٤] لا يجوز أن يكون ضمير الهدى لأن الاقتداء لا يتعدى إليه بنفسه ، ولأنه قد تعدى إليه بحرف الجر فكيف يتعدى بعد ذلك إلى ضميره بنفسه ؟ فيكون الفعل متعديا إليه بنفسه وبحرف الجر في حالة واحدة ، فلما امتنع ذلك [٥] لم يكن بد من أن تجعل الهاء عائدة [على شيء

---

(١) قال رحمه الله تعالى : « وحدثني يونس أنه سمع من العرب من يقول : عليكني من غير تلقين » ، الكتاب ٣٨٢/١ .

(٢) الجزولية : ١٣أ .

(٣) تمامها : ﴿ ... قُلْ لا أَسْأَلُكُم عَلَيهِ أَجْراً إِنْ هُوَ إِلا ذِكْرَى لِلعَالَمِين ﴾ [الأنعام : ٩٠] .

(٤) كسر الهاء قراءة ابن عامر بكسر الدال وبشم الهاء من غير بلوغ الياء ، أما راوياه فهشام قرأ باختلاس الكسرة في الهاء وصلا وسكونها وقفا ، وابن ذكوان قرأ بكسرها ووصلها بياء وصلا وسكونها وقفا .

انظر : « السبعة ٢٦٢ ، إعراب القرآن ٥٦٤/١ ، التيسير ١٠٥ ، التبصرة في القراءات السبع ٤٩٩ ، البحر المحيط ١٧٦/٤ ، النشر في القراءات العشر ١٤٢/٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٢١٣ » .

وقد خطأ هذه القراءة ابن مجاهد فقال عنها : « وهذا غلط لأن هذه الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من الأحوال وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها » ، السبعة ٢٦٢ .

وصنع صنيع ابن مجاهد النحاس فقال عن هذه القراءة : « وهذا لحن لأن الهاء لبيان الحركة في الوقف وليست بهاء إضمار » ، إعراب القرآن ٥٦٤/١ .

ويرد على ابن مجاهد عدة أمور منها :

أ – أن هذه القراءة قراءة سبعية .

ب – أن هذه الهاء ليس بلازم أن تكون هاء وقف فقط بل تحتمل أن تكون هاء ضمير أيضا وعليه حملها الشلوبين – رحمه الله تعالى – .

جـ – قول أبي حيان – رحمه الله تعالى – : « وتغليط ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه ، وتأويلها على أنها هاء السكت ضعيف » ، البحر المحيط ١٧٦/٤ .

(٥) ذلك : معادة في : أ .

متقدم غير الهدى ، ولا متقدم هنا إلا الهدى والاقتداء الذي دل عليه : اقتد .

وقد بطل أن يكون ضمير الهدى ، فلم يبق إلا أن يكون ضمير الاقتداء الذي دل عليه اقتد [1] ،] فكان الأصل فبهداهم اقتدِ اقتداء [2] ، إلا أن قوله اقتداء قد تقدم في قوله : اقتد فجاز إضماره لذلك ، وكان انتصابه لو كان ظاهرا على أنه مفعول مطلق ، فلذلك قال في انتصاب مضمره ، إنه مما انتصب مفعولا مطلقا .

وقوله : وفيه توسعا [3] .

يريد ومفعولا فيه ، فاختصر وحذف مفعولا لتقدم ذكره ، ومثاله [4] :

وَيَوم [5] شَهِدْنَاهُ سُلَيماً وعَامِراً قليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَال نَوافِلُهْ [6]

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) قال مكي : « ابن ذكوان يصل الهاء بياء وهشام بكسرها ، كأنهما جعلا الهاء لغير السكت ، جعلاها كناية عن المصدر ، والفعل يدل على مصدره ، كأنه في التقدير : اقتد الاقتداء فيه معنى التأكيد ، كأنه قال : فبهداهم اقتد اقتد ، ثم جعل المصدر عوضا من الفعل الثاني ، لتكرر اللفظ فاتصل بالفعل الأول فأضمر ، فجاز كسر الهاء وصلتها بياء ، على ما يجوز في هاء الكناية » ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٣٩/١ .

(٣) الجزولية : ١٣أ .

(٤) القائل : رجل من بني عامر . انظر : الكتاب ٩٠/١ .

(٥) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٦) البيت من البحر الطويل ، ولم أقف له على سابق ولا لاحق .

سليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان - النهال : هنا الرّوِيةُ بالدم وأصل النهل أول الشرب . النوافل : الغنائم وما يصيبه الجيش . شرح أبيات المغني ٨٥/٧ .

ويروى ويوما .... قليلا . انظر : شرح التسهيل ١٠٦أ ، تعليق الفرائد ١٦٥٦/٣ .

الشاهد : بينه الشارح - رحمه الله تعالى - .

الكتاب ٩٠/١ ، المقتضب ١٠٥/٣ ، معاني القرآن وإعرابه ٩٨/١ ، الكامل ٤٩/١ (الدالي) ، التبصرة والتذكرة ٣٠٨/١ ، ٥٢٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٨٨/١ ، ١٥٧٣/٤ ، الكشاف ٢٧٩/٢ ، ٢٩٢ ، ٢٤/٣ ، ٢٦٧ ، الأمالي الشجرية ٦/١ ، ١٨٦ ، شرح المفصل ٤٥/٢ ، ٤٦ ، المباحث الكاملية ٣١١/١ ، المقرب ١٤٧/١ ، شرح التسهيل ١٠٦أ ، المشكلة والنبراس ١٥٣/١ (ب) ، شرح الجزولية ٥٥٨/٢ ، الدر المصون ٣٣٦/١ ، المغني ٥٥٧/٢ ، تعليق الفرائد ١٦٥٦/٣ ، همع الهوامع ١٦٦/٣ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٨٤/٧ - ٨٦ ، الدرر اللوامع ١٧٢/١ ، شواهد الكشاف ٤٨٩   ٤٩

أراد [١] شهدنا فيه [٢] سليما وعامرا وكذلك [٣] :-

فِي لَيْلَةٍ يُحَبُّها الطَّعَامُ [٤] .

أراد يُحَبُّ فيها الطعام .

وانتصاب [٥] توسعا [٦] في قوله ومفعولا فيه توسعا بقوله : وينتصب الذي في الكلام قبله [٧] يعني أن ضمير النصب المتصل ينتصب في حال أنه مفعول فيه في المعنى للتوسع ، إن كان انتصاب توسعا على أنه مفعول من أجله ، ويجوز أن يكون انتصاب توسعا على أنه مصدر في موضع الحال أي وينتصب الضمير المنصوب المتصل في حال أنه متسع /١٢٦ب فيه في اللفظ ، إذ كان مفعولا فيه في المعنى وتقدير المعنى وينتصب الضمير المنصوب المتصل في حال أنه مفعول فيه في المعنى توسعا فيه أي متوسعا [فيه [٨]]

[فيكون العامل في قوله : مفعولا فيه قوله المتصل [٩] ، ويكون العامل في قوله توسعا قوله ينتصب لنيابته مناب متوسع فيه ، فكما كان ينتصب متوسعا فيه [١٠]] ينتصب لو صرح [١١] به كذلك ينتصب به توسعا لنيابته منابه .

---

(١) ذهبت بسبب الأرضة في : ب . (٢) ب : شهدناه .

(٣) نسب محقق الشرح الصغير هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج . انظر : الشرح الصغير ١٢٤ ، وليس هذا البيت في ديوانه رؤبة ولم أجد أحدا نسبه إلى رؤبة غير محقق الشرح الصغير .

(٤) بيت من الرجز قبله بيتان هما :-

قَدْ صَبَّحَتْ صَبَّحَها السَّلَامْ

بِكَبِدٍ خَالَطَهَا سَنَامْ

ويروى : في ساعة عند غير الشارح .

معاني القرآن ٣٢/١ ، الكامل ٥٠/١ (الدالي) ، المخصص ٢٤٣/١٢ ، ٧٥/١٤ ، الأمالي الشجرية ١٨٦/١ ، الشرح الصغير ١٢٤ .

(٥) ذهبت بسبب الأرضة في : ب . (٦) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٧) نص الجزولية : ١٣أ : « وينتصب مفعولا به ومطلقا وفيه توسعا » .

(٨) تكملة من : ب . (٩) انظر : الجزولية : ١٣أ .

(١٠) ساقط من : ب . (١١) ب : وصرح .

ولا يجوز أن يكونا حالين والعامل فيهما ينتصب لأن الفعل لا ينصب حالين [١] .

وإنما قلت : في حال أنه مفعول فيه في المعنى وقيدته بقولي : في المعنى لأن الضمير المنصوب إذا كان مفعولا فيه في المعنى لا ينتصب على أنه مفعول فيه في اللفظ ، إنما ينتصب على أنه مفعول به على الاتساع ، لأن ضمير المفعول فيه الذي هو الظرف إذا انتصب لا يكون أبدا مفعولا فيه لفظا .

فعلى هذا يكون المعنى في كلام المؤلف ، وإلا فقد تسامح المؤلف في هذا الموضع جدا فإن الضمير في هذا ليس انتصابه على أنه مفعول فيه عند أحد من النحويين وإنما انتصابه على أنه مفعول به مجازا فكان حق العبارة على هذا أن تكون أو مفعولا به توسعا ، وأن يزيد مع ذلك في قوله أولا أو مفعولا به حقيقة لئلا يكون في القسمة تداخل ، إلا أنه أراد وينتصب توسعا الضمير المنصوب المتصل في حال أنه مفعول فيه ، أي مفعول فيه في المعنى على ما قلنا .

فيكون قوله على هذا سالما في العربية ، إلا أن نظمه مع ما قبله على هذا الوجه (ليس بجيد) [٢] لأن مفعولا في هذه المواضع كلها مبين لوجه انتصابه ومفعولا في (هذا الموضع) [٢] على هذا التفسير ليس مبينا لوجه انتصابه ، وإنما هو مبين لحقيقة معناه ، (فيفسر النظم في الكلام على هذا) [٢] ولكن لا مخرج لكلامه إلا عليه ١٢٧/أ ولكون وجه الانتصاب في (الإعراب على هذا الوجه) [٢] إنما هو [٣] قوله توسعا لأنه إنما انتصب لأنه اتسع فيه ، (فجعل مفعولا) [٢] فيه ، كأنه تبيين لقوله

---

(١) هذا من الشارح متابعة لأبي علي الفارسي الذي يمنع تعدد الحال لعامل واحد : « ولا يجوز إذا انتصب عن فعل أو معنى فعل حال أن ينتصب عنه اسم آخر على أنه حال ، كما لا ينتصب عنه مفعولان إلا أن تجعل الثاني صفة للأول ولا يجوز ذلك في هذه الحال ... » ، الحلبيات ١٧٩ .

ومذهب الجمهور جواز ذلك وهو الراجح لأن الحال كخبر المبتدأ والصفة فهو يتعدد كما يتعدد الخبر وتتعدد الصفات .

انظر : المفصل ٦١ ، شرح المفصل ٥٥/٢ ، شرح الكافية الشافية ٧٥٤/٢ – ٧٥٥ ، منهج السالك ٢٠٣/٢ – ٢٠٤ .

(٢) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .　　　(٣) هو : معادة في : أ .

توسعا وتتميم له ، (وكان المراد به بيان)[1] التوسع من حيث كان مفعولا فيه في المعنى والنظم مع هذا كله فاسد لما (ذكرناه)[1] لكن شرُّ ما جَاءَ بِك[2] إلى مُخَّةِ عُرْقُوب[3] ، وهذا الذي قلناه في مفعول فيه في إعراب توسع على أنه نُصِب على الحال من توجيهه على ما وجهناه عليه وفساد نظمه يلزمه مثله في إعراب توسع بأنه مفعول من أجله[4] .

وقوله : واسم إن[5] .

مثاله قد تقدم[6] وكذلك خبر كان[7] .

وقوله : والمنفصل المنصوب يشاركه في ذلك كله[5] .

فالمفعول به : زيد ما ضربت إلا إياه ، والمطلق : ضَرْبُ الشرط ما ضربت زيداً إلا إياه وخبر كان : القائم كنت إياه .

وقوله : ويزيد عليه أنه ينتصب مفعولا معه .

مثال ذلك قوله[8] :-

---

(١) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .　　　　(٢) ب : جاءك .

(٣) مثل يضرب لكل مضطر إلى ما لا خير فيه ... وذلك أن العرقوب لا مخ فيه .

انظره مع اختلاف يسير في ألفاظه .

الأمثال لابن سلام ٣١٢ ، الدرة الفاخرة ٢٤٩/١ ، جمهرة الأمثال ٥٤٩/١ ، فصل المقال ٤٣٤ ، مجمع الأمثال ٣٥٨/١ ، المستقصى ١٣١/٢ ، اللسان ٥٢/٣ (مخخ) ، زهر الأكم ٢٢٨/٣ – ٢٢٩ .

(٤) نقل هذا المقطع كله مع تصرف يسير اللورقي في المباحث الكاملية ٣١١/١ – ٣١٢ .

(٥) الجزولية : ١٣أ .

(٦) انظر ص : ٦٣٢ .　　　　(٧) انظر ص : ٦٣٢ – ٦٣٣ .

(٨) القائل : هو كعب بن جعيل : (... – نحو ٥٥ هـ) .

وهو كعب بن جعيل بن قمير بن عجرة بن ثعلبة بن عوف التغلبي شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وهو الذي طلب يزيد منه أن يهجو الأنصار فأبى وقال : أرادي أنت إلى الشرك .... ولكني أدلك على غلام منا نصراني كافر فدله على الأخطل .

• الشعر والشعراء ٦٤٩/١ – ٦٥٠ ، المؤتلف والمختلف ٨٤ ، سمط اللآلىء ٨٥٣/٢ – ٨٥٤ ، الخزانة ٤٩/٣ – ٥١ .

فَكَانَ وإيّاهَا كَحَرّانَ لَمْ يُفِق (١) ... ...

وقوله : وخبر ما (٢) .

مثاله : زيد ما القائم إياه .

وقوله : ومستثنى في حال السعة (٢) .

مثاله : زيد قام القوم إلا إياه ، وقال في حال السعة لأن المنصوب المتصل ينتصب مستثنى في غير حال السعة (٣) ، فلا يزيد عليه المنفصل بالانتصاب على الاستثناء في غير السعة كقوله (٤) :-

وَمَانُبَالِي إِذَا مَا كُنتِ جَارَتَنَا ... أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّاكِ دَيَّار (٥)

---

(١) صدر بيت من البحر الطويل عجزه :-

... ... عن الماء - إذ لاقاه - حتى تقددا

وهناك أبيات من قافية هذا البيت وبحره استشهد بها سيبويه . انظر : الكتاب ٨٦/١ ، وهي لكعب بن جعيل أيضا ، فهل هي من قصيدة هذا البيت أو من قصيدة غيره ؟ لست أدرى لأني لم أقف على ديوان له مطبوع .

الحران : العطشان الشديد العطش ، تقدد : تشقق بطنه لكثرة شرابه .

انظر : الحلل ٣٦٦ .

الشاهد فيه : مجيء الضمير المنفصل مفعولا معه .

الكتاب ١٥٠/١ ، الأصول ٢٦١/١ ، الجمل ٣١٧ ، شرح الكتاب ٧٨/٢ب ، التبصرة والتذكرة ٢٥٨/١ ، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٦٦ ، المباحث الكاملية ٣١٢/١ ، شرح التسهيل ١٠٧ب ، المشكاة والنبراس ١٥٤/١ (ف) ، التذييل والتكميل ٣٠/٢أ ، شرح اللمحة البدرية ٢٠١/٢ ، تعليق الفرائد ١٦٧٠/٣ ، ١٦٧١ (ر) .

(٢) الجزولي : ١٣أ .

(٣) يعني في الضرورة .

(٤) مجهول .

(٥) بيت من البحر البسيط .

يروى : وما علينا . انظر : شرح الجزولية ٥٦٠/٢ ، ورواية البصريين حاشاك .

الخزانة ٢٧٩/٥ .

الشاهد : (إلاك) حيث وقع الضمير المتصل بعد (إلا) شذوذا .

=

[نون الوقاية]

وقوله : وتلزم نون الوقاية في الماضي [١] .

مثاله : ضربني زيد .

وقوله : والمضارع [١] .

مثاله : يضربني زيد .

وقوله : فيجوز الفك والإدغام [٢] .

مثاله : يضربونني وعليه ﴿ أتُمِدُّونني ... ﴾ [٣] ، ﴿ أتُحاجُّونِّي في الله ﴾ [٤] في قراءة من شدد [٥] .

وقوله : ولا يلزم [١] .

= الخصائص ١/٣٠٧ ، ٢/١٩٥ ، المفصل ١٢٩ ، شرح المفصل ٣/١٠١ ، ١٠٣ ، المباحث الكاملية ١/٣١٣ ، شرح الجمل ١/٤١٠ ، ٤٢٢ ، الضرائر ٢٦٢ ، المنهاج الجلي ٧٠ب ، المشكاة والنبراس ١/١٥٤ (ف) ، شرح الجزولية ٢/٥٦٠ ، شرح الكافية ٢/١٤ ، تخليص الشواهد ٨١ ، المغني ٢/٤٩٢ ، المقاصد النحوية ١/٢٥٣ – ٢٥٥ ، شرح شواهد المغني ٢/٨٤٤ – ٨٤٥ ، الخزانة ٥/٢٧٨ – ٢٨٠ ، شرح أبيات المغني ٦/٣٣٣ – ٣٣٥ .

(١) الجزولية : ١٣أ .

(٢) الجزولية : ١٣أ ، وقوله : « وتلحق معه في المضارع المرفوع بالنون فيجوز ... » .

(٣) الآية هي : ﴿ فلما جاء سليمان قال : أتُمِدُّونَنِ بمالٍ فما آتاني الله خيرٌ مما آتاكم ، بل أنتم بهديتكم تفرحون ﴾ [النمل : ٣٦] .

(٤) تتمتها ﴿ ... وقد هدانِ ولا أخافُ ما تُشركون به إلا أن يشاء ربي شيئاً ، وسع ربي كل شيءٍ علماً أفلا تتذكرون ﴾ [الأنعام : ٨٠] .

(٥) قرأ (أتُمِدُّونِّي) بالتشديد حمزة ويعقوب .

انظر : السبعة ٤٨٢ ، البحر المحيط ٧/٧٤ ، النشر ١/٣٠٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٣٣٧ .

وقرأ (أتحاجونّي) بالتشديد ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي .

انظر : السبعة ٤٨٢ ، التيسير ١٠٤ ، البحر المحيط ٤/١٦٩ ، النشر ٢/٢٥٩ – ٢٦٠ ، إتحاف فضلاء البشر ٢١٢ .

مثاله : ﴿ أتُحاجُّوني ﴾ (١) في قراءة الأكثر (٢) ، ومذهب المؤلف في مثل هذا أن نون الوقاية هي المحذوفة من النونين (٣) .

والذي ذهب إليه سيبويه فيه أن نون الرفع /١٢٧ب هي المحذوفة وقد نص عليه في باب النون الثقيلة والخفيفة (٤) .

وقوله : ويلحق في إن وأخواتها (٥) .

مثال ذلك : إني قائم [وإنني قائم (٦)] وكأني قائم [وكأنني قائم (٦)] ولكني قائم [ولكنني قائم (٧)] (ولعلي قائم) (٨) ولعلني قائم وإثباتها في لعل أقل وحذفها أكثر (٩) .

(وقوله : إلا في الضرورة (٥) .

---

(١) يعني بالتخفيف .

(٢) التخفيف لم يقرأ به سوى نافع وابن عامر من السبعة وابن ذكوان واختلفت الرواية عن هشام وهما من الرواة الذين رووا عن السبعة .

انظر : المصادر السابقة في قراءة التشديد في (أتحاجونّي) .

وبهذا يظهر أن الأكثر قرأوا بالتشديد خلافاً لما ذكره الشارح .

(٣) هو في هذا متابع للأخفش والمبرد وابن بابشاذ الذين يرون حذف نون الوقاية .

انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢٩٩/٢ ، التذييل والتكميل ١/٥٨ب ، المساعد ٣١/١ .

(٤) قال - رحمه الله تعالى - في باب أحوال الحروف التي قبل النون الخفيفة والثقيلة : « وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : لَتَفْعَلُنَّ ذاك ولَتَذْهَبُنَّ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً .... » ، الكتاب ١٥٤/٢ ثم قال : « وقد حذفوها - يعني نون الرفع - فيما هو أشد من ذا بلغنا أن بعض القراء قرأ (أتحاجوني) وكان يقرأ (فبم تبشرون) وهي قراءة أهل المدينة ، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف » ، الكتاب ١٥٤/٢ .

وإلى هذا ذهب ابن السراج في الأصول ٢٠١/٢ ، وابن مالك في التسهيل ١٠ ، ٢٥ .

(٥) الجزولية : ١٣أ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٩) قال ابن مالك : « وحذفها - يعني نون الوقاية - مع لدن وأخوات ليت جائز ، وهو مع لعل [illegible] أعرف من الثبوت » ، التسهيل ٢٥ .

مثاله (١)) (٢) :-

كَمُنْيَةِ جَابِـــرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِـــي أُصَادِفُهُ وَأَفْقِـدُ بَعْضَ مَالِي (٣)

وقوله : (ولفظه كلفظ المنصوب) (١) المتصل (٤) .

أي (٥) لفظ الضمير المجرور كلفظ المنصوب المتصل ، وذلك أن ضمائر

---

(١) نحت بسبب الأرضة في : ب .

(٢) القائل : هو زيد الخير (الخيل) : (.... - ٩ هـ) .

أبو مكنف زيد بن مهلهل بن يزيد بن منهب الطائي ، كان طويلاً جسيماً من أجمل الناس ، وكان شاعراً محسناً وخطيباً لسناً ، وفد على النبي ﷺ في وفد طيء ، وقال له الرسول ﷺ : يا زيد ما وصف لي أحد في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا رأيته دون ما وصف لي غيرك وسماه زيد الخير بعد أن كان يسمى (زيد الخيل) .

الطبقات الكبرى ٣٢١/١ ، الأغاني ٤٦/١٦ - ٥٨ ، شرح المفصل ١٢٣/٣ - ١٢٤ ، ترجم فيه ابن يعيش لزيد الخيل ، الخزانة ٣٧٩/٥ - ٣٨٠ / .

(٣) بيت من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

تَذَكَّرَ وَطْبَـةً لَمَّـا رَآنِـي أُقَلِّبُ صَعْدَةً مِثْلَ الهِـلالِ

وقبل البيت المستشهد به :-

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْـداً فَلاقَـى أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ العَوَالِي

الوطب : سقاء اللبن (اللسان ٧٩٧/١ (وطب)) ، الصعدة : القناة التي تنبت مستقيمة (اللسان ٢٥٥/٣ (صعد)) ، مزيد : رجل من بني أسد كان يتمنى لقاء زيد الخيل فلقيه زيد وطعنه فهرب مزيد منه . (شرح أبيات سيبويه ٩٧/٢) ، جابر : رجل من غطفان كان يتمنى لقاء زيد الخيل فصبحه زيد ثم التقيا فاختلفا طعنتين فاندق رمح جابر ولم يغن شيئاً وطعنه زيد برمحه فانقلب ظهراً لبطن وانكسر ظهره .

ويروى الشاهد : وأتلف . الديوان ١٩٥ ، ويذهب جل مالي . شرح الجزولية ٥٦٢/٢ .

الشاهد فيه : حذف نون الوقاية من ليت لضرورة الشعر .

الديوان ١٩٥ ، الكتاب ٣٨٦/١ ، النوادر ٢٧٨ - ٢٧٩ ، المقتضب ٣٨٥/١ ، مجالس ثعلب ١٠٦/١ ، الأصول ١٢٢/٢ ، الحلبيات ٢٢١ ، سر الصناعة ٥٥٠/٢ ، شرح أبيات سيبويه ٩٧/٢ - ٩٨ ، فرحة الأديب ١٠٥ ، المفصل ١٣٨ ، شرح المفصل ٩٠/٣ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، المباحث الكاملية ٣١٦/١ ، شرح الجمل ٣٤٥/١ ، ٤٧٢ ، الضرائر ١١٣ ، المقرب ١٠٨/١ ، المنهاج الجلي ٧١أ ، شرح الجزولية ٥٦٢/٢ ، المشكاة والنبراس ١٥٦/١ (ف) ، شرح الكافية ٢٣/٢ ، المقاصد النحوية ٣٤٦/١ - ٣٥٠ ، الخزانة ٣٧٥/٥ - ٣٨٠ ، الدرر اللوامع ٤١/١ .

(٤) الجزولية : ١٣ب .

(٥) ب : إلى .

المنصوب المتصل اثنا عشر كما قلنا وألفاظها : الضاربي والضاربنا في المتكلم ، والضاربكَ والضاربكِ والضاربكما والضاربكم والضاربكن في المخاطب . والضاربه والضاربها والضاربهما والضاربهم والضاربهن في الغائب ، فهذه اثنا عشر ضميرا للمنصوب المتصل والمجرور كذلك وألفاظه كألفاظه ، ألا ترى أنك تقول في المتكلم من المجرور بي وبنا كما تقول في المنصوب الضاربي الضاربنا ، وتقول في المجرور المخاطب : لكَ ، لكِ [1] ، لكما ،لكم ، لكن ، كما تقول في المنصوب : الضاربكَ ، الضاربكِ ، الضاربكما ، الضاربكم ، الضاربكن ، وتقول في الغائب المجرور : له ، لها ، لهما ، لهم ، لهن ، كما تقول في المنصوب : الضاربه ، الضاربها ، الضاربهما ، الضاربهم ، الضاربهن .

وقوله : واتصاله [2] بالاسم [3] .

مثاله : غلامي .

وقوله : وحرف الجر [3] .

مثاله : بي .

وقوله : في الأشهر [4] .

قال في الأشهر لأنه قد جاء قليلا [5] :—

أيُّها السَّائِلُ عَنْهُ وَعَنِــــي   لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِي [6]

---

(١) بياض في : ب .

(٢) ب : واتصابه . والصحيح ما في أ وفقا لما في الجزولية .

(٣) الجزولية : ١٣ب .

(٤) الجزولية ١٣ب ، وقبله : « وتلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم في الأشهر » .

(٥) قائله مجهول .

(٦) من بحر الرمل ، وقد عدّه العيني من البحر المديد . المقاصد النحوية ٣٥٢/١ وهذا غير صحيح .

ويروى (عنهم) تخليص الشواهد ١٠٦ .

وقيس : هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر . الخزانة ٣٨٤/٥ . وقد شكك ابن الناظم في هذا البيت فقال : « فأما (من وعن) فلابد معهما من النون نحو : منّي وعنّي إلا فيما ندر من إنشاء بعض النحويين :— =

وقال [1] :-

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [2] .... ..

= أيها السائل ... البيت » ، شرح الألفية ٧٠ ، وتبعه ابن هشام على هذا الشك فقال :- « وفي النفس من هذا البيت شيء ، لأنا لم نعرف له قائلا ولا نظيرا » ، تخليص الشواهد ١٠٦ . ويرد عليهما بأمرين :-

أ - أن الأبيات التي جهل قائلوها استشهد بها من غير تردد إذا نقلت عن طريق أئمة النحو الموثوق بهم ، وهي كثيرة متناثرة في كتب النحو والصرف واللغة .

ب - أن هذا البيت استشهد به جلة النحويين كالأستاذ أبي علي وابن عصفور وابن مالك والأبذي وأبي حيان ولم يشككوا فيه .

الشاهد فيه : حذف نون الوقاية من (عني ومني) للضرورة .

الملحة الكاملية ٣١٨/١ ، الضرائر ١١٣ ، شرح التسهيل ١٥١/٢ ، المنهاج الجلي ٧١ب ، شرح الجزولية ٥٦٤/٢ ، المشكاة والنبراس ١٥٦/١ (ف) ، شرح الألفية لابن الناظم ٧٠ ، شرح الكافية ٢٣/٢ ، التذييل والتكميل ١٥٤/١أ ، تخليص الشواهد ١٠٦ ، المقاصد النحوية ٣٥٢/١ - ٣٥٤ ، همع الهوامع ٢٢٤/١ ، الخزانة ٣٨٠/٥ - ٣٨٢ ، الدرر اللوامع ٤٣/١ .

(١) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - حميد بن مالك الأرقط . انظر : الخزانة ٣٩٣/٥ .

ب - أبو نخيلة بن عدنن بن زائدة التيمي . انظر : تحصيل عين الذهب ٣٨٧/١ .

جـ - أبو بحدلة . انظر : شرح المفصل ١٢٤/٣ ، ولم أقف على غير كتبه ولعله عرف عن أبي نخيلة الآنف الذكر .

(٢) بيت من بحر الرجز وبعده :-

لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

ويروى : ليس أميري بالظلوم الملحد . الخزانة ٣٩٣/٥ . ليس الأمير ... القرط ٢٧٩ .

الخبيبين : هما أبو خبيب عبد الله الزبير وأخوه مصعب ، إن كانت مثناة ، ويريد عبد الله بن الزبير وشيعته إن كانت مجموعة . الملحد : الظالم في الحرم . انظر : تلخيص الشواهد ١٠٨ .

الشاهد فيه : حذف نون الوقاية من (قدي) للضرورة .

الكتاب ٣٨٧/١ ، النوادر ٥٢٧ ، إصلاح المنطق ٣٤٢ ، ٤٠١ ، الكامل ١٨٨/١ ، ١٢٣٤/٣ ، المحتسب ٢٢٣/٢ ، سمط اللآلي ٦٤٩/٢ ، القرط ٢٧٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٠٩/٢ ، ٨٩٦ ، ١٠٧٦/٣ ، المفصل ١٢٩ ، الأمالي الشجرية ١٤/١ ، ١٤٢/٢ ، الإنصاف ١٣١/١ ، شرح المفصل ١٣١/٢ ، ٢٤/٣ - ١٢٥ ، ٤٣/٧ ، الملحة الكاملية ١٧٠/١ ، ٣١٨ ، ضرائر الشعر ١١٣ ، شرح التسهيل ١٥١/١ ، المنهاج الجلي ٧١ب ، شرح الجزولية ٥٦٥/٢ ، المشكاة والنبراس ١٥٦/١ (ف) ، شرح الكافية ٢٣/٢ ، ٧٢ ، تخليص الشواهد ١٠٨ ، المقاصد النحوية ٣٥٧/١ - ٣٦١ ، همع الهوامع ٢٢٣/١ ، الخزانة ٣٨٢/٥ - ٣٩٦ ، الدرر اللوامع ٤٢/١ .

وهو عند سيبويه ضرورة مشبهة بحسبي [١] ، ولم يذكر سيبويه مِني بالتخفيف و[لا [٢]] عَني [به [٣]] أيضا [٤] ، ولا وُجِد [٥] إلا في الضرورة ، فكان حق المؤلف أن يقول مكان قوله : « في الأشهر » في السعة ، لأن ذلك هو الذي يبين أن التخفيف لا يكون إلا في الضرورة لا قوله /١٢٨أ في الأشهر ، بل يوهم قوله في الأشهر أن ذلك موجود فيهما في منثور الكلام وحال السعة .

وقوله : وأنت في إلحاقها معه متصلا بلدن مخير [٦] .

إلحاقها للدن عند سيبويه لازم [٧] ، ولا ينبغي أن يكون تخفيفها معه إلا في الضرورة على مذهبه [٨] .

وهذا الذي قاله المؤلف [هو [٢]] قول الزجاج [٩] ، [١٠] وقد جاء الوجهان

---

(١) قال سيبويه : « وقد يقولون في الشعر قطي وقدي ، فأما الكلام فلابد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال قدي شبهه بحسبي لأن المعنى واحد قال الشاعر :-

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

لما اضطر شبهه بحسبي وهني ، لأن ما بعد (هن وحسب) مجرور كما أن ما بعد (قد) مجرور » ، الكتاب ٣٨٧/١ .

(٢) تكملة من : ب . (٣) تكملة من : أ وبه يعني بالتخفيف .

(٤) انظر حديث سيبويه - رحمه الله - عن عنّي ومنّي في الكتاب ٣٨٦/١ - ٤٨٧ .

(٥) ب : وجده . (٦) الجزولية : ١٣ب .

(٧) انظر : الكتاب ٣٨٦/١ ، ثم قال في علة لزومهن لنون الوقاية مع ياء المتكلم : « وأما (قط وعن ولدن) فإنهن تباعدن من الأسماء ولزمهن ما لا يدخل الأسماء المتمكنة وهو السكون ، وإنما يدخل ذلك على الفعل نحو خذ وزن فضارعت الفعل وما لا يُجَرُّ أبدا وهو ما أشبه الفعل فأجريت مجراه ولم يحركوه » ، الكتاب ٣٨٧/١ - ٣٨٨ .

(٨) انظر : الكتاب ٣٨٧/١ .

(٩) الزجاج : (٢٣٠ هـ - ٣١١ هـ) .

أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج أخذ عن ثعلب في صباه ثم تحول إلى المبرد كان دينا صالحا فاضلا حسن العقيدة ، أخذ عنه ابن السراج والزجاجي وابن ولاد والفارسي والنحاس وأبو علي القالي والرماني ومبرمان والآمدي وغيرهم من الجلة ، له مصنفات منها : معاني القرآن وإعرابه ، ما ينصرف وما لا ينصرف وفعلت وأفعلت وغيرها .

« تاريخ بغداد ٨٩/٦ - ٩٣ ، معجم الأدباء ١٣٠/١ - ١٥١ ، إنباه الرواة ١٥٩/١ - ١٦٦ » .

(١٠) قال الزجاج : « وقوله جل وعز ﴿ قد بلغت من لدُنّي عذرا ﴾ ويقرأ من (لدني عذرا) بتخفيف =

في السبع [١]

فلعل سيبويه يريد أن التخفيف فيها لا يكون في الأفصح من الكلام إلا [أن [٢]] تضم إليه ضرورة ، وتكون قراءة من قرأ بالتخفيف في ذلك على لغة ضعيفة لم يعرض [سيبويه [٣]] لها لقلتها [٤] .

[العلم]

وقوله : فيما يعني الإنسان التفرقة بين أشخاصه [٥] .

مثاله : زيد وعمرو .

وقوله : فيما لا يعنيه إلا معرفة جنسه [٦] .

= النون ويجوز من (لدني عذرا) بإسكان الدال ، وأجوده بتشديد النون ، لأن أصل (لدن) الإسكان فإذا أضفتها إلى نفسك زدت نونا ليسلم سكون النون الأولى ، تقول من لدن زيد وتسكن النون ثم تضيف إلى نفسك فتقول : من لدنّي ، كما تقول : عن زيد ، ثم تقول : عنّي ومنّي ، ومن قال : لدني لم يجز له أن يقول : عني ومني بحذف النون ، لأن لدن اسم غير متمكن ومن وعن حرفان جاءا لمعنى ، ولدن مع ذلك أثقل من (من وعن) والدليل على أن الأسماء يجوز فيها حذف النون قولهم : قدي وقدني في معنى حسبي » ، معاني القرآن وإعرابه ٢/١٧٧ب - ١٧٨أ .

(١) في قوله تعالى : ﴿ قد بلغت من لدني عذرا ﴾ [الكهف : ٧٦] .

قرأ بتشديد النون من السبعة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ، وبتخفيف النون من السبعة نافع واختلفت الرواية عن عاصم .

السبعة ٣٩٦ ، التبصرة ٥٧٨ ، التيسير ١٤٥ ، الإقناع ٢/٦٩١ ، النشر ٢/٣١٣ ، الإتحاف ٢٩٣ ، وانظر : حجة القراءات ٤٢٤ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٦٩ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) أخذ هذا بتصرف يسير اللورقي في المباحث الكاملية ١/٣١٨ .

(٥) الجزولية : ١٣ب ، وقبله : « العلم ضربان : ضرب للفرق بين الأشخاص وضرب للفرق بين الأجناس فالأول فيما يعني .... » .

(٦) الجزولية : ١٣ب ، وقبله : « والثاني ... » .

مثاله : قُثَمُ [١] وجَعَارِ [٢] .

وقوله : والمركب إلى جملة في الأصل [٣] .

مثاله : تأبط شرا [٤] وبرق نحره [٥] .

وقوله : واسمين جعلا اسما واحدا [٦] .

بعلبك [٧] .

وقوله [٨] : إلى كنية [٩] .

مثاله : أبو بكر .

وقوله : وغير كنية [١٠] .

---

(١) قثم : علم على الذبح ، والذكر من الضباع والأنثى قثام مثل حذام .

« تهذيب اللغة ٨٥/٩ ، الصحاح ٢٠٠٥/٥ – ٢٠٠٦ ، اللسان ٤٦٢/٢ (قثم) » .

(٢) جعار : اسم للضبع لكثرة جعرها .

« تهذيب اللغة ٣٦٢/١ ، الصحاح ٦١٤/٢ ، اللسان ١٣٩/٤ (جعر) » .

(٣) الجزولية : ١٣ب ، وقبله : « ثم ينقسم الشخصي إلى مركب ومفرد والمركب ... » .

(٤) سمي به ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي شاعر جاهلي يماني من عدائي العرب وفتاكهم .

انظر : « الشعر والشعراء ١٤٣ – ١٤٤ ، المبهج ٤٥ – ٤٦ ، الخزانة ١٣٧/١ – ١٣٨ » .

(٥) قال الفيروز آبادي « وبرق نحره لقب رجل » ، القاموس ٢١٨/٣ وقال الزبيدي : « وبرق نحره لقب رجل كتأبط شرا ونحوه » ، تاج العروس ٣٨٥/٦ (برق) .

(٦) الجزولية : ١٣ب ، وقبله « والمركب ما أصله جملة وما ليس كذلك ، وما ليس كذلك مضاف ومضاف إليه واسمين .... » .

(٧) قال ياقوت الحموي : « بعلبك .... مدينة قديمة فيها أبنية عجيبة .... بينها وبين دمشق ثلاثة أيام وقيل : اثنا عشر فرسخا من جهة الساحل ، .... وهو اسم مركب من بعل اسم صنم وبك أصله من بك عنقه أي دقها .... فإما أن يكون نسب الصنم إلى بك وهو اسم رجل أو جعلوه يبك الأعناق » ، معجم البلدان ٤٥٣/١ ، وانظر : معجم ما استعجم ٢٦٠/١ .

(٨) ب : ومنقولة .

(٩) أ : كنيه .

وانظر الجزولية : ١٣ب ، وقبله « والمضاف إليه إلى كنية ... » .

(١٠) الجزولية : ١٣ب .

مثاله : امرؤ القيس .

وقوله : من الجنس العين [١] .

مثاله : أسد [٢] .

وقوله : ومن الجنس غير العين [١] .

مثاله : [أفضل [٣]] .

فصل وقوله : ومن المشتق من الجنس [٤] .

مثاله : يزيد يريد أنه منقول من الفعل الذي هو مشتق من الجنس الذي هو الزيادة .

وقوله : فالمقيس ما له وزن في النكرات [٤] .

أي نظير بدليل قوله بعد : « ما خرج عن حكم نظيره » [٥] في غير المقيس .

وربما قال قائل كان ينبغي له أن يقول [٦] : والمقيس ما له وزن أي نظير ، وغير المقيس ما خرج عن حكم نظيره ، ويسقط (في النكرات) في الموضعين [٧] ، لأنه إذا أثبته فيهما [٨] أوهم أنه إذا خرج عن حكم نظيره في النكرات وبقي على حكم نظيره [٩] في الأعلام كان غير مقيس ، ولو كان له نظائر في الأعلام لما كان غير مقيس وإنما كان يكون مقيساً ، لأن ذلك كان يكون قياس الأعلام .

---

(١) الجزولية : ١٣ب ، وقبله : « وينقسم أيضا إلى منقول ومرتجل والمنقول يكون من .... » .

(٢) كثيرون سموا بأسد ومنهم جد بعض الأسديين وهو أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس جد جاهلي . انظر : جمهرة أنساب العرب ١١، ١٩٠ – ١٩٢ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ١٣ب .

(٥) نص الجزولي : « وغير المقيس ما خرج عن حكم نظيره في النكرات » ، الجزولية ١٣ب .

(٦) ورد هذا الاعتراض والجواب عليه في الشرح الصغير ١٢٩ – ١٣٠ .

ونقله اللورقي مختصرا معزوا إلى الشلوبين في المباحث الكاملية ٣٢٥/١ .

(٧) يعني في قول الجزولي : « ... ما له وزن في النكرات » وقوله : « .... ما خرج عن حكم نظيره في النكرات .

(٨) ب : فيه .

(٩) أ : نظير .

فيقال في جواب هذا القائل : لم يرد ما ذكرته من أنه [يكون [1]] خارجا عن حكم نظيره في النكرات ، وجاريا على حكم نظائره /١٢٨ب في الأعلام ، مطردا ذلك الحكم فيها هذا ما لا يوجد أصلا ، لكن الموجود ما يخرج عن حكم نظيره في النكرات ، ويجري في الشذوذ على حكم نظائر له في الأعلام التي جاءت شاذة كشذوذه وإن لم يطرد ذلك فيها .

وإنما [2] قصد المؤلف التنبيه على أن الأعلام يكثر [الشذوذ [3]] فيها لكثرة [استعمالها ، والشيء إذا كثر استعماله غيروه [4] ، فنبه بقوله : ما خرج عن حكم نظيره في النكرات على أن العلمية هي سبب الشذوذ فيها [5] لكثرة [3]] استعمال الأعلام على ما قلناه ، وكذلك يقول النحويون [6] ، فقد صار إذن إثبات قوله : في النكرات يفيد أمرا لا يفيده إسقاطه ، فلا ينبغي إذن إسقاطه كما قلت أيها المعترض .

وقوله : وهو إما صحيح فيه ما يجب إعلاله [7] .

مثاله : حَيْوَة اسم رجل [8] ، لأن كل ياء وواو [9] اجتمعتا وسبقت إحداهما

---

(١) تكملة من : ب .
(٢) ب : وإلا .
(٣) تكملة من : أ .
(٤) قال ابن جني : « .... العلم لما كثر استعماله لحقه التغيير من موضعين : أحدهما نفسه ، والآخر إعرابه ، أما تغيير نفسه فما قدمناه آنفا من مجيئه مخالفا للباب نحو معدي كرب وثهلل وموزَق وحَيْوة ومريم ومكوزة ، وإما تغيير إعرابه فوجود الحكاية فيه .... وهذا التغيير باب يختص بالأعلام أعني حكاية الإعراب ، وسبب جواز ذلك فيه استعماله ، وما يكثر استعماله مغير عما يقل استعماله .. » ، المبهج ٢٤ .
(٥) قال ابن جني : « الضرب الثاني من الأعلام المرتجلة وهو ما القياس دافع له وهو أصناف ، فمن ذلك ما ظهر تضعيفه والقياس – لولا العلمية مانع منه نحو ثهلل » ، المبهج ١٨ . فجعل العلمية مسوغة للشذوذ والخروج عن القياس .
(٦) انظر : البغداديات ٢٣٣ ، المبهج ١٨ – ٢٥ ، وسر الصناعة ٢/٥٩٠ . المنصف ٢/٢٨٥
(٧) الجزولية : ١٣ب .
(٨) هذا ما ذكرت المعاجم ولم يضيفوا عليه شيئا .
انظر : تهذيب اللغة ٥/٢٨٥ ، الصحاح ٦/٢٣٢٥ ، اللسان ١٤/٢١٥ (حيا)
وهناك حيوة بن جرول الكندي والد أبي المقدام رجاء بن حيوة بن جرول الكندي المتوفى سنة ١٠٢ هـ
انظر : نسبه في ترجمة ابنه رجاء في : صفة الصفوة ٤/٢١٣ – ٢١٤ ، وفيات الأعيان ٢/٣٠١ – ٣٠٢
(٩) ب : أو واو .

بالسكون أوجب ذلك قلب الواو ياء [١] إلا ما شذ [٢] .

وقوله : أو مفكوك فيه كذا [٣] .

مثاله : مَحْبِبٌ اسم رجل أيضا لمكان اجتماع المثلين ، ولا موجب لإظهارهما ولا مسوغ [٤] .

وقوله : أو مفتوح فيه ما يجب كسره في النكرات [٥] .

مثاله : مَوْرَق [٦] اسم [٧] رجل لأن ما فاؤه واو في مفعل إنما تكون عينه مكسورة إلا ما شذ [٨] .

وقوله : وقد يكون العَلَمُ بالغلبة [٩] .

أي قد لا يكون العلم علما في أصل وضعه ، ولكنه اسم يتعرف في أصل وضعه بعهد بين المتكلم والمخاطب ، ثم يكثر استعماله في بعض المعهودات فيغلب على ما يستعمل فيه حتى لا يحتاج فيه إلى إحالة على عهد متقدم ، ولكنه يصير علما

---

(١) انظر ذلك في : سر الصناعة ٢/٥٨٥ ، ٧٣٥ ، المبهج ٢٢ ، شرح الشافية ٣/٢٠٩ - ٢١٠ .

(٢) مثل : حيوة وضَيْوَن .

(٣) الجزولية : ١٣ب ، ونصه : « أو مفكوك فيه ما يجب إدغامه » .

(٤) قال ابن جني : « ... مَحْبَب كان قياسه مَحَبٌّ لأنه مَفْعَل من المحبّة ، ألا ترى أنه ليس في الكلام تركيب (م ح ب) فيكون فعللاً منه » ، المبهج ١٩ .

(٥) الجزولية : ١٣ب ، وفيها : « أو مفتوح فيه ما يجب كسره » ، وليس فيها (في النكرات) وهو موجودة في التيمورية ٧٠ .

(٦) قال الزبيدي : « ومَوْرَق كمقعد اسم ملك الروم قال الأعشى :-

فأصبحتُ قد وَدَّعت ما كان قد مضى ... وقبلي ما مات ابنُ ساسان مَوْرَقُ

أراد كسرى بن ساسان ومَوْرَق والد طريف المدني » ، تاج العروس ٧/٨٧ (ورق) .

(٧) اسم ، معادة في : أ .

(٨) قال ابن جني : « ومن ذلك أيضا قولهم في اسم الرجل (مَوْهَب) ، وفي اسم المكان (مَوْظَب) وهذا شاذ ، وذلك أن ما فاؤه واو لا تبني العرب منه مَفْعَلا بفتح العين ، وإنما ذلك بكسرها ألبتة نحو : مَوْضِع ومَوْقِع ومَوْرِد ومَوْجِدة ومَوْعِدة وجاء مَوْظَب ومَوْهَب على الشذوذ وكذلك مَوْرَق » ، المبهج ٢٢ .

(٩) الجزولية : ١٤أ .

[له [١]] لأنه المراد به من غير إحالة . على عهد بينك وبين المخاطب [لأنه [١]] فيه سوى العلمية ، كما يعلم المراد بالعلم [كذلك [٢]] .

وقوله : كالدبران [٣] .

كأنه كان في الأصل الدابر ، ثم قدروا فيه وصف جنس آخر بالدبور غير الأول وغيروه ، فرقا بينه وبين الجنس [الأول [٢]] [كما [١]] قالوا : بناء حصين /١٢٩أ وامرأة حصان ، فرقاً بين المرأة وغيرها مما يوصف بالحصانة [٤] . ثم بعد هذا العمل جعل علما .

وقوله : والثُّرَيّا [٣] .

كأنه كان في الأصل : الثروى [٥] ، ثم غُيِّرَ فرقاً بينه وبين جنس آخر مما يوصف بالثروة ثم جعل علما .

[الموصول واسم الإشارة]

وقوله : المبهم تعني به كذا وكذا [٦] .

كل واحد من النوعين مبهم بمعنى أنه ليس مخصوصا بشيء من الأشياء التي تقع تحته في جميع المواضع دون شيء ، وإن تخصص في موضع من المواضع التي يقع [٧] فيها

---

(١) تكملة من : أ .　　　(٢) تكملة من : ب .

(٣) الجزولية : ١٤أ .

والدبران : كوكب أحمر منير على أثر الثريا ، وسمي دبرانا لدبوره الثريا .

انظر : الأنواء ٣٧ ، المخصص ٩/١٠ .

(٤) هذا ملخص كلام سيبويه في الكتاب ٢٦٧/١ .

(٥) قال ابن جعفر : « .... الثريا هي تصغير الثروى من الكثرة ، فغلبت على الكواكب المعروفة لكثرتها » ، المنهاج الجلي ٧٤ب .

(٦) الجزولية : ١٤أ وفيها : « المبهم نعني به الموصول واسم المشار إليه » .

(٧) أ : هو .

عما تحته ، فإن ذلك لا يناقض الوضع على تخصيص المفرد مثلا الذي هو وضعها إذ هي موضوعة على الخصوص . ألا ترى أنها خاصة في كل موضع من المواضع التي تقع [١] فيها لما تحتها ، وإن كان الذي يقع تحتها ليس مخصوصا بجملته ، فإنها في حال وقوعها عليه خاصة له ، لأنها لا تقع إذ ذاك على الجملة ، إنما تقع منها على شيء شيء فوضعها إذن على الخصوص فيما تقع عليه بحيث لا يكون هناك غيره . إذ كان المراد بها شيئا شيئا من تلك الجملة ، وإن كانت الأشياء التي تقع عليها كثيرة بالجملة . فإنه لا يراد بها في كل موقع من مواقعها [٢] تلك الجملة ، إنما يراد بها شيء شيء من تلك الجملة وتعرف اسم المشار إليه بالإشارة به إلى شيء بعينه [٣] ، وتعريف الموصول مختلف فيه :-

فقيل : بالصلة وهو مذهب الفارسي [٤] والألف واللام في الذي والتي زائدة .

وقيل : تعرف الذي والتي بالألف واللام وباقيها بكونه في معناها [٥] .

[المعرف بالألف واللام]

وقوله : لا في معرض الحوالة على معهود [٦] .

أي لا في معرض الإحالة على شخص واحد معهود نحو : الرجل خير من المرأة [٧] .

---

(١) ب : تلحق .
(٢) ب : موضع من مواضعها .

(٣) قال سيبويه : « وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وذاك وتلك وذانك وتانك وأولئك وما أشبه ذلك ، وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته » ؛ الكتاب ٢٢٠/١ .

(٤) قال الفارسي : « ألا ترى أن تعرف (الذي) بالصلة لا بالألف واللام ، وإذا كان كذلك كان المعنى المتعرف به لازما لا يجوز إلغاؤه » ، الحجة ١٦٣/١ .

(٥) هذا مذهب الأخفش فهو يرى تعريف الذي والتي بالألف واللام ، وما ليس فيه ألف ولام مثل (من وما) فهي عنده في معنى ما فيه الألف واللام مثل (سحر) إذا أردت به اليوم بعينه . انظر : شرح الجمل ١٣٥/٢ .

(٦) الجزولية : ١٤أ ، وقبله : « الألف واللام ضربان : جنسيتان وعهديتان ؛ الجنسيتان هما الداخلتان على الاسم ... » .

(٧) بل المراد هنا جنس الرجل خير من جنس المرأة . وانظر : التبصرة والتذكرة ٩٦/١ .

وقوله : على معهود ذكرا [١] .

مثاله : لقيت رجلا فضربت الرجل .

وقوله : أو علما [١] .

مثاله : لقيت الرجل إذا أردت به من تقدم بينك وبين مخاطبك فيه عهد .

وقوله : ويفيد مضمر [٢] /١٢٩ب الاسم الذي هما [٣] فيه ما يفيده مظهره [١] .

لأنه إحالة على متقدم ذكرا أو علما فيفيد المضمر في ذلك ما يفيد المظهر إذ علم على من يعود كقولك في : لقيت رجلا فضربت الرجل فضربته عوضا من قولك فضربت الرجل ، وكذلك تقول في لقيت الرجل الذي بينك وبين مخاطبك فيه عهد لقيته مكان قولك : لقيت الرجل ، وذلك صحيح لأنه [٤] علم على من يعود ، وليس كذلك [٥] ما فيه الألف واللام للجنس كقولك : الرجل خير من المرأة ، لأنك لو وضعت المضمر موضعها فقلت : هو خير منها ، لم يفد المضمر ما أفاده المظهر أصلا لأنه لا يعلم المراد به .

وقوله : ويعرض في الجنسية الحضور [٦] .

مثاله : جاءني هذا الرجل يقول لأنك جئت بقولك الرجل بيانا للجنس الذي أبهم هذا عليه وعلى غيره ، فهو في الأصل اسم الجنس ثم عرض فيه — بكونه قد بين به هذا ، وهو للحاضر — الحضور وإن لم يكن له ذلك في أصل وضعه .

وقوله : وفي العهدية الغلبة [٦] .

---

(١) الجزولية : ١٤أ وحديثه عن الألف واللام العهديتين .

(٢) مضمر ، ممادة في أ .

(٣) يعني الألف واللام العهديتين .

(٤) ب : أنه .

(٥) ب : ذلك .

(٦) الجزولية : ١٤أ .

مثاله : الصعق [١] ، وذلك أن هذا الاسم لم يكن علما لمن هو له إلا أن [٢] في أصل وضعه إنما [٣] هو رجل أطعم الناس فذرت الريح في جفانه الرمل [والتراب [٤]] فسب الريح فأصابته الصاعقة ، فذكرته العرب فقالت : كان من أمر الصعق كذا [وفعل الصعق كذا [٤]] على معنى الإحالة على العهد المتقدم ، ثم أكثرت من ذكره حتى صار هذا اللفظ يفهم منه هذا المسمى ، وإن لم يكن هناك إحالة على عهد متقدم فهذه الغلبة التي عرضت في العهدية ، أعني غلبة هذا الاسم على هذا المسمى المراد به من بين سائر المعهودين ممن أصيب بالصاعقة [٥] .

وقوله : ولمح الصفة [٦] .

مثاله : الحارث والفضل ، يعني أنا إذا قلنا الحارث والفضل فلم نحل على معهود معلوم بالحرث والفضل ولكنا تفاءلنا له بأن يكون كذلك حتى يعلم به ويغلب عليه /١٣٠أ ويصير له كالصعق المتقدم ، فالعهد هنا لم يكن في الحقيقة لكنه من حيث التفاؤل كأنه ملموح منظور إليه [٧] .

---

(١) قال السيرافي : « فمن ذلك الصعق وهو رجل من بني كلاب وهو خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ذكروا أنه كان يطعم الناس بتهامة فهبت ريح فسفت في جفانه التراب فشتمها فرمي بصاعقة فقتلته فقال فيه بعض بني كلاب :-

يأن خويلدا فابكي عليه   قتيل الريح في البلد التهامي

فعرف خويلد بالصعق وغلب عليه وشهر به ، حتى إذا ذكر الصعق لم يذهب الوهم إلى غيره ممن أصابته صاعقة » ، شرح الكتاب ٢٠٧/٢أ .

وانظر اسمه ونسبه وخبره في : الاشتقاق ٢٩٧ ، جمهرة أنساب العرب ٢٨٦ ، اللسان ١٩٩/١٠ (صعق) ، الخزانة ٤٣٠/١ .

(٢) أ : الأن .

(٣) إنما : ممادة في : أ .   (٤) تكملة من : ب .

(٥) لأن الصعق في اللغة هو الذي يغشى عليه ويذهب عقله من صوت يسمعه كالهدة الشديدة . انظر اللسان ١٩٨/١٠ (صعق) .

(٦) الجزولية : ١٤أ .

(٧) نقل هذا المقطع والذي قبله اللورقي بنصه من غير أن ينسبه إلى الشارح . انظر : المباحث الكاملية ٣٣٨/١ ، وأضاف بعد هذا النص قوله : « فاللام دلت على أن في المسمى معنى الحرث أي الاكتساب ومعنى الفضل إما حقيقة أو تفاؤلا أن يكون فيه ذلك مع أن الاسم علم بدونها » .

[نعت المعارف والنعت بها]

وقوله : المضمر لا ينعت لأن ما يفسره يعينه [١] .

يقول : إن النعت إنما هو في أصل وضعه للفرق بين مشتركين في الاسم [٢] ، فمفسره يقوم مقام ذلك فيغني عن النعت فيه ، ثم منع نعت المدح والذم حملا على نعت البيان . لأنه أصل لهما .

وقوله : العلم لا ينعت به كما لا ينعت بالمضمر وينعت بباقي المعارف [٣] .

لأن باقيها إما اسم مساو وإما دونه .

وقوله : المبهم ينعت بالألف واللام للجنس [٤] .

أي لبيان الجنس الذي انبهم [٥] عليه هذا من غيره ، ثم يخصه من بين الجنس بالحضور [٦] الذي عرضت [٧] فيه الألف واللام الجنسية بهذا ، هذا قوله وهو يحتمل أمرين :-

أحدهما : ما ذكر .

والآخر : أن يكون المبهم وصلة للألف واللام [وكأن الألف واللام [٨]] في ذلك تكون للعهد بينك وبين مخاطبك في الحاضر ، وأصلها أن تكون للعهد في الغائب فأرادوا بيان ذلك بأن جعلوا هذا وصلة لما فيه الألف واللام فالحضور على هذا إنما عرض في العهدية ، والذي قاله [٩] سيبويه : إن المبهم وصلة للألف واللام [١٠] .

---

(١) شرح الجزولية: ١٤أ .
(٢) قال ابن السراج : « والصفة : كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ » ، الأصول ٢٣/٢ .
(٣) الجزولية : ١٤أ ، وفيها « بباقي المعارف غير المضمر » .
(٤) الجزولية : ١٤أ .
(٥) ب : المبهم .
(٦) أ : الحضور .
(٧) أ : عرض .
(٨) تكملة من : ب .
(٩) ب : قال .
(١٠) قال سيبويه : « واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل منزلة =

وقوله : مما يخص [١] الجنس المقصود [٢] .

قال بعضهم لأنه إذا [٣] وقع الإشكال في اسم الإشارة فأوّل ما يقع في الجنس فحقه أن يبين أولا ثم يؤتى بالنعت الذي يخصه من غيره .

والصواب أن هذا إنما هي هنا وصلة لما بعدها كما ذكرنا عن سيبويه ، فالاسم الذي بعدها في معنى ولاية العامل له ، والعوامل لا تليها إلا الجوامد لا الصفات [٤] ، إلا أن تكون خاصة لجنس ما ، فيجوز حينئذ حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، فأجرى الاسم الذي بعد اسم الإشارة مجراه دون اسم الإشارة ، فكما أنه ليس بمستحسن /١٣٠ب مررت بالحسن ولا مررت بالجميل [٥] لأنه لا يخص جنسا من جنس ، فكذلك ليس بمستحسن مررت بهذا الحسن ولا بهذا الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو مثل مررت بهذا الضاحك [كما يستحسن مررت بالضاحك [٦] لأنه [٧]] يخص [٨] جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا [٩] .

= (أي) وهي هذا وهؤلاء وأولئك وما أشبهها وتوصف بالأسماء وذلك قولك يا هذا الرجل ويا هذان الرجلان » ، الكتاب ٣٠٦/٢ .

وقال السيرافي شارحا قول سيبويه هذا « الأصل في دخول يا أيها الرجل أنهم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المنادى ، فلم يمكن نداؤه من أجل الألف واللام ، وكرهوا نزعهما وتغيير اللفظ فأدخلوا أي وصلة إلى نداء الرجل على لفظه وجعلوه الاسم المنادى وجعلوا الرجل نعتا له ... » ، شرح الكتاب ٣٧/٣ب .

(١) ب : يحتمل .

(٢) ب : المنصوب . وانظر الجزولية : ١٤أ .

(٣) ب : لما .

(٤) انظر في هذا : المباحث الكاملية ٣٤٣/١ ، شرح الجزولية ٥٨٠/٢ .

(٥) فقد يكون الحسن أو الجميل إنسانا أو حيوانا أو جمادا فلا يختصان بجنس معين .

(٦) الضحك يختص بالإنسان لذا صح نعت المبهم به .

(٧) تكملة من : ب .
(٨) أ : لا يخص .

(٩) مما يوضح هذا قول ابن جعفر : « حق المبهم أن يوصف بالأجناس الجامدة دون المشتقات على ما بان غير أن الجنس الجاري عليه صفة قد ينعت أيضا بالمشتق فيجري على المبهم نعتا مع نعته المشتق . كقولك مررت بهذا الرجل الكريم وهذا الفرس الفاره ، ثم إنه قد يحذف الجنس ويقام نعته المشتق مقامه ، فإن اتفق هذا فالأولى أن يكون ذلك الوصف المشتق الجاري نعتا على الجنس الذي وصف به المبهم مختصا بذلك الجنس =

وقوله : وينعت به العلم والمضاف إلى المعرفة [١] .

يريد المضاف إلى المعرفة الذي هو مساو له أو دونه [٢] ، وإلا فالمضاف إلى ما فيه الألف واللام لا ينعت باسم الإشارة .

وقد كان حقه إذا أراد هذا أن يقوله أو يقدم لذلك ما يدل عليه ، وإذا لم يفعل ذلك فتكليفه قارىء كتابه أن يحمل كلامه على هذا من تكليف ما لا يطاق إلا أن يقول : هذا معلوم في صناعة النحو .

فيقال له : الذي يعلم هذا من صناعة النحو غني عن هذا كله فأي معنى لخطابه بهذا .

وقوله : وبما [٣] أضيف إلى مثله [٤] .

يريد مما فيه الألف واللام ، وكان حقه أن يبين هذا ، وإلا فهو يوهم ما لا يجوز .

وقوله : المضاف إلى المعرفة ينعت بمثله [٥] .

يريد مما هو مساو له أو دونه إلا بالمضاف [٦] إلى المبهم لا ينعت بالمضاف إلى العلم هو ولا المضاف إلى ما فيه الألف واللام [٧] .

= المقصود بالإشارة بحيث لا يشركه فيه جنس آخر ليتاز به عن غيره فتحصل الفائدة » ، المنهاج الجلي ٧٦ب - ٧٧أ .

(١) الجزولية : ١٤ب . وبه يعني بالمبهم .

(٢) ما هو أقل من اسم الإشارة تعريفاً لا ينعت باسم الإشارة ، وذلك لأن من شرط النعت أن يكون المنعوت أعرف منه . انظر هذا في : المباحث الكاملية ١/٣٤٣ - ٣٤٤ ، المنهاج الجلي ٧٧ب ، شرح الجزولية ٢/٥٨١ ، المشكاة والنبراس ١/١٦٦ (ف) ، شرح الكافية ١/٣١٣ .

(٣) ب : وربما .

(٤) الجزولية : ١٤ب .

(٥) ب : مثله . وانظر الجزولية : ١٤ب .

(٦) ب : وإلا فالمضاف .

(٧) يعني أن المضاف إلى المبهم والمضاف إلى ما فيه الألف واللام لا ينعتان بالمضاف إلى العلم لأنه

وقوله : وبالمبهم [١] .

يريد ما لم يكن مضافا إلى ما فيه الألف واللام يعني المضاف إلى المعرفة المنعوت ، وكذلك قوله : « وما أضيف إلى المعرفة » [٢] يريد أيضا ما هو مساو له أو دونه .

[مراتب الإشارة]

وقوله : وتثنيته في الرفع ذانك [٣] .

لا فرق عند اللغويين بين ذانكِ وذانّك بل هما لغتان في معنى واحد يعني التشديد والتخفيف [٤] ، وفرق النحويون بينهما بما في أحدهما من زيادة المد على الآخر [٥] ، وقد قال بعض النحويين إن النون الثانية عوض من اللام [٦] .

= أعرف منهما ، قال اللورقي : « فالمضاف إلى العلم بمنزلة العلم ، وإلى المضمر بمنزلة المضمر في قوة التعريف ، فكما لا يوصف المعرف باللام بالعلم واسم الإشارة والمضمر فكذلك لا يوصف بما هو كائن بمنزلته وتنعت به المعارف غير المضمر لكونه أعم » ، المباحث الكاملية ١/٣٤٥ .

(١) الجزولية : ١٤ب .

(٢) من قوله : « وينعت به العلم وما أضيف إلى المعرفة ... » ، الجزولية ١٤ب .

(٣) الجزولية : ١٤ب .

(٤) لذلك قالوا : ومن العرب من يشدد النون فيقول : ذانّك . انظر : معاني القرآن ٢/٣٠٦ ، إصلاح المنطق ٣٨٢ ، تهذيب اللغة ١٥/٣٤ .

(٥) قال الأزهري عن (ذان) : « قال الكسائي : هي من لغة من قال : هذا أقال لك ، فزادوا على الألف ألفا كما زادوا على النون نونا ليفصل بينها وبين الأسماء المتمكنة » ، تهذيب اللغة ١٥/٣٤ .

(٦) للنحويين فيها عدة توجيهات على النحو الآتي :

أ – أن التشديد عوض من الحذف الذي دخل هذه الأسماء المبهمة في التثنية لأنه قد حُذف منها ألف وهي الألف التي كانت في آخر الواحد ، فجعل التشديد عوضا من المحذوف .

وقوله : والجمع أولئك [١] .

لا فرق عند اللغويين بين أولئك وأولالك [٢] هما لغتان في معنى واحد نعني المد والقصر [٣] .

وفرق النحويون /١٣١أ بين هذين أيضا بما في أحدهما من زيادة المد على الآخر [٤] كما فرقوا فيما تقدم [٥] .

وقوله : وتثنيتهما في الرفع تانّك وتانيك [١] .

= ب – وجب التشديد لهذه النون للفرق بين النون التي هي عوض من تنوين ملفوظ به في الواحد نحو : زيد وعمرو وبين النون التي لا تنوين في الواحد ملفوظ به . تكون النون عوضا منه .

جـ – أن النون شددت للفرق بين النون التي تحذف للإضافة وبين النون التي لا تحذف للإضافة ، لأن المبهم معرفة لا يضاف ألبتة .

د – أن التشديد وجب على إدغام اللام في النون وذانّك أصله ذلك ، ثم دخلت نون التثنية قبل اللام فصارا (ذانلك) ثم أدغمت اللام في النون ، فوقع التشديد لذلك وهو قول الزجاج وابن السراج . وقيل غير ذلك .

انظر : الأصول ١٢٨/٢ ، إعراب القرآن ٥٥٢/٢ – ٥٥٣ ، حجة القراءات ٥٤٤ – ٥٤٥ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٨١/١ – ٣٨٢ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٣٢/١ – ٢٣٣ .

(١) الجزولية : ١٤ب .

(٢) أ : ألا لك .

(٣) انظر هاتين اللغتين في : إصلاح المنطق ٣٨٢ ، الأصول ١٢٨/٢ ، شرح الجمل ٢٠٢/١ .

(٤) قال ابن يعيش : « فإذا أردت الجمع قلت أولا وأولاء .... ومن مد فإنه زاد ألفا قبل اللام حيث أراد بناء الكلمة على المد فاجتمع ألفان الألف المبدلة من اللام وألف المد ، فوجب حذف أحدهما أو تحريكه لالتقاء الساكنين ، فلم يجز الحذف لئلا يزول المد ، وقد بنيت الكلمة على المد فوجب التحريك فلم يجز تحريك الأولى لأن تحريكها يؤدي إلى قلبها همزة ولو قلبت همزة لفارقت المد فوجب تحريك الثانية فانقلبت همزة لأنها أقرب الحروف إليها ، وكان القياس أن تكون ساكنة على أصل البناء وإنما كسرت لالتقاء الساكنين » ، شرح المفصل ١٣٣/٣ .

(٥) انظر ص : ٦٦٠ هـ ٥ .

بالتشديد [١] والتخفيف في معنى واحد عند اللغويين وعند النحويين على ما تقدم [٢] .

(١) ب : والتشديد .

(٢) انظر ص : ٦٦٠ هـ ٦ .

[باب العطف]

قوله : على اسم دونه في الشهرة [١] .

لا يشترط هذا فيه ، وإن كان بعضهم قد شرطه [٢] ، بل قد يجري على اسم دونه في الشهرة ، وقد يجري [٣] على اسم مساوٍ له ، وعلى اسم أشهر منه [٤] ، كما يكون ذلك في البدل لأن البيان يقع بكل ذلك ، فصح عطف البيان في ذلك كله ، ولم يلتفت فيه إلى كون التابع أعرف لأن التبعية فيه غير أصلية فلم يلتفت إليها ، ولا عمل عليها ، ولا فرق بينهما في البيان ، إلا أن عطف البيان ليس في تقدير الحلول محل الأول ، [وإنما المقصود بالخبر في عطف البيان الأول والثاني جاء للبيان [٥] ،] والبدل في تقدير ذلك [٦] .

وقوله : لمانع [٧] .

المانع الذي فيه من أن يكون نعتا هو كونه غير مشتق [٨] .

---

(١) الجزولية : ١٥أ ، وقبله : « عطف البيان : هو الاسم الجاري على ... » .

(٢) كالجزولي هنا ، وابن عصفور في شرح الجمل ١/٢٩٤ ، المقرب ١/٢٤٨ .

(٣) ب : جرى .

(٤) قال ابن مالك : « ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح » ، التسهيل ١٧١ .

قال أبو حيان : « زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفرقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه ، والصحيح جواز الأوجه الثلاثة لأنه بمنزلة النعت وقد تقدم في بابه أن النعت يجوز أن يكون في الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك وهذا مذهب سيبويه فإنه أجاز في ذا الجمة من يا هذا ذا الجمة أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا ... » التذييل والتكميل ٣/١٣٤ب .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) قال المبرد : « اعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه وذلك قولك : مررت برجل زيد وبأخيك أبي عبد الله » ، المقتضب ٤/٢١١ .

(٧) الجزولية : ١٥أ ، وقبله : « إلا أنه لا يكون نعتا لمانع فيه » .

(٨) والنعت يكون مشتقا قال ابن بابشاذ : « وذلك أن النعت يكون بالأسماء المشتقة وعطف البيان يكون بالأسماء الجامدة » ، شرح المقدمة المحسبة ١/٤٢١ .

وانظر : المباحث الكاملية ١/٣٤٩ ، شرح الجمل ١/٢٩٤ ، المقرب ١/٢٤٨ ، شرح الجزولية ٢/٥٩٠ .

وقوله : والمقصود من الاسمين الأول [1] .

يريد أن المقصود بأن يخبر عنه من الاسمين إنما هو الأول [لا [2]] الثاني كما كان ذلك في النعت والثاني إنما أتى لبيان الأول كما أتى لذلك في النعت .

وقوله : والفرق بينه وبين البدل ما شابه به النعت [3] .

يريد ما قدمناه من أن عطف البيان لبيان الأول كما أن النعت لبيان الاسم الأول ، والبدل الاسمان فيه على تقدير تكرير العامل ، وحلول الثاني محل الأول [4] وليس المقصود فيه على ذلك التقدير الأول منهما والثاني بيان له كما كان ذلك في النعت بل كل واحد منهما مقصود فيه .

وقوله : وفي اللفظ يقع في باب النداء [1] .

مثال ذلك : يا أخانا زيد في البدل [5] ، ويا أخانا زيدا في عطف البيان [6] لما

---

(١) الجزولية : ١٥أ .   (٢) تكملة من : أ .

(٣) نص نسختي الجزولية تنقصه عبارة « ما شابه به النعت » . انظر : الجزولية نسخة فاس ١٥أ ونسخة تيمور ٧٢ ، وكذلك في كثير من شروح الجزولية ، علما بأن هذه النصوص تورد نص الجزولية المشروح تاما . انظر : المباحث الكاملية ١/٣٥٠ ، المنهاج الجلي ٧٩أ ، شرح الجزولية ٢/٥٩٠ .

وإنما أورده العطار في شرحه قال : « قوله : والفرق بينه وبين البدل في المعنى ما شابه به النعت ، هذا الفرق يثبت في بعض النسخ يريد أن عطف البيان يكون للفرق بين المشتركين في الاسم كالنعت ، ولا يكون البدل كذلك » ، المشكاة والنبراس ١/١٧١ (ف) .

(٤) البدل على تقدير تكرير العامل ، أو حلول الثاني محل الأول وهو ما يسميه النحاة على نية الطرح معنى لا لفظا . انظر في هذا : شرح الجمل ١/٢٧٩ - ٢٨٠ ، المقرب ١/٢٤٢ ، المنهاج الجلي ٧٩أ - ب ، البسيط ١/٣٨٧ (المغرب) .

(٥) لأن البدل على نية تكرار العامل ، فلو كرر العامل هنا وجب بناء زيد على الضم .

وانظر : المباحث الكاملية ١/٣٥٠ - ٣٥١ ، المنهاج الجلي ٧٩ب ، شرح الجزولية ٢/٥٩٠ ، المشكاة والنبراس ١/١٧١ (ف) .

(٦) في عطف البيان يجوز في التابع النصب عطفا على المحل ، ويمتنع البدل للعلة السابقة ، ويجوز في البيان أيضا البناء على الضم .

انظر : المصادر السابقة في هـ ٤ .

ذكرناه من افتراقهما في [تقدير [1]] تكرير العامل /١٣١ب والحلول محل الأول .

وقوله : وفي باب اسم الفاعل المعرف بالألف واللام [2] .

مثاله الضارب الرجل زيدا حملا على الموضع في البدل وعطف البيان والضارب الرجل زيد ؛ حملا على اللفظ في عطف البيان خاصة [3] ، ولا يصح في البدل لأنه لا يحل محل الأول إلا إذا كان منصوبا .

[عطف النسق]

وقوله : وتنفرد الواو بأنها لا تعطي رتبة [4] .

في الفعل كالفاء وثم ولا رتبة في المنزلة [4] كحتى ، وقد تفسر هذا المعنى فيما بعد من كلامه في الفاء وثم وحتى [5] .

وقوله : ومنها بل ولا بل وهما للإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني [2] .

وهذا بين [في الإيجاب ، وأما [1]] في النفي [6] في مثل قولك : ما ضربت زيدا بل عمرا إذا أردت إثبات الضرب للثاني . فيظهر ببادي الرأي أنه خارج عن كلامه ، لأنه لو كان هذا [7] الإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني ، لاقتضى ذلك أن يكون (زيد) [8] منفيا عنه الضرب ، لأن الحكم الذي جعل للأول هو نفي الضرب عنه

---

(١) تكملة من : أ .　　　(٢) الجزولية : ١٥أ .

(٣) ومنه قول المرار الأسدي :-

أنا ابنُ التاركِ البَكْريِّ بِشْرٍ　　　عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقوعا

انظر : الكتاب ٩٣/١ ، المباحث الكاملية ٣٥١/١ ، شرح الجزولية ٥٩١/٢ .

(٤) ب : الخيرية .

(٥) وهو قول الجزولي بعد ذلك : « وثم بالمهلة ولا مهلة في الفاء وحتى دون ثم » ، الجزولية ١٥أ .

(٦) ب : المعنى .　　　(٧) أ : هنا .

(٨) ب : عمرو .

وإثباته للثاني يقتضي أنه ترك النفي للضرب عن الأول . ثم استؤنف نفيه عن الثاني كما نفي عن الأول [١] ، لكن المؤلف لم يرد بجعل الحكم للأول في النفي حين قال وهما للإضراب عن جعل الحكم للأول ، جعل [المتكلم [٢]] الحكم ولكن أراد جعل من رد عليه المتكلم بقوله : ما ضربت زيدا الحكم للأول يعني جعله الضرب لزيد إذ قال أو قدر فيه أنه قال : ضربت زيدا ، فرد عليه المتكلم ذلك بقوله : ما ضربت زيدا ، ثم أضرب عنه بعد ما نفاه تأكيدا أعني أنه أضرب عن جعل الضرب لزيد وأثبته مع ذلك لعمرو .

وقوله : ولا مع بل في الإيجاب والأمر نفي [٣] .

كذا ثبت والصواب نفي أو نهي ، نفي للإيجاب ونهي للأمر لأن النفي لا يكون إلا لما ثبت والأمر ليس ثابتا /١٣٢أ مثال النفي : قام زيد لا بل عمرو ، ومثال النهي : اضرب زيدا لا بل عمراً [٤] .

وقوله : وفي النفي والنهي تأكيد [٣] .

مثاله : ما قام زيد لا بل عمرو ، كأنك لما قلت : ما قام زيد ثم قلت لا أكدت بقولك [لا [٥]] نفي القيام عن زيد وأضربت عنه أيضا ببل ، أي أضربت عن إثبات القيام لزيد ، وكل ذلك على وجه تأكيد النفي لقيام زيد ، ثم أثبت ذلك الحكم الذي هو القيام لعمرو ، وقولك : لا تضرب زيدا لا بل عمرا على نحو ذلك .

---

(١) هذا رأي ينسب إلى أبي العباس المبرد ، فالتقدير عنده إذا قلت : ما رأيت زيدا بل عمرا ، بل ما رأيت عمرا . انظر : شرح المفصل ١٠٥/٨ ، المنهاج الجلي ٨٠ب ، شرح الكافية ٣٧٩/٢ ، المغني ١٢٠/١ ، رصف المباني ٢٣١ .

(٢) تكملة من : أ .   (٣) الجزولية : ١٥أ .

(٤) انظر هذا المأخذ على الجزولي : في المباحث الكاملية ٣٦١/١ ، والمشكاة والنبراس ١٧٤/١ (ف) . وأجاب عنه الأبذي بقوله : « فالجواب أن (لا) تكون مثل (لا) الناهية ، فإذا قلت : اضرب زيدا لا بل عمرا ، فكأنك قلت : لا تضربه بل أضرب عمرا ، وسماها نافية بالنظر إلى المعنى » ، شرح الجزولية ٦١٥/٢ .

وعندي أن الدقة تقتضي ما أشار به الشلوبين وتابعه على القول اللورقي والعطار خلافاً للأبذي فإن النفي لما مضى والنهي لما يأتي ولم يقع وبينهما فرق في المعنى .

(٥) تكملة من : ب .

وقوله : من مخالفة ما بعدها لما قبلها [١] .

يعني في النفي والإيجاب وما هو في حكمها من الأمر والنهي ، لأن اللازم في (لكن) المخففة [٢] من الثقيلة ، كاللازم في العطفية ، وقد كانت العطفية ما بعدها مضاد لما قبلها من حيث كان ما بعدها إيجابا وما قبلها نفيا ، فكما لزمت المضادة في العطفية لزمت في المخففة من الثقيلة [٣] ، ولابد من تقييد المخالفة بما قيدنا من أنه إنما يعني في النفي والإيجاب ، وما هو في حكمهما من الأمر والنهي ، لأنها إن لم تقيد [٤] بذلك ولم يشترط فيها المضادة لزمه أن يجيز قام زيد لكن عمرو ضحك ، فإن هذين الخبرين مختلفان لأنهما غير متضادين فلم يجز ذلك [٥] .

وقوله : لفظا ومعنى [٦] .

مثاله : ما قام زيد لكن عمرو قام ، فقد خالف ما بعد لكن ما قبلها من الجهتين أعني المعنى واللفظ ، لأن الذي قبلها منفي لفظا ومعنى ، والذي بعدها موجب لفظا ومعنى .

وقوله : أو معنى دون لفظ [٦] .

---

(١) الجزولية : ١٥ب متحدثا عن (لكن) ، وقبله : « ويلزم في المخففة ما يلزم في العاطفة من مخالفة ... » .

(٢) ب : الخفيفة .

(٣) قال اللورقي : « ... والمخالفة لا تتحقق إلا في النفي والإثبات وما هو في حكمهما من الأمر والنهي ، كما ذكرنا أن اللازم في المخففة هو اللازم في العاطفة ، وقد كان في العطفية حكم ما بعدها مضاد لما قبلها من حيث أن ما قبلها نفي وما بعدها إيجاب ، فلما لزمت المضادة في العطفية لزمت في المخففة » ، المباحث الكاملية ١/٣٦٣ .

(٤) ب : يعتد .

(٥) قال الأبذي : « وفي المخالفة غير المضادة خلاف ، فمن الناس من أجاز ذلك ، ومنهم من منع ذلك ، نحو قولك : قام زيد لكن عمرو ضحك ، وأكمل عبد الله لكن زيد شرب ، وقام زيد لكن لم يضحك ، وما قام زيد لكن ضحك والصحيح جواز ذلك بدليل قول الشاعر :-

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ لِبَيتِه ... وَلَكِنْ مَتى يَسْتَرفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ

ألا ترى أن معنى ما قبل لكن : لست بجبان ومعنى ما بعدها ولكني كريم » ، شرح الجزولية ٢/٦٢٢ .

(٦) الجزولية : ١٥ب .

مثاله : انطلق زيد لكن عمرو مقيم ، فمخالفة ما بعد لكن لما قبلها هنا في النفي والإيجاب [إنما [1]] هو من جهة المعنى ، [وإما من جهة اللفظ فما قبلها موجب اللفظ وما بعدها كذلك ، ولا خلاف بينهما من جهة اللفظ ، وإنما الخلاف بينهما من جهة المعنى [1]] لأن المقيم لم ينطلق فالذي بعدها ونسب إليه الإقامة قد نسب إليه أنه لم ينطلق فقد /١٣٢ب خالف ما بعدها ما قبلها في النفي والإيجاب من جهة المعنى لا من جهة اللفظ .

[أم]

وقوله : وهي التي ما بعدها [مع [1]] ما قبلها كلام واحد [2] .

يريد أو في تقدير ذلك ، فالتي ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد في اللفظ نحو : أعندك زيد أم عمرو ؟ [وأقام زيد أم عمرو [3] ؟] والتي ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد في التقدير لا في اللفظ نحو : أزيد قام أم قعد لأنه في التقدير : أزيد قائم أم قاعد ، أو قولك : أعندك زيد أم عندك عمرو ؟ لأنه إنما صار [ما بعدها [1]] مع ما قبلها كلاما [4] بالتكرير الذي فيه ، ولولا التكرير الذي فيه لكان الذي بعدها مع الذي قبلها كلاماً واحدا .

والتكرير ليس أصلا في كلامهم فكان الكلام بذلك في معنى ما لا تكرير فيه ، ولو لم يتكرر لكانت أم متصلة ، فكذلك تكون متصلة فيما فيه التكرير ، لأن أصل الكلام ألا تكرير ، فرد إلى أصله ، ويكون إذ ذاك كلاماً واحدا .

هذا مراد المؤلف وهذا مذهب المتأخرين أعني أن أم المتصلة لا يكون ما بعدها مع ما قبلها إلا جملة واحدة [5] ، أو في تقدير الجملة الواحدة ويبعد أن يكون ذلك في

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) الجزولية : ١٥ب .
(٣) تكملة من : ب .
(٤) أ : كلامان .
(٥) ممن قال بهذا أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٩٧/٤أ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٩٨/٨ ، والأبذي في شرح الجزولية ٦٢٣/٢ .

الجملتين نحو : أقام زيد أم قعد ونحو : أقام زيد أم قعد عمرو ، لأنه يمكن أن يكون تقدير المسألة [١] الأولى : أي هذا كان مِنْ زيد ؟ ، وتقدير المسألة الثانية : أي هذين الأمرين كان ؟ فيكون في تقدير جملة واحدة .

وقوله : وما قبلها معتمد على همزة الاستفهام [٢] .

خصها بذلك لأنها لا تقع بعد غيرها من أدوات الاستفهام أعني المتصلة .

وقوله : بتعيين [٣] أحد الشيئين المعادل بينهما ، مفرداً كان أو جملة [٤] .

مثال ذلك في المفرد : أزيد قام أم عمرو .

وقوله : أو جملة في معنى المفرد [٢] .

مثاله : أزيد قام أم قعد ، وهذا يدل على ما نقلناه [٥] عنه ، من أنه يريد : أو في تقدير جملة واحدة ، وإن كان في اللفظ جملتين [٦] /١٣٣أ .

وتقييده الجملة بأنها تكون في معنى المفرد مع قوله أولا في أم المتصلة : إنها التي يكون ما بعدها مع ما قبلها كلاما واحدا [٧] ، يدل على أن مذهبه ما قلناه عنه ، من أن أم المتصلة لا يكون ما قبلها وما بعدها عنده إلا جملة واحدة ، أو في تقدير جملة واحدة [٨] .

وهذا قد قال به غيره [٩] ، وقد قدمنا أنه يجوز أن يكون في جملتين إذا قدرتهما في معنى جملة واحدة [١٠] .

وقوله : فإن اختل فيها أحد الشرطين [٢] .

---

(١) ب : الجملة .
(٢) الجزولية : ١٥ب .
(٣) ب : بتغيير .
(٤) الجزولية : ١٥ب ، وقبله : « وجوابها ... » .
(٥) ب : قلناه .
(٦) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ - ٦٦٩ .
(٧) ب : كلام واحد .
(٨) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ .
(٩) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ هـ ٥ .
(١٠) انظر ما سبق ص : ٦٦٨ .

مثال اختلال الشرط الأول [1] عنده أزيد في الدار أم عمرو في السوق ، هذا مذهبه على ما تقدم ، ولا يلزم باختلال هذا الشرط عندنا أن تكون منقطعة ، ولا يبعد أن تكون هذه متصلة على تقدير أي هذين الأمرين كان على ما قدمناه [2] .

ومثال اختلال الشرط الثاني [3] : هل زيد قام أم قعد ، ولا خلاف بيننا وبينه وبين من قال بقوله من المتأخرين في أن اختلال هذا الشرط فيها [4] يوجب أن تكون أم منقطعة [5] .

[أو وإما]

وقوله : وكلتاهما تكون في غير الطلب للشك والإبهام [6] .

يعني بالطلب الأمر وبغير الطلب الخبر ، وليس غير الطلب اسماً خاصاً بالخبر بل قد يكون غير الطلب استفهاماً [7] ، ولا تكون (أو) فيه شكا ولا إبهاما ، كما ذكر

---

(١) الشرط الأول هو أن يكون ما قبلها مع ما بعدها كلاما واحدا .

(٢) انظر ص : ٦٦٨ .

(٣) الشرط الثاني هو اتحادهما على همزة استفهام .

(٤) ب : فيهما .

(٥) قال اللورقي : « وإنما ذكر – يعني الجزولي – في النسخة الأولى شرطين فقط ، لأنه لم يجعل تعيين الجواب شرطا بل اكتفى في اتصالها بالشرطين الأولين ، وفي النسخة الأخرى اعتمد لها شروطا على ما فصل » . المباحث الكاملية ٣٦٦/١ ، والجزولية : ١٥ب فيهما ما يشعر بالشروط الثلاثة .

أما ما ذكره الشارح من عدم الخلاف في ذلك فقد ذكر العطار أن الفراء يجيز أن تكون (أم) متصلة وإن اختل شرط الهمزة . انظر : المشكاة والنبراس ١٧٦/١ (ف) ، وقد قال الفراء : « وقد قرأ بعض القراء (أتخذناهم سخريا) يستفهم في (أتخذناهم سخريا) بقطع الألف ليُنسق عليه (أم) لأن أكثر ما تجيء مع الألف ، وكل صواب » ، معاني القرآن ٧٢/١ .

(٦) الجزولية : ١٥ب .

(٧) قال العطار : « أما غير الطلب فيقال على الإثبات والنفي والاستفهام ، لأنه لو لم يرد الاستفهام لقال وكلتاهما تكون في الخبر ، ويدل على ذلك أنها تقع في الاستفهام لا محالة ، ولم يذكر إلا الطلب وغير الطلب ، ولا يصح أن يراد بالطلب الاستفهام فهو إذن في غير الطلب » ، المشكاة والنبراس ١٧٧/١ (ف) ، وانظر أيضا : المباحث الكاملية ٣٦٨/١ .

هو في غير الطلب والإبهام والشك إنما هما من أوصاف الخبر [١] ، ولكنه تجوز هو في غير الطلب فجعله اسماً خاصاً بالخبر فمثال ماهما [٢] فيه للشك قام زيد أو عمرو ، وقام إما زيد وإما عمرو ، إذا شككت في القائم منهما . ومثال ماهما فيه للإبهام : قام زيد أو عمرو وقام إما زيد وإما عمرو إذا أردت أن تبهم ولا تعرف من القائم وأنت عارف به ، ومنه ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً ﴾ [٣] .

وقد يكونان في غير الطلب على غير هذين الوجهين كما هما فيه ، وذلك نحو التنويع في مثل قولك : لا يخلو [٤] هذا من أن يكون /١٣٣ب كذا أو كذا أو كذا ، فهذا تنويع [٥] وليس شكا ولا إبهاما كما ذكر هو [٦] .

وقد يقول القائل : ما تأكل ؟ فأقول : آكل كذا أو كذا [٧] أو كذا ، فهذا أيضا تنويع وليس شكا ، أي : آكل مرة كذا ومرة كذا ومرة كذا ، فإنما ذكرت أو في هذا [كله [٨]] لأن كل مرة من تلك المرار إنما آكل فيها أحد تلك الأشياء .

وقوله : وفي الطلب للتخيير والإباحة [٩] .

يعني بالتخيير ما كانت فيه مع ممنوعين في الأصل [١٠] ، إلا أنك تطلق له أن

---

(١) قال اللورقي : « غير الأمر يكون استفهاما ولا يكون (أو) فيه شكا ولا إبهاما كما ذكر ، لأن الشك والإبهام من صفات الخبر » ، المباحث الكاملية ٣٦٨/١ .

(٢) أ : هو .

(٣) تمامها ﴿ .... فَجَعَلْنَاهَا حَصِيداً كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [يونس : ٢٤] .

(٤) بياض في : ب .

(٥) ويسمى تقسيما أو تفريقا أو تفصيلا .

انظر : التبيان ٤٣/١ ، ١٠٥ ، التسهيل ١٧٦ ، شرح الكافية الشافية ١٢٢٠/٣ ، الجنى الداني ٢٤٥ – ٢٤٦ . وقد يجعلون التفصيل قسيما للتقسيم والتوزيع . انظر المباحث الكاملية ٣٦٨/١ .

(٦) ب : ذكره .

(٧) ب : وكذا .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) الجزولية : ١٥ب .

(١٠) ظاهر كلامه أن الأمرين ممنوعان في أصلهما ، وهذا غير مراد في التخيير وإنما المراد منع اجتماعهما ، وإلا فهما في أصلهما مباح كل واحد منهما على انفراده . لذلك قالوا : « التخيير يكون حيث يتعذر الجمع .... » ، المشكاة والنبراس ١٧٨/١ (ف) .

يأخذ ما شاء منهما ، ومن أجل أنه لا يأخذ إلا خيرهما عنده اشتق لها تفعيل من الخير ، فلذلك قيل فيها تخيير .

ونعني بالإباحة ما كانت فيه بين مباحين في الأصل نحو قولك : جالس إما الفقهاء وإما الزهاد ، وجالس إما الحسن [١] وإما ابن سيرين [٢] ، وبأو فيهما .

وسميت إباحة لأنك أوقعتها بين مباحين [٣] ، وإذا قلت هذا فأنت مبيح له بمفهوم الكلام الجمع بين الشيئين ، وإن [٤] لم يقتض ذلك اللفظ ، ألا ترى أنك إذا قلت جالس الفقهاء أو الزهاد أن مفهومه جالس أحدهما فإنك تستفيد .

فبهذا المفهوم يجوز له أن يجمع بينهما لأن مطلوبك [إذن [٥]] منه الاستفادة ، فما زاد في الاستفادة كان أذهب في غرضك ، وهذا إنما اقتضاه المفهوم من اللفظ الذي هو فإنك تستفيد ، لا نفس اللفظ ، ألا ترى أنك إذا قلت جالس العلماء أو الزهاد ، إنما معنى اللفظ على ما تقدم من معنى (أو) جالس أحد هذين الصنفين ، وهذا اللفظ لا يقتضي مجالستهما إنما يقتضي مجالسة أحدهما .

ومثال ذلك في التخيير خذ من مالي إما دينارا وإما درهما ، وخذ من مالي درهماً أو دينارا .

---

(١) الحسن البصري (٢١ - ١١٠ هـ) .

أبو سعيد الحسن بن يسار البصري ، كان والده مولى زيد بن ثابت الأنصاري ، والحسن من سادات التابعين وكبرائهم وكان زاهداً ورعاً ذا عبادة - رحمه الله - .

« وفيات الأعيان ٢/٦٩ - ٧٣ ، سير أعلام النبلاء ٤/٥٦٣ - ٥٨٨ » .

(٢) ابن سيرين (٣٣ - ١١٠ هـ) .

أبو بكر محمد بن سيرين ، كان أبوه عبدا لأنس بن مالك رضي الله عنه كاتبه على مبلغ من المال فأدى المكاتبة ، وكان ابن سيرين تابعيا من أشراف الكتاب ، نشأ بزازا ، في أذنه صمم ، اشتهر بالورع وتعبير الرؤيا وكان صاحبا للحسن البصري .

« وفيات الأعيان ٤/١٨١ - ١٨٣ ، سير أعلام النبلاء ٤/٦٠٦ - ٦٢٢ » .

(٣) يعني مباح اجتماعهما .

(٤) ب : ولو .

(٥) تكملة من : ب .

وقد تكون أو في الطلب على غير هذين الوجهين كقوله تعالى : ﴿ كُونُوا هُوداً أو نَصَارى ﴾ [1] .

وجعل المؤلف هذه المعاني – أعني الشك والإبهام والتخيير والإباحة – معاني لأو وإنما هي (في /١٣٤أ الحقيقة معان) [2] للكلام الذي هي فيه فالشك والإبهام والتنويع من صفة الخبر الذي (كل واحد منهما فيه) [2] ، والتخيير والإباحة والتفصيل [3] من صفة الأمر الذي هما فيه ، (وإنما معناهما) [2] بالحقيقة الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء فهذا هو الذي كان ينبغي (أن يضاف) [2] إليهما ، لأنه معناهما ، وما سوى ذلك فليس معنى لهما ، وإنما هو شيء يضاف إليهما مجازا فيهما .

وإنما حقيقته أن يكون من صفة الكلام الذي هما فيه لا من صفتهما ، فإذا أريد ذكر ذلك ذكر معنى (إما وأو) الذي هو أحد الشيئين أو الأشياء ، ثم قيل بعد على جهة الشك أو الإبهام أو كذا أو كذا ، وعلى جهة التخيير أو الإباحة أو كذا أو كذا .

وفي الموضع أيضا نقد آخر على المذهب المحققين من النحويين ، وذلك أنه جعل (إمَّا) حرف عطف . وقد بين المحققون أبو علي وغيره أنها [4] ليست عاطفة [5] ،

---

(١) تمامها : ﴿ ... تَهْتَدُوا قُلْ : بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [البقرة : ١٣٥] .

وأو هنا تفيد التفصيل قال أبو حيان عن معاني أو : « الخامس : التفصيل وهو أن يأتي عقيب إجمال فيفصله بها نحو : اجتمع القوم فقالوا : حاربوا أو صالحوا أي قال بعضهم صالحوا ، (كذا) ، ومنه : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا ﴾ ، جمع اليهود والنصارى في (قالوا) ، ثم فصل بأو ما قالوا » ، التذييل والتكميل ٤/١٦٥أ ، وانظر : التبيان ١/١٠٥ ، الدر المصون ٢/٧٠ .

(٢) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٣) وعليه الآية التي أوردها الشارح .

(٤) ب : أن إما .

(٥) قال أبو علي الفارسي : « وليست (إما) بحرف عطف لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضربت إما زيدا وإما عمرا فتجدها عارية من هذين القسمين وتقول : وإما عمرا .

فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى » ، الإيضاح العضدي ٢٨٩ .

وممن يقول بهذا يونس وابن كيسان .

انظر : التسهيل ١٧٤ ، الجنى الداني ٤٨٧ ، المغني ١/٦٢ ، رصف المباني ١٨٣ .

فكان حقه أنه يبين من ذلك ما بينوه ، وأن من يجعلها من حروف العطف إنما يتجوز في ذلك . ويذكر وجه تجوزهم فيقول : إلا أن (إمّا) منها ليست عاطفة كأو ؛ لأنها إن [١] كانت [إمّا [٢]] عاطفة ، فلا يخلو أن تكون الواو التي معها عاطفة أو غير عاطفة ، ومحال أن تكون عاطفة لأنه لا يجمع بين حرفين لمعنى واحد فكيف تكون إما عاطفة والواو مع ذلك عاطفة . ؟

وإما كون الواو غير عاطفة وقد امتنع أن تكون عاطفة فيؤدي إلى أن تكون الواو لا معنى لها [٣] ، ومجيء حرف لغير معنى ليس بشيء ، فتعين ولابد أن الواو هي العاطفة لا إما وإما لمعناها الذي جاءت له أولا ، وكررت [٤] مع حرف العطف كما تكرر العوامل معه ، ولكن مع أنّ (إمّا) ليست عاطفة ، تجوز النحويون فيها فذكروها في حرف العطف لمصاحبتها لحرف العطف ، كما قالوا في ألفي صحراء إنهما للتأنيث ، وليست التي للتأنيث /١٣٤ب إلا الثانية [٥] منهما التي انقلبت همزة ، والأولى إنما هي لمد البناء ولكنها لما صحبت ألف التأنيث جعلت ألف تأنيث وكما [٦] قال [٧] :-

فالثَّوْبُ يَنْــفُضُ صِبْغَــهُ ... فِيما يَلِيْهِ مِنَ الثِّيابْ [٨]

---

(١) ب : لو .
(٢) تكملة من : ب .
(٣) ب : معنى ما .
(٤) ب : كررت .
(٥) قال سيبويه : « هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة ، والمعرفة وذلك نحو : حمراء وصفراء وخضراء وصحراء وطرفاء .... فقد جاءت في هذه الأبنية كلها للتأنيث ، والألف إذا كانت بعد ألف ، مثلها إذا كانت وحدها ، إلا أنك همزت الآخر للتحرك لأنه لا ينجزم حرفان فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تبدل ، وجرى عليها ما كان يجرى عليها إذا كانت ثابتة كما صارت الهاء في هراق بمنزلة الألف » ، الكتاب ٩/٢ - ١٠ .
(٦) ب : كما .
(٧) لم أقف عليه .
(٨) بيت من مجزوء الكامل ، لم أقف على سابق له ولا لاحق . وأورده المؤلف متمثلا وإلا فلا شاهد نحو فيه .

ومراده أن الألف الثانية أثرت على الأولى كما أن الثوب الثاني يتأثر بصبغ الثوب الذي قبله .

« باب التوكيد »

قوله : التوكيد تكرار وإحاطة [(١)] .

يريد التوكيد الذي يبوب له في النحو ، وإلا فأنواع (التوكيد أكثر مما ذكر [(٢)]) ، ألا ترى أن التوكيد بإنّ وبالقسم وبالمفعول المطلق لم يذكر شيء منها [(٣)] (في الباب [(٢)]) .

وقوله : تكرير وإحاطة [(١)] .

يوهم أنّ الإحاطة ليست تكرارا ، وليس كذلك (فإنّ الإحاطة [(٢)]) تكرار أيضا ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم كلهم فإن كلهم [هم [(٤)]] كلّ القوم (وكل [(٢)]) القوم هم القوم فتبين بهذا أن الإحاطة تكرار أيضا ، فيقول القائل : هذا معيب من التقسيم ، فإن [(٥)] فيه من عيوب التقسيم عيب التداخل [(٦)] .

والجواب عنه : أن هذا الكلام على تقدير حذف وكأنه يريد : تكرار دون إحاطة وتكرار هو إحاطة ثم اختصر هذا فقال : تكرار وإحاطة وحذف دون إحاطة من الأول لدلالة الثاني عليه ، وحذف تكرار هو من الثاني لذكر ما هو بمعناه في الأول [(٧)] .

---

(١) الجزولية : ١٥ب .　　　　(٢) ذهبت بسبب الأرضة في : ب .

(٣) قال العطار : « يريد التوكيد الذي يبوب له في النحو وهو الذي قصده في الباب ، وأما الذي لا يبوب له فهو كثير كتوكيد الجملة الاسمية فإن المكسورة والمفتوحة وبلام الإبتداء وتوكيد الفعل بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة وبالمصدر وكذلك يكون التوكيد بالنعت كـ (الهين اثنين) و(نفخة واحدة) والقسم يؤكد به الجواب وغير ذلك مما يذكر في موضعه » ، المشكاة والنبراس ١٧٩/١ (ف) .

وقد نقل اللورقي والأبذي كلام الشارح هنا ولم يضيفا إليه شيئا كما لم يعزواه إلى الشارح . انظر : المباحث الكاملية ٣٨٥/١ ، شرح الجزولية ٦٨٧/٢ .

(٤) تكملة من : ب .　　　　(٥) ب : لأن .

(٦) التداخل أن يدخل أحد القسمين في الآخر ، قال أبو هلال : « ومن القسمة الرديئة أيضا قول ابن القرية : الناس ثلاثة عاقل وأحمق وفاجر ، فالفاجر يجوز أن يكون أحمق ، ويجوز أن يكون عاقلا والعاقل : يجوز أن يكون فاجرا وكذلك الأحمق ، وإذا دخل أحد القسمين في الآخر فسدت القسمة » ، الصناعتين ٣٧٨ .

(٧) هذا هو ما يسمى بالاحتباك وهو أن يثبت لأحدهما نظير ما حذف من الآخر .

انظر : الخزانة ٤٨٧/٦ . وقد أخذ بهذا اللورقي دون عزو إلى الشلوبين . انظر : المباحث الكاملية ٣٨٥/١ ، وعزاه إلى الشارح الأبذي في شرح الجزولية ٦٨٨/٢ ، والعطار في المشكاة والنبراس ١٧٩/١ (ف) .

وقوله : ويتبع الاسم [١] .

مثاله [٢] :-

يا نصرُ نصرٌ نصراً [٣]

---

(١) الجزولية : ١٥ب .

(٢) القائل هو رؤبة بن العجاج .

(٣) بيت من الرجز أوله :-

لَقائِلٌ يا نصرُ ....

وقبله :-

إنّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا

ويروى يا نصر نصراً نصرا . انظر : الكتاب ٣٠٤/١ ، الديوان ١٧٤ . قال البغدادي : « وملخص ما ذكرنا أن نصراً الأول روي فيه وجهان : ضمه ونصبه والثاني روى فيه أربعة أوجه : ضمه ورفعه ونصبه وجره ، والثالث روى فيه وجه واحد وهو النصب » ، الخزانة ٢٢١/٢ .

فنصر هو حاجب نصر بن سيار أمير خراسان في الدولة الأموية منع الشاعر من الدخول فتلطف به وأقسم بأن يدعو له وطلب منه المعونة . انظر : الخزانة ٢٢٠/٢ .

قال الفيروز آبادي : « وإنشاد الجوهري لرؤبة :-

لقائلٌ يا نصرُ نصْراً نصرا

غلط هو مسبوق إليه فإن سيبويه أنشده كذلك ، والرواية :-

يا نضْرُ نضْراً نضْرا

بالضاد المعجمة ، ونضر هذا هو حاجب نصر بن سيار بالصاد المهملة » ـ القاموس المحيط ١٤٨/٢ (نصر) .

وأسطار : الواو للقسم ، والأسطار جمع سطر أي وحق أسطار المصحف ، والجملة معترضة بين اسم إن وخبرها (لقائل) . انظر : المقاصد النحوية ١١٦/٤ ، الخزانة ٢٢٢/٢ .

الشاهد فيه : تكرار (نصر نصرا) على أنها تأكيد لفظي ، فنصر الثاني رفع اتباعا للفظ الأول والثالث نصب اتباعا لمحل الأول ، وقيل فيه غير هذا . انظر مراجع التخريج .

الديوان ١٧٤ ، الكتاب ٣٠٤/١ ، المقتضب ٢٠٩/٤ ـ ٢١٠ ، الأصول ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ ، إعراب القرآن ٢٤٩/٣ ، الإيضاح العضدي ٢٨١ ، الخصائص ٣٤٠/١ ، التبصرة والتذكرة ٣٤٨/١ ، شرح المقدمة المحسبة ٤٢٢/٢ ، أسرار العربية ٢٩٧ ، شرح المفصل ٣/٢ ، ٧٢/٣ ، المباحث الكاملية ٣٥١/١ ، ٣٨٦ ، شرح الجمل ٢٩٦/١ ، شرح الكافية الشافية ١١٩٥/٣ ، شرح الكافية ١٣٨/١ ، المغني ٤٣٤/٢ ، ٥١٠ ، القاموس المحيط ١٤٨/٢ ، المقاصد النحوية ١١٦/٤ ـ ١١٩ ، شرح شواهد المغني ٨١٢/٢ ـ ٨١٣ ، الخزانة ٢١٩/٢ ـ ٢٢٤ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٠٣/٦ ـ ٢٠٥ ، الدرر اللوامع ١٥٣/٢ .

وقد يكون هذا غير تأكيد قاله الفارسي [١] وغيره [٢] .

وقوله : والفعل [٣] .

مثال : قم قم .

وقوله : والحرف [٣] .

مثاله : نعم نعم ، ولا لا ، قال جميل [٤] :

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها   أَخَذَتْ عَلَيَّ مواثقاً وعُهُودا [٥]

وقوله : ويتبع الاسم المعرفة مطلقا [٣] .

يعني متجزئا كان أو غيره [٦] .

---

(١) جعله الفارسي في باب عطف البيان ، مما يحمل فيه على اللفظ مرة وعلى الموضع أخرى . انظر : الإيضاح العضدي ٢٨١ .

(٢) كابن السراج في الأصول ١/٣٣٤ - ٣٣٥ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ١/٣٤٩ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢٢ .

(٣) الجزولية : ١٥ب .

(٤) جميل بثينة (... - ٨٢ هـ) .

أبو عمرو جميل بن عبد الله بن معمر بن صباح الظبياني العذري القضاعي ، صاحب بثينة أحد عشاق العرب المشهورين علقها وهو غلام فلما كبر خطبها فردّ عنها أخباره معها مشهورة .

« الأغاني ٧/٧٢ - ١٠٤ ، المؤتلف والمختلف ٧٢ ، ١٦٨ ، وفيات الأعيان ١/٣٦٦ - ٣٧١ » .

(٥) بيت مفرد من البحر الكامل .

ويروى (بحب مية) المباحث الكاملية ١/٣٨٧ ، شرح الكافية ١/٣٣٢ .

البوح : الإظهار ، مواثق : جمع موثق وهو العهد . الخزانة ٥/١٥٩ - ١٦٠ .

الشاهد : حيث أكد (لا) تأكيدا لفظيا فكررها .

الديوان ٧٩ ، المباحث الكاملية ١/٣٨٧ ، شرح الجزولية ٢/٦٦٨ ، المشكاة والنبراس ١/١٨٠ (ف) ، شرح الكافية ١/٣٣٢ ، المقاصد النحوية ٤/١١٤ - ١١٥ ، شرح التصريح ٢/١٢٩ ، همع الهوامع ٥/٢٠٨ ، الخزانة ٥/١٥٩ - ١٦١ ، الدرر اللوامع ٢/١٥٩ - ١٦٠ .

(٦) قال الأبذي : « يعني متجزئا كان أو غير متجزئ؟ نحو : جاء زيد نفسه ورأيت القوم أنفسهم ، وقبضت الدراهم نفسها » ، شرح الجزولية ٢/٦٨٩ .

وقوله : والتجزؤ بحسب العامل والمعمول [١] .

يعني أنك إذا قلت : قام زيد فزيد لا يتجزأ [٢] في القيام ، فلا يتبعه توكيد الإحاطة ، وإذا قلت : رأيت زيدا فزيد يتجزأ في الرؤية [٣] فيتبعه /١٣٥أ توكيد الإحاطة .

وقوله : وللواحد المذكر كله إلى أبتع [٤] .

الذي بيّنَ كلَّ وأبتع هو أجمع أكتع أبصع [٥] ، إلا أن أجمع هنا ليست تابعة بل قد تنفرد ككل ، والبواقي توابع على ما هي عليه ، وعن ابن كيسان [٦] تبدأ بأيتها [٧] شئت بعد أجمع [٨] ،

وجمع أجمع أكتع وجمع بصع وجمع بتع ، قال الزمخشري : وحكى بعضهم جاءني القوم أكتعون [٩] .

وقوله : وللاثنين كلاهما فقط [١٠] .

---

(١) ليس هذا النص في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما . انظر : نسخة فاس ١٥ ب ، والتيمورية ٧٣ .

(٢) ب : التجزؤ .

(٣) أضاف الأبذي فقال : « إن زيدا يتجزأ في الرؤية ولا يتجزأ في المجيء ولا القيام » ، شرح الجزولية ٦٨٩/٢ .

(٤) الجزولية : ١٥ب – ١٦أ .

(٥) ب : أبتع .

(٦) ابن كيسان (... – ٢٩٩ هـ) .

أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أخذ عن المبرد وثعلب ، وكان يعرف المذهبين إلا أنه أميل إلى مذهب البصريين ، له المهذب في النحو ، غلط أدب الكاتب ، واللامات ، والمختار في علل النحو .

« تاريخ بغداد ٣٣٥/١ ، معجم الأدباء ١٣٧/١٧ – ١٤١ ، وانظر ابن كيسان النحوي للدكتور محمد إبراهيم البنا » .

(٧) ب : بأيتهما .

(٨) انظر رأي ابن كيسان في : المفصل ١١٤ ، شرح المفصل ٤٦/٣ ، المباحث الكاملية ٣٩٠/١ ، شرح الجزولية ٦٨٩/١ ، شرح الكافية ٣٣٦/١ ، ابن كيسان النحوي ١٩٣ – ١٩٤ .

(٩) المفصل : ١١٤ .

(١٠) الجزولية : ١٦أ ، وفيها كلاهما فحسب .

هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يقولون : كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان [١] .

والصواب الأول لأن مثله [٢] لا يقال إلا بعد استقراء السماع ولم يسمع [٣] ، فيعلم أنه قد استغني عنه ، والمخالفون إما أن يخالفوا لاقتضاء القياس له أو لسماع سمعوه ، وكيف ما كان لم ينبغ أن يلتفت إلى ما خالفوا لأجله ، لأنه إن كان قياسا فالسماع قد عارضه بأن تركوه ولم يستعملوه [٤] ، والسماع إذا عارض القياس لم يلتفت إلى القياس ، وإن كان سماعا فهو – ولابد – سماع قليل لأن البصريين قد استقرأوه فلم يجدوه ، فدل ذلك على قلته وشذوذه إن كان وجد ، والشاذ القليل لا يعتد به [٥] .

ووجه تركهم لاستعمال ذلك الذي تركوه أنهم لما قالوا : جاءني الزيدان كلاهما ولم يقولوا : جاءني الزيدان كلُّهما ، فتركوا كُلًّا ، ولم يقولوا : كُلُّهما ، وكانوا قد استعملوها في المفرد ولم يستغنوا عنه [في المفرد [٦]] بغيرها ، كما استغنوا في التثنية [٧] عنها بقولك كلاهما ، فلما كانوا قد استغنوا في التثنية عن كلهما بكليهما استغنوا بها أيضا عن كل ما هو في معنى كل من كلهما ، فلم يقولوا : أجمعان ولا أكتعان

---

(١) انظر هذين المذهبين في : إصلاح الخلل ٩٥ – ٩٦ ، المباحث الكاملية ٣٩١/١ ، شرح الجمل ٢٦٤/١ ، التسهيل ١٦٥ ، شرح عمدة الحافظ ٥٦٠ ، شرح الجزولية ٦٨٩/٢ – ٦٩٠ ، البسيط ٣٦٨/١ (المقرب) ، التذييل والتكميل ١٠٦/٤ أ – ب ، توضيح المقاصد ١٧٠/٣ ، شرح اللمحة البدرية ٢٩٢/٢ – ٢٩٣ ، المساعد ٣٨٩/٢ .

(٢) أ : مثاله .

(٣) بل حكي عن العرب : قبضت المالين أجمعين .

انظر : التذييل والتكميل ١٠٦/٤ ب ، المساعد ٣٨٩/٢ .

(٤) ترك السماع لا يعد معارضة للقياس لأن القياس : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .

انظر : الإغراب في جدل الإعراب ٤٥ ، لمع الأدلة ٩٣ ، الاقتراح ٩٤ .

فالأصل أن يحمل ما لم يسمع فيه شيء على ما سمع عن العرب . وهذه الأسماء سمع لها مفرد وجمع تصحيح ، فحمل التثنية على جمع التصحيح مع وجود سماع قليل أولى من رده « ، وقياس تثنية فُعل فعلاء في هذا الباب يعني باب التوكيد ، قياس أحمر وحمراء ، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه التذييل والتكميل ١٠٦/٤ أ – ب .

(٥) ما لم يعضده قياس ، فإن عضده قياس كما ترى فهو أولى .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) ب : كما استغنوا في المفرد في التثنية .

ولا أبصعان ولا أبتعان استغناء عنهما بكليهما [1] ، كما أستغنوا بها عن كلهما التي في معناها .

وكذلك فعلوا أيضا في المؤنث استغنوا فيه في التثنية بكلتيهما عن كلهما /١٣٥ب ولم يستعملوا فيها كلهما [2] كما استعملوا كلها في المفرد ، فلما استغنوا عن كلهما بكلتيهما في تثنية المؤنث استغنوا بها أيضا عما هو في معنى كلهما لو استعمل وذلك جمعاوان وكتعاوان وبصعاوان .

وإذا كانوا قد استغنوا عن وذَرْتُ بتَرَكْتُ [3] فأن يفعلوا ذلك هنا أولى لأنه قد تواطأ الاستغناء [هنا [4]] بالاستغناء بكليهما وكليتهما عن كلهما فيها ، ولأن من كلامهم إجراء الباب كله مجرى واحدا ، وكل وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع باب واحد من جهة أنها كلها تواكيد [5] الإحاطة ، فأجريت كلها مجرى واحدا ، إذا استعملت كل استعمل ما هو بمعناها ، وإذا استغني عنها بغيرها استغني به عما هو بمعناها .

وإنما أشبعت القول في هذه المسألة لأني رأيت بعض أصحابنا وهو ابن خروف [6]

---

(١) قال ابن السيد : « .... استغنت العرب عن أجمعين أكتعين أبصعين بكليهما ، وعن جمعاوين كتعاوين بصعاوين بكلتيهما ، كما استغنوا بترك أن يقولوا : وَدَعَ وَوَذَرَ ، وبقولهم : تارك عن أن يقولوا : وادع ووافر » ، إصلاح الخلل ٩٥ .

(٢) ب : كلها .

(٣) انظر قول ابن السيد الآنف ص : ٦٠١ هـ١ .

(٣) انظر قول ابن السيد الآنف هـ١ .

(٥) ب : توكيد .

(٦) ابن خروف (٥٢٤ – ٦٠٩ هـ) .

أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ، أندلسي من أهل أشبيلية ، أخذ عن ابن طاهر الخِدَبّ ، له مصنفات منها : شرح كتاب سيبويه ، شرح الجمل ، وكتاب في الفرائض ، تخلط كتب التراجم بينه وبين ابن خروف الشاعر كثيرا .

انظر : « معجم الأدباء ١٥/٧٥ – ٧٦ ، وفيات الأعيان ٣/٣٣٥ ، نفح الطيب ٢/٦٤٠ – ٦٤٢ ، فوات الوفيات ٣/٨٤ – ٨٦ » .

لم يلق لها بالا [١] ، ورأى أن قول البصريين في ذلك لا معنى له ، فقال بالمسألة بقول الكوفيين إذ رأى أنه لا معنى لقول البصريين ، وهيهات فالقوم أعلى مما تخيله فيهم .

وقوله : كلهم إلى ابتعين [٢] .

الذي بينهما أجمعون أكتعون أبصعون والتثنية والجمع كالإفراد فيما هو منها تابع وغير تابع .

وقوله : وللاثنتين كلتاهما [٢] .

الاختلاف في توكيد الاثنتين في المؤنث في الاستغناء بكلاهما عن غيره مما هو في معناه كالاختلاف في الاثنين في ذلك في المذكر .

وهو في ذكره بتع وما تصرف منه في هذا الفصل كله ليس على مذهب البصريين ، وإنما هو على مذهب البغداديين والنهاية عند البصريين بصع وما تصرف منه [٣] ، ولا يحفظون بتع وما تصرف منه ، وهذا يدل على قلته .

وكان حقه أن يعتمد على مذهب البصريين ثم يذكر /١٣٦أ ما ذكره البغداديون إلا أنه – والله أعلم – لم يشعر بهذا الذي ذكرناه من قلته ، وأن بُصَعَ هو النهاية في الأكثر ، ورأى أن هؤلاء جعلوا النهاية في بصع ، وآخرون جعلوا النهاية في بتع ، فأخذ بالزائد ، لأن الحافظ حجة على غيره .

---

(١) قال ابن خروف : « وقياس تثنية أفعل وفعلاء في هذا الباب قياس : أحمر وحمراء ، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه ، ولم يمنعها أحد من الأئمة فتبعه ، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس » ، شرح الجمل لابن خروف ١٣أ . وانظر هذا الرأي منسوبا لابن خروف في : التذييل والتكميل ٤/١٠٦أ ، المساعد ٢/٣٨٩ .

(٢) الجزولية : ١٦أ .

(٣) نقل هنا عن الشارح اللورقي الأندلسي في المباحث الكاملية ١/٣٩٢ ، ونقله عن الأندلسي الرضي في شرح الكافية ١/٣٣٦ .

وقال ابن عصفور : « .... التوكيد الذي يراد به إزالة الشك عن المحدَّث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك وهي للواحد المذكر : نفسه ، عينه ، كله ، أجمع ، أكتع ، وزاد أهل الكوفة : أبصع ، وأهل بغداد أبتع » ، شرح الجمل ١/٢٦٤ .

وهذا إنما [1] قال : إلا أن كون البصريين بجملتهم لم يحفظوه يدل على قلته ، وأن النهاية عندهم غيره في المشهور .

وقوله : وإن شئت كان لفظ ما تجريه على جماعة المؤنث من الإحاطة كلفظ ما تجريه على الواحدة منها [2] .

مثاله : رأيت الهندات كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، ويكون ذلك حملا على معنى الجماعة ويجيء على قياس هذا القول أن يقال في جماعة المذكر العاقل جاءني الرجال كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء على معنى الجماعة أيضا ، وعلى هذا من الحمل على تأويل الجماعة قال حسان بن ثابت :–

وَقَالَ اللهُ قَدْ يَسَّرْتُ جُنْداً هُمُ الأَنْصَارُ عُرْضَتُهَا اللِّقَاءُ [3]

إلا أن هذا لا يكون إلا في جمع التكسير من جمع المذكر العاقل ، ولا يكون في جمع السلامة منه كثيرا ، إنما يجيء ذلك قليلا في أصح المذهبين [4] ، فلا يقال جاءني الزيدون كلها جمعاء كتعاء بصعاء .

---

(١) ب : مما . (٢) الجزولية : ١٦أ .

(٣) من البحر الوافر في مدح المصطفى ﷺ وهجاء أبي سفيان قبل فتح مكة مطلعها :–

عَفَتْ ذَاتُ الأَصَابِعِ فَالجِوَاءُ إلى عَذْرَاءَ مَنْزِلُهَا خَلَاءُ

عفت : درست ، ذات الأصابع والجواء . موضعان بالشام ، وبالجواء منزل الحارث بن أبي شمر وكان حسان كثيرا ما يرد على ملوك غسان يمدحهم ، فلذلك يذكر هذه المنازل ، وعذراء : قرية على بريد من دمشق . انظر : الخزانة ٢٣٣/٩ .

الشاهد فيه : عود الضمير المؤنث في (عرضتها) على الأنصار على إرادة معنى الجماعة .

الديوان ٦٢ ، المباحث الكاملية ٣٩٣/١ ، شرح الجزولية ٦٩١/٢ ، المشكلة والنبراس ١٨٢/١ (ف) ، اللسان ١٨٧/٧ (عرض) ، تعليق الفرائد ٣٧/٢ ، الخزانة ٢٣٢/٩ ، نتائج التحصيل ٥٥٠/٢ .

(٤) المذهبان هما : التأنيث على إرادة معنى الجماعة مع جمع المذكر السالم ، فمذهب البصريين أن حكمه حكم المفرد ، ومذهب الكوفيين أن حكمه حكم التكسير . انظر : شرح الجمل ٣٩٣/١ ، شرح الجزولية ٤٢١/١ .

وقد تقدم الفرق بين جمع التكسير وجمع السلامة في التأنيث في باب الفاعل [١]، وهذا الموضع جارٍ على ما تقدم هناك .

وهل يقال : جاءني الرجال كلهن جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ فجرى على جماعة المذكر ما يجرى على جماعة المؤنث ، فأقول [٢] : إنه قليل في الاستعمال والقياس ، وأجازه بعضهم [٣]، وقال : هو جائز على تأويل الجماعات وأنشد في ذلك لجرير :—

أَقْبَلْنَ مِنْ ثَهْلَانَ أَوْ وَادِي خِيَم   عَلَى قِلَاصٍ مِثْلِ خِيطَانِ السَّلَم [٤]

ولا ينبغي أن يحمل على جمع المذكر العاقل لفظ المؤنث المفرد ولا لفظ المؤنث /١٣٦ب المجموع إلا إذا كان مكسرا ، فإن كان مسلما لم يحمل عليه لفظ التأنيث إلا قليلا في أصح المذهبين وهو يخالف جمع [٥] المذكر غير [٦] العاقل لجواز الوجهين في هذا النوع على الاطلاق ، لأنه لا يجمع شيء منه جمع [٧] ، إنما يجمع جمع التكسير ، وهو [في [٨]] جمع المذكر العاقل على التفصيل المتقدم [٩] .

وقوله : وحكم جمع المذكر غير العاقل كحكم جمع المؤنث [١٠] .

---

(١) انظر ما سبق ص : ٥٨٠ .

(٢) ب : فنقول .   (٣) انظر ما سبق ص : ٥٨١ — ٥٨٢ .

(٤) بيتان من الرجز في مدح الحكم بن أيوب الثقفي ابن عم الحجاج وعامله على البصرة .

ورواية الديوان : ٥٢٠ :—

أقبلنه مِنْ جَنْبَي فَتاخ وأضَمْ

ثهلان : جبل كان لباهلة ثم غلبت عليه نمير ، خيم : جبل : يناوحه من طرفه الأقصى . فتاخ : موضع بأطراف الدهناء مما يلي اليمامة ، أضم : وادٍ دون المدينة وقيل : جبل ، قلاص : جمع قلوص وهي الناقة الشابة ، خيطان : جمع خوط وهو الغصن . انظر : الخزانة ١٦٦/٥ — ١٦٧ .

الشاهد فيه : عود نون الإناث في (أقبلن) على الرجال على إرادة معنى الجماعات .

الديوان ٥٢٠ ، الكامل ٦٤٧/٢ ، ١١٠٩/٣ (الدالي) ، الأغاني ٤٠/٧ ، المباحث الكاملية ٣٩٤/١ ، شرح الجزولية ٦٩٢/٢ ، شرح الكافية ٣٣٤/١ ، الخزانة ١٦٣/٥ — ١٦٩ .

(٥) ب : مخالف لجمع .   (٦) أ : عن .

(٧) ب : على .   (٨) تكملة من : ب .

(٩) انظر ما سبق ص : ٥٨٢ — ٥٨٤ .   (١٠) الجزولية : ١٦أ .

يعني [١] في الوجهين اللذين ذكرا له [٢] .

وثبت في بعض النسخ [٣] : وإفادة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما ذكر ، وفائدة تكرير المعنى رفع توهم السامع أن المتكلم تجوز في كلامه [٤] . وفائدة تكرير الإحاطة رفع توهم السامع أن المتكلم وضع الأعم في كلامه موضع الأخص [٥] .

وما تضمنته هذه الزيادة من فائدة تكرير اللفظ [ليس بلازم له لأنه قد تكون فائدة تكرير اللفظ [٦]] تمكين المعنى في نفس السامع كما يكون ذلك أيضا فائدة تكرير المعنى وتكرير الإحاطة .

وقد يكون فائدته رفع المجاز فتكون فائدة قولهم قام زيد [زيد [٦]] كفائدة قام زيد نفسه .

وقد رأيت في بعض النسخ ، وفائدة تكرير اللفظ رفع توهم المتكلم أن السامع لم يسمع ما كرر أو لم يحققه .

وقوله : أو لم [٧] يحققه .

---

(١) ب : يحيء .

(٢) قال الأبذي : « يعني في الوجهين اللذين ذكرا له نحو : أقبلت الجمال كلهن وكلها ، واشتريت البغال كلهن وكلها ، لأن كل جمع لما لا يعقل فالعرب قد تعامله معاملة جماعة المؤنث وقد تعامله معاملة الواحدة » ، شرح الجزولية ٦٩٢/٢ .

(٣) ليس في النسختين اللتين اعتمدت عليهما . انظر : نسخة فاس ١١٦أ ، والنسخة التيمورية ٧٤ . وقد جاءت في المنهاج الجلي ٨٧أ – ب ، والمشكاة والنبراس ١٨٢/١ (ف) .

(٤) قال العطار : « هذه فائدة صحيحة فإن المتكلم إذا قال : جاء زيد فإنه يحتمل أن يريد كتابه أو رسوله فتجوز » ، المشكاة والنبراس ١٨٢/١ – ١٨٣ (ف) .

(٥) قال العطار : « وهذه فائدة صحيحة أيضا فإنه يجوز أن يتكلم بالعام يريد به الخاص فتقول : جاءني القوم تريد بعضهم وتجوز ، فإذا قال : كلهم ، علم أنه يريد العموم ، وأنه لم يضع العموم في موضع الخاص » ، المشكاة والنبراس ١٨٣/١ (ف) .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) ب : ولم .

تحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون معناه أو لم يحقق سماعه .

والثاني : أن يكون معناه أو تجوز فيه ، وعلى هذا التفسير يكون معناه كمعنى نفسه ، وإن كان ولم يحققه بالواو .

وقد رأيت أيضا في بعض النسخ فيكون معناه ، ولم يحقق سماعه أو ولم [1] يتجوز فيه أيضا [2] .

---

(١) ب : أو لم .

(٢) نقل الأبذي كلام الشارح هنا كله ثم عقّب عليه بقوله : « قلت : والذي قاله أبو موسى في التوكيد اللفظي ظاهر جدا ، والذي قاله الأستاذ كأنه رأى أن المجاز لا يؤكد ، فعندما تؤكده وتعيده عرف بذلك أن اللفظ على حقيقته الموضوع لها من غير تجوز ، وذلك في قولك : قام الأمير الأمير ، وقام القوم القوم » ، شرح الجزولية ٦٩٣/٢ .

« باب البدل »

قوله : بدل الشيء من الشيء .... بالنسبة إلى التعريف والتنكير أربع مسائل [١] .

مثال ذلك : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٢] ، ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازاً حَدَائِقَ وَأَعْنَاباً ﴾ [٣] ، ﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [٤] . ﴿ وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ ﴾ [٥] .

/١٣٧أ وقوله : وبالنسبة إلى الإظهار والإضمار كذلك [٦] .

[مثاله : ما تقدم من المسائل وزيد ضربته إياه ، ضربت زيدا إياه : ضربته الكريم [٧]]

وقوله : وإن كان بعضه فكذلك [٦] .

مثال ما تقدم من المسائل في التعريف والتنكير فيه : أكلت الرغيف ثلثه ، أكلت رغيفاً ثلثاً منه ، أكلت رغيفاً ثلثه ، أكلت الرغيف ثلثاً منه .

---

(١) الجزولية ١٦أ ونصها : « بدل الشيء من الشيء إن كان إياه فيفيد بالنسبة إلى التعريف ... » .

(٢) تمامها ﴿ .... غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة : ٦ ، ٧] .

(٣) [النبأ : ٣١ ، ٣٢] .

(٤) تمامها : ﴿ .... خاطئة ﴾ [العلق : ١٥ : ١٦] .

(٥) تمامها : ﴿ .... الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، أَلَا إِلَى اللهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ [الشورى : ٥٢ ، ٥٣] . في الآية الأولى أبدل المعرفة من المعرفة وفي الثانية أبدل النكرة من النكرة ، وفي الثالثة أبدل النكرة الموصوفة من المعرفة ، وفي الرابعة أبدل المعرفة من المعرفة الموصوفة .

واشترطوا في النكرة التي تبدل من المعرفة أو العكس أن تكون النكرة موصوفة . انظر : المباحث الكاملية ٣٩٩/١ .

(٦) الجزولية : ١٦أ .

(٧) تكملة من : ب .

في المثال الأول أبدل مضمراً من مضمر ، وفي الثانية مضمراً من مظهر وفي الثالثة مظهراً من مضمر .

ومثال مسائل الإضمار والإظهار فيه : ثلث الخبزة أكلت الخبزة إياه ، والخبزة أكلتها ثلثها . وما تقدم من المسائل في التعريف والتنكير فيه .

وقوله : وإن كان مما [١] يشتمل عليه المعنى فكذلك [٢] .

مسائل التعريف والتنكير فيه أعجبتني الجارية حسنها ، أعجبتني جارية حسن منها [٣] ، أعجبتني الجارية حسن لها ، أعجبتني جارية حسنها [٤] .

ومسائل الإضمار والإظهار : حسن الجارية عجبت منها منه ، حسن الجارية عجبت من الجارية منه ، الجارية عجبت منها حسنها [٥] ، وما تقدم من مسائل التعريف والتنكير فيه .

وقوله : بتكلف [٦] .

تكلف الأول بأن ذكر الأول من المضمرين فيه زائد لا يحتاج إليه ، وقد يكون جائيا لفصل المضمر في موضع كان وجهه فيه أن يكون متصلا ، إذ كان الأصل ألا يؤتى بالمضمر الأول وإذا لم يؤت به لم يكن الضمير إلا متصلا .

وفي هذه المسألة وأمثالها خلاف بين النحويين في تجويزها أعني في قولك حسن الجارية عجبت منها منه ، فمنهم من رأى أنها غير جائزة [٧] ، واحتج بأن البدل في تقدير تكرير العامل ، وإذا كان كذلك فالتقدير في المسألة حسن الجارية عجبت منها عجبت منه ، والجملة الأولى التي هي قولك : حسن الجارية عجبت منها منه

---

(١) ب : ما .
(٢) الجزولية : ١٦أ .
(٣) أ : لها .
(٤) أبدل في الأولى معرفة من معرفة ، وفي الثانية نكرة من نكرة ، وفي الثالثة نكرة موصوفة من معرفة ، وفي الرابعة معرفة من نكرة .
(٥) أبدل في الأولى مضمرا من مضمر ، وفي الثانية مضمرا من مظهر ، وفي الثالثة مظهرا من مضمر .
(٦) الجزولية : ١٦أ وفيها : « وإن كان بعضه فكذلك ، وإن كان مما يشتمل عليه الأول فكذلك ، إلا أن بدل المضمر من المضمر والمضمر من المظهر في هذين القسمين بتكلف » .
(٧) انظر هذا الخلاف من غير عزوه إلى أحد في شرح الجمل ٢٨٨/١ ، شرح الجزولية ٧٠٦/٢ .

[غير جائزة لأن الضمير في عجبت منها [1]] إنما هو عائد على الجارية ، وإنما يحتاج إلى ضمير يعود على المبتدأ الذي هو الحسن لا على الجارية ، وإذا كانت المسألة في تقدير جملتين والجملة الأولى منهما غير جائزة انبغى أن تمنع المسألة كلها لامتناع الجملة الأولى منها .

ومنهم من رأى أنها جائزة واحتج بأن البدل إنما هو في تقدير /١٣٧ب جملتين في الأصل ثم إنه لما حذف العامل الثاني واستغنى بالعامل الأول عنه وصار الآن بالحذف جملة واحدة ، وإن كانتا جملتين في الأصل ، فالحكم للطارىء والأصل قد زال ، وإذا كان كذلك فالمبتدأ إذن معه ضمير يعود عليه فليس في المسألة على ذلك مانع يمنع منها ، وهذا كأنه أشْبَهُ ، فعليه ينبغي أن يعتمد [2] .

وتكلف الثاني الذي هو قولك حسن الجارية عجبت من الجارية منه كتكلف الأول ويزيد [3] عليه بإعادة الظاهر في جملة واحدة وهو عندهم قبيح [4] إلا في مواضع الإطناب والتفخيم .

وقوله : إما وصف فيه [5] .

أعجبتني الجارية حسنها .

وقوله : وإما يكتسي منه وصفا [5] .

مثاله : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ [سُقُفاً] [6] ﴾ [7] . وأعجبني زيد

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) خالف في هذا ابن عصفور فقال : « والذي يجيز هذه المسائل يجعل البدل كأنه من تمام الجملة المتقدمة ، والصحيح المنع ، لأن النية بالبدل كما تقدم الاستئناف بدليل تكرار العامل » ، شرح الجمل ٢٨٩/١ ، وأخذ الأبذي قول ابن عصفور بنصه ولم يشر له . انظر : شرح الجزولية ٧٠٧/٢ .

وعندي أن ما ذكره الشلوبين له وجه قوي إذ وجد عائد يعود على المبتدأ فليس ثمة ما يمنع منها .

(٣) ب : يزيد .

(٤) قال الأبذي : « ومثال المضمر من الظاهر : حسن الجارية عجبت من الجارية منه فتكلفت أيضا تكرار الجارية » ، شرح الجزولية ٧٠٦/٢ .

(٥) الجزولية : ١٦أ ، وقبله : « والمشتمل عليه الأول إما ... » .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) تمامها : ﴿ مِن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾ [الزخرف : ٣٣] .

ماله ، وهذه المسألة مما اختلف فيها [١] النحاة : فمن قائل يقول باشتمال الأول على الثاني [٢] ، ويفسره بما قاله هذا المؤلف .

ومن قائل يقول : قد يشتمل الأول على الثاني ، وقد يشتمل الثاني على الأول [٣] ، قال : وهذا الأخير كقولك سُلِبَ زيدٌ ثوبه ، لأن الثوب هو المشتمل على زيد لا زيد على الثوب .

ومن قائل يقول : لا اشتمال [٤] لأحدهما على الآخر ، وإنما الاشتمال للخبر المسند إلى الأول [٥] ، ومعناه أن يكون إسناد الخبر إلى الأول لا يكتفي من جهة المعنى ، وإنما أسند الخبر إلى الأول على إرادة غيره مما يتعلق به ، ويكون المعنى محيطا بغير الأول الذي سبق له الذكر كما قال أبو العباس [٦] ، ومثال ذلك : أعجبتني الجارية حسنها ، فلا شك أن إسناد الإعجاب إلى الجارية ليس لأنها جارية ، لأن ذلك يوجب أن يكون كل من يقع عليه هذا الاسم داخلا في هذا الخبر ، وأنت لم ترد ذلك ، وإنما أعجبك منها خاصة من خواصها ، أما حسنها أو طرفها أو أدبها أو ما أشبه ذلك على

---

(١) أ : فيها .

(٢) هذا أحد قولي أبي علي الفارسي وقال به الرماني وابن برهان وخطاب وابن مالك .

انظر : الإيضاح العضدي ٢٨٣ ، شرح اللمع ١/٢٣١ – ٢٣٢ ، التسهيل ١٧٣ ، التذييل والتكميل ٤/١٤٤أ – ب ، همع الهوامع ٥/٢١٣ .

(٣) هذا قول الفارسي الثاني وقول الجرجاني وغيره .

انظر : المباحث الكاملية ١/٤٠٢ ، المقتصد ٢/٩٣٥ ، التذييل والتكميل ٤/١٤٤ب ، همع الهوامع ٥/٢١٤ .

(٤) ب : الاشتمال .

(٥) هذا الرأي ينسب إلى المبرد والسيرافي وابن جني وابن أبي العافية والأبرش والشلوبين .

انظر : المقتضب ٤/٢٩٧ ، شرح الكتاب ٢/١٠أ ، المباحث الكاملية ١/٤٠٢ ، شرح الجزولية ٢/٧١٧ ، شرح الكافية ١/٣٣٩ ، التذييل والتكميل ٤/١٤٤ب – ١٤٥أ ، همع الهوامع ٥/٢١٤ .

(٦) قال – رحمه الله – متحدثا عن أضرب البدل : « الضرب الثالث أن يكون المعنى محيطا بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده ، فيبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة وذلك قولك : مالي بهم علم أمرهم ، فأمرهم غيرهم ، وإنما أراد : مالي بأمرهم علم » ، المقتضب ٤/٢٩٧ .

حسب ما تريد ، وكذلك قوله سلب زيد /١٣٨أ ثوبه فمعلوم أن إسناد السلب إلى زيد لم يكن على معنى أنه سلب هو نفسه ، ولكن أسند السلب إليه والمعنى على أن السلب متوجه إلى غيره مما يتعلق به .

فهكذا يكون بدل الاشتمال ، وهذا هو معنى الاشتمال فيه لا ما ذكره المؤلف حتى إنه لو قيل : ضربت زيدا عبده على بدل الاشتمال لم يجز لاكتفاء المعنى بالأول إلا على بدل الإضراب [(١)] ، ولو كان الاشتمال على ما ذكره المؤلف لانبغى أن تجوز هذه المسألة لأن الأول يكتسي من الثاني وصفا لأنه ملك كما اكتسى الأول من [(٢)] الثاني وصفا في قوله : ﴿ لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ [(٣)] وفي قولك : أعجبني زيد ماله ، فامتناع هذه المسألة على بدل الاشتمال دليل على صحة ما ذكرناه من معنى الاشتمال ، وبطلان ما ذكره المؤلف من معناه .

وهذا المعنى الذي أبنّاه هنا وأفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حيث قال : بدل الاشتمال ما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ولا أوضحوا حقيقته كل الإيضاح [(٤)] ، وليس كما قال ، بل قد أفصح السيرافي [(٥)] وأبو العباس [(٦)] عنه بما ذكرته ، إلا أن يريد لم يفصح أكثر النحويين

---

(١) قال السيرافي : « ولا يجوز أن تقول : ضربت زيدا عبده ، وذلك أنك لا تقول : ضربت زيدا وأنت تريد عبده ، لأنه لا يعبر بزيد عن عبده ، فلفظ زيد ليس يشتمل على العبد » ، شرح الكتاب ٢/١٠أ .

(٢) من ، معادة في : أ .　　　(٣) انظر تخريج هذه الآية ص : ٦٨٩ .

(٤) قال ابن أبي الربيع : « وجاء ابن ملكون فقال : بدل الاشتمال مما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ولا أبانوه كل الإبانة ، وما ذكرته أولا متبين لحقيقته ، وأما التسمية فلا مشاحة فيها ، وكل ما ذكر في التسمية له وجه » ، البسيط ٣٩٢/١ (التقريب) وانظر : الكافي ٢٩٠/٢ .

(٥) السيرافي (٢٨٤ – ٣٦٨ هـ) .

أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي القاضي النحوي أخذ عن ابن السراج وأبي بن بكر بن مجاهد وابن دريد كان نزيها عفيفا جميل الأمر حسن الخلق ، أخذ عنه الحسين بن محمد بن جعفر ومحمد بن عبد الواحد بن رزمة وعلي بن أيوب وغيره . له : شرح الكتاب ، وأخبار النحويين البصريين والوقف والابتداء .

« انظر : تاريخ بغداد ٣٤١/٧ – ٣٤٢ ، إنباه الرواة ٣١٣/١ – ٣١٥ ، وفيات الأعيان ٧٨/٢ – ٧٩ » .

(٦) انظر : المقتضب ١٦٥/١ ، ٢٩٧/٤ .

[عنه [1]] فهو كما قال .

وقوله : فهو إما غلط وإما بداء [2] .

زاد سيبويه وإما نسيان [3] .

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ١٦أ ، وقبله : « وإن جاء خارجا عن هذا كله فهو ... » .

(٣) أشار – رحمه الله تعالى – إلى بدل النسيان في موضعين ، انظر : الكتاب ١/٧٥ ، ٢١٨ .

« باب الأفعال المتعدية وغير المتعدية »

قوله : إما انفعال [النفس [(١)]] ، يقع في بعض النسخ إما أفعال النفس التي لا تلابس غيرها [(٢)] .

ومثاله : فَرِح وحَزِن ، واستظهر بقوله : التي لا تلابس غيرها على مثل جَهِل وعَلِم فإنهما فعلان من أفعال النفس ولكن لابد لعلم من تَعَلُّق بمعلوم ، فذلك ملابسته غيره وكذلك جَهِل [(٣)] ، إلا أن هذا النص الأخير أعني قوله أفعال النفس التي لا تلابس غيرها ، أولى من قوله : انفعال النفس ألا ترى أن من انفعال النفس ما يكون متعديا نحو قولك : علمت الرجل الشيء /١٣٨ب فتعلمه [(٤)] ألا ترى أن قولك : تعلم انفعال نفس وهو متعد .

وقوله : وإما انفعال الجسم [(٥)] .

كذلك يقع أيضا هذا في بعض النسخ ، وأما أفعال الجسم التي لا تلابس غيرها .

ومثاله قَامَ وقَعَد وجَلَسَ ، واستظهر بقوله التي لا تلابس غيرها على مثل ضَرَب وقَتَل ، فإنهما فعلان من أفعال الجسم ، ولكن الضرب لابد فيه من ملابسة جسم المضروب [(٦)] ، وكذلك قتل إلا أن هذا النص الأخير أيضا – أعني قوله أفعال الجسم

---

(١) تكملة من : ب .

وانظر : الجزولية ١٦أ ، وقبله : « الأفعال بالنسبة إلى التعدي تنقسم قسمين : متعد وغير متعد ، فغير المتعدي أما انفعال النفس .... » .

(٢) في التيمورية ٧٤ ، وفيها : « أما أفعال النفس وأما أفعال الجسم ... » .

وقد نص على وجود هذا النص في بعض النسخ اللورقي في المباحث الكاملية ٤٠٤/١ ، والعطار في المشكاة والنبراس ١٨٧/١ (ف) .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ٤٠٤/١ ، شرح الجزولية ٧٥٦/٢ – ٧٥٧ .

(٤) ب : فعله . وهو أسلوب مطاوعة .

(٥) الجزولية : ١٦أ .

(٦) ب : الجسم للمضروب .

التي لا تلابس غيرها – أولى من قوله انفعال الجسم ، ألا ترى أن من انفعال الجسم ما هو متعد نحو قولك : ناولته الشيء [فتناوله [1]] ، ألا ترى أن قولك تناول انفعال للجسم وهو متعد [2] :

وقوله : وإما أفعال [3] الطبيعة والغريزة [4] .

مثاله : طَالَ وقَصُرَ وابْيَضَّ واسْوَدَّ ، ولم يحتج أن يقول في أفعال الطبيعة : انفعال الطبيعة كما قال ذلك في أفعال الجسم والنفس ، لأن الانفعال [5] عنده كأنه إنما هو كناية عن عدم الملابسة للغير [6] ، وبهذا [7] المعنى استعمله ، وإذا أخذ كذلك لم يلزمه ما اعترض به مما قدمناه فاحتاج إليه في أفعال الجسم والنفس ، لأن الأفعال على ضربين ملابسة لغير الفاعل ، وغير ملابسة ، وقد تقدم التمثيل بهما ، ولم يحتج إليه في أفعال الطبيعة فإن أفعال الطبيعة كلها غير ملابسة للغير ولا متعدية [8] .

وقوله : عن هذه المعاني اللازمة [9] .

يريد اللازمة للفاعل التي لا تجاوزه إلى غيره .

وقوله : فَعُلَ في الثلاثي [10] .

مثاله ظَرُفَ فهذا المثال لا يوجد أبدا متعديا إلا في حرف واحد حكاه

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) أخذ هذا الكلام اللورقي في المباحث الكاملية ٤٠٤/١ ، والأبذي في شرح الجزولية ٧٥٧/٢ ، من غير أن ينسبه إلى الشارح – رحمه الله – .

(٣) ب : أفعال .　　　　(٤) الجزولية : ١٦أ .

(٥) ب : والانفعال .

(٦) سبقت الإشارة إلى أن (ال) لا تدخل على غير .

(٧) ب : وهذا .

(٨) انظر قول الشارح هذا في المباحث الكاملية ٤٠٤/١ – ٤٠٥ ، شرح الجزولية ٧٥٧/٢ ، من غير عزو إلى الشارح .

(٩) الجزولية : ١٦أ ، « والأبنية التي لا تقع إلا عبارة عن ... » .

(١٠) الجزولية : ١٦ب .

ثابت [1] في الدلائل وهو قوله : رَحُبَتْكُم [2] الطاعة [3] . إلا أن الذي حسنه [4] أنه مفعول عن إسقاط حرف الجر ، وأصله : رحبت [5] لكم الطاعة ، ولكن تعديه مع هذا يحفظ ولا يقاس عليه لوجهين :-

أحدهما : أنه كيف ما كان فهو تعد .

و/١٣٩أ الآخر : أن التعدية بإسقاط حرف الجر مسموعة لا مقيسة [6] .

وقوله : وتَفَعْلَلَ [7] .

مثاله : تَدَحْرَجَ .

وقوله : وانْفَعَلَ [7] .

مثاله : انْطَلَقَ .

---

(١) ثابت الأندلسي (٢١٧ – ٣١٣ هـ) .

أبو قاسم ثابت بن حزم بن عبد الرحمن السرقسطي ، وقيل : إن اسم والده عبد العزيز ، أول من أدخل كتاب العين إلى بلاد الأندلس ، كان حافظا للغة متفننا في العلم ، وكان ابنه القاسم كذلك ، ألف القاسم كتاب (الدلائل) في غريب الحديث ومعانيه وبلغ فيه الغاية في الإتقان وتوفي قبل أن يتمه فأتمه والده ثابت .

« طبقات النحويين واللغويين ٣٠٩ ، فهرست ابن خير ١٩٢ – ١٩٣ ، إنباه الرواة ٢٦٢/١ » .

(٢) ب : رحبتكم .

(٣) لم أقف عليه بهذه الصيغة ، وإنما الذي تردد في كتب غريب الحديث وكتب المعاجم قول نصر ابن سيار : أَرَحُبَكم الدخول في طاعة الكِرماني . أي أوسعتكم .

انظر : التهذيب ٢٦/٥ ، الصحاح ١٣٤/١ – ١٣٥ ، معجم مقاييس اللغة ٤٩٩/٢ ، النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٠٨/٢ ، اللسان ٤١٥/١ (رحب) .

وعقب عليها الأزهري بقوله : « قال الليث : وهذه كلمة شاذة على (فَعُل) مجاوز ، و(فَعُل) لا يكون مجاوزا أبدا . قلت : لا يجوز رَحُبَكُمْ عند النحويين ، ونصر ليس بحجة » ، التهذيب ٢٦/٥ .

(٤) بياض في : ب . (٥) ب : رحبت .

(٦) علل ذلك ابن بابشاذ بقوله : « وإنما كان هذا مسموعا غير مقيس لأنه ينبغي أن تكون دلالة الفعل على المفعول دلالة متفقة غير مختلفة ، ودلالة المتعدي دلالة المسلط بنفسه ، ودلالة المتعدي بحرف جر دلالة المتسلط بغيره ، فلذلك وقف هذا على المسموع » ، شرح المقدمة المحسبة ٣٠٦/٢ .

(٧) الجزولية : ١٦ب .

وقوله : وافعَلّ (١) .

مثاله : احْمَرّ .

وقوله : وافعَالّ (١) .

مثاله : احْمَارّ (٢) .

وقوله : افْعَنْلَل (١) .

مثاله : احْرَنْجَم .

وقوله : وافْعَنْلَى (١) .

مثاله : اسْلَنْقَى ، وقد حكى ابن جني أن هذه البنية قد جاءت متعدية (٣) وأنشد (٤) :-

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي   أَدْفَعُهُ (٥) عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي (٦)

---

(١) الجزولية : ١٦ب .   (٢) ب : واحمار .

(٣) قال ابن جني : « و(افْعَنْلَيْتُ) على ضربين : متعد وغير متعد ، فالمتعدي نحو قول الراجز :-

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي
أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي

وغير المتعدي نحو قولهم : احرنبى الديك وابرنتى الرجل » ، المنصف ٨٦/١ .

(٤) مجهول .   (٥) ب : وأدفعه .

(٦) بيتان من الرجز .

ويروى : أطرده عني ، شرح الشافية ١١٣/١ .

المسرندي الذي يعلوك ويغلبك ، واسرنداه الشيء : غلبه وعلاه ، والاسرنداء والاغرنداء واحد ، والياء للإلحاق بافْعَنْلَل . اللسان ٢١٢/٣ (سرد) .

قال ابن عصفور عن هذين البيتين : « وغالب الظن فيه أنه مصنوع ، قال أبو بكر الزبيدي : أحسب البيتين مصنوعين » ، الممتع ١٨٦/١ .

الشاهد : أن افعنلى (اغرندى واسرندى) تعديا إلى مفعولهما .

التهذيب ٢٤٠/٢ ، ١٥٠/١٣ ، الخصائص ٢٥٨/٢ ، سر الصناعة ٦٩٠/٢ ، المنصف ٨٦/١ ، ١١/٣ ، =

ولم يُوَجَّه هنا ما وُجِّه في : رَحُبَتْكُمُ الطاعة ، لأنا لم نسمع : يغرنديني ولا يسرنديني [١] . فلذلك لم نُوجِّهه به ، وإن كان قياس تعديته ذلك ، (فإنه لا يبعد مع ذلك [٢]) أن يوجهه عليه ، وإن كانت هذه التعدية غير مسموعة قُرْبُ أصل لم ينطق به .

وقوله : وافْعَلَلّ [٣] .

مثاله : اقْشَعَرّ .

وقوله : والمتعدي ما نصب مفعولا به [٣] .

يريد أن الذي يقال فيه متعد بإطلاق هو ما اجتمع فيه في الاسم المتعدَّى إليه شيئان :– أن يكون منصوبا ، وأن [٤] يكون مفعولا به [٥] .

فإن كان منصوبا ولم يكن مفعولا به نحو قام زيد قياما ، وقام زيد يوم الجمعة . وقام زيد ضاحكا ، لم يُقَل فيه : متعد بإطلاق ولكن بتقييد فيقال : متعد إلى المصدر وإلى ظرف الزمان وإلى الحال ، ولا يقال : إنه متعد دون تقييد .

وكذلك إن كان الاسم المتعدَّى إليه مفعولا ولم يكن منصوبا نحو مررت بزيد ، وذهبت إلى عمرو وما أشبه ذلك ، لم يقل فيه متعد بإطلاق ، ولكن يقال : فيه متعد بتقييد فيقال متعد بحرف الجر [٦] .

= سفر السعادة ٣٠٢/١ ، المباحث الكاملية ٤٠٦/١ ، الممتع ١٨٥/١ ، شرح الجزولية ٧٥٨/٢ ، شرح الشافية ١١٣/١ ، المغني ٥٧٤/٢ ، شرح شواهد المغني ٨٨٥/٢ ، شرح أبيات المغني ١٣١/٧ – ١٣٢ ، شرح شواهد الشافية ٤٧/٤ – ٤٨ .

(١) كذا في الأصل ولعل المراد : يغرندي لي ويسرندي لي .

(٢) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٣) الجزولية : ١٦ب .

(٤) ب : أو .

(٥) قال اللورقي : « المتعدي عند الاطلاق لابد فيه من شيئين : أن يكون له منصوب ، وأن يكون ذلك المنصوب وقع به الفعل ، فإن تعذر أحدهما لم يكن متعديا على الإطلاق بل يقيد بحرف الجر » ، المباحث الكاملية ٤٠٧/١ .

(٦) ب : جر .

وقوله : ويوصل ما لا ينصب المفعول به إليه [١] بحرف الجر [٢] .

مثاله : ذهب عمرو بزيد .

وقوله : إلا أن تحذف العرب شيئا فيحفظ [٣] .

مثاله : ما حكاه ابن الأعرابي من قولهم [٤] : مررت زيدا وهو شاذ وأنشدوا [٥] :-

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُــــوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ [٦]

وقوله : وقد اطرد حذفه /١٣٩ب في أنْ وأنَّ [٢] .

مثاله : عجبت أن تفعل كذا أو عجبت أنك تفعل كذا ولا تقل : عجبت [٧] ذاك .

وقوله : متعد إلى واحد [٨] .

مثاله : ضربت زيدا .

وقوله : ومتعد إلى مفعولين بنفسه [٨] .

مثاله : كسوت زيدا ثوبا .

وقوله : ومتعد إلى أحدهما بنفسه ، وإلى الآخر بإسقاط حرف الجر [٩] .

مثاله : اخترت الرجال زيدا واخترت من الرجال زيدا .

وقوله : ويمتنع الإلغاء والتعليق [٢] .

---

(١) ب : إنه .

(٢) الجزولية : ١٦ب .

(٣) ب : فيخفف . وانظر الجزولية : ١٦ب .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص : ٢٢٠ .

(٥) لجرير .

(٦) سبق تخريجه . انظر ص : ٢٢١ .

(٧) عجبت ، معادة في : أ .

(٨) الجزولية : ١٦ب ، وقبله : « المتعدي ضربان : متعد ... » .

(٩) الجزولية : ١٦ب ، وقبله : « فالمتعدي إلى أكثر ضربان : متعد إلى اثنين ومتعد إلى ثلاثة ، المتعدي إلى اثنين ضربان : داخل على المبتدأ والخبر وما ليس كذلك ، فما ليس كذلك ضربان : متعد إلى مفعولين بنفسه ومتعد .... » .

الإلغاء : ألا يعمل العامل بشرط : ألا يكون هناك ما يمنعه [١] نحو : زيد ظننت منطلق وزيد منطلق ظننت .

وقوله : والتعليق [٢] .

التعليق ألا يعمل لوجود مانع في اللفظ أو في التقدير لعمله [٣] ؛ والمانع في اللفظ : همزة الاستفهام في نحو قولك : علمت أزيد في الدار أم عمرو ، ولام الابتداء في نحو قولك : علمت لزيد منطلق ، وما النافية في نحو قولك : علمت ما زيدٌ قائم [٤] ، والمانع في التقدير نحو قولك : علمت أيُّهم قائم ؛ لأن همزة الاستفهام مقدرة في أسماء الاستفهام كلها ، فإذا قلت : علمت أيُّهُمْ قائم فأيهم [قائم [٥]] نائب [٦] مناب قولك : أزيد منهم قائم أم عمرو أم بكر . ولذلك بنيت لتضمنها معناه [٧] ، إلا (أيًّا) فإنها أعربت لعلة أخرجتها عن ذلك [٨] .

وقوله : وحسبت وخلت مطلقا [٩] .

ويقع في بعض النسخ وخلت بمعناها [١٠] ، وهذا أشبه بقوله بعد : « وزعمت

---

(١) انظر هذا التعريف للإلغاء في : شرح الجزولية ٧٦٢/٢ ، المشكاة والنبراس ١٩٠/١ (ف) .

(٢) الجزولية : ١٦ب .

(٣) قال العطار : « فالتعليق والإلغاء يشتركان في أن كل واحد منهما ترك لعمل العامل ، فإن كان لمانع فهو تعليق ، وإن كان لغير سبب فهو إلغاء » ، المشكاة والنبراس ١٩٠/١ (ف) .

(٤) انظر هذه الأدوات التي تعلق عمل هذه الأفعال في : الكتاب ١٢٠/١ – ١٢١ ، المقتضب ٣٤٣/٢ – ٣٤٤ ، ٢٩٧/٣ – ٢٩٨ ، الأصول ١٨٢/١ .

(٥) تكملة من : أ .　　　(٦) ب : نابت .

(٧) أي معنى حرف الاستفهام قال ابن بابشاذ علة بناء اسم الاستفهام : « لتضمنه معنى الحرف ، وذلك الحرف هو ألف الاستفهام » ، شرح المقدمة المحسبة ١٧٥/١ .

(٨) قال ابن الشجري : « و(أي) معربة في جميع أحوالها بخلاف نظائرها من الأسماء التي ضمنت معاني الحروف كـ (من وما وأين ومتى وكم وكيف وأيان وأنى) وإنما أعربوها حملا على نظيرها وهو (بعض) وعلى نقيضها وهو (كل) » ، الأمالي الشجرية ٢٩٦/٢ – ٢٩٧ ، وانظر : الإنصاف ٧١٢/٢ – ٧١٣ ، شرح التسهيل ٢٣٤/١ ، البسيط ٢٨١/١ (الغرب) .

(٩) الجزولية : ١٦ب ، وقبله : « والداخل على المبتدأ والخبر ظننت ما لم تكن تهمة وحسبت ... » .

(١٠) ليس في النسختين اللتين اعتمدتهما . انظر نسخة فاس ١٦ب وتيمور ٧٥ .

الاعتقادية [1]» احترز من زعمت بمعنى كفلت ، فكذلك يحتاج أن يقول في حسبت وخلت بمعنى ظننت التي ليست بتهمة ، ليتحرز بذلك من حسبت بمعنى : احمر شعري [2] ومنه الأحسب في قول امرئ القيس [3] :-

يا هِنْدُ لا تَنْكِحي بُوْهَـه   عَلَيهِ عَقِيقَتُه أحْسَبـا [4]

---

(١) الجزولية : ١٦ب .

(٢) الأحسب الذي في شعره حمرة وبياض ، وقيل : الذي في شعره شقرة .

انظر : التهذيب ٣٣٤/٤ ، الصحاح ١١١/١ ، اللسان ٣١٦/١ (حسب) .

(٣) امرؤ القيس بن حجر الكندي ، وقيل : إنها لامرئ القيس بن مالك الحميري ، قال الآمدي عن هذه الأبيات : « وهي أبيات تروى لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وذلك باطل ، إنما هي لامرئ القيس هذا الحميري ، وهي ثابتة في أشعار حمير » ، المؤتلف والمختلف ١٢ . ورجحه العيني ، انظر : المقاصد النحوية ٥٤٦/١ .

وعندي : أن الراجح في ذلك قول من ينسبها إلى امرئ القيس بن حجر الكندي ، لأمور أهمها :-

أ - نسبها عدد من الأئمة إلى امرئ القيس فهي ثابتة في رواية الأصمعي والأعلم الشنتمري والسكري وابن السيد البطليوسي وابن النحاس وأبي سهل . من رواة ديوان امرئ القيس . ولم تسقط إلا في رواية الطوسي ، انظر تخريج هذه القصيدة في : الديوان ٤١٣ .

ب - أن هذا التشكيك لم يرد سوى من طريق واحد هو طريق الآمدي .

جـ - احتمال وجود الخطأ في صحة نسبتها إلى الحميري بسبب جامع أشعار حمير .

(٤) مطلع قصيدة من البحر المتقارب وبعده :-

مُرَسَّعَـةٌ بَيْـنَ أَرْسَاغِـه   بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِـي أرْنَبـا

البوهة : البومة العظيمة تضرب مثلاً للرجل الذي لا خير فيه ، عقيقته : شعره الذي يولد به ، انظر : اللسان ٣١٦/١ (حسب) .

المرسعة : كالمعاذة ، وكان حمقى الأعراب يعلقون كعب الأرنب في الرجل ، ويزعمون أن من علقه لم تضره عين ولا سحر ولا آفة ، اللسان ١٢٣/٨ (رسع) . العسم : يبس في المرفق والرسغ تعوج منه اليد والقدم . اللسان ٤٠٦/١٢ (عسم) .

ويروى : أيا هند ... بين أرفاغه . اللسان ١٢٣/٨ (رسع) .

ورواية الشارح : (يا هند) فيها الخرم وهو حذف أول الوتد المجموع . انظر في تعريف الخرم : الوافي في العروض والقوافي ٤٢ ، البارع في علم العروض ٢١٤ .

الشاهد فيه : مجيء الأحسب بمعنى الأحمر .

الديوان ١٢٨ ، المؤتلف والمختلف ١٢ ، تهذيب اللغة ٩٢/٢ ، ٣٣٤/٤ ، ٤٦٢/٦ ، =

ومن خلت التي بمعنى تكبرت [١] ، فذلك مراده بقوله وحسبت وخلت بمعناها أي بمعنى ظننت التي ليست تهمة ، وقد كان ينبغي له على هذا أن يقول /١٤٠أ بعد قوله في : « علمت ما لم تكن عرفانا » [٢] : لَوْ من العَلَم في الشفة [٣] ليحترز به من عَلِمَ الرجل إذا صار أعلم .

وقوله : ورأيت ووجدت بمعناها [٢] .

استظهر بذلك في رأيت على رأيت التي بمعنى أبصرت ، وعلى رأيت التي بمعنى اعتقدت وعلى رأيت التي بمعنى أصبت الرئة [٤] ، فإنها تتعدى إلى مفعول واحد ، واستظهر بذلك في وجدت على غير هذا الوجه من وجوه وجدت ، فإنها إما متعدية إلى واحد وإما غير متعدية ،ومسلكه في هذا غير مسلك المتقدمين ، لأن طريقتهم تقتضي ألا يستظهر في هذا الباب إلا على ما هو قريب من معنى ما هم بسبيله ، وهو قد استظهر على ما لم يجتمع مع ما هو بسبيله إلا في اللفظ خاصة .

وقوله : ولا تلغى مقدمة في الأمر العام [٥] .

استظهر على مثل قوله [٦] :—

= الصحاح ١١١/١ ، المباحث الكاملية ٤١٣/١ ، شرح الجزولية ٧٦٥/٢ ، المشكاة والنبراس ١٩١/١ (ف) ، اللسان ٣١٦/١ (حسب) ، ١٢٣/٨ (ربع) ، ٤٠١/١٢ (عسم) ، شرح ابن عقيل ٢٢٢/١ ، المقاصد النحوية ٥٤٦/١ — ٥٥٠ .

(١) خال بمعنى تكبر . انظر : التهذيب ٥٦٠/٧ . اللسان ٢٢٦/١١ (خول) .

(٢) الجزولية : ١٦ب .

(٣) انظر : علم بمعنى عرف ، والعلم في الشفة وهو الشق ، في : التهذيب ٤١٩/٢ ، الصحاح ١٩٩٠/٥ .

(٤) انظر : رأيت بمعنى أبصرت ورأيت بمعنى اعتقدت ورأيت بمعنى أصبت الرئة في : التهذيب ٣١٦/١٥ ، اللسان ٢٩١/١٤ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ .

(٥) الجزولية : ١٦ب ، وقبله : « ويجوز التعليق والإلغاء ... » .

(٦) ينسب إلى بعض الفزاريين . انظر : الحماسة ٥٧٤/١ .

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي   أَنِّي رَأَيْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ [١]

فيمن رواه والبيت الذي قبله مرفوعين [٢] ، وهي عند سيبويه في ذلك معلقة ، وحذفت اللام ضرورة [٣] ، واستظهر على قول سيبويه : متى تظن زيد منطلق [٤] .

كذلك حكي لي عن أبي موسى الجزولي أنه كان يفسر هذا الموضع [٥] ،

---

(١) من البحر البسيط ثاني بيتين أولهما :-

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ   وَلَا أُلَقِّبُهُ والسَّوْأَةُ اللَّقَبُ

مَلاك الأمر وملاكه : ما يقوم به ، الشيمة : الخلق ، الأدب : هو ما يحسن من الأخلاق وفعل المكارم .

قوله : أكنيه حين ... إلى آخره : العرب إذا أرادت تعظيم المخاطب خاطبته بالكنية وعدلت عن التصريح باسمه . انظر : الخزانة ١٤٢/٩ - ١٤٣ .

ورواية أبي تمام : الأدبا بالنصب . انظر الحماسة ٥٧٤/١ ، الحماسة البصرية ٧/٢ .

الشاهد فيه : أن (رأيت) قد ألغي عن العمل مع تقدمه ، وخرج بتخريجين أن رأى معلقة عن العمل فلام الابتداء مقدرة حذفت ضرورة ، أو أن ضمير الشأن مقدر بعد الفعل . انظر : شرح الكافية ٢٨٠/٢ ، الخزانة ١٣٩/٩ .

الحماسة ٥٧٤/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٦/٣ ، شرح الحماسة للتبريزي ٨٧/٣ ، الحماسة البصرية ٧/٢ ، المباحث الكاملية ٤١٨/١ ، شرح الجمل ٣١٤/١ ، المقرب ١١٧/١ ، شرح الجزولية ٧٤٤/٢ ، ٧٧٠ ، المشكاة والنبراس ١٩٣/١ (ف) ، شرح الكافية ٢٨٠/٢ ، المقاصد النحوية ٤١١/٢ ، الخزانة ١٣٩/٩ - ١٤٣ .

(٢) قال البغدادي : « والنصب والرفع في قافيتي البيتين رواهما ابن جني والطبرسي من شراح الحماسة » ، الخزانة ١٤٣/٩ .

(٣) قال سيبويه - رحمه الله تعالى - : « وقد يجوز في الشعر أشهد إن زيداً ذاهب يشبهها بقوله والله إنه لذاهب ، لأن معناه معنى اليمين ، كما أنه لو قال : أشهد أنت ذاهب ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء وهو قبيح ضعيف إلا باللام ، ومثل ذلك في الضعف : علمت إن زيداً ذاهب ، كما أنه ضعيف : قد علمت عمرو خيرٌ منك ولكنه على إرادة اللام » ، الكتاب ٤٧٤/١ .

(٤) قال سيبويه - رحمه الله تعالى - : « واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنُّك ذاهب وزيد ظنيّ أخوك ، وزيد ذاهب ظنّي ، فإن ابتدأت فقلت : ظني زيد ذاهب كان ضعيفاً لا يجوز ألبتة كما ضعف : أظن زيد ذاهب ، وهو في متى وأين أحسن ، إذا قلت : متى ظنُّك زيد ذاهب ، ومتى تظن عمرو منطلق ، لأن قبله كلاماً ، وإنما يضعف هذا في الابتداء » ، الكتاب ٦٣/١ .

(٥) من قوله : « ولا تلغى مقدمة ... إلى آخره » يفسره بتقدم الاستفهام نحو : متى تظن زيد منطلق .

والأول الذي تقدم لنا أولى (١) ، لأنها إذا ألغيت هنا في حكم المتوسط ، فكأنها لم تلغ إلا متوسطة لا متقدمة . وذلك أن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، ومتى في ذلك معمولة لمنطلق فيتقدم (متى) إذنْ ، كأنّ منطلقا قد تقدم ، وإذا كان الأمر كذلك كان الظن متوسطا في التقدير ، فأن يقال [كأن (٢)] الظن في ذلك ألغي متقدما غير صحيح .

وقوله : المصدر فيه كالفعل في كل ما ذكر (٣) .

أي أن المصدر يقوم مقام الفعل في هذا /١٤٠ب الباب وتكون أحكامه كأحكامه فيقتضي هذا الإطلاق أنك تقول : زيد قائم أظن ، ويجرى مجرى أظن في ذلك ظني فتقول على ذلك : زيد قائم ظني ، وكذلك تقول : زيد أظن قائم ، ويجرى مجرى أظن في ذلك ظني فتقول على ذلك : زيد ظني قائم ، ويجوز الإعمال في ذلك كله لأن الظن المتأخر والمتوسط يجوز إعماله كما يجوز إلغاؤه .

ويقتضي أيضا أنك لا تقول : أظن زيد قائم ، لأن الظن لا يلغى متقدما في الأمر العام ، وإنما تقول : أظن زيدا قائما ، ويجرى مجرى أظن في ذلك ظني فتقول : ظني زيدا قائما كما تقول : أظن زيدا قائما ، ولا تقول : ظني زيد قائم (٤) كما لا تقول : أظن زيد قائم بإلغاء (٥) الظن متقدما وهو لا يلغى متقدما في الأمر العام .

هذا مقتضى قوله والمصدر فيه كالفعل في كل ما ذكر ، وهذا القول خطأ ، فإنه إذا أقيم المصدر مقام الفعل نحو : زيد منطلق ظني ، أو زيد ظني منطلق لا يعمل أبدا وإنما يكون ملغى (٦) ، وكذلك زيد منطلق ظنك أو زيد ظنك منطلق لا يكون في هذا كله إعمال لأنه إذا أعمل كان (٧) التقدير فيه (٨) التقديم على ما يعمل فيه ، وإذا قدم

---

(١) كما في بيت الفزاري المتقدم .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) الجزولية : ١٦ب .

(٤) انظر في ذلك : الكتاب ٦٣/١ ، الأصول ١٨٤/١ .

(٥) أ : لالغاء .

(٦) هو ظاهر قول سيبويه : « واعلم أن المصدر قد يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنَّك ذاهب وزيد ظني أخوك وزيد ذاهب ظني » ، الكتاب ٦٣/١ ، ولم ينص على جواز إعمالها في مثل هذه المسائل .

(٧) كان ، ساقطة في : أ .

(٨) أ : في .

على ما يعمل فيه بقي المصدر لا ناصب له لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر المؤكد نحو : زيد قام حقا ، وهذا المصدر لا يتقدم على الجملة المؤكدة ؛ لأنه إنما ينتصب انتصاب المصدر بفعل تدل عليه الجملة قبله [(١)] ، فلذلك لا يجوز تقديمه .

فأما قولهم : أَجِدَّكَ لاَ تَفْعَلُ كذا [(٢)] فإنه لم يقدم حتى جعل قسما ، وجعلت الجملة بعده جوابه ، فتضمينه معنى القسم أوجب له التقديم ، ولولا ذلك لم يجز تقديمه ، وإذا كان لا يجوز تقديمه في موضع يمكن أن ينوى به التأخير نحو : حقا زيد قائم لم يجز تقديمه على الأخرى [(٣)] إذا كان متقدما لا ينوى به /١٤١أ التأخير إلا أن يضمن معنى القسم كما قدمنا وذلك نحو ظنك زيدا قائما ، وظني زيدا قائما [(٤)] ، وإذا لم يجز ذلك انبغى ألا يجوز زيدا قائما ظني ولا زيدا ظني قائما ، ولا زيدا قائما ظَنُّكَ ولا زيدا ظنك قائما لأنه في ذلك كله في تقدير التقديم ، والتقديم في ذلك ممتنع ، فإذا كان ذلك ممتنعا فهذا خلاف ما يقتضيه كلام المؤلف من أن حكمه حكم الفعل في كل ما ذكر في الفعل فكان [(٥)] حقه أن يحرر كلامه [(٦)] .

---

(١) قال السيرافي : « واعلم أن (حقا وغير ذي شك) وما جرى مجراهما تؤكد به الجمل وتحقق ... لأنك إذا قلت : حق ذلك حقا ، لأن قولك : زيد منطلق ، ظاهره يدل على أنك تخبر ما تحقق عندك فلا تقدم هذا التأكيد ... وضعف تقديم الظن لضعف تقديم هذا لأنه تقتضيه ، وذلك أن قولك : زيد منطلق حقا في باب التحقيق كقولك : زيد منطلق ظنا في باب الظن » ، شرح الكتاب ٢٣٣/١ب – ٢٣٤ .

(٢) من أمثلة سيبويه قال – رحمه الله تعالى – : « أَجِدَّكَ لاتفعلُ كذا وكذا ؟ كأنه قال : أحقًّا لا تفعل كذا وكذا ، وأصله من الجِدِّ ، كأنه قال : أجِدًّا ، ولكنه لا يتصرف ولا يفارق الإضافة » ، الكتاب ١٨٩/١ – ١٩٠ .

(٣) أ ، ب : على الأخرى ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) بل قد يجوز في غير القسم كالأمر والنهي ، قال الأبذي : « ويجوز نصبه كذلك في الأمر والنهي لطلبهما الفعل نحو : ظنك زيدا منطلقا بالنصب ، أي : ظُنَّ ظَنَّكَ ، ولا يجوز إلا في موضع الدلالة عليه ، ولذلك لم يجز : ظنَّكَ زيدا منطلقا بالنصب من غير دليل ، كما لم يجز : ضَرْبَكَ زيدا قائما بالنصب في غير الأمر والنهي ، لأنه لا دليل عليه ، ولم يتقدمه ما يكون تأكيدا ولم يتأخره » ، شرح الجزولية ٧٧٣/٢ .

(٥) ب : فقد كان .

(٦) قال الأبذي « ... قد أجاز أبو الحسن الأخفش فيما حكاه ابن طاهر عنه في طرر سيبويه : حُسْبَاني زيدا عاقلا حسن ، وخيلاني زيدا عاقلا حسَنٌ ، وكذلك : رؤيتي عبد الله عاقلا حسَنةٌ ، وهذا على أنه يعمل بالنيابة مناب (أنْ والفعل) وأبو موسى على قول الأخفش مصيب بلا شك » ، شرح الجزولية ٧٧٢/٢ .

وقوله : وأقبح من ذلك الجمع بينهما في الإلغاء [١] .

العلة في ذلك عند بعضهم أن فائدة المصدر إذا جُمِعَ بينهما التوكيد وهو أكثر موافقة للإعمال منه [٢] للإلغاء ، وهذا تعليل ضعيف [٣] ، لأن إلغاء الفعل وإن اقتضى ألا يعتمد عليه في اللفظ لا يخرجه عن أن يكون معتمدا عليه في المعنى ، فقد يكون الفعل غير معتمد عليه في اللفظ من جهة تأخره أو توسطه لا من جهة معناه ويكون مع ذلك معتمدا عليه من جهة معناه إذ لا تناقض بينهما .

والصواب : أنه إنما قبح الجمع بينهما في الإلغاء لأن المصدر يقوم مقام الفعل إذا ألغي ، ولا يقوم مقامه إذا أعمل كما ذكرنا [٤] ، فلذلك كان الجمع بينهما قبيحا في الإلغاء ولم يكن قبيحا في الإعمال ، لأنه إذا جمع بينهما في الإلغاء كان الجمع بين العوض والمعوض منه [٥] ؛ من حيث المصدر يقوم مقام الفعل في الإلغاء ولم يقم مقامه في الإعمال ، فلذلك لم يقبح الجمع بينهما في الإعمال وهذا تعليل سيبويه [٦] .

وقوله : (أعْلَم) المتعدية قبل النقل إلى اثنين [٧] .

---

(١) الجزولية ١٦ب – ١٧أ ، وقبله : « والمصدر كالفعل في كل ما ذكر ولأجله يقبح الجمع بينهما ما لم يضمر المصدر وأقبح ... » .

(٢) منه ، معادة في : أ .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ٤٢١/١ ، شرح الجزولية ٧٧٤/٢ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٧٠٣ – ٧٠٤ .

(٥) قال ابن جعفر : « ... للمصدر إنما يعمل نائبا عن الفعل ، وهو فرع عليه في العمل فلا يجمع بين فرع وأصل ونائب ومنوب » ، المنهاج الجلي ٩٤أ .

(٦) قال – رحمه الله تعالى – : « ... قال : أظن ذاك الظن أو أظن ظني وإنما يضعف هذا إذا ألغيت لأن الظن يلغى في مواضع (أظن) حتى يكون بدلا من اللفظ به ، فكره إظهار المصدر ههنا كما قبح أن يظهر ما انتصب عليه سقيا ... وترك ذاك في أظن إذا كان لغوا أقوى منه إذا وقع على المصدر لأن (ذاك) إذا كان مصدر فإنك لا تجيء به ههنا ، فإذا قبح المصدر فمجيئك بذاك أقبح لأنه مصدر » ، الكتاب ٦٣/١ – ٦٤ .

وعلق الأبذي على كلام الشلوبين بعد أن نقله كله قائلا : « قلت : وهذا غير مسلم ، لأنه بناه على أن المصدر لا يقوم مقام الفعل في الإعمال ، وذلك فاسد ، وما بني على الفاسد فاسد فالصواب ما قدمناه » ، شرح الجزولية ٧٧٤/٢ .

(٧) الجزولية : ١٧أ ، وقبله : « والمتعدي إلى ثلاثة ... » .

استظهر على (أعلم) المتعدية من عَلِمَ التي بمعنى عرف [١] فإنها متعدية إلى اثنين [٢] .

وقوله : اللائي بمعنى (أعلم) المذكورة [٣] .

استظهر على أرى المنقولة من رأى التي بمعنى أبصر [٤] فإنها متعدية إلى اثنين ، وعلى نَبَّأَ وخَبَّرَ وأَخْبَرَ إذا لم يراع فيها معنى (أعلم) أي إذا لم /١٤١ب يحكم لها بحكم (أعلم) .

وقد كان ينبغي أن يكون لفظه هكذا لأن ما قاله يوهم ما ليس الأمر عليه ، فإنها إذا كانت غير محكوم لها بحكم المتعدية إلى واحد بنفسها وإلى اثنين بحرفي جر : الباء وعن ، وهي إذا تعدت بالباء وعن بمعنى (أعلم) وإن لم تكن محكوما لها بحكمها [٥] .

وقوله : كان حكم الأول منها حكم الأول من باب كسوت [٦] .

يعني في الاقتصار عليه ، وفي ألا يلغى الفعل عنه وعن ما بعده ، كما لا تلغى كسوت عن مفعوليها ، وفي ألا تعلق الفعل عنه وعن الذي بعده كما لا تعلق كسوت عن مفعوليها .

وقوله : وحكم الثاني والثالث معا حكم الثاني منه [٦] .

يعني في الاقتصار عليه وفي ألا يلغى الفعل عنهما ولا يعلق ، وهذا الذي قاله هنا هو المذهب الصحيح في هذا الموضع ، وإن كان فيه خلاف لبعضهم ، فقد منع بعضهم الاقتصار على المفعول الأول [٧] وربما نسبه لسيبويه .

---

(١) انظر ما سبق ص : ٧٠١ .   (٢) بعد النقل .

(٣) الجزولية : ١٧أ ، وقبله : « وأرى ونبّأ وأنبأ وأخبر وخبّر وحدّث ... » .

(٤) انظر ما سبق ص : ٧٠١ .

(٥) نقله بتصرف يسير الأبذي من غير أن ينسبه إلى الشارح . انظر : شرح الجزولية ٢/٧٧٥ .

(٦) الجزولية : ١٧أ .

(٧) هذا هو المنسوب إلى سيبويه وبه قال ابن طاهر وابن خروف وابن عصفور وينسب إلى الشلوبين أيضا . انظر : التذييل والتكميل ٢/١٠٩ب .

وأجاز بعضهم الإلغاء عن المبتدأ والخبر [١] ، وليس هذان المذهبان [٢] مرضيين عند المحققين .

وقوله : فحكم منصوبيها ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقا [٣] .

يعني في ألا يقتصر على أحد مفعوليها [٤] دون الآخر ، وفيما ذكر في ظننت من الإعمال والإلغاء وليس هذا الذي ذهب إليه من جواز الإلغاء في هذا الباب إذا بنيت أفعاله للمفعول به بصحيح ، لأن العلة في أن لم تلغ هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل من كونها أفعالا مؤثرة بخلاف ظننت وبابه موجودة فيها إذا بنيت للمفعول وجودها إذا بنيت للفاعل ، فكيف توجد العلة في فعل المفعول ، ثم لا يوجد حكمها ولم يكن ذلك في فعل الفاعل دون فعل المفعول .

ولكن الذي غره من هذا المعنى ذكر سيبويه أرى وهي مضارع /١٤٢أ أريت

— أما سيبويه فقد صرح بأنه لا يجوز لك أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة . انظر : الكتاب ١٩/١ .
أما جواز حذف المفعول الأول والاقتصار عليه فينسب إلى المبرد وابن السراج وابن كيسان . انظر : التذييل والتكميل ١٠٩/٢ب .

وقد نص المبرد على خلاف ذلك فقال : « ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأن المعنى يبطل العبارة عنه ، لأن المفعولين ابتداء وخبر والمفعول الأول كان فاعلا ، فألزمه ذلك الفعل غيره » المقتضب ١٢٢/٣ .

(١) قال أبو حيان : « وللثاني والثالث أيضا من الإلغاء والتعليق بعد النقل ما لهما قبله ، من الإلغاء بعد النقل قول الشاعر :-

وَكَيْفَ أُبَالِي بِالعِدَى وَوَعِيدِهِمْ ... وَأَخْشَى مُلِمَّاتِ الخُطُوبِ الصَّوَائِبِ
وَأَنْتَ أَرَانِي اللهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ ... وَأَرْأَفُ مُسْتَكْفَى وَأَسْمَحُ وَاهِبِ

فألغى أرى متوسطا .... ومنع قوم الإلغاء والتعليق في أعلم وأرى وأخواتها مطلقا وخص بعضهم ذلك بالمبني للفاعل وهو اختيار الجزولي ، والصحيح الجواز مطلقا للدلائل المذكورة » ، التذييل والتكميل ١٠٩/٢أ - ١٠٩/٢أ .

(٢) المذهبان هما : منع الاقتصار على المفعول الأول ، والإلغاء عن المبتدأ والخبر .

(٣) الجزولية : ١٧أ .

(٤) ب : أحدهما .

التي بمعنى أظننت [١] وإن كان لم ينطق به ، فتخيل المؤلف أن باقي أفعال التعدية إلى ثلاثة نحو نبئت وأنبئت وحدثت كأرى [في ذلك .

وإنما جاز إلغاء أرى وحدها من ذلك الباب لأنها وإن كانت مضارع أريت التي بمعنى أظننت على ما ذكرناه من أنه لم ينطق بالماضي في ذلك ، فهي بمعنى أظننت ، فلما كانت بمعنى فعل غير مؤثر [٢]] ألغيت كإلغاء سائر الأفعال غير المؤثرة .

وأيضا فإن أريت بمعنى أظننت لم ينطق به أصلا ، فلا ينبغي أن يجري [أرى [٢]] في ذلك مجرى سائر أفعال [٣] ما لم يسم فاعله من هذا الباب ، لأنه ليس شيء منها بمعنى فعل غير مؤثر .

وهذا كله إنما بنيناه [٤] على نص يقع في بعض النسخ وهو : فهذه إذا بنيت [٥] للفاعل كان حكم الأول [منها [٢]] حكم الأول من باب كسوت ، وحكم الثاني والثالث معا حكم الثاني منه . وامتنع التعليق والإلغاء [٦] . ثم قال : وإذا بُنيتْ للمفعول فحكم منصوبيها ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقا [٦] .

فهذا يقتضي التفريق بين بنية الفاعل وبنية المفعول على ما قدمناه .

ويسقط في بعض النسخ قوله في بنية الفاعل ، وامتنع التعليق والإلغاء ، فإن كان صحة النص هكذا فلا دليل فيه على أن مذهبه أن هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل لا تلغى ولا تعلق ولا يمكن أن يكون معنى كلامه أن هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل لا تلغى عن المفعول ، ويرفع بالابتداء ، كما لا تلغى كسوت عن المفعول الأول ، ويرفع بالابتداء وعن المفعول الثاني والثالث معا ويجعلان خبر المبتدأ ، كما لا يجعل الثاني من باب كسوت خبر الأول ولا يمتنع إلغاؤها على وجه آخر ، وهو أن تعمل في الأول وتلغي عن الثاني والثالث .

---

(١) قال – رحمه الله – : « هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على واحد منهما دون الآخر ، .... وتقول : أُرى عبدَ الله أبا فلان ، لأنك لو أدخلت في هذا الفعل الفاعل وبنيته له لتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين » ، الكتاب ١/٢٠ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) أ : الأفعال .

(٤) أ : بيناه .

(٥) بنيت ، ساقطة في : أ .

(٦) هذا النص في الجزولية نسخة فاس انظر : ١٧أ .

ويمكن أن يكون لهذا قال [فيها [1]] : إذا بنيت للمفعول فحكم منصوبيها ما [2] ذكر في منصوبي /١٤٢ب ظننت مطلقا ، أي أنه لا تفصيل في إلغائها إذا بنيت للمفعول كما فيه تفصيل إذا بنيت للفاعل ، ويكون مذهبه في ذلك مذهب من لا يجعل لكون هذه الأفعال مؤثرة تأثيرا في منع الإلغاء والتعليق وهو مذهب بعض النحويين ، فيتحصل في الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال عن المفعولين اللذين هما مبتدأ وخبر في الأصل بقول هذا المؤلف على النص الأول ثلاثة مذاهب :-

أحدها : امتناع الإلغاء على الإطلاق وهو الذي أعول عليه .

والثاني : إجازته على الإطلاق وهو الذي يسبق إلى [أكثر [3]] الأفهام .

والثالث : التفريق بين بنية الفاعل وبنية المفعول [4] .

وعلى النص الثاني قولان :- منعه وإجازته .

وإنما قلت : هذا لأني لم أر التفريق بين بناء [الفعل [1]] للفاعل والمفعول في هذه الأفعال في الإلغاء والتعليق إلا لهذا الرجل ، إلا ما يقتضيه كلام أبي القاسم [5] الزجاجي فإنه ذكر نبئت وأنبئت مع ظننت وأخواتها [6] ، وقال بعد ذلك : إن هذه الأفعال إذا ابتدأت بها نصبت مفعولين وإذا توسطت أو تأخرت جاز فيها الإعمال والإلغاء [7] ، فذكر إلغاء نبئت وأنبئت وهما [8] مبنيان للمفعول ، لكنه لم يذكر أنها إذا بنيت للفاعل [لا [4]] تلغى ، فلو كان قد ذكر ذلك في بنائها للفاعل لكان ذلك

---

(١) تكملة من : أ . (٢) ب : لما .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) هذا ما فهمه أبو حيان من كلام الجزولي . انظر قول أبي حيان السابق : ص ٧٠٧ هـ١ .

(٥) القاسم ، معادة في : أ .

(٦) قال الزجاجي : « وفعل يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر ، وذلك نحو : ظننت وعلمت وحسبت وخلت وزعمت ورأيت ونُبِّئْتُ وأعلمت وأُنْبِئْتُ وما تصرف منها » ، الجمل ٢٨ - ٢٩ .

(٧) قال الزجاجي - رحمه الله تعالى - : « وإذا توسطت أو تأخرت جاز إلغاؤها وإعمالها كقولك : زيد ظننت منطلق » ، الجمل ٢٩ .

(٨) ب : انهما .

القول الثالث الذي اقتضاه قول المؤلف على ما في بعض النسخ [١] ، ولا أبعد أن يكون قد قاله غيره ، وإن كنت لم أره لكن الصحيح ما قدمته مما قلت فيه : إنه الذي أعول عليه ، ويمكن أن يكون معنى التفريق بين بنية الفاعل وبنية المفعول في التعليق والإلغاء أن فعل الفاعل لا يتأتى فيه تعليقه عن الثلاثة لأن المبتدأ والخبر ليسا بخبر عن المفعول الأول ، ويكون هذا معنى قوله فيه : وامتنع الإلغاء والتعليق /١٤٣أ وأن ذلك يتأتى في فعل المفعول فلا يكون ذلك قولا ثالثا [٢] ، ولكنه قول من يجيز التعليق عن المفعولين اللذين هما في الأصل المبتدأ والخبر في هذا الباب لا خلاف عليه .

---

(١) أ : على بعض ما في النسخ .

(٢) ب : ثابتا .

« باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية »

قوله : إلى المصدر وظرف الزمان مطلقا [١] .

يعني المبهم والمعدود والمختص [٢] .

وقوله : وظرف المكان المبهم والمعدود [٣] .

استظهر [٤] بهما على المختص [٥] .

وقوله : والمفعول له على رأي [٦] .

استظهر بهذا على رأي من يقول : إنه محذوف منه حرف الجر ، وهو مذهب سيبويه [٦] ويقتضي كلامه أنه اختار من المذهبين [مذهب [٧]] من يقول : إن تعدي

---

(١) الجزولية ١٧أ ، وقبله : « يتعدى الفعل أجمع بلا واسطة إلى .... » .

(٢) المصدر المبهم : ما يقع على القليل والكثير من جنسه نحو : قيام وضرب ، والمعدود : ما تدخل عليه تاء التأنيث الدالة على الإفراد نحو : ضربة وضربتين ، والمختص : ما كان اسما لنوع نحو القهقرى فإنه اسم لنوع من الرجوع .

وظرف الزمان المبهم : ما يقع على قدر من الزمان غير معين نحو : حين ووقت وزمان ، والمعدود : ما له مقدار معلوم من الزمان نحو : سنة وشهر ويوم الجمعة ، والمختص : أسماء الشهور كالمحرم وصفر والأيام كالسبت والأحد ، أو مختص بالاضافة نحو : يوم الجمل أو يوم حليمة . انظر : في هذا شرح الجمل ١/٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٣) الجزولية : ١٧أ .

(٤) ب : المستظهر .

(٥) ظرف المكان المبهم : ما ليس له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به نحو : خلفك وأمامك ، والمعدود ما له مقدار معلوم من المسافة نحو : ميل وفرسخ وبريد ، والمختص : ما له أقطار تحصره ونهايات تحيط به نحو : الدار والمسجد . انظر : شرح الجمل ١/٣٢٧ ، المنهاج الجلي ٩٥ب .

قال ابن جعفر : « أما الظرف الأول من المكان وهو المختص فلم يتعد إليه الفعل فينصبه ظرفا كما نصب نظيره من الزمن ، لأنه بحصره واختصاصه تنزل منزلة الأناسي وغيرهم من الجثث المخصوصة فلم يقتضه الفعل لفظا ولا معنى ، وإنما تعدى إليه المتعدي من الفعل فنصبه مفعولا به » ، المنهاج الجلي ٩٥ب .

(٦) انظر : الكتاب ١/١٨٥ - ١٨٦ ، ٤٦٤ ، ٤٧٦ .

(٧) تكملة من : ب .

الفعل إليه بغير واسطة (١) ، والمختار عند المحققين من النحويين مذهب سيبويه ، واختياره غير مختار ولا مرضي عند المحققين بدليل أن حرف الجر لا يحذف من المفعول له إذا لم يكن مصدرا أو أن (٢) والفعل ، وأنه إذا كان مصدرا فلا يحذف حرف الجر منه أيضا إلا بشروط سنأتي (٣) ، فدل ذلك على أن الأصل في المفعول له إنما [هو (٤)] حرف الجر لأنه يكون به (٥) أبدا ما لم يعرض له ما يجيز حذفه وسيأتي بيان ذلك في موضعه (٦) .

وقوله : والمشبه بالمفعول (٧) .

يعني الظرف المتسع فيه نحو : يوم الجمعة سرته .

وقوله : في المصدر والمعدود ما فيه هاء التأنيث (٧) .

مثال ذلك : ضربته ضربة وضربتين وضربات .

وقوله : والمختص النكرة الموصوفة (٧) .

مثاله : ضربته ضربا شديدا .

وقوله : والمضافة (٧) .

مثاله : ضربته ضربَ شُرَطِيٍّ .

وقوله : والمعرفة .

مثاله : ضربته ضربَ الشُّرَطِ أو الضرب المعروف مني .

وقوله : والمبهم لتوكيد الفعل (٧) .

---

(١) هذا مذهب الكوفيين المنسوب إلى الزجاج من أن المفعول له ينتصب انتصاب المصدر ، انظر : الارتشاف ٢٢١/٢ ، التذييل والتكميل ١٩٥/٢أ .

(٢) ب : وأن .

(٣) انظر ص : ١٠٧٩ - ١٠٨٢ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ب : فيه .

(٦) انظر ص : ١٠٧٩ - ١٠٨٠ .

(٧) الجزولية : ١٧أ .

كذا [قال [1]] غيره [2] ، وزعم بعض المتأخرين أن المصدر في قولك ضربته [3] ضربا وقمت قياما /١٤٣ب نائب مناب تكرير ضربت وقمت مرة أخرى [4] ، والحق أن المصدر في ذلك إنما هو توكيد لما دل عليه الفعل من الحدث [5] . وكأن الذي قال بذلك غلط من قولهم : إن المصدر لتوكيد الفعل ، فلذلك قال : إنه نائب مناب تكرير الفعل كأنه أخذ الفعل هنا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف .

والصواب أن الفعل هنا هو اسم المعنى الصادر عن الفاعل ، وكأنهم أرادوا أن يقولوا المصدر لتوكيد لفظ الفعل ، أو لتوكيد مدلول الفعل ، أي لتوكيد اللفظ الدال على الفعل ، واللفظ الدال على الفعل الذي هو المعنى الصادر عن الفاعل هو حروف (ضربت) لا بِنْيَتُه .

وقد تقدم أن الفعل إنما يدل على الحدث بحروفه [6] لا ببنيته [7] ، وأن دلالته على الزمان [8] إنما هي ببنيته [9] ، فإنما هو مؤكد لما أعطته حروف ضربت لا لما أعطته بنيته أو لا يقدر مضافا محذوفا في ذلك ، ويكون التوكيد في ذلك بمعنى التمكين للمعنى والتكرير له ، كأنه مؤكد للمعنى الذي أعطاه ضربت وقمت من الحدث لا لما أعطاه من الزمان ، أي ممكن له في نفس السامع ومكرر له .

ويدل على أن المراد بالفعل في هذا هو المعنى الصادر [10] عن [11] الفاعل لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف ، أو أن ذلك على حذف المضاف كما [12] قدمنا

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) كابن السراج في الأصول ١٦٠/١ ، وابن بابشاذ في شرح الجمل ٣٠أ ، وفي شرح المقدمة المحسبة ٣٠١/٢ .

(٣) ب : ضربت .

(٤) قال الدينوري : « .... فائدته مع فعله فائدة فعل متكرر تقول : قام قياما ، كأنك قلت : قام قام » ، ثمار الصناعة ٢٥٧ .

(٥) ب : الحديث .

(٦) ب : بقوله .

(٧) انظر ص : ٢٤٣ .

(٨) ب : البرهان .

(٩) انظر ص : ٢٠١ – ٢١٧ ، ٢٤٣ – ٢٤٤ .

(١٠) ب : الظاهر .

(١١) ب : من .

(١٢) كما ، معادة في : أ .

قوله بعد [١] ، والمختص لبيان نوعه أي لبيان نوع الفعل ، فهل الفعل هنا إلا المعنى الصادر عن الفاعل ؟ ألا ترى أن التنويع إنما هو له ، لا للزمان ، وكذلك قولهم : [إن [٢]] المعدود لعدد مراته إنما المراد به لعدد مرات الفعل الصادر عن الفاعل .

وقوله : مصدر في الأصل [٣] .

يعني به الاسم الذي اشتق الفعل منه وصدر عنه [٤] .

وقوله : وغير مصدر [٣] .

يريد غير [٥] مصدر في الأصل ، وإن كان قد نصب الآن نصب المصدر أي مفعولا مطلقا .

وقوله : جارٍ عليه [٦] .

[أي [٢]] هو /١٤٤أ [مصدر ذلك الفعل الذي تقدمه لا مصدر غير الفعل الذي تقدمه ومثاله [٧]] كما تقدم [٨] .

وقوله : وغير جار عليه [٩] .

[أي هو مصدر غير الفعل الذي تقدمه [٧]] ومثاله ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [١٠] .

---

(١) انظر ص : ٧١٣ إذ فسّره بقوله : المصدر لتوكيد لفظ الفعل أو لتوكيد مدلول الفعل .

(٢) تكملة من : ب . (٣) الجزولية : ١٧أ .

(٤) على رأي البصريين من أن الفعل مشتق من المصدر خلافا للكوفيين الذين يرون أن الفعل أصل المشتقات . انظر : الإيضاح في علل النحو ٥٦ – ٦٣ ، أسرار العربية ١٧١ – ١٧٥ ، الإنصاف ٢٣٥/١ – ٢٤٥ ، التبيين ١٤٣ – ١٤٩ .

(٥) ب : وغير .

(٦) الجزولية : ١٧أ ، وقبله : « فالمصدر ضربان : مصدر يلاقيه في الاشتقاق والمعنى وهو .... » .

(٧) تكملة من : أ . (٨) انظر ص : ٧١٢ .

(٩) الجزولية : ١٧ب .

(١٠) المزمل : ٨ . تبتيلا مصدر لم يجر على تبتل ، وإنما المصدر الجاري عليه هو تبتلا .

انظر : المباحث الكاملية ٤٣١/١ ، شرح الجزولية ٧٩٢/٢ .

وقوله : ومصدر لا يلاقيه في الاشتقاق ويلاقيه في المعنى [(١)] .

مثال ذلك : حبسته منعا ومن كلامهم : دعه تركا [(٢)] .

وقوله : وإما كل وبعض مضافين إلى المصدر [(١)] .

مثال ذلك : ضربته كُلَّ الضرب ، وضربته بَعْضَ الضرب .

وقوله : وإما اسم لنوع [(٣)] منه [(١)] .

مثاله : قعد القُرْفُصاء [(٤)] ورجع القَهْقَرى [(٥)] .

وقوله : وإما وصف له [(١)] .

مثاله : ضربته قليلا وكثيرا وضربته أيَّ ضربٍ .

وقوله : وإما موصوف به [(١)] .

مثاله : ضربته ذلك الضرب الذي تعلم .

وقوله : وإما عدد له [(١)] .

مثاله : ضربته ثلاث ضربات وقوله تعالى ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [(٦)] .

وقوله : وإما مضاف إليه المصدر قصدا [(١)] .

مثاله : ضربته سوطا وقضيبا التقدير : ضربته ضربةَ سَوْطٍ وضربةَ قضيبٍ

---

(١) الجزولية : ١٧ب .

(٢) قال ابن منظور : « وكلام العرب : دعني وذرني ويدع ويذر ، ولا يقولون : ودعتك ولا وذرتك ، استغنوا عنهما بـ(تركتك) والمصدر فيهما : تركا ولا يقال : وَدْعاً ولا وذرا ، وحكاهما بعضهم » ، اللسان ٣٨٣/٨ (ودع) .

(٣) ب : اسم النوع .

(٤) القرفصاء : هو أن يجلس على أَلْيَتَيْهِ ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب ، تكون يداه مكان الثوب . اللسان ٧٢/٧ (قرفص) .

(٥) القهقرى : الرجوع إلى الخلف . اللسان ١٢١/٥ (قهقر) .

(٦) تمامها : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [النور : ٤] .

[والأصل ضربةً بسوطٍ وضربةً بقضيب [1]] ثم أضيف المصدر [2] إلى كل واحد منهما ، لتخصص الضربة [3] به في اللفظ [باختصار [4]] إذ كانت متخصصة به في المعنى ، ولذلك قدر فيه الإضافة [5] ، وليوجد بذلك السبيل إلى حذفها ، [وإقامة السوط أو القضيب مقامها [4]] بأن يكون من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لفهم المعنى .

وقوله : قصدا أي نية .

[المفعول فيه]

وقوله : في ظرف الزمان : مبهم [6] .

مثاله : زمن ووقت وحين [7] .

وقوله : ومعدود [6] .

مثاله : يوما وشهرا ويومين وشهرين [7] .

وقوله : وقد يكون في بعضه [8] .

مثاله : سرت يوم الجمعة إذا كان السير في بعضه .

وقوله : وما عدا ما ذكر فهو مبهم [9] .

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) أ : الضربة .

(٣) ب : الضرب .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) ب : المضافة .

(٦) الجزولية : ١٧ب ، وفيها : « ظرف الزمان ثلاثة أقسام ... » .

(٧) انظر ما سبق ص : ٧١١ هـ٢ .

(٨) الجزولية : ١٧ب ، وقوله : « ثم قد يكون العمل فيه كله وقد يكون ... » .

(٩) الجزولية : ١٧ب .

مثاله : سرت وقتا فاتفق كذا .

وقوله : ومقابله [١] .

أي : ضده .

وقوله : /١٤٤ب ومعنى التصرف أن يجوز رفعه [٢] في موضع يجوز فيه نصبه [٣] .

يعني أن يقام مقام الفاعل إذا حذف الفاعل ، ويقع في بعض النسخ : ومعنى التصرف أن يستعمل غير ظرف ، وهذا أحسن من الأوّل ، لأن الأوّل قد يفهم منه أن المتصرف هو ما رفع في موضع كان في الأصل للنصب ، وأن غير ذلك مما هو مرفوع لا في موضع كان في الأصل للنصب نحو : يومُ الجمعةِ مباركٌ ، ونحو [٤] : أحسنُ الأيام يوم الجمعة غير متصرف ، والأمر ليس كذلك ، فإذا قلنا : أن يستعمل غير ظرف عم ذلك كله ، لأن الظرف عند النحويين هو ما انتصب لأنه مفعول فيه ، وهو في هذه المواضع كلها وفي الموضع الذي ذكره نحو سِير يوم [الجمعة [٥]] غير ظرف لأنه ليس بمنصوب على أنه مفعول فيه ، فلذلك قلنا أنه أحسن من الأوّل .

وقوله : ومأخذه السماع [٣] .

ولم يقل ذلك في الانصراف ، وإنما قال : « ومعنى الانصراف دخول الجر والتنوين » [٦] وسكت عن هذا فيه ، قال بعضهم : والأمر واحد في الظروف في انصرافها وتصرفها إنما مأخذ كل واحد منهما السماع ، ولو ذكر ذلك المؤلف فيهما لكان أجدى ، ألا ترى أنهم جعلوا غُدْوَةَ وبُكْرَةَ علمين ممنوعين من الصرف [٧]

---

(١) الجزولية : ١٧ب ، وقبله : « ثم ظرف الزمان يكون منصرفا متصرفا ومقابله ومنصرفا لا ينصرف ومقابله » .

(٢) رفعه ، معادة في : أ .

(٣) الجزولية : ١٧ب .

(٤) ب : وهو .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) الجزولية : ١٧ب ، وفيها : دخول التنوين .

(٧) أ : التصرف .

للتعريف والتأنيث [١] ، أردت بهما يوما بعينه ، أو لم ترد يوما بعينه والتعريف في ذلك كتعريف أسماء الأجناس [٢] نحو : أسامة وجعار [٣] ، ولم يفعلوا [٤] ذلك في ضَحْوَة وعَشِيَّة وعَتَمَة [٥] في المشهور فلم يمنعوها الصرف أصلا [٦] ، لا أردت بها يوما بعينه ولا لم ترد بها يوما بعينه [٧] .

فهذا يدلك على أن مأخذ الصرف [٨] [في الظروف [٩]] أيضا السماع كمأخذ التصرف ، وقد ألحقت في بعض الأوقات بعد قوله : ومأخذه السماع في الحاشية .

وكذلك مأخذ [١٠] ما كان من نكرات أسماء [١١] /٤٥ أ الزمان في كونه باقيا على تنكيره مع ذلك ، أو منتقلا إلى التعريف بالسماع [١٢] أيضا .

---

(١) انظر في منعهما الصرف : الكتاب ٤٨/٢ ، المقتضب ٣٧٩/٣ – ٣٨٠ . ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

(٢) قال الزجاج : « ... (غدوة) و(بكرة) جعلا معرفتين اسما لقطعة من يومك الذي جعلتهما له ، كما أن (أسامة) للأسد اسم معروف ، تقول : أتيتك غدوةَ يا هذا وبكرةَ يا هذا » . ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .
وانظر : الكتاب ٤٨/٢ .

(٣) جعار : اسم للضبع لكثرة جعرها . اللسان ١٣٩/٤ (جعر) .

(٤) ب : يجعلوا .

(٥) ضحوة : لا تستعمل إلا ظرفا وهي الضحى : من طلوع الشمس إلى أن يرتفع النهار وتبيض الشمس جدا . المخصص ٥٣/٩ .
العشية : آخر النهار ، وقيل : من صلاة المغرب إلى العتمة . اللسان ٦٠/١٥ – ٦١ (عشا) .
العتمة : وقت صلاة العشاء الآخرة ، وسموه العتمة من استعتام نعمها ، وقيل ثلث الليل الأول . المخصص ٤٤/٩ .

(٦) قال الزجاج : « فأما (ضحوة وغداة وعشية) فنكرات ، الدليل على ذلك أنك تقول : في الغداة والعشية ولا تقول : في الغدوة والبكرة » . ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

(٧) يريد لا أن أردت ... ولا أن لم ترد ...

(٨) ب : الظرف .

(٩) تكملة من : ب .

(١٠) ب : مأخذه .

(١١) ب : الأسماء .

(١٢) ب : السماع .

أردت بذلك إصلاح هذا الموضع ، وهو مُؤيِد لهذا المعنى الذي أردناه من أن الانصراف في الظروف مأخذه السماع أيضا ، والأولى إن يقال : إن مأخذ التصرف في الظروف والانصراف القياس وذلك أن الظروف كلها إذا كان بعضها موضوعا على العموم فحقها أن يكون معناها [١] العموم فمتى كان شيء من ذلك على أصله - نعني على أصله من الانصراف - والتصرف فيما تتصرف فيه الأسماء إذ كانت الظروف لا فرق بينها وبين سائر الأسماء فحقها أن تكون متصرفة فيما تتصرف فيه الأسماء ، وتزيد [عليها [٢]] بانتصابها على المفعول فيه وهو الظرف .

ومتى كان شيء منها خارجا عن أصله فقد أريد به [٣] شيء بعينه ، وكان المخاطب يفهم ذلك قد خرج في ذلك عن أصل اللفظ العام في كلام العرب ، وكان اللفظ بذلك غير متمكن في الإعراب مقصورا على النصب على الظرف ، ليكون عدم تمكنه في الإعراب إشارة لعدم تمكنه في كلام العرب .

[وينبغي أن يكون في الانصراف على أصله ، وعلى هذا جرت الظروف في كلام العرب [٤]] إلا غدوة وبكرة فإنهما متصرفتان لا منصرفتان [٥] أريد بهما يوم بعينه ، أو لم يرد بهما يوم بعينه في أكثر كلام العرب .

وإلا (سحر [٦]) خرجت هذه الثلاثة الألفاظ في عدم انصرافها عن هذا القياس ، والباقي باق عليه لم يخرج عنه ، فلا يعتد بهذا الذي خرج لقلته ، فعلى ذلك قلنا : إن مأخذ الظروف في التصرف والانصراف [٧] القياس مجازا ومسامحة ، وهذا المجاز والمسامحة أولى هنا من الحقيقة لأن بهذا المجاز والمسامحة يوصل إلى علم الباب بقرب ، وبالحقيقة لا يوصل إلى علم [٨] /١٤٥ب الباب ، وإنما يكون الباب بها لغة لا عربية .

---

(١) ب : بمعناها .
(٢) تكملة من : ب .
(٣) ب : فيه .
(٤) تكملة من : أ .
(٥) ب : متصرفه لا منصرفة .
(٦) انظر في منع سحر من الصرف : الكتاب ٤٣/١ ، ٤٩ ، المقتضب ١٠٣/٣ ، ٣٣٣/٤ ، ٣٣٤ ، ٣٥٦ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٩ .
(٧) ب : الإعراب .
(٨) علم ، معادة في : أ .

ويشبه أن يكون ابني قول من قال : إن مأخذ التصرف والانصراف السماع على جعل غدوة بكرة [١] علما [٢] ، وسحر معدولا معرفة [٣] من غير وجوه التعريف [٤] .

فهذا - أعني جعل غدوة وبكرة علما وسحر معدولا معرفة [٥] من غير وجوه التعريف — هو الذي خرج عما جرى عليه أخواتها من الظروف ، وهو الذي مأخذه السماع دون سائر الباب .

وقوله : فالأول كيوم وليلة [٦] .

وهو يريد الذي هو متصرف منصرف ، وهذا ليس بشيء لأنه أطلق القول فيها وقيده في غيرهما فيفهم من ذلك أن ما قاله فيهما على الإطلاق لا على التقييد ، وليس كذلك ، فإن يوما وليلة إذا أريد اليوم بعينه كانا غير متصرفين على ما تقدم لنا [٧] ، وكذلك قال سيبويه : « ومما لا يكون فيه إلا النصب سير عليه سحر » [٨] ، ثم قال : « إلا أن تجعله نكرة » [٩] ثم قال بإثرها وكذلك سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت نهارك [١٠] .

وقوله : والثاني (غدوة وبكرة) معينتين [٦] .

يعني أن (غُدْوة وبُكْرة) متصرفان غير منصرفين إلا أنه شرط في كونهما كذلك أن تكونا معينتين ، ومعنى التعيين في كلامه أن يراد باسم الزمان وقت بعينه مما يقع عليه .

---

(١) ب : بكرة وغدوة .

(٢) هذه هي علة منع الصرف بالإضافة إلى التأنيث . انظر ص : ٧١٨ هـ١ .

(٣) ب : بمعرفة .

(٤) قال المبرد : « وأما (سحر) فمعدول لا ينصرف ، وإنما عدل عن الألف واللام » ، المقتضب ٣٥٦/٤ .

(٥) ب : بمعرفة .

(٦) الجزولية : ١٧ب .

(٧) انظر ص : ٧١٩ .

(٨) الكتاب ١١٥/١ ، وفيه : « ومما لا يحسن ... » .

(٩) الكتاب ١١٥/١ .

(١٠) الكتاب ١١٥/١ ، ونصه : « وكذلك سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت ليل ليلتك ونهار نهارك » .

وليس هذا الذي قاله في غدوة وبكرة يصح – أعني من هذا الاشتراط – لكن غدوة وبكرة متصرفان غير متصرفين كانا معينين أو غير معينين ، لأنهما اسمان علمان لوقتين كأسامة وثعالة لهذين الجنسين [١] ، فكما يستوى حال أسامة وثعالة في التصرف ومنع الصرف [٢] أردتهما [٣] معينين أو غير معينين فكذلك يستوي حكم (غدوة وبكرة) في عدم الانصراف والتصرف أردت بهما معينين من هذين الوقتين أو غير معينين إلا أن تنكرهما كما تنكر الأعلام فيكونا إذ ذاك /٤٦ أ/ متصرفين منصرفين ، وإن كانا لم يستعملا إلا علمين إلا قليلا [٤] .

وهذا [٥] الذي قلناه من حكم (غدوة وبكرة) هو الذي قاله سيبويه [٦] وغيره من المحققين [٧] وهو الأشهر من كلام العرب ، وقد قال سيبويه : وبعض العرب يجعل غدوة وبكرة كعشية [٨] .

وقوله : [وعشية [٩]] .

يريد أن عشية إذا أردت [١٠] بها [١١] يوما بعينه فهي منصرفة غير متصرفة في

---

(١) انظر ما سبق ص : ٧١٨ هـ ١ ، ٧١٨ هـ ٢ .

(٢) ب : المتصرف .　　　(٣) ب : أردت بهما .

(٤) قال الزجاج : « وبعض العرب يجعلهما نكرة ، فيقول : أتيتك غدوة وبكرة يريد بذلك غدوة من الغدوات » ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ .

(٥) ب : وهو .　　　(٦) الكتاب ٤٨/٢ .

(٧) كالمبرد في المقتضب ٣٧٩/٣ – ٣٨٠ ، والزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٨ ، وابن السراج في الأصول ١٩٠/١ ، وابن الشجري في الأمالي الشجرية ١٤٥/١ – ١٤٦ ، والسهيلي في نتائج الفكر ٣٨٠ – ٣٨٢ .

(٨) قال سيبويه : « زعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك اليوم غدوة وبكرة تجعلهما بمنزلة (ضحوة) . وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيك بكرة وهو يريد الإتيان في يومه أو في غده » الكتاب ٤٨/١ – ٤٩ .

(٩) تكملة من : ب .

وانظر الجزولية : ١٧ب ، وقبله : « غدوة وبكرة معينتين ومقابله بكيرا وسحيرا وعشاء ومساء وعتمة وعشية .... » .

(١٠) ب : أردتها .　　　(١١) أ : بهما .

الأكثر ، قال ذلك سيبويه [١] ، لأنه قال بعد ما ذكر هذا الذي ذكره هذا المؤلف فيها : وبعض العرب يدع التنوين في عشية [٢] .

وقوله : والمبهم ما له اسم بالإضافة إلى غيره [٣] .

هو أسماء الجهات الست ، لأنها بحسب الإضافة إلى أحوال ما تضاف إليه ، وإنما أراد أن يقول : ما له اسم بالإضافة إلى أحوال غيره .

وكذلك ينبغي أن يريد بعد قوله ما له اسم بالإضافة إلى غيره ، وما هو مثله في انبهامه على كل مكان ، وإلا كان هذا البيان المبهم ناقصا .

وقد يمكن أن يريد بقوله : ما له اسمه بالإضافة إلى غيره ، أي ما كان اسمه من جهة الإضافة إلى غيره أي ما كان اسمه مشتقا من اسم الحال التي له إذا أضيف [٤] إلى غيره .

فأمام لابد له مما يكون له أمام ، ولذلك سمي أماما لأن ذلك الذي [هو [٥]] له أمام يؤمه هو . وكذلك سائر الجهات الست لابد للوراء مما يكون له وراء ، ولليمين مما [٦] يكون له يمينا ، وللشمال مما يكون له شمالا ، وللفوق مما يكون له فوقا ، وللتحت مما يكون له تحتا ، ويدخل في هذا المكان لأنه إنما سمي مكانا بالتمكن [٧] فيه أو بالكون فيه (فَعَالا أو مفعلا) [٨] ، وكذلك موضع بالموضوع فيه وهو التمكن فيه ، وكذلك جهة بالتوجه إليه ، وناحية بالتنحي إليه .

فإن قلت : وكذلك الدار إنما سمي [دارا [٩]] أن يدار فيه .

---

(١) انظر الكتاب ٤٨/٢ .

(٢) قال سيبويه : « وأما عشية فإن بعض العرب يدع فيه التنوين كما ترك في غدوة » ، الكتاب ٤٩/٢ .

(٣) الجزولية : ١٧ب .

(٤) ب : أضيفت .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) أ : ما .

(٧) ب : للتمكن .

(٨) يعني أن وزن مكان فَعَال من مكن وتمكن ، أو مَفْعَل من الكون .

(٩) تكملة من : أ .

فالجواب : أن هذا يوجب أن يقال لكل مكان دار لأنه يدار فيه أيضا ، وكذلك المسجد لأنه ليس كل موضع يسجد فيه يقال له مسجد ، وإنما الدار اسم لمكان /١٤٦ب على شكل مخصوص [وكذلك المسجد اسم لمكان على شكل مخصوص [1]] سجد فيه أو لم يسجد .

نعم أصل التسمية فيهما بذلك ، ثم لم تبق التسمية مع ذلك ، ولكنها جعلت بإزاء الشكلين المخصوصين ، وليس كذلك أسماء الجهات لأنها باقية مع أصل التسمية لم تنقل عنه .

وقوله : من [2] هذا الباب [3] .

يعني : باب أسماء المكان .

وقوله : إلا المتعدى من الأفعال [3] .

مثال ذلك : هَدَمْتُ الدَّارَ وبَنَيْتُ المَسْجِدَ ، ويريد أن يقول : إلا المتعدي من الأفعال ناصبا له نصب المفعول به ، وكأن أصل الكلام إلا المتعدي إليه من الأفعال ، وقد تقدم أن المتعدي إلى الشيء إنما هو اسم واقع على ما ينصبه نصب المفعول به ، ولكنه حذف إليه من الكلام لدلالة ما قبله عليه ، ولابد أن يكون أراد هذا وإلا كان الكلام خطأ ، واقتضى أن يجوز ضربت زيدا الدار [والمسجد [4]] وما أشبهه ، لأنه قد وصل إليه المتعدي من الأفعال في هذا إذ معنى التعدي في هذا الموضع – أعني في قوله : ولا يتعدى إلى المختص من هذا الباب – إنما هو الوصول بنفسه خاصة ، لا النصب نصب المفعول به لأنه إن أخذ على [5] [هذا [6]] المعنى كان خلفا لأنه يكون المعنى ولا ينصب نصب المفعول به المختص من هذا الباب إلا المتعدي من الأفعال ، أي إلا المتعدي إليه من الأفعال وهو الناصب له نصب المفعول به .

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) ب : ومن .
(٣) الجزولية : ١٨أ وقبله : « ولا يتعدى إلى المختص من ... » .
(٤) تكملة من : ب .
(٥) على ، معادة في : أ .
(٦) تكملة من : ب .

فيأتي معنى الكلام ولا ينصب المختص من هذا الباب نصب المفعول به إلا الناصب له نصب المفعول به ، وهذا خَلْفٌ إلا أن يريد بالتعدي الوصول بنفسه كما قلنا ، فيصح معنى الكلام ويكون المراد ولا يصل بنفسه إلى المختص من هذا الباب إلا الناصب له نصب المفعول به ، فينبغي بذلك ألَّا يصل إليه بنفسه شيء ينصبه نصب غير المفعول به ويكون /١٤٧أ معنى ذلك أنك لا تقول : قام زيد الدارَ ولا جلس زيد الحانوتَ ولا ضربت زيدا الحَمَّامَ ، ولا لقيت زيدا السوقَ ، وما أشبه ذلك ، فإذا كان معناه ذلك كان صحيحا إذ كان ذلك هو المقصود [(١)] .

وقوله : ويشتمل ظرف المكان على متمكن [(٢)] .

مثاله : ما تقدم [(٣)] .

وقوله : وغير متمكن [(٢)] .

مثاله سِوَى وسُوَى وسَوَاء [(٤)] ووَسْط وبين وعند ودون [(٥)] .

---

(١) نقل هذا الكلام كله اللورقي في المباحث الكاملية ١/٤٤٢ ، وقد عزاه إلى الشلوبين ، ونقله الأبذي بنصه من غير أن ينسبه إلى الشارح .

انظر : شرح الجزولية ٢/٨٢٠ .

(٢) الجزولية : ١٨أ .

(٣) انظر ص : ٧١١ وما بعدها .

(٤) قال الجوهري : « تقول : سُوَى وسِوَى وسَوَاء أي عدل ووسط فيما بين الفريقين » ، الصحاح ٦/٢٣٨٥ .

(٥) قال اللورقي : « غير المتمكن ما يلزم الظرفية نحو : سوى وسواء ووسط وبين وعند ودون » ، المباحث الكاملية ١/٤٤٣ .

[الحال]

وقوله : الحال تبيين كيفية الموصوف في حال وجود الوصف به أو تبيين الصفة في حال وجودها بالموصوف [(١)] .

قال بعضهم : يريد أن للحال عبارتين وهما ما ذكر [(٢)] ، وأجود من هذا أن الحال تكون على وجهين : تكون تبيينا لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة له وذلك قولك جاء زيد ضاحكا ، فضاحك تبيين لكيفية الموصوف .

وتكون تبيينا للصفة في حال وجودها بالموصوف وذلك قولك : جاءني زيد مشيا فقولك مشيا تبيين للصفة في حال وجودها بالموصوف ، لا تبيين لكيفية الموصوف ، لأن تبيين كيفية الموصوف في الحقيقة إنما هي قولك ماشيا لا مشيا [(٣)] ، وإن قيل ذلك في : مشيا ؛ فإنما يقال فيه بالمجاز لا بالحقيقة .

والأولى أن يقال فيه ما قلناه من أنه تبيين [(٤)] للصفة في حال وجودها بالموصوف وهذا ذكره المؤلف على معنى الحد للحال أو الرسم له .

وكلامه – أعني الرسم أو الحد – حقه أن يكون [قولا [(٥)]] جامعا مانعا أي جامعا للمحدود مانعا أن يدخل فيه [(٦)] غيره ، وهذا القول الذي ذكره المؤلف ليس كذلك ، لأنك إذا قلت : زيد قائم الآن تبيين لكيفية الموصوف في حال وجود الصفة [(٧)] به ، وكذلك إذا قلت : جاءني رجل راكب ، كان هذا أيضا تبيينا لكيفية هذا الرجل في حال وجود الوصف به ، ولا فرق بين قولك جاءني رجل راكب وقولك :

---

(١) الجزولية : ١٨أ .

(٢) قال العطار : « لما كانت الحال تأتي عنده على وجهين رسمها برسم كل واحد من الوجهين » ، المشكاة والنبراس ٢١٤/١ (ف) .

(٣) قال ابن جعفر : « .... جعل المشتق منها بيانا لهيئة الجائي وقت قيام المجيء به ، لأن المشتق صفة للجائي في المعنى ، لا لمجيئه ، وجعل المصدر بيانا لهيئة المجيء وقت قيامه بالجائي ، إذ المصدر وصف للمجيء ؛ لأنه حدث مثله ، وليس وصفا للجائي إذ الشخص لا يوصف بالحدث ، فكأن الحال عنده تارة تكون هيئة للفاعل ، وتارة تكون هيئة لفعله » ، المنهاج الجلي ١٠٢أ .

(٤) ب : من التبيين .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ب : معه .

(٧) ب : الصلة .

جاءني رجل راكبا ، ولذلك ضعفت الحال من النكرات لما أُمكن فيها المشاكلة بالجريان على الموصوف في الإعراب /١٤٧ب فضعف غير المشاكلة مع وجودها ، ولولا أن المعنى واحد في وصف النكرة والحال [1] منها لما ضعفت الحال [من النكرة [2]] إذ كان كل واحد منهما يُكَوِّنُ معنى الآخر [3] فلا يصح [اختيار المشاكلة على ذلك على غيرها إنما يكون ذلك مع اتفاق المعنى [2]] .

وقوله : وأصله أن يكون نكرة [4] .... إلى آخره .

مثاله : جاء زيد ضاحكا .

وقوله : وصفا لمعرفة [4] .

كان ينبغي له أن يزيد هنا إذا كانت الحال بعد صاحبها ، لأن [5] كون الحال وصفا لمعرفة إنما يشترط فيها إذا كانت بعد صاحبها لما ذكرناه من أنها إذا كانت بعد صاحبها وصاحبها نكرة أمكنت مشاكلته ، والمشاكلة أولى من غيرها ، وأما إذا كانت الحال قبل صاحبها فلا يشترط فيها أن تكون وصفا لمعرفة ، بل قد يكون صاحبها معرفة ونكرة . لهذا قال النحويون : وإذا تقدم نعت النكرة عليها نصب على الحال ليفرق بين تقدمه وتأُخره في ذلك [6] .

فإذا كانت الحال من النكرة إذا تقدمت على صاحبها ليس فيها من الضعف شيء فليس حقها إذ ذاك أن تكون وصفا لمعرفة ، فكان ينبغي [له [7]] أن يستظهر

---

(١) ب : أو الحال .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) ب : معناه .

(٤) الجزولية : ١٨أ .

(٥) ب : لكن .

(٦) قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك قولك : هذا قائما رجل وفيها قائما رجل » ، الكتاب ٢٧٦/١ .

وقال السيرافي : « جملة هذا الباب أن يكون اسم منكور له صفة تجرى عليه ، ويجوز نصب صفته على الحال ، والعامل في الحال شيء متقدم لذلك المنكور ، ثم تتقدم صفة ذلك المنكور عليه لضرورة عرضت لشاعر إلى تقديم تلك الصفة فيكون لفظ الاختيار في لفظ تلك الصفة أن تحمل على الحال » ، شرح الكتاب ٢١٩/٢أ .

وانظر : المقتضب ١٩٢/٤ .

(٧) تكملة من : أ .

على هذا بأن يقول : وصفا لمعرفة إذا تأخرت عن صاحبها إلا أن له أن يقول : إن حد الحال أن تكون بعد صاحبها ، لأنها صفة والصفة حقها أن تكون بعد الموصوف ، وإذا كان حقها أن تكون بعد صاحبها فحقها أن تكون وصفا لمعرفة فلا احتاج الاستظهار .

وقوله : منتقلة [١] .

وهذا أيضا كذلك ليس من شرط الحال الانتقال إلا أن تكون غير مؤكدة ، فأما إذا كانت مؤكدة فقد تكون غير منتقلة كقوله تعالى : ﴿ ويوم [يُبْعَثُ [٢]] حَيًّا ﴾ [٣] وكقوله : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [٤] إلا أنها إذا كانت مؤكدة أعني الحال فليست على أصلها لأن أصلها أن تكون للتبيين لا للتوكيد ، وإنما التوكيد فيها على التشبيه بغيرها على ما سيأتي [٥] ، فعلى هذا يصح قوله في المنتقلة .

وقوله : ثم قد تكون معرفة في حكم النكرة [١] .

مثاله : إدخلوا الأول فالأول أي مرتبين الترتيب المعروف لكم ، والأول هنا إنما هو وصف للترتيب المحذوف ، والترتيب مصدر /١٤٨أ واقع موقع الحال أي نائب منابه [والحال إنما هي تبيين [٢]] وهذا معنى قوله : « في حكم النكرة » أي : أن المصدر الواقع موقع الحال ليس بحال في الحقيقة إنما هو نائب مناب الحال ، والحال الذي ناب منابه نكرة وهو مرتبين ، ولذلك لا يوجد التعريف في الحال إلا على هذا الوجه — أعني أنه لا يوجد إلا في المصدر النائب مناب الحال نحو [٦] :

---

(١) الجزولية : ١٨أ .
(٢) تكملة من : ب .
(٣) مريم : ١٥ .
(٤) التوبة : ٢٥ .
(٥) انظر ص : ٧٣٠ .
(٦) قول لبيد : (... — ٤١ هـ) .

وهو لبيد بن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر العامري الصحابي ، قدم على النبي ﷺ سنة وفد قومه فأسلم وحسن اسلامه ، كان شريفا في الجاهلية والإسلام ، معدودا في فحول الشعراء المجودين ، مات بالكوفة رحمه الله تعالى .

• طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣ ، ١٣٥ — ١٣٦ ، المؤتلف والمختلف ١٧٤ ، الخزانة ٢/٢٤٦ — ٢٥١ •.

.... أَرْسَلَها العِرَاكَ [1] ...

أو ما هو مقدر بتقديره نحو المثال الذي ذكرناه [2] ، واحتيج إلى كون ذلك في حكم النكرة لأن حق الحال أن تكون نكرة حيث كانت مبينة لهيئة مبهمة ، كما كان التمييز مبينا لذات مبهمة ، وحق ما ناب منابها وأعرب إعرابها وأغنى عنها أن يكون نكرة مثلها ، لكنه لما كان الذي ناب منابها غير حال في الحقيقة وكانت الحال غيره أمكن أن يجيء النائب في ذلك نكرة ومعرفة لما لم تكن حالا في الحقيقة لكن الأولى أن تكون نكرة لما أقيم مقام الحال ونصب نصبها فحسن أن يكون نكرة مثلها .

وقوله : ووصفا لنكرة [3] .

---

(١) جزء من بيت من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

أَلَمْ تُلْمِمْ عَلَى الدِّمَنِ الخَوَالِي ... لِسَلْمَى بِالمَذَانِبِ فَالقُفَالِ

وبيت الشاهد تاما :-

فَأَرْسَلَها العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْها ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

ورواية الديوان : فأوردها ص ٨٦ .

تلمم : تقف . دمن : جمع دمنة وهي الآثار المتبقية من بعر ورماد وغيره ، الخوالي : الخالية من أهلها . المذانب والقفال : موضعان . انظر : شرح الديوان ٧٢ .

أرسلها : خلاها وأطلقها . العراك : مصدر عارك واعترك القوم : ازدحموا . يذدها : الذود الطرد . يشفق : يرحم ، النغص : مصدر نغص الرجل إذا لم يتم مراده ، الدخال : أن يدخل القوى بين ضعيفين أو الضعيف بين قويين .

انظر : الخزانة ١٩٢/٣ – ١٩٣ .

الشاهد فيه : العراك : مصدر وقع حالا وهو عند الشارح نائب مناب الحال ، وقيل : إن العراك نعت مصدر محذوف وليس بحال . انظر : الخزانة ١٩٣/٢ ، وقال الفارسي : الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه التقدير : أرسلها تعترك . الإيضاح العضدي ٢٠٠ .

الديوان ٨٦ ، الكتاب ١٨٧/١ ، المقتضب ٢٣٧/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٢٩٢/٤ ، المحكم ١٦١/١ ، المخصص ٩٩/٧ ، ٢٢٧/١٤ ، الأمالي الشجرية ٢٨٤/٢ ، المرتجل ١٦٣ ، شروح سقط الزند ١٠٨/١ ، أسرار العربية ١٩٣ ، الإنصاف ٨٢٢/٢ ، شرح المفصل ٦٢/٢ ، ٥٥/٤ ، المشكلة والنبراس ٢١٧/١ (ف) ، شرح الكافية ٢٠٢/١ ، المقاصد النحوية ٢١٩/٣ – ٢٢٢ ، الخزانة ١٩٢/٣ – ١٩٤ .

(٢) فتقديره : معتركة .

(٣) الجزولية : ١٨أ .

مثاله : مَرَرْتُ بِماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ [١] ، ووقع أمر فجاءةً ، ولم يقل في هذا كما قال في الذي قبله لم يقل ووصفا لنكرة في حكم المعرفة لأن ذلك لم يوجد أعني أنه لا يوجد [ما كان [٢]] حالا من النكرة لأن النكرة في معنى المعرفة ، وإنما وجب كونها من المعرفة دون النكرة لأنها إذا كانت من النكرة – أعني الوصف عنها – والوصف أولى منها لأن معه التشاكل [٣] فكان ذلك من باب الأولى [٤] [لأن هناك ما يوجبه [٥]] .

وقوله : وجامدة في حكم المشتق [٦] .

[مثاله : بينت له حسابه بابا بابا ، أي : مفصلا ، واحتيج في هذا إلى أن يقال : إنه في حكم المشتق [٢]] لما كانت الحال صفة من الصفات والصفة لا تكون إلا مشتقة أو في معنى المشتقة .

وقوله : ولازمة [٦] .

مثاله : ﴿ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [٧] ولم يقل في هذه اللازمة إنها في حكم المنتقلة [٨] لأنه لا معنى للانتقال في هذاالموضع ولا في أمثاله .

فإن قلت : فكيف جاز أن تكون الحال لازمة وليست في حكم المنتقلة وحق [٩] الحال أن تكون /١٤٨ب منتقلة لأنها كما قلت تبيين الصفة في حال وجودها بالموصوف ، وهذا معنى يخص المنتقل فكان ينبغي ألا توجد الحال لازمة إلا وهي في حكم المنتقل ؟ .

---

(١) من أمثلة سيبويه قال – رحمه الله تعالى – : « .... زعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : مررت بماء قعدةَ رجل ، والجر الوجه » ، الكتاب ٢٧٢/١ .

والمراد أن عمق الماء مقدارُ قعدةِ رجل . انظر : اللسان ٣٥٧/٣ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) بين النكرتين .

(٤) ب : الأول .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) الجزولية : ١٨أ .

(٧) مريم : ١٥ .

(٨) ب : المشتقة .

(٩) ب : حد .

فالجواب : أن الذي يسوغ وجود الحال لازمة ليس كونها في حكم المتنقل ولكن أمرا آخر وهو أن الحال من جملة ما انتصب على التشبيه بالمفعول [به [1] ، وقد كان جنس ما انتصب على المفعول على ضربين :– مؤكد وهو المصدر [2] وغير مؤكد [3] .

وكان المشبه بالمفعول كله غير مؤكد [4]] وهو ما بقي من المفعولات فجعل المشبه بالمفعول كأصله مؤكدا وغير مؤكد ، فالمؤكد منه هي الحال المؤكدة ، وغير المؤكد ما بقي من المشبه بالمفعول وكان المشبه بالمفعول كله غير مؤكد في الأصل ما عدا الحال اللازمة كما كان المفعول كله غير مؤكد في الأصل ما عدا المصدر فكان كل واحد منهما مبينا في الأصل فجعلوا كون الحال من المشبه بالمفعول لازمة في مقابلة المؤكد من المفعول .

وقوله : وبعد كلام في حكم التام [5] .

مثاله : ضربي زيدا قائما لأنه في تأويل ضربي زيدا إذا كان قائما [6] ، ولابد من كون الحال بعد كلام تام ، أو ما هو في حكم التام ، لأنه مما انتصب على التشبيه بالمفعول وشبهه بالمفعول إنما هو من جهة كونه آتيا بعد كلام تام [من جهة ما [4]] ، وإن لم يكن في الظاهر بعد كلام [تام [7]] فلابد أيضا للحال من أن تكون [8] بعد كلام تام أو ما هو في حكمه .

---

(١) قال ابن بابشاذ : « فهذا أول المفعولات الخمسة المشبهة بالمفعول به وهو الحال ، وإنما كانت الحال مشبهة ولم تكن حقيقية لأنها تعمل فيها المعاني ، ولأنها صفة الفاعل والمفعول في المعنى » ، شرح المقدمة المحسبة ٣١٠/٢ – ٣١١ .

(٢) يعني المفعول المطلق .

(٣) يعني باقي المفاعيل غير المفعول المطلق كالمفعول لأجله وفيه ومعه .

(٤) تكملة من : أ .　　(٥) الجزولية : ١٨أ .

(٦) هذا تقدير البصريين . انظر : الكتاب ١٩٩/١ – ٢٠٠ ، المقتضب ٢٥٠/٣ ، الأصول ٣٦٠/٢ ، شرح التسهيل ٤٥ب .

والكوفيون يرون أن الحال نفسها هي الخبر . انظر : الارتشاف ٢٥٩/١أ التذكرة ٤٨٨/٢ ، منهج السالك ٥١/١ ، ٢٠٧ .

(٧) تكملة من : ب .　　(٨) ب : تقدر .

فإن قلت : كيف يكون هذا الكلام في حكم التام ؟

فالجواب : أن قولك ضربي زيدا (إذا كان) تريد (إذا كان زيد) وكان بمعنى وجد كلام [تام [(١)]] في الأصل [(٢)] فقولك : ضربي زيدا قائما الحال فيه في الظاهر بعد قولك : ضربي زيدا هو [(٣)] كلام غير تام ، ولكن الحقيقة أن الحال فيه بعد قولك : ضربي زيدا (إذا كان) أي إذا وجد وهذا - أعني كان زيد - كلام تام وحده ، دون [(٤)] أن يكون ضربي زيدا قبله ، وقد يكون أيضا : كان زيد كلاما تاما إذا [(٥)] وجد ضربي زيدا قبله متى كان المعنى /٤٩ أ ضربي زيدا متى وجدته ؟ فهو أعني قائما من قولك : ضربي زيدا قائما ، وإن كان في الظاهر بعد كلام [غير [(٦)]] تام فهو في الحقيقة بعد كلام تام .

فإن قيل : فإن المتكلم بهذا الكلام لم يرد ضربي زيدا إذا كان ، إنما أراد ضربي زيدا إذا كان قائما ، فقائم أيضا ليس بعد كلام تام ولا بعد كلام في حكم التام ، لأنك لو قلت : ضربي زيدا إذا كان ما قدمته لم يتم مراد القائل .

قيل : هذا فهم سوء في أن الحال لا تكون إلا بعد تمام ، ليس معناه بعد تمام مراد المتكلم ، إنما معناه بعد كلام يمكن أن يكون تاما ، وإن لم يتم فيه مراد المتكلم ، ألا ترى أن القائل : قام زيد ضاحكا . إنما مراده أن يخبر بقيام زيد ضاحكا ، فلا يتم مراده في قولك قام زيد ، فإن [(٧)] كان معنى كون الحال بعد تمام الكلام بعد تمام مراد المتكلم ، فليس في الدنيا حال تجيء بعد تمام مراد المتكلم [لأن المتكلم [(٦)]] إنما مراده الإخبار بخبر مقيد بحال ، فلا يتم الكلام بالخبر دون الحال وإنما معنى كون الحال بعد

---

(١) تكملة من : أ .
(٢) انظر المصادر السابقة في ص : ٧٣٠ هـ ٦ .
(٣) ب : وهو .
(٤) بياض في : ب .
(٥) ب : فإذا .
(٦) تكملة من : ب .
(٧) ب : فلو .

تمام الكلام مجيئها بعد كلام يمكن أن يكون تاما وإن لم يتم فيه مراد المتكلم [١] .

قوله : العامل في الحال إما فعل [٢] .

يريد بذلك ما فيه لفظ الفعل ، وهو الفعل أو ما في الفعل مما يعمل عمله كاسم الفاعل واسم المفعول نحو : ضاحكا قام زيد ، ونحو : ضاحكا زيد قائم ونحو : ضاحكا زيد مضروب .

وقوله : ما لم يكن العامل فيه صلة للألف واللام [٣] .

يريد أنه لا يجوز : ضاحكا زيد القائم ، ولا زيد ضاحكا القائم ، كما يجوز ضاحكا زيد قائم وزيد ضاحكا قائم ، لأنه إذ ذاك من صلة الألف واللام والصلة لا تتقدم على الموصول [٤] .

وقوله : أو أن [٥] .

يريد أنه لا يجوز ضاحكا أن يقوم زيد يعجبني على معنى أن يقوم زيد ضاحكا يعجبني .

وقوله : أو مصدرا [٦] .

---

(١) قال ابن بابشاذ : « والعلة في مجيئها بعد تمام الكلام أنها زائدة في الخبر فينبغي أن تكون لا تأتي زائدة إلا بعد شيء قد تم . فإن قيل : ما تصنع بقولهم : ضربي زيدا قائما ، ونحوه من الأحوال التي جاءت ولم يتم الكلام على ما قبلها ؟ قيل : هذا وشبهه مقدر بالتمام ، لأن ضربي زيدا في معنى : ضربت زيدا ، أو في معنى : ضربي زيدا إذا كان قائما . فحذف الخبر وسد الحال مسد الخبر » ، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣١٣ .

(٢) الجزولية : ١٨أ ، وفيها : إما لفظ .

(٣) الجزولية : ١٨أ ، وقبله : « ويجوز التقديم والتأخير ما لم ... » .

(٤) انظر في منع تقدم شيء من صلة الألف واللام عليها . وهو مذهب البصريين دون الكوفيين :- اللمع ٢٦٢ ، المنصف ١/١٣٠ — ١٣١ ، الغرة ٢/١٨٨ب .

(٥) ليس في النسختين اللتين اعتمدتهما ، وقال اللورقي : « وفي بعض النسخ : أو أن أو مصدرا ... » ، المباحث الكاملية ١/٤٥١ .

(٦) الجزولية : ١٨أ .

يريد أنه لا يجوز : ضاحكا قيام زيد أعجبني .

وخص الألف واللام وأنْ والمصدر من بين سائر الموصولات والموصولات /١٤٩ب كلها في ذلك سواء [١] ، وقد كان أحسن مما قاله أن يقول : ما لم يمنع من ذلك كونه صلة ؛ على أنه لو قال ذلك لم يتم كلامه أيضا ، وكان ينقصه أن يقول : أو واصلا إلى صاحب الحال بحرف الجر ، ففي هذا القسم لا يجوز التقديم على العامل في الحال ولا على صاحب الحال نحو : مررت بهند ضاحكةً ، لا يجوز ضاحكة مررت بهند ولا مررت ضاحكة بهند [٢] ، أو تكون [٣] الحال جملة في أولها [٤] الواو نحو قولك : جاء زيد ويده على رأسه ، لا يجوز أن تقول : ويده على رأسه جاء زيد ، وإن كان العامل فعلا ؛ لأن هذه الواو أصلها العاطفة ، فحفظ عليها حكم أصلها ، فكما [٥] أنها لو كانت عاطفة لم تتقدم على قولك جاء زيد ، كذلك إذا صُيِّرتْ رابطة لا تتقدم أيضا رعيا لأصلها [٦] .

وقوله : وأما معنى فلا يجوز التقديم بخلاف الظرف [٧] .

يريد به ما فيه معنى الفعل لا لفظه كاسم الاشارة والمجرورات والظروف وما [٨] كان مثلها في أنه لا يعمل عمل الفعل إلا في المضمر المستتر أو التمييز نحو : خير منك ومثلك فإن [٩]

---

(١) قال ابن السراج : « .... الصلة لا يجوز أن تقدم على الموصول لأنها كبعضه ، وذلك نحو : صلة (الذي وأن) » ، الأصول ٢٢٣/٢ .

(٢) انظر في منع تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر وفاقا لجمهرة النحاة خلافا لابن كيسان : الكتاب ٢٧٧/١ ، المقتضب ١٧١/٤ ، الأمالي الشجرية ١٨٠/٢ - ١٨١ ، المباحث الكاملية ٤٥١/١ ، شرح الكافية ٢٠٥/١ ، الارتشاف ٣٥٠/٢ .

(٣) ب : وتكون .

(٤) ب : أوله .

(٥) ب : كما .

(٦) انظر في منع تقدم الحال إذا كانت جملة في أولها الواو وفاقا للجمهور وخلافا للكسائي والفراء وهشام . المباحث الكاملية ٤٥١/١ ، شرح الجزولية ٨٥٣/٢ ، شرح الكافية ٢٠٥/١ ، الارتشاف ٣٥٠/١ .

(٧) الجزولية : ١٨أ .

(٨) ب : أو ما .

(٩) ب : وان .

كان فيه (لفظ الفعل) [١] فحكمه حكم هذا [٢]، وقد كان ينبغي له أن يشير إليه ، وليس في كلامه منه شيء .

ويريد بقوله بخلاف الظرف أنه لا يجوز : زيد ضاحكا في الدار ، ويجوز : يوم الجمعة زيد في الدار [٣] .

وقوله : وتقع الجملة الفعلية موقعها [٤] .

مثال ذلك : جاء عمرو وقد ضحك ونحو [٥] : جاء زيد وقد ضحك عمرو .

وقوله : والاسمية [٤] .

مثال ذلك : جاء زيد يده على رأسه ومنه [٦] :-

نَصَفَ النَّهَارُ المَاءُ غَامِــرُهُ ... وَرَفِيقُهُ بِالغَيْبِ مَا يَدْرِي [٧]

---

(١) ما بين القوسين معاد في : أ .

(٢) قال العطار : « وإنما امتنع العامل المعنوي من العمل في الحال إذا تقدمت عليه لضعفه ، والعامل اللفظي يضعف عمله فيما يتقدم عليه ، ألا ترى أن الفعل الذي هو الأصل في العوامل إذا تقدم مفعوله عليه جاز رفعه بالابتداء وجاز دخول حرف الجر عليه .... فإذا تأخر لم يجز رفعه ولا دخول حرف الجر عليه لقوته إذا تأخر معموله فيعمل فيه ، ولضعفه إذا تقدم عليه ، فإذا كان العامل الحقيقي يضعف عمله فيما يتقدم عليه كان العامل المعنوي أشد ضعفا فلا يعمل فيه إلا قليلا » ، المشكاة والنبراس ٢١٩/١ (ف) .

(٣) انظر في هذا : المباحث الكاملية ٤٥١/١ .

(٤) الجزولية : ٦٨أ .   (٥) ب : ويجوز .

(٦) قول الأعشى ، وقيل : المسيب بن علس بن مالك الجماعي وهو خال الأعشى ، وكان الأعشى راوية له ، وهو جاهلي لم يدرك الإسلام . انظر : الخزانة ٢٤٠/٣ .

(٧) من البحر الكامل من قصيدة مدح بها قيس بن معديكرب الكندي مطلعها :-

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الوُدِّ مِنْ فَتْرٍ ... وَهَجَرْتَهَا وَرَضِيتَ بِالهَجْـــرِ

نصف : يريد انتصف النهار والماء غامره وهو تحت الماء ، يعني الغواص . الخزانة ٢٣٤/٣ .

الشاهد فيه : مجيء الجملة الاسمية (الماء غامره) حالا .

القصيدة ليست في ديوان الأعشى المطبوع ، أدب الكاتب ٢٧٨ ، الجمهرة ٨٣/٣ ، سر الصناعة ٦٤٢/٢ ، الأمالي الشجرية ١٩٠/٢ ، شرح المفصل ٦٥/٢ ، المباحث الكاملية ٤٥٣/١ ، شرح الكافية ٢١٢/١ ، المغني ٥٥٩/٢ ، ٧٠٧ ، شرح شواهد المغني ٨٧٨/٢ - ٨٧٩ ، الخزانة ٢٣٣/٣ - ٢٤١ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٨٨/٧ - ٩٠ ، الدرر اللوامع ٢٠٣/١ .

ونحو جاء زيد والشمس طالعة .

وقوله : فإن خلت الجملة الاسمية منه [١] لزمتها واو الحال [٢] .

مثال ذلك ما ذكرناه من قولهم : جاء زيد والشمس طالعة ومن قوله : جاء زيد وقد ضحك عمرو .

وقوله : إلا والفعل ماض معنى [٢] .

مثاله : جاء زيد ولم /١٥٠أ يضحك عمرو يريد أنك لا تقول : جاء زيد ويضحك عمرو . كما لا تقول : جاء زيد وضاحكا عمرو لأن الواو إنما هي من روابط الجمل لا من روابط المفردات [٣] ، ثم حمل المضارع في ذلك على اسم الفاعل لجريانه عليه [٣] .

[وقوله [٤]] : أو معنى ولفظا [٢] .

مثاله : جاء زيد وقد ضحك عمرو .

وقوله : ولا تجيء الواو مع المضارع غير الماضي معنى [٢] .

أي لا تقول : جاء زيد ويضحك [٥] كما لا تقول : جاء زيد وضاحكا لما ذكرناه [٦] من أن الواو لا تربط المفردات ، ثم حمل المضارع في ذلك على اسم الفاعل لجريانه عليه .

وقوله : إلا قليلا [٢] .

---

(١) منه : أي من الضمير العائد على صاحب الحال .

(٢) الجزولية : ١٨أ .

(٣) انظر هذا في : المباحث الكاملية ١/٤٥٣ . من غير عزو إلى الشارح .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) ب : ولم يضحك ، والصواب ما أثبته لأن المضارع هنا ماض معنى وهو يريد التمثيل للمضارع غير الماضي معنى .

(٦) انظر ما سبق من أن الواو لربط الجمل ، وحمل المضارع على اسم الفاعل .

مثاله : قمت وأصك عينه [١] ، والصواب في هذا الموضع أن الواو لم تدخل لتأكيد ربط المضارع بما قبله لما قلناه من جريان اسم الفاعل عليه فأجرى المضارع مجراه في أن لم يربط بالواو ، وإنما دخلت الواو هنا مؤكدة لربط الجملة الاسمية بما قبلها ، وأن المبتدأ بعدها مضمر والتقدير : وأنا أصك عينه [٢] لأنه قد كثر مجيء المبتدأ بعد هذه الواو فجاز إضماره إذا فهم معناه .

وقوله : كان مختارا [٣] .

أي الاختيار جاء زيد ويده على رأسه ، ولا أدري ما هذا الاختيار ، بل قولهم : جاء زيد يده على رأسه جيد جدا لأن الحال فيه مرتبطة بصاحبها بالضمير الذي فيها وعليه قول الشاعر [٤] يصف [غائصا [٥]] :-

نَصَفَ النَّهَارُ المَاءُ غَامِرُه ورَفِيقُه بالغَيْبِ مَا يَدْرِي [٦]

يريد نصف النهار عليه الماء غامره أي في هذه الحال فهذا كلام صحيح لارتباط الحال بصاحبها ، فلا أدري لأي شيء يكره [٧] حتى يختار أن يكون بالواو والحال فيه قد جاءت على ما ينبغي ، إلا أن يريد أنه بالواو مختار ، لأن الارتباط فيه أكثر منه [في [٥]] جاء زيد يده على رأسه من حيث كان الربط في قولك : جاء زيد ويده على رأسه /١٥٠ب بالهاء ثم وكد بالواو ، وهو في قولك : جاء زيد يده على رأسه بالهاء خاصة ، فإن كان ذلك مراده فيمكن [٨] ، ويكون [قوله [٥]] : إن [٩] ذلك مختار

---

(١) من أمثلة : إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ ، المباحث الكاملية ٤٥٤/١ ، شرح الجزولية ٨٥٩/٢ .

(٢) قال اللورقي : « وقد سمع منهم : قمت وأصُكُّ عينه ، أي وأنا أصك ، هذا إذا كان مثبتا » ، المباحث الكاملية ٤٥٤/١ .

(٣) الجزولية : ١٨أ ، وقبله : « وإذا لم يجب الإتيان بالواو في الجملة الاسمية ... » .

(٤) هو الأعشى أو المسيب بن علس .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) سبق تخريجه . انظر ص : ٧٣٤ .

(٧) ب : أنكره .

(٨) قال ابن جعفر : « الجملة الاسمية الحالية إذا كانت ذات عائد لم يجب أن يؤتى بالواو معها نحو : جاء زيد فرسه جامح ، وانطلق بكر برذونه جامح ، لكنه وإن لم يجب فهو المختار الأحسن كقولك : وفرسه جامح إذ الضمير وإن كان رابطا إلا أن الواو تعاضده وتظاهره على الربط » ، المنهاج الجلي ١٠٥ب .

(٩) ب : لأن .

مجازا ، لأن ذلك يوهم أنه إذا لم يكن بالواو فهو مكروه وليس فيه من الكراهية شيء فيكون المؤلف إذن إذا عبر بمختار [١] عن معنى أنه مؤكد الربط قد تجوز والتجوز سائغ ، فلذلك قلت : إنه يمكن أن يكون مراد المؤلف مع أن الحال بالواو كأنها أبين منها [٢] دونها ، هذا وجه عبارته عن هذا المعنى بأنه مختار وإلا فما يظهر لي وجه لاختياره سواه .

وإنما نقل هذا من الزمخشري في مفصله [٣] ، فانه [أعني الزمخشري [٤]] زعم أن الاختيار في هذا النوع أن يأتي بالواو حتى إنه قال وقولهم : جاء زيد عليه جبة وشي إنما هو على تقدير : مستقرة عليه جبة وشي [٥] ، فيظهر من هذا الكلام ضعف مجيء هذا دون واو ، فلذلك عدل إلى التقدير الذي قدره به حتى يخرج عن أن تكون الحال هنا جملة لا واو فيها وليس ذلك ضعيفا كما يظهر من كلامه لما بيناه من أن الحال مرتبطة بصاحبها ، بل الوجهان جيدان غير أن الواو تأكيد للربط ، وكون ذلك ضعيفا [٦] — أعني إسقاط الواو — هذا الذي يظهر من كلام الزمخشري ، لا ما تقدم لنا في تفسير كلام هذا الرجل من أنه يمكن أن يريد بكون [٧] الواو فيها مختارا ضعف اسقاط الواو من جهة [كون [٤]] الكلام بالواو أشد ارتباطا على ما تقدم لنا من تفسير ذلك ، لأن ذلك لا يقتضي أن إسقاط الواو ضعيف بل هو وجه جيد ، وإن كان غيره أجود منه .

فإن كان الزمخشري أراد ذلك الذي قلناه من التجوز في كلام هذا المؤلف ، فلأي شيء يحتاج في قولهم : جاء زيد عليه جبة وشي إلى التأويل الذي تأوله فيه ، وهو لا ضعف [٨] فيه على ما قلناه ، إذا [٩] /٢٣٤ كان جبة وشي مبتدأ لأن ذلك — أعني

---

(١) ب : المختار .
(٢) ب : فيها .
(٣) ص : ٦٤ .
(٤) تكملة من : أ .
(٥) نصه : « والجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم : كلمته فوه إلى في ، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة ، وأما لقيته عليه جبة وشي ، فمعناه مستقرة عليه جبة وشي » . المفصل ٦٤ .
(٦) ب : ضعيف .
(٧) أ : كون .
(٨) ب : الأضعف .
(٩) بداية سقط كبير في نسخة : أ ، والترقيم الآن من نسخة : ب .

كون الجملة من المبتدأ والخبر وفيها الرابط دون واو – لا يوجب أن يتأول الكلام ، ويهرب فيه من جعله مبتدأ وخبرا إلى أن لا يجعل ذلك جملة من مبتدأ ولا خبر فيها المضمر دون واو ، لأن ذلك غير مكروه ولا يهرب إلا من مكروه ، ولا يحتاج إلى التأويل إلا ما يكون فيه الكراهة إذا لم يتأول ، لكن يمكن أن يكون قصد الزمخشري هنا إلى أمر آخر ، وهو أن أبا علي الفارسي مذهبه في المجرور والظرف إذا اعتمد واحد منهما أن يرتفع ما بعده به رفع الفاعل بفعله [1] ، فكان الزمخشري مذهبه مذهب الفارسي ، فيقول وقولهم : جاء زيد عليه جبة وشي ليس من الابتداء ، وإذا لم يكن كذلك وكان جبة وشي مرفوعا بعليه لأنه نائب مناب مستقرة خرج عن كون هذا الكلام مبتدأ وخبرا . أو ذلك مما ينبغي أن يخرج عنه لما فيه من قبح رفع ما بعد الظرف المعتمد بالابتداء مع أن الكلام بالحال التي هي مبتدأ وخبر بالضمير دون واو ليس بين بيان الحال التي هي كذلك وفيها الواو .

فكما اجتمع في هذا الكلام الذي هو عليه جبة وشي هذان الوجهان حسن إذ ذاك أن يهرب منه إلى أن يجعل جبة وشي مرفوعة بـ(عليه) لنيابتها مناب مستقرة في حال اعتمادها فإن كان الزمخشري قد ذهب إلى هذا فما أساء ولقد أحسن ما شاء .

وقوله : وفي حكم الماضي معنى أو لفظا ومعنى [2] .

---

(١) قال أبو علي الفارسي : « وإذا كان قد جاز في ضرب من القياس أن يرفع بالظرف في نحو : في الدار زيد ، مع أنه لم يجر صفة على موصوف ، وجب إذا جرت معه صفة أن يجب الرفع بها ، لأنها إذا جرت صفة كانت أذهب في باب الفعل ، وأقعد فيه منها إذا لم تجر صفة ، لأن الصفة تؤكد معنى الفعلية وتحقق الشبه » ، البصريات ١/٥١١ . وانظر الشوازيات ٩٠أ – ٩١أ .

وقد أفرد لهذه المسألة بابا سماه « باب ما يرتفع بالظرف دون الابتداء إيضاح الشعر ٢٨٧ – ٢٩٧ . واستشهد لهذه المسألة بشواهد كثيرة منها :–

وَسْطَهُ كاليراع أو سرج المجدل حينا يخبو وحينا ينير

وعلق عليه قائلا « ... وإن نصب (وسطه) على الظرف كان موضع الكاف رفعا بأنها فاعلة بالظرف ولا يجوز أن يكون رفعا بالابتداء .... » .

إيضاح الشعر ٢٨٧ – ٢٨٨ .

(٢) في ب : معنى أو لفظا أو معنى ، والتصويب من الجزولية : ١٨أ – ب .

أي أن الاختيار : جاء زيد ولم يضحك ، وجاء زيد وقد ضحك ، ويجوز جاء زيد لم يضحك وجاء زيد قد ضحك .

وقوله : أو مقدرة [١] .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [٢] على من قدرها ها هنا [٣] .

---

(١) الجزولية : ١٨ب ، وقبله : « لابد من قد في الماضي لفظا ومعنى ظاهرة أو مقدرة » .

(٢) ﴿ ... أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ... ﴾ [النساء : ٩٠] .

(٣) ممن قدر (قد) هنا الفراء في معاني القرآن ١/٢٨٢ ، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢/٩٥ ، والنحاس في إعراب القرآن ١/٤٤٣ ، والعكبري في التبيان ١/٣٧٩ .

« باب الابتداء »

قوله : الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى [١] .

يريد أنه لا يلزم أن يكون أول الكلام لفظا ، وإنما يلزم أن يكون أول الكلام معنى خاصة نحو : زيد قائم ، وقائم زيد [٢] .

ويريد بالكلام /٢٣٥ ما بدا بحده في هذا التأليف من قوله : « الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع » [٣] ، ولا يريد أول ما يتكلم به المتكلم ، فإنهم يقولون في أبوه من قولك : زيد أبوه قائم مبتدأ وليس أول ما يتكلم به المتكلم ، لكن قوله : أبوه قائم يقال له كلام على ما حده في أول التأليف ، لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع ، وأبوه منه أول معنى .

ومعنى قوله أولا في المعنى أنه مخبر عنه لم يعمل فيه خبره كما عمل في المخبر عنه خبره في قولك : قام زيد وضربت زيدا ، وإذا لم يعمل فيه خبره فالرتبة أن يكون المخبر عنه قبل الخبر إلا أن يمنع من ذلك [أمر [٤]] لفظي ، وهو ما يقتضيه العمل من تأخير المعمول عن العامل ، فلما كان الأب من قولك : زيد أبوه قائم أول كلام معنى ، وهو مسند إليه الخبر فينبغي أن يكون مبتدأ وإن لم يكن أول ما يتكلم به المتكلم .

وكذلك زيد في قولنا : إنما زيد قائم وفي قولنا : ما زيد قائم وما أشبه ذلك .

وكذلك زيد في قولنا : قائم زيد وهو مبتدأ ؛ لأن قولك قائم زيد كلام على ما حده في أول هذا التأليف ، و(زيد) منها أوله في الرتبة من حيث كان مخبرا عنه لم يعمل فيه

---

(١) الجزولية : ١٨ب .

(٢) قال اللورقي : « وقد احترز بقوله : معنى عن المبتدأ المقدم عليه خبره » المباحث الكاملية ٤٥٨/١ .

(٣) الجزولية : ١ب .

(٤) بياض في : ب .

والنص نقل تاما معزوا إلى الشارح في المباحث الكاملية ٤٥٨/١ – ٤٥٩ ، شرح الجزولية ٨٦٢/٢ ، والتصويب منها .

خبره ، فهو اسم مجعول أول الكلام معنى مسند إليه الخبر ، إلا أنه يقتضي هذا الكلام أن قولنا : إن زيدا قائم وكان زيد قائما أن يكون [زيد [١]] في ذلك كله مبتدأ ؛ لأنه أول لخبره ، كما كان أبوه في قولك : زيد أبوه قائم أولا لخبره ، وإن لم يكن واحد منها أول ما يتكلم به المتكلم ، وهذا لم يقله أحد فكان حقه أن يزيد في وصف المبتدأ إذ قال : « الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مستندا إليه الخبر » [٢] أن يقول : معرى من العوامل اللفظية .

فإن قلت : فقد ذكره بعد في قوله : « وبه يرتفع المبتدأ والخبر بشرط التعرية من العوامل اللفظية » [٢] .

فالجواب : أنه ذكره شرطا في ارتفاعه بالابتداء لا شرطا في كونه مبتدأ ، فأوهم إسقاطه من حد الابتداء إلى المبتدأ أن المبتدأ قد يكون غير معرى ، وإن لم يكن مرتفعا بالابتداء لأنه إنما شرط التعرى في ارتفاعه لا في حقيقة الابتداء .

لكن عذره في ذلك أن تقول : قد علم أنه ليس في الدنيا مبتدأ إلا وهو مرفوع /٢٣٦ لفظا أو تقديرا أو حكما على موضعه بالابتداء ، فلما شرطت التعري في كونه مرفوعا بالابتداء ، كان ذلك شرطا في كونه مبتدأ إذ لا يكون مبتدأ إلا مرتفعا بالابتداء على وجه من الوجوه التي ذكرنا .

وقوله : وبه يرتفع المبتدأ والخبر [٢] .

ليس هذا مذهب سيبويه ، إنما هو مذهبه أن [الابتداء [٣]] يرفع المبتدأ ، والمبتدأ يرفع الخبر [٤] ، وهو الحق ، لأن الابتداء لا يطلب الخبر بالحقيقة وإنما يطلب

---

(١) تكملة من شرح الجزولية ٨٦٢/٢ .

(٢) الجزولية : ١٨ب .

(٣) تكملة من شرح الجزولية ٨٦٣/٢ .

(٤) قال سيبويه : « فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء . وذلك قولك : عبد الله منطلق » ، الكتاب ٢٧٨/١ . وانظر : ٤١/١ ، ٢٠٢ ، ٢٩٢ .

المبتدأ والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر ، فتخيل من قال : الابتداء يرفعهما [١] ، أن الابتداء هو الطالب لهما ، وذلك إن قيل في الابتداء إنما يقال فيه بالمجاز من حيث كان يطلب المبتدأ ، والمبتدأ طالب للخبر . فتوهم قائل هذا القول أن الابتداء طالب للخبر ، وكذلك هو ، إلا أنه بواسطة المبتدأ [٢] .

فصارت الحقيقة إذن أن الابتداء إنما يطلب المبتدأ ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر ، وطلب الابتداء للخبر إنما هو بواسطة المبتدأ ، فإذا كان الأمر كذلك ، وكانت حقيقة الأمر أن الطالب إنما يعمل فيما يطلبه فينبغي أن يكون الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر ، وبهذا قال سيبويه [٣] .

وإذا كان قول من قال : إن الابتداء هو العامل فيهما قولاً مجازيا ، فينبغي أن يكون قول سيبويه أولى منه من هذه الجهة ، إلا أنه انضاف إلى ذلك ما أبطله بالجملة وهو أن فيه جعل الرافع المعنوي يرفع مرفوعين ، وقد كان الرافع اللفظي لا يرفع أكثر من واحد ، فقد أدى هذا القول مع أنه مجازي إلى أمرين فاسدين وهما :-

أن يكون الرافع المعنوي أقوى من اللفظي .

وأن يكون رافع يرفع أكثر من واحد .

وذلك كله فاسد فبطل هذا القول المجازي بالجملة [٤] .

---

(١) هو مذهب الأخفش والرماني وينسب إلى ابن السراج والزمخشري .

انظر : المفصل ٢٤ ، التبيين ٢٢٩ ، التعليقة ٢٣ب - ٢٤أ ، الارتشاف ٢٨/٢ .

(٢) قال ابن النحاس : « ... إن الابتداء عامل في المبتدأ ، وهو والمبتدأ يعملان في الخبر ، وربما قيل : إن هذا مذهب سيبويه - رحمه الله - استنباطا وإلا فليس مصرحا به في كتاب سيبويه - رحمه الله - » ، التعليقة ٢٤أ .

(٣) انظر ما سبق ص : ٧٤٢ هـ ٤ .

(٤) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٤٥٩/١ - ٤٦٠ ، شرح الجزولية ٨٦٤/٢ .

وقد أغفل الشارح باقي أقوال النحاة في رافع المبتدأ والخبر ، وإنما أورد قولين هما : أن الابتداء رفع المبتدأ والمبتدأ رفع الخبر ، أو أن الابتداء رفع المبتدأ وهما رفعا الخبر .

وقوله : والمبتدأ معتمد البيان [1] .

أي أنه مبين لصاحب الفائدة ، وقوله في المبتدأ : إنه المعتمد لذاته هو صاحب الفائدة إذا أتيت بالكلام كله ، ولكن معتمد هذا البيان من الكلام كله المبتدأ دون الخبر .

وقوله : والخبر معتمد الفائدة [1] .

أي أنه الجزء المستفاد .

وقوله في الخبر : إنه المعتمد في بيان الفائدة أي أنه ليستفاد الخبر إذا أتيت بالكلام كله ، ولكن معتمد هذا البيان – أعني بيان الفائدة من الكلام كله – الخبر دون /٢٣٧ المبتدأ .

وقوله : منها الاعتماد على حرف نفي [2] .

مثاله : ما رجل قائم .

وقوله : أو استفهام [1] .

مثاله : أرجل قائم أم امرأة ؟

وقوله : أو ظرف هو الخبر [1] .

مثاله : في الدار رجل ، وشرطه أن يكون الظرف معرفة ، لو قلت : في دارٍ رجل

= وقيل : إن المبتدأ ارتفع بالشبه بالفاعل وبه قال الزجاجي ، وقيل : ترافعا أي رفع المبتدأ الخبر ورفع الخبر المبتدأ وهو مذهب الكوفيين وقيل غير ذلك .

انظر : المقتضب ١٢/٤ ، ١٢٦ ، المرتجل ١١٤ – ١١٥ ، أسرار العربية ٦٧ – ٦٩ ، الإنصاف ٤٤/١ – ٥١ ، التبيين ٢٢٤ – ٢٣٢ ، شرح المفصل ٨٣/١ ، ٨٤ .

(١) الجزولية : ١٨ب .

(٢) الجزولية : ١٨ب ، وقبله : « ويكون المبتدأ معرفة ونكرة ، فالمعرفة بلا شرط ، والنكرة بشرط منها .... » .

لم يجز [١] ، وقد كان ينبغي للمؤلف أن يشترط هذا الشرط فيه ولا يطلق القول فيوهم جواز ما لا يجوز ، إلا أن عذره في أن لم يقيده بهذا التقييد أن فائدة هذا التقييد أن لا يجوز قولك : في دار رجل فله أن يقول : إن قولك . في دار رجل غير مفيد أصلا ، وليس كذلك في الدار رجل ورجل في الدار لأن هذين يمكن أن يفيدا فلم يحتج إلى الإعلام بأن غير المفيد لا يجوز لأن من المعلوم امتناع جوازه ، وبقي المقيد الذي يمكن جوازه . فاعلم [أن [٢]] الجواز ما تقدم الخبر فيه من ذلك ، وهو قولك : في الدار رجل ، واقتضى ذلك أن ما لا يتقدم فيه الخبر وهو قولك : رجل في الدار غير جائز .

وقوله : ومنها الاختصاص [٣] .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ [٤] .

وقوله : ومنها العموم [٣] .

مثاله : كل أحد يموت .

وقوله : كون الكلام في معنى كلام [٥] ... إلى آخره .

مثاله : شَرٌّ أَهَرَّ ذَانَابٍ [٦] ، لأنه في معنى : ما أهر ذاناب إلا شر .

وقوله : وأن يكون في النكرة معنى الدعاء [٧] .

---

(١) قال الأبذي : « أو ظرف أو مجرور هو الخبر بشرط أن يكونا معرفتين ، فإنه إذ ذاك تقع الفائدة ، فإن كانا نكرتين لم تقع بهما فائدة مثل أن تقول : في داره رجل ، أو في دار رجل ، وإذا لم تقع في الإخبار بهما فائدة لم يجز الكلام » ، شرح الجزولية ٨٧٩/٢ . وانظر في هذا : المباحث الكاملة ٤٦١/١ .

(٢) تكملة يلتئم بها السياق . (٣) الجزولية : ١٨ب .

(٤) تمامها : ﴿ ... وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ، أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ، وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ [البقرة : ٢٢١] .

(٥) الجزولية : ١٨ب ، وبعده : « .... آخر لا يخل بمعناه كون الاسم فيه نكرة » .

(٦) كأنهم سمعوا هرير الكلب في وقت لا يهر في مثله إلا لسوء ، فقالوا ذلك ، أي أن الكلب إنما حمله على الهرير شر . وهو مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله .

انظر : الكتاب ١٦٦/١ ، مجمع الأمثال ٣٧٠/١ ، المستقصى ١٣٠/٢ ، زهر الأكم ٢٢٩/٣ .

(٧) ليس في نسخة فاس ١٨ب ، وهو موجود في التيمورية ٧٧ .

مثاله : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ (١) و ﴿ وَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ ﴾ (٢) .

وقوله : جامد (٣) .

مثاله : أخوك زيد .

وقوله : ومشتق (٣) .

مثاله : زيد قائم .

وقوله : وقسم أقيم مقام شيء هو المبتدأ مبالغة في التشبيه (٣) .

مثاله : أبو يوسف (٤) أبو حنيفة (٥) والأصل أبو يوسف : مثل أبي حنيفة ثم حذف مثل الذي هو المبتدأ مبالغة في التشبيه .

وقوله : وقد يكون معه لا فيه (٣) .

---

(١) وردت في عدة آيات من القرآن الكريم : الأنعام : ٥٤ ، الأعراف : ٤٦ ، الرعد : ٢٤ ، النحل : ٣٢ ، القصص : ٥٥ ، الزمر : ٧٣ .

(٢) الآية ﴿ اللهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم : ٢] .

(٣) الجزولية : ١٨ب وقبله : « وخبر المبتدأ : مفرد وجملة ، والمفرد ثلاثة أقسام : قسم هو المبتدأ ، وينقسم قسمين جامد ... » .

(٤) أبو يوسف (١١٣ - ١٨٢ هـ) .

يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري ، صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه وأول من نشر مذهبه ولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد ، له مصنفات كثيرة .

« تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ – ٢٥٥ ، وفيات الأعيان ٣٧٨/٦ – ٣٨٨ » .

(٥) أبو حنيفة (٨٠ – ١٥٠ هـ) .

النعمان بن ثابت بن زوطي الفقيه الكوفي التيمي ولاء ، سمع عطاء بن رباح ونافعا مولى ابن عمر ، كان كريما جوادا حسن الخلق والمنطق . أراده المنصور على القضاء فرفض .

« تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣ – ٤٥٤ ، وفيات الأعيان ٤٠٥/٥ – ٤١٥ » .

أي لأنه غير مشتق [١] .

وقوله : وقد لا يكون .

يعني قولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، دون أن يقترن به قولك : شيخه .

وقوله : وواقع موقعه هو الظرف [٢] .

مثاله : زيد أمامك لأنه أقيم مقام كائن وكائن هو المبتدأ .

وقوله : ويلزم فيه ضمير يعود على المبتدأ [٢] .

لأنه قائم مقام المشتق فتضمن الضمير الذي كان يتضمنه ، فإن قلت وكذلك القسم الذي قبل هذا نحو : زيد الأسد وأبو يوسف أبو حنيفة قد قام مقام ما /٢٣٨ هو المبتدأ في المعنى وهو مشتق ،ألا ترى أن الخبر قد قام في ذلك مقام (مثل) [٣] وهو مشتق فإنه لم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان في ما قام مقامه وتحمله هناك .

فالجواب : أن الفرق بين الموضعين أن الذي قام هناك مقام الخبر قام مقامه على معناه من غير زيادة [٤] فيتحمل من الضمير ما كان يتحمله ، والذي قام في هذا الآخر مقام الخبر قام مقامه على معناه ولكن زيادته أنه أريد به أنه هو على جهة المبالغة فتغير المعنى وجعل الثاني كأنه الأول لا مثله فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يتحمله هذا إذا قلنا : إن قولنا أبو يوسف أبو حنيفة ، بزيادة معنى أنه هو هو

---

(١) قال الأبذي : « ومثله ش – يعني الشلوبين – بقوله : أبو يوسف أبو حنيفة شيخه ، وهذا كما ترى فإن قولك : أبو حنيفة شيخه مبتدأ وخبر ، والجملة في موضع خبر المبتدأ الأول فيكون هذا من قبيل الإخبار بالجملة عن المفرد ، ونحن نتكلم الآن في الخبر المفرد لا في الجملة » ، شرح الجزولية ٢/٨٨٦ .

وهذا المثال الذي أورده الأبذي عن الشارح ورد في الشرح الصغير ١٧٨ ، ممثلا به لهذه الفقرة .

(٢) الجزولية : ١٨ب .

(٣) كذا في الأصول ، ولعله أراد : مماثل .

(٤) ب : زيادته والتصويب من شرح الجزولية ٢/٨٨٦ .

مبالغة وإن لم يُقَل ذلك ، ولكن تقول : إنه معنى أصله الذي حذف منه يحمل من الضمير ما كان يتحمله ، فلك إذن هنا وجهان [١] والذي قبله ليس فيه إلا وجه واحد وهو تحمل الضمير لا غير لأنه بمعنى أصل الذي حذف منه ولابد .

وقوله : لابد فيها من ضمير لفظا [٢] .

مثاله : زيد ضربته .

وقوله : أو نية [٢] .

مثال : زيد قام .

وقوله : إلا أن يكون في المعنى نفسَ المبتدأ [٣] .

مثاله : الجملة المفسرة لضمير الأمر والشأن ، ومثل ما جاء في قوله ﷺ : « أَفْضَلُ ما قلته والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي : لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ » [٤] .

وقوله : وربما حذف الضمير للعلم به [٥] .

مثاله : البُرُّ الكُرُّ [٦] بستين . أي : الكر منه .

وقوله : كما أنه ربما حذف المبتدأ مرة [٥] .

مثاله : الهلالُ والله ، لقوم يتراءون الهلال أي : هذا الهلال وقولك : المسكُ والله ، إذا شممت ريحا طيبة ، أي : هي المسك .

---

(١) أي أن يكون متحملا للضمير أو غير متحمل .

(٢) الجزولية : ١٨ب . (٣) الجزولية : ١٨ب - ١٩أ .

(٤) أخرجه الإمام مالك قال : « عن طلحة بن عبيد الله بن كريز أن رسول الله ﷺ قال : أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون : لا إله إلا الله وحده لا شريك له » .

« الموطأ ١٤٣ رقم الحديث (٥٠٠) ، ٢٩١ رقم الحديث (٩٥٥) » .

(٥) الجزولية : ١٩أ .

(٦) الكر : مكيال لأهل العراق ، مقداره اثنا عشر وسقا ، كل وسق : ستون صاعا . اللسان ١٣٧/٥ (كر) .

وقوله : والخبرُ أخرى [١] .

مثاله : لولا زيد لأكرمتك أي : لولا زيد موجود ، وإن كان لم ينطق بموجود استغناء عنه لكن المعنى عليه ، ألا ترى أن المعنى لولا وجود زيد ولولا أن زيدا موجود .

وقوله : وقد يلزم فيه الأصل [١] .

يعني : تقديم المبتدأ .

وقوله : إذا كان المبتدأ ضمير الشأن [١] .

مثاله : ﴿ ... هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [٢] .

وقوله : أو متضمنا معنى حرف له صدر الكلام [١] .

مثاله : من جاءك ؟ ومن يكرمني أكرمه .

وقوله : أو مضافا إلى ما تضمنه [١] .

مثاله : غلام من جاءك ؟ ، وغلام من يضرب اضربه .

وقوله : أو كان معه لام الابتداء [١] /٢٣٩.

مثاله : لزيد قائم .

وقوله : أو كان الخبر محذوفا والمبتدأ معرفة [١] .

مثاله ذلك : قوله : زيد في جواب من سأل فقال : من في الدار ؟ فيقدر الخبر المحذوف لزيد بعده وتقول تقديره : زيد في الدار ولا تقدره قبل زيد فتقول في التقدير : تقديره في الدار زيد لأن أصل الخبر أن يكون مؤخرا ولا دليل على تقديمه فلا ينتقل عن الأصل إلا بدليل ، ألا ترى أنهم إذا قدروا [٣] الخبر في لولا زيد لأكرمتك كيف يقدرونه مؤخرا ؟ فيقولون : لولا زيد حاضر لأكرمتك ولا يقدرونه مقدما فيقولون : لولا حاضر

---

(١) الجزولية : ١٩أ .　　　(٢) الإخلاص : ١ .

(٣) ب : قدموا . والصواب ما أثبت من الشرح الصغير ١٧٩ .

زيد ، لأن الخبر لما كان هنا محذوفا والأصل فيه أن يكون مؤخرا ، لم ينبغ أن يعدل في تقديره عن الأصل إلا بدليل [١] .

وقوله : أو كانا معرفين [٢] .

مثاله : أخوك زيد أي لا يكون المقدم إلا مبتدأ ولا المؤخر إلا خبرا لأنه إن تقدم الخبر هنا التبس تقدمه بكونه مبتدأ والمعنى في كونه مبتدأ خلاف المعنى في كونه خبرا ، فلما التبس تقدمه بما المعنى على خلافه لم يجز [٣] .

وقوله : أو نكرتين متساويين في الرتبة [٢] .

مثاله : خيرٌ من زيدٍ خيرٌ مِنْ عمروٍ .

وقوله : بُعْدًا [٤] .

لأنهما نكرتان تقاربان المعرفة فتنكيرهما سواء ومقاربتهما للمعرفة أيضا سواء ، فلذلك قال : إنهما متساويان في البعد من المعرفة لكونهما نكرتين وفي الدنو منها بما تخصصا به مما بعدها من المجرور وكون ذلك المخصص مما لا يجتمع مع الألف واللام [٥] .

وقوله : ودُنُوًّا [٢] .

أي أنهما لا تدخلهما الألف واللام فتخصصان مع ذلك فدنوا من المعرفة .

---

(١) انظر هذا في المباحث الكاملية ١/٤٧٠ ، شرح الجزولية ١/٩٠١ .

(٢) الجزولية : ١٩أ .

(٣) قال الدماميني : « ... إذا قلت : زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل مني ، فأيهم تقدم حكمت بأنه المبتدأ فإذا قلت : زيد أخوك ، فهو على تقدير أن المخاطب يعرف زيدا ويجهل نسبة الأخوة إليه ، وإذا قلت : أخوك زيد ، فعلى العكس ، أي يكون المخاطب يعرف أن لك أخا ويجهل كونه زيدا ، فلو جوز التقديم مع فقدان القرينة التبس المعنيان » ، تعليق الفرائد ٢/٧٦٨ (ر).

(٤) الجزولية : ١٩أ وبعده « بعدا عن المعرفة » .

(٥) قال الأبذي : « يعني أفضل لأنهما ... » ثم نقل كلام الشارح من غير أن يعزوه إليه . انظر : شرح الجزولية ٢/٩٠٢ .

وقوله : أو كان المبتدأ مشبها بالخبر [(١)] .

مثاله : أبو يوسف أبو حنيفة ، وامتنع تقديم الخبر هنا لأنه إذا تقدم التبس تقدمه بكونه مبتدأ ، والمعنى في كونه مبتدأ خلاف المعنى في كونه خبرا [(٢)] فلما التبس تقدمه بما المعنى على خلافه لم يجز .

وقوله : وقد يخرج هذا عن أصله [(٣)] .

مثاله [(٤)] :–

إنَّ الرَّبيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا ‌ ‌ يَدَا أَبِي العَبَّاسِ والصُّيُوفَا [(٥)]

وهذا مذهب طروي وذلك أن ابن الطراوة يعرب الربيع الجود والخريفا في هذا الموضع خبر إن لا اسمها ويعرب يدا أبي العباس اسم إن لا خبرها ويقول : ان الأصل في هذا الكلام إنما هو أن يدي أبي العباس الربيع الجود والخريف والصيوف ثم قدم الربيع

---

(١) الجزولية : ١٩أ .

(٢) قال ابن جعفر : « لا يجوز تأخيره – يعني المبتدأ – عن الخبر لأن هذا لفظ من الإخبار يفيد كون الخبر أصلا والمبتدأ فرعا له ، محمولا عليه فيما له من الخاصية ، ومشبها به فيها ، فلو قدم لا نقلب المعنى واختل المقصود » ، المنهاج الجلي ١١١ .

(٣) الجزولية : ١٩أ . ويعني أنه يخرج عن أصله من تشبيه المبتدأ بالخبر .

(٤) قول رؤبة .

(٥) من بحر الرجز في مدح أبي العباس عبد الله السفاح الخليفة العباسي أولها :–

يا ليت شعري عنكم حنيفا
وقد جدعنا منكم الأنوفا

الشاهد فيه : الخروج عن الأصل من تشبيه المبتدأ بالخبر . فشبه الربيع الجود والخريف – وحقه أن يكون خبرا مشبها به – بيدي أبي العباس وحقهما أن يكون مبتدأ مشبهاً بالربيع ، فصار الربيع مشبها بها ، فصار عنده من تشبيه الخبر بالمبتدأ .

الديوان ١٧٩ ، الكتاب ٢٨٥/١ ، المقتضب ١١١/٤ ، الأصول ٢٥٠/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٠٩/١ ، الإفصاح ١١ ، المباحث الكاملية ٤٧٠/١ ، شرح الجزولية ٩٠٣/٢ ، المشكاة والنبراس ٢٣١/١ (ف) ، المقاصد النحوية ٢٦١/٢ – ٢٦٣ ، همع الهوامع ٢٨٩/٥ ، الدرر اللوامع ٢٠٠/٢ .

الجود والخريف الذي هو خبر إن على اسمها الذي هو يدي أبي العباس ، فلما ولي الخبر إن نصب لأن إن تنصب ما يليها ولما تأخر يدا أبي العباس عن المنصوب ارتفع وقد كان أصله النصب [1] ، [ ] [2] المؤلف – رضي الله عنه – بين النصبين ولا يجمع بينهما ، وليس بخارج في التحقيق وإن كان ابن الطراوة قد قال كما قلت ، إذ زعم أن الربيع خبر إن ويدا أبي العباس هو اسم إن فقيل : كيف نصبت خبر إن ورفعت اسمها ؟

فقال لأن إن لا ترفع ما يليها ولا تنصب [3] ما يتأخر عن اسمها ، وإنما يكون ما يليها منصوبا وما يتأخر عن اسمها مرفوعا ، فلما قدم فيها الخبر وأخر الاسم لضرورة نصبت ما يليها الذي هو الخبر في الأصل ورفعت ما تأخر عنها الذي هو الاسم في الأصل [4] .

فيأتي كلام المؤلف لهذه المقدمة منطبقا على مذهب ابن الطراوة في هذا الموضع كما كان أيضا كلامه في أول هذا التأليف في قوله : كل جنس قسم .... الفصل في أحد تأويليه وهو التأويل الذي / ٢٤٠ يقال فيه : إن مراده بالفصل تخطئة أبي القاسم في قوله : أقسام الكلام ثلاثة منطبقا على قول ابن الطراوة [5] – رحمه الله – .

وقول ابن الطراوة في قوله :–

إنَّ الرَّبِيعَ الجَوْدَ والخَرِيفَا .... البيت [6] .

---

(١) انظر : الإفصاح ١١أ .
(٢) كلمتان غير واضحتين في المخطوط .
(٣) ب : ترفع وكتب فوقها (كذا) . والصواب ما أثبته .
(٤) هذا هو مؤدى كلام ابن الطراوة إذ تحدث عن قول الشاعر :–

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّه ... وشَرُّكَ عَنِّي ما ارْتَوَى المَاءَ مُرْتَوِي

فقال : « فلما أولي الخبر ليت نصبه لأنه حرف ناصب يلزم عمله كالباء في ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً ﴾ يخفض ماوليها ولا ينقص عملها ، وإن كان ما بعدها غير مضاف إليه ، وإنما هو بحسبه تحدث عنه ورفع الاسم على جهة المعاقبة بينهما » ، الإفصاح ١٠ب .
(٥) انظر ص ٢٠٤ – ٢٠٥ .
(٦) سبق تخريجه ص : ٧٥١ هـ ٥ .

ليس بشيء لأنه زعم فيه أنَّ (إنَّ) تنصب الخبر وترفع الاسم ، وهذا غير المعروف في كلامها وزعم فيه أيضا ، أن (إنّ) يتقدم خبر اسمها عليها ، ويتأخر اسمها عن خبرها ، فينتصب الخبر إذا تقدم ويرتفع الاسم إذا تأخر وهذه كلها دعاوى [١] ادعاها ، لا يوجد خبر إن متقدما على اسمها فكيف يدعي مع ذلك نصب خبر إن بها إذا تقدم ورفع اسم إن بها إذا تأخر ، هذا قلب ما الوجود عليه وادعاء قلب ما الوجود عليه غاية الجرأة والحماقة إذا لم يكن عليه دليل ، فقال هو : إن الدليل عليه المعنى وهو أن الغرض تشبيه يدي أبي العباس بالخريف والصيوف ، لا يشبه الربيع الجود والخريف والصيوف بيدي أبي العباس [١] ، قلنا : أن نقول له من كلام العرب المبالغة في التشبيه بأن تقلب المشبه مشبها به والمشبه به مشبها كقولهم [٢] :-

وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ العَذَارَى قَطَعْتُه [٣] ... ...

---

(١) قال ابن الطراوة : « شبه يديه بالغيث ولم يشبه الغيث بيديه » الإفصاح ١١أ .

(٢) القائل هو : ذو الرمة (٧٧ - ١١٧ هـ) .

أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس العدوي ، أحد عشاق العرب المشهورين ، وصاحبته مية المنقرية شبب بها كثيرا . والرمة : قطعة من الحبل الخلق ، قيل : إن مية لقبته بذلك . قال عنه حماد الراوية : ذو الرمة أحسن أهل الإسلام تشبيها ، وما أخر القوم ذكره إلا لحداثة سنه وأنهم حسدوه .

« طبقات فحول الشعراء ٥٣٤/٢ ، ٥٤٩ - ٥٧٠ ، وفيات الأعيان ١١/٤ - ١٧ ، الخزانة ١٠٦/١ - ١١٠ » .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلَمْ تَسْأَلِ اليَوْمَ الرُّسُومُ الدَّوَارِسُ ... بِحُزْوَى وَهَلْ تَدْرِي القِفَارُ البَسَابِسُ

وعجز البيت :-

... ... إذَا جَلَّلَتْه المُظْلِمَاتُ الحَنَادِسُ

الرسوم : جمع رسم وهو الأثر . وقيل : بقية الأثر . اللسان ٢٤١/٢ (رسم) .

الدوارس : من درس الشيء إذا عفا أثره ودرسته الريح أي محته . اللسان ٧٩/٦ (درس) . حزوى : موضع . القفار : من القفر وهو الخلاء من الأرض . اللسان ١١٠/٥ (قفر) . البسابس : البر المقفر الواسع ٢٩/٦ (بسبس) . أوراك : الورك ما فوق الفخذ . اللسان ٥٠٩/١٠ (ورك) . جللته : جلال كل شيء غطاؤه اللسان ١١٩/١١ . الحنادس : جمع حندس وهو الليل الشديد الظلمة . اللسان ٥٨/٦ (حندس) .

الشاهد : شبه الرمل بأوراك العذارى تشبيها مقلوبا وحقه أن يشبه الأوراك بالرمل .

وبأن يسلك هذا المسلك هنا ، ويجعل المشبه الذي هو يدا أبي العباس مشبها به ويجعل الربيع الجود والخريف الذي هو مشبها به مشبها يمشي الوضع على ما الوجود عليه من أن لا يتقدم خبر إن على اسمها ولئلا ينتصب أبدا خبرها ويرتفع اسمها ، وعلى ما قلت فابن الطراوة يقلب الوجود هو عليه ، وأن لا يكون التأويل إلا تأويلنا الذي لا يقلب الوجود عما هو عليه ، هذا لو كان معناك ومعنانا واحدا لكان ينبغي أن يكون تأويلنا أولى من تأويلك لأن تأويلنا لا يقلب الوجود عما هو عليه ، وتأويلك يقلب الوجود عما هو عليه بمجرد الدعوى وأما إذا كان معنانا الذي هو قلب التشبيه ، وتصيير المشبه مشبها به والمشبه به مشبها أبلغ في المعنى ، فينبغي أن يكون تأويلك الذي تأولته مع تأويلنا الذي تأولناه الضلال مع الهدى [1] ، وكما لا ينبغي أن يلتفت مع وجود الهدى ، كذلك لا ينبغي أن يلتفت تأويلك مع تأويلنا أصلا [لأنه [2]] يدعي في شيء ما ليس في كلامها [3] مع إمكان حمله على كلامها بوجه صحيح ليس فيه تكلف كثير .

وقوله : /٢٤١ أو كان مخبرا عنه بفعله [4] .

مثاله : زيد قام .

وقوله : وربما استجيز خروج هذا على أصله في الكلام وهو ضعيف [4] .

نحو : قاما أخواك على أن الألف ضمير زعم المؤلف أن قاما أخواك ، أخواك فيه مبتدأ وقاما خبر مقدم والألف فيه ضمير ، وهذا وإن كان قد قال به غيره [5] فينبغي

= الديوان ١١٣١/٢ ، الكامل ١٠١٣/٢ (الدالي) ، الخصائص ٣٠٠/١ ، ١٧٦/٢ ، ١٧٧ ، شروح سقط الزند ٢٠٦/١ ، سمط اللآلي ٤٤٣/١ ، المباحث الكاملية ٤٧١/١ ، شرح الجزولية ٩٠٣/١ ، اللسان ٥٠٩/١٠ (ورك) ، الخزانة ٤٤٤/١ .

(١) انظر رد الشارح على ابن الطراوة في حواشيه على الإفصاح ١١أ .

(٢) طمست في : ب .

(٣) أي كلام العرب .

(٤) الجزولية : ١٩أ .

(٥) كالصيمري . انظر : التبصرة والتذكرة ١٠٨/١ ، وابن السيد . انظر : إصلاح الخلل ٣٩ .

ألا يقال : وإنما ينبغي أن يكون على ما تقدم من أن أخواك فاعل والألف علامة ، لأن الفاعل مثنى لضعف قياس ذلك من جهة ما فيه من إخراج الألف عن أصلها من الاسمية إلى الحرفية [١] ، وقد قال المؤلف : إن هذا الكلام ضعيف فلا ينبغي أن تحمل إلا على وجه يضعف قياسه ، وأما ما قاله المؤلف فليس فيه وجه يضعف قياسه ، فكان ينبغي أن لو كان عليه أن يكثر الكلام به ، فلما لم يكثر الكلام به ، وضعف دل على ضعف قياسه ، اللهم إلا أن يكون ضعفه من جهة مجيء المثنى على غير المفرد ، وذلك أن قولك : قام زيد إذا تقدم الفعل على الاسم لا يكون إلا من باب الفعل والفاعل ، فكذلك مثناه لا ينبغي أن يكون إلا من باب الفعل والفاعل ، وإذا قلنا : قاما أخواك ، على ما قاله المؤلف من أن الأخوين [٢] مبتدأ وقاما خبر مقدم عليه لم يكن من باب الفعل والفاعل ، إنما يكون من باب المبتدأ والخبر فلا تكون التثنية على حد الإفراد ، فيكون الضعف الذي يلحق هذا من جهة مجيء التثنية فيه على غير حد الإفراد ، وحق التثنية أن تجرى على حد الإفراد ، فلما لم تجر التثنية في هذا على الإفراد وكان الاسم الذي بعد الفعل في الإفراد فاعلا والفعل فيه خال من ضمير لا موضع له من الإعراب في أصله وهو في التثنية ليس بفاعل – أعني الاسم الذي بعد الفعل في قولك : قاما الزيدان ، إنما هو مبتدأ والفعل المتقدم خال من الضمير ، لكن فيه ضمير وهو فاعل والفعل والفاعل الذي قبله في موضع رفع خبر عن الاسم المتأخر ، فلم تأت التثنية في ذلك على حد الإفراد ، وحد التثنية أن يجري على حد الإفراد ، فلما لم تجر عليه خرجت التثنية والإفراد في ذلك عن أصلها فلذلك يشكل [٣] /٢٤٢ هذا القول – أعني قول من قال – قاما الزيدان على أن الزيدين مبتدأ وقاما قبله خبر .

وقد ذكر الناس فيه وجها ثالثا وهو أن يكون الألف في قاما إضمارا قبل الذكر يفسره ما بعده ، والزيدان بعده بدل منه [٤] ، ينبغي أن يكون هذا الكلام على هذا

---

(١) انظر ما سبق ص : ٥٨٧ – ٥٨٨ .

(٢) ب : الزيدين ، والصواب ما أثبته .

(٣) غير واضحة في : ب .

(٤) انظر ما سبق ص : ٥٨٨ هـ ٧ .

الوجه أظهر شذوذا من الوجهين قبله ، لأن العرب غير هؤلاء لا تجيز الإضمار في كلامها قبل الذكر إلا في مواضع خمسة لا تتعداها وهي :-

ضمير الأمر والشأن في أبوابه الذي هو الابتداء والخبر إذ أصله ذلك .

والضمير المفسر بالمنصوب في باب نعم وبئس ، وفي باب رب ، والإضمار قبل الذكر في باب الإعمال عند إعمال الفعل الثاني في المفعول وطلبه الأول فاعلا [١] .

والذين قالوا : قاما الزيدان وقاموا الزيدون على أن تكون الواو إضمارا قبل الذكر والاسم بعد ذلك بدل منه قد أضمروا قبل الذكر في غير الأبواب الخمسة التي أجمعت العرب على أن لا يضمر قبل الذكر إلا فيها ، فخرجوا بذلك عن ما اجتمعت العرب عليه في الإضمار قبل الذكر وشذوا فيه عن إجماع العرب ، فلذلك كان هذا الوجه أظهر الوجوه الثلاثة [٢] في الشذوذ كما قلنا .

وقوله : إذا كان مفردا فيه معنى الاستفهام [٣] .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ .

وقوله : أو كان ظرفا لا مسوغ للابتداء .... إلى آخره [٤] .

مثاله : في الدار رجل ، واستظهر بقوله : لا مسوغ ... إلى آخره على مثل قوله : عليكم سلام وهم وبل وأن هذين المبتدأين يجوز تقديمهما وإن كان خبرهما ظرفا مقدما كقولك : في الدار رجل لأن فيهما ما يسوغ الابتداء بهما ، وهو ما فيهما من معنى الدعاء .

---

(١) انظر مواطن الإضمار قبل الذكر في : الكتاب ٣٠٠/١ ، المقتضب ١٤٢/٢ - ١٤٣ ، الأصول ٤١٥/١ ، شرح المفصل ١٠٩/٣ - ١١٨ ، التسهيل ٢٨ ، شرح الكافية ٥/٢ - ٦ ، المساعد ١١٣/١ - ١١٤ .

(٢) يعني أن الألف في (قاما) إضمار قبل الذكر و(الزيدان) بدل منه .

(٣) الجزولية : ١٩أ ، وقبله : « وقد يلزم إخراج الخبر عن أصله وذلك ... » .

(٤) الجزولية : ١٩أ ، وبعده : « .... بالنكرة سوى تقديمه عليها » .

وقوله : أو كان المبتدأ متصلا بضمير [١] ... إلى آخره .

مثاله : على التمرة مثلها زُبْدا وفي الدار ساكنها .

وقوله : أو كان المبتدأ أنَّ المفتوحة وما عملت فيه [٢] .

مثاله : عندي أنَّ زيدا منطلق .

وقوله : أو كان الخبر محذوفا والمبتدأ نكرة [٢] ... إلى آخره .

وهذا عند بعضهم كقولك : رجل في جواب من قال : من في الدار ؟ لأن تقديره في الدار رجل ولا يقدر : رجل في الدار ؛ لأنه لا مسوغ للابتداء بالنكرة ، وهذا مبني على [أن [٣]] ما قدمه من شروط الابتداء /٢٤٣ بالنكرة هي شروط الابتداء بها خاصة ، ولا يمتنع عندي أن يبتدأ هنا بالنكرة فتقول : رجل في الدار في تقدير الخبر لرجل في قولك في جواب من قال : من في الدار ؟ إذا قلت في جوابه : رجل ، بل لا ينبغي أن يجوز غيره فلا يجوز أن تقدر الخبر في رجل إذا قلته في جواب من قال : من في الدار ؟ مقدما فيقول : في الدار رجل ، وإنما يقدره مؤخرا بعد المبتدأ ، فيقول : رجل في الدار لأن أصل الخبر أن يكون مؤخرا والابتداء بالنكرة في الاستفهام جائز [٤] ، وكذلك يجوز الابتداء بها في جواب الاستفهام ويعضد ذلك هنا أن الجواب ينبغي أن يكون على حد السؤال في الابتداء قبل الخبر ، فإذا كان الابتداء بالنكرة قبل الخبر هنا جائز فلا ينبغي أن يكون هذا المثال مثال هذا الموضع لما ذكرناه من أن الابتداء بالنكرة فيه قبل الخبر جائز .

ولكن الذي ينبغي أن يكون مثاله قولك : الإنسان نوعان : رجل وامرأة إذا كان

---

(١) الجزولية : ١٩أ ، وبعده : « ... يعود على شيء في الخبر » .

(٢) الجزولية : ١٩أ .

(٣) تكملة من الشرح الصغير ١٨٤ .

(٤) قال الأبذي : « لأن الابتداء بالنكرة هنا قد نص عليه النحويون ؛ لأنه في جواب الاستفهام ، والاستفهام يبتدأ فيه بالنكرة ، فكذلك ما هو جواب له ، ولأن حق الجواب أن يكون مطابقا للسؤال ، والسؤال مبدوء فيه بالنكرة ، فكذلك جوابه » ، شرح الجزولية ٢/٩١٠ .

قولك رجل وامرأة مرفوعا بالابتداء ، فإن الخبر هنا محذوف وتقديره : منهما رجل ومنهما امرأة ولا تقدره : رجل منهما وامرأة منهما لأنه لا مسوغ للابتداء في هذا التقدير بالنكرة [1] .

---

(١) نقل هذا الكلام معزوا إلى الشارح اللورقي في المباحث الكاملية ٤٧٤/١ .

« باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره »

قوله : تناول ضميره [١] .

مثاله : زيدٌ قام .

وقوله : الملابس لضميره [٢] .

مثاله : زيدٌ قام أبوه .

وقوله : كان تناوله له بواسطة [١] .

مثاله : زيدٌ ذُهِبَ به وذُهِبَ بأبيه .

وقوله : أو بغير واسطة [١] .

هو كما تقدم .

وقوله : وحيل بين الاسم والفعل بحرف لا يعمل ما بعده فيما قبله [٣] .

يريد كأدوات الاستفهام وأدوات الشرط ولام الابتداء وما النافية وذلك قولك : زيدٌ هل ضربته ؟ ، وزيد هل ضربتَ أباه ؟ وزيد هل مررت به ؟ وزيد هل مررت بأبيه ؟ [٤] .

وقوله : فإن كان قبل الاسم حرف لا يليه إلاّ الفعل فالنصب [٥] .

مثاله : إن زيداً ضربته ضربك .

---

(١) الجزولية : ١٩ب ، وقبله : « إذا ذكر اسم وذكر بعده فعل ... » .

(٢) الجزولية : ١٩ب ، وبعده « مرفوعا ... » .

(٣) الجزلية : ١٩ب ، وبعده : « وجب الرفع » .

(٤) قال ابن عصفور : « هذا ما لم يدخل على الفعل حرف من حروف الصدور وهي : ما النافية وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط وأدوات التحضيض وإن ولام الابتداء ولام القسم أو يقع صلة لموصول أو صفة لموصوف فإن دخل عليه شيء مما ذكرنا ، أو وقع في الموضعين اللذين ذكرنا لم يجز إلا الرفع على الابتداء وذلك قولك : زيد ما ضربته وزيد أضربته ؟ ... » ، شرح الجمل ٣٦٣/١ .

وانظر هذا في : المباحث الكاملية ٤٧٧/١ ، شرح الجزولية ٩٢٢/٢ — ٩٢٣ ، المشكاة والنبراس ٢٣٤/١ (ف) .

(٥) الجزولية : ١٩ب .

وقوله : فإن ارتفع فعلى الفعل (١) .

مثاله (٢) :-

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنفِساً أَهْلَكْتُه (٣) ....

فيمن رفع منفساً ، ومعنى رواية الكوفيين (٤) وهي رواية خارجة عن القياس لأن

---

(١) الجزولية : ١٩ب .

(٢) القائل هو : النمر العكلي (.... - ١٤هـ) .

النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي ، من المخضرمين ، وفد على النبي ﷺ وهو كبير وأسلم كان جوادا واسع العطاء وهابا لما له ، سماه أبو عمرو بن العلاء (الكيس) لجودة شعره وكثرة أمثاله .

« الطبقات الكبرى ٣٩/٧ ، سمط اللآلئ ٢٨٥/١ ، الخزانة ٣٢١/١ - ٣٢٢ ، مقدمة ديوان النمر ٢٩٩ وما بعدها » .

(٣) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :-

قَالَتْ لِتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ اسْمَعِ   سَفَهاً تَبِيتُكِ المَلَامَةَ فَاهْجَعِي

وعجز البيت :-

... ...   وإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

السفة : خفة العقل ، تبيت : من بيته وبره ليلا . الهجوع : النوم بالليل ، المنفس : المال الكثير ، الإهلاك : إيقاع الهلاك به . انظر الخزانة ٣١٦/١ - ٣١٧ .

الشاهد فيه : (منفسا) على رواية البصريين منصوب بفعل محذوف تقديره : إن أهلكت منفسا ، وعلى رواية الكوفيين (منفس) بالرفع أضمروا فعلا رافعا له تقديره : هلك منفس .

الديوان ٣٥٧ ، الكتاب ٦٧/١ ، المقتضب ٧٤/٢ ، إيضاح الشعر ٩٠ ، ١٠٢ ، ٣٦١ ، البصريات ٨٩٩/٢ ، البغداديات ٤٦٣ ، شرح أبيات سيبويه ١٦٠/١ - ١٦١ ، التبصرة والتذكرة ٣٣٢/١ ، الأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ، المفصل ٥٣ ، الحماسة البصرية ٣٣/٢ ، شرح المفصل ٣٨/٢ ، المباحث الكاملية ٤٧٨/١ ، المنهاج الجلي ١١٣ب ، شرح الجزولية ٩٢٦/٢ ، المشكاة والنبراس ٢٣٤/١ (ف) ، شرح الكافية ٧٧/١ ، ١٧٤ المغني ١٧٩/١ ، ٤٥٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٤٧٢/١ - ٤٧٣ ، الخزانة ٣١٤/١ - ٣٢٢ ، شرح أبيات المغني ٥٢/٤ - ٥٣ .

(٤) قال المبرد : « (لا تجزعي إن منفس أهلكته) » .

على أن يكون المضمر (هلك) . المقتضب ٧٦/٢ .

وانظر رواية الرفع منسوبة إلى الكوفيين في : المباحث الكاملية ٤٧٨/١ ، شرح الجزولية ٩٢٦/٢ ، شرح الكافية ٧٧/١ ، شرح أبيات المغني ٥٣/٤ .

المفسر في هذا الباب عندهم كأنه /٢٤٤ العامل وبابه غير مشغول بالضمير عن العمل ، وجعلته العرب كذلك لما لم تجمع العرب بينه وبين العامل يعاقبه ، وهي مما تحكم للمعاقب بحكم ما عاقبه فحكمت له العرب بحكم العامل ولم يمكن أن يعمل وهو مشغول بالضمير ، فلذلك جعلته كأنه العامل وقد سقط منه الضمير الشاغل له ، فإذا كان محكوما له بحكم العامل غير مشغول بالضمير ، فإنّ رفع منفس مع أهلكته وهو عامل نصب شيء (١) لا ينبغي ، فكذلك كانت رواية الكوفيين بالرفع في ذلك شاذة ، وإنما ينبغي أن تكون الرواية في (منفس) بالنصب ليس إلا ، وكذلك رواه البصريون بالنصب ليس إلا (٢) ، وضعفوا رواية من رفع منفسا (٣) ، لكنها إذا نقلت عن العرب فالأولى أن ترفع بفعل مضمر تقديره : إن هلك منفس (٤) ، ولكون ذلك شذوذا على القياس لا بالابتداء (٥) لأن (إنْ) من حروف الأفعال المختصة بها فلا يأتي بعدها أبدا جملة المبتدأ والخبر أصلا (٦) .

وقوله : وإن كان قبل الاسم حرف هو أولى بأن يليه الفعل (٧) .

مثاله : ما النافية أو لا النافية أو همزة الاستفهام (٨) كقوله : ما زيدا ضربته ولا عمرا قتلته وأزيدا ضربته ؟

---

(١) نقل الأبذي هذا المقطع بنصه من غير أن يعزوه إلى الشارح . انظر : شرح الجزولية ٢/٩٢٦ .

(٢) انظر مصادر تخريج الشاهد ص ٧٦٠ .

(٣) لم أقف على من ضعف رواية الرفع من البصريين ، وقد مر كلام المبرد آنفا . انظر ص ٧٦٠ هـ٤ ، وقال السيرافي : « ويجوز (إن منفس أهلكته) على معنى : إن هلك منفس أهلكته فلابد من تقدير فعل كيفما تصرفت به الحال » ، شرح الكتاب ١/٢٤٤أ .

(٤) بهذا وجه رواية الرفع الذين حكوها . انظر المصادر ص ٧٦٠ هـ٣ .

(٥) قال الرضي : « وذهب بعض الكوفيين إلى أن رفعه – يعني منفسا – على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلا ، لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها أولا » ، شرح الكافية ٢/٢٥٥ .

(٦) قال سيبويه : « ويختار فيها النصب ، لأنك تضمر الفعل فيها ، لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم وكذلك كنت فاعلا في (إن) لأنها إنما هي الفعل » ، الكتاب ١/٥١ .

(٧) الجزولية : ١٩ب .

(٨) أشار سيبويه – رحمه الله تعالى – إلى أن حروف النفي كالاستفهام والأمر والنهي في اختيار النصب معها . انظر : الكتاب ١/٧٢ .

وقوله : أو كان في الفعل معنى الطلب [١] .

مثال ذلك الأمر والنهي [٢] في قولك : زيدا اضربه وزيدا لا تشتمه .

وقوله : أو حيل بينهما بحرف تحضيض [١] .

مثاله : زيدا ألا تضربه ، وكذلك مثال العرض والتمني ، وفي هذا نظر والظاهر من كلام سيبويه أن النصب في هذا لا يجوز كما قال [٣] ؛ ومن التمني ما لا يتصور خلاف في منع النصب فيه ، وذلك قولك : زيد ليتك ضربته فهذا لا يجوز فيه النصب لأن ما لا يعمل لا يفسِّر وخبر ليت لا يعمل فيما قبله فكذلك لا يفسر عاملا يعمل فيه .

وقوله : أو عطف على جملة فعلية [٢] ... إلى آخره .

مثال ذلك : قام زيد وعمرا ضربته .

وقوله : ولم يكن هناك ما يوجب الاستئناف [٢] .

مثاله : إذا التي للمفاجأة ، و(أما) المتضمنة معنى الشرط ، وذلك قولك : قام زيد وإذا عمرو يضربه محمد ، وقام زيد وأما عمرو فضربته .

وقوله : إن عري ... إلى آخره [٤] .

مثاله : زيد ضربته .

وقوله : وعطف على جملة ذات /٢٤٥ وجهين [٥] ... إلى آخره .

---

(١) الجزولية : ١٩ب .　　　　(٢) انظر : الكتاب ٧٢/١ .

(٣) هذا ظاهر كلام سيبويه إذ قال : « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ، وذلك قولك : زيد كم مرة رأيته ، وعبد الله هل لقيته ؟ ، وعمرو هلا لقيته وكذلك سائر حروف الاستفهام فالعامل فيه الابتداء .... – ثم قال – فحرف الاستفهام لا يفصل فيه بين العامل والمعمول » ، الكتاب ٦٤/١ – ٦٥ .

(٤) الجزولية : ١٩ب ، وتمامه : « وإن عرى مما يوجب النصب » .

(٥) الجزولية : ١٩ب ، وتمامه : « .... استوى الرفع والنصب » .

مثاله : زيد لقيته وعمرو أكرمته وعمرا أكرمته ، واستظهر بقوله : ولم يكن هناك ما يوجب الاستئناف [١] على مثل قولك : زيد لقيته وأما عمرو فيضربه بكر لأن الرفع هنا أولى . .

وهذا الإطلاق الذي أطلق في هذا الفعل إنما هو مبني على تأويل الفارسي في كلام سيبويه في هذه المسألة [٢] ، وأما على تأويل غيره فيها [٣] ، أو على مذهب الرادين عليه فيها فينقص من الكلام فيها شرط أن يكون في الجملة الثانية المعطوفة ضمير عائد على الاسم المصدر به الجملة الأولى [٤] .

وعلى هذا المذهب [٥] أكثر النحويين فكان حق المؤلف أن يضمن كلامه ما يقتضي أن في المسألة خلافا إن كان اختار ما ذهب إليه الأكثر .

---

(١) الجزولية : ١٩ب .

(٢) اذ يرى الفارسي ترجيح النصب قال – شارحا كلام سيبويه – : « حكم المعطوف أن يكون على لفظ المعطوف عليه ان كان اسما فالمعطوف عليه اسم ، وإن كان المعطوف عليه فعلا فالمعطوف عليه فعل ، فإذا جاءت الجملة مركبة من فعل وفاعل ووقعت بعدها جملة يجوز أن يبتدأ بها نحو : زيد كلمته ، فالاختيار فيها أن تحمل على فعل مضمر ، وينصب الاسم به ليقع العطف في جملة مشاكلته للجملة الأولى في أنه من فعل وفاعل لأن المركبة من فعل وفاعل أشبه من المركبة من المبتدأ وخبره » ، التعليقة على كتاب سيبويه ١٩أ .

(٣) من استواء الأمرين : الرفع والنصب وهو مذهب الأكثرين .

انظر : الكتاب ٤٧/١ ، التسهيل ٨١ ، شرح الجزولية ٩٣٥/٢ ، البسيط ٦٤٩/٢ (الغرب) ، التذييل والتكميل ١٤١/٢أ وما بعدها ، المساعد ٤١٨/١ .

(٤) هو مذهب الأخفش والسيرافي ، إذ يريان أنه لابد في الجملة الثانية من ضمير يعود على المبتدأ .

« شرح الكتاب ١٩٦/١ب وما بعدها ، المحتسب ٦٤٩/٢ ، المصادر السابقة في هـ ٢ عدا الكتاب .

(٥) مذاهب استواء الرفع والنصب .

« باب كان وأخواتها »

قوله : وربما دخلها معنى صار [١] .

مثاله [٢] :-

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأَنَّهــا ... قَطا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِراخاً بُيُوضُها [٣]

قال : وتجيء زائدة [١] .

مثاله [٤] :-

---

(١) الجزولية : ٢٠أ .

(٢) هو لابن أحمر الباهلي (... - نحو ٦٥ هـ) .

وهو عمرو بن أحمر بن العمرد بن عامر الباهلي شاعر مخضرم ، من شعراء الجاهلية المعدودين ، وكان يتقدم شعراء زمانه ، أدرك الإسلام وأسلم وغزا مغازي الروم فأصيبت إحدى عينيه هناك ، مدح الخلفاء الذين أدركهم حتى عبد الملك بن مروان .

« الشعر والشعراء ٢/٥٧١ ، ٥٨١ - ٥٨٢ ، المؤتلف والمختلف ٣٧ ، معجم الشعراء ٢١٤ ، الخزانة ٦/٢٥٧ - ٢٥٨ » .

ونسب إلى غيره ، والصحيح ما أثبته جزم به ابن برى . انظر : شرح شواهد الإيضاح ٥٢٦ .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة منها :-

لَعَمْرِي لَئِنْ حَلَّتْ قُتَيْبَةُ بَلْدَةً ... شَدِيداً بِمَالِ المُقْحَمِينَ عَضِيضُها

قتيبة : بطن من باهلة ، المقحمون : الذين أقحمتهم السنة وهي القحط ، وعضيضها : عضها ، التيهاء : المفازة فَعْلاء من التيه وهو التحير . القفر : المكان الخالي ، القطا : طائر معروف ، وهو سريع الطيران ، الحزن : ما غلظ من الأرض . انظر : الخزانة ٩/٢٠١ - ٢٠٢ ، ٢٠٥ .

ويروى في « عامة نسخ شعره :-

أُرِيهِمْ سُهَيْلاً والمَطِيُّ كَأَنَّها ... قطا الحزن ... » الخزانة ٩/٢٠٥ .

الشاهد فيه : استعمال (كان) بمعنى صار .

الديوان ١١٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١/٦٨ ، شرح شواهد الإيضاح ٥٢٥ - ٥٢٧ ، المفصل ٢٦٥ ، أسرار العربية ١٣٧ ، شرح المفصل ٧/١٠٢ ، المباحث الكاملية ١/٤٨٧ ، شرح الجمل ١/٤١٢ ، المنهاج الجلي ١١٧أ، شرح الجزولية ٢/٩٥٣ ، شرح الكافية ٢/٢٩٣ ، الخزانة ٩/٢٠١ - ٢٠٦ ، تاج العروس ٥/٤١ (عرض) .

(٤) قائله مجهول ، قال البغدادي « وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم أقف على خبر له » الخزانة ٩/٢١٠ .

سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوا   عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ (١)

وقوله : وبمعنى حدث (٢) .

مثاله (٣) :-

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي (٤)   ... ...

---

(١) من البحر الوافر بيت مفرد .

سراة : جمع سري وهو الشريف ، وقيل يحتمل أن يكون بالضم جمع سار كقاض وقضاة والأول أولى ، تساموا : من السمو وهو العلو ، المسومة : الخيل التي جعلت عليها سومة وهي العلامة وتركت في المرعى ، العراب : الخيل العربية .

انظر : الخزانة ٢٠٩/٩ .

ويروى : جياد . انظر : سر الصناعة ٢٩٨/١ . ويروى تسامى أي تتسامى .

الشاهد فيه : زيادة كان ، فقد زيدت بين الجار والمجرور .

« سر الصناعة ٢٩٨/١ ، الأزهية ١٨٧ ، التبصرة والتذكرة ١٩٢/١ ، المقتصد ٤٠٢/١ ، المفصل ٢٦٥ ، أسرار العربية ١٣٦ ، شرح المفصل ٩٨/٧ ، ١٠٠ ، المباحث الكاملية ٤٨٨/١ ، شرح الجمل ٤٠٨/١ ، الضرائر ٧٨ ، المنهاج الجلي ١١٧ب ، شرح الجزولية ٩٥٤/٢ ، شرح الكافية ٢٩٣/٢ ، رصف المباني ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٩٢ ، ٣٢٨ ، المقاصد النحوية ٤١/٢ ، الخزانة ٢٠٧/٩ – ٢١١ ، الدرر اللوامع ٨٩/١ .

(٢) الجزولية : ٢٠أ .

(٣) قول الربيع الفزاري (..... .....) .

وهو الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض الفزاري ، شاعر جاهلي معمر من الفرسان ، من أشعر أهل زمانه وأخطبهم عمر زمنا طويلا ، أدرك الإسلام واختلف في إسلامه إذ ذكر بعضهم أنه أسلم . وقيل : أدرك الإسلام وقد خرف .

انظر : « سمط اللآلىء ٨٠٢/٢ ، الحلل ٣٧ – ٤٢ ، الخزانة ٣٨٣/٧ - ٣٨٩ / .

(٤) من البحر الوافر من قصيدة منها :-

أَلَا أَبْلِغْ بَنِيَّ بَنِي رَبِيعٍ   فَأَنْذَالُ البَنِينَ لَكُمْ فِدَاءُ

وعجز بيت الشاهد :-

... ...   فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

ويروى : يُهْرِمُه . الأمالي للقالي ٢١٥/٣ .

والشاعر يمدح بنيه ويذكر برهم به .

الشاهد فيه : استعمل (كان) بمعنى حدث .

وقوله : لا قتران [مضمون [١]] الجملة بالزمان الذي يشاركها في الحروف [٢] .

يعني : الصباح والضحى أو الضحاء وهما بمعنيين : — فالضُّحى — بضم أوله — : صدر النهار ، والضَّحاء : — بفتح الضاد والمد — وقت ارتفاع النهار بعد ذلك إلى الزوال [٣] . والمُمْسَى والمساء : وهما بمعنى واحد وهو وقت غيبوبة الشمس ومجيء الليل [٤] ، لأن هذه أسماء زمان تشارك أصبح وأضحى وأمسى في حروفها الأصلية .

وقوله : ويدخلها معنى صار [٢] .

مثاله : قوله [٥] :—

ثُمَّ أَضْحَوا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ وَكَذَاكَ الدَّهْرُ حَالاً بَعْدَ حَالِ [٦]

= الجمل ٤٩ ، أمالي القالي ٢١٥/٣ ، الأزهية ١٨٤ ، الحلل ٤٠ ، ٥٧ ، سمط اللآلىء ٨٠٣/٢ ، أسرار العربية ١٣٥ ، المشكاة والنبراس ٢٣٨/١ (ف) ، البسيط ٧٣٩/٢ (الغرب) ، همع الهوامع ٨٢/٢ ، الخزانة ٣٨١/٧ ، الدرر اللوامع ٨٤/١ .

(١) تكملة من الجزولية : ٢٠أ . (٢) الجزولية : ٢٠أ .

(٣) انظر هذين المعنيين في :

التهذيب ١٥٠/٥ ، الصحاح ٢٤٠٦/٦ ، اللسان ٤٧٤/١٤ (ضحا) .

(٤) قال ابن منظور : « المُمْسَى والمِسْيُ : كالمساء . والمسي : من المساء كالصبح من الصباح » ، اللسان ٢٨٠/١٥ (مسا) .

(٥) عدي بن زيد العبادي (.... — ٣٥ ق هـ) .

وهو عدي بن زيد بن حمار بن زيد العبادي التميمي ، كان شاعرا فصيحا من دهاة الجاهليين ، وأول من كتب العربية في ديوان كسرى ، وجعله ترجمانا بينه وبين العرب ، تزوج هندا بنت النعمان بن المنذر ووشى به أعداؤه عند النعمان فسجنه ثم قتله في سجنه بالحيرة .

« طبقات فحول الشعراء ١٣٧/١ ، ١٤٠ — ١٤١ ، معجم الشعراء ٢٤٩ - ٢٥٠ ، سمط اللآلىء ٢٢١/١ ، الخزانة ٣٨١/١ - ٣٨٦ » .

(٦) من بحر الرمل من قصيدة مطلعها :—

مَنْ رَآنَا فَلْيُحَدِّثْ نَفْسَهُ أَنَّهُ مُوفٍ عَلَى قَرْنِ زَوَالْ

والبيت في الديوان ملفق من بيتين مع اختلاف رواية :—

ثُمَّ أَضْحَوا أَحْنَعَ الدَّهْرُ بِهِمْ وَكَذَاكَ الدَّهْرُ يُودِي بِالجِبَالْ

وَكَذَاكَ الدَّهْرُ يَرْمِي بِالفَتَى فِي طِلابِ العَيْشِ حَالاً بَعْدَ حَالْ =

وقوله (١) :-

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا ... أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا (٢)

وقوله (٣) :-

وَكُنْتُ بِهِ أُكْنَى فَأُمْسِيتُ كُلَّمَا ... كُنِيتُ بِهِ فَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي (٤)

= ورواية الشارح موجودة في جميع مصادر التخريج عدا الديوان .

الشاهد فيه : أن (أضحى) تضمنت معنى صار .

الديوان ٨٣ ، المباحث الكاملية ٤٩١/١ ، شرح الجزولية ٩٥٩/٢ ، المشكاة والنبراس ٢٣٩/١ (ف) ، المساعد ٢٥٦/١ ، همع الهوامع ٧٣/٢ ، الدرر اللوامع ٨٣/١ . -

(١) الربيع بن ضبع الفزاري .

(٢) من البحر المنسرح من أبيات أولها :-

أَقْفَرَ مِنْ مَيَّةَ الْجَرِيبُ إِلَى الزُّ ... جَيْنِ إِلَّا الظِّبَاءَ وَالْبَقَرَا .

اقفر : صار خاليا من الأنسات إلا الظباء وبقر الوحش ، الجريب والزجين : موضعان .

يصف الشاعر ما انتهت إليه حاله من الكبر ، وأنه قد ضعف فلا يطيق حَمْل سلاح ، ولا قوة به على إمساك بعيره إن نفر . انظر : شرح أبيات المغني ٩٦/٨ - ٩٢ ، ٩٤ .

الشاهد فيه : (أصبح) تضمنت معنى صار .

الكتاب ٤٦/١ ، النوادر ٤٤٦ ، أمالي القالي ١٨٥/٢ ، الجمل ٤٠ ، المحتسب ٩٩/٢ ، التبصرة والتذكرة ٣٣٠/١ ، الحلل ٣٧ - ٤٢ ، شرح المفصل ١٠٥/٧ ، المباحث الكاملية ٤٩١/١ ، شرح الجزولية ٤١٤/١ ، شرح الجزولية ٩٥٨/٢ ، المقاصد النحوية ٣٩٨/٣ ، الخزانة ٣٨٤/٧ ، شرح أبيات المغني ٩٦/٨ .

(٣) العتبي (... - ٢٢٨ هـ) .

أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن عمرو بن معاوية ، من نسل أبي سفيان بن صخر بن حرب الأموي ، شاعر بصري مشهور من شعراء الدولة العباسية ، كان مستهترا بالشراب ، مات له بنون فكان يرثيهم ، له مصنفات منها كتاب الخيل ، وأشعار الأعاريب ، والذبيح والأخلاق وغير ذلك .

وهو لا يستشهد بشعره ، لأنه بعد عصر الاحتجاج .

« طبقات الشعراء ٣١٤ - ٣١٦ ، معجم الشعراء ٤٢٠ ، وفيات الأعيان ٣٩٨/٤ - ٤٠٠ » .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَسْكَانَ بَطْنِ الْأَرْضِ لَوْ يُقْبَلُ الْفِدَى ... فَدَيْنَا وَأَعْطَيْنَا بِكُمْ سَاكِنَ الظَّهْرِ

رواية (فأمسيت) أثبتها من أورد هذا البيت من النحويين . أما رواية (فأصبحت) فسيأتي تخريجها . =

/٢٤٦ ويروى فأصبحت (١) .

وقوله : ويجيء للدخول في الأزمنة (٢) .

مثاله : أصبحتم ، كم تنامون ؟ أو أمسيتم ، كم تتجرون (٣) ؟

وقوله : وتجيء ظل بمعنى صار (٤) .

مثاله : ﴿ .... فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ (٥) .

وقوله : وبات بمعنى عَرَّس فتخرج (٦) .

أي تامة كقوله (٧) :-

= الشاهد فيه : أن (أمسى) تضمنت معنى صار .

الحماسة ٥٢٩/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٧٣/٣ ، شرح الحماسة للتبريزي ٥٦/٣ ، المباحث الكاملية ٤٩١/١ ، شرح الجزولية ٩٥٩/٢ ، المشكاة والنبراس ٢٣٩/١ (ف) .

(١) هي رواية الحماسة ٥٢٩/١ ، وشرح المرزوقي ١٠٧٣/٣ ، وشرح التبريزي ٥٦/٣ .

(٢) الجزولية : ٢٠أ ، وبعدها « في الأزمنة المذكورة » .

(٣) قال العطار : « يريد أن هذه الثلاثة إذا كانت للدخول في الأزمنة اكتفت بالمرفوع كقولهم : أصبحتم ، كم تنامون : ؟ » ، المشكاة والنبراس ٢٣٩/١ (ف) .

(٤) الجزولية : ٢٠أ ، وقبله « وظل لمصاحبة الصفة للموصوف .... » .

(٥) قبله : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ... ﴾ [الواقعة : ٦٥] .

(٦) الجزولية : ٢٠أ .

(٧) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - امرؤ القيس الكندي وهو الأرجح لما أذكره .

ب - عمرو بن معديكرب ، قاله في قتله بني مازن بأخيه عبد الله . انظر : سمط اللآلىء ٥٣٠/١ - ٥٣١ .

جـ - امرؤ القيس بن عانس بن المنذر . قال العيني « والصحيح أن قائله هو امرؤ القيس بن عانس نص عليه ابن دريد وغيره ، وكثير من المحصلين يهمون في هذا الموضع لقلة معرفتهم بأخبار الناس وأحوال الرجال » . المقاصد النحوية ٣١/٢ .

والذي أميل إليه أن القائل هو امرؤ القيس الكندي لأن هذه القصيدة وردت في نسخ الديوان التي رواها كثير من الأئمة الذين عنوا بأشعار الجاهليين وأخبارها فقرأها الطوسي على ابن الأعرابي من رواية المفضل ورواها السكري وابن النحاس وأبو سهل . انظر : تخريج القصيدة في الديوان ٤٢٩ .

وَبَــاتَ وَبَــاتَتْ لَهُ لَيْلَــةٌ   كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَـدِ [١]

وقوله : لا يخرجان عن موردهما [٢] .

أي عن الموضعين اللذين وردا فيهما من كلام العرب [٣] .

وقوله : ويجوز حذف (لا) معها [٤] .

إلا إذا كانت جوابا للقسم كما ذكرناه [٥] في الآية ، وإذا كانت لا تحذف إلا في القسم ولم يكن ذلك مخصوصا بها دون غيرها من الأفعال فلا معنى لذكره فيها ، ثم إنه ذكره فيها وأطلق القول في حذفها فأوهم بذلك جواز حذفها في غير القسم ، وذلك لا يجوز [٦] ، لأن حذف حرف المعنى غير جائز إلا ما جاء من ذلك في القسم .

---

(١) من البحر المتقارب من قصيدة مطلعها :-

تطَــاوَلَ لَيْــلُكَ بالأَثْمُــدِ   وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَــمْ تَرْقُــدِ

الأثمد : موضع . الخلي : الرجل الخلي من الهموم ، العائر الذي يجد وجعا في عينه . انظر : الديوان ١٨٥ .

الشاهد فيه : استعمال (بات) تامة مكتفية بمرفوعها في الموضعين .

الديوان ١٨٥ ، سمط اللآلئ ٥٣١/١ ، المباحث الكاملية ٤٩٣/١ ، شرح الجزولية ٩٦١/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ١٣٧ ، المقاصد النحوية ٣٠/٢ - ٣٩ .

(٢) الجزولية : ٢٠أ ، والعبارة تامة : « وما جاء بمعنى صار عمل عملها ، وذلك ستة أفعال ، اثنان لا يخرجان عن موردهما وهما : (جاءت) في قولهم : ما جاءت حاجتك ، و(قعدت) في قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة » .

(٣) في قولهم : ما جاءت حاجتك ، وشحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة .

انظر : الكتاب ٢٤/١ ، شرح الجمل ٣٧٦/١ ، شرح الجزولية ٩٤٨/٢ ، ٩٦٢ ، اللسان ٥٢/١ (جيأ) ، ٣٦٣/٣ (قعد) .

(٤) الجزولية : ٢٠أ ، وقبله : « وما زال وأخواتها لمصاحبة الصفة للموصوف مذ كان قابلا لها وتنفي ماضية بما ولم ، وغير ماضية بلا ولن ويجوز .... » .

(٥) لعل هنا سقطا يسيرا فقد ورد في الشرح الصغير ١٨٨ « ويجوز حذف (لا) معها مثاله : ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾ . فالآية التي عناها هنا الشارح هي هذه الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٦) قال الأبذي : « وقوله : ويجوز حذف (لا) معها . هذا غير صحيح على الإطلاق ، بل لا تحذف (لا) معها إلا في القسم إذا كانت جوابا له » ، شرح الجزولية ٩٦٤/٢ .

على أني قد رأيته في بعض النسخ : ويجوز حذف (لا) معها في القسم [١] ، وكيف ما كان فلا معنى لذكره فيها لأنه شيء لا يختص بها دون غيرها من الأفعال .

وقوله : وما دام لمصاحبة الصفة للموصوف في الحال [٢] .

غير صحيح لأنك إذا قلت : لا أكلمك ما دام زيد ضاحكا ، لا يراد به ما دام زيد ضاحكا في هذه الحال التي نحن فيها فيكون معناها الدلالة على مصاحبة الصفة للموصوف في زمن الحال وإنما هي للدلالة على دوام مصاحبة الصفة للموصوف ، وقد يكون ذلك في الحال إذا قلت : ما دام زيد ضاحكا الآن ، وقد يكون ذلك أبدا ما دام زيد ضاحكا إذا أطلقت ولم تقيده ، بالآن فهذا ليس بصحيح ، متى أردت بالحال الحال التي أنت فيها ، لكن قد تكون بمعنى قوله مصاحبة الصفة للموصوف في الحال أي في حال وجود الموصوف لا في الحال التي أنت فيها ، فيصح معناه على ذلك [٣] .

وقوله : وما معها مصدرية [٢] .

لأن تقديرها مدة دوام زيد كذا ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه الذي هو الدوام مقامه ، ثم وضع ما دام موضع /٢٤٧ الدوام .

وقوله : ولذلك تحتاج إلى ضميم في كونها كلاما [٢] .

أي إلى ما يضم إليها لأنها مع ما بعدها في تقدير اسم واحد ، فلا يتم منها مع ما بعدها كلام لذلك حتى يضم إليها ما يُتمُّ به [٤] كلاما كالاسم المفرد الذي لا يتم به كلام حتى ينضم إليه ما يُتمُّ به كلاما ، وضميم في ذلك فعيل بمعنى مفعول أي لفظ مضموم ، ثم وضع ضميم موضع مضموم ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه .

---

(١) في النسختين . انظر نسخة فاس ٢٠أ ، ونسخة تيمور ٨٠ .

(٢) الجزولية : ٢٠ب .

(٣) نقل هذا الاعتراض كله الأبذي . انظر : شرح الجزولية ٢/٩٦٥ ، ثم علق عليه قائلا : « قلت : والصواب أن يقال : (ما دام) إذا كانت تامة تدل على اتصال ما قبلها مدة بقاء الفاعل ، أو بقائه على صفة هو عليها ..... وإذا كانت ناقصة كانت دالة على اتصال ما قبلها ما لزم الخبر المخبر عنه » .

(٤) أي : يتم المتكلم .

وقوله : وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقا [١] .

قال [٢] ذلك – وإن كان الاسم عند النحويين أن (ليس) إنما هي : لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال – لأن سيبويه حكى : ليس خلق الله مثله [٣] ، وأجاز [٤] : ما زيدٌ ضربته على أن تكون (ما) حجازية [٥] .

وقوله : وقيل في الحال هذا القول [٦] .

وهو الأشهر عند النحويين ، وظن المؤلف أن هذا القول منهم مخالف للقول الذي قدمه الذي ذكرناه عن سيبويه وليس مخالفا له ، ولكنهم يريدون إذا لم يكن الخبر مخصوصا بزمان دون زمان ونفي بليس فإنه يُحمل نفيها له على الحال كما تحمل الإيجاب عليه أيضا ، فإن اقترن بالخبر الزمان أو ما يدل عليه فتكون في الإيجاب بحسب ما يقترن من الزمان به فكذلك يكون مع ليس ، فإذا كان مرادهم هذا الذي ذكرناه فلا يكون ذلك خلافا على سيبويه .

وقوله : إن خلا من معنى الاستفهام [٧] .

يعني الخبر ، واستظهر به على الخبر إذا كان استفهاما وهو الذي يذكر بعد .

وقوله : ويجب إن كان فيه [٧] .

---

(١) الجزولية : ٢٠ب .

(٢) ب : إلى والتصويب من الشرح الصغير ١٨٨ .

(٣) قال – رحمه الله تعالى – : « هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في (إن) اذا قلت : انه من يأت نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول العرب : ليس خلق الله مثله ، فلولا أن فيه إضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ... » ، الكتاب ٣٥/١ .

(٤) يعني سيبويه .

(٥) قال سيبويه : « فإن جعلت (ما) بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز لم يجز إلا الرفع ، لأنك تجيء بالفعل بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة فعل يرفع كأنك قلت : ليس زيد ضربته » ، الكتاب ٧٣/١ .

(٦) الجزولية : ٢٠ب ، ونصه : « وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال » .

(٧) الجزولية : ٢٠ب ، وقبله « .... قسم كان يجوز أن يتقدم فيه الخبر على العامل إن خلا .... » .

يعني إن كان في الخبر معنى الاستفهام ، فيجب تقديمه على العامل نحو : أين كان زيد ؟ وكيف أصبح زيد ؟ وما أشبه ذلك [١] .

وقوله : وإن كان في المبتدأ معه ضمير يعود على شيء في الخبر [٢] .

مثاله : على التمرة كان مثلها زبدا في التقديم ، وكان على التمرة مثلها زُبْدا في التوسيط [٣] .

وقوله : ما جاز في كان عند القدماء [٤] .

هو مذهب سيبويه [٥] ولا يلتفت إلى هذيان الخِدَبِّ [٦] في هذا الموضع .

وقوله : ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين [٧] .

---

(١) قال ابن جعفر : « فهذا يجب تقديم الخبر فيه على كان إذ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله » ، المنهاج الجلي ١٢٢ب .

(٢) الجزولية : ٢٠ب .

(٣) قال ابن جعفر « حذرا من الإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى » ، المنهاج الجلي ١٢٢ب .

(٤) الجزولية : ٢٠ب ، وقبله « و(ليس) يجوز فيها ما جاز .... » .

(٥) يعني من تقديم الخبر عليها قال سيبويه : « ومثل ذلك : كنت أخاك وزيدا كنت أخاه ؛ لأن كنت أخاك بمنزلة : ضربت أخاك ، وتقول : لست أخاك وزيدا أعنتك عليه ، لأنها فعل ، وتصرف في معناها تصرف كان » ، الكتاب ٤٦/١ .

وقال أيضا : « ومثل ذلك : أعبد الله كنت مثله ؛ لأن كنت فعل والمثل مضاف إليه وهو منصوب ، ومثله : أزيدا لست مثله ؛ لأنه فعل ، فصار بمنزلة قولك : أزيدا لقيت أخاه » ، الكتاب ٥٢/١ .

(٦) الخِدَبّ (.... — ٥٨٠ هـ) .

أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي ، نحوي مشهور حافظ بارع اشتهر بتدريس الكتاب أخذ عن ابن الرماك وابن الأخضر ، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني والسكوني وغيرهم . له طرر على الكتاب ، وتعليق على الإيضاح .

« إنباه الرواة ١٨٨/٤ ، إشارة التعيين ٢٩٥ ، البغية ٢٨/١ »

(٧) الجزولية : ٢٠ب ، وقبله : « و(ليس) يجوز فيها ما جاز .... » .

هذا مذهب المبرد [١] /٢٤٨ ومن قال بقوله [٢] .

وقوله : لمكان « ما » [٣] .

أي لأن ما نافية وهي من حروف الصدور ، وحروف الصدور لا يقدم عليها ما في خبرها .

وقوله : إلا عند ابن كيسان [٣] .

أي أن ابن كيسان يفرق بين تقديم الخبر على ما زال وبين ما تعمل فيه على ما كان لأن حرف النفي في الأول لا يفارق الفعل ، فكأنه ليس بحرف نفي داخل على الفعل وهو معه بمعنى فعل موجب وكأنه في معنى كان زيد كذا ، مذ كان قابلا لتلك الصفة وليس حرف النفي في الثاني كذلك ولا هو في معنى فعل موجب [٤] .

وقوله : وما دام لا يتقدم خبرها عليها اتفاقا [٥] .

أي لكونها مصدرية والمصدر لا يتقدم عليه ما في صلته .

وقوله : وجواز توسط الخبر عام في جميعها [٥] .

هذا على إطلاقه ليس بصحيح حتى يقول : ما لم يكن اسما فيه معنى الاستفهام

---

(١) هذا هو المنسوب إلى المبرد والكوفيين ، وإن كان في المقتضب للمبرد ما يوحي بخلاف ذلك إذ أجاز تقدم خبرها على اسمها معللا ذلك بأنها فعل . انظر المقتضب ١٩٤/٤ ، ١٩٥ ، ٤٠٦ .

لكن تتابع الناس على نسبة منع تقدم خبر ليس على اسمها أو عليها إلى المبرد والكوفيين . انظر : الحلبيات ٢٨٠ ، الخصائص ١٨٨/١ ، الإنصاف ١٦٠/١ ، شرح المفصل ١١٤/٧ ، شرح الكافية ٢٩٧/٢ .

(٢) كابن السراج . انظر : الأصول ٩٠/١ ، والجرجاني . انظر : المقتصد ٤٠٨/١ – ٤٠٩ . والأنباري في الإنصاف ١٦٣/١ ، وابن مالك في التسهيل ٥٤ ، والكوفيين . انظر المصادر السابقة وشرح الجمل ٣٨٨/١ ، البسيط ٦٧٦/١ – ٦٧٧ (الغرب) .

(٣) الجزولية : ٢٠ب ، وقبله : « وما زال وأخواتها لا يتقدم خبرها عليها ... » .

(٤) انظر مذهب ابن كيسان وتابعه الكوفيون على القول به .

الإنصاف ١٥٥/١ ، شرح المفصل ١١٤/٧ ، شرح الكافية ٢٩٧/٢ ، ابن كيسان النحوي ١٨١ – ١٨٣ .

(٥) الجزولية : ٢٠ب .

مثاله : أين كان زيد ؟ ومن كان أخوك ؟ لأنه لا يجوز في ذلك : كان أين زيد ؟ ولا كان من أخوك ؟

وقوله : وكلها لا تدخل على مبتدأ فيه معنى شرط [(١)] .

مثاله : من يكرمني أكرمه ، وربما قيل : كان حقه أن يقيد الشرط منها بأن يقول على أن يكون الاسم الشرط اسمها ، والجملة بعد خبرها ، لأن ذلك يجوز على أن يكون اسم الشرط مبتدأ والجملة خبره واسمها ضمير للأمر والشأن ، لا خلاف في ذلك غير أن عذره في هذا أن المبتدأ الذي دخلت عليه في هذا الوجه هو ضمير الأمر والشأن وليس فيه معنى الشرط [(٢)] ، وأما المبتدأ الذي بعد ضمير الأمر والشأن فإن (كان) لم تدخل عليه إنما دخلت على مبتدأ ليس فيه معنى الشرط وهو ضمير الأمر والشأن ، وذلك المبتدأ الذي فيه معنى الشرط وخبره في موضع خبر كان [(٣)] .

وقوله : أو استفهام [(١)] .

مثاله : من جاءك ؟ ولا يجوز دخول أفعال هذا الباب على المبتدأ الذي فيه معنى الاستفهام على واحد من الوجهين المتقدمين في اسم الشرط ، لأن جملة الاستفهام لا تقتضي إثبات شيء ودخول هذه الأفعال عليها يقتضي ثباتها فذلك تناقض .

وقوله : ولا على مبتدأ خبره جملة لا تحتمل الصدق والكذب [(١)] .

مثاله : زيد هل ضربته ؟ لأنه لا يصلح /٢٤٩ معناه معها من حيث كانت الجملة لا تقتضي إثبات شيء ، ودخول هذه الأفعال عليها يقتضي أن الخبر ثابت فيما مضى ، فهذا تناقض وقد جاز ذلك فيما يصلح معناه معها كقوله [(٤)] :–

---

(١) الجزولية : ٢٠ب .

(٢) انظر : المباحث الكاملية ١/٥٠٥ ، شرح الجزولية ٢/٩٧٠ – ٩٧١ .

(٣) قال العطار : « لأن كان وأخواتها لا توافق معناهما ، ولهما صدر الكلام ، لا يستقيم أن يتقدم عليهما فعل يعمل فيهما » ، المشكاة والنبراس ١/٢٤٢ (ف) .

(٤) جاهلي من بني نهشل لم أقف على اسمه . انظر : النوادر ٢٠٦ ، الخزانة ٩/٢٦٧ .

وكَوني بالمَكارِمِ ذَكِّريني [1] ... ..

وقوله : ولا على مبتدأ خبره مفرد فيه معنى الاستفهام [2] .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ وجاز دخول هذه الأفعال على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى الاستفهام ، وإن كانت الجملة استفهامية ، لأن الاستفهام في قولك : أين زيد ؟ إنما هو عن المكان الذي استقر فيه زيد ، وتقدير قوله : أين زيد ؟ أين كائن زيد ، وأين كان زيد ؟ ، وتقديره : أين مستقر زيد ، أو أين استقر زيد ، لأن أين ظرف مكان خبر لزيد وظرف المكان ، إذا كان خبرا للمبتدأ تعلق بمحذوف تقديره كان أو كائن أو استقر أو مستقر فلذلك قلت : إن قولك : أين زيد في تقدير : أين مستقر زيد أو استقر زيد أو في تقدير : أين كائن زيد أو أين كان زيد ؟ فإذا كان تقدير : أين زيد ؟ كما قلناه فهنالك استقرار ثابت هو خبر المبتدأ . وهذه الأفعال – أعني كان إلى صار – إنما هي لإثبات كون الخبر إما في الزمان الماضي على الإطلاق ككان ولإثباته في مخصوص من الزمن الماضي كأمسى وأصبح وأضحى أو ما هو كذلك كصار التي معناها انتقل من شيء إلى شيء وذلك يقتضي أنه كان على حالة فيما مضى ثم انتقل عنها إلى حالة أخرى ، فإذا كانت معاني هذه الأفعال لإثبات الخبر في الزمان الماضي أو

---

(١) من البحر الوافر ثاني بيتين أولهما :-

أَلا يا أُمَّ فَارِعَ لا تَلُومِي ‌ ‌ ‌ ‌ على شيءٍ رَفَعْتُ به سَمَاعِي

وعجز البيت :

... ... ‌ ‌ ‌ ‌ وذَلِّي كُلَّ ماجِدَةٍ صَنَاعِ

يريد : يا أم فارعة ، سماعي : ذكري في الناس وحسن الثناء ، الماجدة : الكريمة ، الصناع : الرقيقة الكف في العمل المدربة عليه . النوادر ٢٠٦ .

الشاهد فيه : مجيء الخبر جملة طلبية (ذكريني) والمعنى صالح هنا لأنه يسهل تأويله بالخبر .

النوادر ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢٦٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٥٧/٢ ، المباحث الكاملية ٥٠٦/١ ، شرح الجمل ٣٨٠/١ ، ٦٠١/٢ ، الضرائر ٢٥٨ ، المنهاج الجلي ١٢٤أ ، شرح الجزولية ٩٧١/٢ ، شرح الكافية ٢٩٨/٢ ، المغني ٦٤٧/٢ ، شرح شواهد المغني ٩١٤/٢ ، همع الهوامع ٧٢/٢ ، الخزانة ٢٦٦/٩ – ٢٦٨ ، شرح أبيات المغني ٢٢٧/٧ – ٢٢٨ .

(٢) الجزولية : ٢٠ب .

في مخصوص من الزمان لم يتناف معنى الجملة مع معاني هذه الأفعال ، وانبنى منعه دخول سائر أقسام أفعال هذا الباب على الجملة التي خبرها مفرد فيه معنى الاستفهام ، على أن الخبر في سائر الأقسام لا يتقدم [١] ، والمفرد الذي فيه معنى الاستفهام لابد له من التقدم ، لأنه مستفهم به كما يستفهم بحروف الاستفهام وحروف الاستفهام لا تكون إلا صدورا في الكلام [٢] ، فلذلك وجب للخبر إذا كان مفردا فيه معنى /٢٥٠ الاستفهام أن يتقدم في صدر الكلام ووجب ألا يكون مع فعل من أفعال هذا الباب ، إلا إذا كان خبر ذلك الفعل يتقدم ، فإذا كان خبر الفعل لا يتقدم ، لم يكن معه الخبر الذي هو مفرد فيه معنى الاستفهام ، فلذلك لم يجز : أين ما انفك زيد ؟ ولا أين ما فتيء زيد ؟ ولا أين ما برح زيد ؟ ولا أين ما زال زيد ؟ وهذا مذهب صحيح إلا في (ليس) فإن الصحيح فيها جواز التقديم [٣] ، فيجوز إذن دخول (ليس) على هذه الجملة التي الخبر فيها مفرد فيه معنى الاستفهام فيقول : أين ليس زيد ؟ إذا أردت بالاستفهام معنى إلا وكان كأنك تنكر أن يكون مكان ليس فيه زيد ؛ على معنى أنه في كل مكان على وجه المبالغة .

وقوله : وما أوجبه كون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين على السواء ، وكون المبتدأ متزلا منزلة الخبر من تقديم الخبر [٤] ، لا يجب في هذا الباب [٥] .

يريد أنه لا يقول في : زيد القائم ، القائم زيد على تقديم خبر المبتدأ ، وتقول في : كان زيد القائم ، كان القائم زيد ، وكذلك لا تقول في قولك : خير من زيد خير من عمرو ، خير من عمرو خير من زيد ، على تقديم خبر المبتدأ ، وتقول في كان : كان خير من زيد خيرا من عمرو وكان خيرا من عمرو خير من زيد .

---

(١) انظر ما سبق ص : ٧٧٣ - ٧٧٤ .

(٢) قال ابن يعيش : « وإنما صار للاستفهام صدر الكلام لأنه جاء لإفادة معنى في الاسم والفعل ، فوجب أن يأتي قبلهما لا بعدهما » ، شرح المفصل ١١٣/٧ .

(٣) جريا مع من يرى جواز تقدم خبر ليس عليها انظر ص : ٧٧٤ هـ ١ .

(٤) كذا في نسخة : ب وفي المباحث الكاملية ٥٠٧/١ ، في المنهاج الجلي ١٢٤ب : « من تقديم المبتدأ على الخبر » . وفي نسختي الجزولية : من تقديم المبتدأ . ٢١أ (فاس) ، ٨٠ (تيمور) .

(٥) الجزولية : ٢٠ب - ٢١أ .

ويريد أيضا أنك لا تقول في قولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، أبو حنيفة أبو يوسف على ذلك المعنى ، ويجوز ذلك في كان تقول : كان أبو يوسف أبا حنيفة ، وكان أبا حنيفة أبو يوسف على معنى واحد [١] .

وقوله : إن ظهر الإعراب في أحدهما [٢] .

يريد : إن ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما ، فاستغنى بقوله في أحدهما عن قوله فيهما لأن ظهوره فيهما يتضمن ظهوره في أحدهما بالمعنى ، لأنه إنما جاز ذلك مع ظهوره في أحدهما لظهور المعنى مع ذلك ، وكونه إذ ذاك غير ملبس ، وإذا كان ذلك كذلك فهو مع ظهورهما أولى بالجواز ، لأن المعنى إذ ذاك أظهر ، ومثل هذا الفصل ما تقدم ونحو : كان زيد المجتبى ونحو : كان خير من زيد أعلى من عمرو ، ونحو : كان فلان الأعشى .

واستظهر بهذا التقييد على ما لم يظهر فيه الإعراب في أحدهما نحو : كان الفتى المجتبى ونحو : كان أعلى من زيد أعلى من عمرو /٢٥١ وكقولك : كان موسى الأعشى .

وقوله : إلا ما لا يناقض معناه المضي منها [٢] .

المناقض أن تقول : ما أكلمك ما دام زيد قائما في قولك : لا أكلمك ما دام زيد قائما وذلك أن هذا الكلام – أعني قولك : ما أكلمك ما دام زيد قائما – إنما يقال إذا كان زيد في حالة قيام فحينئذ يقال : لا أكلمك ما دام زيد قائما ، ولا يقال ذلك في من كان قائما فيما مضى وانقطع قيامه ، أعني أنه لا يقال فيه : ما أكلمك [ما دام [٣]] زيد قائما ، إنما يقال فيمن هو موجود في حال قيام ولم ينقطع قيامه بل قيامه متصل ، وقد تقدم للمؤلف أن ما دام لمصاحبته الصفة للموصوف في الحال [٤] .

وهذا هو مراده أعني أنه إنما يقال فيمن هو موجود في حالة ما لم تنقطع لا فيمن

---

(١) للقرينة في الجميع .
(٢) الجزولية : ٢١أ .
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٤) انظر ص : ٧٧١ .

كان في ما مضى في حالة وانقطعت ، فإذا كانت ما دام إنما يقال في من هو على حالة ما فلا يجوز وضع الماضي موضع ما معناه الحال لمناقضة الماضي في المعنى .

وكذلك لا تقول : ما انفك زيد قد علم ، ولا ما فتئ ولا ما برح ، لا يكون خبر شيء من ذلك الماضي لأن ما زال وأخواتها قد تقدم له فيها أنها « لمصاحبة الصفة الموصوف مذ كان قابلا لها » [١] ، ومعنى ذلك أنها لا تقال إلا في صفة صاحبها الموصوف ... [٢] قبلها ولم تنقطع عنه ، فهي تقتضي الموصوف بها في تلك الحال ، وتلك الحال متصلة ليست غير منقطعة [٣] ، فلا يقال إذن في صفة قد مضت وانقطعت فلذلك يجوز أن تقول : ما انفك زيد عالما ولا تقول : ما انفك زيد قد علم ، لأن المضي يناقض الحال في المعنى .

قالوا : ويجري هذا المجرى أصبح وأمسى وأضحى لأنها لا تقال : إلا في حالة هو منها في هذه الأوقات متصلة تلك الحال منه غير منقطعة ، فالماضي يناقضها فلا تكون معها ، ولا تقول : أصبح زيد قد قام ، ولا أمسى زيد قد فعل ، ولا أضحى زيد قد خرج لمناقضة معنى المضي في ذلك معنى الحال التي وضعت هذه الأفعال على ألا يقال إلا فيها .

---

(١) انظر الجزولية : ٢٠أ .

(٢) كلمة غير واضحة في المخطوطة لعلها (بها) .

(٣) كذا في : ب . ولعلها الصواب : ليست منقطعة أو متصلة غير منقطعة .

[باب إن وأن]

قوله : كل حرف يلي الفعل مرة والاسم أخرى [1] .

مثاله : هل وهمزة الاستفهام ، وأما المفتوحة /٢٥٢ الهمزة وحروف العطف .

وقوله : فأصله ألا يعمل [1] .

إنما قال : فأصله ولم يقل فلا يعمل لأنه قد عمل مما يلي الاسم مرة والفعل أخرى (ما) في لغة أهل الحجاز ، وكذلك (لا) التي تعمل عمل ليس أو عمل إنّ وكل واحد منهما يدخل على الاسم والفعل .

وقوله : وما اختص بالاسم [1] .

يريد : كان وأن وأخواتها وكحروف الجر .

وقوله : أو بالفعل [1] .

مثاله : نواصب الأفعال وجوازمها .

وقوله : ولم يكن كالجزء منه [1] .

يريد ولم يكن معناه معنى ما هو من نفس الكلمة ، استظهر بذلك على لام التعريف والسين وسوف ، لأن الألف واللام للتخصيص فكان معناها معنى العلمية .

وقوله : ليس كالجزء منه [1] .

ومقتضى هذا الكلام أن حرف الجر حقه أن لا يعمل ، لأن الجار والمجرور عنده كالشيء الواحد والصواب في الاستظهار على ذلك أن يقال : وما اختص بالفعل أو بالاسم ولم يكن كالعلمية في إفادة التخصيص فيما يدخل عليه ، أو يقول : وما اختص بالاسم أو بالفعل فأصله أن يعمل إلا ما استثني وهو السين وسوف أو لام التعريف .

---

(١) الجزولية : ٢١أ .

وفي الموضع نقد آخر ، وهو أنه قد بقي عليه أن يستظهر على لولا ولو ، لأن (لولا) تختص بالاسم و(لو) تختص بالفعل ، وكذلك حروف التخصيص ، يعني عليه أن يستظهر عليها ، وكذلك قد لأنها مختصة بالأفعال .

والذي يظهر لي أن هذا التأصيل الذي أصله من أن كل ما اختص بالاسم أو بالفعل فحقه أن يعمل ليس بشيء ، ولذلك لم يوجد شيء منه لسيبويه لفساده بتلك الحروف التي ذكرناها ، وإنما هو شيء قاله أبو بكر بن السراج في أصوله [1] وهو فاسد لما ذكرناه .

وقوله : لا كجزء منه [2] .

قد تقدم ما هو الصواب أن يقال في هذا على هذا الاستظهار هكذا فغير صحيح .

وقوله : فأصله أن يعمل الجر [3] .

أقول : إن هذا خطأ ، ولا يكون أصل عمل الحروف الجر ، لأنه لا يعمل الجر منها إلا المضيف الفعل أو ما هو في معنى الفعل إلى الاسم ، وإنما القول الصحيح : أن أصل الحرف ألا يعمل رفعا ولا نصبا ، لأن الرفع والنصب إنما هما من عمل الأفعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا أو مشبها به ، وكل منصوب مفعولا /٢٥٣ أو مشبها به ، فإذا عملهما الحرف فإنما يعملهما لشبه الفعل [4] ، ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه إلا عمل الجر إذا كان مضيفا إلى الفعل أو ما هو في معناه إلى الاسم .

---

(١) قال رحمه الله : « الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول منها يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال فما كان كذلك فهو عامل في الاسم ، ... والقسم الثاني من الحروف : ما يدخل على الأفعال فقط ولا يدخل على الأسماء وهي التي تعمل في الأفعال فتنصبها وتجزمها ، .... والقسم الثالث من الحروف : ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل .... » ، الأصول ٥٤/١ - ٥٥ .

(٢) الجزولية : ٢١أ .

(٣) الجزولية : ٢١أ ، وقبله : « وكل حرف اتصل بالاسم وعمل فيه فأصله ... » .

(٤) انظر في أعمال هذه الحروف لمشابهتها الفعل :- الكتاب ٢٧٩/١ ، المقتضب ١٠٧/٤ - ١٠٨ ، الأصول ٢٣٠/١ .

وقوله : كشبه إنَّ وأخواتها بالأفعال في المعنى [١] .

ليس هذا بصحيح لأن حروف المعاني كلها فيها معاني الأفعال ، ولكن الموجب لعمل إن وأخواتها شبهها بالأفعال في وجوه من المعنى ومن اللفظ ، وذلك كونها على ثلاثة أحرف وكون أواخرها مفتوحة كأواخر الأفعال الماضية فهذان شبهان لفظيان [٢] .

وأما الشبه من جهة المعنى فظاهر في الاسمين كالفعل المتعدي ، وكون معانيها كمعاني الأفعال فمعنى (إن) التوكيد كمعنى أكد ومعنى (ليت) التمني كمعنى تمنى ، ومعنى (لعل) الترجي كمعنى ترجى [٣] ، فلما أشبهت إن وأخواتها الأفعال المتعدية [٤] من وجوه لفظية ومعنوية أعطيت عمل الأفعال المتعدية وهو النصب والرفع ، فنصبت أحد الاسمين اللذين دخلت عليهما ورفعت الآخر وسنذكر بعد [٥] لم خص اسمها بالنصب وخبرها بالرفع دون أن يعكس ذلك ؟

وقوله : والذي استحقته بذلك أن حذف من مضعفها سوى لعل تخفيفا [٦] .

يريد أن الحذف ليس من أحكام الحروف لأن الحذف تصرف ، والحروف لم توضع على أن تتصرف فيها ، فحذف من مضعف هذه الحروف تخفيفا لها لشبهها بالأفعال ، وما لم يحذف منها كلعل فمنبهة على أن الأصل فيها ألا تحذف [٧] ، وهو صحيح إذا قلنا فيها ما قلناه ، أعني أن الحذف فيها لشبهها بالأفعال على ما ذكرناه وذكره النحويون [٨] لا على ما ذكره هو من أن شبهها بالأفعال هو كون معانيها معاني

---

(١) الجزولية : ٢١أ ، وقبله : « ولا يعمل الرفع ولا النصب إلا بشبه لما يعملهما ... » .

(٢) قال ابن السراج : « أنه إنما أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة » ، الأصول ١/٢٣٥ .

(٣) قال المبرد : « فهذه الحروف مشبهة بالأفعال ، وإنما أشبهتها لأنها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي والتمني والتشبيه التي عباراتها الأفعال » ، المقتضب ٤/١٠٨ .

(٤) ب : المتعدية الأفعال .

(٥) لم يأت شيء منه .

(٦) الجزولية : ٢١أ .

(٧) انظر هذا في : المباحث الكاملية ١/٥١٣ ، شرح الجزولية ٢/٩٩١ .

(٨) قال ابن السراج : « إذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف ، فالفعل يعمل محذوفا عمله تاما ، وذلك قولك : لم يك زيد منطلقا » ، الأصول ١/٢٣٥ . وانظر : المباحث الكاملية ١/٥١٣ ، شرح الجزولية ٢/٩٩١ .

الأفعال خاصة ، وأما إذا قيل ما قاله من أن شبهها بالأفعال كون معانيها معاني الأفعال فإنه يلزمه أن يكون ذلك في الحروف المضعفة كلها نحو ثُمَّ ورُبَّ ، وذلك لا يكون إلا في حروف هذا الباب خاصة ، فلا يجري ذلك على قوله : وإنما يجري على ما قلناه وقاله النحويون ودل ذلك على فساد قوله .

وقوله : وإنْ طلبت اسمين طلب الفعل /٢٥٤ المتعدي لهما [١] .

يريد أن معاني هذه الحروف لا تقتضي الدخول على المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل ، فإنما خصصت بالدخول على المبتدأ والخبر دون الفعل والفاعل لشبهها بالأفعال ، لأن المبتدأ والخبر اسمان ، فيأتي بدخولها عليهما مشبهة بالفعل المتعدي من حيث كان كل واحد منهما طالبا لاسمين ، ويكون امتناعها من الدخول على الفعل والفاعل شبها آخر لها بالأفعال من حيث كان الفعل لا يدخل على الفعل [٢] ، وهذا الذي قاله غير صحيح فإنه إن كان شبهها بالأفعال من حيث إن معانيها معاني الأفعال هو السبب في طلبها اسمين فينبغي أن يكون حروف المعاني كلها كذلك ، تطلب اسمين يكون ذلك الشبه فيها وذلك لم يكن ، فدل ذلك على فساد قوله .

وقوله : وإن فتحت أواخرها كآخر [٣] الفعل الماضي [١] .

يمكن أن يكون السبب في فتح أواخرها ما ذكر من شبهها بالأفعال وكذلك قال سيبويه [٤] إلا أن سيبويه جعل شبهها بالأفعال من جهة المعنى واللفظ وأصاب ، وجعلها هو شبهها الأفعال من جهة المعنى خاصة ، وجعل السبب عن ذلك العمل وفتح الآخر وسائر ما ذكر هنا مثله ، وقد تقدم ما فيه ، ويمكن أن يكون السبب في

---

(١) الجزولية : ٢١أ .

(٢) خلافا لهشام وثعلب إذ أجازا : يعجبني تقوم .

انظر : إيضاح الشعر ٥٣٦ ، الخصائص ٢/٤٣٥ ، التذييل والتكميل ١/١٦ب ، ٢/١١٢أ .

(٣) ب : كان آخر والتصويب من الجزولية ٢١أ .

(٤) قال – رحمه الله : « وأما إن وأن وليت فحركت أواخرها بالفتح لأنهما بمنزلة الأفعال نحو : كان ، فصار الفتح أولى » . الكتاب ٢/٣٢ . وبه قال المبرد في المقتضب ٤/١٠٨ .

فتح أواخرها استثقال الكسر والتضعيف وكثرة استعمالها ، ويكون فتح آخرها موجبا لشبهها بالأفعال وكذلك قال الزجاجي [١] وكلا الأمرين [٢] ممكن ، ولعل سيبويه لا يأبى ما ذكره الزجاجي ولا يكون اقتصاره على ذلك على معنى أنه لا يكون غيره .

وقوله : وكل مبتدأ لا تدخل عليه كان لا تدخل عليه إن [٣] .

مثاله : من يكرمني أكرمه ، والكلام على هذا كالكلام عليه في باب كان كما تقدم [٤] ومنه : من جاءك ؟

وقوله : ولا تدخل أيضا على المبتدأ الذي خبره مفرد فيه معنى الاستفهام [٥] .

مثاله : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ .

وقوله : ولا يجوز تقديم الخبر فيها [٣] .

أي لا يجوز : قائم إن زيدا .

وقوله : ولا توسيطه [٣] .

أي لا يجوز : إنّ قائمٌ زيدا .

وقوله : بخلاف كان [٦] .

لأنك تقول : قائما كان زيد ، وكان قائما زيد [٧] .

وقوله : إلا أن يكون ظرفا [٦] .

مثاله : إن في /٢٥٥ الدار زيدا .

---

(١) قال – رحمه الله تعالى – : « وأواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي ومعانيها معاني الأفعال » ، الجمل ٥٢ .

(٢) وهي : أن أواخرها فتحت لشبهها بالفعل الماضي ، أو أن فتح أواخرها أوجب شبه الفعل .

(٣) الجزولية : ٢١أ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٧٧٥ .

(٥) الجزولية : ٢١أ – ب

(٦) الجزولية : ٢١ب .

(٧) انظر ما سبق ص : ٧٧٣ ، ٧٧٧ .

وقوله : كان الإلغاء أحسن [١] .

مثاله : إنما زيد قائم وكأنما زيد قائم .

وقوله : أضعف منه في أخواتها [٢] .

يعني أضعف من العمل في : كأنما زيدا قائم وليتما زيدا قائم ولعلما زيدا قائم .

وقوله : وموضع السماع (ليت) [٣] .

يعني سماع العمل وإلا فالإلغاء مسموع في غيرها نحو : لعلما أنت عالم ، وصدق إن موضع السماع في هذه المسألة إنما هو في (ليت) ، ويعني بذلك اختلاف الروايتين في قوله [٤] :-

... أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لنا [٥] ... ..

---

(١) الجزولية : ٢١ب ، وقبله : « وهذه الحروف إذا دخلت عليها (ما) ... » .

(٢) الجزولية : ٢١ب ، وقبله : « وقد تعمل والعمل في (إن وأن) .... » .

(٣) الجزولية : ٢١ب . (٤) يعني النابغة الذبياني .

(٥) من البحر البسيط من قصيدته التي مطلعها :-

يا دَارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَـدِ أَقْوَتْ وطَالَ عَلَيها سَالِفُ الأَمَدِ

والبيت :-

قَالَتْ : .... إلى حَمَامَتِنا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

العلياء : ما ارتفع من الأرض ، السند : سند الجبل وهو ارتفاعه حيث يسند فيه أي يصعد ، أقوت : أقفرت وخلت من الناس ، السالف : الماضي ، الأبد : الدهر ، فقد : فحسبي . شرح الديوان ١٤ ، ٢٤ . وهو يشير إلى قصة يعرفها الرواة .

الشاهد فيه : (ليتما هذا الحمام) فقد روي رفعا ونصبا على الإهمال والإعمال .

الديوان ٢٤ ، الكتاب ٢٨٢/١ ، الأصول ٢٣٣/١ ، الحلبيات ١٧٦ ، الخصائص ٤٦٠/٢ ، التبصرة والتذكرة ٢١٥/١ ، الأمالي الشجرية ١٤٢/٢ ، ٢٤١ ، الإنصاف ٤٧٩/٢ ، شرح المفصل ٥٤/٨ ، ٥٨ ، المباحث الكاملية ٥٢٠/١ شرح الجمل ٢٥١/١ ، ٦٢٢ ، ١٣/٢ ، المقرب ١١٠/١ ، شرح الجزولية ٤٩٧/١ ، ٥٤٠/٢ ، ٦٤١ ، ٩٩٨ ، شرح الكافية ٣٤٨/٢ ، المغني ٦٦/١ ، ٣١٦ ، ٣٤١ ، المقاصد النحوية ٢٥٤/٢ ، شرح شواهد المغني ٧٥/١ ، ٢٠٠ ، ٦٩٠/٢ ، الخزانة ٢٥١/١٠ - ٢٦٤ ، شرح أبيات المغني ٤٦/٢ - ٥١ .

وهذا الحمام لنا بالرفع [١] فاختلف النحويون في حمل سائر أخوات ليت عليها في هذين الوجهين وذلك أنه لم يسمع في البواقي من أخوات ليت إلا الإلغاء ولم يسمع فيها الإعمال [٢] ، فقال بعضهم : لا فرق بين ليت وأخواتها في القياس ، وقد سمع في ليت الوجهان ، فينبغي أن تكون الباقي كذلك [٣] .

وقال بعضهم : الذي ورد به السماع في الباقي إنما هو الإلغاء لا الإعمال [٤] .

ومع الإعمال يكون دخول الحرف كخروجه ، من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى إذ ليس له معنى إلا التوكيد [٥] ، وليس ذلك من أصل الحروف فينبغي ألا يقال منه إلا ما سمع ونحن لم نسمعه إلا في ليت فلا نقول به إلا فيها ولا نقيس عليها شيئا من أخواتها في ذلك ، إذ ليس على أصل الحروف ، ولا ينبغي أن يقال منها إلا ما سمع وهو لم يسمع في الباقي فلا يقال به فيه ، وقد سمع الإلغاء في الباقي . وهو ليس خارجا عن الأصل لأن الحرف الذي هو (ما) في ذلك دخل لكف العمل عن العامل ، ولم يكن هناك مانع يمنع من الإلغاء ، وكان هناك ما يمنع من الأعمال فلذلك ينبغي أن يقال في الباقي بالإلغاء لا بالإعمال وبه قال سيبويه [٦] وهو الصواب .

---

(١) قال سيبويه : « وقد كان رؤبة بن العجاج ينشد هذا البيت رفعا » ، الكتاب ٢٨٢/١ .

(٢) قال ابن برهان : « وروى أبو الحسن الأخفش عن العرب : إنما زيدا قائم ، فأعمل مع زيادة (ما) ، وذكر ابن جزء الأسدي مثل ذلك ، عن كتاب الكسائي عن العرب ، كذلك سمعت شيخنا أبا القاسم الدقيقي يحكيه » ، شرح اللمع ٧٥/١ .

(٣) هو مذهب ابن السراج والزجاجي وغيرهم من النحويين . انظر : الأصول ٢٣٢/١ ، الجمل ٤٠٣ ، منهج السالك ٨٠/١ .

(٤) وهذا يعني أن ما عدا (ليت) يهمل ولا يعمل . أما (ليت) فيبقى على ما سمع من الإعمال والإهمال وهو مذهب سيبويه والأخفش والفراء وغيرهم . انظر : الكتاب ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ، شرح الجمل ٤٣٣/١ - ٤٣٤ ، التذييل والتكميل ٥٩/٢ب .

(٥) قال أبو بكر بن السراج : « وتدخل (ما) زائدة على (إن) على ضربين : فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها ، لا تغير إعرابا ، تقول : إنما زيدا منطلق ... » ، الأصول ٢٣٢/١ .

(٦) الكتاب ٢٨٢/١ - ٢٨٣ .

وقوله : وكلها لا تدخل على أخبارها (١) .

مثال دخول اللام في الخبر : إنّ زيداً لقائمٌ .

وقوله : ولا على أسمائها المفصول بينها وبينها بأخبارها (١) .

مثال دخول اللام في ذلك في إنّ : إن في الدارِ لزيداً .

وقوله : ولا على /٢٥٦ معمول خبرها المقدم عليها (١) .

مثال دخول اللام في ذلك في : إنّ زيداً لَطَعَامَكَ آكلٌ ، ولا يجوز : إنّ زيداً آكلٌ لَطَعَامَكَ .

وقوله : ولا على الفصل بين اسمها وخبرها (١) .

مثال دخول اللام في ذلك في إنّ : إنّ زيداً لهو الظريفُ إذا جعلت هو فصلا ، وأطلق المؤلف القول في دخول اللام على الخبر مع (إنّ) وهي لا تدخل فيها إلا بشرطين :-

أحدهما : ألا يلي الخبر (إنّ) كقولك : إن في الدارِ زيداً وإنّ أمامَكَ عمراً (٢) .

والثاني : ألا يكون الخبر جملة فعلية فعلها ماض نحو : إنّ زيداً قامَ (٣) .

وقيّد دخول اللام في اسم إنّ بالفصل بينها وبينه بالخبر ، ويعني بذلك نحو قولك : إن في الدارِ لزيداً كما تقدم ، ولو ترك هنا [التقييد (٤)] بالخبر في الأصل كان أحسن لأنه

---

(١) الجزولية : ٢١ ب ، والكلام بتمامه : « وكلها لا تدخل – على أخبارها ولا على أسمائها المفصول بينها وبين أخبارها كذا ولا على معمول خبرها المقدم عليها ولا على الفصل بين اسمها وخبرها – اللام سوى إن » .

(٢) قال ابن يعيش : « إن حق هذه اللام أن تقع صدر الجملة ، وإنما أخرت لضرب من استحسان وهو إرادة الفصل بينها وبين (إن) لاتفاقهما في المعنى ، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد » ، شرح المفصل ٦٦/٨ .

(٣) قال ابن جني : « فإن كان الخبر فعلا ماضيا لم تدخل اللام عليه ، لأنه ليس بالمضارع للاسم كما ضارعه الفعل المضارع فلا تقول إذن : إن زيدا لقام » سر الصناعة ٣٧٤/١ ، وانظر : الأصول ٢٤٢/١ .

(٤) تكملة من الشرح الصغير ١٩٩ .

قد تدخل اللام على اسم إنّ إذا فصل بينها وبينه بغير الخبر نحو قولك : إنّ بك لزيداً واثقٌ ، وإنّ عليك لزيدًا معوَّلٌ .

وقوله : وتنفرد إنّ ولكن بالعطف على موضعها مع الاسم بعد الخبر على رأي (١) .

مثاله : إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، ولا يجوز : إنّ زيداً وعمروٌ قائمان (٢) .

قال قائل (٣) : كان أجود من هذه العبارة أن يقول : وتنفرد أن ولكن بالعطف على موضع (إنّ) دون اسمها (٤) ، وعلى موضعها مع الاسم بعد الخبر على رأي ومطلقا على رأي .... إلى آخره . مثل ما ذكره .

وإنما قلنا : إن هذه العبارة أجود لأن عبارته هذه التي نقلناها بظاهرها توهم أنّ (إنّ ولكنّ) تنفرد بالعطف على موضعها مع الاسم لا على موضعها دون الاسم ، وهو قد ذكر قبل هذا انفرادها بالشيئين (٥) ، فكان هذا القول الثاني يأتي بظاهره معارضا للأول فلذلك قلنا : إن عبارته هذه ليست بجيدة ، وأن الذي قلناه أجود منها ، وقد رأيت في بعض النسخ نصا يوافق ما استجاده هذا القائل : وقد تنفرد إنّ ولكنّ بالعطف على موضعها وعلى موضعها مع الاسم بعد الخبر (٦) ، وهذا النص إنما يلتئم

---

(١) الجزولية : ٢١ب .

(٢) قال الزمخشري : « ... إنما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة ، فإن لم تمض لزمك أن تقول : إن زيدا وعمرا قائمان بنصب عمرو لا غير » ، المفصل ٢٩٦ .

وهذا مذهب البصريين ، وأجازه الكوفيون والأخفش ، واشترط الفراء خفاء الإعراب . انظر : الإنصاف ١٨٥/١ – ١٩٥ ، التبيين ٣٤١ – ٣٤٦ ، شرح المفصل ٦٩/٨ .

(٣) هو الشلوبين نفسه . انظر : الشرح الصغير ١٩٩ – ٢٠٠ .

(٤) قال اللورقي : « قوله : لا يعطف على موضعها يوهم أن لها موضعا من الإعراب ، وليس كذا ، لأنها حرف ، والحرف لا يحكم عليه بالإعراب أصلا ، إنما يحكم على موضع المبني وحده ، أو على موضع الاسم مع عامله » ، المباحث الكاملية ٥٢٤/١ .

(٥) في قول الجزولي : « وكلها لا يعطف على موضعها ولا على موضعها مع اسمها سوى (إن ولكن) » ، الجزولية ٢١ب .

(٦) ليس هذا النص في النسختين فاس ٢١ب ، تيمور ٨١ .

مع الحمل على موضعها مع الاسم على ما يفسر بعد ، ويريد بقوله : على موضعها مع الاسم العطف على موضع /٢٥٧ الاسم خاصة [١] الذي صرح به غيره [٢] ، لكنه لما لم يتصور الرفع في الاسم مع وجود (إنّ) لكون إنّ ناسخة للابتداء حمل (إنّ) على (لا) [٣] ، فكما يكون العطف على الموضع في (لا) مع اسمها كذلك يكون العطف على الموضع في (إنّ) على (إنّ) مع اسمها حملا عليها .

وجاز ذلك في (لا) لأنها مبنية مع ما بعدها ومجعولة معه اسما واحدا ، ثم حملت (إنّ) عليها [٤] .

ويريد بقوله : على موضعها إذ لم يقل معه مع اسمها رفع المعطوف بالابتداء وإضمار الخبر لا بالعطف على موضع الاسم ، ولما كان العطف حقه التشاكل وأمكن هنا التشاكل حمله على ذلك الذي هو حقه ، فقدر في موضع إنّ الابتداء وحينئذ عطف المبتدأ والخبر على مبتدأ وخبر حتى يأتي العطف على حقه ، فلذلك سمي : هذا العطف عطفا على موضع إن لأنه يقدر في موضع إنّ الابتداء لما قلناه [٥] من طلب التشاكل الذي هو حق العطف .

وقوله : ومطلقا على رأي [٦] .

يعني أن صاحب هذا الرأي يجيز العطف على موضع إنّ مع الاسم قبل الخبر

---

(١) يريد قبل دخول (إن) .

(٢) كالزجاجي إذ قال – رحمه الله تعالى – : « .... أن تعطفه على موضع (إن) قبل دخولها لأن داخلة على المبتدأ والخبر ، ولم تغير من المعنى شيئا ، فعطفته على الموضع » ، الجمل ٥٥ ، وانظر : شرح الإيضاح للعكبري ٨٣أ – ب .

(٣) قال الأبذي : « وأما التنظير لها – يعني إن – بـ (لا) فغير صحيح ، لأن (لا) مركبة مع الاسم ، فهما في موضع رفع بالابتداء ، و (إن) والاسم ليسا مركبين » ، شرح الجزولية ١٠٠٩/٢ .

(٤) هذا يعني أن الأصل وهو (إن) حملت على الفرع وهو (لا) في وجه ، كما أن (لا) محمولة في العمل على (إن) .

(٥) ب : ما قلناه ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٠٠ .

(٦) الجزولية : ٢١ب .

نحو : إنّ زيدا وعمروٌ قائمان ، ونحو : إنك وزيدٌ قائمان سواء ظهر الإعراب في الاسم أو لم يظهر (١) ، بعد الخبر نحو : إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ وإنّك قائمٌ وعمروٌ ، وليس في الدنيا من يجيز : إن زيداً وعمروٌ قائمان على أن يكون (عمروٌ) مرفوعا بالابتداء معطوفا على موضع (إنّ) دون الاسم على ما قدمناه (٢) ، لأنّ ذلك يؤدى إلى ارتفاع قولك قائمان بالمبتدأ وبإنّ (٣) ، ولأنك تستأنف قولك (وعمروٌ) والجملة الأولى لم تتم فلذلك قلنا : إنّ هذا الذي لا يلتئم مع الحمل على موضع إنّ دون اسم (٤) .

وقوله : وعلى رأي [إن (٥)] ظهر الإعراب (٦) .

أي لا يجوز عند صاحب هذا الرأي (٧) إنّ زيداً وعمروٌ قائمان لظهور الإعراب في الاسم ، وإنما يجيز ذلك بعد الخبر نحو : إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، فلو قلت : إنّك وعمروٌ قائمان لاستوى في الجواز هو وقولك : إنّك قائمٌ وعمروٌ ، وكذلك لا يلتئم هذا الرأي أيضا مع الحمل على موضع إنّ دون الاسم وهو الرفع بالابتداء ، لأنه ليس في الدنيا من يجيز (٨) ، إنك وزيدٌ /٢٥٨ قائمان على أن يكون (زيدٌ) مستأنفا لما ذكرناه سابقا ، وإنما يجيزه من يجيزه على الحمل على موضع إنّ مع الاسم .

وقوله : إنّ المكسورة متى خففت وأعملت (٦) .

---

(١) هو مذهب الكوفيين والأخفش ، والفراء يرى ذلك إن خفي إعراب الاسم . انظر : مصادر ذلك في ص : ٧٠٢ هـ ٢ .

(٢) بل أجازه الكوفيون مستدلين بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ النَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ... ﴾ [المائدة : ٦٩] وغيرها . انظر : الإنصاف ١/١٨٦ – ١٨٧ . وتأوله البصريون .

(٣) قال ابن يعيش : « فإنك لو عطفت على الموضع قبل التمام لاستحال ، إذ الخبر قد يكون خبرا عن منصوب ومرفوع قد عمل فيهما عاملان مختلفان ، فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان وهذا محال » . شرح المفصل ٨/٦٩ .

(٤) يعني دون اسمها .

(٥) تكملة من الجزولية : ٢١ب .

(٦) الجزولية : ٢١ب .

(٧) هو الفراء . انظر ما سبق من مصادر ص : ٧٨٩ هـ ٢ .

(٨) انظر : هـ ٢ .

مثاله : إنْ زيداً قائمٌ .

وقوله : فحكمها حكم الثقيلة (١) .

أي لا يجب إثبات اللام في الخبر مع ذلك كما لا يجب مع الثقيلة بل يجوز إثباتها وحذفها فتقول : إنْ زيداً قائمٌ وإنْ زيداً لقائمٌ بالتخفيف (٢) كما تقول : إنّ زيداً قائمٌ وإنّ زيداً لقائمٌ بالتثقيل ولا يليها الفعل مخففة كما كان لا يليها مثقلة لأنها عاملة عمل (٣) الفعل ، وامتناع المثقلة من ولاية الفعل لعملها عمل (٣) الفعل فكأنك تولي فعلا فعلا بذلك (٤) .

وكذلك يكون الحكم متى خففتها وكانت عندك عاملة .

وقوله : ووليتها الأسماء فمبتدآت (٥) .

مثاله : إنْ زيدٌ قائمٌ (٦) .

وقوله : لم تكن إلا مما تدخل على المبتدأ والخبر (٧) .

مثاله : ﴿ وإنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ (٨) لأن (وجد) هنا بمعنى (علم) ، والمنصوبان بعدُ مفعولاها ، و﴿ إنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا ... ﴾ (٩) لأن كاد وأخواتها مما ألحق بكان وأخواتها .

---

(١) الجزولية : ٢١ب .

(٢) قال ابن السراج : « وإذا نصب الاسم بعدها لم يحتج إلى اللام لأن النصب دليل » ، الأصول ٢٣٥/١ .

(٣) ب : على . وهو خطأ ظاهر .

(٤) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٥٢٩/١ .

(٥) الجزولي : ٢١ب ، وقبله : « ومتى خففت وألغيت ... » ثم قال « ووجب إثبات اللام » .

(٦) تلتبس (إن) المخففة هنا بالنافية لكون الكلام صالحا للنفي والإثبات قال اللورقي : « إذا ألغيت عند التخفيف جاز أن تليها الأسماء والأفعال ، فإن وليتها الأسماء كانت مبتدأة ، ولزمت اللام الفاصلة بين النافية والمخففة » ، المباحث الكاملية ٥٢٩/١ .

(٧) الجزولية : ٢١ب ، وقبله : « وإذا وليتها الأفعال .... » .

(٨) الأعراف : ١٠٢ .

(٩) تمامها : ﴿ .... لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا ، وسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [الفرقان : ٤٢]

وقوله . ويجوز دخولها عند الكوفيين على سائر أنواع الفعل [١] .

مثاله : ما أنشدوه [٢] من قوله [٣] :-

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ [٤]

وقوله : وإذا وليتها الأسماء فمبتدآت [٥] .

مثاله : علمت أنْ زيدٌ قائمٌ .

وقوله : وقد يتقدم الخبر [٦] .

---

(١) الجزولية : ٢١ب - ٢٢أ .

(٢) كالصيمري في التبصرة والتذكرة ٤٥٨/١ ، والزمخشري في المفصل ٢٩٨ ، والأنباري في الإنصاف ٦٤١/٢ .

(٣) القائل هي : عاتكة العدوية (.... - ٤٠ هـ تقريبا) .

وهي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ، شاعرة صحابية جليلة من المهاجرات ، تزوجت عبد الله بن أبي بكر الصديق فاستشهد عنها ، ثم عمر بن الخطاب وقتل عنها ، ثم الزبير بن العوام وقتل عنها . رحمهم الله جميعا ورضي عنهم . انظر : المردفات من قريش ٦١ - ٦٤ ، الأغاني ١٢٨/١٦ - ١٣٠ ، الخزانة ٣٧٨/١١ - ٣٨١ .

(٤) من البحر الكامل من قصيدة في رثاء زوجها الزبير بن العوام - رضي الله عنه - مطلعها :-

غَدَرَ ابنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسِ بُهْمَةٍ يَوْمَ اللِّقَاءِ وَكَانَ غَيْرَ مُعَرِّدِ

ابن جرموز : عمرو بن جرموز المجاشعي قاتل الزبير غدرا في وادي السباع ، البهمة : ها هنا الجيش ، والبهمة أيضا الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى من شدة بأسه ، اللقاء : الحرب ، عرد الرجل : إذا فر في الحرب . الخزانة ٣٧٨/١١ .

ويروى : بالله ربك . المفصل ٢٩٨ ، كتبت عليك . شرح الجزولية ١٠٢٨/٢ .

الشاهد فيه : استدل به الكوفيون على جواز دخول (إن) المخففة على غير الأفعال الناسخة .

الأغاني ١٢٧/١٦ ، المحتسب ٢٥٥/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤٥٨/١ ، المفصل ٢٩٨ ، إصلاح الخلل ٣٧٦ ، الإنصاف ٦٤١/٢ ، شرح المفصل ٧١/٨ ، ٧٢ ، ٧٦ ، المباحث الكاملية ٥٣١/١ ، شرح الجمل ٤٣٨/١ ، المقرب ١١٢/١ ، المنهاج الجلي ١٣٠أ ، شرح الجزولية ١٠٢٨/٢ ، ١٠٣٢ ، شرح الكافية ٣٥٩/٢ ، المقاصد النحوية ٢٧٨/٢ - ٢٨٢ ، الخزانة ٣٧٣/٩ - ٣٨١ .

(٥) الجزولية : ٢٢أ ، وقبله : « و(أن) المفتوحة تخفف وتثقل ، وفي خفتها إما ملغاة وإما معملة ، فالمعملة كالمثقلة ، والملغاة تليها الأسماء والأفعال فإذا وليتها .... » .

(٦) ليس في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٢٢أ ، وتيمور ٨٢ .

نحو قوله (١) :-

في فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ علموا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ (٢)

ولكنه في تقدير ولاية اسم المبتدأ (٣) لأنّ .

---

(١) هو الأعشى الكبير (... - ٧ هـ) .

أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل ، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي ، من فحول شعراء الجاهلية كان يسمى صناجة العرب لجودة شعره ، كان يفد على الملوك لا سيما ملوك الفرس ، أدرك الإسلام ولم يسلم .

« طبقات فحول الشعراء ٥٢/١ ، المؤتلف والمختلف ١٢ ، معجم الشعراء ٤٠١ - ٤٠٢ ، الخزانة ١٧٥/١ - ١٧٨ .

(٢) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ

وبيت الشاهد ملفق من بيتين هما (٣٤ ، ٣٨) في الديوان مع اختلاف الرواية وهما :-

٣٤ - إِمَّا تَرَيْنَا حُفَاةً لا نِعَالَ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نَحْفَى وَنَنْتَعِلُ

٣٨ - فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الحِيلَةِ الحِيَلُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

هريرة : قيل : قينة لرجل من آل عمرو بن مرثد ، وقيل : هريرة وخليدة قينتان لبشر بن عمرو ، فتية : جمع فتى وهو الشاب ، يحفى : هو المشي بلا نعل ولا خف ، والمراد به الفقير ، ينتعل : يلبس النعال ، والمراد به الغني .

الخزانة ٣٩٢/٨ - ٣٩٣ .

الشاهد فيه : أن (أن) اسمها ضمير الشأن محذوف وخبرها الجملة الاسمية التي تقدم فيها الخبر (هالك) على المبتدأ (كل من يحفى وينتعل) .

الديوان ١٠٩ ، الكتاب ٢٨٢/١ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ١٢٣/٢ ، المقتضب ٩/٣ ، الأصول ٢٣٩/١ ، الخصائص ٤٤١/٢ ، المحتسب ٣٠٨/١ ، المنصف ١٢٩/٣ ، التبصرة والتذكرة ٤٦١/١ ، المفصل ٢٩٨ ، الأمالي الشجرية ٢/٢ ، الإنصاف ١٩٩/١ ، شرح المفصل ٧١/٨ ، ٧٤ ، المباحث الكاملية ٥٣٢/١ ، المنهاج الجلي ١٣٠أ ، شرح الجزولية ١٠٣٣/٢ ، شرح الكافية ٣٥٩/٢ ، المقاصد النحوية ٢٨٧/٢ - ٢٩٤ ، الخزانة ٣٩٠/٨ - ٣٩٨ .

(٣) كذا في المخطوطة وفي الشرح الصغير ٢٠٣ : « ولكنه في ولاية الاسم المبتدأ لأن » وهذا يخالف مراد الشارح من الاستشهاد بالبيت ، كما أنه لا وجه لهذه العبارة بهذه الصيغة ولعل المراد : في تقدير ولاية خبر المبتدأ لأن .

وذكر ابن يعيش تأويلا جيدا فقال : « والمراد أنه : هلك ، فالهاء : مضمرة مرادة ، وهالك مرفوع لأنه خبر مقدم والتقدير : كل من يحفى وينتعل هالك » ، شرح المفصل ٧٤/٨ .

وقوله : والأحسن أن يفصل بينها وبينها بحرف تنفيس [١] .

مثاله : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى ﴾ [٢] .

وقوله : فالأحسن [٣] .

استظهار على قوله [٤] :-

فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَّرَ اللهُ مَالَهُ   وَأَثَّلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَه [٥]

وأجود من هذا أن يقال : فلابد أن يفصل بينها وبينهما بحرف تنفيس أو كذا أو كذا إلا في ضرورة أو يمنع من ذلك مانع في الكلام كقوله تعالى ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [٦] /٢٥٩ فإن (أن) الخفيفة هنا قد دخلت على الفعل من غير فصل لاستحالة تلك الفواصل مع ليس [٧] وامتناعها [٨] .

وقوله : أو نفي أو توقع [٩] .

---

(١) الجزولية : ٢٢أ ، وقبله : « والفرق بين (أن) الناصبة للفعل والناصبة للاسم المخففة الملغاة أن (أن) المخففة المذكورة لا يعمل فيها إلا فعل محقق ، وأنها إذا وليها فعل جاز أن يفصل .... » .

(٢) المزمل : ٢٠ .   (٣) ليس في النسختين اللتين اعتمدتهما .

(٤) النابغة الذبياني .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلا أَبْلِغَا ذُبْيَانَ عَنِّي رِسَالَةً   فَقَدْ أَصْبَحَتْ عَنْ مَنْهَجِ الْحَقِّ جَائِرَه

ذبيت : أراد القبيلة ، المنهج : الطريق الواضح ، الجائرة : العادلة عن الحق ، ثمر الله ماله : كثره وأصلحه ، أثل موجودا : كثر إبله ، المفاقر : الفقر . شرح الديوان ١٥٣ ، ١٥٥ .

الشاهد فيه :عدم الفصل بين (أن) المخففة من الثقيلة والفعل (ثمر) بفاصل .

الديوان ١٥٥ ، المباحث الكاملية ٥٣٣/١ ، شرح الجزولية ١٠٣٤/٢ ، شرح الكافية ٢٣٤/٢ ، الخزانة ٤١٤/٨ — ٤٢٠ .

(٦) النجم : ٣٩ .

(٧) مع ليس وعسى والأفعال الجامدة . انظر : المباحث الكاملية ٥٣٤/١ ، شرح الجمل ٤٣٧/١ ، شرح الجزولية ١٠٣٣/٢ .

(٨) كذا في المخطوطة والمباحث الكاملية ٥٣٤/١ ، إذ نقل هذا النص كاملا ، وفي الشرح الصغير ٢٠٣ « مع ليس وأشباهها » .

(٩) الجزولية ٨٢ نسخة تيمور .

مثاله : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [١] وعلمت أنْ قد كان كذا ، ويسقط من بعض النسخ قوله : أو نفي [٢] ، وكأنه قد استغنى عنه بأنه قد علم أنه لابد للفعل المنفي [٣] من حرف قبله ينفيه إلا في الموضع الذي حذف منه للعلم به كقوله [٤] :-

فَقُلْتُ : يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً [٥] .....

وقوله : واسمها محذوف أيضا موجود معنى [٦] .

يريد أن التقدير : أنه سيكون . أفلا يرون أنه لا يرجع ، وعلمت أنه قد كان كذا .

وقوله : فهذا معنى الإلغاء فيها [٦] .

---

(١) تمامها : ﴿ .... وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرّاً وَلَا نَفْعًا ﴾ [طه ٨٩] .

(٢) سقط من نسخة فاس ١٢٢أ .

(٣) ب : المتعدى ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٠٣ ، ومن المباحث الكاملية ٥٣٤/١ .

(٤) القائل : هو امرؤ القيس .

(٥) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها :-

أَلا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

وعجز البيت :-

... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

عم صباحا : تحية عند العرب ، الطلل : ما شخص من آثار الدار ، البالي : الخلق ، العصر : بضمتين لغة في العصر وهو الدهر ، الخالي : الماضي ، أبرح : أي لا أبرح ، الأوصال : جمع وصل وهو المفاصل . الخزانة ٦٠/١ - ٦١ ، ٤٥/١٠ .

ويروى : فَقُلْتُ يَمِينُ اللهِ مَا أَنَا بَارِحٌ ... ولا شاهد فيها حينئذ .

ويروى : فَقُلْتُ لَهَا تَاللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً .. انظر : الخزانة ٤٥/١٠ .

الشاهد فيه : حذف (لا) مع الفعل المنفي لدلالة السياق عليه .

الديوان ٣٢ ، الكتاب ١٤٧/٢ ، المقتضب ٣٢٥/٢ ، الأصول ٤٣٤/١ ، الجمل ٧٣ ، الحلبيات ٢٧٤ ، الخصائص ٢٨٤/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤٤٨/١ ، ٤٥٤ ، الحلل ٩٩ ، الأمالي الشجرية ٣٦٩/١ ، المفصل ٢٦٨ ، شرح المفصل ١١٠/٧ ، ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، المباحث الكاملية ٤٩٧/١ ، ٥٣٤ ، شرح الكافية ٣٤٠/٢ ، الخزانة ٤٣/١٠ - ٤٥ ، الدرر اللوامع ٤٣/٢ .

(٦) ليس في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

يعني في المشهور من مذهب القوم ، وقد قال سيبويه : ولو قال قائل : إن الإلغاء فيها كالإلغاء في المكسورة لكان قولا [١] ، ثم رده آخرا بقوله : إذن ولو قال قائل كذا كقولك فإن قال قائل كذا وقوله : لكان قولا بمعنى ، فهذا قول يمكن أن يقوله قائل ويعترض به ، ثم يكون رده هذا القول آخرا جوابا لأن التي هي في معنى ، ولو قال قائل .

وقوله : لا يعمل فيها إلا فعل محقق [٢] .

مثاله : علمت وتحققت ويريد أو ما جرى مجراه مما يترجح فيه أحد الجانبين من أفعال الشك نحو : ظننت وحسبت قال الله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ... ﴾ [٣] قرىء برفع تكون ونصبه [٤] .

وقوله : وأنها إذا وليها فعل جاز أن يفصل [٢] .

كذا قال : (جاز) وصح للمؤلف أن يستعمل (جاز) في موضع اللزوم لأنها

---

(١) لم أقف عليه في الكتاب المطبوع ، وقد وقفت عليه في شرح السيرافي : « وإنما اختاروا في (أن) الإضمار لأنها إذا كانت مفتوحة لم تقع أولا في موضع المبتدأ ، فيجعل ما يليها مبتدأ ، وتجعل هي ملغاة ، كإن إذا كسرتها وخففت ، لأن المكسورة تدخل على المبتدأ وتؤكده فإذا ألغيت ولم تعمل فما بعدها مبتدأ واقع موقعه من الكلام » ، شرح الكتاب ٤/٥١أ .

ثم قال – رحمه الله تعالى –: « يعني لو خففوا (أن) وأبطلوا عملها في المضمر والمظهر كإن إذا خففت لكان وجها قويا وهذا كما قال ، ويصير قوله : علمت أن زيد قائم كقولك : علمت أنما زيد قائم ، وإنما غير عاملة في شيء وزيد قائم مبتدأ وخبر » ، شرح الكتاب ٤/٥٢ب .

وهذا النص ليس موجودا في نسخ الكتاب المطبوع التي وقفت عليها في هذا الباب . انظر : نسخة برلين ٤٢٩/١ ، نسخة بولاق ٤٨١/١ ، نسخة هارون ١٦٥/٣ .

(٢) الجزولية : ٢٢أ .

(٣) تمامها : ﴿ ... فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ﴾ [المائدة : ٧١] .

(٤) قرأ بالرفع : أبو عمرو وحمزة والكسائي .

وقرأ بالنصب : ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر .

انظر : السبعة ٢٤٧ ، التيسير للداني ١٠٠ ، التبصرة ٤٨٧ ، الإقناع ٦٣٥/٢ ، حجة القراءات ٢٣٣ ، النشر ٢٥٥/٢ .

مقابل بها (لا يجوز) المقدر في الناصبة ، لأن الناصبة لا يجوز فيها الفصل بغير لا النافية [(١)] ، وإنما تكون (جاز) مراداً بها غير اللزوم متى قوبل بها (وجب) ، وهي إنما يقابل بها (لا يجوز) لا وجب ، وإن لم يكن الأمر كما قلناه في (جاز) كان قول المؤلف خطأً لأنه أعني – الفصل – لازم في المخففة في غير الضرورة إذا لم يمنع مانع .

وقوله : وأن تفسيرا [(٢)] .

مثاله : ﴿ وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾ [(٣)] والانطلاق هنا انطلاق في المكان [(٤)] ، ولأن (امشوا) تفسير لذلك الكلام ، الذي انطلقوا فيه ، و(أن) فيه بمعنى (أي) [(٥)] .

وقوله : وزائدة [(٦)] .

مثاله : لمّا أنْ جاء عمروٌ جاء زيدٌ ، ووالله أنْ لو فعلت كذا لكان كذا [(٦)] و[(٧)] :-

---

(١) قال الجزولي : « والناصبة للفعل عكسها » ، الجزولية ٢٢أ .

(٢) الجزولية : ٢٢أ .

(٣) تمامها : ﴿ .... وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ ﴾ [ص : ٦] .

(٤) قال الزمخشري : « و(أن) بمعنى (أي) لأن المنطلقين عن مجلس التقاول لابد لهم من أن يتكلموا ويتفاوضوا فيما جرى لهم فكان انطلاقهم مضمنا معنى القول » ، الكشاف ٣/٣٦٠ .

(٥) انظر (أن) بمعنى (أي) في هذه الآية في :-

الكتاب ١/٤٧٩ ، المقتضب ١/١٨٨ ، ٢/٣٥٨ – ٣٥٩ ، الأصول ١/٢٣٧ وغيرها .

(٦) قال سيبويه : « ووجه آخر تكون فيه لغوا نحو قولك : لما أن جاءوا ذهبت ، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك » ، الكتاب ١/٤٧٥ .

(٧) يريد وكقول الشاعر ، وقد اختلف فيه على النحو الآتي :-

أ – علباء بن أرقم بن عوف بن سعد بن عجل اليشكري ، شاعر جاهلي كان معاصرا للنعمان بن المنذر .

ب – باعث بن صريم اليشكري .

جـ – أرقم اليشكري .

د – راشد بن شهاب اليشكري وقال البغدادي « رأيت القصيدة التي أشار إليها لراشد وليس فيها هذا البيت ولا الأبيات الآتية » ، الخزانة ١٠/٤١٤ .

ولعل الصحيح أنها لعلباء في زوجته وقصته مع النعمان في ذبح الكبش معروفة . انظر هذه الأقوال في : الخزانة ١٠/٤١٣ – ٤١٤ .

.. ... كَأَنْ / ٢٦٠ ظَبْيَةٍ تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ (١) .

في من خفض ظبية .

وقوله : لكن إذا خففت لم تعمل (٢) .

حكى السهيلي عن أبي القاسم بن الرماك (٣) أنه أفاده رواية عن يونس بإعمالها (٤) ، قال السهيلي : ولم أرَ ذلك في أصل كتاب . قلت : ولا أنا أيضا رأيته في أصل كتاب ، والمشهور ما ذكره المؤلف : من ألا تعمل .

قال الفارسي : الاقتصار فيها على الإلغاء منبهة على أن الأصل في هذه الحروف

---

(١) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلا تِلْكُمَا عِرْسِي تَصُدُّ بِوَجْهِهَا ... وَتَزْعُمُ فِي جَارَاتِهَا أَنْ مَنْ ظَلَمْ

وصدر البيت :-

فَيَوماً تُوَافِينَا بِوَجْــهٍ مُقَسَّمٍ

توافينا : تأتينا ، المقسم : الحسن ، تعطو : تتناول ، وارق : لغة في مورق ، السلم : شجر كثير الشوك .

انظر : الخزانة ١٠/٤١٤ - ٤١٦ .

الشاهد فيه : زيادة (أن) بين الجار وهو الكاف ومجرورها وهو (ظبية) في رواية خفض ظبية .

الأصمعيات ١٥٧ ، الكتاب ١/٢٨١ ، ٤٨١ ، الكامل ١/١١١ ، الاختيارين ٢٠٥ ، الأصول ١/٢٤٥ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٩٥ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨٨ ، سر الصناعة ٦٨٣/١٢ ، المنصف ٣/١٢٨ ، الأمالي الشجرية ٢/٣ ، المفصل ٣٠٢ ، الإنصاف ١/٢٠٢ ، نتائج الفكر ٢٥٦ ، شرح المفصل ٨/٨٢ ، ٨٣ ، شرح الجمل ١/٤٣٧ ، ٢/١٧٣ ، المقرب ١/١١١ ، شرح الكافية ٢/٣٦٠ ، الخزانة ١٠/٤١١ - ٤١٨ .

(٢) الجزولية : ٢٢أ .

(٣) ابن الرماك (... - ٥٤١ هـ) .

أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن الرماك ، أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر ، كان أستاذا في العربية قيما بكتاب سيبويه ، روى عنه ابن خير كثيرا من كتبه .

« الذيل والتكملة ٤/٧٩ ، بغية الملتمس ٣٤٦ ، بغية الوعاة ٢/٨٦ » .

(٤) قال السهيلي : « ... إن الأستاذ أبا القاسم بن الرماك - رحمه الله تعالى - قد أفادني رواية عن يونس أنه حكى الإعمال في (لكن) مع تخفيفها ، وكان أبو القاسم - رحمه الله - يستغرب هذه الرواية ، ورأيته حين ذاكرني بها متعجبا منها ، وكان إماما في هذه الصناعة - رحمه الله تعالى - » ، نتائج الفكر ٢٥٧ .

إذا خففت الإلغاء [١] .

وقوله : ليت عند الكوفيين تنصب اسمين [٢] .

قد ذكروا ذلك في (إن) نحو قوله [٣] :–

.... وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا [٤]

وقوله [٥] :–

إنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزَا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزَا [٦]

---

(١) لم أقف عليه في كتب الفارسي التي تحت يدي مطبوعة أو مخطوطة . ولعل الشارح – رحمه الله تعالى – أخذه عن شيخه السهيلي حين قال : « قلنا : زعم الفارسي أن القياس فيهن كلهن الإلغاء إذا خففن ، ولذلك ألزموا (لكن) إذا خففت الإلغاء ، تنبيها على أن ذلك هو الأصل في جميع الباب » ، نتائج الفكر ٢٥٦ .

(٢) الجزولية : ٢٢أ – ب . (٣) القائل : هو عمر بن أبي ربيعة .

(٤) بيت مفرد من البحر الطويل صدره :–

إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ

الشاهد فيه : نصب اسم (إن) وخبرها ، عند الكوفيين .

والبيت ليس في ديوان عمر بن أبي ربيعة المطبوع .

والمباحث الكاملية ٥٤٣/١ ، شرح الجمل ٤٢٤/١ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، البحر المحيط ٤٤٤/٤ ، ٢٨٣/٨ ، الجنى الداني ٣٨٠ ، المغني ٣٦/١ ، شرح شواهد المغني ١٢٢/١ ، همع الهوامع ١٥٦/٢ ، الخزانة ١٦٧/٤ ، ٢٤٢/١٠ ، شرح أبيات المغني ١٨٣/١ – ١٨٥ ، الدرر اللوامع ١١١/١ – ١١٢ .

(٥) قائله مجهول .

(٦) بيتان من الرجز .

خبة : خداعة ، جروزا : كثيرة الأكل ، القفيز : مكيال معروف (الدرر : ١١٢/١) .

ويروى : جنة . شرح أبيات المغني ١٨٤/١ ، ترى العجوز . معجم مقاييس اللغة ٤٤١/١ ولا شاهد فيه ، تأكل في مقعدها . الدرر ١١٢/١ .

الشاهد : أن (إن) نصبت اسمها (العجوز) وخبرها (خبة) .

النوادر ٤٧٤ ، المباحث الكاملية ٥٤٣/١ ، شرح الجمل ٤٢٥/١ ، ٤٢٦ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، همع الهوامع ١٥٦/٢ ، شرح أبيات المغني ١٨٤/١ ، الدرر اللوامع ١١٢/١ .

وذكروا أيضا قوله ﷺ : « إنَّ قَعْرَ جَهَنَّم لَسَبْعِينَ خَرِيفاً » [١] ، وذكروا ذلك أيضا في بيت العماني [٢] :-

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا [٣]

---

(١) ليس حديثا وإنما هو من كلام أبي هريرة رضي الله عنه قال مسلم : حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : وضعت بين يدي رسول الله ﷺ قصعة من ثريد ولحم فتناول الذراع ... – ثم أورد الحديث بطوله وفي آخره – حتى يجيء الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفا قال : وفي حافتي الصراط كلاليب معلقة مأمورة بأخذ من أمرت به فمخدوش ناج ومكدوس في النار ، والذي نفس أبي هريرة بيده : إن قعر جهنم لسبعون خريفا » صحيح مسلم بشرح النووي ٣/٧٢ .

قال النووي – رحمه الله – « (لسبعون خريفا) هكذا هو في بعض الأصول لسبعون بالواو وهذا ظاهر .... ووقع في معظم الأصول والروايات لسبعين بالياء ... » شرح صحيح مسلم ٣/٧٢ .

وانظر ما ذكره البغدادي عن هذا الحديث في : الخزانة ١٠/٢٤٣ .

وأهل الحديث يرونه من الحديث المرفوع الذي رفعه الصحابي إلى النبي ﷺ حكما لا تصريحا قال ابن حجر « ومثال المرفوع من القول حكما لا تصريحا أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات ما لا مجال للاجتهاد فيه ، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء ، أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة ، وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص ، وإنما كان له حكم المرفوع لأن إخباره بذلك يقتضي مخبرا له ولا مجال للاجتهاد فيه ، يقتضي موقفا للقائل به ، ولا موقف للصحابة إلا النبي ﷺ » ، نزهة النظر ٥٣ .

(٢) محمد بن ذؤيب الفقيمي الراجز .

(٣) من بحر الرجز من أبيات أولها :-

وَأُذُنٌ بَرِيعَةٌ مِنَ الرَّفَا

الرفا : شدة الانتصاب . القادمة : الريشة في مقدمة الجناح (الديوان ٢٩٥) تشوف الفرس والظبي نصب عنقه وجعل ينظر . اللسان ٩/١٨٥ (شوف) .

الشاهد فيه : نصب اسم كأن (أذنيه) وخبرها (قادمة) .

الديوان ٩٥ ، الكامل ٣/١٠٤٦ (الدالي) ، الخصائص ٢/٤٣٠ ، المخصص ١/٨٢ ، سمط اللآلىء ٢/٨٧٦ ، المباحث الكاملية ١/٥٤٢ ، شرح الجمل ١/٤٢٥ ، الضرائر ١٠٨ ، شرح الجزولية ٢/٩٩٤ ، شرح الكافية ٢/٣٤٧ ، المغني ١/٢١١ ، شرح شواهد المغني ٢/٥١٥ – ٥١٧ ، الخزانة ١٠/٢٣٧ – ٢٤٣ ، شرح أبيات المغني ١/١٨٤ ، ٤/١٧٧ – ١٨٠ .

وقوله : وليس قوله [١] :-

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا [٢] .....

[بمثبت [٣]] لذلك [٤] .

يريد أنه يحتمل أن تكون على حذف خبر ليت [٥] ، والتقدير : يا ليت لنا أيام الصبا أو يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا ، أو على حذف كان [٦] ؛ لكثرة ذكرها معها نحو قوله : ﴿ يَالَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ ﴾ [٧] وكذلك ما ذكرناه من قوله :-

...... إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا [٨]

يكون على تقدير : إنّ لنا حراسنا ، أو على تقدير : إنّ حراسنا يحرسوننا أسدا أي في هذه الحال ، وكذلك قوله :-

إنّ العجوزَ خَبَّةً جَرُوزَا [٩]

---

(١) يعني العجاج . انظر : طبقات فحول الشعراء ٧٨/١ ، ملحقات ديوان العجاج ٣٠٦/٢ .

وزعم البغدادي : أنه « من الأبيات الخمسين التي ما عرف قائلوها » ، الخزانة ٢٣٦/١٠ ، وتابعه الشنقيطي على هذا . انظر : الدرر اللوامع ١١٢/١ . ثم انظر : أسطورة الأبيات الخمسين ٨١ . ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل ١٠٤/١ إلى رؤبة بن العجاج ، ولعله أراد العجاج .

(٢) بيت من بحر الرجز بعده :-

إذْ كُنْتُ في وَادِي العَقِيقِ رَاتِعاً

الشاهد فيه : نصب (ليت) اسمها (أيام الصبا) وخبرها (رواجعا) .

ملحقات ديوان العجاج ٣٠٦/٢ ، الكتاب ٢٨٤/١ ، طبقات فحول الشعراء ٧٨/١ ، الأصول ٢٤٨/١ ، المفصل ٢٨ ، ٣٠٢ ، شرح المفصل ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ٨٤/٨ ، المباحث الكاملية ٥٤٢/١ ، شرح الجمل ٤٢٥/١ ، شرح الجزولية ٩٩٤/٢ ، شرح الكافية ٣٤٧/٢ ، اللسان ٨٧/٢ (ليت) ، المغني ٣١٦/١ ، شرح شواهد المغني ٦٩٠/٢ ، الخزانة ٢٣٤/١٠ – ٢٣٧ ، شرح أبيات المغني ١٦٤/٥ ، الدرر اللوامع ١١٢/١ .

(٣) بياض في : ب . والتصويب من الجزولية .

(٤) الجزولية : ٢٢ب .

(٥) وهو مذهب البصريين انظر مصادر تخريج البيت .

(٦) وهو رأي الكسائي قال ابن السراج : « .... قال الكسائي : أضمر (كانت) » . الأصول ٢٤٨/١ .

(٧) تمامها : ﴿ ... فَأَفُوزَ فَوزاً عظيما ﴾ [النساء : ٧٣] .

(٨) سبق تخريجه ص : ٨٠٠ . (٩) سبق تخريجه ص : ٨٠١ .

ممكن أن يكون خبر إنّ فيه :–

تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزًا (١)

(وَخبة جروزا) حال من القسمين في (تأكل) ، وكذلك قوله ﷺ : « إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً » (٢) . و(سبعين خريفا) ظرف زمان نائب مناب (عميقا) وصار للدلالة عليه من جهة المعنى .

وكذلك قوله :–

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةٌ أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا (٣)

على تقدير تجرد أو يحرف قادمة أو قلم محرف ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وتجرد أو يحرف المقدر منصوب بإضمار فعل تقديره : يتجردان لا ينحرفان ، ويتجردان وينحرفان هذا خبر وحذف للدلالة المعنى /٢٦١ عليه وهذا كما قدروا (٤) :–

وما الدَّهْرُ إلَّا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ (٥) ... ..

---

(١) سبق تخريجه ص : ٨٠٠ . (٢) انظر ما سبق ص : ٨٠١ .

(٣) سبق تخريجه ص : ٨٠١ .

(٤) في قول الشاعر وهو رجل من بني سعد .

(٥) بيت مفرد من البحر الطويل عجزه :–

.. .. وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلَّا مُعَذَّبَا

وروى : أرى الدهر .... وَمَا طَالِبُ الحَاجَاتِ إلَّا مُعَلَّلَا

المحتسب ٣٢٨/١ .

المنجنون : الدولاب الذي يستقى عليه ، الخزانة ١٣٢/٤ .

الشاهد فيه : بينه الشارح وهو حذف الخبر عند بعضهم وللنحويين فيه تخريجات غير ما ذكره الشارح . انظر مراجع التخريج .

المحتسب ٣٢٨/١ ، شرح المفصل ٧٥/٨ ، شرح الجمل ٩٢/١ ، الضرائر ٧٥ ، المقرب ١٠٣/١ ، شرح التسهيل ٦١أ ، ١١٠ب ، شرح الكافية ٢٦٧/١ ، المغني ٧٦/١ ، المقاصد النحوية ٩٢/٢ – ٩٤ ، تعليق الفرائد ٩٨٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٢١٩/١ – ٢٢٠ ، همع الهوامع ١١١/٢ ، الخزانة ١٣٠/٤ – ١٣٣ ، شرح أبيات المغني ١١٦/٢ – ١١٩ ، الدرر اللوامع ٩٤/١ .

وما الدهر إلا دوزان منجنون بأهله [١] ، واذا علمت هذا كله ، علمتَ أن قول من قال : إنّ (إنّ) قد تأتي بنصب اسمين وأنشد عليه :-

... . إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا [٢]

و : إنَّ العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزَا [٣]

وأتى بـ(إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً) [٤] عليه ، أنه قد أساء المحاولة في تناوله لهذه المواضع فإنه تناولها على غير ما هي عليه (إن) في كلام العرب ، وتناولها كما قلناه هو التناول الصحيح لأنه تناول لها على ما هي عليه في لسان العرب فلا ينبغي أن تتناول إلا كما تناولناها ، لا كما تناولها من قدمت ذكره ، وهو تناول جملة من المتأخرين ، ومنهم ابن الطراوة [٥] وليته لم يفعل إلا هذا ، أعني تناوله لهذه المواضع هذا التناول السيء ولا ينسب إلى جملة من حملة هذه اللغة الموثوق بهم عند العلماء بالتجريح والتعديل وغير ذلك من [... [٦]] في نقلهم ونظرهم أنهم تمالأوا على العماني الراجز [.... [٦]] في قوله :-

كَأَنَّ أُذْنَيْــهِ إِذَا تَشَوَّفَــا قَادِمَةٌ أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا [٧]

---

(١) وقيل فيه تخريجات أخرى هي :-

أ - أن التقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، فحذف الفعل والمصدر ، وأقيم منجنون مقام المصدر .

ب - أن التقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، فهما منصوبان بالفعل الواقع خبرا .

جـ - يجوز أن تكون : (منجنونا) منصوبا على الحال والخبر محذوف تقديره : وما الدهر موجودا إلا مثل منجنون .

د - أن يكون نصبه كنصب عصبة في قراءة من قرأ ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾ أي نرى عصبة .

انظر هذه التخريجات في شرح أبيات المغني ٢/١١٨ - ١١٩ .

(٢) سبق ص : ٨٠٠ . (٣) سبق ص : ٨٠١ .

(٥) انظر رأي ابن الطراوة هذا في : منهج السالك ٧٢ ، الجنى الداني ٣٨٠ ، همع الهوامع ٢/١٥٦ ، ابن الطراوة النحوي ١٧٠ - ١٧٣ .

(٦) كلمة غير واضحة في المصورة . (٧) سبق ص : ٨٠١ .

وتعصبوا مع المهدي [١] أو الرشيد [٢] اذ أنشده العماني ، وقال له المهدي أو الرشيد : قل :

تَخَالُ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

فأجمعوا مع المهدي على استحسان ذلك الإصلاح وتلحين العماني [٣] ، ويأبى الله والمسلمون أن تكون هذه الرواية حقا ، فإن القوم الذي تسب إليهم ذلك ثقات في نقلهم ونظرهم ودينهم فلا نظرهم تخطئة العرب وتحسين قول مجردي دنيا لدنياه وإظهار لغلبيته وهو ليس بعربي على العماني تقمشا [٤] لمسرته وإيثارا لهواه وتعصبا على من لم يجعل الله اللسان إلا لسانه ولا القول إلا قوله ، معاذ الله من ذلك . ونعوذ بالله أن يظن بهم ذلك أو يقع إلا في يقين من لا يظن بالمؤمنين خيرا .

وقوله : ﴿ يَالَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾ [٥] وما كان نحو ذلك ، والتقدير : يا ليت أيام

---

(١) المهدي (١٢٧ – ١٦٩ هـ) .

أبو عبد الله محمد بن عبد الله المنصور بن محمد الخليفة العباسي ، ولي الخلافة بعد وفاة أبيه سنة ١٥٨ هـ ، مدة خلافته عشر سنوات وشهرا ، كان محمود السيرة محبوبا عند الرعية وهو الذي بنى جامع الرصافة .

« تاريخ الأمم والملوك ١٦٨/٨ – ١٨٦ ، تاريخ بغداد ٣٩١/٥ – ٤٠١ ، فوات الوفيات ٤٠٠/٣ – ٤٠٢ » .

(٢) الرشيد (١٤٩ – ١٩٣ هـ) .

أبو جعفر هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور ، ولي الخلافة بعد وفاة أخيه الهادي سنة ١٧٠ هـ ، ازدهرت الدولة في أيامه ، كان يغزو سنة ويحج سنة ، قيل : كملت الخلافة بكرمه وعدله وتواضعه وزيارته للعلماء في ديارهم .

« تاريخ الأمم والملوك ٣٤٢/٨ – ٣٦٤ ، تاريخ بغداد ٥/١٤ – ١٣ ، فوات الوفيات ٢٢٥/٤ – ٢٢٧ » .

(٣) هذه القصة أوردها المبرد فقال – بعد أن ذكر البيت – : « فعلم القوم كلهم أنه قد لحن ، ولم يهتد أحد منهم لإصلاح البيت إلا الرشيد فإنه قال : قل :–

تَخَالُ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا

والراجز وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه » ، الكامل ١٠٤٦/٢ (الدالي) .

(٤) « القمش : جمع الشيء من ها هنا وها هنا وكذلك التقميش » الصحاح ١٠١٦/٣ ، وانظر التاج ٣٤٣/٤ (قمش) .

(٥) أولها ﴿ إِنَّا أَنْذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ ... ﴾ [النبأ : ٤٠] .

الصبا كانت رواجعا [١] .

وقوله : وقد جروا بلعل منبهة على الأصل [٢] .

يشير إلى ما قدمه من أن أصل عمل الحروف الجر وقد تقدم أنه غير صحيح ، وأما إعمال لعل الجر فصحيح قد جاء قليلا أنشدوا على ذلك [٣] :-

لَعَلَّ اللهِ يُمَكِّنُنِي [عَلَيْهَا [٤]] جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيِدِ [٥]

وأنشدوا أيضا في ذلك [٦] :-

... ... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ [٧]

---

(١) هذا تقدير الكسائي انظر ما سبق ص : ٨٠٢ هـ ٦ .

(٢) الجزولية : ٢٢ب .

(٣) قول خالد بن جعفر (.... – نحو ٣٠ ق هـ) .

وهو خالد بن جعفر بن كلاب بن ربيعة العامري ، من هوازن ، فارس شاعر جاهلي ، كان سيد هوازن وهو قاتل زهير بن جذيمة العبسي ، وقتل خالدا الحارث بن ظالم المري وخبره معروف .

الأغاني ١١/١٠ – ٢٨ ، جمهرة أنساب العرب ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، الخزانة ٤٤٠/١٠ – ٤٤٤ .

(٤) تكملة يستقيم بها الوزن وهي مثبتة في المصادر .

(٥) من البحر الوافر من أبيات منها :-

أُرِيغُــونِي إِرَاغَتَكُــمْ فَإِنِّــي وَحَذْفَةَ كَالشَّجَا تَحْتَ الوَرِيدِ

الإراغة : الطلب ، حذفة : اسم فرس الشاعر ، الشجا : ما ينشب في الحلق من عظم أو غيره ، وزهير : هو ابن جذيمة بن رواحة العبسي ، وأسيد أخو زهير انظر : الخزانة ٤٤١/١٠ .

ويروى : يقدرني عليها . الخزانة ٤٤١/١٠ .

الشاهد فيه : حيث صارت (لعل) حرف جر ، ولفظ الجلالة مجرورا بها .

معاني القرآن ١٢٤/١ ، الأغاني ١٢/١٠ ، البصريات ٥٥٠/١ ، سر الصناعة ٤٠٧/١ ، الإفصاح ١١١ ، المباحث الكاملية ٥٤٤/١ ، شرح الجزولية ١٠٥٣/١ ، شرح الكافية ٣٦١/٢ ، منهج السالك ٢٣٥ ، الجنى الداني ٥٣٠ ، اللسان ٤٧٣/١١ (علل) ، الخزانة ٤٣٨/١٠ – ٤٤٤ ، شرح أبيات المغني ١٦٦/٥ .

(٦) قول كعب بن سعد الغنوي .

(٧) سبق تخريجه ص : ٢٢٣ هـ ٦ .

ولا يكون الخفض بلعل في هذه اللغة دليلا على أن أصل هذه الحروف الجر كما ذكر المؤلف [١] ، بل تكون كذلك كخفضهم بلولا المضمر في مذهب سيبويه [٢] ، ولولا ليست مما تعمل أصلا .

وقالوا : إن في ما يجر [٣] بلعل من يكسر لامها الآخر [٤] ، وبعضهم ينشد :

... ... لَعَلِّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ

بكسر لام لعل على ذلك [٤] ، وقد تؤول البيت في هذه الرواية على غير ذلك [٥] .

وقوله : وأشربها معنى ليت من قرأ ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ [٦] نصبا [٧] .

لا يحتاج إلى هذا التأويل إلا على ظاهر ما قدمه من أن الفاء والواو إنما تنصب المضارع بعدها في الأجوبة الثمانية ، وليس ذلك على ظاهره ، وإنما التلخيص في ذلك

---

(١) انظر هذا الاعتراض في : المباحث الكاملية ٥٤٤/١ .

(٢) سبقت الاشارة إلى رأيه هذا . انظر ص : ٢٢٢ هـ ٧ .

(٣) كذا في المخطوطة .

(٤) هي لغة عقيل حكاها أبو زيد يقولون لعل زيد منطلق وأنشد بيت كعب هذا .

انظر : سر الصناعة ٤٠٧/١ ، اللسان ٤٧٣/١١ (علل) . الخزانة ٤٢٦/١٠ .

(٥) أوله الفارسي بأن لعل مخففة وفيها ضمير القصة والحديث واللام الثانية حرف جر والتقدير : لعله لأبي المغوار منك قريب ، أي جواب قريب ، فأقام الصفة مقام الموصوف .

« إيضاح الشعر ٨٧ – ٨٨ ، وانظر : الخزانة ٤٣٠/١٠ – ٤٣١ » .

(٦) قبلها : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمٰوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَٰهِ مُوسَى .... ﴾ [غافر : ٣٦ ، ٣٧] .

(٧) الجزولية : ٢٢ب .

وقراءة النصب قرأ بها حفص عن عاصم ، والأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي والزعفراني وابن مقسم .

« السبعة ٥٧١ ، التيسير ١٩١ ، التبصرة ٦٦٣ ، الاقناع ٧٥٤/٢ ، البحر المحيط ٤٦٥/٧ ، النشر ٣٦٥/٢ ، الاتحاف ٣٧٩ » .

أنه ينصب المضارع بعدهما في جواب غير الواجب ، وإذا كان الأمر كذلك لم يحتج أن تشرب (لعل) معنى (ليت) لأن الكلام معها غير واجب ، كما هو مع (ليت) . وليست (ليت) أولى بالنصب في الفاء والواو من (لعل) لأن كل واحد منهما مساو للآخر في أنه غير واجب وذلك هو قانون النصب لا الأجوبة الثمانية خاصة كما زعم المؤلف .

« باب الفرق بين إنَّ وأنْ »

قوله : (إنَّ) تكسر مبتدأة [١] .

مثاله : إنَّ زيداً قائمٌ .

وقوله : وجوابا للقسم [١] .

مثاله : والله إنَّ زيداً قائمٌ .

وقوله : وفي خبرها اللام [١] .

مثاله : ظننت إنَّ زيداً لقائمٌ .

وقوله : وصلة [١] .

مثاله : أعطيته ما إنَّ شرَّه خيرٌ من جَيِّد مَا معَك [٢] .

وقوله : وبعد واو الحال [١] .

مثاله : جاءَ زيدٌ وإنه يضحك [٣] .

وقوله : وبعد القول المجرد من معنى الظن [١] .

مثاله : قال زيدٌ : إنَّ عمرا منطلقٌ ، واستظهر بقوله المجرد من معنى الظن على القول الذي هو بمعنى الظن لأنه يجوز معه وجهان الفتح والكسر على اختلاف اللغات في الاشتراط في الفتح [٤] وعدم الاشتراط فيه [٥] .

---

(١) الجزولية : ٢٢ب .

(٢) قال سيبويه . « وتقول إذا أردت معنى اليمين : أعطيته ما إن شرَّه خيرٌ من جيد ما معك ... فإن صلة لما ، كأنك قلت : ما والله إن شره خير من جيد ما معك » ، الكتاب ٤٧٣/١ . وانظر : الأصول ٢٦٣/١ .

(٣) قال الأبذي : « لأن الواو لا تدخل على الحال إلا إذا كان جملة » ، شرح الجزولية ١٠٥٥/٢

(٤) قال الأبذي : « ..... يشترطون في القول المجرى مجرى الظن أن يكون القول فعلا مضارعا مخاطبا ، قد تقدمه استفهام غير مفصول بين الاستفهام وبين الفعل إلا بظرف أو مجرور .... ومثال ذلك : أتقول زيدا منطلقا ، كما يقال : أتظن زيدا منطلقا » ، شرح الجزولية ١٠٥٦/٢ .

(٥) الذين لا يشترطون هم بنو سليم قال سيبويه : « .... زعم أبو الخطاب وسألته غير مرة أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم ، يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت) » ، الكتاب ٦٣/١ .

وقوله : وما عدا هذه المواضع فبخلافها (١) .

هذا ليس بشيء ، لأن قوله : خرجت فإذا أنّ زيدا قائم (٢) /٢٦٣ مما عدا هذه المواضع ، فينبغي أن تكون فيه أنّ مفتوحة ، ولا تكون مكسورة لأنه عبر بالذي يخاطب بهذا الكلام ، والسامع له مما عدا تلك المواضع ، وكذلك قولك : قد قاله القوم حتى إن زيداً يقوله (٣) ، وكذلك : إلا إنّ زيداً يقوله ، وأما إن زيدا يقوله (٤) ، إن في ذلك كله مكسورة وهو مما عدا تلك المواضع فكان ينبغي أن يكون على قوله : مفتوحة في هذه المواضع كلها ولا يكسر .

فإن قال : فإنها إذا كسرت في هذه المواضع إنما تكسر على أنّ الموضع موضع الابتداء وهي تكسر مبتدأة فاستغني بما ذكر من كسرها في الابتداء عن ذكر كسرها في هذه المواضع .

قال له المخاطب بهذا الكلام والسامع له : كان ينبغي أن يستغني عن كل ما ذكره مع كسرها في الابتداء لأنها في كل موضع من المواضع التي ذكرها إنما كسرت لأنّ الموضع موضع الابتداء فلأي شيء ذكر بعض ذلك دون بعض ، فلا يجد المسؤول لذلك جوابا .

فسيكون هذا الكلام على هذا سببا للتخليط على المتعلم ، ويوهم أن المواضع التي ذكرها مع الابتداء ليست مواضع ابتداء ، وإنما هذه المواضع هي التي تكون فيها مكسورة ، وما عداها تكون فيه مفتوحة .

قوله : وإن شئت قلت : كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فهي مكسورة ... إلى آخره (٥) .

---

(١) الجزولية : ٢٢ب .

(٢) انظر في هذا : الكتاب ٤٧١/١ ، المقتضب ٣٤٩/٢ ، الأصول ٢٦٥/١ .

(٣) هذا المثال ورد في المصادر السابقة كلها .

(٤) قال المبرد : « وتقول : ألا إنه منطلق ، فـ (ألا) تنبيه ، و (إنه) مبتدأة ، وتقول : أما إنه منطلق على ذلك المذهب » . المقتضب ٣٥١/٢

(٥) الجزولية : ٢٢ب ، وبعده : « .... وما انفرد بأحدهما بخلافه » .

هذا أيضا ليس بشيء لأنه قد يكسر بعد لام الابتداء في التقدير نحو : ظننت إنّ زيدا لقائم ولام الابتداء لا يوقع بعدها الفعل ، وتكسر بعد (إذا) التي للمفاجأة [١] إذا قدر الموضع موضع الجملة فإن الجملة التي تقع هناك إنما هي اسمية لا فعلية ، فهذا موضع تكون فيه مكسورة ولا يتعاقب عليه الاسم والفعل ، إنما هو مفرد بالاسم دون الفعل كان الموضع موضع الجملة أو موضع المفرد ، وقد قال : إن ما انفرد بأحدهما : فهي فيه مفتوحة ، وهذا الموضع موضع ينفرد فيه أحدهما وهي فيه مكسورة ففسد كلامه .

فإن قال : إن الفارسي قد قال ذلك [٢] . قلنا : نعم ولكن بسط الكلام هنا وزاد فيه أن (أن) المفتوحة إنما تكون في مواضع المفرد [٣] ، وأن (إن) المكسورة ليست كذلك ، وذلك يقتضي أنها تكون في موضع الجملة ، وإنما اقتضى كلامه ذلك فالأصل أن كل جملة اسمية فيها معنى الفعل فيصلح في موضعها الجملة الفعلية ، وكل جملة فعلية فيصلح في موضعها الاسمية ، فإن منع من ذلك مانع فعارض ، والعارض لا يعتد به ، فكل موضع كان للجملة لا للمفرد فهو للجملة الاسمية والجملة الفعلية في الأصل ، فإذا قلنا في موضع إن الموضع موضع الجملة لا موضع المفرد فقد قلنا فيه : إن الموضع موضع الجملة الاسمية والفعلية في الأصل ، وإن عارض فيه ما يمنع من أحدهما ، والعارض لا يعتد به ، فكأن ذلك العارض ليس هنا ، أي الموضع — موضع الجملة الاسمية والفعلية كما كان — باق على حاله ، لأن العارض كأنه ليس ثم فإذا كان الأمر كما ذكرنا فقد فرق أبو علي ، والسبب بما يكون سببا لبيان معناه ، ولولا ذلك لم يصح كلامه ، وأنت يا مؤلف قد جردت هذا الكلام مما قرنه هو به ، وكان سببا لما ذكرناه لبيان صحته .

---

(١) انظر ما سبق ص : ٨١٠ هـ ٢ .

(٢) قال الفارسي : « وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل ، فإن اختص الموضع بالاسم دون الفعل ، والفعل دون الاسم وقعت المفتوحة فيه دون المكسورة » ، الإيضاح ١٢٩ .

(٣) هذا معنى قول الفارسي : « ... لأن (أن) المفتوحة مع ما بعدها من الاسم والخبر في تأويل اسم تقول : بلغني أنك منطلق فيكون المعنى : بلغني انطلاقك » ، الإيضاح ١٢٩ .

فإن قال : اختصرته . قيل : لا ولكن /٢٦٤ اختسرته [١] ، والاختصار السيء المخل لا معنى له ، فعلى ما ذكرناه يمكن أن يحتذر عن الفارسي بأن يقال : إنه يريد أو ما هو في حكم ذلك مما لا يتعاقبان عليه لعلة منبحثة من ذلك ، والأصل فيه التعاقب وذلك نحو : خرجت فإذا إن زيداً قائمٌ كأنك إنما تكسر إن إذا قدرت أن الموضع موضع الابتداء والخبر ، والابتداء والخبر أصله أن يجوز وقوع الجملة الفعلية في موضعه ، وإنما منع من ذلك هنا ما دخل على الجملة من (إذا) التي لا تأتي بعدها إلا الجملة الاسمية ، وكذلك لام الابتداء .

وهذا كلام مغلق جداً إذا ذكر فما ظنك به إذا لم يذكر ، أعني قوله : أو ما هو في حكم ذلك كما لا يتعاقبان عليه لعلة تمنعه من ذلك ، الأصل فيه التعاقب فإذا [٢] لم يذكر لا هو ولا ما يكون سببا له ، فكأن المتكلم يوكل في ذلك إلى معرفة الغيب إذا لم يقرن بالكلام ما يدل عليه . فلو قرن الكلام المؤلف ما يدل على هذا المعنى كما فعل أبو علي لكان ذلك أشبه شيئا .

فإن قيل : قد قرن بهذا الكلام المؤلف قوله بعد هذا : « كل موضع هو الاسم المفرد فهي فيه مفتوحة ، وكل موضع هو للكلام فبالخلاف » [٣] ، وهذا هو كلام أبي علي الفارسي الذي قرن بكلامه فبين صحته سواء ، فلِمَ لَمْ يجعل في كلام هذا المؤلف مقرونا به لبيان صحته ، وجعلته في كلام الفارسي مقرونا به لبيان صحته ؟

فالجواب : أن كل قول من هذه الأقوال التي قالها المؤلف هنا إنما قال كل واحد على تقدير أن كل واحد على تقدير أن كل واحد منها مستقل منفرد بنفسه لا على أن بعضها محتاج إلى بعضٍ ، وأبو علي لم يفعل ذلك ، فلذلك افترق الكلامان أعني كلام المؤلف وكلام الفارسي .

وقوله : وإن شئت قلت كل موضع هو الاسم المفرد فهي فيه مفتوحة [٣] .

---

(١) اختسر : افتعل من خسر خسرا ، ويقال : أخسرته إذا نقصته . اللسان ٤/٢٣٨ - ٢٣٩ (خسر) .

(٢) فإذا معادة في : ب .

(٣) الجزولية : ٢٢ب .

أحسن منه : كل موضع [يقع فيه [1]] المصدر المسبوك منها مع ما بعدها فهي فيه مفتوحة وإلا فإن [2] ما بعدها في قولك : ظننتُ زيداً إنه قائم في موضع المفعول الثاني وهو اسم مفرد ولا تكون (إنّ) فيه مفتوحة أبدا /٢٦٥ وكذلك (إنّ) مع ما بعدها في قولك : قال زيد : إنّ عمراً قائمٌ في موضع مفعول القول وهو اسم مفرد وهي فيه مكسورة [3] .

وقد يعترض بعضهم قوله : وكل موضع هو للجملة فبخلافه يعني أن كل موضع يكون للجملة فتكون إنّ فيه مكسورة .

فنقول : قد قال : إنّ كل موضع يقع فيه الاسم وحده والفعل وحده ، يعني في ما بعد لو في نحو : لو أنّ زيداً قائمٌ قامَ عمروٌ .

قال : فقد قال هنا : إن هذا الموضع لا يقع فيه إلا الفعل والفعل مع ما بعده جملة ، (وأنّ) فيه مفتوحة فكيف يجتمع هذا مع قوله : إن كل موضع هو للجملة فإن فيه مكسورة ، وهذا الموضع موضع تقع فيه الجملة ولا تكون (إن) فيه مكسورة ؟

والجواب عن هذا الاعتراض : أن هذا الموضع وإن وقع فيه الفعل في الظاهر فليس الموضع له في الحقيقة وإنما هو للمفرد لأن لو تطلب أن يكون بعدها الفعل إن كان ظاهرا وإلا فمضمر ، فإذا كان الأمر كذلك فبعد لو هذه فعل مضمر ، وذلك الفعل المضمر يقتضي فاعلا فما بعد ذلك الفعل إذن ينبغي أن يكون فاعلا [4] ، والفاعل لا يكون إلا اسما مفردا ، فالموضع إذن إنما هو للمفرد لا للجملة ، وإن وقع فيه الجملة في الظاهر ، هذا على مذهب من يقول : إن أنّ هنا في موضع رفع بإضمار

---

(١) تكملة يلتئم بها السياق .

(٢) ب : والاقتران مع ، ولا معنى له .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ٥٤٨/١ .

(٤) هذا مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج .

انظر : المقتضب ٧٧/٣ ، شرح الكافية ٣٩٠/٢ ، البحر المحيط ٣٣٥/١ ، ١٩١/٧ ، ٩/٨-١٠ ، الجنى الداني ٢٩١ ، مغني اللبيب ٢٩٩/١ .

فعل [١] ، وأما على مذهب من يقول : إن موضعها رفع بالابتداء كما هي بعد لولا وأن لو في ذلك محمولة على لولا ، فالموضع إذن إنما هو موضع مبتدأ [٢] ، والمبتدأ لا يكون إلا اسما مفردا ، فالموضع أيضا إنما هو موضع المفرد وإن وقع فيه في الأصل الفعل فقد صار الآن أنّ مع ما بعدها تحمل لو على لولا فجعل في موضع الاسم المفرد ، وكلا الوجهين – أعني هذا الوجه الذي فيه أنّ مع ما بعدها في موضع المبتدأ ، والوجه الآخر الذي أنّ فيه مع ما بعدها في موضع الفاعل بالفعل المضمر بعد لو – فوجب [٣] له الفتح .

---

(١) هذا مذهب الكوفيين والمبرد والزجاج .

انظر : المقتضب ٧٧/٣ ، شرح الكافية ٣٩٠/٢ ، البحر المحيط ٣٣٥/١ ، ١٩١/٧ ، ١٠٩/٨ ، الجنى الداني ٢٩١ ، مغني اللبيب ٢٩٩/١ .

(٢) هو مذهب سيبويه رحمه الله تعالى .

انظر : الكتاب ٤٦٢/١ ، ٤٧٠ ، ٤٧٧ ، الأصول ٢٦٧/١ – ٢٦٨ ، البحر المحيط ٣٣٥/١ ، ١٩١/٧ ، الجنى الداني ٢٩١ ، المغني ٢٩٨/١ .

(٣) حقه أن يقول : وجب له الفتح ، خبرا لـ (كلا الوجهين) .

« باب حروف الخفض »

قوله : الحروف التي يجر بها إما حرف فقط كمن وإلى [١] ... إلى آخر الفصل .

يقول القائل : قوله : إن (مِنْ) /٢٦٦ وأخواتها المذكورة معها في هذا الفصل لا تكون إلا حروفا غير صحيح ؛ لأن منها ما هو كذلك ، ومنها كثير يكون حرفا وفعلا ، وحرفا واسما ، فإطلاقه القول على جميعها بأنها حروف فقط غير صحيح ، ألا ترى أن (مِنْ) تكون فعل أمر [٢] ، و(إلى) تكون واحدة الآلاء وهي النِّعم [٣] ، و(في) تكون أمرا للمخاطب المؤنث من وفى يفي [٤] . واللام تكون أمراً للمذكر من وَلِيَ يلي [٥] ، و(مُنْ) مضمومة الميم يكون فعل أمر من : مان يمون أي : قم بالمؤنة [٦] .

فالجواب أن الانفصال عن هذا الاعتراض كالانفصال عن اعتراض من اعترض كلامه في علمت في باب التعدي بعلم التي من العلم الذي هو انشقاق الشفة العليا ، واعترض حسبت بحسب الذي من الحسبة التي هي احمرار الشعر ، واعترض خلت بخلت التي بمعنى ذكرت وقد تقدم ذلك فليراجع من هناك [٧] إن لم يذكر وإن ذكر فالاكتفاء بتقدمه مغن .

وقوله : ومن في القسم [٨] .

---

(١) الجزولية : ٢٢ب .

(٢) من : مان يمين مينا وهو الكذب ، انظر تهذيب اللغة ٥٢٩/١٥ ، المباحث الكاملية ٦/٢ .

(٣) قال الأزهري : « والآلاء النعم واحدها إلْي وألْيٌ وأَلْوٌ وإلًى وإلَى » ، التهذيب ٤٣٠/١٥ .

(٤) انظر : التهذيب ٥٨٣/١٥ ، الصحاح ٢٥٢٦/٦ .

(٥) انظر : التهذيب ٤٤٧/١٥ – ٤٤٩ ، الصحاح ٢٥٢٨/٦ – ٢٥٢٩ .

(٦) قال الأزهري : « ويقال : مان فلان أهله يمونهم مونا إذا عالهم » ، التهذيب ٥٢٩/١٥ .

(٧) انظر ما سبق ص : ٦٩٩ – ٧٠١ .

(٨) الجزولية : ٢٢ب ، وقوله : « الحرف الذي يجر به إما حرف كمِنْ وإلى وفي ورب والباء واللام والتاء والواو ومن في القسم ... » .

مثاله : مُن ربي إنك لأشر [١] ، ويقال : مُنْ ومِنْ في هذا بضم الميم وكسرها [٢] .

وقوله : ولولا وحاشا على رأي [٣] .

راجع للولا وحاشا معا لأن الخلاف بينهما ، فالخلاف في لولا سيذكره المؤلف في الباب ، وأما حاشا فمذهب سيبويه أنها حرف جر [٤] ، والأخفش وأبو العباس [٥] يجيزان فيها أن تكون حرف جر وفعلا [٦] ، ويستشهدان على فعليتها [٧] بما حكي عن بعضهم من أنه سمع [من [٨]] يقول : اللَّهُمَّ اغفرْ لي ولِمَنْ سمعني حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ [٩] ، إذ لا يوجد حرف ينصب ولا يرفع فلم يبق إلا أن تكون فعلا بمعنى جاوز وجاز ، والمعنى جاوز أو جاز بعضهم زيدا ، أي لم يكن بعضهم زيدا وليس بعضهم زيدا كعدا فيمن نصب ، وما عدا في قول الجميع إلا من شذ [١٠] .

---

(١) قال سيبويه : « واعلم أن من العرب من يقول : مِنْ ربي لأفعلن ذلك ، ومُنْ ربي إنك لأشر ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله : والله لأفعلن ، ولا يدخلونها في غير ربي كما لا يدخلون التاء في غير الله » ، الكتاب ١٤٥/٢ .

(٢) قال سيبويه : « ولا تدخل الضمة في (مِنْ) إلا ها هنا – يعني في القسم – » ، الكتاب ١٤٥/٢ .

(٣) الجزولية : ٢٢ب ، وقوله : « الحرف الذي يجر به إما حرف كمن وإلى وفي ورب والباء واللام والتاء والواو ومن في القسم ... » .

(٤) قال رحمه الله تعالى : « وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء » ، الكتاب ٣٧٧/١ ، وانظر : ٣٥٩/١ .

(٥) يعني المبرد .

(٦) قال المبرد : « وحروف الاستثناء غيرها – يعني إلا – ما أذكره لك : أما ما كان من ذلك اسما فغير وسوى وسواء وما كان حرفا سوى (إلا) فحاشا وخلا ، وما كان فعلا فحاشا وخلا .... » ، المقتضب ٣٩١/٤ .

(٧) ب : فعليتهما .

(٨) تكملة يلتئم بها السياق .

(٩) قال ابن السراج : « وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد ، قال : سمعت أعرابيا يقول : اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ » ، نصب بـ (حاشا) ، الأصول ٢٨٨/١ .

(١٠) من أنها تجر ولو تقدمت عليها (ما) ، وبه قال الكسائي والجرمي والفارسي والربعي . وتكون (ما) عند هؤلاء زائدة . وهو مذهب ضعيف لأن (ما) تزاد بعد الحروف لا قبلها . وما سمع فشاذ لا يقاس عليه .

انظر : البصريات ٨٧٤/٢ ، الارتشاف ٣١٨/٢ ، منهج السالك ١٧٥ ، المغني ١٤٢/١ ، همع الهوامع ٢٨٧/٣ .

وقوله : وفعل أخرى كخلا وعدا [١] .

الأشهر فيهما الفعلية ولم يعرف سيبويه الخفض بـ (عدا) [٢] إنما حكاه الأخفش [٣] .

وقوله : وحاشا على رأي [١] .

راجع لعدا أو حاشا لأن سيبويه لا ينصب بحاشا ولا يخفض بعدا وإنما يجيز الوجهين /٢٦٧ فيهما الأخفش ، وإليه وقعت الاشارة بقوله : على رأي هنا .

وقوله : واسم أخرى كعن وعلى وكاف التشبيه [١] .

مثال كونها اسما : جئت من عن يمينه [٤] ، وغَدَوْتُ مِنْ عَليه [٥] .

و [٦] ـــ

رُحْنَا بِكَابْنِ المَــاءِ [٧] ... ..

---

(١) الجزولية : ٢٢ب ، وقبله « وإما حرف مرة ... » .

(٢) قال – رحمه الله تعالى – : « وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فلا يكون وليس وعدا وخلا ، ما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشي وخلا في بعض اللغات » ، الكتاب ٣٥٩/١ .

(٣) قال أبو حيان : « ولم يعرف سيبويه الجر بعدا ، وخلا إنما نقل الجر بهما الأخفش وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا وعدا وخلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجر ، فإذا انجر كن حروفا ، وإذا انتصب كن أفعالا » ، الارتشاف ٣١٨/٢ .

(٤) ومثله قول قطري بن الفجاءة :–

وَلَقَدْ أُرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَـةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي

انظر : شرح المفصل ٤٠/٨ .

(٥) كقوله : مزاحم العقيلي يصف ناقته :–

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءَ مَجْهَلِ

انظر : الكتاب ٣١٠/٢ ، الخزانة ١٤٧/١٠ – ١٥٨ .

(٦) كقول امرئ القيس :–

(٧) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها :–

أَلَا انْعِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الرَّبْعُ وَانْطِقِ ... وَحَدِّثْ حَدِيثَ الرَّكْبِ إِنْ شِئْتَ وَاصْدُقِ =

ولا تكون كاف التشبيه كما ذكر إلا عند الأخفش [(١)] ، وأما سيبويه فلا تكون الكاف عنده اسما إلا في الضرورة [(٢)] ، فكان حقه أن يستظهر على ذلك على عادته .

وقوله : فمن تكون لابتداء الغاية [(٣)] .

مثاله : جئت من الدار .

وقوله : للتبعيض [(٤)] .

مثاله : أكلت من الرغيف .

وقوله : ولتبيين الجنس [(٤)] .

مثاله : ﴿ فَاجْتَنِبُوا [(٥)] الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ ﴾ [(٦)] .

وقوله : وتزاد لاستغراق الجنس في الفعل والفاعل [(٧)] في النفي .

= وتتمة البيت :

... ... يَجْنُبُ وَمُطْلَقًا تُصَوِّبُ فيه العَيْنُ طَوْراً وَتَرْتَقِي

ابن الماء : طائر يقال له الغرنيق ، شبه الفرس به في سرعته وسهولة مشيه ، يجنب : يقاد ، تصوب : تنحدر ، ترتقي : ترتفع ، يريد أن عين الناظر تصعد فيه النظر وتصوبه إعجابا به . انظر : الخزانة ١٦٧/١٠ .

الشاهد فيه : استعمال الكاف اسما بمعنى مثل ، ودخول حرف الجر عليها .

الديوان ١٧٦ ، الصحاح ١٤٢٥/٤ ، الأمالي الشجرية ٢٢٩/٢ ، ٢٨٦ ، الفصول الخمسون ٢١٧ ، المباحث الكاملية ٣/٢ ، شرح الجمل ٤٧٨/١ ، رصف المباني ٢٧٣ ، اللسان ٣١٢/٩ (كوف) ، الخزانة ١٦٧/١٠ .

(١) انظر رأي الأخفش في : المباحث الكاملية ٣/٢ ، شرح الكافية ٣٤٣/٢ .

(٢) قال – رحمه الله تعالى – : « ... يقول : أنت كعبد الله أي أنت في حال كعبد الله فأجري مجرى بعبد الله ، إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل » ، الكتاب ٢٠٣/١ .

(٣) الجزولية :٢٢ب .

(٤) الجزولية : ٢٢ب وفيها « وللتبعيض ... » .

(٥) ب : واجتنبوا والصواب ما أثبته .

(٦) تمامها : ﴿ ... وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ [الحج : ٣٠] .

(٧) في الجزولية : ٢٢ب في الفاعل والمفعول . وهي لا تدخل على الفعل أصلا .

يريد لبيان استغراق الجنس أو لتأكيده مثال ذلك في التي لبيان استغراق الجنس في النهي لا يقم من رجلٍ في الفاعل ، ولا تضربْ من رجلٍ في المفعول ، ومثال ذلك في التي لتأكيد استغراق الجنس في النهي : لا يقمْ من أحدٍ في الفاعل ، ولا تضربْ من أحدٍ في المفعول .

وقوله : وفيها وفي المبتدأ في النفي والاستفهام [١] .

مثال ذلك في التي لبيان استغراق الجنس في النفي ما قامَ من رجلٍ في الفاعل وما ضربتَ من رجلٍ في المفعول ، وفي الاستفهام في الفاعل : هل قامَ من رجلٍ ؟ وهل ضربت من رجلٍ ؟ في المفعول ، وهل لكم من بطلٍ ؟ في المبتدأ .

ومثال ذلك في التي لتأكيد استغراق الجنس في النفي والاستفهام : ما قام من أحدٍ وهل قامَ من أحدٍ ؟ ، وما ضربت من أحدٍ ، وهل ضربت من أحدٍ ؟ وما في الدارِ من أحدٍ ، وهل فيها من أحدٍ ؟ .

وقوله : وهو عند البصريين غير الأخفش مؤول [٢] .

فأولوه على أن الفاعل مضمر والتقدير : قد كان كائنٌ من مطرٍ ، وإضمار كائن لتقدّم كان كقوله : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ [٣] يريد إذا أخرج المخرِجُ ، فأضمر المخرج لتقدم أخرج [٤] .

وقوله : وقد تدخلها معنى مع [٥] .

مثال : ﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ ﴾ [٦] وليس هذا عند المحققين على ما قال .

---

(١) الجزولية : ٢٢ب – ٢٣أ .

(٢) الجزولية : ٢٣أ ، وقبله : « وقد حكى بعض البغداديين قد كان من مطر ، فزادها في الإيجاب وهو ... » .

(٣) تمامها : ﴿ .... وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُوراً فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ ﴾ [النور : ٤٠] .

(٤) انظر هذا في : المباحث الكاملية ٦١٢/١ .

(٥) الجزولية : ٢٣أ .

(٦) تمامها : ﴿ ... قَالَ الحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللهِ ، آمَنَّا بِاللهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران : ٥٢] ، وانظر سورة [الصف : ١٤] .

و(إلى) فيه عندهم على أصلها ، والكلام محمول على معناه /٢٦٨ والتقدير : من يضيف نصرته لي إلى الله ، أي إلى نصرة الله [١] ، فنصرة الله هنا هي انتهاء الغاية .

وقوله : وقد يدخلها معنى على [٢] .

مثاله : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [٣] أي على جذوع النخل ، وليس هذا عند المحققين على ما قال ، ولكن (في) فيه على أصلها وهي هنا للوعاء ، لأن الجذع مكان المصلوب والمكان [٤] وعاء للمتمكن فيه .

وقوله : ورب للتقليل [٥] .

قد تكون لتقليل ذات الشيء ، وقد تكون لتقليل نظيره [٦] نحو [٧] :

فَيَارُبَّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ [٨] .... ..

---

(١) قال الزمخشري : « (إلى الله) من صلة أنصاري مضمنا معنى الإضافة ، كأنه قيل من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله لينصروني كما نصرني ، أو يتعلق بمحذوف حالا من الياء ؛ أي أنصاري ذاهبا إلى الله ملتجئا إليه » ، الكشاف ٤٣٢/١ ، فالكلام عند هؤلاء على التضمين .

(٢) الجزولية : ٢٣أ ، وقبله : « وفي للوعاء وقد ... » .

(٣) تمامها : ﴿ ... وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى ﴾ [طه : ٧١] .

(٤) ب : والوعاء ولا معنى لها ، والتصويب من الشرح الصغير ٢١٣ .

(٥) الجزولية : ٢٣أ .

(٦) قال المرادي : « قال بعضهم : (رب) حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل النظير » الجنى الداني ٤٢٢ .

(٧) قول امرئ القيس .

(٨) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلِمَّا عَلَى الرَّبْعِ القَدِيمِ بِعَسْعَسَا ... كَأَنِّي أُنَادِي أَوْ أُكَلِّمُ أَخْرَسَا

وعجز بيت الشاهد :-

.... وَعَاطَفْتُ عَنْهُ الخَيْلَ حَتَّى تَنَفَّسَا

عسعس : اسم موضع ، أخرس : الذي لا ينطق ، كررت وراءه : عطفت ورجعت وراءه ، وقاتلت أصحاب الخيل ، حتى تنفسا : أي وجد متنفسا ومتسعا . شرح الديوان ١٠٥ - ١٠٦ .

الشاهد فيه : أن (رب) هنا لتقليل النظير ، فكثير من المكروبين كر وراءهم ، وقل مثل ذلك لغيره الديوان ١٠٦ ، المباحث الكاملية ٧/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص٨ .

هكذا ينبغي أن يؤخذ هذا على أن المراد بدخول رب هنا تقليل نظير هذا المذكور هنا ، ولا ينبغي أن تؤخذ رب هنا على معنى التكثير للمكروبين [خلافا [١]] للكوفيين [٢] ، وكما غلط من غلط فيها فظنها لا تكون إلا تكثيرا ، وهو قول صاحب العين [٣] ، لأن وضع (رب) إنما هو للتقليل ، فإخراجها عن وضعها مع إمكان بقائها على وضعها بما ذكرناه من تقليل نظير هذا الذي ذكر هنا من المكروبين المكرور وراءهم (والكار والكر) [٤] إخراج الشيء عن وضعه من غير دليل .

وقوله : ولا تعمل مباشرة في معرفة إلا وهو مضمر مبهم مفسر بواحد منصوب [٥] .

مثاله : ربه رجلاً لقيت ، ومعنى قوله : مبهم بعد قوله : مضمر أن المضمر حقه أن يجيء بعد مفسره فيعلم المراد به حين التلفظ به ، فلا يكون إذ ذلك مبهما لأنه قد علم المراد به وليس المضمر هنا كذلك لأن مظهره لم يتقدم ، فيعلم المراد به عند ذكره ، ولكنه يكون عند ذكره مبهما حتى يجيء ما يفسره بعد ، ولذلك جاز أن تعمل فيه (رب) لأنه لما كان مبهما عند ذكره ولم يخص ذاك جنسا من أي جنس كان أبهم من النكرة ولم يتقدم له ما يعود عليه . فيكون معهودا كأن يقع عليه المعنى الذي كان [٦] المضمر به [٧] معرفة ، ولم يكن فيه إلا الإبهام الذي هو أكثر من إبهام النكرات غالبا .

---

(١) تكملة يلتئم بها السياق .

(٢) المشهور من مذهب الكوفيين أنهم يرونها تفيد التقليل .

انظر : الأصول ٤١٨/١ ، الارتشاف ٤٥٥/٢ ، التذييل والتكميل ٣٧/٤أ ، همع الهوامع ١٧٤/٤ .

(٣) ظن محقق الارتشاف أن صاحب العين هنا هو الخليل بن أحمد الفراهيدي كما هو المتبادر إلى الذهن . انظر الارتشاف ٤٥٥/٢ هـ ١ ، ويرد ذلك أن هذه المسألة وردت في الارتشاف ٤٥٥/٢ وفي التذييل والتكميل ٣٧/٤أ ، وفي همع الهوامع ١٧٤/٤ ، منقولة عن صاحب البسيط : قال : « ذهب البصريون إلى أنها للتقليل كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر .... – ثم قال – ولا يخالف هؤلاء إلا صاحب العين فإنه صرح بكونها للتكثير دون التقليل » .

فهذا ينفي أن يكون الخليل هو صاحب العين هنا ، وربما كان صاحب البسيط يرى أن العين ليس من تأليف الخليل بن أحمد كما يراه بعض اللغويين

(٤) كذا في المخطوط .

(٥) الجزولية : ١٢٣أ .

(٦) كان : معادة في ب .

(٧) أي بسببه .

وقوله : ولا بواسطة ... إلى آخره [1] .

مثاله : رب رجلٍ وأخيه لقيته ، واستثناؤه أيضا (أخيه) من قولك رب رجل وأخيه من المعارف غير صحيح /٢٦٩ عند النحويين ، لأنه عند النحويين نكرة من حيث كان المعنى : رب رجلٍ وأخي رجلٍ لقيت [2] ، وإذا كان المعنى على هذا لم يكن إلا نكرةً ، فكيف يستثنى من المعارف ؟ وإنما هو نكرة لا معرفة ، فللقائل أن يقول : فاستثناؤه من المعارف غير مانع على هذا الفهم .

والجواب : أن له أن يستثنيه [3] منها بالنظر إلى ما كان ينبغي أن يكون عليه لو لم تدخل (رب) على النكرة الذي يعود هذا الضمير عليها وبقيت النكرة على أصلها ، فإن النكرة أصلها إذا عاد عليها الضمير أن يكون ما أضيف إليه معرفة ، وهكذا ينبغي أن يكون (وأخيه) هنا ، لا يعطف على معمول (رب) لو بقي على أصله ، ولو لم تُجْرِهِ العرب مجرى النكرة ، إلا أن العرب أجرت قولك : رب رجلٍ وأخيه مجرى قولك : رب رجلٍ وأخي رجلٍ ، وهذا الذي فعلته العرب فيه هو الذي ينبغي أن يكون إذا لم يراعِ إلا المعنى ولم يراعِ اللفظ ، لأنك إنما تريد أن تقول : رب رجلٍ ورب أخي رجلٍ لقيت فهذا الضمير وإن تقدم له ما يعود عليه فإنك لم تقدم بالمتقدم قصد واحد بعينه فتكون عودة الضمير عليه بمعنى الإحالة على المتقدم الذكر دون غيره ، وإذا لم يكن كذلك فقد ارتفع عن ضمير النكرة المعنى الذي عرفه وإذا ارتفع عنه ذلك بقي نكرة بحسب ظاهره ، لكن أصل وضع ضمير النكرة كما قلنا أن يكون معرفة لا نكرة فأجراه سيبويه

---

(١) الجزولية : ٢٢أ ، ونصه : « ... إلا وهو مضاف إلى مضمر يعود على ظاهر نكرة عمل فيه رب مباشرة » .

(٢) هذا عند كثير من النحويين من أن الضميرَ العائدَ على نكرةٍ نكرةٌ .

انظر : الكتاب ٢٤٤/١ ، شرح اللمع ٣٠٣/١ ، المفصل ٢٨٦ ، الأمالي الشجرية ٣٠٢/٢ ، المباحث الكاملية ٩/٢ ، شرح الجمل ٥٠٤/١ ، التسهيل ١٥٥ ، البسيط ٣١١/١ (المغرب) ، الارتشاف ٥٠٣/٢ ، التذييل والتكميل ٤/٧٠ب ، شفاء العليل ٧٠٣/٢ ، المساعد ٣٣١/٢ ، وغيرها حتى ان هذه المصادر لم تذكر سوى الرأي الذي ذكره الشارح .

وذهب الفارسي إلى تعريفه ، لأنه يغتفر في العطف ما لا يغتفر في غيره : انظر ايضاح الشعر ٥٧١ ، منهج السالك ٢٦١ ، توضيح المقاصد ١٩٦/٢ ، المغني ٧٧٢/٢ - ٧٧٣ ، وبه قال ابن الحاجب انظر : الأمالي النحوية ٤٦/٢ .

(٣) ب : يستثنه وهو خطأ ظاهر .

على أصله ، ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة الكلام ، لأنه أمر طارئ في هذا الموضع والنكرة في كل موضع ليست كذلك ، فلذلك جعل سيبويه [١] ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة ، ثم اعتذر عن كونهم حكموا لهذا الاسم بحكم النكرة ، فإن هذه الإضافة قد تجيء بمعنى الانفصال ، وبأن هذا الضمير إنما هو ضمير نكرة أي ضمير نكرة لم يطرأ عليه عند إضماره من القصد إلى واحد بعينه ما يخرجه عن التنكير إلى التعريف [٢] .

وقوله : ويلزم في الظاهر من معموليها النعت عند قوم [٣] .

هو مذهب الفارسي [٤] وأبي بكر [٥] ، وذلك أن العرب تقول : رب رجلٍ يقولُ ذلك ورب رجلٍ يفهمُ ، ولا يريد على / ٢٧٠ هذا ، وظاهر هذا أن هذا الفعل الذي هو قول ذاك قليل في الرجال ، فيقول ذلك هو العامل برب رجل هو معموله ، أضفنا القول الذي هو قول ذلك إلى الرجل بواسطة (رب) [٦] ، على معنى تقليل القول لذلك في هذا الجنس ، فكذلك قولنا رب رجل يفهم ، أن ظاهر هذا الفعل الذي هو الفهم قليل في جنس الرجل ، فيفهم هو العامل ورب رجل هو معموله أضفنا الفهم إلى الرجل بواسطة (رب) ، على معنى تقليل الفهم لهذا الجنس ، فإذا كان هذا ظاهر هذا الكلام

---

(١) قال سيبويه : « وأما (رب رجل وأخيه منطلقين) ففيها قبح حتى تقول : وأخ له ، والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله : (وأخيه) في موضع نكرة ، لأن المعنى إنما هو وأخ له ، فإن قيل : أمضافة إلى معرفة أو نكرة ؟ فإنك قائل : إلى معرفة ، ولكنها أجريت مجرى النكرة » ، الكتاب ١/٢٤٤ .

(٢) قال رحمه الله تعالى : « ويدلك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول : رب رجل وزيد ، ولا يجوز لك أن تقول : رب أخيه ، حتى تكون ذكرت قبل ذلك نكرة ، ومثل ذلك قول بعض العرب : كل شاة وسخلتها أي وسخلة لها ، ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه ، وأنك تريد شيئاً من أمة كل واحد منهم رجل وضممت إليه شيئاً من أمة كلهم يقال له : أخ ، ولو قلت : وأخيه وأنت تريد شيئاً بعينه كان محالاً » ، الكتاب ١/٢٤٤ . وانظر : ١/٢٤٥ .

(٣) الجزولية : ٢٣أ .

(٤) انظر رأي الفارسي في : الإيضاح ٢٥١ .

(٥) يعني ابن السراج وانظر رأيه في : الأصول ١/٤١٨ .

(٦) قال سيبويه : « وإذا قلت : رب رجل يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجل برب » ، الكتاب ١/٢٠٩ ، وانظر : الأصول ١/٤١٨ .

أمكن أن يأخذ قوم بهذا الكلام ، فيقولون [1] لا يفتقر معمول (رب) إذا كان ظاهرا إلى صفة بدليل قول العرب : رب رجل يقول ذاك ، ورب رجل يفهم ، ألا ترى أنه ليس هنا إلا عامل ومعمول لا صفة ، فهذه تكون حجة من يقول : إن رب لا تفتقر الصلة من معموليها إلى صفة ، وهو ظاهر قول سيبويه لأنه قال : « ويقول : رب رجل يقول ذاك أضفت القول إلى الرجل برب » [2] إلا أن هذا الذي هو ظاهر في هذا الموضوع لا ينبغي أن يُعَوَّل عليه ، وذلك أنه ليس من كلام العرب أن يتعدى فِعْلُ المُضمَرِ إلى ظاهره لا يقول أحد : زيد يمر وهو يريد : يمر زيد بنفسه ، وإذا قلنا هذا الذي ظهر لنا أولا في : رب رجل يقول ذاك وربَّ رجلٍ يفهمُ جاء فعل المضمر متعديا إلى ظاهره ، فجاء مثل زيد يمر الذي ليس من كلام العرب فينبغي أن يعدل عنه ، ولا يجعل (يقول ذاك) عاملا في (رُبَّ) ، وإنما ينبغي أن تكون يقول ذاك صفة لرجل لا عاملا فيه بواسطة لئلا يتعدى فعل المضمر إلى ظاهره ، فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في هذا جهة لمن قال : إن الظاهر من معمولي (رب) لا يلزمه الصفة ، لأن قولنا : يقول ذاك ويفهم من قولنا : رب رجلٍ يفهمُ ورب رجلٍ يقول ذاك كما قلنا : إنما هو صفة لرجل كما قلنا : لا عامل فيه .

فإن قال قائل فيه : إنه عامل في رب أخطأ ولابد ، لأنه يأتي منه تعدية فعل المضمر إلى ظاهره ، وذلك لا يجوز وهذا الذي رددناه وخطأناه هو الذي قال به الوقشي [3] رادا على الفارسي وأبي بكر /٢٧١ في قولهما : إنه لابد لمعمول رب إذا كان ظاهرا من صفة [4] ، وقد تبين فساده فانبغى أن يكون القول قول الفارسي وأبي بكر لا قول الوقشي .

---

(١) ب : فيقولوا . (٢) الكتاب ٢٠٩/١ .

(٣) الوقشي : (٤٠٨ – ٤٨٩ هـ) .

أبو الوليد هشام بن أحمد بن خالد بن سعيد الكناني الوقشي الكاتب ، من أهل طليطلة ، كان عالما بالعربية واللغة والشعر . والحديث والفقه والأحكام والكلام أخذ عن أبي عمر الطلمنكي وأبي عمر الحداد له النكت على الكامل وغيرها .

« انظر : معجم الأدباء ٢٨٦/١٩ – ٢٨٧ ، بغية الوعاة ٣٢٧/٢ – ٣٢٨ » .

(٤) انظر رأي الوقشي في : شرح الجزولية ٢/ص١٠ ، الارتشاف ٤٥٧/٢ ، التذييل والتكميل ١٣٧/٤ ، منهج السالك ٢٦١ ، همع الهوامع ١٧٨/٤ ، وقد صحف محقق الهمع اسم أبي الوليد الوقشي فصار عنده : الوحشي ، وذكر أنه وجد محمد بن الحسين الموصلي كان يعرف بابن وحشي فلعله المراد هنا . الهمع ١٧٨/٤ هـ ٣ .

والرأي مشهور لأبي الوليد الوقشي مما لا يحتمل أدنى شك فيه .

فإن قيل : وكيف يكون كلام الوقشي خطأً وهو الظاهر من قول سيبويه الذي قدمتموه في رب رجل يقول ذاك [١] ؟

قلنا : يكون قول سيبويه مجازا ، ويكون المعنى فيه أضفت ما قام مقامه يقول ذاك من عامل رب إلى الرجل برب ، وذلك أن عامل (رب) يحذف معها كثيرا ويقوم طول الكلام بالصفة مع أنها جواب في المعنى لمن قال : ما رأيتُ رجلاً يقولُ ذاك وما رأيتُ رجلاً يفهمُ ، فقلتَ له – أنت مجيبا – : رب رجلٍ يقولُ ذاك رأيتَ أو رُبَّ رجلٍ يفهمُ رأيتَ ، ثم حذفت رأيت للاستغناء عنها بوجودها فيما هذا الكلام جوابه . ولطول هذا الكلام الذي هو جواب لصفة معمول رب قامت الصفة مقام عامل رب فنسب سيبويه إليها ما هو منسوب إلى عامل رب من إضافته إلى الرجل بالواسطة لما قامت مقامه .

وقوله : ومتى لحقتها (ما) ساغ أن تليها الجملتان الاسمية والفعلية [٢] .

ليس هذا مذهب سيبويه ، ولكنها عنده إذ ذاك مختصة بالجملة الفعلية [٣] ، وما ذكره هذا المؤلف قد حكاه غير سيبويه [٤] وأنشدوا [٥] :–

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ [٦] فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ [٧]

---

(١) انظر ما سبق ص : ٨٢٤ . (٢) الجزولية : ٢٣أ .

(٣) قال سيبويه : « جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ، وهيؤها ليذكر بعدها الفعل ، لأنه لم يكن لهم سبيل إلى : رب يقول ، ولا إلى : قلّ يقول ، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل » ، الكتاب ٤٥٩/١ .

(٤) نسب المرادي هذا إلى المبرد . انظر : الجنى الداني ٤٢٩ .

وقد صرح المبرد بدخول (ربما) على الأفعال ولم يعرض للجملة الاسمية . انظر : المقتضب ٤٧/٢ ، ٥٤ ، الكامل ٤٤٢/١ (الدالي) .

والذي صرح بدخولها على الجملتين الاسمية والفعلية ابن السراج حين قال : « والوجه الثالث : – أن تصلها فتستأنف (ما) بعدها وتكفها عن العمل فتقول : ربما قام زيد وربما قعد ، وربما زيد قام » ، الأصول ٤١٩/١ .

(٥) لأبي دؤاد الإيادي (.... – ....) .

اختلف في اسمه فقيل : جارية بن الحجاج ، وقيل : حنظلة بن الشرقي ، شاعر جاهلي ، أحد فرسان الخيل المشهورين ، وكان في عصر كعب بن مامة الإيادي الذي آثر بنصيبه من الماء رفيقه الإيادي فمات عطشا وضرب به المثل في الجود .

« الشعر والشعراء ٢٣٧/١ ، المؤتلف والمختلف ١١٥ ، سمط اللآلي ٨٧٩/٢ ، الخزانة ٥٩٠/١٠ – ٥٩٢ » .

(٦) ب : الموجل .

(٧) من البحر الخفيف من قصيدة مطلعها :–

وينبغي أن يكون هذا من وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية للضرورة كقوله [١] :ـ

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ ابْنِي سُهَيلٍ ... مِنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَا قَرِيبُ [٢]

ـ أَوْحَشَتْ مِنْ سُرُوبٍ قَوْمِي تَعَارُ ... فَأُرُومٌ فَشَابَـــةٌ فَالسِّتَـــارُ

والقصيدة قافيتها (راء مضمومة) خلافا لما أورده الشارح ، وقد ورد البيت في الديوان بالضم (تَتَّقِينَ المِهَارُ) ويروى (رُبَّمَا الجَامِلُ) الخزانة ٥٨٨/١٠ .

أوحشت : أقفرت ، سروب : جمع سرب للمال السارح من إبل وخيل . تعار وأروم وشابة والستار : مواضع ، الجامل : الجماعة من الإبل مع من يسوقها ، وإبل مؤبلة إذا كانت للقنية ، العناجيج : الخيل الطوال الأعناق ، واحدها عنجوج ، المهار : جمع مهر وهو ولد الفرس والأنثى مهرة . انظر : الخزانة ٥٨٩/١٠ - ٥٩٠ .

الشاهد : أن (رب) المكفوفة بما دخلت على الجملة الاسمية .

الديوان ٣١٦ ، الأزهية ٩٤ ، ٢٦٦ ، المفصل ٢٨٧ ، الأمالي الشجرية ٢٤٣/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٨ ، ٣٠ ، المباحث الكاملية ١٠/٢ ، ١١ ، شرح الجزولية ٢/ص ١١ ، شرح الكافية ٣٣٢/٢ ، رصف المباني ٢٧٠ ، ٣٨٤ ، شرح شواهد المغني ٤٠٥/١ - ٤٠٦ ، الخزانة ٥٨٦/١٠ - ٥٩٢ ، شرح أبيات المغني ١٩٨/٣ - ٢٠٣ .

(١) قيل : إن القائل رجل من بني بحتر بن عتود .

(٢) من البحر الوافر ثاني ثلاثة أبيات هي :ـ

فَلَسْتُ بِنَـــازِلٍ إِلاَّ أَلَمْـــتُ ... بِرَحْلِي أَوْ خَيَالَتُهَا الكَذُوبُ

كَأَنَّ لَهَا بِرَحْلِ القَـــوْمِ بَوّاً ... وَمَا إِنْ طِبُّهَا إِلاَّ اللُّغُـــوبُ

ويروى ابني زياد . الخزانة ٣٥٢/٩ .

ألمت : من الإلمام وهي الزيارة بلا لبث ، الرحل : كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع . خياله : طيف يقال : خيال وخيالة . كذوب : صفة خيالة ولم يؤنث لأن فعولاً مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وجعلها كذوبا لأنها تخيل له في النوم ما لا يتحقق . القلوص : الناقة الشابة ، الأكوار : جمع كور وهو الرحل بأداته ، يريد إذا سرحت هذه الناقة لم تبعد لشدة تعبها وكلالها ، البو : أصله جلد الفصيل يحشى تبنا لتدر عليه الأم ، طب : السقم ، اللغوب : الإعياء . الخزانة ٣٥٣/٩ - ٣٥٥ .

الشاهد فيه : أنه جعل جملة (مرتعها قريب) خبرا لـ (جعل) والأصل فيه أن يكون جملة فعلية .

الحماسة ١٨٢/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠/١ ، شرح الحماسة للتبريزي ١٦٣/١ ، المباحث الكاملية ١١/٢ ، شرح الكافية ٣٠٧/٢ ، المغني ٢٥٩/١ ، المقاصد النحوية ١٧٠/٢ - ١٧٣ ، شرح شواهد المغني ٦٠٦/٢ - ٦٠٧ ، همع الهوامع ١٤١/٢ ، الخزانة ١٢٠/٥ ، ٣٥٢/٩ - ٣٥٥ ، شرح أبيات المغني ٣٦١/٤ - ٣٦٣ ، الدرر اللوامع ١٠٨/١

وكقوله (١) :ـ

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا (٢)

وكقوله (٣) :ـ

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلْقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي (٤)

---

(١) اختلف في القائل على النحو الآتي :ـ

أ ـ الصمة بن عبد الله بن الطفيل بن قرة بن هبيرة القشيري ، كان شريفا شاعرا ناسكا عابدا توفي سنة ٩٥ هـ . انظر : ديوانه ١١٣ .

ب ـ قيس بن الملوح المعروف بمجنون ليلى . انظر : ديوانه ١٩٥ .

جـ ـ عبد الله بن عبيد الله بن عمرو بن مالك الخثعمي ، المعروف بابن الدمينة ، شاعر بدوي من أرق الناس شعرا من شعراء العصر الأموي اغتاله مصعب بن عمرو السلولي نحو سنة ١٣٠ هـ . وانظر : ديوانه ٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

د ـ إبراهيم بن العباس بن محمد الصولي ، نسب هذا البيت وآخر له ابن خلكان في وفيات الأعيان ٤٧/١ ، ويبعده ما ذكره البغدادي من « أن وفاة إبراهيم بن الصولي سنة ثلاث وأربعين ومائتين . ووفاة أبي تمام سنة اثنتين وثلاثين ومائتين » ، الخزانة ٦٣/٣ ، فكيف يذكره أبو تمام .

(٢) من البحر الطويل وبعده :ـ

أَأُكْرِمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي بِهِ الْجَاهَ أَمْ كُنْتُ امْرأً لا أُطِيعُهَا

ويروى : « وَأُنْبِئْتُ لَيْلَى » الزهرة ١٩٣/١ .

الشاهد فيه : وقوع الجملة الاسمية بعد التحضيض شذوذا .

ديوان الصمة ١١٣ ، ديوان المجنون ١٩٥ ، ديوان ابن الدمينة ٢٠٦ ، الحماسة ٥/٢ ، الزهرة ١٩٣/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٢٠/٣ ، شرح الحماسة للتبريزي ١١٥/٣ ، المباحث الكاملية ١١/٢ ، شرح الكافية ١٧٧/١ ، همع الهوامع ٣٥٣/٤ ، الخزانة ٦٠/٣ ، ٥١٣/٨ ، ٢٢٩/١٠ ، ٢٤٥/١١ ، ٣٠٣ ، الدرر اللوامع ٨٣/٢ .

(٣) عدي بن زيد العبادي .

(٤) من بحر الرمل من قصيدة مطلعها :ـ

أَبْصَرَتْ عَيْنِي عِشَاءً ضَوْءَ نَارٍ مِنْ سَنَاهَا عَرْفُ هِنْدِيٍّ وَغَارِ

سناها : السنا مقصور ضوء النار (اللسان ٤٠٣/٤ « سنا ») . العرف : الرائحة . هندي : العود الطيب الذي من بلاد الهند (اللسان ٤٣٨/٣ « هند ») غار : نبات طيب الرائحة (اللسان ٣٥/٥ « غور ») . شرق فلان بريقه أو بالماء : إذا غص به ولم يقدر على بلعه ، الغصان : من غص فلان بالطعام إذا لم يقدر على بلعه . الاعتصار : الالتجاء . الخزانة ٥١٠/٨ ـ ٥١١ .

الشاهد فيه : وقوع الجملة الاسمية بعد (لو) شذوذا .

وأمثالها [1] .

وقوله : ولا يكون الفعل إلا ماضيا لفظا ومعنى [2] .

مثاله : ربما قامَ زيدٌ .

وقوله : أو معنى [3] .

مثاله : ربما يقومُ زيدٌ ، بمعنى الماضي ، وقد تقدم أن ربما تنقل /٢٧٢ المبهم عن معناه إلى الماضي [4] .

وقوله : الباء تكون للإلصاق [3] .

معنى الإلصاق الإضافة أي يضيف الفعل إلى ما كان لا ينضاف إليه ، لولا هي مثاله : خاضَ برجلِهِ الماءَ .

وقوله : ويدخلها معنى الاستعانة [3] .

مثاله : كتبت بالقلم وإنما هي في الأصل لإضافة الكتب إلى القلم ، إذ لا يصل الكتب إلى القلم في الأصل لا تقول : كتبت القلم ، ولا كتبت الشيءِ القلم ، فهذا كان أصل هذا أعني أن لا ينضاف الكتب إلى القلم ، فجاءت الباء لتضيف الكتب إلى القلم ، وصحتها من المعنى أن القلم به استعين على الكتب ، إذ لو لم يكن القلمَ لم يكن الكتب مع وجود الكاتب والمكتوب فيه والمداد إن لم يوجد القلم أصلا ،

= الديوان ٩٣ ، الكتاب ٤٦٢/١ ، إيضاح الشعر ٥٨٢ ، معجم مقاييس اللغة ٢٦٤/٣ ، المستقصى ٤٠٨/٢ ، المباحث الكاملية ١١/٢ ، شرح الكافية ٣٩٠/٢ ، البحر المحيط ١٩١/٧ ، الجنى الداني ٢٩٢ ، المغني ٢٩٧/١ ، شرح شواهد المغني ٦٥٨/٢ ، ٦٥٩ ، همع الهوامع ٣٤٨/٤ ، الخزانة ٥٠٨/٨ - ٥١٣ ، ١٥٢/١١، ٣٠٣ ، شرح أبيات المغني ٨٢/٥ - ٨٤ ، الدرر ٨١/٢ .

(1) كقول جرير :-

لَوْ فِي طُهَيَّةَ أَحْلَامٌ لَمَا اعْتَرَضُوا ... دُونَ الَّذِي أَنَا أَرْمِيهِ وَيَرْمِينِي

ديوانه ٥٨٧ وغيرها من الشواهد .

(2) غير موجود في نسخة فاس ، وهو في التيمورية ٨٤ .

(3) الجزولية : ٢٣أ .

(4) انظر ما سبق ص : ٤٧٥ .

فلما وجد القلم استعين به على الكتب قد حملها هذا المعنى مع أنها أفادت إضافة ما كان ينضاف لولا وجودها .

وقوله : ومعنى المصاحبة [١] .

مثاله : خرج زيد بثيابه ، فهذه الباء أيضا لولا هي لم تنضف خرج زيد إلى الثياب أصلا ، ولا أمكن أن يقال : خرج زيد بثيابه ، فالباء أضافت خرج زيد إلى الثياب وحصل بدخولها من المعنى : أن زيدا خرج مصاحبا لثيابه ، فلذلك قالوا فيها : إنه دخلها معنى المصاحبة مع أنها أفادت إضافة ما كان لا ينضاف إلى الثياب لولا وجودها .

وقوله : ومعنى الظرف [١] .

مثاله : زيد بالبصرة ، والأصل : زيد كائن بالبصرة ، فالباء أفادت إضافة كائن إلى البصرة ، ولولا هي لم ينضف كائن إلى البصرة لأنه لا يصح أن يقال : زيد كائن البصرة لكنها مع أنها أفادت إضافة ما كان لا ينضاف لولا هي أعطت معنى كون البصرة مكانا لزيد ، فأفادت معنى الظرف .

وقوله : وتكون للتعدية [١] .

معناه : وتكون لتعدية ما كان أصله ألا يتعدى ، يقول القائل : وكذلك هي في كل ما قدمتوه لتعدية ما لا يتعدى ، وتوصل ما كان لا يصل ، فيقول إنما يريد وتكون لتعدية ما لا يتعدى بمعنى الهمزة التي هي لتعدية ما لا يتعدى ومثاله : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ [٢] إذ معناه لأذهب /٢٧٣ سمعهم ، وإلا فالإلصاق تعدية في المعنى .

وقوله : وتكون زائدة في المعنى [في الفاعل [٣]] .

---

(١) الجزولية : ٢٣أ .

(٢) تمامها : ﴿ .... وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة : ٢٠] .

(٣) تكملة من الجزولية : ٢٣أ .

مثاله : ﴿ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً ﴾ (١) .

وقوله : والمفعول به (٢) .

مثاله (٣) :-

... ..   سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ (٤)

---

(١) الآية ﴿ قُلْ .... بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد : ٤٣] .

(٢) الجزولية : ٢٣أ .

(٣) ورد في قصيدتين لشاعرين هما :-

أ - الراعي النميري (.... - ٩٠ هـ) .

أبو جندل عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري ، شاعر أموي عاصر جريرا والفرزدق ، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل ، وكان بنو نمير أهل بيت وسؤدد . هجاه جرير هجاء مرا دامغا .

« الشعر والشعراء ٤١٥/١ - ٤١٨ ، الأغاني ١٦٨/٢٠ - ١٧٣ ، الخزانة ١٥٠/٣ - ١٥١ » .

ب - القتال (.... - نحو ٧٠ هـ) .

أبو المسيب عبد الله أو عبيد الله بن مجيب المضرحي ، من بني كلاب ربيعة ، شاعر فاتك من الفرسان الشجعان ، وأما (القتال) فإنه لقب غلب عليه لتمرده وفتكه ، سجن في المدينة لقتله ابن عم له اسمه زياد . ثم فر من السجن بعد قتله السجان .

« الشعر والشعراء ٧٠٥/٢ - ٧٠٦ ، الأغاني ١٥٨/٢٠ - ١٦٦ ، سمط اللآلي ١٢/١ - ١٣ ، الخزانة ٩/ ١١٢ » .

(٤) من البحر البسيط ومطلع قصيدة الراعي :-

يَا أَهْلُ مَا بَالُ هَذَا اللَّيْلِ فِي صَفَرِ   يَزْدَادُ طُولاً وَمَا يَزْدَادُ مِنْ قِصَرِ

ومطلع قصيدة القتال :-

عَبْدَ السَّلَامِ تَأَمَّلْ هَلْ تَرَى ظُعُناً   إِنِّي كَبِرْتُ وَأَنْتَ الْيَوْمَ ذُو بَصَرِ

وصدر البيت في الديوانين :-

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ   .... ..

صفر : اسم الشهر ، وخصه بالذكر لأن الهم أصابه فيه . عبد السلام : ابن القتال .

ظعن : جمع ظعينة وهي المرأة في الهودج . الحرائر : جمع حرة وهي الكريمة الأصيلة ضد الأمة . الربات : جمع ربة بمعنى صاحبة . أحمرة : جمع حمار جمع قلة ، وخص الحمير لأنها رذال المال وشره . سود المحاجر : صفة لربات ، أراد بها الإماء السود . لا يقرأن : صفة ثانية لربات ، يقول : هن كريمات خيرات يقرأن القرآن .

الخزانة ١٠٩/٩ - ١١٢ .

وقوله : والمبتدأ [1] .

مثاله : بحسبِكَ زيدٌ .

وقوله : والخبر [1] .

مثاله : ما زيدٌ بقائمٍ وهل زيدٌ بقائمٍ .

ومعنى كون الحرف زائدا أي أنه يفيد الكلام بدخولها ما يفيده بخروجها ، والشيء إذا كان دخوله كخروجه يقال فيه : إنه زائد [2] .

وقوله : في الأعرف [3] .

استظهر على قوله [4] :-

... ... فَمَنْعُكَهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ [5]

= الشاهد فيه : زيادة الباء في المفعول به .

ديوان الراعي ١٠١ ، ديوان القتال ٥٢ ، مجالس ثعلب ٣٠١/١ ، المخصص ٧٠/١٤ ، شرح المفصل ٢٣/٨ ، المباحث الكاملية ١٤/٢ ، شرح الكافية ٢٧٣/٢ ، البحر المحيط ٤٠٩/١ ، الجنى الداني ٢٣٥ ، المغني ٢٧/١ ، ١١٥ ، ٧٥١/٢ ، ٧٥٢ ، شرح شواهد المغني ٣٣٦/١ - ٣٣٧ ، الخزانة ١٠٧/٩ - ١١٢ ، شرح أبيات المغني ٣٦٨/٢ - ٣٧٣ .

(١) الجزولية : ٢٣أ .

(٢) انظر هذا في : الأصول ٢٥٩/٢ ، شرح المفصل ١٣٧/٨ - ١٣٨ .

(٣) الجزولية : ٢٣أ ، وقبله : « إلا أن زيادتها في الخبر مقصورة على النفي والاستفهام .... » .

(٤) اختلف فيه على النحو الآتي :-

أ - عبيدة بن ربيعة بن قحفان بن ناشرة بن رزام بن مازن . انظر : شرح أبيات المغني ٣٩٠/٢ .

ب - القحيف العجلي . انظر : الحماسة البصرية ٧٨/١ .

جـ - رجل من بني تميم . انظر : الحماسة ١٢٢/١ .

(٥) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنَّ سَكَابِ عِلْقٌ ... نَفِيسٌ لا تُعَارُ ولا تُبَاعُ

وصدر البيت :-

فَلَا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا ... ... =

في أحد القولين [(١)] .

وقوله : واللام تكون للملك [(٢)] .

مثاله : هذا غلامٌ لِزيدٍ .

وقوله : ولمجرد التخصيص [(٢)] .

مثاله : هَذَا أَخٌ لِزَيدٍ .

وقوله : وللاستحقاق [(٢)] .

مثاله : السَّرْجُ للدابةِ .

وقوله : ويجيء لمجاز الملك [(٢)] .

مثاله : كن لي أكن لك وهذه المعاني الثلاثة التي هي مجرد التخصيص والاستحقاق ومجاز الملك كلها راجعة إلى معنى واحد وهو مجاز الملك ، فقد كان أحسن مما قال وأخصر أن تقول : واللام تكون للملك حقيقة أو مجازا [(٣)] .

وقوله : ويلزمها معنى التعجب في باب القسم [(٢)] .

= أبيت اللعن : تحية الملوك . واللعن الطرد ، سكاب : اسم فرس الشاعر ، علق نفيس : مال يبخل به ، والعلق : ما فيه علاقة للقلب لجودته . الخزانة ٥/٣٠٠ ، شرح أبيات المغني ٢/٣٩٠ .

الشاهد فيه : زيادة الباء في خبر المبتدأ الموجب .

الحماسة ١/١٢٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١/٢١١ ، شرح الحماسة للتبريزي ١/١١٢ ، الحماسة البصرية ١/٧٨ ، المباحث الكاملية ٢/١٥ ، شرح الجزولية ٢/ص١٢ ، شرح الكافية ٢/١٩ ، الارتشاف ٢/٤٣٢ ، منهج السالك ٢٥٠ ، الجنى الداني ١١٦ ، المغني ١/١١٧ ، تخليص الشواهد ٨٩ – ٩٠ ، المقاصد النحوية ١/٣٠٢ – ٣٠٥ ، شرح شواهد المغني ١/٣٣٨ – ٣٣٩ ، الخزانة ٥/٢٩٧ – ٣٠١ ، شرح أبيات المغني ٢/٣٣٨ – ٣٩١ .

(١) القولان هما : أن تكون (شيء) هي الخبر والباء زائدة . أو تكون الباء غير زائدة والجار والمجرور يجوز أن يتعلقا بـ (متمكنها) أو بالفعل (يستطاع) . انظر : تخليص الشواهد ٩٠ ، شرح أبيات المغني ٢/٣٨٨ .

(٢) الجزولية : ٢٣أ .

(٣) انظر : المباحث الكاملية ٢/١٦ فقد أورد كلام الشارح بتمامه .

مثاله : لله لأفعلن [(١)] ، وينقصه : وفي باب النداء والاستغاثة نحو قوله [(٢)] :-

فَيَـالَكَ مِنْ لَيْـــلٍ [(٣)] ....

وقولهم : يالَزَيْدٍ لِعَمْرٍو .

وقوله : وتجرد القسم من معنى السؤال [(٤)] .

القسم الذي فيه معنى السؤال كقوله [(٥)] :-

بالله رَبِّكَ إنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ واقفاً بالبَابِ [(٦)]

---

(١) قال سيبويه : « وقد تقول : تالله ، وفيها معنى التعجب ، وبعض العرب يقول في هذا المعنى : لله فيجيء باللام ، ولا تجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب » ، الكتاب ١٤٤/٢ .

(٢) ب : قولك والتصويب من المباحث الكاملية ٤٦/٢ إذ نقل نص الشلوبين بكامله .

والقائل هو امرؤ القيس .

(٣) من البحر الطويل من معلقته ومطلعها :-

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وتمام البيت :-

.... كَأَنَّ نُجُومَـــــــــهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

السقط : منقطع الرمل ، اللوى : حيث يلتوي ويرق ، الدخول وحومل : موضعان ، المغار : الشديد الفتل ، يذبل : اسم جبل . شرح الديوان ٨ ، ١٩ .

الشاهد : مجيء اللام للتعجب . في (فيالك) .

الديوان ١٩ ، شرح القصائد السبع الطوال ٧٩ ، المباحث الكاملية ١٦/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص٦٣ ، شرح الكافية ٢١٨/١ ، المغني ٢٣٦/١ ، المقاصد النحوية ٢٦٩/٤ - ٢٧٠ ، شرح شواهد المغني ٥٧٤/٢ - ٥٧٥ ، همع الهوامع ٢٠٢/٤ ، الخزانة ٢٦٩/٥ - ٢٧٣ ، شرح أبيات المغني ٣٠١/٤ - ٣٠٢ ، الدرر اللوامع ٣١/٢ .

(٤) الجزولية ٢٣ب ، وقبله : « التاء والواو ومن ثلاثتها لا تجر إلا في القسم ، بشرط ظهور الاسم المجرور ، وعدم الفعل المتعلق به الجار وتجرد ... » .

(٥) إبراهيم بن هرمة .

(٦) من البحر الكامل بيت مفرد في ديوانه .

الشاهد فيه : أن القسم هنا فيه معنى السؤال ، فكأنه قال : « أسألك بالله » . ويرى بعض النحاة أنه ليس قسما .

قال الفارسي : « ومثل ذلك في أنه ليس بقسم ولكنه تقرب إلى المخاطب قول الشاعر : =

وقوله : وبعضهم يجعل (مِنْ) تلخيص أيمن [١] .

هذا ليس بشيء لأنه كان يلزم أن ترفع نونه كما ترفع نون أيمن [٢] .

وقوله : وحكى الأخفش دخولها على الرب [٣] .

حكى قولهم : ترب الكعبة [٤] .

وقوله : وبعكسها من [١] .

أي أنه [يريد [٥]] أنها تدخل على الرب ولا تدخل على غيره إلا فيما قاله بعضهم : في (مُنُ الله) إنها [٦] (مُنْ) وضمت نونها إتباعا ، والصواب أن (مُنُ) هذه هي التي تلخيص أيمن ، لأن (مُنْ) التي هي بمعنى (من) المكسورة الميم لا ينبغي أن تدخل إلا على الرب كما لا تدخل (مِنْ) إلا عليه فإذا /٢٧٤ سمعنا (مُنُ الله) علمنا أن (مُنُ) هذه ليست التي بمعنى (مِن) المكسورة لدخولها على الله ، وانبغى أن تقول — في (مُنُ) هذه — : إنها تلخيص أيمن بخلاف ما تقدم لها في (مُنْ)

= بالله ربُّك إنْ دَخلت ... » الشيرازيات ٢٣أ . وانظر : شرح الجمل ٥٢١/١ – ٥٢٢ .

الديوان ٦٧ ، الشيرازيات ٢٣أ ، الصناعتين ٨٣ ، المفصل ٣٤٧ ، شروح سقط الزند ٤٢٤/١ ، شرح المفصل ١٠١/٩ ، المباحث الكاملية ١٧/٢ ، شرح الجمل ٥٢١/١ ، شرح الجزولية ٢/ص١٣ ، رصف المباني ٢٢٤ ، الخزانة ٤٨/١٠ ، ٥٥ .

(١) الجزولية : ٢٣ب .

(٢) ورد أيضا بدليلين آخرين هما :—

أ – أن (أيمنا) لا تضاف إلا إلى الله فيقال : أيْمُنُ الله ، و(مُنْ) لا تدخل إلا على الرب

ب – أن (أيمنا) معرب ، والاسم المعرب إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معربا ، فلو كانت (من) بقية (أيمن) لكانت معربة ، فبناؤها على السكون دليل على أنها حرف .

وهذا الأخير قريب من قول الشارح انظر : شرح الجمل ٥٢٤/١ .

(٣) الجزولية : ٢٣ب ، وقبله : « والتاء لا تدخل إلا على اسم الله في الأعرف وحكى ... » .

(٤) انظر حكاية الأخفش في : المفصل ٢٨٧ ، شرح المفصل ٣٢/٨ ، ٣٤ ، المباحث الكاملية ١٩/٢ ، شرح الجمل ٥٢٤/١ ، رصف المباني ٢٤٧ ، الجنى الداني ١١٧ . وغيرها .

(٥) تكملة يلتئم بها السياق .

(٦) ب : أما والتصويب من الشرح الصغير ٢١٧ .

وفي ذلك لا يكون تلخيص أيمن ، إنما هي تلك لغة في (من) المكسورة الميم لما قدمناه [١] من أنها لو كانت تلخيص أيمن لا ينبغي أن ترفع نونه كما رفعت نون أيمن .

وقوله : لولا عند سيبويه قد تجر المضمر دون الظاهر [٢] .

مثاله [٣] :-

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ ... [٤] ... .

وقول الراجز [٥] :-

---

(١) انظر ما سبق في الهامش (٢) .

(٢) الجزولية : ٢٣ب .

(٣) قول يزيد الثقفي (.... - نحو ١٠٥ هـ) .

وهو يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان الثقفي ، شاعر أموي ، ولاه الحجاج كورة فارس ، ثم عزله قبل أن يذهب إليها ، فخرج من عنده مغضبا ولحق بسليمان بن عبد الملك ومدحه بقصائد جيدة ، وأجرى عليه عمالة فارس مدة حكمه .

« الأغاني ٩٦/١١ - ١٠١ ، سمط اللآلي ٢٣٨/١ ، الخزانة ١١٣/١ - ١١٦ » .

(٤) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

تُكَاشِرُنِي كُرْهاً كَأَنَّكَ نَاصِحٌ ... وَعَيْنُكَ تُبْدِي أَنَّ صَدْرَكَ لِي دَوِي

وتمام البيت :-

...... كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

تكاشرني : كاشر الرجل الرجل إذا كشر كل واحد منهم لصاحبه وهو أن يبدي له أسنانه عند التبسم ، الدوي : دَوِيَ صدره إذا ضَغِنَ ، طاح : إذا هلك أو سقط ، الأجرام : جمع جرم وهو الجسد ، قلة : ما استدق من رأس الجبل ، النيق : أرفع الجبل ، منهوي : ساقط . الخزانة ١٣٤/٣ ، ٣٤٣/٥ - ٣٤٤ .

الشاهد فيه : أن (لولا) جرت المضمر عند سيبويه . وانظر رأيه رحمه الله في ص : ٢٢٢ .

الديوان ٢٧٦ ، الكتاب ٣٨٨/١ ، معاني القرآن ٨٥/٢ ، الكامل ١٢٧٧/٣ ، الأغاني ١٠٠/١١ ، البصريات ٢٨٩/١ ، الحلبيات ٣٨ ، الخصائص ٢٥٩/٢ ، سر الصناعة ٣٩٥/١ ، المنصف ٧٢/١ ، المفصل ١٣٥ ، الأمالي الشجرية ١٧٧/١ ، الإنصاف ٦٩١/٢ ، شرح المفصل ١١٨/٣ ، ٢٣/٩ ، المباحث الكاملية ٢٠/٢ ، شرح الجمل ٤٧٣/١ ، شرح الجزولية ٢/ص١٥ ، المنهاج الجلي ١٢٩ب ، شرح الكافية ٢٠/٢ ، المقاصد النحوية ٢٦٢/٣ - ٢٦٥ ، الخزانة ٣٣٦/٥ - ٣٤٥ .

(٥) رؤبة بن العجاج . وليس في ديوانه المطبوع .

لَوْلَاكُمَا لَخَرَجَتْ نَفْسَاهُمَا (١)

وقوله : ويخالفه الأخفش (٢) .

[يريد (٣)] أن يقول : إن المضمر في موضع رفع ، ووضع ضمير الخفض موضع ضمير الرفع كما وضع الرفع في موضع ضمير الخفض في قولهم : أنت كأنا (٤) .

وقوله : وحتى تجر بمعنى إلى (٢) .

مثاله : سرت حتى أدخل المدينة بمعنى إلى دخولها و ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ (٥) .

وقوله : وبمعنى كي (٢) .

مثاله : كلمته حتى يأمر لي بشيء (٦) ، فزعم أن (حتى) الجارة بمعنى (كي) (٧) ، وهذا كلام يقوله النحويون على المجاز لا على الحقيقة ، فإنهم يقولون : إن (حتى) للغاية (٨) ، وليس منهم من يقول : إنها حرف علة وسبب (٩) وهو المثال

---

(١) من الرجز لم أقف عليه عند غير الشارح والبغدادي .

الشاهد فيه : أن (لولا) جرت المضمر .

« الشرح الصغير ٢١٧ ، الخزانة ٥/٣٤١ » .

(٢) الجزولية : ٢٣ب .

(٣) تكملة يلتئم بها السياق .

(٤) انظر : رأي الأخفش في الكامل ٣/١٢٧٨ ، المقتضب ٣/٧٣ ، المفصل ١٣٨ ، الإنصاف ٢/٦٨٧ . وهو الرأي المنسوب إلى الكوفيين ورجحه أبو البركات الأنباري . انظر : الإنصاف ٢/٦٨٧ – ٦٩٥

(٥) القدر : ٥ .

(٦) من أمثلة الكتاب ١/٤١٣ . والأصول ١/٤٢٦ .

(٧) ممن قال بهذا سيبويه في الكتاب ١/٤١٣ ، وابن السراج في الأصول ١/٤٢٦ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ١/٤٢٠ .

(٨) انظر المصادر السابقة ، التبصرة ١/٤١٩ .

(٩) قال أبو حيان : « وذكر النحويون أنه إذا انتصب الفعل بعدها تكون علة وسببا لما بعدها نحو : أسلمت حتى أدخل الجنة ، وللغاية نحو : أسير حتى تطلع الشمس » ، الارتشاف ٢/٤٠٣ .

الذي ذكرناه وأشباهه ، ويمكن أن تكون فيه (حتى) على أصلها وتكون بمعنى (إلى) ، ويكون المعنى : كلمته وأكلمه إلى أن تأمر لي بشيء فتكون (حتى) على أصلها للغاية ، فلا سبيل إلى أن يقال : إنها خرجت عن أصلها وصارت للعلة والسبب .

فإن قيل : فكيف حذف وأكلمه ؟

فنقول : للدلالة عليه ، وذلك أن هذه الغاية مستقبلة ، وغاية الشيء آخره فهي دالة على فعل مستقبل تكون هذه غايته ، إذ لا يكون المستقبل أبداً غاية للماضي ، لأن غاية الشيء آخره ، وآخره منه والمستقبل لا يكون من الماضي [١] .

ومما يدل على أن (حتى) ليست في معنى (كي) حقيقة عند النحويين ما قدمناه من إجماعهم على أن حتى إنما هي حرف غاية ، ولا يقول أحد إنها حرف علة وسبب [٢] .

فإن قلت : فقد قالوا في هذا الموضع : أعني في قولهم : كلمته حتى يأمر لي بشيء إنها بمنزلة (كي) أي كي يأمر لي بشيء [٣] .

قلنا : هذا مجاز من قولهم ، إنما يريدون /٢٧٥ أنها هنا مشبهة لكي من حيث كان ما قبلها ماضياً وما بعدها مستقبلاً كما تكون كي في قولك : كلمته حتى يأمر لي بشيء ما قبلها ماض وما بعدها مستقبل [٤] ، فهذا الذي قلناه من التأويل في كلامهم يبقي (حتى) غاية على أصلها ، ولا تخرج إلى أن تكون علة وسبباً ، فإذا أمكن حمل كلامهم عليه لم ينبغ أن يعدل عنه إلى غيره ، مما يُخْرِجُ حتى عن أصلها من الغاية إلى أن تكون علة وسببا .

فإن قلت : ما دليلك على ذلك ، والأولى أن يحمل الكلام على الحقيقة لا على

---

(١) لأن (حتى) إذا كانت بمعنى (كي) فإن الفعل « الأول يقع في زمان والآخر في زمان آخر كقولك : كلمته حتى يسمح لي بشيء ، أي كلمته كي يسمح لي بشيء » ، التبصرة والتذكرة ١/٤٢٠ .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ هـ ٩ .

(٣) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

(٤) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

المجاز حتى يدل الدليل ، وقد قالوا هم : إن (حتى) هنا بمعنى (كي) فينبغي أن يحمل ذلك على الحقيقة لا على المجاز ؟

فالجواب : أنه قد تقرر عندنا أن (حتى) حرف غاية ، والذي يقول : إنها خارجة عما تقرر إنما هو مُدّعٍ دعوى مجردة لا دليل عليها إلا القول بما يقتضيه ظاهر كلامهم في هذا الموضع وكلامهم فيه بمعنى إبقائه على الأصل فلا ينبغي أن يعدل عنه ، فلا سبيل إلى القول بظاهر هذا الكلام مع إمكان تأويله بالتأويل الذي يُبقي الحرف على أصله .

وقوله : إلا في تأويل الاسم [١] .

قد تقدم مثاله من قولهم : كلمته حتى يأمُر لي بشيء [٢] .

وقوله : ولم يكن اسماً صريحا [٣] .

أي لا تقول ، كلمته حتى أمره لي بشيء وهذا مبني على ما قاله في حتى من أنها تكون بمعنى (كي) وأنها تجر المتأول دون الصريح ، وأما على ما قلناه من أن (حتى) بمعنى إلى فلا يمتنع عندي : أن تقول كلمته حتى أَمْرِهِ لي غدا بشيء ، على معنى كلمته وأكلمه حتى أمره لي غداً بشيء ، لأنّ (حتى) التي بمعنى (إلى) تجر الاسم الصريح وما في معناه ، ومن ادعى أن ثم حتى جارة تجر الاسم المتأول دون الاسم الصريح وهي التي بمعنى كي [٤] ، فقد خرج عن أصل حرف الجر بغير دليل ، وادعى أن حتى خرجت عن أصلها من الغاية إلى العلة والسبب من غير دليل ومثل هذا من الإدعاء لا ينبغي أن يُبالَى به .

---

(١) الجزولية : ٢٣ب ، وقبله : « فإذا كانت بمعنى (كي) لم يكن المجرور بعدها ... » .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

(٣) الجزولية : ٢٣ب ، وفيها « ولا يكون ... » .

(٤) يعني الجزولي في قوله : « وإذا كانت بمعنى (كي) لم يكن المجرور بعدها إلا في تأويل الاسم » ، الجزولية ٢٣ب . وقال به أيضا الرضي في شرح الكافية ٢/٢٢٤ .

وقوله : وهي إحدى المنتصب بعدها الفعل [١] .

يعني حتى /٢٧٦ في الوجهين [٢] .

وقوله : جرت الاسم الصريح [١] .

قد تقدم ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [٣] .

وقوله : وما في معناه [١] .

مثاله : سرت حتى أدخل المدينة بمعنى إلى دخولها [٤] .

وقوله : ولا تدخل على المضمر [١] .

أي لا تقول : حتاه ولا حتاك استغناء عنه بغيره مما هو في معناه [٥] .

وقوله : بخلاف إلى [١] .

قد قال بعضهم : إنه يدخل ما بعد (إلى) أيضاً فيما قبلها ، وتحقيق هذا الموضع يفتقر إلى النقل والأظهر خلاف ما أشار إليه المؤلف من أن حقَّ ما بعدها أن يدخل فيما قبلها ، فإذا لم يكن هناك نقل فالأظهر أن ما بعدها يدخل فيما قبلها ولابد ،

---

(١) الجزولية : ٢٣ب .

(٢) وذلك إذا كانت بمعنى (كي) ، والوجه الآخر : أن تكون بمعنى (إلى) . انظر : الجزولية ٢٣ب .

(٣) انظر ما سبق ص : ٨٣٦ .

(٤) قال ابن عصفور : « ... تقول : سرت حتى أدخلها ، أي كان سيري حتى أدخل ، وإن لم تلحظ السبب وقصدت مجرد الغاية نصبت على معنى الغاية ، وكان المعنى : سرت إلى هذه الغاية ، لأن الذي كان لأجل الدخول هو السير » ، شرح الجمل ١٦٤/١ .

(٥) خلافاً للمبرد والكوفيين الذين أجازوا دخولها على الضمير مستدلين بقول الشاعر :ـ

فَلَا وَاللهِ لَا يَلْقَى أُنَاسٌ ... فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادِ

وقول الآخر :ـ

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ ... تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ

انظر : شرح المفصل ١٦/٨ ، المباحث الكاملية ٢٣/٢ ، شرح الكافية ٣٢٦/٢ ، الجنى الداني ٤٩٩ ، المغني ١٣١/١ .

إلا أن يقترن بالكلام قرينة تدل على أن يكون ما بعدها غاية مجاز لا حقيقة ، وذلك أن (إلى) معناها كما تقدم [1] أن ما بعدها منتهى الغاية ومنتهى الغاية منها هذا هو الأظهر ، والغاية آخر الشيء ، وآخر الشيء منه فينبغي أن يكون حكم الغاية حكم ما هو غاية له ، فبهذا ينبغي أن يقال حتى يدل الدليل على أنه جعل غاية ما ليس بغاية مجازا .

وأما (حتى) فزعم المؤلف أن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها [2] ، قال بعضهم [3] : « وهذا يقتضي أن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها ولا يدخل » [4] ، ونص سيبويه بخلاف ذلك ، فإنه قال : إن المجرور في مثل قولك : ضربت القوم حتى زيد بمعنى المنصوب [5] ، وزيد إذا كان منصوباً داخل في الضرب ، فكذلك ينبغي إذا كان مجروراً ، ولا أعرف له في ذلك مخالفاً من المحققين ، وهذا الذي قاله [6] المؤلف غير صحيح لأنه لا فرق بين (حتى) و(إلى) في كون كل واحد منهما غاية فينبغي أن يكون الأمر فيها كالأمر في (إلى) سواء ، وأما نص سيبويه في مثاله على أحد الوجهين فغير خارج عما قلناه في (إلى) ، إذا لم يقترن بها ما يوجب خروج ما بعدها عما قبلها من جهة أن ما بعد (حتى) هناك إنما هو جزء مما قبلها ، وإنما تذكر مع الاستغناء عنه كما قبله ، لما يزاد هناك من التعظيم أو التحقير ، ولولا ذلك لم يذكر لدخوله فيما قبله ، فإنما ذلك من جهة دخول ما بعد (حتى) فيما قبلها في مثل هذا المثال إذا لم يكن /٢٧٧ هناك ما يخرج حتى عن أصلها من دخول ما بعدها فيما قبلها إذا لم يقترن

---

(١) انظر ما سبق ص : ٨٣٧ .

(٢) في قوله : « وقد يدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف إلى » ، الجزولية ٢٣ب .

(٣) هو الشلوبين نفسه . انظر : الشرح الصغير ٢٢٠ .

(٤) الشرح الصغير ٢٢٠ .

(٥) قال سيبويه : « وتقول : رأيت القوم حتى عبد الله وتسكت فإنما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم ، كما كان رأيت القوم وعبد الله على ذلك ، وكذلك : ضربت القوم حتى زيداً أنا ضاربه ، وتقول : هذا ضارب القوم حتى زيداً يضربه ، إذا أردت معنى التنوين ، فهي كالواو إلا أنك تجر بها إذا كانت غاية ، والمجرور مفعول ، كما أنك قد تجر في قولك : هذا ضارب زيد غدا وتكف النون ، وهو مفعول بمنزلته منصوبا منونا ما قبله » ، الكتاب ٤٩/١ - ٥٠ .

(٦) من أن ما بعدها قد يدخل فيما قبلها .

معها ما يخرج ما بعدها عن ما قبلها من القرائن وكان ما بعدها جزءا مما قبلها كمثال سيبويه ، وهو الأصل فيها ، وقد لا يكون إذا اقترن بها أن لا يكون ما بعدها جزءا مما قبلها وليس ذلك بالأصل ، ألا ترى أنك تقول : صمت نهاري حتى الليل كما أن إلى أيضا قد يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها ، كما قلنا إذن هو الأصل فيها وقد لا تكون ، فالقرائن نحو : صُمْتُ نَهَارِي إلى الليل فلا فرق إذن بين حتى وإلى .

وقوله : والأغلب الأجود ألا تكون كاف التشبيه في صلة الموصول إلا حرفا [1] .

قال ذلك لأنه يجوز أن تكون الكاف في صلة الموصول اسماً بمعنى مثل ولكنه قبيح لحذف العائد المبتدأ [2] ، وبني هذا على ما قدمه من أن تكون الكاف اسماً وحرفاً ، وذلك غير جائز عند سيبويه إلا في الضرورة [3] كما قدمناه .

وقوله : وإذا كانت زائدة لم تكن إلا حرفا [4] .

يريد : لأن الأسماء لا تزاد [5] .

وقوله : ثم هي بعد اسم بمعنى مثل [4] .

كأنه يريد هي بعد هذين الموضعين [6] اسم على الجواز لا على الوجوب ،

---

(١) الجزولية : ٢٣ب ، وقبله : « وكذلك كاف التشبيه ... » .

(٢) قال المرادي : « وأنه يقع مع مجروره صلة من غير قبح نحو : جاء الذي كزيد ، ولو كان اسماً لقبح ذلك ، لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول » ، الجنى الداني ١٣٢ .

(٣) قال سيبويه : « ومثل ذلك : أنت كعبد الله كأنه يقول : أنت كعبد الله أي أنت في حال كعبد الله ، فأجري مجرى بعبد الله إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل » ، الكتاب ٢٠٣/١ ، وانظر : ١٣/١ .

(٤) الجزولية : ٢٣ب .

(٥) قال اللورقي : « إن الاسم لا يزاد إلا فيما جاء مقحما نحو : (تيم) الثاني في نحو : يا تيم تيم عدي في أحد الوجهين » ، المباحث الكاملية ٢٩/٢ .

(٦) وهما إن كانت في صلة الموصول أو كانت زائدة نحو : جاء الذي كزيد ، وكقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ .

وليس هذا مذهب سيبويه ، وإنما هو مذهب الأخفش [١] ، وقد تقدم ذلك ، وإن لم يرد هذا الذي تأولناه عليه [٢] لم يصح كلامه ، وإن كان الظاهر من كلامه إيجاب اسميتها فيما عدا هذين الموضعين المتقدمين لأنه لا يقول الأخفش ولا أحد : إنها فيما عدا هذين الموضعين اسم ولابد ، فلذلك تأولنا كلامه على ما تأولناه عليه ، إلا أن يكون ذلك مذهباً له انفرد به وخرج به عن جماعة النحويين ، وكأن الذي غره من ذلك أن وجد الكاف في ذلك تتعاقب معها على الموضع (مثل) وهذا لا ينبغي أن يغير ، فإنا إذا قلنا أيضا : أكلت من الرغيف ، فإن بعضا يتعاقب مع (من) على الموضع ، ألا ترى أنك تقول في ذلك : أكلت بعض الرغيف ، وكلاهما واحد في أداء معنى التبعيض ولكن لم يقل أحد : إن (من) في ذلك اسم فكذلك الكاف ومثل في : أنت كزيد وأنت مثل زيد ، لأنهما في أداء معنى التشبيه واحد .

[الإضافة]

وقوله : وهي /٢٧٨ إما مقدرة باللام [٣] .

مثاله : غلام زيد .

وقوله : وإما مقدرة بمن [٣] .

مثاله : خاتم من حديد وليس تقدير النحويين الإضافة باللام وبمن بمعنى أن الاسم إذا كان مضافاً بنفسه أو بحرف الجر بمعنى واحد [٤] ، فإنه إذا كان بحرف الجر

---

(١) انظر رأي الأخفش في : المباحث الكاملية ٢/٣٠ ، شرح الجمل ٤٧٧/١ ، شرح الكافية ٣٤٣/٢ ، الارتشاف ٤٣٧/٢ ، ونسبه الأخير إلى الأخفش والفارسي في ظاهر قوله وابن مالك .

(٢) من الجواز .

(٣) غير موجود في نسخة فاس ٢٣ب ، وهو في التيمورية ٨٤ ، وقبله : « والإضافة محضة وغير محضة ، ونعني بالمحضة ما أفادت تعريفاً أو تخصيصاً وهي الحقيقية » .

(٤) ب : واحذف وهو تصحيف .

كان الأول نكرة ولابد كان المضاف إليه معرفة أو نكرة ، وإذا كان مضافا بنفسه كان بحسب المضاف إليه من معرفته أو نكرته إن كان معرفة فمعرفة أو نكرة فنكرة ، وأما المراد بقوله : إن الإضافة بمعنى من أو اللام أنها بمعناهما فيما ترد به اللام أو من [من [1]] المعنى الذي وضعا له كما أدته ، لا فيما يكون معها من غير ذلك ، من ما لم يوضعا له .

وقوله : وهي إضافة الصفة إلى فاعلها [2] .

يريد به مثل قولك : مررت برجل قائم الأب ، ومررت برجل حسن الوجه ، والأب والوجه في هذا هو الفاعل في المعنى لا في اللفظ [3] .

وقوله : أو ما هو كالفاعل [4] .

يريد أو ما هو كالفاعل في اللفظ وهو المفعول الذي لم يسم فاعله ، نحو : مضروبُ الغلامِ وليس كالفاعل في المعنى ، وإنما هو كالفاعل في اللفظ ، وزعم في هذا الموضع أن الصفة تضاف إلى الفاعل بها وهو على ما قلناه من أنه فاعل في المعنى ولا يصح إضافة الصفة إلى فاعلها في اللفظ أصلا ، وإذا أضيفت إليه فإنما تضاف إليه بعد ما ينصب على التشبيه بالمفعول به ليكون المضاف غير المضاف إليه [5] .

وقوله : وإضافتهما إلى مفعولهما مراداً به الحال [4] .

مثاله : هذا ضاربُ زيد الآن .

وقوله : والاستقبال [4] .

---

(١) تكملة يلتئم بها السياق .

(٢) الجزولية : ٢٣ب - ٢٤أ ، وقبله : « وغير المحضة ما لا فائدة لها إلا تخفيف اللفظ وهي ... » .

(٣) فإنه في اللفظ مضاف إليه . (٤) الجزولية : ٢٤أ .

(٥) قال الأبذي : « وقوله : وهي إضافة الصفة إلى فاعلها يعني فاعلها في المعنى نحو : مررت برجل حسن الوجه وقائم الأب ، الأصل : حسن وجهه وقائم أبوه ، ثم نقل الضمير المخفوض إلى الصفة فارتفع بها ، فبقي الوجه والأب فضلة فانتصب على التشبيه بالمفعول به ثم أضيف تخفيفا للفظ والنية الانفصال ، بذلك كانت غير محضة » ، شرح الجزولية ٢/ص١٧ - ١٨ .

مثاله : هذا ضاربُ زيدٍ غداً .

وقوله : وإضافة أفعل إلى جنسه مراداً فيه معنى من [١] .

ليس هذا ظاهر مذهب سيبويه ، بل ظاهر مذهبه أن إضافته محضة عنده [٢] ، وفي مذهب المؤلف في ذلك نظر ، وهو مذهب أبي علي الفارسي في الإيضاح [٣] ومذهب قوم من المتقدمين غيره [٤] ، ولبيان مذهب الفارسي والقائلين بقوله كيف يلتئم مع مذهب سيبويه موضع غير هذا [٥] .

وقوله : فحكمه بالنسبة /٢٧٩ إلى الإعراب حكمه قبل الإضافة [٦] .

أي أن إعرابه مضافاً كإعرابه مفرداً نحو : جاءني غلامُ زيد ورأيت غلامَ زيد ومررت بغلامِ زيد .

وقوله : إلا أن ما كانت الفتحة فيه علامة الجر تصير الكسرة فيه علامة [٦] .

مثاله : مررت بأحمرَ وبأحمرِ القوْمِ ، وهذا هو قول النحويين أن مالا ينصرف إذا أضيف انجر وانصرف .

وقوله : وتحرك ياء المتكلم [١] .

مثاله : غلاميَ .

وقوله : وهو الأصل [١] .

لأن الاسم الذي على حرف واحد حقه أن يكون متحركاً لا ساكناً ،

---

(١) الجزولية : ٢٤أ .

(٢) انظر : الكتاب ١/١٠٥ فقد صرح بذلك .

(٣) ص : ٢٦٩ .

(٤) كابن السراج في الأصول ٦/٢ ، وابن برهان في شرح اللمع ١٩٨/١ ، ابن يعيش في شرح المفصل ٤/٣ .

(٥) لم يرد شيء من هذا فيما بعد .

(٦) الجزولية : ٢٤أ ، وقبله : « كل اسم أضفته إلى غير ياء المتكلم .... » .

لأن سكونه نهاية في الإخلال به إذ أصل الاسم أن يكون أقل ما يكون على ثلاثة أحرف ، فكيف ينتهي في الإضافة أن يكون على حرف واحد ساكن [(١)] .

وقوله : فلك فتح ما قبلها وقلبها ألفا [(٢)] .

يعني لك مع الوجهين المتقدمين [(٣)] ، وقد كان الأحسن أن يفصح به مثاله : يا غلاماً تعال [(٤)] .

وقوله : ولك أن تحذفها [(٢)] .

مثاله : يا غلامِ .

وقوله : ولك أن تحذفها وتعطي الاسم .... إلى آخره [(٥)] .

مثاله : ﴿ قُل رَبُّ احْكُمْ بالحق ﴾ [(٦)] على قراءة من ضم الباء [(٧)] .

وقوله : لو كان مقصوداً [(٥)] .

أي : لو كان نكرة مقصودة .

وقوله : فإن كان ما يلي الياء من الاسم المضاف ياء مكسورا ما قبلها [(٨)] .

---

(١) قال الأبذي : « وإنما كان التحريك الأصل لأنه اسم على حرف واحد ، وكل مضمر متصل على حرف فإنما وجدناه متحركا نحو : غلامَكَ وقمتُ وقمتِ ونحو ذلك » ، شرح الجزولية ٢/ص١٨ .

(٢) الجزولية : ٢٤أ ، وقبله : « وإذا كان الاسم المضاف إليها منادى .... » .

(٣) وهما إثبات الياء ساكنة أو متحركة .

(٤) قال سيبويه : « وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف وستبين ذلك إن شاء الله وذلك قولك : يا ربَّا تجاوزْ عنا ، ويا غلاما لا تفعل ، فإذا وقفت قلت : يا غلاماه ... » ، الكتاب ٣١٧/١ .

(٥) الجزولية : ٢٤أ ، وتمامه : « ... ما كان له في النداء لو كان مقصودا ولم يضف » .

(٦) تمامها : ﴿ .... وربُّنا الرحمنُ المستعانُ على ما تصفون ﴾ [الأنبياء : ١١٢] .

(٧) هي قراءة أبي جعفر ويزيد . وهي شاذة .

انظر : الغاية ٢١٢ ، المحتسب ٦٩/٢ ، البحر المحيط ٣٤٥/٦ ، الاتحاف ٣١٢ .

(٨) الجزولية : ٢٤أ ، وبعده : « .... أو مفتوحا ما قبلها أدغمتا في الياء » .

مثاله : جاء قاضيَّ ورأيت مسلمَيَّ .

وقوله : أو مفتوحا ما قبلها (١) .

مثاله : رأيت مصطفَيَّ .

وقوله : مفرداً كان الاسم أو جمعا (٢) .

قد تقدم مثال المفرد مما قبل الياء فيه مكسور وهو قولك : جاء قاضي والجمع كقولك : رأيت مسلِمِيَّ في إضافة مسلمين ، وقد يكون هذا مثالاً لإضافة المفرد أيضا إذا كان مسلمين مفرداً سمي بالجمع محكياً ، ومثال الجمع مما قبل الياء فيه مفتوح : رأيت مصطفَيَّ في إضافة جمع مصطفى إلى ياء المتكلم في حال النصب ، وربما دخل فيه التثنية في نحو قولك : رأيت مسلمَيّ لأن التثنية جمع في المعنى ومثال المفرد ما قبل الياء فيه مفتوح رأيت مصطَفَيَّ في إضافة (مصطفين) اسم مفرد سمي بالجمع محكيا ورأيت مُسْلِمَيَّ في إضافة (مسلمين) اسم مفرد سمي بالتثنية محكيا .

وقوله : وإن كان / ٢٨٠ واواً مضموماً ما قبلها (٣) .

مثاله : جاء مسلِميَّ في جمع مسلم مضافاً أو في المفرد المحكي .

وقوله : أو مفتوحاً (٣) .

مثاله : جاء مصطفِيَّ في الوجهين المتقدمين (٤) .

وقوله : فإنك تحذف الواو من آخرها ... إلى آخره (٥) .

مثاله : جاءني أخي وأبي وحمي ، وكان أتم من هذا أن لو قال فإنك تحذف الواو

---

(١) الجزولية : ٢٤أ ، وبعده : « ... أو مفتوحا ما قبلها أدغمتا في الياء » .

(٢) الجزولية : ٢٤أ .

(٣) الجزولية : ٢٤أ ، وبعده : « أو مفتوحا جعلت الضمة كسرة وقلبتها ياء وأدغمت » .

(٤) مضافا أو في المفرد المحكي .

(٥) الجزولية ٢٤أ – ب ، وقبله : « إلا في (أخوك) وبابه .... » .

ومعاقبتها يعني الألف في النصب والياء في الخفض إلا أن ما حذفه هنا معلوم ، والعلم بالشيء يغني عن ذكره فلذلك جاز له حذفه .

وقوله : ولا تحذف واو فوك بل تقلبها [١] .

مثاله : هذا فيَّ .

[قوله [٢]] : ولا يضاف إليها ذو [٣] .

يريد أن (ذا) بمعنى صاحب لا يضاف إلى مضمر ، وإن كان يضاف كما يضاف إليه صاحب لما تذكره بعد [٤] .

وقوله : لأنها وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس [٥] .

يريد أن وضع (ذو) في كلام العرب على أن تُصَيِّرَ أسْماءَ الأجْناسِ التي لا يوصف بها نحو مال أو فضل أو علم موصوفاً بها فلا تقول : جاءني رجلٌ مالٌ ولا رجلٌ علمٌ ولا رجلٌ فضلٌ حتى لا تدخل في ذلك كله ذو لفظاً أو تقديراً ، ويكون هناك من تأويل فضل بفاضل وعلم بعالم ما يقوم مقام ذلك فدل ذلك على ما ذكرناه من أن وضعها لتصيير ما لا يوصف به من الأجناس موصوفاً به ، فلما كان الأمر فيها كذلك لم يقتض وضعها إلا الدخول على سائر الأجناس ، والمضمرات ليست بأجناس فلذلك لم تدخل عليها (ذو) إذا لم تدخل (ذو) على المضمرات بالجملة لذلك ، فبين أنه لا تدخل على ياء المتكلم .

وقوله : جاءت الياء بعدها مفتوحة [٦] .

مثاله : هذا مولايَ .

---

(١) ب : بأن تقلبها ، والتصويب من الجزولية ٢٤ب .

(٢) تكملة جرت عادة الشارح أن يقدمها على كلام الجزولي .

(٣) الجزولية : ٢٤ب .

(٤) ذكر في الفقرة الآتية .

(٥) ليس هذا في النسختين اللتين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٢٤ب ، ونسخة تيمور ٨٤ .

(٦) الجزولية : ٢٤ب ، وقبله : « وإن كان ألفا ليست للتثنية .... » .

وقوله : وإن شئت قلبتها ياء [١] .

مثاله [٢] :—

سَبَقُوا هَوَيَّ وأُعْنِقُوا لِهَواهُمُ [٣] ... ..

وقوله : جاءت الياء بعدها مفتوحة فقط [٤] .

مثاله : جاءني غلامايَ .

وقوله : إلا أن يرد شاذ [٤] .

مثاله : « وَمَحْيَايْ » [٥] في قراءة من سكن ياء محياي [٦] .

---

(١) الجزولية : ٢٤ب ، وقبله : « وإن كان ألفا ليست للتثنية .... » .

(٢) قول أبي ذؤيب الهذلي .

(٣) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :—

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِها تَتَوَجَّعُ ... والدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مِنْ يَجْزَعُ

وعجزه :—

... .. فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

المنون : المنية ، الريب : الحدث ، التوجع : التشكي ، هوي : هي لغة هذيل يريد هواي ، أعنقوا : تبع بعضهم بعضا ، وقيل : أسرعوا ، فتخرموا : أخذوا واحداً واحداً ، يقول : مضوا للموت وتخرمتهم المنية .
انظر : شرح أشعار الهذليين للسكري ١/٧ .

الشاهد فيه : قلب ألف (هوى) ياء ثم أدغمت في ياء المتكلم .

ديوان الهذليين ١/٢ ، اللامات ٩٨ ، المسائل العسكرية ١٦٠ ، سر الصناعة ٢/٧٠٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١/٥٢ ، المحتسب ١/٧٦ ، الأمالي الشجرية ١/٢٨١ ، شرح المفصل ٣/٣٣ ، المباحث الكاملية ٢/٤٢ ، المنهاج الجلي ١٤٥أ ، اللسان ١٥/٣٧٢ (هوى) ، البحر المحيط ٤/٢٦٢ ، المقاصد النحوية ٣/٤٩٣ — ٤٩٨ ، همع الهوامع ٤/٢٩٨ ، الدرر اللوامع ٢/٦٨ .

(٤) الجزولية : ٢٤ب .

(٥) الآية بتمامها : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام : ١٦٢] .

(٦) هي قراءة نافع وأبي جعفر وورش .

انظر : السبعة ٢٧٥ ، التيسير ١٠٨ — ١٠٩ ، التبصرة ٥٠٧ ، الإقناع ٢/٦٤٥ ، البحر المحيط ٤/٢٦٢ ، النشر ٢/٢٦٧ ، الاتحاف ٢٢١ .

[مذ منذ]

وقوله : مذ ومنذ يكونان اسمين مبتدأين [١] .

يعني إذا ارتفع ما بعدهما .

وقوله : وحرفين جارين [١] .

يعني : إذا انجر ما بعدهما .

وقوله : /٢٨١ ويكونان مع الماضي جارين بمعنى من [١] .

مثاله : ما رأيته مذ يوم الجمعة [٢] .

وقوله : إنهما مع الماضي جارين بمعنى من ظاهره الفساد لأن من لا تكون لابتداء الغاية في الزمان ، إنما يكون ابتداء الغاية في غير الزمان إلا أن تريد يكونان مع الماضي جارين بمعنى (من) لو كانت (من) إنما تكون لابتداء الغاية في الزمان ، أو بمعنى (من) في غير الزمان ، أي إنما تعطي معه أنه ابتداء الغاية كما تعطي (من) في ذلك فيما تدخل عليه من غير الزمان .

وبهذا يجاب من يقول : كيف تكون مذ ومنذ الجارتين بمعنى من إذا قلنا ما رأيته مذ يومين ومذ ثلاثة أيام ، وهي تعطي معنى (من) أول اليومين اللذين قبل يومي ؟ ، وكذلك من ثلاثة أيام يعطي من أول الثلاثة الأيام التي قبل يومي ، لأنك لو قلت هنا من يومين أو من ثلاثة أيام لم يكن معناه من أول الثلاثة الأيام التي قبل يومي ، ولا تقل أو إلى اليومين اللذين قبل يومي بل لا يكون لقولي من يومين ولا من ثلاثة أيام معنى أصلا فيجاب على ذلك بما قلناه من أنه يريد بمعنى (من) لو كانت (من) يقال في ذلك الموضع على ما يقال عليه مذ ومنذ .

---

(١) الجزولية : ٢٤ب .

(٢) قال الأبذي : « ويكونان مع الماضي جارَيْن بمعنى (من) ومع الحاضر بمعنى (في) مثال ذلك في الماضي ما رأيته مذ يومان وهو الأشهر ، ومذ يومين وهو قليل » .

شرح الجزولية ٢/ص٢٣ .

وقوله : ومع الحاضر [١] بمعنى في [٢] .

مثاله : ما رأيته مذ يومنا وهذا تقريب ، وإلا فمذ تقتضي ابتداء [٣] الغاية و (في) لا تقتضيه .

وقوله : جاء بعدهما خبراً لهما من الزمان ما يكون جواباً لِكَمْ [٤] .

يريد ما يريد به إفادة معنى العدد إذا جعلته جواباً لمن سأل بِكَمْ ، مثاله ما رأيته مذ يومان .

وقوله : وما يكون جواباً لمتى [٤] .

يريد ما لا يريد به إفادة معنى العدد ، مثاله : ما رأيته مذ يوم الجمعة .

وقوله : والاسمية على مذ أغلب [٢] .

يعني من الحرفية ، وذلك للحذف الذي دخلها وبابه الاسم [٥] .

وقوله : وإذا وليها ما ليس ... يريد إلى آخره [٦] .

مثاله : ما رأيته مذ قيام زيد ، وما رأيته مذ أن الله خلقني .

وقوله : وإن كان اسما [٢] .

قد تقدم مثاله : مذ قيام زيد .

وقوله : أو في حكمه [٢] .

---

(١) ب : الحاقه ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٢٦ ، والجزولية ٢٤ب .

(٢) الجزولية : ٢٤ب .

(٣) ب : ابتداعنا ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٢٦ .

(٤) الجزولية : ٢٤ب ، وقبله : « وإذا كانا مبتدأين ... » .

(٥) ذكر هذا الأبذي ثم قال : « وأيضا فإن الرفع بعدها مطرد بخلاف منذ » ، شرح الجزولية ٢/ص٢٢ .

(٦) الجزولية : ٢٤ب ، وبعده : « بزمان تقدر بينه وبينها زمان مضاف إليها لفظا ومعنى إن كان اسما .... » .

قد تقدم [مثاله [١]] : مذ أن الله خلقني .

وقوله : وإن كان فعلا /٢٨٢ ... إلى آخره [٢] .

مثاله : ما رأيته مذ قام زيد ، وهذا قوله ، وقال غيره : إنه اسم زمان مضاف إلى الجملة الفعلية والمعنى مذ زمن قام زيد [٣] ، فمذ في قولك : مذ قام زيد في معنى مذ زمن .

وقوله : معنى وإليه لفظا [٢] .

لأن التقدير مذ زمن قام زيد ، فزمن مضاف إلى قام في اللفظ وإلى المصدر الذي ناب (قام) منابه في المعنى ، وهذا مطرد في كل ما يضاف من أسماء الزمان إلى الفعل أو إلى الجملة الاسمية .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) الجزولية : ٢٤ب ، وبعده : « .... فإلى مصدره معنى وإليه لفظا » .

(٣) قال به الأخفش وابن السراج وابن عصفور . انظر : شرح الجمل ٦١/٢ ، الارتشاف ٢٤٢/٢ ، همع الهوامع ٢٢٣/٣ .

« باب القسم »

قوله : القسم جملة [١] .

لأن قولك واللهِ أصله باللهِ وتاللهِ مجرور لابد له من فعل يتعلق به فهو يتعلق بفعل محذوف يدل عليه الحال التي هو فيها ، وهو حال كونه مفسرا وأصله أقسم بالله .

وقوله : يؤكد بها جملة أخرى [١] .

يعني بالجملة الذي أجيب به القوم من قولك : لقد قام زيد ومن قولك : إن زيداً قائم ، في قولك : والله لقد قام زيد وفي قولك والله إن زيداً قائم .

وقوله : ويرتبطان ارتباط الشرط والجزاء [١] .

أي لا تكتفي الجملة الأولى دون الثانية ولا الثانية دون الأولى فتصير الجملتان كالجملة الواحدة ، كما تصير الجملتان كالجملة الواحدة في الشرط والجزاء .

فإن قلت : قد تقول : لقد قام زيد دون قسم كقوله [٢] :-

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ [٣]... ....

---

(١) الجزولية : ٢٤ب .　　　(٢) هو الأعشى .

(٣) من البحر الطويل من قصيدته التي مطلعها :-

هُرَيْرَةَ وَدِّعْهَا وإنْ لامَ لائِمُ　　　غَداةَ غَدٍ أمْ أنْتَ للبَيْنِ واجِمُ

وعجز البيت :-

... ...　　　تُقَضِّيْ لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ

البين : الفراق ، واجم : حزين ساكت ، الحول : العام ، ثوى بالمكان أقام لبانات : جمع لبانة وهي الحاجة . شرح الديوان ١٢٦ - ١٢٧ .

الشاهد فيه : مجيء جملة جواب القسم دون جملة القسم .

الديوان ١٢٧ ، الكتاب ٤٢٣/١ ، المقتضب ١٦٥/١ ، ٢٥/٢ ، ٢٩٧/٤ ، الأصول ٤٨/٢ ، الجمل ٢٦ ، الأمالي الشجرية ٣٦٣/١ ، الحلل ٣٠ - ٣٣ ، الرد على النحاة ١٢٥ ، نتائج الفكر ٣١٧ - ٣١٨ ، =

فالجملة الثانية في هذا قد اكتفت دون الأولى .

فالجواب : أن اكتفاء الجملة الثانية دون الأولى في ذلك إنما هو في اللفظ دون التقدير لأنه لابد من تقدير قسم قبل قوله :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ [١] ... .

فإذا كان لابد من تقدير قسم قبله فليس إذن مكتفيا دون القسم في التقدير ، وإنما هو مكتف دونه في اللفظ ، وإنما أردنا نحن بقولنا : إنه لا يكتفي إحدى الجملتين عن الأخرى الاكتفاء في التقدير لا الاكتفاء في اللفظ ، أي لا يكتفي إحدى الجملتين دون الأخرى في التقدير ، فأما الاكتفاء في اللفظ بإحداهما إذا دل المعنى على الأخرى فلا يمنع منه [١] مانع .

وقوله : إلا أن الجملة الأولى منهما جاءت اسمية لا في موضع واحد بخلاف الشرط والجزاء [٢] .

يريد : أن الجملة /٢٨٣ الأولى إنما جاءت اسمية في الشرط والجزاء في موضع واحد وهو إذا كانت أداة الشرط فيه لولا [٣] .

وليس مجيئها في القسم اسمية في موضع واحد كما كان في الشرط بل في مواضع كثيرة نحو أيمن الله لأفعلن ، وعلي عهد الله لأفعلن ، ولعمر الله لأفعلن ، وما أشبه ذلك .

وقوله : وربما حذفت إحدى الجملتين [٤] .

= شرح المفصل ٦٥/٣ ، المباحث الكاملية ٥١/٢ ، شرح عمدة الحافظ ٥٩٠ ، البسيط ٢٣٤/١ ، ٤٠٧ (الغرب) ، رصف المباني ٤٨٥ ، المغني ٥٦٠/٢ ، شرح شواهد المغني ٨٧٩/٢ ، ٨٨٠ ، شرح أبيات المغني ٩١/٧ – ٩٤ .

(١) ب : من ، والصواب ما أثبته .　　(٢) الجزولية : ٢٤ب – ٢٥أ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، واختلف الكوفيون فمنهم من يرى أنه مرفوع بفعل مقدر تقديره (وجد) وإليه ذهب الكسائي ، ومنهم من يرى أنه مرتفع بلولا لنيابتها مناب الفعل . (وعليه فحملتها نقله) .

انظر : الأمالي الشجرية ٢١٠/٢ – ٢١١ ، الإنصاف ٧٠/١ – ٧٨ ، التبيين ٢٣٩ – ٢٤٤ ، شرح المفصل ١٤٦/٩ وغيرها .

(٤) الجزولية : ٢٥أ .

مثال حذف جملة القسم :-

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ [١] ... .

أي والله هو ، وقد قدمناه [١] .

مثال حذف جملة الجواب قولك : زيد والله قائم أو زيد قائم والله ، فالجواب في هذا محذوف دل عليه الجملة المعترض بالقسم بين جزأيها ، أو للمتقدمة للقسم .

وقوله : كما [٢] في الشرط والجزاء [٣] .

مثال حذف جملة الشرط : أين بيتك أزرك ؟ أي إن أعرفه أزرك ، ومثال حذف جملة الجواب أنت ظالم إن فعلت ، فجواب الشرط هنا محذوف لدلالة ما قبله عليه .

وقوله : وهو ما لفظ معه بأحد حروف القسم [٤] .

مثاله : والله لقد كان كذا .

وقوله : إما ها التنبيه [٥] .

مثاله : لاها الله ذا [٦] ، وجعلوا (ها) عوضا من حرف القسم لما كان حرف القسم يوجد بعد فيها ، ويفقد بوجودها ، ألا ترى أنك تقول ، لا والله فتثبت حرف القسم إذا فقدت (ها) التنبيه ، ولا تقول : لاها والله ولأمر آخر وهو أنك إذا حذفت حرف القسم ولم يكن هناك (ها) التنبيه كان الوجه في اسم الله النصب ولم يجز الجر إلا ضعيفا [٧] فإذا أدخلت ها التنبيه لم يكن إلا الجر ، فدل ذلك على أنهم جعلوا (ها)

---

(١) تقدم ص : ٨٥٣ .

(٢) ب : الا ، والتصويب من الشرح الصغير ٢٢٨ ، والجزولية ٢٥أ .

(٣) الجزولية : ٢٥أ .

(٤) الجزولية : ٢٥أ ، وقبله : « والاسم المقسم به إما مجرور فقط ... » .

(٥) الجزولية : ٢٥أ ، وقبله : « أو العوض منه ، والعوض ... » .

(٦) ب : اذا ، والصواب من الشرح الصغير ٢٢٨ ، وانظر : الكتاب ٣٥٧/١ .

(٧) ب : ضعفا .

عوضا من حرف القسم [١] ، ولولا ذلك لنصب المقسم به ورفع كما كان مرفوعا ومنصوبا قبل دخول ها التنبيه في مثل قوله [٢] :-

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً [٣]. ....

برفع يمين ونصبه لأنه دون عوض كأعواض القسم .

وقوله : وأما ألف الاستفهام [٤] .

مثاله : آلله لتفعلن ، ودليل كونه عوضا أنه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول : أو الله وأنك لا تنصب الاسم بعدها ولا ترفعه كما تنصبه وترفعه إذا لم تدخل ألف الاستفهام [٥] .

وقوله /٢٨٤ أما قطع همزة الوصل [٤] .

مثاله : أفألله لتفعلن ، ودليل العوضية تعاقب قطع همزة الوصل مع حرف القسم متى وجد أحدهما لم يوجد الآخر ، وأنك إذا لم تقطع ألف الوصل نصبت الاسم المقسم به أو رفعته ، فإذا قطعت ألف الوصل لم تنصبه ولا رفعته [٦] .

وقوله : وأما جائز فيه النصب والجر .... إلى آخره [٧] .

---

(١) قال سيبويه : « وإذا قلت : لاها الله لا أفعل لم يكن إلا الجر ، وذلك أنه يريد : لا والله ، ولكنه صار (ها) عوضا من اللفظ بالحرف الذي يجر وعاقبه » ، الكتاب ٢٩٣/١ .

(٢) هو امرؤ القيس .

(٣) سبق تخريجه ص : ٧٩٦ .

(٤) الجزولية : ٢٥أ .

(٥) قال سيبويه : « ومثل ذلك : أالله لتفعلن ، إذا استفهمت أضمروا الحرف الذي يجر ، وحذفوا تخفيفا على اللسان ، وصارت ألف الاستفهام بدلا منه في اللفظ معاقبا » ، الكتاب ٢٩٣/١ ، وانظر أيضا : ١٤٥/٢ .

(٦) قال سيبويه : « وقد تعاقب ألف اللام حرف القسم كما عاقبته ألف الاستفهام و(ها) ، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة ، وذلك قولك : أفألله لتفعلن ألا ترى أنك إن قلت : أفو الله لم تثبت » ، الكتاب ١٤٥/٢ .

(٧) الجزولية : ٢٥أ ، وبعده : « .... وهو ما عري من الحروف والعوض » .

مثاله : الله لأفعلن بالنصب ، وقد حكي : الله لأفعلن بالجر [١] .

وقوله : وليس جائزا أن يُبتدأ في ذلك الموضع [٢] .

إنما قال ذلك لأن الرفع في هذا الباب على حذف الخبر إلا فيما جاء من قولهم : عَلَيَّ عهد الله لأفعلن ، وحذف الخبر الذي لم يستعملْ إظهاره في هذا ، لا يكون إلا فيما سمع عند المؤلف كما أن النصب فيه إنما يكون على ناصب لا يستعمل إظهاره ، قال : وما ينصب على إضمار فعل لا يستعمل إظهاره لا ينبغي أن يقاس ، وإنما يكون مسموعا [٣] ، فلذلك ما يرتفع فيه على إضمار الخبر لا ينبغي أن يقاس ، لأن الخبر يجري فيه مجرى عامل النصب لأن رفع المبتدأ إنما هو بِتَعَرِّيهِ من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه [٤] ، فجعل الخبر كأنه عامل في المبتدأ من حيث كان رفع المبتدأ بإسناد الخبر إليه مع تعريه من العوامل .

قلت : قد عملت العرب في مواضع من المنصوبات بأفعال مضمرة لم يستعمل إظهارها ، [فإذا جاز [٥]] هذا رفعتها بإضمار ما لا يجوز إظهاره [٦] ، وكان ذلك مسموعا في كلامهم غير مفسر عندهم كما أن النصب على إضمار ناصب لا يستعمل غير مفسر ، ولكن هذا الموضع أعني النصب في المقسم به لم يقل أحد من النحويين

---

(١) قال سيبويه : « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجر ، وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه كما حذف رب ... » ، الكتاب ٢/١٤٤ ، وانظر : المقتضب ٢/٣٣٥ ، الأصول ١/٤٣٣ .

(٢) الجزولية : ٢٥أ .

(٣) نص الجزولية : « باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره » ، ٤٢ب وليس فيه « لا ينبغي أن يقاس وإنما يكون مسموعا » .

(٤) كما هو معروف من مذهب البصريين .

(٥) تكملة يلتئم بها السياق .

(٦) قال سيبويه : « ومثل الرفع : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ ﴾ ، كأنه يقول : الأمر صبر جميل ، والذي يرفع عليه حنان وصبر وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره ، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه ، ومثله قول بعض العرب : من أنت زيد ؟ ، أي : من أنت كلامك زيد ، فتركوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب ، ولأن فيه ذلك المعنى » ، الكتاب ١/١٦٢ .

فيه : إنه لا يكون إلا مسموعا وقاسوه لكثرته ، فلا ينبغي أن يقال في الرفع فيه : إنه غير مسموع على ما قال لأن الرفع عندهم في ذلك يجري مجرى النصب [١] . وهذا الذي قلناه في رفع المبتدأ ها هنا من أنه مبتدأ محذوف الخبر هو مذهب النحويين كلهم [٢] ، إلا أن أبا بكر بن طلحة خالفهم في ذلك ، وقال : إن المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر وأن ما قدره النحويون في ذلك من قولهم : يمين [٣] الله /٢٨٥ قسمي ولعمر الله قسمي وأيمن الله قسمي خطأ .

قيل له : لم يكون خطأ ؟

قال : لأن العرب لا تقول : يمين الله قسمي ولا لعمرك قسمي ولا أيمن الله قسمي وهي تَحْلِفُ [٤] على الشيء ، إنما تقوله : إذا كانت مخبرة بأنها أقسمت بذلك لا إذا كانت حالفة على الشيء ، والنحويون قالوا ذلك وهم يريدون القسم ، فقالوا : ما لم تقله [٥] العرب .

فقلنا له : لم يقولوا ما لم تقله العرب بل أضمروه ولم يستعملوا إظهاره ومما يتؤول عليهم ولم يظهر في لسانهم كثيرا ، ألا ترى أنك تقول : قام أصله قَوَمَ ، وباع أصله بَيَعَ ، ولم ينطق بقَوَمَ ولا بَيَعَ قط ، والعربية ملأى من هذا ، فكيف تنكره هنا وأنت تقول به ولا تنكره في موضع ، هذا تخلف ، وكذلك توافقهم على تقدير تعلق المجرور في القسم بفعل مضمر وتقدره : أحلف بالله أو حلفت بالله معهم ، وأحلف بالله وحلفت بالله قد يكون خبرا وقد يكون قسما ، فكما يكون لفظ القسم في هذه بلفظ الخبر فلأي شيء تنكر أن يكون لفظ الخبر في : عهد الله قسمي ويمين الله قسمي بمعنى القسم لا سيما ونحن لم نظهر ، إنما قدرت مضمرا ؟ فإذا أقررت بذلك فيما يظهره العرب

---

(١) انظر كلام سيبويه المتقدم ص ٨٥٧ هـ ٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/١٤٦ – ١٤٧ ، الأصول ١/٤٣٤ ، الإيضاح العضدي ٢٦٤ ، المفصل ٣٤٨ ، المنهاج الجلي ١٤٩ب .

(٣) مب : يمن ، والصواب ما أثبته .

(٤) ب : لحلف ، والصواب ما أثبته .

(٥) ب : تحله ، والصواب ما أثبته .

ولا تضمره فأيَّ شيء تنكر من أن يكون ذلك فيما تضمره العرب ولا تظهره ؟ هذا تخلف آخر .

ثم إنا نماشيه في الكلام في مذهبه ليتبين هنا بهما شأنه [في [1]] كثرة أخطائه في مذهبه فنقول له : إذا لم يكن خبر المبتدأ محذوفا كما يقول النحويون في هذا ، فهل يكون المبتدأ بلا مسند إليه والمبتدأ مسند ، ولابد للمسند من مسند إليه ، ألا ترى إلى قول سيبويه : « باب المسند والمسند إليه وهو ما لا يستغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا » [2] ، فيقول : أقول إن المبتدأ في هذا له مسند إليه وهو قوله لأفعلن ، ولا أقول : إن له خبرا فيكون المبتدأ في هذا لا خبر له ، ولكن لا مسند إليه .

قلنا له : المسند إلى المبتدأ [لا [3]] بد أن يكون له فيه ذكر وهذا لا ذكر له فيه .

فقال : أنا أخالف في هذا أيضا ، فأقول : إن المبتدأ لا يلزم أن يكون /٢٨٦ في المسند إليه ذكر منه ، ويلزم أن يكون ذلك في الخبر .

فنقول له : المسند والمسند إليه إذن عندك جملة واحدة أو جملتان ؟ ، فإن قال : جملتان لزم أن يكون في الجملة الأولى مسند إليه غير جواب القسم ، وهذا هو قول النحويين بعينه وإن قال : جملة واحدة ، قيل له : القسم وجوابه إنما هما جملتان إحداهما مؤكدة بالأخرى وإذا كانا جملتين لزمه الرجوع إلى قول النحويين ولابد أعني أن يكون المسند إلى الجملة الأولى غير الجواب وهو قول النحويين بعينه كما قدمنا ، وكذلك قال في قولهم : لولا زيد لأكرمت عمرا ؛ ليس خبره محذوفا كما يقول النحويون ، والعرب لا تنطق بهذا الخبر الذي تقدرونه ، فإذا قيل له : فهذا المسند إليه ليس فيه ذكر للمسند ، قال : لا يلزم في المسند إلى المسند أن يكون فيه ذكر للمبتدأ .

---

(١) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٢) الكتاب ٧/١ .

(٣) تكملة يلتئم بها السياق .

قلنا له : هنا ذلك الذي قلنا له هناك هذا المسند إليه هنا جواب الشرط ، فهل جواب الشرط مع الشرط جملة واحدة أو جملتان ؟

فإن قال : جملتان لزمه أن يكون للمبتدأ في الجملة الأولى مسند إليه فرجع إلى قول النحويين بالرغم ، وإن قال الشرط وجوابه جملة واحدة فلا يكون الشرط وجوابه إلا جملتين تكون إحداهما شرطا في الأخرى كما لا يكون القسم وجوابه إلا جملتين [1] ، إحداهما مؤكدة للأخرى ولابد .

فإن قال : وأنا أيضا أخالف في هذا فأقول : إنه لا يلزم في القسم وجوابه أن يكون جملتين ولا في الشرط وجوابه ، بل أقول : لا يمتنع أن يكون القسم وجوابه جملة واحدة . وأزعم أن من ذلك قوله : لولا زيد لأكرمت عمرا ، فزيد ولأكرمت عمرا جملة واحدة وكذلك أقول : لا يمتنع أن يكون القسم وجوابه جملة واحدة . وأزعم أن من ذلك قوله : يمين الله لأفعلن ، فيمين الله لأفعلن جملة واحدة .

قلنا له : هذا التمادي في كسر القوانين وادعاء خلافها فعل المتخلفين لا ينالون بكسر القوانين فيما يرد عليهم مما هو خارج عن مذهبهم مع إمكان رد ذلك /٢٨٧ الخارج إلى القوانين ولا ضرورة تحمل على كثير مما استقر من أن القسم وجوابه جملتان والشرط وجوابه جملتان إلا ذلك التخلف الذي تقدم له من أن ذلك الخبر الذي قدره النحويون ، ورجعت به هذه الأشياء إلى القوانين من أن القسم والجواب جملتان والشرط والجواب جملتان لم تنطق به العرب ، وأي فرق بين قولنا في هذا المبتدأ أن أصله أن يكون بخبر تقدمه قسمي في يمين الله لأخرجن ، وحاضر في لولا زيد لأكرمتك ، وإن كانت العرب لم تنطق بهذا الأصل قط ، وبين قولنا : في قام زيد أن أصله : قَوَمَ ، وإن كانت العرب لم تنطق قط بقَوَمَ وفي باع أن أصله بَيَعَ وإن كانت العرب لم تنطق ببَيَعَ قط ، وإذا لم يكن بين هذين القسمين فرق فالإقرار بأحدهما والإنكار للآخر محض التخلف ، وكسر القوانين بهذا التخلف تخلف في ذلك التخلف .

ثم نقول له أيضا : إذا قلت : إن لأخرجن هو المسند إلى يمين الله ولأكرمت عمرا هو المسند إلى زيد في لولا زيد ، فالجملة التي تسند إلى المبتدأ لا يجوز أن تكون

---

(١) ب : جملتان .

خالية من ذكر يرجع إلى المسند أيضا أصلا ، فلذلك المسمى في كلام العرب فلم يستمر هذا النوع على الامتناع أبدا أعني كون المسند إلى المبتدأ فيه ذكرٌ رجع إليه ، ثم يجوز ذلك في هذا الموضع فهل ذلك إلا تَجَوُّزٌ ما استمر في كلام العرب امتناع جوازه ، فيقول : هو على أصل تخلفه في كسر القوانين مع إمكان تصحيحها يجوز عندي في هذين البابين أعني بابي القسم وجوابه والشرط وجوابه أن يكون المسند والمسند إليه بغير ذكر يرجع من المسند إليه إلى المسند ، وإن كان لا يجوز ذلك في غير هذا الباب .

فنقول له : كذلك استمر في تخلفك وكسر القوانين أبدا في كل ما يمر بك على غير مذهبك واتباع المتخلفين يفضي إلى المصائب .

وقوله : والوجه فيه النصب [1] .

قال ذلك لأن الجر بإضمار الجار [2] من غير عوض قليل وهو ضعيف في القياس [3] ، وعلى قولنا /٢٨٨ إن الرفع فيه جائز ، فالنصب فيه الوجه أن أصل القسم أن يكون بأقسم وأحلف متعديين بحرف الجر ثم تضمر الفعل فالنصب أقرب إلى أصل الباب من الرفع .

وقوله : وإما جائز فيه الرفع والنصب [4] .

مثاله [5] :-

يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا [6] ... .

يروى برفع يمين ونصبه [7] ، واستظهر بقوله : وهو ما جرى من الحروف

---

(١) الجزولية : ٢٥أ .
(٢) ب : الجار ، والصواب ما أثبته .
(٣) قال سيبويه : « ... الجار لا يضمر ، وذلك أن المجرور داخل في الجار غير منفصل فصار كأنه شيء من الاسم » ، الكتاب ١٢٨/١ ، وكرر هذا في ٤٩/١ ، ١٣٣ ، ١٩٧ ، ٢٧٣ ، ٢٩٥ ، ٤٠٩ .
(٤) الجزولية : ٢٥أ ، وبعده : « ... وهو ما جرى من الحروف والعوض » .
(٥) قول امرئ القيس .
(٦) سبق تخريجه ص ٧٩٦ .
(٧) انظر ذكر الروايتين الرفع والنصب في . المباحث الكاملية ٥٥/٢ ، شرح الجمل ٥٣٢/١ - ٥٣٣ ، شرح الكافية ٣٣٧/٢ ، الخزانة ٤٣/١٠ .

والعوض على والله لقد كان كذا وعلى لاها الله ما كان كذا وما كان مثلهما .

وقوله : وكان جائزا أن يبتدأ في ذلك الموضع (١) .

قال ذلك لأن الرفع عنده (٢) مسموع من العرب .

وقوله : والنصب فيه أوجه (١) .

كأن ذلك لأن النصب أقرب إلى أصل الباب من الرفع ، لأن أصل الباب أن يكون بأقسم وأحلف ، وأنت إذا نصبت قدرت أقسم وأحلف واصلا بحرف الجر إلى الاسم المنصوب في الأصل ثم أضمرت الفعل ، فقلت : بالله دون فعل ، ثم حذفت الحرف الجار ووصل الفعل المضمر إلى الاسم كما يصل المظهر إليه إذا حذفت من حرف الجر نحو : اخترت الرجل زيدا ، فكما تنصب هناك تنصب هنا فيكون القسم مع المنصوب الذي هو بتقدير أقسم وأحلف على أصل الباب ، ومع الرفع بالابتداء والخبر خارجا عن أصل الباب تكون الجملة فيه اسمية وليس أصل الباب عليها ، فلذلك كان النصب أوجه من الرفع وقد تقدم ذلك .

وقوله : وإما لازم فيه الرفع وهو أيمن (١) .

قال النحويون ذلك في أيمن ، لأنه (٣) سمع كثيرا على وجه واحد وهو الرفع فاقتصر عليه .

وقوله : فيه لغات .

هي أَيمنُ الله بفتح الهمزة وإِيمن الله بكسرها وأَيمُ الله بحذف النون وفتح الهمزة وإِيم الله بحذف النون وكسر الهمزة ، ومُ الله مضمومة ، ومِ الله مكسورة ومُنُ الله (٤) .

---

(١) الجزولية : ٢٥أ .

(٢) ب : غير ، والصواب من الشرح الصغير ٢٣١ ، كما أنه موافق لما سبق هامش : (٧) .

(٣) ب : أنه ، والصواب عن الشرح الصغير ٢٣١ .

(٤) انظر هذه اللغات في : المباحث الكاملية ٢/٥٦ ، المنهاج الجلي ١٤٩ب ، وزاد من الله ، شرح الجزولية ٢/ص٢٦ .

وقوله : وهو عَمْرَكَ وقِعدكَ [1] .

مثاله [2] :-

... ... عَمْرَكَ اللهَ كَيْفَ يَلْتَقِيَان [3]

و [4] :-

قَعِيدَكِ أَلَّا تُسْمِعِينِي مَلَامَةً [5] ... .

---

(١) الجزولية : ٢٥أ ، وفيه : « وأما لازم فيه النصب وهو ... » .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة .

(٣) من البحر الخفيف أول بيتين وصدره :-

أيُّها المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيلًا ....

وبعده :

هِيَ شَامِيَّةٌ إذا ما اسْتَقَلَّتْ وسُهَيلٌ إذَا اسْتَقَلَّ يَمَانِي

المنكح : اسم فاعل من أنكحه أي زوجه ، استقل : ارتفع ، والثريا : هي الثريا بنت علي بن عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر ، وسهيل : سهيل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، وورّى الشاعر بالنجمين . الخزانة ٢٨/٢ - ٢٩ .

الشاهد فيه : نصب عمرك بفعل محذوف وجوبا تقديره : أسألك عمرك الله .

الديوان ٣٦٠/٢ ، الكامل ٧٨٠/٢ (الدالي) ، المقتضب ٣٢٨/٢ ، الشيرازيات ٢٥أ ، الأمالي الشجرية ٣٤٩/١ ، شرح المفصل ٩١/٩ ، المباحث الكاملية ٥٧/٢ ، شرح الكافية ١١٩/١ ، التذييل والتكميل ٤٨/٤ب ، المقاصد النحوية ٢٠١/٤ ، الخزانة ٢٨/٢ - ٣٣ .

(٤) قول متمم بن نويرة (... - نحو ٣٠ هـ) .

أبو نهشل متمم بن نويرة بن جمرة بن شداد من بني يربوع بن حنظلة بن مالك ، شاعر فحل صحابي من أشراف قومه ، اشتهر في الجاهلية والإسلام ، وكان قصيرا دميما أعور ، أكثر شعره في رثاء أخيه مالك الذي قتله خالد بن الوليد رضي الله عنه - أيام الردة .

« الأغاني ٦٣/١٤ - ٦٩ ، سمط اللآلىء ٨٧/١ ، وفيات الأعيان ١٥/٦ - ٢١ ، الخزانة ٢٤/٢ - ٢٨ » .

(٥) ب : قعدك لا تسمعيني مالية . والتصويب من الشرح الصغير ٢٣٢ . والمفضليات ٢٦٩ .

من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

لَعَمْري وَمَا دَهْري بِتَأْبِين هَالِكٍ وَلَا جَزَعاً مِمَّا أَصَابَ فَأَوْجَعَا

وعجز البيت :-

.... ولا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤَادِ فَيَيْجَعَا

وقوله : وليس يتمحض هذا للقسم /٢٨٩ بل يشوبه سؤال [١] .

عُذْرٌ عن ذكر هذا النوع في أنواع المقسم به وليس منها ، فإنه ليس ها هنا قسم ، وإنما هو سؤال مضمن ما يقسم به في المعنى فأشبه القسم وليس به ، فإن القسم جملة خبرية في الأصل تؤكد بها جملة خبرية في الحال ، وليس ها هنا شيء من ذلك ، فإنه ليس هنا جملة خبرية تؤكد بها الجملة المضمنة اسما من أسماء القسم في المعنى ، فقول المؤلف : وليس يتمحض هذا القسم بل يشوبه سؤال قول متسامح فيه ، والصواب : وليس هذا [٢] من القسم في شيء وإن كان مضارعا له في تضمنه ما يقسم به في المعنى .

وقوله : وجواب القسم يكون بإن مخففة ومثقلة [٣] .

مثاله : والله إنْ زيداً لقائم ، والله إنْ زيداً قائم ، والله إنّ زيداً لقائم ، والله إنّ زيداً قائم ، وإنْ زيدا لقائم .

وقوله : وباللام [٣] .

مثاله : واللهِ لزيدٌ قائمٌ .

وقوله : والفعل المضارع مقرونا بنوني التوكيد [٤] .

= التأبين : مدح الميت بعد موته ، شرح المفضليات ٩٤٩/٢ ، تنكى : نكأت القرحة إذا قشرتها ، فيجعا : أهل الحجاز يقولون : وجع يوجع ، وبنو تميم تقول : وجع يجع . الخزانة ٢٢/٢ .

الشاهد فيه : نصب (قهدك) بفعل محذوف لازم إضماره .

المفضليات ٢٦٩ ، البيان والتبيين ١٩٣/٢ ، الكامل ١١٨/١ ، ١٤٤٠/٣ (الدالي) ، المقتضب ٢٢٩/٢ ، الشيرازيات ٢٥أ ، المنصف ٢٠٦/١ ، التبصرة والتذكرة ٤٥٠/١ ، جمهرة أشعار العرب ٧٥٣/٢ ، المخصص ١١٧/١٣ ، شرح المفضليات ٩٦٣/٢ ، المباحث الكاملية ٥٧/٢ ، المنهاج الجلي ١٤٩ب ، شرح الكافية ١١٩/١ ، ٣٣٨/٢ ، همع الهوامع ٢٦٢/٤ ، الخزانة ٢٠/٢ – ٢٨ ، ٥٤/١٠ – ٥٦ ، الدرر اللوامع ٥٥/٢ .

(١) الجزولية : ٢٥أ .　　(٢) ب : وليس من هذا .

(٣) الجزولية : ١٥أ ، وفيها : « يكون في الإيجاب بأن .... » .

(٤) الجزولية : ٢٥أ ، وقبله : « ومواقع اللام ثلاثة المبتدأ .... » .

مثاله : واللهِ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ .

وقوله : على رأي [١] .

هو رأي البصريين ، وأجاز الكوفيون والله ليقوم زيد [٢] وأنشدوا [٣] :–

تَآلَى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدَّنِي [٤] ... ...

بفتح اللام وضم الدال ، وأجازوا أيضا : والله يقومن زيد وأنشدوا أيضا [٥] :–

وَقَتِيــلِ مُرَّةَ أَثْــأَرَنَّ فَإِنَّــهُ   فَرْغٌ وإِنَّ أَخَاهُمُ لَمْ يُضْهَدِ [٦]

---

(١) الجزولية : ٢٥أ ، وقبله : « ومواقع اللام ثلاثة المبتدأ ... » .

(٢) بهذه المسألة في : المباحث الكاملية ٥٩/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص٢٧ ، شرح الكافية ٣٣٩/٢ ، التذييل والتكميل ٤/٦٠ب ، همع الهوامع ٢٤٦/٤ .

والراجح مذهب البصريين أما ما ذهب إليه الكوفيون فبابه الشعر . ولا يقاس عليه .

(٣) القائل هو زيد الفوارس (... – ....) .

وهو زيد بن حصين بن ضرار الضبي ، شاعر فارس جاهلي ، شهد يوم القرنتين مع جده ضرار المعروف بالرديم . وكان فارس إخوانه لذلك سمي بزيد الفوارس .

« المؤتلف والمختلف ١٣١ ، الخزانة ١٧٧/٣ » .

(٤) من البحر الطويل أول أبيات أربعة وعجزه :–

... ...   على نِسْوةٍ كَأَنَّهُــنَّ مَفَائِــدُ

تآلى وآلى بمعنى من الألية : وهي اليمين ، وابن أوس : هو قيس بن أوس بن حارثة بن لأم قتله زيد الفوارس لأنه حلف عليه أن يعود هو وصاحبه وأغلظ عليهما ابن أوس ، مفائد : جمع مفأد وهي المسعر والسفود . الخزانة ٦٦/١٠ – ٦٧ .

الشاهد فيه : الاستغنا عن لام التوكيد بالنون .

الحماسة ٢٨٨/١ ، شرح المرزوقي ٥٥٧/٢ ، شرح التبريزي ٦٠/٢ ، المباحث الكاملية ٥٩/٢ ، شرح الجمل ٥٢٨/١ ، الضرائر ١٥٧ ، المقرب ٢٠٦/١ ، شرح الجزولية ٢٥٧/١ ، شرح الكافية ٣٣٩/٢ ، همع الهوامع ٢٤٦/٤ ، الخزانة ٦٥/١٠ – ٦٨ ، الدرر اللوامع ٤٦/٢ .

(٥) لعامر بن الطفيل .

(٦) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :–

فَتَسْأَلَنَّ أَسْماءُ وهــي حَفِيَّــةٌ   نُصَحاءَها ، أَطُرِدْتَ أَمْ لَمْ أُطْرَدِ

أسماء : هي أسماء بنت قدامة بن سكين الفزاري ، كان يهواها عامر ، شرح المفضليات للأنباري ٧١٢ . =

وقوله : ويجوز تعاقبهما على رأي [١] .

هو مذهب الكوفيين الذي تقدم [٢] .

وقوله : بشرط توسط (قد) بينهما ظاهرة [٣] .

مثاله : والله لقد قام زيد .

وقوله : أو مقدرة .

حكى سيبويه والله لكذبت [٤] وعليه البيت [٥] :-

حَلفْتُ لَها بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ   لَنامُوا [٦] .....

= ويروى : (فرغ ... لم يقصد) الخزانة ٦٠/١٠ ، وأشار أبو حيان إلى رواية الشارح فقال : « أنشده الأستاذ أبو علي : وأن أخاهم لم يقصد وأنشده غيره : لم يقصد » ، التذييل والتكميل ٤/٦٠ب .

قال البغدادي : « وروى بدله في مغني اللبيب وغيره : لم يثأر ، وهو خطأ معنى وقافية » الخزانة ٦٣/١٠ .

الحفية : المستقصية في السؤال ، المبالغة فيه . شرح المفضليات للتبريزي ١٢٤٠/٣ ، نصحاءها : جمع نصيح ، قيل مرة : أخو عامر بن الطفيل الحكم بن الطفيل ، ومرة أبو قبيلة : وهو مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان الغطفاني ، فرعٌ : الرأس العالي الشرف ، ويروى (فِرْعٌ) : أي هدر ، لم يقصد : لم يقتل . الخزانة ٦١/١٠ - ٦٢ ، لم يضهد : لم يظلم أو لم يقهر . اللسان ٢٦٦/٣ .

الشاهد فيه : جواز خلو المضارع من اللام اكتفاء بنون التوكيد عند الكوفيين ومن تابعهم .

الديوان ٥٦ ، الأصمعيات ٢١٦ ، المفضليات ٣٦٤ ، شرح المفضليات للأنباري ٧١٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٥٨/٢ ، شرح المفضليات للتبريزي ١٢٤٢/٣ ، الأمالي الشجرية ٣٦٩/١ ، ٢٢١/٢ ، المباحث الكاملية ٥٩/٢ ، الضرائر ١٥٧ ، المنهاج الجلي ١٥٠أ ، شرح الجزولية ٢/ص٢٧ ، المغني ٧١٨/٢ ، شرح شواهد المغني ٩٣٥/٢ ، همع الهوامع ٢٤٦/٤ ، الخزانة ٧٩/٣ ، ٦٠/١٠ - ٦٤ ، شرح أبيات المغني ٣/٨ - ٥ ، الدرر اللوامع ٤٧/٢ .

(١) الجزولية : ٢٥أ .   (٢) انظر ما سبق ص : ٨٦٥ هـ ٢ .

(٣) الجزولية : ٢٥أ ، وقبله : « والفعل الماضي ... » .

(٤) قال - رحمه الله تعالى - : « وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم ترد على اللام ، وذلك قولك : والله لفعلت ، وسمعنا من العرب من يقول : والله لكذبت ، ووالله لكذب » ، الكتاب ٤٥٤/١ .

(٥) لامرىء القيس .

(٦) من البحر الطويل . وقد تقدم مطلع هذه القصيدة . وتتمة البيت :-

.... فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلا صَالِ   =

وزعم المبرد : أن هذا لا يكون إلا في الشعر [(١)] .

وقوله : وربما حذفت اللام مع قد إذا طال الكلام [(٢)] .

مثاله : ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [(٣)] ثم قال بعد معطوفات كثيرة [(٤)] ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ [(٥)] واستظهر بقوله : إذا طال الكلام على امتناع حذفها في قولك : والله قام زيد .

وقوله : ويجاب في النفي بما [(٦)] .

مثاله : والله ما زيد قائم .

وقوله : وإن في [(٧)] /١٥١أ معناها [(٦)] .

مثاله : والله إنْ زيدٌ قائم ، بمعنى (ما) .

= الفاجر : الكاذب ، الصالي : الذي يصطلي بالنار » ، شرح الديوان ٣٢ .

إن : زائدة مؤكدة للنفي وكذلك مِنْ . الخزانة ٧٨/١٠ .

الشاهد فيه : (لناموا) جواب قسم و(قد) فيه مقدرة تقدير لقد ناموا .

الديوان ٣٢ ، الأصول ٢٤٢/١ ، التهذيب ٦٦/٥ ، التبصرة والتذكرة ٧٧/١ ، ٤٥٢ ، الأزهية ٥٢ ، المفصل ٣٢٧ ، شرح المفصل ٢٠/٩ ، ٢١ ، ٩٧ ، المباحث الكاملية ٥٨/٢ ، شرح الجمل ٥٢٧/١ ، المقرب ٢٠٥/١ ، المنهاج الجلي ١٥٠ب ، شرح الكافية ٣٤٠/٢ ، رصف المباني ١٩١ ، الخزانة ٧١/١٠ – ٧٩ .

(١) كلامه في المقتضب يشعر بالجواز قال : « واعلم أنك إذا أقسمت على فعل ماض فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون ، لأن الفعل الماضي مبني على الفتح غير متغيرة لامه ، وإنما لم تدخل النون على ما لم يقع كما ذكرت ، فلما كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد ، وذلك قولك : والله لرأيت زيدا يضرب عمرا فأنكرت ذلك ، وإن وصلت اللام بـ (قد) فجيد بالغ ، تقول : والله لقد رأيت زيدا ، والله لقد انطلق في حاجتك » ، المقتضب ٣٣٤/٢ .

(٢) الجزولية : ٢٥أ – ب . (٣) الشمس الآية الأولى .

(٤) هي قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ، وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ، وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ، وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ، وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [الشمس : ٢ – ٨] .

(٥) الشمس : ٩ . (٦) الجزولية : ٢٥ب .

(٧) انتهى الخرم الموجود في نسخة تونس ويقابله في نسخة المغرب ص ٢٨٩ ، ومن هنا تبدأ أرقام النسخة التونسية .

وقوله : وبلا [1] .

مثاله : والله لا يقوم زيد .

وقوله : ويجوز حذف لا [2] لفظا [3] .

مثاله [4] :-

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآس [5]

---

(١) الجزولية : ٢٥ب .

(٢) من هنا سقط مقداره سطران في الجزولية نسخة فاس ٢٥ب ، والأرقام من التيمورية .

(٣) الجزولية : ٨٦ .

(٤) اختلف في قائله على النحو الآتي :-

أ - أبو ذؤيب الهذلي .

ب - مالك بن خالد الخناعي من بني خناعة بن سعد بن هذيل .

جـ - أمية بن أبي عائذ الهذلي .

د - عبد مناف الهذلي .

هـ - الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب .

و - أبو زبيد الطائي . (انظر هذه الأقوال في : الخزانة ١٧٨/٥ - ١٧٩) .

-والأظهر أن قائله هو أبو ذؤيب الهذلي ، لكثرة من نسبه له .

(٥) من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

يامَيُّ إنْ تَفْقِدِي قوماً وَلَدْتِهِمْ ... أو تُخْلِسِيهِم فإنَّ الدهرَ خَلَّاسُ

تخلسيهم : من الخلس وهو الأخذ في نهزة ومخاتلة . اللسان ٦٥/٦ (خلس) حيد : الوعل ، والحيد : الروغان والفرار ، المشمخر : الجبل العالي ، الظيان : ياسمين البر ، الآس : الريحان ، وقيل : الآس : أثر النحل إذا مرت فسقط منها نُقَط من العسل . (الحلل ٩٦ - ٩٧) .

ويروى : (والخنس لن يعجز الأيام) ديوان الهذليين ٢/٣ . (لله يبقى) الكتاب ١٤٤/٢ (يامي لا يعجز الأيام) الخزانة ١٧٦/٥ .

وقد ورد صدر هذا البيت في قصيدة لساعدة بن جؤية الهذلي مطلعها :-

يالَيْتَ شِعْرِي ألا مَنْجَى مِنَ الهَرَمِ ... أمْ هَلْ على العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

والبيت هو :-

تالله يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حِيَدٍ ... أدْفَى صَلُودٍ من الأوْعَالِ ذُو خَدَمِ =

وقوله : وربما حذفت الجملة الفعلية القسمية لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها [(١)]

مثاله : لا أفعل ذلك عَوْضَ العائضين ، ولا أفعل ذلك دَهْرَ الداهرين [(٢)] ، المعنى أقسم بالله لا أفعل ذلك عوض العائضين ودهر الداهرين فيحذف أقسم بالله ، لأن قوله عوض العائضين ودهر الداهرين تأكيد [(٣)] يقوم مقام ما في القسم من التأكيد .

وقوله : وربما أنزل الظرف المذكور [(١)] .

مثاله : عوض لأفعلن لأن معناه عوض العائضين ثم قطع عن الإضافة وبني على الضم هذا مذهبه [(٤)] .

وقوله : أو حرف تصديق [(١)] .

مثاله : جَيرِ لأفعلن .

= انظر : ديوان الهذليين ١٩١/١ – ١٩٣ . وشرح شواهد المغني ١٥٦/١ ، وفيها شاهد على الموضوع نفسه من حذف (لا) النافية التقدير : لا يبقى .

الشاهد فيه : حذف (لا) النافية ، التقدير : لا يبقى .

ديوان الهذليين ٢/٣ ، الكتاب ١٤٤/٢ ، المقتضب ٣٢٣/٢ ، الأصول ٤٣٠/١ ، الجمل ٧١ ، اللامات ٨١ ، إيضاح الشعر ٦٦ ، البصريات ٩١٦/٢ ، التبصرة والتذكرة ٤٤٦/١ ، المخصص ١١١/١٣ ، الحلل ٩٦ – ٩٨ ، الأمالي الشجرية ٣٦٩/١ ، المفصل ٣٤٥ ، شرح المفصل ٩٨/٩ ، ٩٩ ، المباحث الكاملية ٤٩٨/١ ، المنهاج الجلي ١٥٠ب ، المغني ٢٣٦/١ ، شرح شواهد المغني ٥٧٣/٢ – ٥٧٤ ، همع الهوامع ٢٠١/٤ ، ٢٣٦ ، الخزانة ١٧٦/٥ – ١٧٧ ، شرح أبيات المغني ٢٩٧/٤ – ٣٠١ ، الدرر اللوامع ٢٩/٢ ، ٤٤ .

(١) الجزولية : ٨٦ .

(٢) قال ابن منظور : « ... عوض : معناه الأبد وهو للمستقبل من الزمان ، لأنك تقول : عَوْضَ لا أفارقك تريد : لا أفارقك أبدا .... ومن كلامهم : لا أفعله عَوْضَ العائضين ولا دهر الداهرين ، أي لا أفعله أبدا » اللسان ١٩٢/٧ – ١٩٣ (عوض) . وانظر : التهذيب ٦٩/٣ .

(٣) ب : تأثير .

(٤) قال الأزهري : « ... عوض لا أفعل ذلك ، وعوض ، كلاهما بغير تنوين ، والنصب في عوض أكثر وأفشى » ، التهذيب ٦٩/٣ . وقال ابن منظور : « وعوض : يبنى على الحركات الثلاث : الدهر معرفة علم بغير تنوين ، والنصب أكثر وأفشى ، وقال الأزهري : « تفتح وتضم » ، اللسان ١٩٢/٧ (عوض) .

وقوله : من الجواب [١] .

متعلق بـ(أنزل) [٢] .

وقوله : توطئة للجواب [٣] .

معنى هذا أن الظرف إذا فعل به ذلك فهو معمول للفعل الواقع جوابا ، ولكنه قدم توطئة لمجيء الجواب دون قسم من حيث كان دالا على ما يدل عليه القسم ، وكذلك زيد في الكلام حرف التصديق وقدم على الجواب توطئة لمجيء الجواب دون قسم من حيث كان تصديقا وتحقيقا [٤] كما كان القسم تصديقا للجواب ، وتحقيقا له ؛ والصواب : أن الظرف في ذلك مقسم به لأن الدهر يقسم به كثيرا [٥] ، ولا يصح أن يكون الظرف في ذلك معمولا للفعل الواقع جوابا لأن الروابط من حروف الصدور ولا يتقدم عليها ما هو في حيزها [٦] .

---

(١) الجزولية : ٨٦ ، وقبله : « منزلة القسم المحذوف ... » .

(٢) من قوله : « وربما أنزل الظرف ... » .

(٣) الجزولية : ٨٦ .

(٤) ب : أو تحقيقا .

(٥) قال ابن عصفور : « والمقسم به : هو كل اسم لله أو لما يعظم من مخلوقاته نحو بالله ليقومن زيد ، والنبيّ لأكرمن عمرا ؛ وأبيك لتفعلن كذا » ، شرح الجمل ٥٢٢/١ .

وأقول : ان « الله يقسم بما يقسم به من مخلوقاته ، لأنها آياته ومخلوقاته ، فهي دليل على ربوبيته وألوهيته ووحدانيته وعلمه وقدرته ومشيئته ورحمته وحكمته وعظمته وعزته ، فهو سبحانه يقسم بها لأن إقسامه بها تعظيم له سبحانه ونحن المخلوقون ليس لنا أن نقسم بها بالنص والإجماع ، بل ذكر غير واحد الإجماع على أنه لا يقسم بشيء من المخلوقات ، وذكروا إجماع الصحابة على ذلك ، بل ذلك شرك منهي عنه » ، الفتاوي ٢٩٠/١ ، وانظر ٢٠٣ .

(٦) انظر : شرح المفصل ١١٣/٧ .

« باب اسم ما لم يسم فاعله »

وقوله : وإما تحقيرا [١] .

أي لكونه حقيرا ، لم يرد أن يجري ذكره في الكلام [٢] .

وقوله : وإما تعظيما [١] .

أي لكونه عظيما فصنت اسمه عن الابتذال [٣] .

وقوله : وإما إيثارا /١٥١ب لغرض السامع [١] .

أي تقديما لغرض السامع ، وذلك إذا كان غرض السامع بيان المفعول به لا بيان الفاعل .

وقوله : وإما للتفعيل [١] .

أي لإقامة وزن الشعر ، وكَنَّى بالتفعيل عن التقطيع يريد تقطيع الشعر [٤] .

وقوله : وإما للتوافق [٥] .

أي لتوافق القول [٦] .

وقوله : وإما للتقارب [٥] .

---

(١) الجزولية : ٢٥ب ، وقبله : « حكم هذا الباب أن يحذف فيه الفاعل إما جهلا به وإما إبهاما ... » .

(٢) نحو : قُتِل فلان لأن « المقتول عظيم القدر جليل الخطر ، والقاتل خسيس ، فتقول : قتل الأمير ، ولا تعرج على من قتله لخسته كما تقول : قتل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب – عليه السلام – فلحقارته – يعني القاتل – لم ترد أن يجري ذكره في الكلام مع ذكر الشريف » ، المباحث الكاملية ٦٤/٢ .

(٣) نحو : قُتِل المجرم فإذا كان : « القاتل عظيما كالسلطان فلكونه عظيما صنت اسمه عن الابتذال » ، المباحث الكاملية ٦٤/٢ – ٦٥ .

(٤) الخليل بن أحمد الفراهيدي أول من سمي العروض التفعيل . انظر : المباحث الكاملية ٦٥/١ .

(٥) الجزولية : ٢٥ب .

(٦) فسره اللورقي بتوافق حرف الروي فلا يكون بعضها مرفوعا والآخر منصوبا . انظر : المباحث الكاملية ٦٥/٢ . وهو قريب ، بدليل أنه جاء بمقابلة بَعْدُ ، وهو السجع في النثر .

أي لتقارب الأسجاع بعضها من بعض ، يريد أن ذلك مؤثر أيضا ولو لم تؤثر لم تكن .

وقوله : فيرفع [١] لفظا [٢] .

مثاله : ضُرِبَ زيدٌ .

وقوله : أو معنى [٢] .

مثاله : مُرَّ بزيد .

وقوله : والمُقَامُ إمَّا مفعول به .

مثاله : ضُرِبَ زيدٌ كما تقدم .

وقوله : وإما مطلق لبيان النوع [٢] .

مثاله : ضُرِبَ ضَرْبٌ [شَدِيدٌ [٣]] .

وقوله : أو لعدد المرات [٢] .

مثاله : ضُرِبَ ضَرَبَاتٌ .

وقوله : وإما فيه متمكنا [٢] .

مثاله : جُلِسَ مكانُك أو خُرِجَ يومُ الجمعة ، وتحرز بقوله : متمكنا من غير المتمكن نحو : عندك ؛ لأنك لا تقيمه مَقَام الفاعل ، فلا تقول : جُلِسَ عندك على إقامته مقام الفاعل ؛ لأن إقامته مقام الفاعل توجب [له [٢]] الرفع ، وعدم تمكنه ينفيه .

وقوله : وإما مجرور [٢] .

مثاله : مُرَّ بزيد .

وقوله : فإذا وُجِدَ المفعول له لم يُقَمْ سواه [٢] .

---

(١) ب : فيرتفع .

(٢) الجزولية : ٢٥ب .

(٣) تكملة من : ب .

مثاله : ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ ، وضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً وضُرِب زيدٌ مكانَك وضُرِبَ زَيْدٌ على أعلى الحائط (١) .

و[قوله (٢)] : تساوت مراتب البواقي (٣) .

مثاله : سير بزيد يومين فرسخين سيراً عنيفاً .

وقوله : وكان من باب كسوت (٤) .

أي مما يقتصر فيه على أحد المفعولين وكان تعديه إليهما (٥) بنفسه .

وقوله : كان المختار إقامة الأول (٦) .

يعني الذي هو فاعل في المعنى نحو : أُعْطِيَ زَيْدٌ درهما .

وقوله : وجاز إقامة الثاني (٦) .

يعني الذي هو مفعول منهما [في المعنى (٢)] نحو : أعطي زيداً درهَمٌ .

وقوله : ما لم يورث لبسا (٦) .

مثال : الذي يورث اللبس أعطي زيدٌ عمراً ، لا يرفع هنا إلا الذي هو فاعل منهما [في المعنى (٧)] وهو الآخذ للآخر ولا يجوز /١٥٢أ الوجه الآخر (٨) .

---

(١) هذا عند البصريين أما الكوفيون والأخفش وأبو عبيد فيرون جواز إقامة أيها شئت .

انظر : التبيين ٢٦٨ - ٢٦٩ ، شرح الكافية ٨٤/١ - ٨٥ ، الارتشاف ١٩٤/٢ ، همع الهوامع ٢٦٥/٢ - ٢٦٦ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) الجزولية : ٢٥ب ، وقبله : « وإذا عدم .... » .

(٤) الجزولية : ٢٥ب ، وقبله : « فإن كان الفعل ينصب أكثر من مفعول به واحد بنفسه .... » .

(٥) أ : إليها .

(٦) الجزولية : ٢٥ب .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) من إقامة ما هو مفعول في المعنى لوجود اللبس وهو أن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذا والآخر مأخوذا .

وقوله : وإن كان إنما ينصب بنفسه أحدهما .... إلى آخره [(١)] .

مثاله : اخترت الرجالَ زيدا [(٢)] ، لا يقال [(٣)] فيه إلا : اختير الرجالَ زيدٌ ولا يقال : اختير الرجالُ زيداً .

وقوله : وإن كان من باب ظننت أقيم الأوّل فقط [(١)] .

لا يمتنع إقامة الثاني على قول من قال : أعطي درهم زيدا مالم يمنع منه مانع من لبس أو كونه جملة ، هذا قول بعض المتأخرين [(٤)] .

ويمكن أن يكون هذا الذي قاله [(٥)] المؤلف صحيحا من ألا يقام في هذا الباب إلا الأوّل فقط [على قول من يقول [(٦)]] إن [(٧)] إقامة الثاني في باب أعطيت إنما هو من باب القلب لفهم المعنى فيصير المعنى عطية ، والعطية معطى لفهم المعنى [(٨)] ، ولا يتصور في [(٩)] [ظن ما تصور في أعطيَ من [(٥)]] القلب لأن القلب يصير الثاني مخبرا عنه والأوّل خبرا ، وكان أصله أن يكون الأوّل مخبرا عنه ، والثاني خبرا ، فإذا قلبناه التبس المعنى بغيره .

---

(١) الجزولية : ٢٥ب .

(٢) أ : عمرا . (٣) أ : ولا يقال .

(٤) قال أبو حيان : « وإن كان من باب (ظن) أقيم الأوّل فتقول : ظن زيد منطلقا ، وأما الثاني فذهب قوم إلى أنه لا يجوز إقامته ، وهو اختيار الجزولي وابن هشام ، وذهب قوم منهم السيرافي إلى أنه يجوز إذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا شبيها بالجملة ، لكن إقامة الأوّل عندهم أولى وهو اختيار أبي بكر بن طلحة وابن عصفور وابن مالك » ، الارتشاف ١٨٧/٢ .

وانظر : شرح الجمل ٥٣٨/١ ، همع الهوامع ٢٦٤/٢ .

(٥) ب : قال .

(٦) تكملة من : أ . (٧) ب : وذلك أن .

(٨) قال أبو حيان – رحمه الله تعالى – : « إن من النحاة من منع إقامة الثاني من باب أعطى وإن أمن اللبس ، وقال : إنه لا يجوز إلا على القلب ، يعني أن يقدر أن الأصل قبل البناء للمفعول : أعطيت درهما زيدا ، فتقدر أن الدرهم آخذ وزيدا مأخوذ على القلب ، ثم يبنى للمفعول فيقال : أعطي درهم زيدا » ، التذييل والتكميل ١٢٧/٢أ .

(٩) ب : فيه .

وقوله : على وجه لا يعرض معه اللبس [١] .

مثاله : أُعْلِمْتَ زيداً كبشُك سميناً .

وقوله : ولا يبني للمفعول إلا المتصرف المتعدى [٢] .

يعني المفعول به ، واحترز بقوله إلا المتصرف من فعل التعجب ومن (عسى) وما أشبه ذلك .

واحترز بقوله المتعدي من غير المتعدي لأنه لا يبني للمفعول إلا أن يعدى بوجه من وجوه التعدية .

فإن قلت : [إن [٣]] هذا يوجب ألا يقوم مقام الفاعل إلا المفعول به خاصة لأن المتعدي هو ما نصب مفعولا به [٤] .

فالجواب : أن النحويين يقولون : إن غير المفعول به الواصل إليه الفعل بنفسه لا يقام مقام الفاعل حتى يتأول فيه أنه مفعول [به [٥]] ، فإذا كان الأمر على هذا صح قوله : إنه لا يبني للمفعول إلا المتعدي ، ولهذا – عندي – قال : وقد ذكر ، يريد وقد ذكر المتعدي ما هو لتوكيد هذا المعنى الذي ذكرناه من أنه لا يقام مقام الفاعل إلا مفعول [٦] حقيقة أو مجازا .

وقوله : وكيفية /٢٥٢ب البناء .... إلى آخره [٧] .

ترك تغييرا آخر سوى ضم الأول وكسر الثاني وهو ضم الثاني من الخماسي والسداسي الذي ليس أوله ألف وصل [٨] ، وضم الثالث من الخماسي والسداسي

---

(١) الجزولية : ٢٥ب ، وقبله : « وإن كان من باب أعلمت أقيم الأول وجاز أن يقام الثاني .... » .

(٢) الجزولية : ٢٥ب .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ب : مفعولا به وغيره .

(٥) أ : مفعولا .

(٦) الجزولية ٢٥ب – ٢٦أ .

(٧) قال بمثل قول الشارح هنا اللورقي في المباحث الكاملية ٢/٧٦ ، ولم أقف على سداسي غير مبدوء بهمزة وصل ، ونص على هذا ابن جعفر في المنهاج الجلي ١٥٤ب ، ومثال الخماسي المبدوء بغير همزة وصل مبنيا للمجهول قول أبي ذويب : -
=

اللذين أولهما ألف وصل [١] .

وقوله : إلا أن يكون معتل العين [٢] .

استثناؤه لمكان الاعتلال الذي يلحق ما قبل الآخر حين يسكن .

وقوله : ثلاثيا [٢] .

مثاله : قِيلَ وبِيعَ .

وقوله : خماسيا [٢] .

وقوله : اُختِيرَ وانْقِيدَ .

وقوله : أو سداسيا [٢] .

مثاله : اُستُقيم .

وقوله : والإشمام لغة [٢] .

أي الإشارة إلى الضم فيما أصل الحرف المكسور فيه الضم لغة . هكذا يريد ولكنه أطلق القول اتكالا على أن السامع يعلم أن الإشارة إنما هي إلى الضم الذي هو أصل المكسور ، فعلم من ذلك أنه إذا لم يكن المكسور أصله الضم نحو : استعيد واستقيم لا يشار فيه إلى الضم ؛ لأنه ليس أصله الضم .

وأطلق القول بقوله : والإشمام لغة لفهم السامع عنه هذا المعنى الذي يعطي تقييد الإشمام .

وقوله : جاز قلب الواو فيه همزة [٢] .

مثاله : وُعِدَ وأُعِدَ .

= سبقوا هَوِيَّ وأعنقوا لِهواهُمْ فتخرَّموا ولِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

ديوان الهذليين ٢/١ .

(١) نحو : انْطُلِق واسْتُخرِج .

(٢) الجزولية : ١٢٦أ .

« باب اسم الفاعل [١] »

قوله : المراد به المضي مفردا [٢] .

مثاله : هذا ضاربُ زيد أمس .

وقوله : أو مكسرا [٢] .

مثاله : هؤلاء ضُرَّابُ زيد أمس .

وقوله : أو مجموعا بالألف والتاء [٢] .

مثاله : هؤلاء ضاربات زيد أمس .

وقوله : إن كان ثم مانع من الإضافة [٣] .

سيذكره بعد هذا [٤] في قولك : الضارب زيدا أمس وهذا معطي زيد درهما أمس .

وقوله : وحكم النون في التثنية والجمع ... إلى آخره [٥] .

مثاله : هذان ضاربان زيد أمس ، وهؤلاء ضاربوا [٦] زيد أمس .

وقوله : وجب النصب في المفعول مع المفرد والمكسر والمجموع بالألف والتاء [٧] .

... إلى آخره .

---

(١) ترك الشارح بابا كاملا في الجزولية مقداره نصف صفحة تحدث فيه الجزولي عن اسم الفاعل المجرد عن الألف واللام والمقترن بها . انظر : الجزولية ٢٦أ - ب .

(٢) الجزولية : ٢٦ب ، وبعده : « أو مكسرا أو مجموعا بالألف والتاء تجب فيه الإضافة إلى المفعول ، إن كان فعله مما يتعدى ما لم يكن ثم مانع من الإضافة » .

(٣) كذا في النسختين ولعل الصواب ما ورد في الهامش السابق .

(٤) وهو قول الجزولي : « فإذا دخلت الألف واللام وجب النصب في المفعول ... » ، الجزولية ٢٦ب .

(٥) كلام الشارح هذا يجري مع ما فيه النسخة التيمورية ويختلف عما في نسخة فاس اختلافا يسيرا من حيث التقديم والتأخير . انظر : نسخة تيمور ٨٧ ونسخة فاس ٢٦ب - ٢٧أ .

(٦) ب : ضاربون زيدا .

(٧) الجزولية : ٢٦ب ، وتيمور ٨٧ . وبعده : « إن خلا المفعول من الألف واللام » .

مثاله : هذا الضارب زيدا أمس ، (وهؤلاء الضراب زيدا أمس) [١] وهؤلاء الضاربات زيدا /١٥٣أ أمس .

وقوله : وإن كان فيه [٢] الألف واللام جاز النصب والجر [٣] .

يعني إن كان في المفعول الألف واللام مثاله : هذا الضاربُ الرجلَ أمس [والضاربُ الرجلَ وهؤلاء الضرابُ الرجلِ والضراب الرجلَ أمس [٤]] وهؤلاء الضارباتُ الرجلِ أمس والضارباتُ الرجلَ .

وقوله : وفي المثنى والمجموع على حد التثنية [٣] .

يعني : مما دخلته الألف واللام .

وقوله : [يجب [٥]] فيه النصب مع إثبات النون [٣] .

مثاله : هذان الضاربان زيدا أمس ، وهؤلاء [٦] الضاربون الرجل أمس .

وقوله : مطلقا [٣] .

يعني [٧] سواء كانت في المفعول الألف واللام أو لم تكن وقد تقدم التمثيل [٨] بذلك [٩] .

وقوله : ويجوز النصب والجر مع إسقاطها [٣] .

مثاله : هذان الضاربا زيدٍ وزيدا أمس وهذان الضاربا [١٠] الرجلِ والرجلَ أمس [وهؤلاء الضاربو زيدٍ وزيدا أمس ، وهؤلاء الضاربو الرجل والرجل أمس [١١]] .

وقوله أيضا : مطلقا [١٢] .

يعني سواء كانت في المفعول الألف واللام أو لم تكن وقد تقدم التمثيل بذلك [١٣] .

---

(١) معاد في : ب .
(٢) أي المفعول .
(٣) الجزولية : ٢٦ب ، وتيمور ٨٧ .
(٤) تكملة من : أ .
(٥) تكملة من : ب .
(٦) معادة في : أ .
(٧) ب : أي .
(٨) في الفقرة السابقة .
(٩) أ : بهما .
(١٠) الضاربان .
(١١) ساقط من : ب .
(١٢) الجزولية ٢٦ب ، وتيمور ٨٧ .
(١٣) انظر ما سبق في هذه الصفحة .

وقوله : واتفق إن كان الفعل له أكثر من مفعول واحد [١] .

مثاله : هذا معطي زيد درهما أمس .

وقوله : انتصب ما زاد على الواحد بإضمار فعل [١] .

هذا مذهب الفارسي [٢] وجماعة معه [٣] ، ومذهب السيرافي وغيره أن المنتصب إنما نصبه اسم الفاعل وإن كان بما مضى لما فيه من معنى الفعل لما لم تكن الإضافة إليه مع أنه يقوي شبهه بالفعل عند طلبه المفعول الثاني [٤] ، وهو الصحيح لقولهم : هذا ظان [٥] زيد أمس منطلقا ، ولا يتصور هنا ما ذكره الفارسي من الانتصاب بإضمار فعل ، لما يؤدي إليه ذلك من الاقتصار على أحد المفعولين في الظن إذ لا يجوز أن يقال في ظان : إنه متعد إلى مفعول آخر غير هذا الذي نصبه المضمر مع الامتناع مع نصب المفعول الثاني باسم الفاعل الذي بمعنى المضي لأن ذلك /١٥٣ب رجوع عن الامتناع من نصبه ، فلم يبق للممتنع من النصب به إلا الاقتصار على أحد مفعولي الظن وذلك غير جائز ، فقولهم : هذا ظان زيد أمس منطلقا ، [يضطر] الممتنع من ذلك إلى أحد أمرين :-

إما الرجوع عن قوله ، وإما القول بما لا يجوز فليختر قائل هذا القول [٦] .

---

(١) الجزولية ٢٦ب ، وتيمور ٨٧ .

(٢) قال الفارسي : « فأما قولهم : هذا معطي زيد أمس درهما ، فدرهم نصب على إضمار فعل دل عليه (معط) » ، الإيضاح ١٤٣ - ١٤٤ .

(٣) هذا مذهب ينسب إلى الجرمي والجمهور . انظر : التذييل والتكميل ٣/٢١١أ .

(٤) انظر رأي السيرافي في : المباحث الكاملية ٢/٧٨ ، شرح الكافية ٢/٢٠٠ ، التذييل والتكميل ٣/٢١١أ . وفي التذييل أن هذا هو اختيار الأعلم وبعض المحققين كأبي عبد الله بن أبي العافية والأستاذ أبي علي .

وأقول : اختاره أيضا ابن عصفور . انظر : شرح الجمل ١/٥٥٢ .

(٥) سقطت النون من : ب .

(٦) نقل اللورقي هذا الاحتجاج في المباحث الكاملية ٢/٧٨ . وزعم المحقق عند تخريجه قول الشلوبين هذا أنه في الشرح الصغير انظر هامش (٣) علما بأنه ليس في الشرح الصغير من هذه المسألة كلها سوى المثال ، أما ذكر الأقوال والاحتجاج بها فلم يرد منها فيه شيء . انظر : الشرح الصغير ٢٣٩ .

وقوله : [فلك [١]] في العطف على المجرور ... إلى آخره [٢] .

مثاله : هذا ضارب زيد أمس وعمرٍو وعمرا [٣] ، وهذا الضارب الرجلِ والغلامِ والغلامَ .

وقوله : وإن [٤] كان المعطوف يمكن وقوعه موقع المعطوف عليه [٥] .

هذا مذهب أبي العباس [٦] ، ومراده بهذا التقييد أنه لا يجوز عنده هذا الضارب الرجل وزيد بالخفض ، لأن المعتبر عنده في الحمل [٧] على اللفظ وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه .

وسيبويه لا يعتبر ذلك ، ويجيز هذا الضارب الرجل وزيد لأنه يجوز في المعطوف عنده ما لا يجوز في المعطوف عليه [٨] ، بدليل قولهم [٩] :-

---

= واحتج بحجة الشارح هذه ابن عصفور في شرح الجمل ٥٥٢/١ ، وأبو حيان في التذييل والتكميل ٢١١/٣أ .

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ٢٦ب ، وبعده : « .... باسم الفاعل الحمل اللفظ والمعنى » .

(٣) ب : وعمرا وعمرو . (٤) أ : ان ، بدون عاطف .

(٥) ليس هذا النص في النسختين اللتين اعتمدت عليهما .

(٦) هذا المنسوب إلى المبرد ولم أقف عليه في كتبه صريحا ، وإنما هناك ما هو قريب منه في المقتضب ١٦٤/٤ ، وسيأتي قريبا .

وانظر هذا الرأي منسوبا إليه في : المباحث الكاملية ٧٩/٢ ، والمنهاج الجلي ١٥٧ب وفيه قال : « وعزى إلى أبي العباس » ، شرح الكافية ٢٨٤/١ ، وقريب منه في الأصول ١٣٥/١ ، شرح المفصل ٧٣/٣ .

(٧) ب : بالحمل .

(٨) قال سيبويه : « وقد يشبهون بالشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله ، وسترى ذلك في كلامهم كثيرا ، .... ومن قال : هذا الضارب الرجل ، قال : هو الضارب الرجل عبد الله » ، الكتاب ٩٣/١ .

(٩) القائل هو : المرار (..... - .....) .

وهو أبو حسان المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة الفقعسي من بني أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ، من شعراء الدولة الأموية ، وقد أدرك الدولة العباسية كان كثير الشعر .

« الشعر والشعراء ٦٩٩/٢ - ٧٠١ ، المؤتلف والمختلف ١٧٦ ، معجم الشعراء ٤٠٨ - ٤٠٩ ، الخزانة ٢٨٨/٤ - ٢٨٩ » .

[أنا ابنُ التَّارِكِ البكريِّ [1]] بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعًا [2]

فجاز هنا مجيء [بشر [3]] تابعا للبكري وهو بغير ألف ولام ، ولو كان بشر في موضع البكري [لم يجز فدل ذلك – أعني مجيء بشر هنا تابعا وكونه لا يجيء مكان البكري [3]] وهو المتبوع [4] – على أنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع .

وقوله : أو يكون في قوته [5] .

مثاله قول الشاعر وهو الأعشى :–

الواهبُ الْمِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِها [6] ......

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) من البحر الوافر ، وهو أول أبيات أربعة بعده :–

عَلاهُ بِضَرْبَةٍ بَعَثَتْ بِلَيْلٍ نَوَائِحَهُ وَأَرْخَصَتِ البُضُوعَا .

البكري : هو بشر بن عمرو بن مرثد ، من بني بكر بن وائل ، قتله بنو أسد وفخر الشاعر بذلك .

بعث : نبهت من النوم ، وبعثه : أي أيقظه ، النوائح : جمع نائحة ، وناحت المرأة على الميت إذا بكت عليه مع صراخ ، البضوعا : إما جمع بضعة وهي القطعة من اللحم ، وإما جمع بضع يطلق على الفرج وهو المراد إذ المعنى أنه لما قتلوا بشرا تعرضت نساءه للسباء ولم يجدن من يحميهن ويذود عنهن . الخزانة ٢٨٦/٤ – ٢٨٧ .

ويروى عكوفا . الأصول ١٣٥/١ .

الشاهد فيه : جر (بشر) على البدل أو عطف البيان من (البكري) وهذا لا يصح فيه لو ولي (التارك) بل يتعين نصبه لخلوه من اللام ، وليس المضاف مثنى ولا مجموعا ، لكن يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع .

ديوانه ٤٦٥ ، الكتاب ٩٣/١ ، الأصول ١٣٥/١ ، شرح أبيات سيبويه ١٠٦/١ ، فرحة الأديب ٣٧ – ٣٩ ، التبصرة والتذكرة ١٨٤/١ ، المفصل ١٢٣ ، الإفصاح ١٦١ ، شرح المفصل ٧٢/٣ ، ٧٣ ، المباحث الكاملية ٣٥١/١ ، ٨٢/٢ ، شرح الجمل ٢٩٦/١ ، المقرب ٢٤٨/١ ، شرح الكافية ٢٨٤/١ ، البسيط ٢٩٥/١ ، ١٠٠٣/٢ (الغرب) ، همع الهوامع ١٩٤/٥ ، الخزانة ٢٨٤/٤ – ٢٨٩ .

(٣) تكملة من : أ . (٤) أ : الممنوع .

(٥) هذه العبارة غير موجودة في النسختين اللتين اعتمدت عليهما ، وقد وردت في نسخة الأبذي فقط حين نقل كلام الجزولي تاما وهو « ولك في العطف على المجرور باسم الفاعل الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ، إن كان المعطوف يمكن وقوعه موقع المعطوف عليه أو يكون في قوته » ، شرح الجزولية ٢/ص٤٤ .

(٦) من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :–

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمَالَهَا غَضْبَى عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بَدَا لَهَا =

لأن قولك وعبدها في معنى وعبد المائة ، [هذا قول أبي العباس في بيت الأعشى [١] ، ولم يحتج سيبويه إلى أن يقول ما قا له أبو العباس من « أنّ » وعبدها في معنى وعبد المائة من حيث كان الضمير في عبدها عائدا على المائة ، لأنه يجوز عنده في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه بدليل الذي قدمنا ، فلما جاز [٢] عنده في ذلك في التابع ما لا يجوز في المتبوع جاز عنده أيضا في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه تابع ولم يحتج إلى التأويل الذي تأوله أبو العباس [٣]] .

وقوله : /٥٤ أ ما لم [يكن] في المضاف الألف واللام فإنه حينئذ معرفة بهما [٤] .

مثاله : هذان الضاربا زيد أمس وهذا الضارب الرجل أمس .

= وعجز البيت :-

..... عُوذاً تُزَجّي خلفها أطفالها

سمية : اسم امرأة ، أجمالها : هي الجمال ، رحلتها : حملتها ، الهجان : الإبل البيض وهي أكرم أنواع الإبل ، عوذا : جمع عائذ وهي الناقة حديثة النتاج لم يقو ولدها بعد ، تزجي : تسوق والتزجية السوق ، الخزانة ٢٥٧/٤ ، ٢٦٠ .

الشاهد فيه : (وعبدها) فإنه بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام والتقدير (وعبد المائة) .

الديوان ٧٩ ، الكتاب ٩٤/١ ، المقتضب ١٦٣/٤ ، الأصول ١٣٤/١ ، ٣٠٨/٢ ، التبصرة والتذكرة ١٤٣/١ ، الإفصاح ٢٩١ ، المخصص ١٢٥/١٦ ، المباحث الكاملية ٨٠/٢ ، شرح الجمل ٥٥٦/١ ، المقرب ١٢٦/١ ، المنهاج الجلي ١٥٧ب ، شرح الجزولية ٢/ص٤٤ ، شرح الكافية ٢٨٣/١ ، البسيط ١٠٠٤/٢ (التترب) . الخزانة ٢٥٦/٤ - ٢٦٥ .

(١) قال المبرد : « فإن قال قائل : ما بالك جررت (عبدها) وإنما يضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام ، وتشبيها بالحسن الوجه ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائة والواهب عبدها ؟

فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير : وواهب عبدها ، كما جاز : رب رجل وأخيه وأنت لا تقول : رب أخيه ، ولكنه على تقدير : وأخ له » ، المقتضب ١٦٤/٤ .

وهذا القول الذي ذكره الشارح هو الذي اعتمد عليه الأعلم الشنتمرى في تخطئته لسيبويه ، قال الأعلم : « وقد غلط سيبويه في استشهاده بهذا لأن العبد مضاف إلى ضمير المائة ، وضميرها بمنزلتها ، فكأنه قال : الواهب المائة وعبد المائة فهذا جائز بإجماع ، وليس مثل الضارب الرجل وعبد الله ، لأن عبد الله اسم علم كالمفرد لم يضف إلى ضمير الأول فيكون بمنزلته » ، تحصيل عين الذهب مطبوع مع الكتاب ٩٤/١ .

(٢) أ : كان .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) الجزولية : ٢٦ب .

وقوله : والإضافة غير محضة [١] .

أي غير مُعَرِّفَة لأنه لا يجتمع على اسم واحد تعريفان [٢] .

[وقوله [٣]] : ويجوز إضافته تخفيفا [٤] .

مثاله : هذا ضارب زيد غدا وهؤلاء ضاربو [٥] زيد غدا وهؤلاء ضاربات زيد غدا .

وقوله : ولا يتعرف بالمضاف [٦] إليه إن كان معرفة [٧] .

أي اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال إن كان معرفة يعني إن كان المضاف إليه معرفة .

وقوله : وحكم النون في التثنية وجمع [٨] المذكر السالم حكم التنوين في المفرد [٧] .

مثاله : هذان ضاربان زيدا غدا ، وهذان [٩] ضاربا زيد غدا ، وهؤلاء ضاربون زيدا غدا ، وهؤلاء ضاربو [٥] زيد غدا .

وقوله : وحكمه وفيه الألف واللام كما ذكر في المراد به المضي [٧] .

مثاله : هذا الضارب زيدا غدا أو الآن ، ولا يجوز الخفض [١٠] — وهذا الضارب الرجل غدا أو الآن والرجل غدا أو الآن ، وهذان الضاربان زيدا غدا أو الآن ، وهذان

---

(١) الجزولية : ٢٦ب .

(٢) يعني تعريف بالألف واللام وآخر بالإضافة ، قال اللورقي : « اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كانت إضافته محضة ، فتفيد حينئذ تعريفا أو تخصيصا ، فضارب زيد أمس بمنزلة غلام زيد أمس ، فإن كان في اسم الفاعل اللام فالإضافة حينئذ لا تفيد تعريفا ، لأن تعريف المعرف محال » ، المباحث الكاملية ٢/٨٠ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) الجزولية : ٢٦ب — ٢٧أ ، وقبله : واسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال مفردا أو مكسرا أو مجموعا بالألف والتاء أصله أن يثبت له التنوين وينتصب المفعول عنه ، — إن كان لفعله مفعول — .... » .

(٥) ب : ضاربون .

(٦) ب : المضاف .

(٧) الجزولية : ٢٧أ .

(٨) ب : الجمع .

(٩) ب : هذا .

(١٠) يعني في زيد لخلوه من الألف واللام ومن ضميرها ومن التثنية والجمع .

الضاربان الرجل غدا أو الآن ، وهذان الضاربا زيد غدا أو الآن ، وهؤلاء الضاربو [١] زيد وزيدا غدا أو الآن ، وهذان الضاربا الرجلِ والرجلَ غدا أو الآن ، وهؤلاء الضاربوا الرجلِ والرجلَ غدا أو الآن .

وقوله : أن يكون معتمدا على حرف استفهام [٢] .

مثاله : أضاربٌ زَيْدٌ عمراً غداً أو الآن .

وقوله : أو نفي [٢] .

مثاله : ما ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً غدا أو الآن .

وقوله : أو صفة لموصوف [٣] .

مثاله : مررت [برجل [٤]] ضاربٍ [٥] زَيْداً غدا أو الآن .

وقوله : أو خبراً لذي خبر [٦] .

مثاله : هذا ضاربٌ زيدا غدا أو الآن .

وقوله : أو حالا لذى حال [٦] .

مثاله : إني لأَمُرُّ بزيد ضارباً عمراً غدا أو الآن ، على معنى : مقدرا ضرب زيد عمرا [غدا [٧]] .

وقوله : أو صلة [٦] .

مثاله : هذا الضارب زيدا غدا أو الآن [٨] .

---

(١) ب : الضاربون .

(٢) الجزولية : ٢٧أ ، وقبله : « ومن شرط إعمال اسم الفاعل .... » .

(٣) معادة في : أ . وانظر الجزولية : ٢٧أ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) أ : بضارب .

(٦) الجزولية : ٢٧أ .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) قال الأبذي : « وكذلك إذا وقع صلة للألف واللام فإنه موضع لا يقع فيه إلا اسم الفاعل أو اسم المفعول ، فاختصاصهما بهذا الموضع من بين سائر الأسماء إنما كان لما فيهما من قوة رائحة الفعل » ، شرح الجزولية ٢/ص٤٧ .

« باب الصفة المشبهة باسم الفاعل »

قوله : لا توجد إلا حالا [١] .

لأنها [لم توجد في كلامهم إلا كذلك ، وله وجه من القياس وهو أنها [٢]] مشبهة باسم الفاعل فلم تقو قوته في عملها /١٥٤ب في الزمانين [٣] .

وقوله : ولا تعمل إلا في السببي [١] .

يريد ما هو من سبب الموصوف نحو : مررت برجل حسن الوجه .

وقوله : ولا يكون المنصوب بها مفعولا به [١] .

العلة في ذلك أنها من فعل غير متعد [٤] .

وقوله : كان الأصل الجر [٥] .

يعني بخلاف اسم الفاعل في ذلك ، فإن الأصل فيه النصب نحو : هذا الضارب الرجل الذي أصل الرجل فيه أن يكون منصوبا [٦] ، ويريد بقوله : كان الأصل الجر [٧] أي كان الأكثر الجر في الكلام فجعله أصلا لكثرته ، وإلا فليس الأصل فيه الجر وإنما الأصل فيه النصب لأن الإضافة في هذا الباب لا تكون إلا من النصب [٨] .

وقوله : ولا يعطف على المجرور بها نصبا [٩] .

أي لا تقول : هو حسن الوجهِ والبدنَ بالنصب ولم يمنع من ذلك نص سيبويه

---

(١) الجزولية : ٢٧أ ، وقبله : « الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في أنها ... » .
(٢) تكملة من : ب . (٣) أي الماضي أو الحال والاستقبال .
(٤) فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به . انظر : المباحث الكاملية ٨٦/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص٧٢ .
(٥) الجزولية : ٢٧أ ، وقبله : « وأنها إذا وقع فيها الألف واللام وفي معمولها ... » .
(٦) ب : منصوبا . (٧) ب : كان الجر الأصل .
(٨) قال ابن عصفور : « والصفة لا تكون مشبهة حتى تنصب أو تخفض ، لأن الخفض لا يكون إلا من النصب ولا يجوز أن يكون من الرفع لئلا يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه » ، شرح الجمل ٥٦٧/١ .
(٩) الجزولية : ٢٧أ .

إلا على إضمار الصفة (١) ، وهل يجوز ذلك على العطف على الموضع ؟

فيه نظر والظاهر من كلام سيبويه المنع في هذا الباب (٢) وفي باب اسم الفاعل (٣) وفي باب المصدر (٤) .

وقوله : وأنه يقبح أن يضمر فيها للموصوف ويضاف معمولها إلى مضمره (٥) .

مثاله : مررت برجل حسنٍ وجهِهِ بإضمار الرجل في حسن ، وبإضماره (٦) في الوجه المنصوب بعد ذلك [الذي (٧)] هو معمول الصفة إذا قلت : مررت برجل حسن وجهه بنصب الوجه أو المخفوض من النصب [إذا قلت : مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى وجهه وفي حسن إضمار الرجل كما في الوجه بعد ذلك (٧)] .

وقوله : في هذه المسألة إنها تقبح يقتضي جوازها على القبح ، فإن القبح غير الباطل ، وقد صرح بذلك في هذا الباب وليس ذلك على مذهب البصريين ولا أذكر أن أحدا من الكوفيين قَبَّحَهُ بل أجازوه على الإطلاق (٨) ، [فالرجل في هذا القول ليس على واحد من المذهبين على عادته في أمثال هذا (٩) ، لأن مذهب البصريين البطلان إلا في الضرورة ، ومذهب الكوفيين الجواز على الإطلاق (٧)] في ذكري .

---

(١) قال سيبويه – رحمه الله تعالى – : « وتقول في هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو ، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار ، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله ، وإن شئت نصبته على المعنى وتضمر له ناصبا ، فتقول : هذا ضارب زيد وعمرا كأنه قال : ويضرب عمرا أو وضارب عمرا » ، الكتاب ٨٦/١ .

(٢) لأن الصفة المشبهة باسم الفاعل محمولة عليه .

(٣) انظر النص السابق في هـ ١ .

(٤) قال سيبويه – رحمه الله تعالى – : « وتقول : عجبت من ضرب زيد وعمرو ، إذا أشركت بينهما ، كما فعلت ذلك في الفاعل ، ومن قال : هذا ضارب زيد وعمرا قال : عجبت له من ضرب زيد وعمرا كأنه أضمر ويضرب عمرا أو وضرب عمرا » ، الكتاب ٩٨/١ .

(٥) الجزولية : ٢٧أ .

(٦) ب : إضماره .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) انظر مذهب البصريين ومذهب الكوفيين كما ذكره الشارح في :-

إصلاح الخلل ٢١٣ – ٢١٥ ، المباحث الكاملية ٨٨/٢ ، التذييل والتكميل ٢٢٤/٣ب .

(٩) جعلها ابن السيد من القبيح المستحيل « من جهة اجتماع الشيء ونقيضه ، لأن إضافة الوجه إلى ضمير الرجل يوجب أن يكون الحسن للوجه غير منقول عنه إلى الرجل ، والإضمار في حسن يوجب أن يكون الحسن منقولا إلى الرجل ، فيصير الحسن منقولا غير منقول في حال واحدة » إصلاح الخلل ٢١٤ .

وقوله : كل مسألة تكرر /١٥٥أ فيها الضمير منها فهي قبيحة [١] .

أحسن من هذا غير جائزة إلا في الضرورة ، هكذا يقول البصريون ، والكوفيون يجوزون ذلك ، وجوازه على قبح هو الذي يأتي عليه كلام المؤلف ، ولم يقل به البصريون ولا الكوفيون وإنما هو شيء انفرد به [٢] .

وقوله : وكل مسألة حذف الضمير منها فهي قبيحة [٣] .

هذا صحيح لأن أصل الحذف للرابط إنما هو للصلة لا للصفة [٤] .

وقوله : تبعت الموصوف تثنية وجمعا [٥] .

مثاله : مررت برجل حسنِ الوجْهَ ، وبرجلين حَسَنَيْن الوجْهين ، وبرجال حَسَنِينَ الوجُوه .

وقوله : وإن خلت منه لم تتبعه تثنية وجمع [سلامة [٦]] .

مثاله : مررت برجل حسنٍ وجْهُه وبرجلين حَسَنٍ وجهاهما وبرجال حسن وجُوهُهم [٧] .

وقوله : في الأجود الأفصح [٣] .

استظهر به على لغة أكلوني البراغيث [٨] ؛ فيقال عليها : مررت برجلين

---

(١) الجزولية : ٢٧أ - ب .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٨٦ هـ ٨ . (٣) الجزولية : ٢٧ب .

(٤) قال اللورقي : « هذه نحو قولك : مررت برجل حسن الوجه ، وإنما كانت قبيحة لأن هذه الصفة لا تعمل إلا في السببي ، ولا تكون سببيا إلا بالضمير ، فإذا حذف الضمير منها قبح ، لأن المعمول يصير أجنبيا ولا تعمل في الأجنبي ... وإنما استجيز - يعني حذف الرابط - في الموصول لطول الاسم بالصلة » ، المباحث الكاملية ٢/٨٨ - ٨٩ .

(٥) الجزولية : ٢٧ب وقبله : « وإذا اشتملت الصفة في هذا الباب وفي غيره على المضمر .... » .

(٦) تكملة من : أ . وانظر الجزولية : ٢٧ب .

(٧) قال ابن جعفر : « وأما إذا خلت الصفة من المضمر ورفعت الظاهر فإنها لا تتبع موصوفها في تذكير ولا تأنيث ولا تثنية ولا جمع ، بل يحذو حذو الفعل أيضا إذا رفع الظاهر فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث الحقيقي وتخير فيهما مع غير الحقيقي ، ويوحد مع التثنية في اللغة الفصحى ولا يجمع جمع سلامة مع الجمع في اللغة الفصحى ... » ، المنهاج الجلي ١٦٥ب .

(٨) تقدم الحديث عنها انظر ص . ٥٧٦هـ ٣ .

حسنين وجهاهما ، ومررت برجلين كريمين أبواهما [١] .

وقوله : وكان التكسير أجود من الإفراد [٢] .

هذا شيء يروى عن أبي العباس المبرد [٣] ، وجاء به ظاهر من الكتاب [٤] إلا أنه متأول عند [٥] بعضهم ، قال : وإنما الصحيح أن التكسير أجود من جمع السلامة لا من الإفراد [٦] ، وقال آخرون [٧] : بل التكسير أجود من الإفراد لأنه الذي عليه المعنى ، ولا قبح [٨] فيه لأن المكسر [٩] كأنه مفرد [١٠] .

وقوله : إن أمكن [٢] .

أشار إلى أن ثم من الصفات ما لا يجمع جمع التكسير نحو مررت برجلٍ منطلق أبوه [١١] .

---

(١) أجاز ذلك المبرد في الصفات العاملة عمل الفعل . انظر : المقتضب ٥٤/٤ – ٥٨ .

(٢) الجزولية : ٢٧ب .

(٣) هذا هو المنسوب إلى المبرد . انظر : المباحث الكاملية ٩١/٢ ، شرح الجزولية ٢/ص٦٢ ، التذييل والتكميل ٢٢٧/٣أ ، المساعد ٢٢٠/٢ ، همع الهوامع ١٠١/٥ .

(٤) قال أبو حيان : « وكلام سيبويه في ذلك محتمل ، وغايته أن جعل المكسر بمثابة المفرد ، ومباينا للمسلم من غير أن ينص على ترجيح للمكسر ، إلا أنه وقع في بعض نسخ الكتاب ما نصه : واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو حسن وحسان فإن الأجود فيه أن تقول : مررت برجل حسان قومه ، وما كان يجمع بالواو والنون نحو : منطلق ومنطلقين فإن الأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المقدم فتقول : مررت برجل منطلق قومه ، وذكر السيرافي أن هذا الفصل ليس من كلام سيبويه » . التذييل والتكميل ٢٢٧/٣أ .

(٥) أ : حد .

(٦) قال اللورقي : « وأما الصحيح فهو أن التكسير أجود من جمع السلامة لا من الإفراد » ، المباحث الكاملية ٩١/٢ .

(٧) ب : وقوله .

(٨) أ : يصح . (٩) أ : الكسر .

(١٠) قال ابن جعفر : « وأما جمع التكسير فخارج عن مذهب الفعل غير جار على طريقته ، بل هو بمنزلة المفرد وإنما كان أجود من المفرد لموافقته الموصوف في كونه جمعا في الجملة بخلاف المفرد المخالف له في الكمية ، والأصل في الصفة أن تكون على وفق موصوفها » ، المنهاج الجلي ١٦٥ب – ١٦٦أ .

(١١) قال ابن أبي الربيع : « وهذه – يعني الصفة المشبهة – تنقسم ثلاثة أقسام : أحدها : ما يجمع جمع سلامة وجمع تكسير ، الثاني : ما يجمع جمع تكسير ولا يجمع جمع سلامة ، الثالث : ما يجمع جمع سلامة ولا يجمع جمع تكسير » ومثل للأول بنحو : حسن وكريم وللثاني بنحو : أحمر وأشقر ، وللثالث بنحو : رجل سيفان وامرأة سيفانة . انظر البسيط ١٠٦٧/٢ – ١٠٦٨ (الغرب) .

« باب التعجب »

قوله : للتعجب الذي يبوب له [في النحو [1]] لفظان [2] .

قال ذلك لأنه قد يكون التعجب بغير هذين اللفظين نحو : لله دَرُّه مِنْ رَجُلٍ ونحو : كفى بزيدٍ فارساً ونحو قوله [3] :-

فَيَالَكَ مِنْ لَيْـلٍ [4] ....

وما أشبه ذلك [مما هو تعظيم للمذكور فإنه تعجب منه في المعنى [1]] .

وقوله : غير مزيد فيه في الأمر العام [5] .

استظهر على قولهم : ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف وما أفقره [6] .

وقوله : ومما يقبل الزيادة والنقصان [2] .

استظهر على /١٥٥ب [مثل [1]] قولهم : مات زيد فإنك لا تقول [ما أموت [7]] زيدا ، لأنه لا يكون موت إنسان أكثر من موت آخر .

وقوله : ومما بناؤه على فَعُل في الأصل [2] .

مثاله : ما أظْرَفَ زَيْداً [8] .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) الجزولية : ٢٧ب . (٣) القائل : هو امرؤ القيس .

(٤) من البحر الطويل وقد تقدم مطلع معلقته ، وتمام البيت :-

.... كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

سبق تخريجه ص ٨٣٣ .

(٥) الجزولية : ٢٧ب ، وقبله : « ... وكلاهما لا يكون إلا من فعل ثلاثي ... » .

(٦) قال اللورقي : « واستظهر بقوله : في الأمر العام على ألفاظ قد بنيت من الرباعي نحو : ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف وما أفقره ،والفعل منه : أعطى وأولى وافتقر » ، المباحث الكاملية ٩٣/٢ ، وانظر : المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول ٩٩/١ – ١٠٠ ، ١٠٣ .

(٧) تكملة من : ب . (٨) من : ظرف .

وقوله : أو هو مردود إليه [١] .

مثاله : ما أضْرَبَ زيدا لعمرو ، فدخول اللام في المفعول يدل على أنه رد ضَرَبَ إلى ضَرُبَ ، ولولا ذلك لم يحتج إلى اللام ، ولو كان فعل التعجب يكون من فَعَل أو فَعِل من غير رد إلى فَعُل لم يرد ضَرَبَ إلى ضَرُبَ ، ولقلت : ما أَضْرَبَ زيدا عمرا ، فإن لم تقل ذلك دليل على أن التعجب إنما يكون من فَعُل لا من فَعَل بالدليل الذي تقدم [٢] .

ولا من فَعِلَ بدليل قولهم : ما أشرب محمداً للماء ولم يقولوا : ما أشْرَبَ محمداً الماء [٣] .

وقوله : سوى المضي والدوام [٤] .

استثنى المضي لأنه إذا انخرم في الفعل لم يتعجب منه ، لأنه لا يتعجب إلا مما وقع .

فإن قلت : فكيف لا يكون التعجب إلا مما وقع ، وأنت قد تقول : ما أطول ما يكون هذا الصبي فتتعجب من طوله وهو لم يقع ؟

فالجواب : أنك لا تقول ذلك حتى [٥] يكون هناك ما يدل على أن الصبي يكون طويلا [٦] فإذا كان الأمر كذلك فلا ينكر أن يُجْروُا ما يستدل عليه مجرى الواقع .

واستثنى الدوام ، لأنه إذا انخرم لم يتعجب منه أيضا ، لأن بنية التعجب تقتضي التكثير كما ذكرنا ، ولا يكون ذلك في الفعل إذا كان مرة واحدة أو ما هو في حكمها فلابد من الدوام حتى يخرج به عن المرة الواحدة وما هو في حكمها .

---

(١) الجزولية : ٢٧ب .

(٢) استدل بمثل استدلال الشارح هنا على أن ضَرَبَ رُدَّ إلى ضَرُبَ كل من اللورقي في المباحث الكاملية ٩٤/٢ ، وابن جعفر في المنهاج الجلي ١٦٧أ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٠٩٤/٢ – ١٠٩٥ ، والأبذي في شرح الجزولية ٢/ص٧٠ .

(٣) قال اللورقي : « وكذلك لا تقول : ما أَشْرَبَ زيدا الماء ، بل : للماء ، فرد فَعِل أيضا إلى فَعُلَ » ، المباحث الكاملية ٩٤/٢ .

(٤) الجزولية : ٢٧ب ، وقبله : « فإن انخرم أحد هذه الأوصاف .... » .

(٥) ب : الا حتى .

(٦) اختصرت العبارة في ب فيها : ما يدل على ذلك .

وقوله : فابنهما [١] من فعل يصح أن يبنيا من مثله [٢] .

يعني من كثُرَ وسَرُعَ وما أشبههما فتقول ما أكْثَرَ وما أسْرَعَ .

وقوله : وانصب مصدر الفعل [٢] ... إلى آخره .

يعني أنك تقول : ما أكثر انطلاق زيد وما أسرع موته .

وقوله : واقرن به الباء مضافا إلى الفاعل مع أفْعِلْ [٢] .

مثاله : أكْثِرْ بانطلاق زيد ، وأسْرِعْ بموته .

وقوله : وتدخل كان إذا انخرم الدوام [٣] .

مثاله : ما كان أحسن زيدا لا يقال ذلك حتى يكون هناك /١٥٦أ حُسْنٌ [قائم [٤]] إلا أنه لم يتصل إلى زمانك ، وإنما كان [ذلك الحسن موجودًا [٤]] فيما مضى ، فأدخلت كان لتشعر بأن [ذلك الحسن إنما كان موجودا [٤]] فيما مضى .

وقوله : ولا يتقدم المنصوب بعدما أفْعَلَ على أفْعَلَ [٢] .

أي لا تقول : زَيْداً مَا أَحْسَنَ ولاما زَيْداً أَحْسَنَ .

وقوله : ولا المجرور بعد أفْعِلْ [على أفْعِلْ [٥]] .

أي لا تقول : بزيد أحْسِنْ في : أحْسِنْ بزيد .

وقوله : ولا يفصل بينهما وبينهما [٦] .

---

(١) أ ، ب : فإنهما . والتصويب من الجزولية .

(٢) الجزولية : ٢٧ب .

(٣) ليست هذه العبارة في نسختي الجزولية اللتين اعتمدت عليهما . انظر نسخة فاس ٢٧ب ، وتيمور ٨٩ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) تكملة من : ب . وانظر الجزولية : ٢٧ب - ٢٨أ .

(٦) الجزولية : ٢٨أ .

أي لا تقل : ما أَحْسَنَ اليوم زيدا ولا أَحْسِنْ اليومَ بزيدٍ ، وهذا مذهب نسبه الصيمري إلى سيبويه.(١) [ولا يصح ذلك (٢)] .

والصواب أن ذلك جائز وهو المذهب المشهور والمنصور (٣) .

وقوله : و(به (٤)) بعد أَفْعِلْ فاعل (٥) على رأي (٦) .

هذا رأي البصريين (٧) ، ورأي الكوفيين (٨) أنه في موضع نصب واستدلوا على ذلك بقوله (٩) :-

....   فَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا (١٠)

---

(١) قال الصيمري : « ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه ، لأن فعل التعجب لا يتصرف ، وقد لزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل » ، التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ .

وذكر المحقق أنه بعد طول بحث وعناء لم يقف عليه في كتاب سيبويه . انظر : التبصرة والتذكرة ٢٦٨/١ هـ ٢ .

(٢) تكملة من : ب . وانظر الجزولية : ٢٧ب – ٢٨أ .

(٣) المنع في هذه المسألة هو مذهب الأخفش في أحد قوليه والمبرد وابن السراج وأكثر البصريين واختاره الزمخشري ، أما الجواز فهو مذهب المازني والفارسي وابن خروف واختيار الشلوبين رحمهم الله . وهو الراجح .

انظر هذه المسألة في : المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول ١٠٦/١ – ١٠٧ ، المفصل ٢٧٧ ، شرح المفصل ١٥٠/٧ ، التسهيل ١٣١ ، شرح الكافية الشافية ١٠٩٦/٢ – ١٠٩٨ ، وعلق عليه ابن مالك بقوله : « هكذا قال الأستاذ أبو علي وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلا وفهما » ، شرح الكافية ١٠٩٨/٢ .

(٤) يعني في قولك : « أفعل به » .   (٥) ب : أفعل على فاعل .

(٦) الجزولية : ٢٨أ .

(٧) انظر : شرح المفصل ١٤٨/٧ ، المباحث الكاملية ٩٨/٢ ، شرح الجمل ٥٨٨/١ ، من غير عزو الرأيين لأي من الفريقين . شرح الكافية الشافية ١٠٧٨/٢ ، شرح الكافية ٣١٠/٢ .

(٨) نسبه ابن يعيش إلى الزجاج . انظر : شرح المفصل ١٤٨/٧ ، وانظر المصادر السابقة .

(٩) مجهول القائل .

(١٠) عجز بيت من البحر الوافر ، أورد الأبذي صدره على النحو الآتي :

أَمَا طَرَقَتْ رِحَالَ القَوْمِ لَيْلَى   ....

شرح الجزولية ٢/ص٧١ .

وهذا الصدر الذي أورده الأبذي أورد أبو حيان عجزا له يختلف عن هذا العجز ، وفيه شاهد على هذه المسألة وهو عند أبي حيان :-

ألا طرقت رحال الحي ليلى   فأَبْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلٍ مزارا

بنصب مثل ، ووجهه عندي أن يكون أَجْدِرْ بمعنى (حقق) وأن يكونا بدل اشتمال من مثل [١] .

وقوله : ومفعول على رأي [٢] ... إلى آخره .

هو رأي الكوفيين المتقدم [٣] .

وقوله : منع من اختلافه لاختلاف المخاطب المثلية [٤] .

يعني منع من أن يقول : يا زيدان أَحْسِنَا بعمرو ، ويا زيدون أَحْسِنُوا بعمرو ، ويا هند أحسني بعمرو لأنك تقول في ذلك كله أحسن من غير أن تصله بشيء كما تقول يا زيد أَحْسِن بعمرو .

وقوله : والباء لازمة على كل حال [٢] .

يعني في الأكثر وإلا فقد جاء :-

= التقدير : فأبعد بدار مرتحل ، ثم أورد العجز (فأجدر مثل ...) ، مصدرا اياه بقوله وقول الآخر . انظر : التذييل والتكميل ٣/١٨٠ب .

وهذا يدل على أن البيت ملفق عند الأبذي من بيتين .

وقد ورد في قصيدة عمرو بن أحمر الباهلي التي مطلعها :-

أَلا لَيْتَ المَنَازِلَ قَدْ بَلِينَا   فَلَا يَرْمِينَ عَنْ شُزُنٍ حَزِينَا

بيت قريب من هذا البيت وهو :-

فَإِمَّا زَالَ سرح مِنْ بِمَعَدّ   وَأَجْدِرْ بِالْحَوَادِثِ أَنْ تَكُونَا

ولا شاهد فيه . ولكن ظن بعض الناس أن بيت الشاهد من هذه القصيدة ولا وجه له .

الشاهد : حذف حرف الجر (الباء) من معمول أجدر وهو (مثل) وانتصابه على أن يكون مفعولا به .

« المباحث الكاملية ٢/٩٨ ، شرح الجزولية ٢/ص٧١ ، التذييل والتكميل ٣/١٨٠ب » .

وبيت ابن أحمر الباهلي في الديوان ١٦٦ ، المنصف ٣/١٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١/٣٥٣ ، ٢/٥٨٥ .

(١) أخذ بهذا اللورقي في المباحث الكاملية ٢/٩٨ .

(٢) الجزولية : ٢٨أ .   (٣) انظر ما سبق ص : ٨٩٢ .

(٤) الجزولية : ٢٨أ ، وقبله : « وفي أفعل ضمير » .

... .   فَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا [١]

كما تقدم على أنه قد تحتمل أن يخرج عن هذا الباب بما ذكرناه [٢] .

وقوله : بل نكرة غير موصوفة [٣] .

على رأي سيبويه [٤] ، ورأي الأخفش أنها موصولة والخبر محذوف [٥] .

[أفعل التفضيل]

وقوله : وكل ما لا يقال منه ما أَفْعَلَه وأَفْعِلْ به [٦] .

يعني بذلك مثل انطلق ومات [٧] .

وقوله : لا يقال منه هو أَفْعَلُ من كذا للتفضيل [٦] .

أي لا يقال : هو أَطْلَقُ منه ولا أَمْوَتُ منه .

وقوله : فإن أردته [٦] .

يعني [إن أردت منه [٨]] أَفْعَلُ الذي للتفضيل .

---

(١) سبق تخريجه ص : ٨٩٢ .   (٢) انظر ما سبق ص : ٨٩٣ .

(٣) الجزولية : ٢٨أ ، وقبله : « و(ما) مع (ما أفعله) غير موصولة .... » .

(٤) قال سيبويه : « قولك : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ....» ، الكتاب ٣٧/١ .

(٥) اضطرب قول الأخفش في هذه المسألة على النحو الآتي :—

أ – أنها موصولة والخبر محذوف كما ذكر الشارح .

ب – أنها نكرة تامة كمذهب سيبويه والجمهور .

جـ – أنها نكرة ناقصة موصوفة ، وأفعل صفته والخبر محذوف .

انظر : معاني القرآن ٣٨/١ ، شرح المفصل ١٤٩/٧ ، شرح الجمل ٥٨٢/١ - ٥٨٣ ، الارتشاف ١٦٧/٢أ ، التذييل والتكميل ١٧٨/٣أ ، منهج السالك ٣٧٠ .

(٦) الجزولية : ٢٨أ .

(٧) الأول للزيادة على ثلاثة والثاني لعدم قبوله التفاوت .

(٨) تكملة من : أ .

وقوله : مما لا يقالان منه [١] .

يعني نحو : انطلق ومات اللذين لا يقال منهما ما أَفْعَلَه ولا أَفْعِلْ /١٥٦ب به .

وقوله : فابن أَفْعَلَ مما يقالان منه [١] .

أي ابن أَفْعَلُ التي للتفضيل من كَثُرَ أو من سَرُعَ اللذين يقال منهما ما أَفْعَلَه وأَفْعِلْ به . ونحوهما .

وقوله : وأجره على الموصوف مضمرا [٢] فيه ضميره [١] ... إلى آخره .

مثاله : مررت برجل أكثر انطلاقا منك ، وهذا رجل أسرع موتا من فلان .

وقوله : وانصب مصدر الفعل الذي أردت التعجب منه تمييزا [١] .

يعني به انطلاقا من قولك أكثر انطلاقا منك ، وموتا من قولك أسرع موتا من فلان .

[وقوله [٣]] : واقرن من بالذي تفضل عليه [٤] .

يعني بالمخاطب الذي تفضل عليه غيره في كثرة الانطلاق ، في [٤] مثل قولك : مررت برجل أكثر انطلاقا منك ، وما كان مثل المخاطب في ذلك نحو فلان في وقولك هذا رجل أسرع موتاً من فلان .

---

(١) الجزولية : ١٢٨أ .
(٢) أ : مضمر .
(٣) تكملة من : أ
(٤) أ : وفي .

hanyalkazzaz

« باب ما »

قوله : عمل لا وما المشبهتين بليس [١] .

يعني إعمال (ما) في لغة أهل الحجاز عمل ليس لأنَّ بني تميم لا يعملونها ، وإعمال (لا) عمل (ليس) في قول من يعملها عمل (ما) من العرب ، من ذلك قول القائل [٢] :-

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِها ... فأَنَا ابْنُ قَيسٍ لا بَرَاحُ [٣]

وقوله : مشروط بتأخير الخبر [١] .

استظهر به على تقديم الخبر في قولك : ما قائم زيد لأنَّ أهل الحجاز لا يعملونها إذ ذاك عمل ليس ، فلا يقول أحد منهم إلا : ما قائم زيد ، ولا يقولون : ما قائماً زيد إلا شاذاً في زعم سيبويه [٤] .

---

(١) الجزولية : ٢٨أ .

(٢) سعد القيسي (... - ...) .

وهو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، من سادات بكر بن وائل وفرسانها المعدودين في الجاهلية ، له أشعار جياد قيل في حرب البسوس ، وهو جد طرفة بن العبد .

« المؤتلف والمختلف ١٣٥ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢٩/٢ ، ٣٢ - ٣٣ ، الخزانة ٤٧٤/١ » .

(٣) من مجزوء الكامل من حماسية مطلعها :-

يَا بُؤْسَ لِلحَـرْبِ التي ... وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

أراهط : جمع أرهط جمع رهط ، والرهط من الثلاثة إلى العشرة ، معنى وضعت أراهط : حطتهم وأسقطتهم .

البَرَاح : مصدر بَرِحَ الشيء بَرَاحاً من باب تَعِبَ : إذا زال من مكانه . (الخزانة ٤٦٨/١ - ٤٦٩) .

الشاهد فيه : إعمال (لا) النافية عمل (ليس) .

الحماسة ٢٦٦/١ ، الكتاب ٢٨/١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، المقتضب ٣٦٠/٤ ، الأصول ٩٦/١ ، الجمل ٢٣٨ ، اللامات ١٠٥ ، البصريات ٦٤٧/١ ، المسائل المنثورة ٨٥ ، ٨٧ ، التبصرة والتذكرة ٢٩١/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٦/٢ ، شرح الحماسة للتبريزي ٣١/٢ ، الحلل ٣٢٥ - ٣٢٦ ، الأمالي الشجرية ٢٣٩/١ ، ٢٨٢ ، ٣٢٣ ، ٢٢٤/٢ ، الإنصاف ٣٦٧/١ ، شرح المفصل ١٠٨/١ ، المباحث الكاملية ١٠٦/٢ ، شرح الكافية ١١٢/١ ، الخزانة ٤٦٧/١ - ٤٧٤ .

(٤) بياض في ب ، وبعده فيها : إن أردت معنى ، ولا معنى لهذه الزيادة .

وعلى الفصل [1] بين لا والمرفوع بها في قولك : لا رجلٌ في الدار ، فإذا قدمت الخبر وفصلت به بينهما لم يرتفع بلا وإنما هو مرفوع بالابتداء ولا ملغاة ولذلك يلزم حينئذ تكرارها .

وقوله : وبعد إن [2] .

استظهر به على مثل [قوله [3]] .

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ... [4] ... ...

---

* انظر رأي سيبويه في الكتاب ٢٨/١ - ٢٩ ، حين قال : « فإذا قلت : ما منطلق عبد الله أو ما مسيء من أحب . رفعت ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا » .

(١) قوله : (وعلى الفصل ... الخ) معطوف على قوله : (استظهر به على تقديم الخبر ... الخ) .

(٢) كذا في النسختين أ ، ب وهذا النص ليس في نسخة فاس ٢٨أ ، وفي النسخة التيمورية ٨٩ « وألا يفصل بينهما بإنْ » .

(٣) تكملة من : ب ، وفيها : قولك .

اختلف في القائل : فقيل : فروة المرادي (.... - نحو ٣٠ هـ) .

وهو فروة بن مسيك بن الحارث بن سلمة الغطيفي المرادي ، أبو عمر صحابي جليل ، أسلم عام الفتح ، استعمله النبي ﷺ على مراد وزبيد ومذحج ، وأجازه النبي ﷺ باثني عشرة أوقية وحمله على بعير نجيب وأعطاه حلة من نسج عمان ، واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات مذحج .

« طبقات ابن سعد ٣٢٧/١ ، شرح شواهد المغني ٨٣/١ - ٨٤ ، الخزانة ١١٥/٤ - ١١٩ » .

وقيل : عمرو بن قنعاس بن عبد يغوث بن مخرش بن مالك بن عوف المرادي شاعر جاهلي .

انظر ترجمته في : معجم الشعراء ٢٣٦ ، ونسب هذا البيت له السيوطي في شرح شواهد المغني ٨٢/١ .
وقيل الكميت ، ولم يعين ، والشعراء المعروفون باسم الكميت ثلاثة الكميت بن زيد الأسدي والكميت بن ثعلبة ابن نوفل الأسدي والكميت بن معروف الأسدي . انظر تراجمهم في المؤتلف والمختلف ١٧٠ .

ونسبه إلى الكميت ابن هشام في تخليص الشواهد ٢٧٩ .

وقد تصفحت ديوان الكميت بن زيد وديوان الكميت بن معروف فلم أجد فيهما شيئا .

(٤) من البحر الوافر من قصيدة منها :-

فإنْ نَغْلِبْ فَغَلَّابُونَ قِدْماً وإنْ نُغْلَبْ فَغَيْرُ مُغَلَّبِينا

وتمام البيت :-

... ... وَلَكِنْ مَنَايَانا وَدَوْلَــةُ آخَرِينــا =

لأن أهل الحجاز يوافقون بني تميم هنا ، فلا يقول حجازي : ما إنْ زيد قائماً أصلا [بنصب قائم [1]] .

وقوله : وألا يبطل النفي بإلا [2] .

استظهر على قولك : ما زيد إلا قائم ، لأن أهل الحجاز لا يعملونها إذ ذاك ، وما جاء مما ظاهره أن (ما) أعملت فيه عمل ليس مع وجود (إلا) في الخبر نحو قوله [3] :—

وما الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُوناً بأَهْلِهِ … وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلَّا مُعَذَّبَا [4]

/١٥٧أ فليس على ظاهره ، ولكنه تؤول تأويلا لا تكون فيه ما عاملة عمل ليس [5] .

= قدما : بالكسر أي قديما ، والمُغَلَّب : المغلوب مرارا . الطب : بالكسر العلة والسبب ، يقول : لم يكن سبب قتلنا الجبن ، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنا والدولة . والجبن : ضد الشجاعة . المنايا : جمع منية وهي الموت مأخوذة من المنا بوزن عصا وهو القدر ، الدولة : بالفتح الغلبة في الحرب وبالضم يكون في المال . شرح أبيات المغني ١/١٠٤ .

الشاهد : إبطال عمل (ما) الحجازية لوقوع (إن) بعدها .

الكتاب ١/٤٧٥ ، ٢/٣٠٥ ، الكامل ١/٤٤١ (الدالي) ، المقتضب ١/١٩٠ ، ٢/٣٦١ ، الأصول ١/٢٣٦ ، ٢/١٩٦ ، ٢٥٨ ، البصريات ١/٦٥٠ ، البغداديات ٢٨٠ ، العضديات ٧٠ ، شرح أبيات سيبويه ١/١٠٥ — ١٠٨ ، الخصائص ١٠٨ ، المحتسب ١/٩٢ ، المنصف ٣/١٢٨ ، التبصرة والتذكرة ١/٤٥٩ ، فرحة الأديب ٢٠٢ — ٢٠٤ ، شرح المفصل ٥/١٢٠-١٢٩ ، ٥/٨-١١٣ ، ١٢٩ ، ١٣٨ ، المباحث الكاملية ١/٥٣٩ ، ٢/٢٠٥ ، شرح الجمل ١/٥٩٢ ، ٢/٤٨٠ ، تخليص الشواهد ٢٧٨ — ٢٧٩ ، شرح شواهد المغني ١/٨١ — ٨٤ ، همع الهوامع ٢/١١١ ، الخزانة ٤/١١٢ — ١١٩ ، شرح أبيات المغني ١/١٠٢ — ١٠٦ ، الدرر اللوامع ١/٩٤ .

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية : ٢٨أ .

(٣) نسب إلى بعض العرب ولم يسموه . انظر الخزانة ٤/٢٣٢ .

(٤) سبق تخريجه . انظر ص : ٨٠٣ .

(٥) ذكر البغدادي عدة أوجه يخرج عليها هذا البيت وهي :—

أ — أن المضاف محذوف من الأول ، أي يدور دوران منجنون ، ويدور خبر المبتدأ ، وكذلك وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أي تعذيبا .

ب — أنهما مفعولان بالفعل الواقع خبرا . التقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا .

جـ — يجوز أن يكون منصوبا على الحال والخبر محذوف .

وقوله : وكل ما عطف على الخبر المنصوب بأحدهما [١] لفظا [٢] .

مثاله : ما زيدٌ قائما .

وقوله : أو معنى [٢] .

مثاله : ما زيدٌ بقائم .

وقوله : يوجب لما بعده [٣] .

مثاله : لكن في قولك : ما زيد قائما لكن قاعدٌ ، وما زيد بقائم لكن قاعدٌ ، وبل في قولك : ما زيد قائما بل قاعدٌ ، وما زيد بقائم [٤] بل قاعدٌ .

وقوله : فحكمه حكم ما بعد إلا [٢] .

أي حكمه في امتناع نصبه حكم ما بعد إلا [أي [٥]] في أنه يمتنع نصبه لكنه وإن كان حكمها في امتناع النصب فيهما [٦] واحداً ، فليس الرفع فيهما من وجه واحد ، إذا قلت : ما زيد إلا قائم ، فارتفاع الخبر هنا على أصل خبر المبتدأ ، لأن أصله الرفع ولم تعمل (ما) شيئا ، وإذا قلت : ما زيد قائما لكن قاعدٌ ، أو ما زيد قائما بل قاعدٌ ، فارتفاع (قاعد) في هذين الموضعين على أنه خبر ابتداء مضمر ، ولا يحتاج إلى إضمار شيء في قولك ما زيد إلا قائم .

وقوله : وكان الموصوف [٧] سببيا من إعمها جاز الرفع والنصب والخفض [٨] في ذلك الوصف [٩] .

= د – أنه منصوب على نزع الخافض . التقدير إلا كمجنون .

هـ – أن يكون منصوبا على خد من قرأ « ونحن عصبة » بالنصب أي نرى عصبة . انظر الخزانة ٤/١٣٠ – ١٣١ .

(١) يعني (ما ولا) المشبهتين بليس .	(٢) الجزولية : ٢٨أ .

(٣) الجزولية : ٢٨أ ، وقبله : « بحرف ... » .

(٤) ب : قائم .	(٥) تكملة من : أ .

(٦) ب : فيها .	(٧) أ : المنصوب .

(٨) ب : الجر ، وهو يوافق ما في الجزولية .

(٩) الجزولية : ٢٨أ – ب ، وقبله : « وإن كان بعد الحرف وصف وموصوف وأولي الوصف الحرف ... » .

مثاله : ما زيد قائما ولا قاعدا أبوه ولا قاعد أبوه ، وما زيد بقائمٍ ولا قاعدٍ أبوه ولا قاعدٌ أبوه ولا قاعداً أبوه [١] ، أي إذا كان الخبر الذي جاء بعده حرف العطف منصوبا لفظا جاز في الوصف الذي بعد حرف العطف الرفع والنصب ، وإذا كان الخبر منصوبا [معنى [٢]] مجرورا لفظا جاز في الوصف الذي بعد حرف العطف الرفع والنصب والجر .

وقوله : وإذا تأخر الوصف جاز الرفع والنصب [٣] .

مثاله : ما زيد قائماً ولا أبوه قاعد وقاعداً ، وما زيد بقائم ولا أبوه قاعد وقاعداً ولا يجوز الجر [٤] .

وقوله : مطلقا [٣] .

أي سواء كان الوصف سببيا نحو ما تقدم أو أجنبيا نحو : ما زيد قائما ولا عمرو قاعد ولا يجوز الجر [٥] .

وقوله : وأما الموصوف فليس /١٥٧ب فيه إلا الرفع [٣] .

يعني سواء كان الوصف مقدما أو مؤخرا أو سببياً أو أجنبيا ، وليس يقتضي ذلك اتفاق وجوه الرفع وإنما [٦] يقتضي الاتفاق في الرفع خاصة لا في وجوهه [٧] .

---

(١) ب : ولا قاعدا أبوه ولا قاعد أبوه .

(٢) تكملة من : أ .   (٣) الجزولية : ٢٨ب .

(٤) لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين فيكون الأب معطوفا على زيد وهو معمول لـ (ما) وقاعد معطوف على (قائم) وهو معمول الباء . بخلافه إن كان منصوبا فهو معطوف على الخبر وهو معمول (ما) . فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد .

قال اللورقي : « ولا يجوز الجر أيضا في المعطوف على خبر ليس المجرور ، إلا إذا تقدم الوصف على الاسم . أما لو تأخر فلا يُجَوِّزُ إلا عند من يجوز العطف على [معمولي] عاملين » ، المباحث الكاملية ١٠٨/٢ .

(٥) للعلة الآنفة الذكر .   (٦) ب : إنما . بدون همزة .

(٧) قال اللورقي : « فمتى تقدم الوصف منصوبا أو مجرورا ارتفع الموصوف بأنه فاعل ، وإن كان مرفوعا فرفع الموصوف على الابتداء وتقديم الخبر وكان من عطف الجمل فإن كان الوصف مؤخرا منصوبا أو مجرورا بالباء فرفعه على أنه اسم (ما) الذي ناب حرف العطف عنها ، وإن كان مرفوعا على الخبر وكان من عطف الجمل أيضا » ، المباحث الكاملية ١٠٨/٢ - ١٠٩ .

تم بحمد الله (الجزء الثاني)

بتقسيم محققه ، ويليه – إن شاء الله تعالى

(الجزء الثالث) وأوله : (باب نعم وبئس)